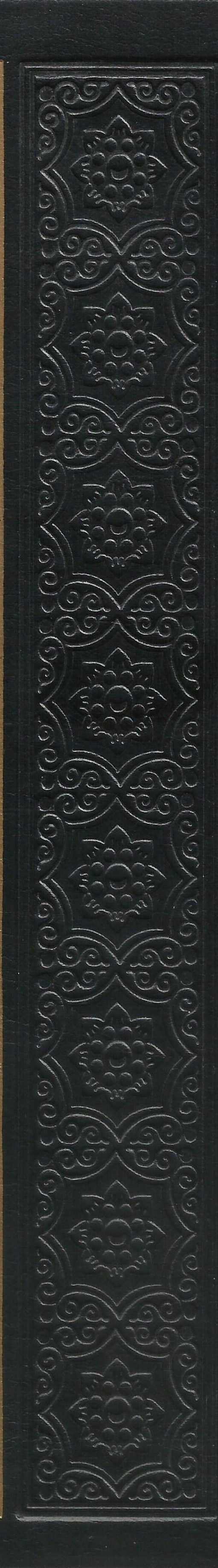
١٧٠٠

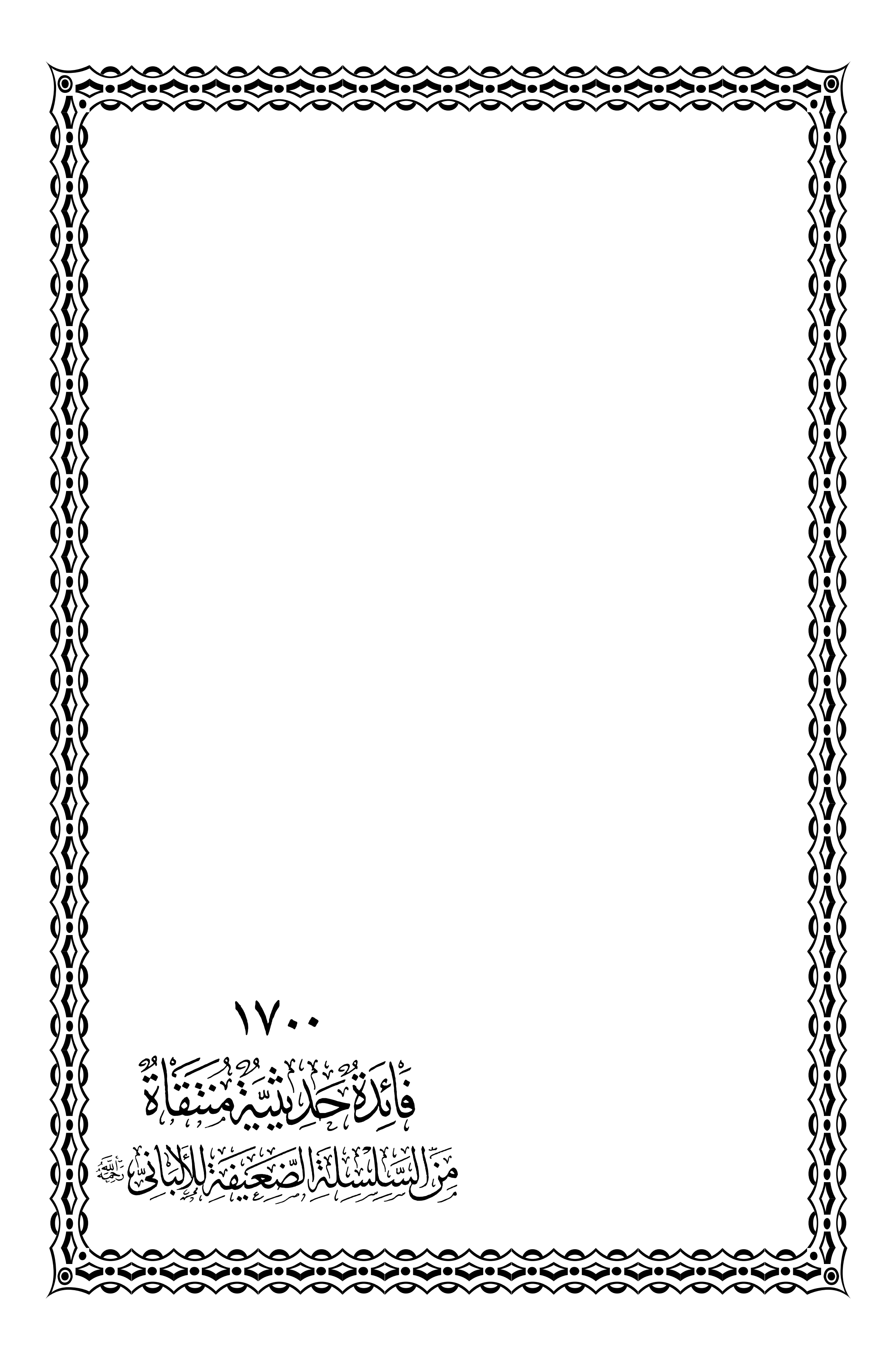
فائدة حديثية منتقاة من السلسلة الضعيفة للألباني رحمه الله

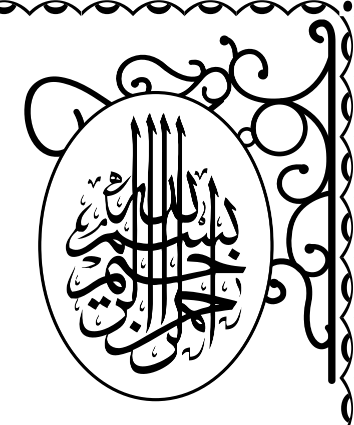
جمع وترتيب

حسن بن مبارك آل علوم المطروشي

دار الوسطية




١٧٠٠
فائدة حديثية منتقاة
من السلسلة الضعيفة للألباني رحمه الله





الطبعة الأولى

1438هـ - 2017م

رقــم الإيــداع: 2017/1672
الترقيم الدولي: 3 – 05 – 6593 – 977 – 978

دار الوسطية ش.م.م

القاهرة : شارع البيطار خلف جامع الأزهر

هاتف : 202-01141175835+

هاتف : 202-01141175837+

Dar.alwasatya@yahoo.com

سلسلة من كنوز الألباني رحمه الله تعالى:

١٧٠٠

فائدة حديثية منتقاة

من السلسلة الضعيفة للألباني رحمه الله

جمع وترتيب

حسن بن مبارك آل علوم المطروشي

دار الوسطية ش.م.م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



مقدمة

إنَّ الحَمدَ للهِ نَحمَدُه، ونَستَعينُه ونَستَغفِرُه، ونَعُوذُ بِاللهِ مِن شُرُورِ أَنفُسِنَا ومِن سَيِّئَاتِ أَعمَالِنَا، مَن يَهدِهِ الله فَلَا مُضِلَّ لَه، ومَن يُضلِل فَلَا هَادِيَ لَه، وأَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا الله وحدَه لَا شَرِيكَ لَه، وأَشهَدُ أَنَّ مُحمَّدًا عَبدُه ورَسُولُه ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾

[النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾

[الأحزاب: ٧٠-٧١].

❏ **أمّا بعد:**

فإنَّ أَصدقَ الحَديثِ كِتابُ اللهِ، وخَيْرَ الهَدي هَديُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحدَثَاتُهَا، وكُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ، وكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وبعدُ:

فقَد قيَّض اللهُ للسُّنَّة أَعلامًا بذَلوا النَّفْسَ والنَّفيسَ في حِفظِها، والذَّبِّ عنها كَيدَ الكَائدين وحَسدَ الحَاسِدين؛ تَصديقًا لقَول النَّبيِّ ﷺ: «**لَا تَزالُ طَائفةٌ مِن أُمَّتي ظاهِرينَ علىٰ الحَقِّ لا يَضُرُّهم مَن خالَفَهم**»، وهَذه الطَّائفةُ المَذكورةُ هم أهلُ الحَديث المُتَّبِعون لسُنَّة النَّبيِّ ﷺ في كلِّ مَكانٍ وزَمانٍ، وهُم أَفضلُ مَن تَكلَّم في العِلْم وبَيَّنَه، كما قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولَم تَكُن مَزيَّةٌ أَفْضَل مِن ذلك لأَصحابِ الحَديث رحِمَهم اللهُ تعالىٰ.

وقد يَسَّر اللهُ لي قِراءةَ «السِّلسِلَةِ الضَّعيفَة» للعلَّامةِ الشَّيخ الأَلْبانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فرَأيتُها تَحوِي في طَيَّاتِها كَمًّا هائِلًا مِن الفَوائدِ الحَديثيَّة والفِقهيَّةِ، وقُمتُ باسْتِخراجِ الفَوائدِ مِن هذا السِّفْر العَظِيم، وهِي كَثيرةٌ جِدًّا، فاقْتَصرتُ علىٰ المُهِمِّ بدُونِ تَطويلٍ مُمِلٍّ، ولا تَقصيرٍ مُخِلٍّ، وأَفرَدْتُها في سِفرٍ جَامعٍ لِيَسهُلَ الرُّجوعُ إِلَيْها.

وكَمَا أنَّ بَواعِثَ التَّأليفِ مُتعدِّدَةٌ ومُتنَوِّعة، ومِن جُملَةِ تلك المُؤلَّفات التي أَلَّف العُلماء الكتابَة فِيها: تَقييدُ ما يَمُرُّ علىٰ المَرءِ مِن الفَوائدِ والشَّوارِد مِن نَقْل فائدَةٍ، أَو اسْتِدلالٍ مُحرَّرٍ، أَو اسْتِنباطٍ دَقيقٍ؛ يَجمَعُون تِلك المُقَيدات في دَواوِينَ لَهُم.

وكَما لا يَخفَىٰ علىٰ كلِّ مُنصِفٍ وعلىٰ كلِّ مَن له دِرايَةٌ واهْتِمامٌ بالعِلمِ عامَّةً وبِالحَديثِ خَاصَّةً؛ بأنَّ هناك دُرَرًا يَجِبُ اقْتِناصُها، مَدفُونَة في كُتُب أهلِها، ويَجِب علىٰ الإنسانِ العِنايَةُ بها أَكْثَرَ مِن غَيرها، ولَاسِيَّما إذا كان العَالِمُ له اجْتِهاداتٌ عِلمِيَّةٌ عَمَلِيَّة في فَنٍّ مُعَيَّنٍ.

وإِنَّ مِن عادَةِ العُلماءِ اقْتناصَ الشَّوارِد والفَوائِدِ مِن بُطونِ الكُتُب، وتَبسِيطَها واخْتصارَها؛ لِتَيسِيرِ حِفظِها والعنايَة بها، ومِنْها ما هُو نَظْمٌ مُطَوَّل، ومِنْها ما هو نَظمٌ مُبَسَّطٌ، وقَد جَمَع عَدَدٌ مِن العُلماءِ مِثلَ ذلك في مُؤلَّفاتٍ خَاصَّةٍ، ومِنْها:

- «نَظْم الفَوائِد» لِابْن مَالِك.
- «نَظْم الفَرائِد وحَصْر الشَّوارِد» للمُهلبي، طُبع بتَحقيق مَحمُود أبو ناجي.
- «قَلائد الفَوائِد وشَرائد الفَرائد» للسُّيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ.
- «عَقْد الفَرائد فِيما نظم من الفَوائد» لعلاء الدِّين الخَطيب.
- «الصَّفحات النَّاظِرة في الأَبيات الحاصِرَة» لعَبد السَّلام بنِ بَرجَس رَحِمَهُ اللَّهُ.
- «أَبيَات جَمْع الشَّتات» لعَبد الرَّزاق العبَّاد.
- «الكَواكب الدُّرِّيَّة في نَظْم الضَّوابط العِلمِيَّة» للأَبْيَارِي.
- «الفَوائِد السَّميَّة» للشَّيخ الأَثْيُوبِي.
- «الشُّذور الجَامِعة المَنظُومَة» لأَحْمد شمْلَان.

- «الأَبْيات الأَدبيَّة الحاصِرة» لعَبد السَّلام بن بَرْجَس.

- «بُغيَة القَاصِد لتَتمِيم عقْد قَلائد الفَرائد فيمَا نُظم مِن الفَوائد» لعُمر بنِ عُثمان الجورَمِي.

- «عَذْب المَوارد نَظْم الفَوائد» للحُسين المَحلِّي.

- «جَامِع الفَوائد المَنظومة في النَّحو والصَّرْف» لأَحْمد شَملان.

- «مَجمُوع ضَوابط نَظمًا ونَثرًا» للشَّيخ أبو بكر بن زَيد رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومِنها ما هُو مَنثور في بُطون الكُتُب كَدُرَرٍ مُضيئَةٍ، مِنْها:

- «نَظْم الفَرائد ممَّا في سِلسِلَتَي الأَلبانِي مِن فَوائد».

- «عَقْد الفَرائد وكَنْز الفَوائد» شَمس الدِّين ابن عَبد القَوِي المَقْدِسي.

- «فَوائِد الفَوائد» لابْنِ خُزَيمةَ صاحب «الصَّحِيح».

ومِن كِتاب «فَوائد الفَوائدِ» لابنِ خُزَيمَة الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ، تَحقِيق طَلعت الحلوَاني (ص ١٣ - ١٩) قَال:

- بَعض كُتب الفَوائد الَّتي أَوْرَدَها فُؤاد سزكين في كِتابه «تَاريخ التُّراث العَرَبي» وأَمَاكِن وُجُودها:

- فَوائد لابنِ إبراهيمَ الوَاسِطي.

- فَوائد لأَحمَد بن بجير.

- فَوائد لعَلي بن يَعقوب الهَمداني.

- فَوائد لأبي أحمَدَ عَبد الله بن مُحمَّد بن شجَاع المِصْري.

- فَوائد لأَحمد بن يُوسف العطَّار.

- الفوائد الأَفراد للدَّراقُطْني.

- فَوائد ابن بشْرَانَ.

- فَوائد لأبي بَكر المقرِي.

- فوائِد الحَاكم النَّيسابُوري. وقَد وَهم سزكين، والَّذي في الظَّاهِريَّة: فَوائد أبِي أَحمَد الحَاكِم الكَبير.

- الفَوائد لحَامِد الهَرَوي.

- فَوائد لابن الحَربِي.

- الفَوائد الحِسَان لأحمَد بن كامِل.

- الفَوائد الحِسَان الغَرائب لابن الجندِي.

- الفَوائد لأبِي الحسَن خَيثَمَة الأطرَابلسي.

- فوَائد لأبي الحسَن الديبَاجِي.

- الفَوائد للحُسين بن أحمدَ بن المرْزبَان.

- الفَوائد لأبي الحُسين الثَّقَفي.

قَال الشَّيخ عَلي مُحمَّد العُمران -حَفِظه اللهُ- في مُقدِّمة تَحقيقِه لـ«بَدائِع الفَوائد» لابْنِ القَيِّم الجَوزِيَّة رَحِمَهُ اللهُ (ص ٦-٧):

«وَمِن أَحسَن الكُتب المُؤلَّفَة في هذا المِضمَار كتَاب «بَدائع الفَوائد» للإمَام العلَّامَة شَمس الدِّين أبي عَبد الله مُحمَّد بن أَبي بَكر المَعروف بابنِ القَيِّم الجَوزِيَّة المُتوفَّىٰ سَنةَ (٧٥١) رحمَةُ اللهِ عَليه، وهو كِتابٌ مَشحونٌ بالفَوائد النَّادرةِ، والقَواعدِ الضَّابطة، والتَّحقِيقاتِ المُحرَّرة، والنُّقول العَزيزةِ، والنِّكَات الطَّريفة المُعجبَة في التَّفسير والحَديث والأَصْلَين والفِقْه وعُلوم العَربيَّة... مُقلِّدًا أعنَاق هذه المَعارف سمْطًا مِن لَآلِئ تَعليقاتِه المُبتَكَرة».

وقالَ الشَّيخ الفَقيهُ مُحمَّد العُثيمَين رَحِمَهُ اللهُ في كِتَاب «العِلْم» (ص ٢٣١):

«وأَحسَن ما رأيتُ في مِثل هذا -أَي في: تَقْييد الفَوائد المُهمَّة والشَّوارِد العِلميَّة- كِتاب «بَدائع الفَوائِد» للعَلَّامة ابنِ القَيِّم الجَوزِيَّة، فَفِيه مِن بَدائع العُلوم ما لَا تَكادُ تَجِده في كتابٍ آخَرَ، فهُو جَامعٌ في كلِّ فَنٍّ، كُلَّمَا طَرأ علىٰ بَالِه مَسألَة، أَو سَمِع فَائِدَة قَيَّد ذلك، ولِهَذا تَجِدُ فيهِ مِن عِلْم العَقائِد والفِقْه والحَدِيث والتَّفسير والنَّحو والبَلَاغَة» اهـ.

وللشَّيخ ابنِ عُثَيمِين رَحِمَهُ اللهُ كتابٌ نافِع ماتِعٌ «المُنتقىٰ مِن فَرائد الفَوائد» وهي عِبارة عن مَسائلَ مُهمَّة قيَّدها الشَّيخُ؛ حِرصًا علىٰ حِفْظِها وعَدَم نِسْيانِها في دَفْتَر وَانْتِقاءها، رَحِمَهُ اللهُ وَأَسكَنَه فَسيحَ جَنَّاتِه.

ولَمَّا كانَ كِتابُ «الفَوائد» مَوضُوعه جَمْع الفَوائد والشَّوارِدِ والنِّكات وما

شَابَهَها أَحيانًا يَكون مِن كِتاب اقْتناص شَوارده، وشَذرات أَفكَاره علىٰ مُرُور سِنين، وتَقييدها في مُؤلَّف، فَأحببَتُ اقْتناصَ أفكَار كِتاب جَمَع فيه مُؤلِّفُه خُلاصَة قِراءته واطِّلاعِه، وزُبدَة أَفكاره وتَرجيحَاته، وهو مِن الكتُبِ النَّفيسَة للشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، ونَفَسُه فيه ظاهِرٌ وبَيِّن، ومِن تِلك الإشاراتِ إحالاتُه علىٰ كتُبه الأُخرىٰ لاسْتيفاءِ مَبحَث أَو نَحوه، أَو تَراجُعه عن تَصحِيح أو تَصحيحه لحَديث حَسب ما تَقتَضيه الأدِلَّة العِلميَّة، وهَذا كما قِيل: «المَعصُوم مَن عَصَمه اللهُ».

وممَّا دَعاني ذلك إلىٰ تَصنيف كتابٍ خَفيف يَشتَمل مُتضَمنه علىٰ فَوائد فِقهيَّة وفَوائد حَديثيَّة بأُسْلُوب مُختَصَر، مَع ما ضَمَمتُ إلَيه مِن شَوارد الفَرائد وزَوائد الفَوائد، أُبَيِّن فيه ما يَحسُن للعاقِل فَهمُه مَع القَصْد في لُزوم الاقْتِصار وتَرك الإمعَان في الإكثَار والإخْلَال، واللهُ مِن وَراء القَصْد، وهو الهَادي إلَىٰ سَبيل الرَّشَاد.

وكَما قالَ الإمامُ الشَّافِعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«مَنْ تَعلَّمَ عِلمًا فَلْيُدَقِّق فيهِ؛ لِئلَّا يَضِيعَ دَقيقُ العِلْم». «المَدخَل إلىٰ السُّنَن الكُبْرىٰ» (ص ٢٨٥).

وكمَا قال الحَافظُ ابن عَساكِر رَحِمَهُ اللَّهُ: اعْلَم -يا أَخِي وَوفَّقنا اللهُ وإيَّاك لمَرضاتِه، وجَعَلَنا ممَّن يَخشاه ويَتَّقيه حقَّ تُقاتِه- أنَّ لُحومَ العُلماء مَسمُومَة، وعَادَة اللهِ في هَتْك أستَارِ مُنتَقِصيهم مَعلُومَة، وإنَّ مَن أَطلَق لسَانَه في العُلماءِ بالثَّلْب بلَاه اللهُ قَبل مَوتِه بمَوْت القَلْب...». «البَيان والتِّبيان في آدابِ حَمَلة القُرْآن» للنَّووي (ص ٢٩).

- **قَال الشَّيخُ الأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في مُقدِّمَة تَحقِيقه «سُنَن أبي دَاوُد»:**

«هذا ولَابُدَّ لِي في التَّنبيهِ عَلىٰ أمرٍ مُهِمٍّ، وهو أنَّه قَد يَرىٰ بعضُ القُرَّاء في كُتُب هذا المَشروع وغَيرها بعض الاخْتِلاف في المَراتب المَوضُوعة لبَعض الأحادِيث بَين كِتَاب وآخَرَ، فيُصحِّح الحَديثَ أو الإسنادَ -مَثلًا- في أَحَدها، ويُضَعِّفُه في آخَرَ، فأَرجُو أنْ يَتَذَكَّروا أن ذلك ممَّا لابُدَّ أن يَصدُر من الإنسَانِ؛ لِمَا فُطِر عليه مِن الخَطَأ والنِّسيَان... وذَكرتُ هذا التَّنبيهَ رَاجيًا أنْ لا يَتسَرَّعَ أَحدٌ مِن القُرَّاء إذا ما وَجَد شَيئًا مِن ذلكَ الاختِلَاف -وهو وَاجِدُه حَتمًا- إلَىٰ تَوجِيهِ سِهامِ النَّقْد والاعْتِراض بعد أنْ ذكر السَّبَب...».

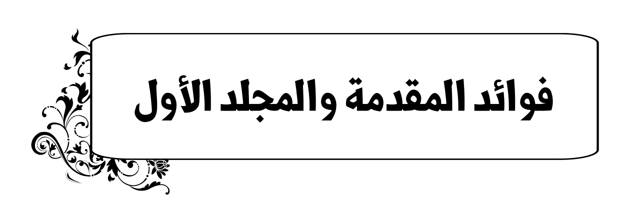
لِذلك قَيَّدتُه وبَيَّنتُ بعضَ الأحاديثِ الَّتي تَراجَع عنها أو صَحَّحَها في بَعضِ كُتُبه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وكَما قال إبراهيمُ الحَرْبي: «لا أَعلمُ عصَابَة خَيرًا مِن أصحابِ الحَديث، إنَّما يَغدو أَحدُهم ومَعه مَحبَرة فيَقول: كَيف فَعَل النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وكَيف صلَّىٰ؟ إيَّاكُم أَن تَجلِسوا إلىٰ أهلِ البِدَع، فإنَّ الرَّجُلَ إذا أَقبَل بِبِدْعَتِه لَيس يُفْلِحُ». «سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء» (١٣/ ٣٥٨).

وكَما قال الحَافِظ الهَمداني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّما يَرجِعُ الفَقيهُ إذا اتَّسَع عِلمُه».

وكَتَبَه

حَسَن بن مُبَارَك آل غُلُومْ المَطرُوشِي



فوائد المقدمة والمجلد الأول

[١]

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إني أنصح كل من أراد أن يردَّ عليَّ -أو علىٰ غيري- ويبين لي ما يكون قد زَلَّ به قلمي، أو اشتط علىٰ الصواب فكري، أن يكون رائده من الرد النصح والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنها المستأصلة للدين، كما قال النبي ﷺ: «**دبَّ إليكم داءُ الأُمم قبلكم: البغضاءُ، والحسَد، والبغضاءُ هي الحالقة، ليس حالقة الشَّعر، ولكن حالقة الدِّين**»[(١)].

[٢]

إنه من الثابت في علم الحديث أن الجرح -وبخاصة إذا كان مفسرًا- مقدم علىٰ التعديل، وجرح عطية هنا مفسر بشيئين:

الأول: سوء الحفظ.

والآخر: التدليس[(٢)].

---

(١) (١/ ٦) مقدمة.

(٢) (١/ ١٣) مقدمة.

[٣]

تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث، بل هو من النوع الذي يسمىٰ بتدليس الشيوخ المُحرَّم لخُبثه؛ لأنه يسمي شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعميةً لحاله، كما كنت بينته في «التوسل» (ص٩٤-٩٥)، فقد كان إذا روىٰ عن الكلبي الكذَّاب كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهذا لما ذكره الحافظ في «رسالته في المدلسين» قال: «مشهور بالتدليس القبيح»(١).

[٤]

«ومما لا يخفىٰ علىٰ كل بصير بهذا العلم الشريف أن تلون الراوي في رواية الحديث فهو يرفعه تارة، ويوقفه تارة، ويشك في رفعه أخرىٰ، إنما هو دليل ظاهر علىٰ ضعفه، وعدم ضبطه»(٢).

[٥]

«عطية العوفي له ثلاثة أولاد: عمرو، وعبد الله، والحسين، وكلهم ضعفاء، وقد تكلم عليهم الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه «شرح علل التِّرْمِذي» (٢/ ٧٩١-٧٩٢)، وبين ضعفهم كأبيهم، فلذلك مما يلقي في النفس أنهم أهل

---

(١) (١/ ١٣-١٤) مقدمة.

(٢) (١/ ١٨) مقدمة.

بيت ورثوا الضعف عن أبيهم فردًا فردًا»[(١)].

[٦]

وكتاب النَّسَائِي أنظف بكثير من كتاب تلميذه ابن السني «عمل اليوم والليلة»[(٢)].

[٧]

«جواز السؤال بالله تعالىٰ، وأما حديث: «لا يسأل بوجه الله إلا الجنة». «ضعيف»، وعلىٰ فرض صحته، فهو محمول علىٰ سؤال الأمور الحقيرة»[(٣)].

[٨]

«من المصائب العظمىٰ التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولىٰ انتشار الأحاديث الضَّعِيفة والموضوعة بينهم، لا أستثني أحدًا منهم، ولو كانوا علماءهم، إلا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونُقَّادِه؛ كالبخاري، وأحمد، وابن مَعِين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم»[(٤)].

[٩]

«ومما يحسن التنبيه عليه أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا

---

(١) (١/ ٢٠) مقدمة.

(٢) (١/ ٢١) مقدمة.

(٣) (١/ ٣٩) حاشية.

(٤) (١/ ٤٧) مقدمة.

يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع، وقد تتبعت ما أورده منها أبو بكر بن أبي الدنيا في كتابه «العقل وفضله» فوجدتها كما ذكرتُ لا يصح منها شيء»(١).

[١٠]

حديث: «من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزده من الله إلا بُعدًا».

«باطل». وهو مع اشتهاره علىٰ الألسنة لا يصح من قبل إسناده، ولا من جهة متنه.

والحديث لا يصح إسناده إلىٰ النبي ﷺ، وإنما صح من قول ابن مسعود، والحسن البصري، وروي عن ابن عباس.

قال عبد الحق الإشبيلي في «التهجد» (ق ٢٤/ ١): «يريد عليه السلام أن المصلي علىٰ الحقيقة المحافظ علىٰ صلاته الملازم لها تنهاه صلاته عن ارتكاب المحارم والوقوع في المحارم».

نقل الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٩٣) عن ابن الجُنيد أنه قال في هذا الحديث: «كذب وزور»(٢).

[١١]

قال الذهبي في «الميزان»: «إذا قال الوليد بن مسلم: «عن ابن جريج» أو: «عن

---

(١) (١/ ٥٣) حديث: (١).

(٢) (١/ ٥٤) حديث: (٢).

الأوزاعي» فليس بمعتمد؛ لأنه يدلس عن كذَّابين، فإذا قال: «ثنا» فهو حجة».

قال الحافظ في «التقريب»: «هو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية»(١).

[١٢]

حديث: «زينوا موائدكم بالبقل... الحديث». «موضوع».

والحديث مما شان به السيوطي «جامعه».

جزم ابن القيم في «المنار» (ص٣٢) بأن الحديث موضوع. أورده في التنبيه علىٰ أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعًا، ثم قال (ص٣٥): «ومنها سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه»(٢).

[١٣]

«حسبي من سؤالي علمه بحالي». «لا أصل له».

وأورده بعضهم من قول إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو من الإسرائيليات، ولا أصل له، وذكره البغوي في تفسير سورة الأنبياء مشيرًا لضعفه.

ثم وجدت الحديث قد أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»، وقال (١/ ٢٥٠): «قال ابن تيمية: موضوع»(٣).

---

(١) (١/ ٦٨) حديث: (١٣).

(٢) (١/ ٧٣) حديث: (٢٠).

(٣) (١/ ٧٤) حديث: (٢١).

[١٤]

«إن ابن حِبَّان متساهل في التوثيق، فإنه كثيرًا ما يوثِّق المجهولين، حتىٰ الذين يصرح هو نفسه أنه لا يدري من هو ولا من أبوه! كما نقل ذلك ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي»، مثله في التساهل الحاكم، كما لا يخفىٰ علىٰ المتضلع بعلم التراجم والرجال، فقولهما عند التعارض لا يقام له وزن، حتىٰ لو كان الجرح مبهمًا لم يذكر له سبب»(١).

[١٥]

ومن عجيب أمر الكوثري أنه -مع سعة علمه- يغلب عليه الهوىٰ والتعصب للمذهب ضد أنصار السنة وأتباع الحديث الذين يرميهم ظلمًا بـ«الحشوية».

وقد رأيت الإمام ابن أبي حاتم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في خاتمة رسالته «أصول السنة واعتقاد الدين»: «سمعت أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية، يريدون إبطال الأثر..»(٢).

---

(١) (١/ ٨٠) حديث: (٢٣).

(٢) (١/ ٨١) حديث: (٢٣).

[١٦]

قال الكوثري في «المقالات» (ص٣٩): «إن تعدد الطرق إنما يرفع الحديث إلىٰ مرتبة الحسن لغيره إذا كان الضعف في الرواة من جهة الحفظ والضبط فقط، لا من ناحية تهمة الكذب، فإن كثرة الطرق لا تفيد شيئًا إذ ذاك»[١].

[١٧]

حديث: «**الخير فِيَّ وفي أمتي إلىٰ يوم القيامة**». «لا أصل له».

قال في «المقاصد»: «قال شيخنا -يعني ابن حجر العسقلاني-: لا أعرفه»[٢].

[١٨]

روي: «من أذن فهو يقيم».

أخرجه أبو داود، والتِّرْمِذي، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان»، وابن عساكر.

سنده ضعيف من أجل عبد الرحمن بن زياد الإفريقي.

قول ابن عساكر: «هذا حديث حسن».

فلعله يعني: «حسن المعنىٰ».

ذهب إلىٰ توثيق الإفريقي بعض العلماء المعاصرين الفضلاء، وذلك ذهول

---

(١) (١/ ٨٧) حديث: (٢٤).

(٢) (١/ ١٠٤) حديث: (٣٠).

منه عن قاعدة: «الجرح مقدم علىٰ التعديل إذا تبين السبب»، وهنا سوء الحفظ.

أورده العقيلي في «الضعفاء».

من آثار هذا الحديث السيئة أنه سببٌ لإثارة النزاع بين المصلين.

قلت: وكما وقع معنا غير ما مرة لاستشهادهم بهذا الحديث الضَّعِيف، وبخاصة الشافعية[١].

[١٩]

حديث: «**عليكم بالقرع...فإنه قُدِّس علىٰ لسان سبعين نبيًّا**». «موضوع».

آفته: عمرو بن حصين، وهو كذَّاب، كما قال الخطيب، وغيره، وهو راوي حديث العدس.

قال الزركشي في «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» (رقم ١٤٣): «ووجدت بخط ابن الصلاح أنه حديث باطل..».

ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٩٤-٢٩٥)، أورد حديث العدس الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص٩)، وكذا ابن القيم، فقال في «المنار» (ص٢٠): «ويشبه أن يكون هذا الحديث من وضع الذين اختاروه علىٰ المن والسلوىٰ، وأشباههم!».

---

(١) (١/ ١٠٨) حديث: (٣٥).

أقره علي القاري في «موضوعاته» (ص١٠٧)، قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٧/ ٢٣): «حديث مكذوب مختلق باتفاق أهل العلم، ولكن العدس مما اشتهاه اليهود..»(١).

[٢٠]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «القاعدة الجليلة» (ص٥٧):** «وأحاديث زيارة قبره ﷺ كلها ضعيفة لا يعتمد علىٰ شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئًا منها، وإنما يرويها من يروي الضعاف؛ كالدَّرَاقُطْنِي، والبزار، وغيرهما».

ثم ذكر حديث: «من حج فزار قبري بعد موتي... الحديث». ثم قال: «فإن هذا كذبه ظاهر مخالف لدين المسلمين، فإن من زاره في حياته، وكان مؤمنًا به كان من أصحابه، لاسيَّما إن كان من المهاجرين إليه المجاهدين معه...»(٢).

[٢١]

«يظن كثير من الناس أن شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن نحىٰ نحوه من السلفيين يمنع من زيارة قبره ﷺ، وهذا كذب وافتراء، وليست هذه أول فرية علىٰ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعليهم، وكل من له اطلاع علىٰ كتب ابن تيمية يعلم أنه

---

(١) (١/ ١١٤) حديث: (٤٠).

(٢) (١/ ١٢٣) حديث: (٤٧).

يقول بمشروعية زيارة قبره ﷺ واستحبابها إذا لم يقترن بها شيء من المخالفات والبدع، مثل شد الرحل والسفر إليها؛ لعموم قوله ﷺ: «**لا تشد الرحال إلا إلىٰ ثلاثة مساجد**»(١).

[٢٢]

حديث: «الولد سر أبيه».

قاله السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٧٠٦)، والسيوطي في «الدرر» (ص١٧٠) تبعًا للزركشي في «التذكرة» (ص٢١١)، وأورده الضغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص٤)، ومعناه ليس مطَّردًا، ففي الأنبياء من كان أبوه مشركًا عاصيًا، مثل آزر والد إبراهيم عليه السلام. وفيهم من كان ابنه مشركًا، مثل ابن نوح عليه السلام(٢).

[٢٣]

والمشروع عند زيارة القبور إنما هو السلام عليهم، وتذكر الآخرة فقط، وعلىٰ ذلك جرىٰ عمل السلف الصالح رضي الله عنهم، فقراءة القرآن عندها بدعة مكروهة، كما صرح به جماعة من العلماء المتقدمين، منهم أبو حنيفة، ومالك، وأحمد في رواية. وأثر ابن عمر بأنه أوصىٰ أن يقرأ عند قبره وقت الدفن بفواتح

(١) (١/ ١٢٣ -١٢٤) حديث: (٤٧).
(٢) (١/ ١٢٤) حديث: (٤٨).

سورة البقرة وخواتمها، لا يصح سنده، ولو صح فلا يدل إلا علىٰ القراءة عند الدفن، لا مطلقًا، كما هو ظاهر»(١).

[٢٤]

قال شعبة: «لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن أبان».

قال الألْبَانِي: لا يجوز أن يقال مثل هذا إلا فيمن هو كذَّاب معروف بذلك، وقد كان شعبة يحلف علىٰ ذلك، ولعله كان لا يتعمد الكذب، فقد قال فيه ابن حِبَّان: «كان أبان من العبَّاد، يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام، سمع من أنس أحاديث، وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظ، فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعًا، وهو لا يعلم! ولعله روىٰ عن أنس عن النبي ﷺ أكثر من ألف حديث، وخمس مئة حديث، ما لكبير شيء منها أصل يرجع له!»(٢).

[٢٥]

حديث: «اختلاف أمتي رحمة». «لا أصل له».

ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له علىٰ سند فلم يوفقوا.

قال السيوطي في «الجامع الصغير»: «ولعله خُرِّج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا»!.

---

(١) (١/ ١٢٨) حديث: (٥٠).

(٢) (١/ ١٣٥) حديث: (٥٥).

وهذا بعيد عندي؛ إذ يلزم منه أنه ضاع علىٰ الأمة بعض أحاديثه، وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده.

قال السبكي فيما نقله المناوي: «وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له علىٰ سند صحيح، ولا ضعيف، ولا موضوع».

قال ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٥/ ٦٤): «وهذا من أفسد قول يكون؛ لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطًا، وهذا ما لا يقوله مسلم؛ لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف، ليس إلا رحمة أو سخط».

قال ابن حزم في موضع آخر عن هذا الحديث: «باطل كذب»(١).

[٢٦]

سؤال: إن الصحابة قد اختلفوا -وهم أفاضل الناس- أفيلحقهم الذم المذكور؟!

وقد أجاب عنه ابن حزم -رحمه الله تعالىٰ- فقال (٥/ ٦٧- ٦٨): «كلا، ما يلحق أولئك شيْء من هذا؛ لأن كل امرئ منهم تحرىٰ سبيل الله ووجهته، فالمخطئ منهم مأجور أجرًا واحدًا لنيته الجميلة في إرادة الخير، وقد رفع عنهم الإثم في خطئهم؛ لأنهم لم يتعمدوه، ولا قصدوه، ولا استهانوا بطلبهم، والمصيب منهم مأجور أجرين، وهكذا كل مسلم إلىٰ يوم القيامة...»(٢).

---

(١) (١/ ١٤١) حديث: (٥٧).

(٢) (١/ ١٤٣) حديث: (٥٧).

[٢٧]

حديث: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم». «موضوع».

آفته: سلام بن سليم الطويل، قال ابن خراش فيه: كذَّاب، وقال ابن حِبَّان: روىٰ أحاديث موضوعة.

قال أحمد: لا يصح هذا الحديث، كما في «المنتخب» لابن قدامة (١٠/ ١٩٩/ ٢).

وأما قول الشعراني في «الميزان» (١/ ٢٨): «وهذا الحديث، وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف».

قال الأَلْبَانِي: هذا باطل وهراء، ولا يلتفت إليه؛ لأن تصحيح الأحاديث من طرق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدي إلىٰ تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها؛ لأن الكشف أحسن أحواله -إن صح- أن يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوىٰ، نسأل الله السلامة منه(١).

[٢٨]

«وكل خبير بهذا العلم الشريف يعلم أن الحاكم متساهل في التوثيق والتصحيح، ولذلك لا يلتفت إليه، ولاسيَّما إذا خالف، ولهذا لم يقره الذهبي في

---

(١) (١/ ١٤٤) حديث: (٥٨).

«تلخيصه» علىٰ تصحيحه أحيانًا»[١].

[٢٩]

حديث: أبي الزبير عن جابر مرفوعًا: «لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن».

أخرجه مسلم، وأبو داود.

قال الحافظ في «الفتح»: «حديث صحيح».

«ثم بدا لي أني كنت واهمًا في ذلك تبعًا للحافظ، وأن هذا الحديث الذي صححه هو وأخرجه مسلم كان الأحرىٰ به أن يحشر في زمرة الأحاديث الضَّعِيفة، لا أن تُتأوَّل به الأحاديث الصحيحة، ذلك لأن أبا الزبير مدلس، وقد عنعنه، ومن المقرر في علم «المصطلح» أن المدلس لا يحتج بحديثه إذا لم يصرح بالتحديث، وهذا هو الذي صنعه أبو الزبير هنا، فعنعن ولم يصرح، ولذلك انتقد المحققون من أهل العلم أحاديث يرويها أبو الزبير بهذا الإسناد أخرجها مسلم، اللهم إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، فإنه لم يرو عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث..».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».

---

(١) (١/ ١٥٧) حديث: (٦٤).

قال الحافظ في «ترجمته» في «التقريب»: «صدوق إلا أنه يدلس»(١).

[٣٠]

«وهناك طائفة من المنتمين للسنة في مصر وغيرها تؤذن كل تكبيرة علىٰ حدة: «الله أكبر»، و«الله أكبر» عملًا بحديث: «التكبير جزم»، وهو لا أصل له، والتأذين علىٰ هذه الصفة مما لا أعلم له أصلًا في السنة، بل ظاهر الحديث الصحيح خلافه»(٢).

[٣١]

حديث: «أدبني ربي فأحسن تأديبي». «ضعيف».

قال ابن تيمية في «مجموعة الرسائل الكبرىٰ» (٢/ ٣٣٦): «معناه صحيح، لكن لا يعرف له إسناد ثابت». وأيده السخاوي، والسيوطي(٣).

[٣٢]

نوح الجامع، كان من أهل العلم، وكان يسمىٰ: الجامع لجمعه فقه أبي حنيفة، ولكنه متهم في الرواية، قال أبو علي النيسابوري: كان كذَّابًا. قال الحاكم: لقد كان جامعًا، رزق كل شيء إلا الصدق، نعوذ بالله من الخذلان.

---

(١) (١/ ١٦٠-١٦١) حديث: (٦٥).

(٢) (١/ ١٧٢) حديث: (٧١).

(٣) (١/ ١٧٣) حديث: (٧٢).

أورده الحافظ برهان الدين الحلبي في رسالة «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»(١).

[٣٣]

قال الدَّرَاقُطْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «تجنَّب تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وموسىٰ بن عبيدة، وغيرهما»(٢).

[٣٤]

حديث: «يا عباس! إن الله فتح هذا الأمر بي، وسيختمه بغلام من ولدك... الحديث».

«موضوع». سند رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال مسلم غير أحمد بن الحجاج بن الصلت، لم يذكر فيه الخطيب جرحًا ولا تعديلًا. اتهمه الذهبي بهذا الحديث، فقال: رواه بإسناد الصحاح مرفوعًا، فهو آفته.

ووافقه الحافظ في «لسان الميزان».

والحديث أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٤٣١)، وسكت عليه!.

---

(١) (١/ ١٧٩) حديث: (٧٩).

(٢) (١/ ١٨٠) حديث: (٨١).

ومن هنا يتبين الفرق بين الذهبي، والسيوطي، فإن الأول حافظ نقاد، والآخر جماع نقال، وهذا هو السر في كثرة خطئه، وتناقضه في كتبه.

الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٣٧)(١).

[٣٥]

«إن السبحة بدعة، لم تكن في عهد النبي ﷺ، إنما حدثت بعده ﷺ، وأما حديث: «نعم المذكر السبحة.. الحديث»: «موضوع». أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس»، وأنه مخالف لهديه ﷺ، قال عبد الله بن عمرو: «رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح بيمينه».

وقد جاء في بعض الأحاديث التسبيح بالحصىٰ، وأنه ﷺ أقره، فلا فرق حينئذ بينه وبين التسبيح بالسبحة، كما قال الشوكاني! وهذا قد يسلم لو أن الأحاديث في ذلك صحيحة، وليس كذلك..»(٢).

[٣٦]

«إنه لا يجوز في الشرع أن يقال: فلان خليفة الله؛ لما فيه من إيهام ما لا يليق بالله تعالىٰ من النقص والعجز، وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- فقال في «الفتاوىٰ» (٢/ ٤٦١): «وقد ظن بعض القائلين

---

(١) (١/ ١٨١) حديث: (٨٣).

(٢) (١/ ١٨٥) حديث: (٨٥).

الغالطين -كابن عربي- أن الخليفة هو الخليفة عن الله، مثل نائب الله، والله تعالىٰ لا يجوز له خليفة، ولهذا قالوا لأبي بكر: يا خليفة الله! فقال: لست بخليفة الله، ولكن خليفة رسول الله ﷺ، حسبي ذلك». رواه أحمد في «المسند» (١/ ١٠)، ولذلك كان الصحابة لا ينادونه إلا بـ«يا خليفة رسول الله»، كما رواه الحاكم (٣/ ٩٧-٨٠)، وصحح بعضها، ووافقه الذهبي(١).

[٣٧]

حديث: «الطاعون وخز إخوانكم من الجن». «لا أصل له بهذا اللفظ».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ١٤٧): «لم أره بهذا اللفظ بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة، لا في الكتب المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة، وقد عزاه بعضهم لـ«مسند أحمد»، و«الطبراني»، وكتاب «الطواعين» لا بن أبي الدنيا، ولا وجود لذلك في واحد منها».

والحديث في «مسند أحمد» (٤/ ٣٩٥)، والطبراني في «الصغير»، والحاكم (١/ ٥٠) بلفظ: «الطاعون وخز أعدائكم من الجن». صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والأَلْبَانِي.

فهذا هو المحفوظ في الحديث: «وخز أعدائكم»، وأما لفظ: «إخوانكم» فإنما هو في حديث آخر، وهو قوله ﷺ: «**فلا تستنجوا بهما** (يعني العظم

(١) (١/ ١٩٧) حديث: (٨٥).

والبقر)، **فإنهما طعام إخوانكم من الجن**». رواه مسلم، وغيره.

وأما تسميتهم إخوانًا في حديث العظم فباعتبار «الإيمان»، فإن الأخوة في الدين تستلزم الاتحاد في الجنس، ذكره في «الحاوي» للسيوطي. وقد أطال الكلام علىٰ طرق الحديث، وبيان أنه لا أصل لهذه اللفظة: «إخوانكم» في كتابه القيم «بذل الماعون في فضل الطاعون» (ق٢٦/ ١-٢٨)[١].

[٣٨]

«لا ينبغي أن يحمل سكوت ابن أبي حاتم عن الرجل علىٰ أنه ثقة، كما جرىٰ عليه بعض المحدثين المعاصرين، وبعض مدعي العلم.. مع إن ابن أبي حاتم قد نص في أول كتابه (١/ ١/ ٣٨) علىٰ أن الرواة الذين أهملهم من الجرح والتعديل إنما هو لأنه لم يقف فيهم علىٰ شيء من ذلك، فأوردهم رجاء أن يَقف فيهم علىٰ الجرح والتعديل فيلحقه بهم»[٢].

[٣٩]

حديث: «أما إني لا أنسىٰ، ولكن أنسىٰ لأُشرِّع». «باطل لا أصل له».

أورده الغزالي في «الإحياء» (٤/ ٣٨) مجزومًا إلىٰ النبي ﷺ.

قال العراقي في «تخريجه للإحياء»: ذكره مالك بلاغًا بغير إسناد، وقال ابن

---

(١) (١/ ١٩٨) حديث: (٨٦).

(٢) (١/ ٢١٤) حديث: (٩٦).

عبد البر: لا يوجد في «الموطأ» إلا مرسلًا، لا إسناد له. وكذا قال حمزة الكناني: إنه لم يرد من غير طريق مالك.

فالعجب من ابن عبد البر كيف يورده في «التمهيد» جازمًا بنسبته إلىٰ النبي ﷺ في غير موضع منه!! والحديث في «الموطأ» (١/ ١٦١) عن مالك أنه بلغه...

فقول المعلق علىٰ «زاد المعاد» (١/ ٢٨٦): «وإسناده منقطع»، ليس بصحيح بداهة؛ لأنه كما ترىٰ بلاغ لا إسناد له. قال الحافظ فيما نقل الزرقاني في «شرح الموطأ» (١/ ٢٠٥): «لا أصل له»[1].

[٤٠]

نقل الشيخ علي القاري (ص١٠٩) عن ابن القيم: أن من علامات الحديث الموضوع أن يكون باطلًا في نفسه[2].

[٤١]

وهشام بن محمد بن السائب الكلبي، النسَّابة المفسر متروك، كما قال الدارقطني، وغيره. ووالده محمد بن السائب شر منه، قال الجوزجاني وغيره: «كذَّاب».

---

(١) (١/ ٢١٨) حديث: (١٠١).

(٢) (١/ ٢٢٢) حديث: (١٠٤).

اعترف هو نفسه بأنه يكذب، فروىٰ البخاري بسند صحيح عن سفيان الثوري قال: قال لي الكلبي: «كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب!»(١).

[٤٢]

«الصلاة في العمامة الراجح أنها من سنن العادة لا من سنن العبادة، أما صلاة الجماعة فأقل ما قيل فيها: إنها سنة مؤكدة، وقيل: إنها ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها، والصواب: أنها فريضة تصح الصلاة بتركها مع الإثم الشديد»(٢).

[٤٣]

أبو الدنيا، قال الذهبي في «الميزان»: «كذَّاب طرقي، كان بعد الثلاث مائة ادعىٰ السماع من علي بن أبي طالب، واسمه عثمان بن خطاب أبو عمرو، حدث عنه محمد بن أحمد المفيد بأحاديث، وأكثرها متون معروفة ملصوقة بعلي بن أبي طالب... وما يعنىٰ برواية هذا الضرب ويفرح بعلوها إلا الجهلة!»(٣).

[٤٤]

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحس يرد هذا الحديث، فإن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم؛ كالرافضة، فإنهم أكذب خلق الله، والكهان، والطرقية، والمنجمون...»(٤).

---

(١) (١/ ٢٢٩) حديث: (١١١).

(٢) (١/ ٢٥٣) حديث: (١٢٩).

(٣) (١/ ٢٧٢) حديث: (١٤٢).

(٤) (١/ ٢٧٦) حديث: (١٤٤).

[٤٥]

حديث: «العنكبوت شيطان مسخه الله فاقتلوه». «موضوع». أخرجه ابن عدي.

ومما يدل على بطلان هذا الحديث أنه مخالف لما ثبت في «الصحيح» مرفوعًا: «**إن الله لم يجعل لمسخ نسلًا ولا عقبًا**»، «رواه مسلم».

قال ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٤٣٠): «وكل ما جاء في المسوخ في غير القرد والخنزير فباطل، وكذب موضوع»[(١)].

[٤٦]

حديث: «ربيع أمتي العنب والبطيخ».

أورده ابن القيم في «الموضوعات» فقال في «المنار» (ص٢١): «ومما يعرف به كون الحديث موضوعًا سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه». وأقره الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص١٠٧)[(٢)].

[٤٧]

حديث: «أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي».

«موضوع»، وآفته: العلاء بن عمرو، قال الذهبي: متروك. قال أبو حاتم:

---

(١) (١/ ٢٨٣) حديث: (١٥١).

(٢) (١/ ٢٨٧) حديث: (١٥٥).

«كتبت عنه، وما رأيت إلا خيرًا».

قال الألْبَانِي: لعل قول أبي حاتم -وهو في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ٣٥٩)- قبل أن يطلع علىٰ روايته للأحاديث المكذوبة، وإلا فتوثيقه لا يتفق مع تكذيبه لحديثه، كما نقله الذهبي عنه هو في كتاب «العلل» لابنه (٢/ ٣٧٥-٣٧٦).

الحديث أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٧٦) من طريق العقيلي، وأنه قال: «لا أصل له». وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»(١).

[٤٨]

«لا يخفىٰ أن زوال جهالة العين لا يلزم منه زوال جهالة الحال»(٢).

[٤٩]

الإسلام لا يرتبط عزه بالعرب فقط، بل قد يعز الله بغيرهم من المؤمنين، كما وقع ذلك في زمن الدولة العثمانية حتىٰ امتد سلطانه إلىٰ أواسط أوروبا، ثم لما أخذوا يحيدون عن الشريعة إلىٰ القوانين الأوربية يستبدلون الذي هو أدنىٰ بالذي هو خير، تقلص سلطانهم عن تلك البلاد وغيرها، حتىٰ لقد زال عن بلادهم أيضًا، فلم يبق فيها من المظاهر التي تدل علىٰ إسلامهم إلا الشيء

(١) (١/ ٢٩٣) حديث: (١٦٠).

(٢) (١/ ٣٠٢) حديث: (١٦٣).

اليسير!... وكما في الحديث: «**لا فضل لعربي علىٰ عجمي إلا بالتقوىٰ**»... وبيد أنه لا ينافي أن يكون جنس العرب أفضل من جنس سائر الأمم، بل هذا هو الذي أؤمن به واعتقده، وأدين الله به، وإن كنت ألبانيا، فإني مسلم، ولله الحمد.

وقد حقق القول في هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «اقتضاء الصراط المستقيم». ولكن هذا ينبغي ألا يَحمل العربي علىٰ الافتخار بجنسه؛ لأنه من الأمور الجاهلية التي أبطلها نبينا محمد ﷺ.

وجملة القول: إن فضل العرب إنما هو لمزايا تحققت فيهم، فإذا ذهبت بسبب إهمالهم لإسلامهم ذهب فضلهم، ومن أخذ بها من الأعاجم كان خيرًا منهم، لا فضل لعربي علىٰ أعجمي إلا بالتقوىٰ. اهـ[1].

[٥٠]

حديث: «كلوا التين، فلو قلت: إن فاكهة نزلت من الجنة... الحديث».
ضعيف لجهالة الذي قيل فيه: «ثقة».

ثوثيق «المجهول» غير مقبول عند علماء الحديث، حتىٰ لو كان الموثِّق إمامًا جليلًا؛ كالشافعي، وأحمد، حتىٰ يتبين اسم الموثق، فينظر هل هو ثقة اتفاقًا أم فيه خلاف؟

قال العلامة ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٢١٤): «وفي ثبوته نظر».

---

(١) (١/ ٣٠٢-٣٠٣) حديث: (١٦٣).

قال الأَلْبَانِي (ص٣٠٧): يغلب علىٰ الظن أن الحديث موضوع.

قال الشيخ العجلوني في «الكشف» (١/ ٤٢٣): «جميع ما ورد في الفاكهة من الأحاديث موضوع». كأنه يعني في «فضلها».

قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/ ١٨٦): «وفي إسناده من لا يعرف»(١).

[٥١]

قال الحافظ السخاوي في «المقاصد»، وتبعه جماعة: «صنف أبو عمر النوقاني في فضائل البطيخ جزءًا، وأحاديثه باطلة»(٢).

[٥٢]

حديث: «بركة الطعام الوضوء قبله وبعده». «ضعيف».

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦٥٥)، وأبو داود، والتِّرْمِذي، والحاكم، وأحمد.

قال أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو ضعيف».

قال التِّرْمِذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس يضعف في الحديث».

---

(١) (١/ ٣٠٦) حديث: (١٦٥).

(٢) (١/ ٣٠٩) حديث: (١٦٧).

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تفرد به قيس بن الربيع...».

في «تهذيب السنن» لابن القيم (٥/ ٢٩٧/ ٢٩٨) أن مهنًا سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: «هو منكر، ما حدث به إلا قيس بن الربيع».

الحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١١٠) فقال: «سألت أبي عنه فقال: هذا حديث منكر...».

قال المنذري: وقد كان سفيان يكره الوضوء قبل الطعام، قال البيهقي: وكذلك مالك بن أنس كرهه، وكذلك صاحبنا الشافعي استحب تركه، واحتج بالحديث، يعني حديث ابن عباس: «**كنا عند النبي** ﷺ **فأتىٰ الخلاء، ثم إنه رجع فأتي بطعام فقيل: ألا تتوضأ؟ قال: لم أصل فأتوضأ**» رواه مسلم، وأبو داود، والتِّرْمِذي بنحوه إلا أنهما قالا: «**إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلىٰ الصلاة**».

قال الأَلْبَانِي: فهذا دليل آخر علىٰ ضعف الحديث، وهو ذهاب الأئمة الفقهاء إلىٰ خلافه.

تأول بعض الفقهاء الوضوء في هذا الحديث بمعنىٰ غسل اليدين فقط، وهو معنىٰ غير معروف في كلام النبي ﷺ، كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفتاوىٰ» (١/ ٥٦).

اختلف العلماء في مشروعية غسل اليدين قبل الطعام علىٰ قولين؛ منهم من استحبه، ومنهم من لم يستحبه، قال ابن القيم: «والقولان هما في مذهب

أحمد، وغيره، والصحيح أنه لا يستحب».

والخلاصة: أن الغسل المذكور ليس من الأمور التعبدية لعدم صحة الحديث به، بل هو معقول المعنىٰ، فحيث وجد المعنىٰ شرع[(١)].

[٥٣]

حديث: «إن لكل شيء قلبًا، وإن قلب القرآن (يس).. الحديث».

«موضوع». آفته: هارون أبو محمد عن مقاتل بن حيان.

قال الذهبي: «كذا قال أبو الفتح، وأحسبه التبس عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان، وابن حيان صدوق قوي الحديث، والذي كذبه وكيع هو ابن سليمان، ثم قال أبو الفتح...».

فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: الظاهر أنه مقاتل بن سليمان»[(٢)].

[٥٤]

«.. مجيء الحديث من طرق مختلفة ومتعددة ليست من نفس المخرج يُخرِج الحديث عن كونه موضوعًا إلىٰ درجة الضَّعِيف» اهـ بتلخيص[(٣)].

---

(١) (١/ ٣٠٩) حديث: (١٦٨).

(٢) (١/ ٣١٢) حديث: (١٦٩).

(٣) (١/ ٣٣٥) حديث: (١٨٣).

[٥٥]

«إن قول الذهبي: «لا يصح» لا ينافي كون الحديث موضوعًا، بل كثيرًا ما تكون هذه اللفظة مرادفة لكلمة «موضوع»، وهي هنا بهذا المعنىٰ..»(١).

[٥٦]

«توثيق ابن حِبَّان وحده لا يعتمد عليه لتساهله فيه، ولاسيَّما عند المخالفة»(٢).

[٥٧]

ومنه تعلم أن قول ابن الصلاح: «إنه جيد الإسناد» غير صواب علىٰ حديث: «إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر إلىٰ فرجها.. الحديث». «موضوع».

وأن ابن الصلاح اغتر بظاهر تحديث بقية، ولم ينتبه للعلة الدقيقة التي نبَّهنا عليها الإمام أبو حاتم، جزاه الله خيرًا.

ومن الغرائب أن ابن الصلاح مع كونه أخطأ في تقوية هذا الحديث، فإنه فيها مخالف لقاعدة له وضعها هو لم يسبق إليها، وهي أنه انقطع التصحيح في هذه الأعصار، فليس لأحد أن يصحح، كما ذكر ذلك في «مقدمة علوم الحديث» (ص١٨)، بل الواجب الاتباع للأئمة الذين سبقوا!.

---

(١) (١/ ٣٤٦) حديث: (١٩٢).

(٢) (١/ ٣٤٨) حديث: (١٩٣).

فما باله خالف هذا الأصل هنا، فصحح حديثًا يقول فيه الحافظان الجليلان أبو حاتم الرازي، وابن حِبَّان: «إنه موضوع»؟!.

وخالف السيوطي كعادته فذكره في «جامعه»!. والنظر الصحيح يدل علىٰ بطلان هذا الحديث.

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٩٠): «وهو نص في جواز نظر الرجل إلىٰ عورة امرأته وعكسه».

قال الألْبَانِي (ص٣٥٤): «وإذا تبين هذا فلا فرق بين النظر عند الاغتسال، أو الجماع، فثبت بطلان الحديث»[(١)].

[٥٨]

قال البوصيري في «الزوائد» (٢/ ١٣٨): «... عمر بن قيس هو المعروف بـ«مندل» ضعفه أحمد، وابن مَعِين، والفلاس، وأبو زُرْعَة، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو داود، والنَّسَائِي، وغيرهم»[(٢)].

[٥٩]

لا يلزم من أن يكون الحديث موضوعًا أن يكون راويه ممن يتعمد

---

(١) (١/ ٣٥٢-٣٥٣) حديث: (١٩٥).

(٢) (١/ ٣٥٩) حديث: (٢٠٠).

الكذب، بل قد يقع منه ذلك لكثرة غفلته، وشدة سوء حفظه، وقد يقع منه وهمًا(١).

[٦٠]

اعلم أن كتاب رزين هذا جمع فيه بين الأصول الستة: «الصحيحين»، و«موطأ مالك»، و«سنن أبي داود»، و«التِّرْمِذي» علىٰ نمط كتاب ابن الأثير المسمىٰ: «جامع الأصول من أحاديث الرسول» إلا أن في كتاب «التجريد» أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هذه الأصول، كما يعلم مما ينقله العلماء عنه، مثل المنذري في «الترغيب والترهيب»(٢).

[٦١]

«والبيهقي أعلم من شيخه الحاكم بالجرح والتعديل» اهـ(٣).

[٦٢]

«إنه قد يكون الراوي ضعيفًا، وهو غير متروك، فيكون ضعيف الحديث، ولا يستلزم من أن الراوي ليس بالمتروك أن يكون حديثه صحيحًا» اهـ(٤).

---

(١) (١/ ٣٦١) حديث: (٢٠١).

(٢) (١/ ٣٧٣) حديث: (٢٠٧).

(٣) (١/ ٣٧٥) حديث: (٢٠٨).

(٤) (١/ ٣٧٥) حديث: (٢٠٨).

[٦٣]

حديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

حديث صحيح، خلافًا لمن يظن ضعفه من المغرورين بآرائهم المتبعين لأهوائهم، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٨٣٠)، و«الروض النضير» (٣ و٦٥)، و«المشكاة» (٥٥٩٨)[١].

[٦٤]

حديث: «إني لأعلم أرضًا يقال لها: عمان، ينضح بجانبها البحر، الحَجَّة منها أفضل من حجتين». «ضعيف».

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (رقم ٤٨٥٣)، والبيهقي من طريق الحسن بن هادية.

وابن هادية ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح التعديل» (١/ ٢/ ٤٠)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٤/ ١٢٣)، وعلىٰ عادته في توثيق المجهولين. قال الهَيْثَمِي في «المجمع» (٣/ ٢١٧): «رواه أحمد، ورجاله ثقات». قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند»: «إسناده صحيح».

قلت: وحديثه قابل للتحسين علىٰ أقل أحواله، والله أعلم[٢].

---

(١) (١/ ٣٧٦) حديث: (٢٠٩).

(٢) (١/ ٣٨٠) حديث: (٢١٣).

[٦٥]

«من أحسن من ألف في الأحاديث الصحيحة في فضل الصلاة عليه ﷺ الشيخ إسماعيل بن إسحاق القاضي في كتابه المسمىٰ «فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ» بتحقيق الألْبَانِي»[١].

[٦٦]

حديث: «إنا لنكشر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم».

ذكره البخاري (١٠/ ٣٤٣) معلقًا موقوفًا.

وصله جماعة، منهم أبو نعيم، وهو منقطع، كما ذكره الحافظ في «الفتح». والحديث لا أصل له مرفوعًا، والغالب أنه ثابت موقوفًا[٢].

[٦٧]

«ليس في السنة ما يمنع من السفر يوم الجمعة مطلقًا، بل روي عنه ﷺ أنه سافر يوم الجمعة من أول النهار، ولكنه ضعيف لإرساله، وأثر رواه البيهقي (٣/ ١٨٧): «... اخرج، فإن الجمعة لا تحبس عن سفر». وهذا سند صحيح رجاله ثقات.

---

(١) (١/ ٣٨٢) حديث: (٢١٥).

(٢) (١/ ٣٨٣) حديث: (٢١٦).

أما حديث: «من سافر من دار إقامته يوم الجمعة دعت عليه الملائكة...». «ضعيف».

وحديث: «من سافر يوم الجمعة دعا عليه ملكاه...». «موضوع»(١).

[٦٨]

«وبالجملة، فكل أحاديث التختم بالعقيق باطلة»(٢).

[٦٩]

قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٩٧): «وأما الحديث الدائر علىٰ ألسنة كثير من الناس «الحمية رأس الدواء، والمعدة بيت الداء، وعودا كل جسم ما اعتاد» فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصح رفعه إلىٰ النبي ﷺ، قاله غير واحد من أئمة الحديث»(٣).

[٧٠]

لا منافاة بين القول: «رجاله ثقات» أن يكون في السند مع ثقة رجاله علة تقتضي ضعفه، كما لا يخفىٰ علىٰ العارف بقواعد هذا العلم(٤).

---

(١) (١/ ٣٨٦) حديث: (٢١٨، ٢١٩).

(٢) (١/ ٤٠٠) حديث: (٢٢٦، و٢٢٧، و٢٢٨، و٢٢٩، و٢٣٠).

(٣) (١/ ٤١٩) حديث: (٢٥٢).

(٤) (١/ ٤٢٠) حديث: (٢٥٣).

[٧١]

«ألف بعضهم كتابًا سماه «مناسك حج المشاهد والقبور!» علىٰ ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وهذا ضلال كبير لا يشك مسلم شم رائحة التوحيد الخالص في كونه أكره شيء إليه ﷺ، فكيف يعقل أن ينطق عَلَيْهِ السَّلَامُ بهذه الكلمة: «حجت الملائكة إلىٰ قبرك، كما يحج المؤمنون إلىٰ بيت الله الحرام»؟! فقبح الله من وضعه»[(١)].

[٧٢]

«بقية إذا روىٰ عن المجهولين فليس بشيء، كما قال ابن مَعِين، والعجلي»[(٢)].

[٧٣]

خالد بن نجيح جار لعبد الله بن صالح، كان يضع الحديث في كتب عبد الله بن صالح وهو لا يشعر![(٣)].

[٧٤]

«عبد السلام بن أبي الجنوب»، ذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٢/ ١٥٠)

---

(١) (١/ ٤٣١) حديث: (٢٦٥).

(٢) (١/ ٤٣٦) حديث: (٢٦٦).

(٣) (١/ ٤٤٠) حديث: (٢٧١).

وقال فيه: «منكر الحديث». ثم تناقض رَحِمَهُ اللَّهُ -ابن حِبَّان- فذكره في «الثقات» (٧/ ١٢٧)[١].

[٧٥]

اختلف العلماء في حد الجوار علىٰ أقوال ذكرها ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٣٦٧)، وكل ما جاء تحديده عنه ﷺ بأربعين ضعيف لا يصح، فالظاهر أن الصواب تحديده بالعُرف، والله أعلم[٢].

[٧٦]

ويؤيد أن حديث: «وكل بالشمس تسعة أملاك يرمونها بالثلج كل يوم... الحديث»، «موضوع» لما ثبت في علم الفلك أن السبب في عدم حرق الشمس لما علىٰ وجه الأرض إنما هو بُعدها عن الأرض بمسافات كبيرة جدًّا، يقدرونها بمائة وخمسين مليون كيلو متر تقريبًا، كما في كتاب «علم الفلك» للأستاذ طالب الصابوني[٣].

[٧٧]

قال ابن أبي حاتم في مقدمة الجزء الأول في «الجرح والتعديل» (ق١/ ص٣٨): «علىٰ أنَّا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل،

---

(١) (١/ ٤٤٥) حديث: (٢٧٦).

(٢) (١/ ٤٤٦) حديث: (٢٧٧).

(٣) (١/ ٤٦٢) حديث: (٢٩٣).

كتبناها ليشتمل الكتاب علىٰ كل من روىٰ عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله» انتهىٰ.

«فهذا نص منه علىٰ أنه لا يهمل الجرح والتعديل إلا لعدم علمه بذلك، فلا يجوز أن يتخذ سكوته عن الرجل توثيقًا منه له، كما يفعل ذلك بعض أفاضل عصرنا من المحدثين وغيرهم!.

قلت: قصد بذلك الشيخَ المحدث العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

[٧٨]

حديث: «كنت نبيًّا ولا آدم، ولا ماء، ولا طين».

حديث: «كنت نبيًّا، وآدم بين الماء والطين». «موضوع».

ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٢٠٣) نقلًا عن ابن تيمية، وأقره.

قال ابن تيمية في «رده علىٰ البكري» (ص٩): «لا أصل له، لا من نقل، ولا من عقل، فإن أحدًا من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل، فإن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الطين ماء وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد..».

ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان حينئذ موجودًا، وأن ذاته

---

(١) (١/ ٤٦٩) حديث: (٢٩٨).

خلقت قبل الذوات، ويستشهدون علىٰ ذلك بأحاديث مفتراة، مثل حديث فيه أنه كان نورًا حول العرش...

قال الزرقاني في «شرح المواهب» (١/ ٣٣) بعد أن ذكر الحديثين: «صرح السيوطي في «الدرر» بأنه لا أصل لهما، والثاني من زيادة العوام، وسبقه إلىٰ ذلك الحافظ ابن تيمية فأفتىٰ ببطلان اللفظين، وأنهما كذب، وأقره في «الذيل»، والسخاوي في «فتاويه» أجاب باعتماد كلام ابن تيمية في وضع اللفظين قائلًا: وناهيك به اطلاعًا وحفظًا أقر له المخالف والموافق، قال: وكيف لا يعتمد كلامه في مثل هذا، وقد قال الحافظ الذهبي: ما رأيت أشد استحضارًا للمتون وعزوها منه، وكأن السنة بين عينيه علىٰ طرف لسانه بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة»(١).

[٧٩]

«وقصة افتتان داود عَلَيْهِ السَّلَامُ بنظره إلىٰ امرأة الجندي «أوريا» مشهورة مبثوثة في كتب قصص الأنبياء، وبعض كتب التفسير، ولا يشك مسلم عاقل في بطلانها؛ لما فيها من نسبة ما لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، مثل محاولته تعريض زوجها للقتل ليتزوجها من بعده! وقد رويت هذه القصة مختصرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فوجب ذكرها، والتحذير منها، وبيان بطلانها، وهي: «إن داود النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ حين نظر إلىٰ المرأة فهَمَّ بها قطع علىٰ بني إسرائيل بعثًا... الحديث».

---

(١) (١/ ٤٧٣ - ٤٧٤) حديث: (٣٠٢-٣٠٣).

«باطل». رواه الحكيم التِّرْمِذي في «نوادر الأصول» عن زيد الرقاشي عن أنس مرفوعًا.

والظاهر أنه من «الإسرائيليات التي نقلها أهل الكتاب الذين لا يعتقدون العصمة في الأنبياء، أخطأ يزيد الرقاشي فرفعه إلىٰ النبي ﷺ.

«**تنبيه**»: تبين لنا من رواية ابن أبي حاتم في «تفسيره» لمثل هذا الحديث الباطل أن ما ذكره في أول كتابه «التفسير»، أنه تحرىٰ إخراجه بأصح الأخبار إسنادًا، وأثبتها متنًا، كما ذكره ابن تيمية رحمه الله - ليس علىٰ عمومه، فليعلم هذا[(١)].

[٨٠]

قول الهَيْثَمِي رحمه الله في «**مجمع الزوائد**» **(٣/ ١٢٠)**: «.. عباد بن أحمد العرزمي.. ضعيف». فتعقبه أخونا الشيخ حمدي السلفي رحمه الله في تعليقه علىٰ «المعجم» فقال: «قلت: بل هو متروك». ولقد أصاب جزاه الله خيرًا[(٢)].

[٨١]

حديث: «إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة».

كان هنا في «الضَّعِيفة» فنقلته إلىٰ «الصحيحة» **(٣٤٣)**؛ لأني وجدت له ما

---

(١) (١/ ٤٨٤) حديث: (٣١٤).

(٢) (١/ ٤٨٧) حديث: (٣١٦).

يقويه بلفظه عند ابن ماجه، بنحوه عند آخرين، فاقتضىٰ التنبيه(١).

[٨٢]

حديث: «كما تكونون يُولَّىٰ عليكم». «ضعيف».

وآفته: يحيىٰ بن هاشم، ويحيىٰ في عداد من يضع. ثم إن الحديث معناه غير صحيح علىٰ إطلاقه عندي، فقد حدثنا التاريخ تولِّي رجل صالح عقب أمير غير صالح، والشعب هو هو!(٢).

[٨٣]

وقد خفي وضع حديث: «من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنىٰ، وأقام في أذنه اليسرىٰ لم تضره أم الصبيان» علىٰ جماعة ممن صنفوا في الأذكار والأوراد؛ كالإمام النووي رحمه الله، فإنه أورده في كتابه برواية ابن السني دون أن يشير ولو إلىٰ ضعفه فقط، وسكت عليه شارحه ابن علان (٦/ ٩٥) فلم يتكلم علىٰ سنده بشي! ثم جاء بعد ابن تيمية من بعد النووي فأورده في «الكلم الطيب»، ثم تبعه تلميذه ابن القيم فذكره في «الوابل الصيب» إلا أنهما أشارا إلىٰ تضعيفه بتصديرهما إياه بقولهما: «ويذكر»(٣).

---

(١) (١/ ٤٨٨) حديث: (٣١٦).

(٢) (١/ ٤٩١) حديث: (٣٢٠).

(٣) (١/ ٤٩٢) حديث: (٣٢١).

[٨٤]

حديث: «المتمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد». «ضعيف».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٠٠)، ويغني عنه حديث: «إن من ورائكم أيام الصبر، للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم...» الحديث. وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٩٤)(١).

[٨٥]

لابن الجوزي كتابان:

أحدهما: «الأحاديث الموضوعة» الذي وضع عليه السيوطي كتابه «اللآلئ المصنوعة».

والآخر: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»(٢).

[٨٦]

حديث: «أنا ابن الذبيحين». «لا أصل له بهذا اللفظ».

وفي «الكشف» (**١/ ١٩٩**): «قال الزيلعي، وابن حجر في «تخريج الكشاف»: لم نجده بهذا اللفظ».

---

(١) (١/ ٤٩٧) حديث: (٣٢٧).

(٢) (١/ ٤٩٩) حديث: (٣٢٨).

من جهل الدكتور القلعجي أنه جزم بنسبة حديث الترجمة إلىٰ النبي ﷺ في تعليقه علىٰ «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٩٤)، وذكره في فهرس «الأحاديث الصحيحة» الذي وضعه في آخر الكتاب (ص٥٠٥)!.

أما عن حديث: «الذبيح إسحاق» فهو ضعيف، كما في «الضَّعِيفة» (ج١/ ص٥٠٣/ ح ٣٣٢)، وطرق هذا الحديث كلها ضعيفة ليس فيها ما يصلح أن يحتج به، وبعضها أشد ضعفًا من بعض، والغالب أنها إسرائيليات، رواها بعض الصحابة ترخصًا، أخطأ في رفعها بعض الضعفاء.

قال ابن قيم الجوزية في «الزاد» (١/ ٢١): «وأما القول بأنه إسحاق فباطل بأكثر من عشرين وجهًا، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- يقول: هذا القول إنما هو متلقىٰ عن أهل الكتاب، مع أنه باطل بنص كتابهم...»[١].

[٨٧]

وقد جاءت أحاديث في أن إسحاق هو الذبيح، ولكنها كلها ضعيفة[٢].

[٨٨]

«عطاء بن السائب» اختلط، وسمع منه حماد بن سلمة في حالة الاختلاط وقبلها.

---

(١) (١/ ٥٠٠) حديث: (٣٣١).

(٢) (١/ ٥٠٩) حديث: (٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦).

قال الزرقاني في «شرح المواهب» (١/ ٩٨)، والشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند»: «إسناده صحيح»، غير مُسلَّم.

من المعروف عن الشيخ أحمد شاكر أنه يحتج في تصحيح هذا السند بأن حمادًا سمع من عطاء قبل الاختلاط، ذكر ذلك في غير ما موضع من تعليقه علىٰ «المسند»، وغيره، وهو ذهول عما ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» عن بعض الأئمة أنه سمع منه في «الاختلاط»، فلا يجوز حينئذ تصحيح حديثه إلا بعد تبين أنه سمعه منه قبل الاختلاط.

والحديث أخرجه الحاكم (١/ ٤٦٦) من طريق أخرىٰ عن ابن عباس رفعه دون قصة الذبح، وصححه علىٰ شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد رقم (٢٧٠٧) من طريق ثالث أتم منه، وفيه القصة، وفيه تسمية الذبيح إسماعيل، وهو الصواب(١).

[٨٩]

حديث: «لما حملت حواء طاف بها إبليس... الحديث». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي، والحاكم، وأحمد من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعًا.

قال التِّرْمِذي: «حديث حسن غريب...».

---

(١) (١/ ٥١١) حديث: (٣٣٧).

قال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قال الألْبَانِي: ليس كما قالوا، فإن الحسن في سماعة من سمرة خلاف مشهور، ثم هو مدلس، ولم يصرح بسماعه من سمرة.

قال الذهبي: «كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في الحديث: «عن فلان» ضعف احتجاجه»(١).

[٩٠]

للشيخ القاضي عز الدين عبد الرحيم بن محمد القاهري الحنفي (ت: ٨٥١هـ) رسالة في النهي للقيام أسماها: «تذكرة الأنام في النهي عن القيام» لم أقف عليها، وإنما ذكرها كاتب حلبي في «كشف الظنون»(٢).

[٩١]

وهذا الحديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». «لا أصل له بهذا اللفظ».

رأيته في بعض كتب الشيعة، ثم في بعض كتب القاديانية يستدلون به علىٰ وجوب الإيمان بدجالهم ميرزا غلام أحمد المتنبي، ولو صح هذا الحديث لما كان فيه أدنىٰ إشارة إلىٰ ما زعموا، وغاية ما فيه: وجوب اتخاذ المسلمين إمامًا

(١) (١/ ٥١٦) حديث: (٣٤٢).
(٢) (١/ ٥٢٣) حديث: (٣٤٦).

يبايعونه، وهذا حق، كما دل عليه حديث مسلم، وغيره.

ثم رأيت الحديث في كتاب «الأصول من الكافي» للكليني من علماء الشيعة، رواه (١/ ٣٣٧).

ومن أكاذيب الشيعة التي لا يمكن حصرها: قول الخميني في «كشف الأسرار» (ص١٧٩): «وهناك حديث معروف لدى الشيعة وأهل السنة منقول عن النبي...».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «واللهِ ما قاله رسول الله ﷺ هكذا، وإنما المعروف ما روى مسلم أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله يقول: «**من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»..».

وأقره الذهبي في «مختصر منهاج السنة» (ص٢٨)(١).

[٩٢]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحديث مؤاخاة النبي ﷺ لعلي من الأكاذيب».

وأقره الحافظ الذهبي في «مختصر منهاج السنة» (ص٣١٧).

---

(١) (١/ ٥٢٥) حديث: (٣٥٠).

وحديث: «يا علي، أنت أخي في الدنيا والآخرة». «موضوع». أخرجه التِّرْمِذي (٤/ ٣٢٨)، والحاكم (٣/ ١٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأحاديث المؤاخاة كلها كذب».

وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص٤٦٠)[١].

[٩٣]

«الرجل قد يكون في نفسه ثقة، ولكنه سيئ الحفظ، وقد يسوء حفظه جدًّا حتىٰ يكثر الخطأ في حديثه، فيسقط الاحتجاج به...»[٢].

[٩٤]

«من أكاذيب الشيعة التي يقلد فيها بعضهم بعضًا أن ابن المطهر الشيعي عزا حديث: «الصديقون ثلاثة: حبيب النجار مؤمن آل يس... الحديث»، في كتابه لرواية أحمد، فأنكره عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رده عليه فقال: «لم يروه أحمد لا في «المسند»، ولا في «الفضائل»، ولا رواه أبدًا، وإنما زاده القطيعي عن الكديمي...».

والكديمي: معروف بالكذب، فسقط الحديث، ثم ثبت في الصحيح تسمية غير علي صديقًا في غير ما حديث[٣].

---

(١) (١/ ٥٢٧) حديث: (٣٥١).

(٢) (١/ ٥٢٩) حديث: (٣٥٤).

(٣) (١/ ٥٣٠) حديث: (٣٥٥).

[٩٥]

تعقب الذهبي للحاكم علىٰ حديث موضوع صححه بقوله: «قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذَّاب، فما أجهلك علىٰ سعة معرفتك!».

والحديث: «علي إمام البررة، وقاتل الفجرة...» الحديث[١].

[٩٦]

داود بن المحبر صاحب «كتاب العقل»، قال الذهبي: «وليته لم يصنفه».

روىٰ عبد الغني بن سعيد عن الدَّرَاقُطْنِي قال: «كتاب العقل» وضعه ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر فركَّبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة...[٢].

[٩٧]

قول الرافعي علىٰ حديث: «... وستفتح عليكم مدينة يقال لها: (قزوين)، من رابط فيها أربعين يومًا...».

مشهور، رواه عن داود بن المحبر جماعة، وأودعه الإمام ابن ماجه في «سننه»، والحفاظ يقرنون كتابه بـ«الصحيحين»، و«سنن أبي داود»...»!.

---

(١) (١/ ٥٣٢) حديث: (٣٥٧).

(٢) (١/ ٥٤٦ -٥٤٧) حديث: (٣٧٠).

وقال السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٤٦٣): «فلقد شان ابن ماجه «سننه» بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها»(١).

[٩٨]

«وقد استدل النووي رحمه الله بالحديث -يعني حديث: «الصلاة عند من أراد سفرًا»- علىٰ أنه يستحب للمسافر عند الخروج أن يصلي ركعتين، وفيه نظر بين؛ لأن الاستحباب حكم شرعي، لا يجوز الاستدلال عليه بحديث ضعيف؛ لأنه لا يفيد إلا الظن المرجوح، ولا يثبت به شيء من الأحكام الشرعية، كما لا يخفىٰ، ولم ترد هذه الصلاة عنه ﷺ، فلا تشرع، بخلاف الصلاة عند الرجوع، فإنها سنة»(٢).

[٩٩]

«وأغرب من هذا جزمه -أعني النووي رحمه الله- بأنه يستحب أن يقرأ سورة ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١﴾ [قريش: ١]، فقد قال الإمام السيد الجليل أبو الحسن القزويني الفقيه الشافعي صاحب الكرامات الظاهرة، والأحوال الباهرة، والمعارف المتظاهرة: إنه أمان من كل سوء».

قال الألْبَانِي: «وهذا تشريع في الدين دون أي دليل إلا مجرد الدعوىٰ! فمن أين له أن ذلك أمان من كل سوء؟! لقد كان مثل هذه الآراء التي لم ترد في

(١) (١/ ٥٤٨) حديث: (٣٧١).

(٢) (١/ ٥٥١) حديث: (٣٧٢).

الكتاب ولا في السنة من أسباب تبديل الشريعة وتغييرها من حيث لا يشعرون، لولا أن الله تعهد بحفظها، ورضي الله عن حذيفة بن اليمان إذ قال: «كل عبادة لم يتعبدها أصحاب رسول الله ﷺ فلا تعبَّدوها»[١].

[١٠٠]

وقد وقفت علىٰ حديث يمكن أن يستحب به صلاة ركعتين عند السفر، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٣٢٣)[٢].

[١٠١]

حديث: «الأقربون أولىٰ بالمعروف». «لا أصل له بهذا اللفظ».

كما أشار إليه السخاوي في «المقاصد» (ص٣٤)[٣].

[١٠٢]

حديث: «آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة يقال له: جهينة، فيسأله أهل الجنة... عند جهينة الخبر اليقين». «موضوع».

قال الدارقطني في «الغرائب»: «هذا الحديث باطل، وجامع بن سوادة ضعيف..».

---

(١) (١/ ٥٥١) حديث: (٣٧٢).

(٢) (١/ ٥٥١) حديث: (٣٧٢).

(٣) (١/ ٥٥٥) حديث: (٣٧٦).

ذكره السيوطي في «ذيل الموضوعات»، وأورده في «الجامع الصغير»!.

ومن الغرائب أن العجلوني أورد الحديث في «كشف الخفاء» (١/ ١٥)، ولم يبين حاله[١].

[١٠٣]

«الحكم بن عبد الله الأيلي هو غير الحكم بن عبد الله الحمصي، ورجحه الحافظ، وكلاهما كذَّابان»[٢].

[١٠٤]

«ولعل السيوطي اغتر بإيراد البيهقي في «الشعب»، وبناء علىٰ ما نقله غير مرة أنه لا يورد في «الشعب» ما كان موضوعًا، فاعلم أن هذا ليس صحيحًا علىٰ إطلاقه، أو هو رأي البيهقي وحده في كتابه، وإلا فكم فيه من موضوعات سبق بعضها، وبعض منها في «السلسلة الضَّعِيفة»، وفي حفظي أن السيوطي قد وافق علىٰ وضع بعضها، فهذا يدلنا علىٰ أن السيوطي يغلب عليه التقليد في كثير من الأحيان، وهذا السبب في وقوع الأحاديث الموضوعة في كتابه «الجامع الصغير» الذي نص في مقدمته أنه صانه عما تفرد به كذَّاب، أو وضاع!»[٣].

---

(١) (١/ ٥٥٦) حديث: (٣٧٧).

(٢) (١/ ٥٥٩) حديث: (٣٨٠).

(٣) (١/ ٥٦٠) حديث: (٣٨١).

[١٠٥]

استدل الحنفية بحديث: «ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام».

«لا أصل له»- استدلوا بهذا الحديث علىٰ تحريم نكاح الرجل ابنته من الزنىٰ، وإن كان هو الراجح من حيث النظر، لكن لا يجوز الاستدلال عليه بمثل هذا الحديث الباطل.

وقد قابلهم المخالفون بحديث آخر: «لا يحرم الحرام، إنما يحرم ما كان بنكاح حلال».

«باطل»، أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وابن عدي في «الكامل»، وابن حِبَّان في «الضعفاء»، والبيهقي.

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤١٨): «قال أبي: هذا حديث باطل..».

وقد استدل بالحديث الشافعية وغيرهم علىٰ أنه يجوز للرجل أن يتزوج ابنته من الزنىٰ، وقد علمت أنه ضعيف.

والمسألة اختلف فيها السلف، وليس فيها نص مع أحد الفريقين، وإن كان النظر والاعتبار يقتضي تحريم ذلك عليه، وهو مذهب أحمد وغيره، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية. فانظر «الاختيارات» (١٢٣-١٢٤)(١).

---

(١) (١/ ٥٦٥) حديث: (٣٨٧).

[١٠٦]

«ولا يصح في العمائم شيء غير أنه ﷺ لبسها»(١).

[١٠٧]

حديث: «إذا طلع النجم رفعت العاهة عن أهل كل بلد». «ضعيف».

أخرجه الإمام محمد بن الحسن في «كتاب الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة قال...

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ على جلالته في الفقه، فقد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنَّسَائِي، وابن عدي، وغيرهم من أئمة الحديث.

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في** «**التقريب**»: «فقيه مشهور!»(٢).

[١٠٨]

وقصة مبارزة علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لعمرو بن ود، وقتله إياه مشهورة في كتب السيرة، وإن كنت لا أعرف لها طريقًا مسندًا، وإنما هي من المراسيل والمعاضيل، فانظر -إن شئت-: «سيرة ابن هشام» (٣/ ٢٤٠)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٣/ ٤٣٥)، و«سيرة ابن كثير» (٣/ ٢٠٣)(٣).

---

(١) (١/ ٥٧١) حديث: (٣٩٥).

(٢) (١/ ٥٧٢) حديث: (٣٩٧).

(٣) (١/ ٥٧٧) حديث: (٤٠٠).

[١٠٩]

حديث: «نهىٰ عن صوم يوم عرفة بعرفة». «ضعيف».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»، وأبو داود، وابن ماجه، والطحاوي في «مشكل الآثار»، والعقيلي في «الضعفاء»، والحربي في «غريب الحديث»، والحاكم، والبيهقي.

ضعف هذا الحديث: ابن حزم في «المحلىٰ» (٧/ ١٨)، وابن القيم في «الزاد» (١/ ١٦)، وتوثيق ابن حِبَّان لـ«مهدي الهجري» مما لا يعتد به، كما نبهت عليه مرارًا.

وكذا تصحيح ابن خزيمة لحديثه لا يعتد به؛ لأنه متساهل فيه، ولذلك لم يعتمد الحافظ علىٰ توثيقه إياه.

قال الحافظ في ترجمة «الهجري»: «مقبول» يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث، وبما أنه تفرد بهذا الحديث فهو عنده لين[١].

[١١٠]

حديث: «من عشق وكتم وعف فمات فهو شهيد».

«موضوع». آفته: أبي يحيىٰ القتات، وسويد بن سعيد.

---

(١) (١/ ٥٨١) حديث: (٤٠٤).

قال الحافظ: «صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن مَعِين القول».

قال ابن الملقن في «الخلاصة» (٢/ ٥٤): «وأعله الأئمة قال ابن عدي، والحاكم، والبيهقي، وابن طاهر، وغيرهم: هو أحد ما أنكر علىٰ سويد بن سعيد، قال يحيىٰ بن مَعِين: لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزوه».

قال ابن القيم: «وكلام حفاظ الإسلام في إنكار هذا الحديث هو الميزان، وإليهم يرجع في هذا الشأن، ولم يصححه، ولم يحسنه أحد يعول في علم الحديث عليه، ويرجع في التصحيح إليه، ولا من عادته التسامح والتساهل، فإنه لم يصف نفسه له، ويكفي أن ابن طاهر -الذي يتساهل في «أحاديث التصوف»، ويروي منها الغث والسمين- قد أنكره، وشهد بطلانه».

قال الأَلْبَانِي (ص٥٩١): «ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يُنكَر ذلك عنه».

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ **في «الزاد»**: «وفي صحته موقوفًا عن ابن عباس نظر».

وقد ذكر أبو محمد بن حزم عنه أنه سئل عن الميت عشقًا؟ فقال: «قتيل الهوىٰ لا عقل له ولا قدر».

ومما يوضح ذلك أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عد الشهداء في الصحيح، فذكر المقتول في الجهاد، والحرق، والغرق، والمبطون، والنفساء، وصاحب ذات الجنب، ولم يذكر منهم من يقتله العشق.

خلاصة القول (ص٥٩٣): أن الحديث ضعيف الإسناد من الطريقين، وقد أنكره العلامة ابن القيم من حيث معناه، وحكم بوضعه، وقد أوضح في كتابه «زاد المعاد» (٣/ ٣٠٦-٣٠٧)(١).

[١١١]

حديث: «أحب الأسماء إلىٰ الله ما عُبِّد وما حُمِّد». «لا أصل له»، كما صرح السيوطي، وغيره.

أخطأ المنذري رَحِمَهُ اللَّهُ خطأ فاحشًا حيث ذكره في «الترغيب» (٣/ ٨٥) من حديث ابن عمر بهذا اللفظ في رواية مسلم، وأبي داود، والتِّرْمِذي، وابن ماجه، كذا قال، وإنما أخرج هؤلاء عن ابن عمر اللفظ الثاني الذي في «الترغيب»: «أحب الأسماء إلىٰ الله عبد الله، وعبد الرحمن».

«صحيح مسلم»، وأبي داود، ووالتِّرْمِذي، وابن ماجه(٢).

[١١٢]

«نقل ابن حزم الاتفاق علىٰ تحريم كل اسم معبد لغير الله؛ كعبد العزىٰ، وعبد الكعبة... وأقره ابن القيم في «تحفة المودود» (ص٣٧)، وعليه فلا تحل التسمية بـ: عبد علي، وعبد الحسين، كما هو مشهور عند الشيعة، ولا بـ: عبد

---

(١) (١/ ٥٨٧) حديث: (٤٠٩).

(٢) (١/ ٥٩٥) حديث: (٤١١).

النبي، أو عبد الرسول، كما يفعله جهلة أهل السنة»[(١)].

[١١٣]

«الهيثم بن حبيب».

هما اثنان؛ أحدهما «الثقة»، وهو الهيثم بن حبيب الصيرفي الذي ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وهو متقدم علىٰ المتهم الذي قال فيه ابن خراش: «كذَّاب»، وقال الحاكم: «روىٰ أحاديث موضوعة»[(٢)].

[١١٤]

حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصين».

«باطل». رواه ابن عدي، **آفته**: أبو عاتكة طريف بن سليمان، وهو متفق علىٰ تضعيفه، بل ضعفه جدًّا العقيلي، والبخاري قال فيه: منكر الحديث.

وعن المروزي، أن أبا عبد الله (يعني: الإمام أحمد) ذُكر له هذا الحديث؟ فأنكره إنكارًا شديدًا.

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢١٥)[(٣)].

---

(١) (١/ ٥٩٦) حديث: (٤١١).

(٢) (١/ ٥٩٦) حديث: (٤١٢).

(٣) (١/ ٦٠٠) حديث: (٤١٦).

[١١٥]

كتاب «تعاليم الإسلام» لأحد مشايخ الشمال بسوريا الذي أسماه بغير حق، فإنه كتاب محشو بالمسائل الغريبة، والآراء الباطلة التي لا تصدر من عالم، وليس هذا فقط، بل فيه كثير جدًّا من الأحاديث الواهية، والموضوعة، وحسبك ما فيه من الواهيات. ومن غرائب المؤلف أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلىٰ مصادرها من كتب الحديث المعروفة، وهذا مما لا يجوز في العلم..»[١].

[١١٦]

وقول الصحابي: «من السنة كذا» في حكم المرفوع عند العلماء[٢].

[١١٧]

المتيمم يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات الفروض، والنوافل ما لم ينتقض تيممه بحدث أو وجود الماء، كما ذكره ابن حزم في «المحلىٰ» (٢/ ١٣٢): وما روي في ذلك عن ابن عباس مرفوعًا: «لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة»، لا يصح مرفوعًا، ولا موقوفًا، بل قد روي عنه خلافه[٣].

---

(١) (١/ ٦٠٤) حديث: (٤١٦).

(٢) (١/ ٦١٢) حديث: (٤٢٣).

(٣) (١/ ٦١٣) حديث: (٤٢٣).

[١١٨]

«واعلم أنه لم يثبت في السنة التفريق بين عورة الحرة، وعورة الأمة، وما ورد في تحديد ذلك لا يصح»[١].

[١١٩]

«الجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل، كما هو معروف في المصطلح، وبخاصة إذا كان المعدِّل معروفًا بالتساهل؛ كابن حِبَّان»[٢].

[١٢٠]

«العباس بن بكار الضبي» تناقض فيه ابن حِبَّان:

أورده في «الثقات» (٨/ ٥١٢)، وأورده في «الضعفاء» (٢/ ١٩٠). وذكر الحافظ في ترجمته حديث: «لم ير لفاطمة دم في حيض، ولا نفاس»، ثم قال الحافظ: «هذا من وضع العباس»[٣].

[١٢١]

حديث: «يدعىٰ الناس يوم القيامة بأمهاتهم...». موضوع. رواه ابن عدي.

وقد ثبت ما يخالفه في «سنن أبي داود» بإسناد جيد: حديث: «إنكم تدعون

(١) (١/ ٦١٤) حديث: (٤٢٤).

(٢) (١/ ٦١٨) حديث: (٤٢٧).

(٣) (١/ ٦١٧) حديث: (٤٢٧).

يوم القيامة بأسمائكم، وأسماء آبائكم»[(١)].

[١٢٢]

وقال الألْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **تعليقًا علىٰ حديث:** «هلكت الرجال حين أطاعت النساء». «ضعيف».

ثم إن معناه ليس صحيحًا علىٰ إطلاقه، فقد ثبت في قصة صلح الحديبية من «صحيح البخاري» (٥/ ٣٦٥): «أن أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أشارت علىٰ النبي ﷺ حين امتنع أصحابه من أن ينحروا هديهم، أن يخرج ﷺ، ولا يكلم أحدًا منهم كلمة حتىٰ ينحر بدنه، ويحلق، ففعل ﷺ، فلما رأىٰ أصحابه ذلك قاموا فنحروا».

ففيه أن النبي ﷺ أطاع أم سلمة فيما أشارت به عليه، فدل علىٰ أن الحديث ليس علىٰ إطلاقه.

ومثله الحديث الذي لا أصل له: «شاوروهن، وخالفوهن»[(٢)].

[١٢٣]

«**وجملة القول:** أنه لا يلزم من كون الحديث ضعيف السند أن لا يكون في نفسه موضوعًا، كما لا يلزم منه أن لا يكون صحيحًا»[(٣)].

---

(١) (١/ ٦٢١-٦٢٢) حديث: (٤٣٣).

(٢) (١/ ٦٢٧) حديث: (٤٣٦).

(٣) (١/ ٦٣٠) حديث: (٤٣٧).

[١٢٤]

«والحق أن السفر ليس له حد في اللغة، ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلىٰ العرف، فما كان سفرًا في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم»[١].

[١٢٥]

أفضل النبيين إنما هو محمد ﷺ بدليل الحديث الصحيح: «أنا سيد الناس يوم القيامة...». أخرجه مسلم (١/ ١٢٧).

وأما الحديث الذي رواه الطبراني من حديث ابن عباس: «... وأفضل النبيين آدم... الحديث» فموضوع، وآفته: «نافع أبو هرمز»[٢].

[١٢٦]

«**جملة القول**: إن المحراب في المسجد بدعة، ولا مسوغ لجعله من المصالح المرسلة ما دام أن غيره مما شرعه رسول الله ﷺ يقوم مقامه مع البساطة، وقلة الكلفة، والبعد عن الزخرفة»[٣].

[١٢٧]

قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٢٢): «أهل العلم بجماعتهم

---

(١) (١/ ٦٣٣) حديث: (٤٣٩).

(٢) (١/ ٦٣٨) حديث: (٤٤٦).

(٣) (١/ ٦٤٧) حديث: (٤٤٩).

يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كلٍّ، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام».

وقد تعقبه المحقق الشوكاني فأجاد فقال في «الفوائد المجموعة» (ص١٠٠): «وأقول: إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، لا فرق بينها، فلا يحل إذاعة شيء منها إلا بما يقوم به الحجة، وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف، والقلب يشهد بوضع ما ورد في هذا المعنى وبطلانه»(١).

[١٢٨]

المسيب والد سعيد صحابي، ولا نعرف له رواية عن أبي هريرة.

ولسعيد بن المسيب ابن يدعى محمدًا، انقلب اسمه على ابن عبدويه(٢).

[١٢٩]

«محمد بن مرزوق، وإن خرج له مسلم ففيه لين، كما قال ابن عدي»(٣).

[١٣٠]

قال الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (ص١١٨): «إذا قال البخاري في الرجل: سكتوا عنه، أو فيه نظر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها

---

(١) (١/ ٦٥٣-٦٥٤) حديث: (٤٥٢).

(٢) (١/ ٦٥٦) حديث: (٤٥٥).

(٣) (١/ ٦٦٠) حديث: (٤٥٧).

عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك».

وقال العراقي في «شرح ألفيته»: «هذه العبارة يقولها البخاري فيمن تركوا حديثه».

ومعنىٰ قول البخاري: «سكتوا عنه» أنه جرح مفسر خلافًا لما يظنه بعضهم(١).

[١٣١]

أبو حنيفة الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ، قد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنَّسَائِي، وابن عدي، وغيرهم.

وقال البخاري عنه: «سكتوا عنه».

قال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط، وتصاحيف، وزيادات، وتصاحيف في الرجال...؛ لأنه ليس من أهل الحديث..».

قال الإمام مسلم في «الكنىٰ»: «مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح».

قال ابن شاهين: «وأبو حنيفة، فقد كان في الفقه ما لايدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي».

---

(١) (١/ ٦٦٢) حديث: (٤٥٨).

قال الأَلْبَانِي: «ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتىٰ ينضم إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله، بل ثبت فيه العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ بشهادتهم، واتبع أقوالهم، ولا يمس ذلك من قريب ولا بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه، وورعه، ووفقهه، خلافًا لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين، فكم من فقيه وقاض وصالح تكلم فيهم أئمة الحديث من قبل حفظهم، وسوء ضبطهم، ومع ذلك لا يعتبر ذلك طعنًا في دينهم وعدالتهم، كما لا يخفىٰ ذلك علىٰ المشتغلين بتراجم الرواة، مثل ذلك محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ القاضي، وحماد بن أبي سليمان الفقيه، وشريك بن عبد الله القاضي، وعباد بن كثير، وغيرهم».

قال الإمام الشافعي: «الناس عيال في الفقه علىٰ أبي حنيفة».

قال الحافظ الذهبي في ترجمته رحمه الله في «سير النبلاء» (٥/ ٢٨٨/ ١) بقوله:

قلت: «الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلىٰ هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه»(١).

قلت: ما أجمل الإنصاف، رحم الله الأَلْبَانِي، وعلماءنا، وأسكنهم فسيح جناته.

---

(١) (١/ ٦٦١-٦٦٧) حديث: (٤٥٨).

[١٣٢]

روىٰ مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٣): قال يحيىٰ بن سعيد القطان: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث».

وقال في «تفسيره»: «يقول: يجري الكذب علىٰ لسانهم، ولا يتعمدون الكذب»[١].

[١٣٣]

«أبو فراس يزيد بن رباح السهمي».

قال العجلي في «الثقات» (رقم ١٥٧٢): «مصري الأصل، بصري تابعي ثقة».

قال الأَلْبَانِي: وهو من رجال مسلم، وقد خفي هذا علىٰ كل من:

المنذري في «الترغيب» (٢/ ٨٢)، والهَيْثَمِي في «المجمع» (٣/ ١٩٥)، فقالا: «لا يعرف»[٢].

[١٣٤]

حديث: «فيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بنضح أو غرب نصف العشر، في قليله وكثيره». موضوع بهذه الزيادة: «في قليله وكثيره».

---

(١) (١/ ٦٦٦) حديث: (٤٥٨).

(٢) (١/ ٦٦٨ -٦٦٩) حديث: (٤٥٩).

رواه أبو مطيع البلخي عن أبي حنيفة عن أبان عن أبي عياش عن رجل عن رسول الله ﷺ.

وآفته: أبو مطيع البلخي، واسمه الحكم بن عبد الله صاحب أبي حنيفة، قال أبو حاتم: «كان كذَّابًا»(١).

[١٣٥]

«الحق أنه لا يصح حديث في إيجاب الوضوء من خروج الدم، والأصل البراءة، كما قرره الشوكاني، ولهذا كان مذهب أهل الحجاز أن ليس في الدم وضوء، وهو مذهب الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وسلفهم في ذلك بعض الصحابة..»(٢).

[١٣٦]

«المتابعة للراوي مع المخالفة لا تفيد، ولاسيَّما إذا كان المتابع ضعيفًا» اهـ(٣).

[١٣٧]

«الحج لا يسقط بكون البحر بينه وبين مكة، وهو مذهب الحنابلة، وأحد

---

(١) (١/ ٦٧٦) حديث: (٤٦٣).

(٢) (١/ ٦٨٣) حديث: (٤٧٠).

(٣) (١/ ٦٨٦) حديث: (٤٧٢).

قولي الشافعية، وقال في قوله الآخر: يسقط، واحتج بعضهم بهذا الحديث المنكر، وهو:

«لا يركب البحر إلا حاج، أو معتمر، أو غاز في سبيل الله، فإن تحت البحر نارًا، وتحت النار بحرًا». «منكر»، أخرجه أبو داود، والخطيب، وعنه البيهقي.

«لا يركب البحر إلا غاز، أو حاج، أو معتمر». «منكر»، أخرجه الحارث بن أبي أسامة.

ولا يخفىٰ ما في هذين الحديثين من المنع من ركوب البحر في سبيل طلب العلم، والتجارة، ونحو ذلك من المصالح التي لا يعقل أن يصد الشارع الحكيم الناس عن تحصيلها بسبب مظنون، ألا وهو الغرق في البحر.

وهما في «الضَّعِيفة» برقمي (ح ٤٧٨ و ٤٧٩)، ويخالفه حديث: «المائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد، والغرق له أجر شهيدين» رواه أبو داود بسند حسن(١).

[١٣٨]

«إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي».

كذَّاب، صرح بتكذيبه جماعات من الأئمة، منهم يحيىٰ بن سعيد، وابن مَعِين، وابن المديني، وابن حِبَّان، وغيرهم.

---

(١) (١/ ٦٩١-٦٩٣) حديث: (٤٧٨-٤٧٩).

روىٰ عنه الشافعي، واحتج به، وقد أنكر عليه إسحاق بن راهويه، وقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (٢٢٣): «لم يتبين للشافعي أنه كان يكذب»(١).

[١٣٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتاوىٰ» (٢/ ١٩٦): «وما يروونه عن النبي ﷺ لما قدم المدينة خرجن بنات النجار بالدفوف، وهن يقلن:

طلـــع البـــدر علينـــا   مـــن ثنيـــات الـــوداع

إلىٰ آخر الشعر، فمما لا يعرف عنه ﷺ» اهـ.

«وضرب الدفوف في الأفراح صحيح، فقد كان في عهده ﷺ»(٢).

[١٤٠]

حديث: «نهىٰ عن بيع وشرط».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوىٰ» (١٨/ ٦٣): «حديث باطل، ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يروىٰ في حكاية منقطعة»(٣).

[١٤١]

حديث: «نهىٰ أن يركب ثلاثة علىٰ دابة». «ضعيف».

---

(١) (١/ ٦٩٤) حديث: (٤٨١).

(٢) (١/ ٧٠٠) حديث: (٤٨٨).

(٣) (١/ ٧٠٣) حديث: (٤٩١).

وقد صح ركوبه ﷺ على الدابة، وأمامه عبد الله بن جعفر، وخلفه الحسن، أو الحسين. رواه مسلم[١].

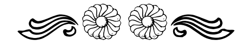
[١٤٢]

ذهب جمهور العلماء إلى أن الحج راكبًا أفضل، كما ذكره النووي في «شرح مسلم»[٢].

[١٤٣]

وقد اشتهر عن البخاري رحمه الله، أنه قال: «كل من قلت فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه».

نقله الذهبي في «الميزان» (١/ ٥)[٣].



(١) (١/ ٧٠٦) حديث: (٤٩٣).

(٢) (١/ ٧١٢) حديث: (٤٩٨).

(٣) (١/ ٧١٦) حديث: (٥٠٠).

فوائد المجلد الثاني

[١٤٤]

قال ابن حِبَّان عقب حديث رواه في كتاب «المجروحين» المعروف بـ«الضعفاء»: «... والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضَّعِيف لا يُخرج من ليس بعدل عن حدِّ المجهولين إلىٰ جملة أهل العدالة؛ لأن ما روىٰ الضَّعِيف وما لم يرو في الحُكْم سِيَّان».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي تعليله الأخير إشارة قوية إلىٰ أن مذهبه لا يجوز العمل بالحديث الضَّعِيف؛ لأنه في حكم ما لم يرو من الحديث، وهو تعليل قوي جدًّا؛ فتأمل»(١).

قال مُقيِّدُه عفا الله عنه: «دَلَّ علىٰ أن مذهب ابن حِبَّان في عدم الاحتجاج بالمجهولين، لا كما ظنَّ بعض الفضلاء».

(١) (٢/ ٤) حديث: (٥٠٤).

[١٤٥]

الحاكم -رحمه الله تعالىٰ- يصحِّح سلسلة أحاديث: «دَرَّاج أبي السَّمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري»، ويتعقبه الذهبي في «تلخيصه للمستدرك» في أحاديث دراج التي يصححها الحاكم، فإنه يتعقبه بدَرَّاج، ويقول فيه: إنه كثير المناكير، وقد ساق له الذهبي من مناكيره أحاديث(١).

[١٤٦]

عنبسة بن عبد الرحمن. قال البخاري: تركوه. قال الذهبي في «الضعفاء»: متروك متهم، أي: بالوضع. قال أبو حاتم: كان يضع الحديث(٢).

[١٤٧]

بقية سيئ التدليس، فإنه يروي عن الكذَّابين عن الثقات، ثم يسقطهم من بينه وبين الثقات، ويُدلِّس عنهم(٣).

[١٤٨]

إبراهيم بن يزيد الجوزي، قال البخاري فيه: سكتوا عنه.

قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص١١٨ تحقيق

---

(١) (٢/ ٩) حديث: (٥١٧).

(٢) (٢/ ١٠) حديث: (٥١٨).

(٣) (٢/ ١١) حديث: (٥٢١).

أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ): «إذا قال البخاري في الرجل: سكتوا عنه، أو فيه نظر؛ فإنه يكون في أدنىٰ المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح؛ فليعلم ذلك»[١].

[١٤٩]

قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تعليقه علىٰ «اختصار علوم الحديث» (ص١١٩)**: وكذلك قوله: «منكر الحديث»؛ فإنه يريد الكذَّابين، ففي «الميزان» للذهبي(ص٥) نقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلتُ فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه...[٢].

[١٥٠]

ذكر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مادة الخشني» جمعًا من الرواة، منهم الحسن بن يحيىٰ الخشني، وحكىٰ اختلاف العلماء فيه، وهو من رجال «التهذيب»، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الغلط»، وانقلب اسمه علىٰ بعض نساخ «الطبراني»، فقال: «يحيىٰ بن الحسن الخشني»، فلم يعرفه المنذري، وعرفه الهَيْثَمِي، ولم ينبِّه علىٰ انقلاب اسمه علىٰ الناسخ، والله أعلم[٣].

---

(١) (٢/ ١٣) حديث: (٥٢٤).

(٢) (٢/ ١٣) حديث: (٥٢٤).

(٣) (٢/ ١٣) حديث: (٥٢٥).

[١٥١]

حديث: «يا فاطمة، قومي إلىٰ أضحيَّتك فاشهديها، فإنه يُغفر لك عند أول قطرة من دمها كلُّ ذنب عملتيه...» الحديث، أخرجه الحاكم، وردَّه الذهبي.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٨-٣٩): «سمعت أبي يقول: هو حديث مُنكر»(١).

[١٥٢]

سليمان بن عمرو النخعي:

قال ابن حِبَّان فيه (١/ ٣٣٠): «كان رجلًا صالحًا في الظاهر، إلا انه كان يضع الحديث وضعًا».

ومِن سهو السيوطي أنه وثَّقه، وأورده في «الجامع الصغير»(٢).

[١٥٣]

عمر بن الهجنع:

قال الذهبي تبعًا للعقيلي: «لا يُعرف».

قال الألْبَانِي: «مجهول».

---

(١) (٢/ ١٥) حديث: (٥٢٨).

(٢) (٢/ ١٥- ١٦) حديث: (٥٢٩).

وأما ابن حِبَّان فذكره في «الثقات» (١/ ١٤٥) علىٰ قاعدته في توثيق المجاهيل، فلا يُغتَرَّ به»(١).

[١٥٤]

حديث: «ما رأىٰ المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئًا فهو عند الله سيئ». «لا أصل له مرفوعًا»، وإنما ورد موقوفًا علىٰ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢).

[١٥٥]

قال الحافظ ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٣٦-٣٧): «حَدُّ العلم عند العلماء ما استيقنته وتبينته، وكل من استيقن شيئًا وتبيَّنه فقد علمه، وعلىٰ هذا من لم يستيقن الشيء وقال به تقليدًا فلم يعلمه، والتقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع؛ لأن الاتباع هو أن تتبع القائل علىٰ ما بان لك من صحة قوله، والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرفه، ولا وجه القول ولا معناه»(٣).

[١٥٦]

حديث: «الهِرُّ سَبُعٌ».

---

(١) (٢/ ١٦) حديث: (٥٣١).

(٢) (٢/ ١٧) حديث: (٥٣٣).

(٣) (٢/ ١٨) حديث: (٥٣٣).

ضعَّفه ابنُ مَعِين، وأبو زُرْعَة، والنَّسَائِي، والدَّرَاقُطْنِي، والأَلْبَانِي رحمهم الله[١].

[١٥٧]

حديث: «حمل العصا علامة المؤمن، وسنة الأنبياء».

قال الأَلْبَانِي: «موضوع»[٢].

«واعلم أنه ليس في الباب في الحض علىٰ حمل العصا حديث يصح، وأن حمل العصا من سنن العادة لا العبادة»[٣].

[١٥٨]

«أول حديث في نسخة «الزبير بن عدي» هو: «ثلاثٌ من أخلاق الإيمان: مَن إذا غضب لم يدخله غضبه في باطل، ومن إذا رضي لم يخرجه رضاه من حق، ومن إذا قدر لم يتعاط ما ليس له».

قال الأَلْبَانِي: «موضوع».

قال الهَيْثَمِي في «مجمع الزوائد» (١/ ٥٩): «فيه بشر بن الحسين، وهو كذَّاب»[٤].

---

(١) (٢/ ١٩) حديث: (٥٣٤).

(٢) (٢/ ١٩- ٢٠) حديث: (٥٣٥).

(٣) (٢/ ٢٠) حديث: (٥٣٦).

(٤) (٢/ ٢٢) حديث: (٥٤١).

[١٥٩]

حديث: «حجوا قبل أن لا تحجوا...». «باطل».

قال ابن حِبَّان في «الثقات» (٢/ ٢٦٨): «وهذا خبر باطل، وأبو محمد لا يدرىٰ من هو؟».

وفيه «محمد بن أبي محمد»، وهو مجهول.

وأما ابن حِبَّان فأورده في «الثقات» (٢/ ٢٦٨): علىٰ قاعدته في توثيق المجاهيل(١).

[١٦٠]

حديث: «من غش العرب لم يدخل في شفاعتي، ولم تنله مودتي».

أخرجه التِّرْمِذي (٤/ ٣٧٦)، وأحمد (رقم ٥١٩)، ومن طريقه العراقي في «محجة القرب إلىٰ محبة العرب» (٨/ ٢). قال التِّرْمِذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «حديث غريب...».

قال الأَلْبَانِي: موضوع، وحصين بن عمر الأحمسي كذَّاب عند غير واحد. وهو معارض لحديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». مخرج في «الروض النضير» (رقم ٤٣، و٧٥)، و«المشكاة» (٥٥٩٨)(٢).

---

(١) (٢/ ٢٣) حديث: (٥٤٣).

(٢) (٢/ ٢٤) حديث: (٥٤٥).

[١٦١]

حديث: «للإمام سكتتان، فاغتنموا القراءة فيهما بفاتحة الكتاب».

رواه البخاري في «جزء القراءة» (ص٣٣) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قال... فذكره موقوفًا عليه.

قال الأَلْبَانِي: «لا أصل له مرفوعًا».

ثم رواه عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفًا عليه، وسنده حسن.

وفيه دليل علىٰ قول أبي هريرة في «مسلم»: «اقرأ بها في نفسك يا فارسي»، إنما يعني قراءتها في سكتات الإمام إن وجدت، وهذه فائدة هامة.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **(ص٢٤):** «والذي دعاني إلىٰ التنبيه علىٰ بطلان رفعه ما نقله بعضهم في تعليقه علىٰ قول النووي في «الأذكار» (ص٦٣): «إنه يستحب للإمام في الصلاة الجهرية أن يسكت بعد التأمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة»[1].

[١٦٢]

وحديث: «كان للنبي ﷺ سكتتان: سكتة حين يكبر، وسكتة حين يفرغ من قراءته».

---

(١) (٢/ ٢٤) حديث: (٥٤٦).

قال الألْبَانِي: «ضعيف» أخرجه البخاري في «جزء القراءة» (ص٢٣)، وأبو داود، والتِّرْمِذي، وابن ماجه، وغيرهم من حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب.

أعله الدَّرَاقُطْنِي بالانقطاع في «سننه» (ص١٣٨)، **حيث قال**: «الحسن مختلف في سماعه من سمرة، وقد سمع منه حديثًا واحدًا، وهو حديث العقيقة».

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ **في** «**الفتاوىٰ**» (**٢/ ١٤٦-١٤٧**): «ولم يستحب أحمد أن يسكت الإمام لقراءة المأموم، ولكن بعض أصحابه استحب ذلك، ومعلوم أن النبي ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي علىٰ نقله...»[(١)].

[١٦٣]

«وهب بن وهب المدني القاضي» (أبو البختري). قال ابن مَعِين: «كان يكذب عدو الله». قال أحمد: «كان يضع الحديثَ وضعًا». وذكر ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (١/ ٤٧- ط): «أنه من كبار الوضاعين».

قال الألْبَانِي: «فالعجب منه كيف يروي له في هذا الكتاب «تلبيس إبليس» الذي أكثر قرَّائِه لا علم لهم بالحديث ورجاله! وقد ساق الذهبي في ترجمة أبي البختري هذا أحاديث كثيرة، ثم قال: وهذه أحاديث مكذوبة»[(٢)].

---

(١) (٢/ ٢٥) حديث: (٥٤٧).

(٢) (٢/ ٣١) حديث: (٥٥٤).

[١٦٤]

«الحديث الموضوع من أقسام الحديث الضَّعِيف»[(١)].

[١٦٥]

حديث: «من قلد عالمًا لقي الله سالمًا». «لا أصل له»، وقد سئل عنه السيد رشيد رضا فأجاب في (مجلة المنار) (٣٤/ ٧٥٩) بقوله: «ليس بحديث»[(٢)].

[١٦٦]

حديث: «جلس على مِرْفَقَة حرير». «لا أصل له»، كما أشار لذلك الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ٢٢٧)، وقد احتج به صاحب «الهداية» لمذهب الحنفية الذي يجيز للرجال الجلوس على الحرير!.

«**وهذا هو الحق:** أنه يحرم الجلوس على الحرير، كما يحرم لبسه؛ لحديث البخاري، والأحاديث العامة في تحريم لبسه على الرجال؛ كقوله ﷺ: «**لا تلبسوا الحرير، فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة**» متفق عليه.

فإنها تتناول بعمومها الجلوس عليه؛ لأن الجلوس لبس لغة وشرعًا، كما قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «قمت إلى حصير لنا قد أسوَدَّ من طول ما لبس»[(٣)].

---

(١) (٢/ ٢٣) حديث: (٥٤١).

(٢) (٢/ ٢٩) حديث: (٥٥١).

(٣) (٢/ ٢٩) حديث: (٥٥٢).

[١٦٧]

حديث: «من فقه الرجل رفقه في معيشته».

قال الأَلْبَانِي: «ضعيف» رواه أحمد (٥/ ١٩٤)، وهو منقطع؛ لأن ضمرة لم يسمع من أبي الدرداء، كما أفاده الذهبي، فإن بين وفاتيهما نحو مائة سنة(١).

[١٦٨]

حديث: «خذوا من القرآن ما شئتم لما شئتم». «لا أصل له فيما أعلم»، وقال السيد رشيد رضا في «المنار» (مجلد ٢٨/ ٦٦٠): «لم أره في شيء من كتب الحديث»(٢).

[١٦٩]

حديث: «ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر الحبيب».

قال الأَلْبَانِي: «موضوع».

قال ابن تيمية رحمه الله **في رسالة «السماع والرقص» (ص١٦٩من مجموعة الرسائل المنيرية ج٣):** «هذا حديث مكذوب موضوع باتفاق أهل العلم بهذا الشأن. قال: وهذا وأمثاله إنما يرويه مَن هو أجهل الناس بحال النبي ﷺ وأصحابه ومن بعدهم بمعرفة الإيمان والإسلام».

(١) (٢/ ٣٣) حديث: (٥٥٦).

(٢) (٢/ ٣٣) حديث: (٥٥٧).

قلت: وسبب الحديث: أن النبي ﷺ أنشده أعرابي:

قد لسعت حية الهوىٰ كبدي

قال الألباني: والمتهم بهذه القصة عمار بن إسحاق.

وقال الذهبي في ترجمته: «كأنه واضع هذه الخرافة التي فيها: «قد لسعت حية الهوىٰ كبدي»»(١).

[١٧٠]

حديث: كان يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، ويقرأ في العشاء الآخرة ليلة الجمعة «الجمعة» و«المنافقين».

قال الألباني: «ضعيف جدًّا».

أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (٥٥٢)، والبيهقي (٢/ ٣٩١) مرفوعًا.

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٢/ ١٠٤) في ترجمة سعيد بن سماك، وقال: «والمحفوظ عن سماك أن النبي صلىٰ الله عليه... فذكره».

«وهذا من تناقض ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه من جهة يعله بالإرسال، ويبين أنه لا يصح موصولًا، ومن جهة يورد الموصول في «صحيحه!»».

---

(١) (٢/ ٣٤) حديث: (٥٥٨).

قال ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٣٢) عن أبيه: «سعيد بن سماك متروك».

توثيق ابن حِبَّان لـ«سعيد بن سماك» من تساهله الذي عرف به عند المحققين، وقد يغتر به كثير ممن لا تحقيق عندهم، فيصححون أحاديث كثيرة تقليدًا له، من ذلك هذا الحديث(١).

[١٧١]

حديث: «كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة، والوتر».

قال الألْبَانِي: «موضوع».

قال ابن حجر في «الفتح» (٤/ ٢٠٥): «وإسناده ضعيف».

ضعفه الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ١٥٣)، وقال: ثم هو مخالف للحديث الصحيح عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «ما كان النبي ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدىٰ عشرة ركعة» رواه الشيخان.

عده الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ من مناكير أبي شيبة إبراهيم بن عثمان. قال ابن مَعِين فيه: «ليس بثقة». قال الجوزجاني: «ساقط». كذبه شعبة في قصة. قال البخاري: «سكتوا عنه»(٢).

---

(١) (٢/ ٣٤- ٣٥) حديث: (٥٥٩).

(٢) (٢/ ٣٥-٣٦) حديث: (٥٦٠).

[١٧٢]

حديث: «يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس، أضر علىٰ أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمتي».

قال الأَلْبَانِي: «موضوع».

«وللحديث طرق أخرىٰ لا يَفرح بها إلا الهلكىٰ في التعصب لأبي حنيفة، ولو برواية الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، فإن الطرق المشار إليها مدارها علىٰ بعض الكذَّابين والمجهولين، فمن الغريب جدًّا أن يميل العلَّامة العيني إلىٰ تقوية الحديث بها، وأن ينتصر له الشيخ الكوثري، ولا عجب منه في ذلك، فإنه مشهور بإغراقه في التعصب للإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولو علىٰ حساب الطعن في الأئمة الآخرين، وإنما العجب من العيني، فإنه غير مشهور بذلك، وقد رَدَّ عليها، وتكلم علىٰ الطرق المشار إليها بما لا تراه مجموعًا في كتاب العلامة المحقق اليماني في كتابه القيم «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (ج١/ ٤٤٦-٤٤٩)[١].

[١٧٣]

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأحاديث التي يطلق عليها الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٢٦) و«الهداية»، التي لا أصل لها بقوله: «غريب»: «وهذه

---

(١) (٢/ ٤٢-٤٣) حديث: (٥٧٠).

عادته في الأحاديث التي تقع في «الهداية» ولا أصل لها، فيما كان من هذا النوع: «غريب!». فاحفظ هذا، فإنه اصطلاح خاص به» اهـ[١].

[١٧٤]

حديث: «إذا رأيتم أمتي تهاب الظالم أن تقول له: إنك أنت ظالم فقد تودع منهم».

قال الألْبَانِي: «ضعيف» أخرجه أحمد (رقم ٦٥٢٠)، والحاكم (٤/ ٩٦) من طريق أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وليس بصحيح، فإن أبا الزبير لم يسمع من ابن عمر، كما قال ابن مَعِين، وأبو حاتم، وكأن الحاكم تنبه لهذا فيما بعد (٤/ ٤٤٥)[٢].

[١٧٥]

حديث: «هذا أول يوم انتصف فيه العرب من العجم. يعني يوم ذي قار».

قال الألْبَانِي رحمه الله: «ضعيف».

قال الحافظ في «الفتح»: «ويوم ذي قار من أيام العرب المشهورة، كان بين جيش كسرىٰ، وبين بكر بن وائل، لأسباب يطول شرحها، قد ذكرها الأخباريون، وذكر ابن الكلبي أنها كانت بعد وقعة بدر بأشهر، قال: وأخبرني

(١) (٢/ ٤٤) حديث: (٥٧٣).

(٢) (٢/ ٤٥-٤٦) حديث: (٥٧٧).

الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: ذكرت وقعة ذي قار عند النبي ﷺ فقال: ذاك أول يوم انتصف فيه العرب من العجم، وبي نصروا»(١).

[١٧٦]

حديث: «ليس لفاسق غيبة».

قال الألْبَانِي: «باطل».

«والحديث ذكره ابن القيم في الموضوعات في كتابه «المنار»، وقال (ص٦١): قال الدارقطني، والخطيب: قد روي من طرق، وهو باطل»(٢).

[١٧٧]

حديث: «لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أَمَّروا عليهم أحدهم».

قال الألْبَانِي: «سند ضعيف» رواه أحمد (رقم ٦٦٤٧) من أجل ابن لَهِيعَة، فإنه ضعيف لسوء حفظه، والذي صح في هذه الباب ما أخرجه أبو داود (١/ ٤٠٧) وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمِّروا أحدهم». وسنده حسن، وله شواهد انظرها -إن شئت- في «المجمع» (٥/ ٢٥٥)، وكلها بلفظ الأمر، ليس في شيء منها «لا يحل»، وهذا مما تفرد به ابن لَهِيعَة، فهو ضعيف منكر» اهـ.

---

(١) (٢/ ٤٧- ٤٨) حديث: (٥٧٩).

(٢) (٢/ ٥٣-٥٤) حديث: (٥٨٤).

واختلف العلماء في حكم التأمير، فمن قائل بالندب، ومن قائل بالوجوب، ولو صح لفظ ابن لَهِيعَة لكان قاطعًا للنزاع، وإنني أرىٰ الأرجح الوجوب. وممن قال بوجوب التأمير الغزالي في «الإحياء» (٢/ ٢٢٣)[١].

[١٧٨]

حديث: «معاوية بن جاهمة، أنه جاء النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أردت أن أغزو، وقد جئت استشيرك. فقال: هل لك أم؟ قال: نعم. قال: فالزمها، فإن الجنة تحت رجليها».

قال الألْبَانِي: رواه النَّسَائِي (٢/ ٥٤)، والطبراني (١/ ٢٢٥/ ٢)، وسنده حسن إن شاء الله تعالىٰ، وصححه الحاكم (٤/ ١٥١)، ووافقه الذهبي، وأقره المنذري (٣/ ٢١٤)[٢].

[١٧٩]

«قال ابن حِبَّان (١/ ١٨١) عن بشر بن عون: «له نسخة عن بكار بن تميم عن مكحول نحو مائة حديث كلها موضوعة»[٣].

---

(١) (٢/ ٥٦) حديث: (٥٨٩).

(٢) (٢/ ٥٩) حديث: (٥٩٣).

(٣) (٢/ ٦١) حديث: (٥٩٦).

[١٨٠]

حديث: «لما قدم المدينة جعل النساء، والصبيان، والولائد يقلن:

طلـــــع البـــــدر علينــــــا مــــــن ثنيـــــات الـــــوداع

وجــــب الشـــــكر علينــــــا مــــــا دعـــــــا لله داع»

قال الألْبَانِي: «ضعيف».

قال البيهقي، كما في «تاريخ ابن كثير» (٥/ ٢٣): «وهذا يذكره علماؤنا عند مقدمه المدينة من مكة، لا أنه لما قدم المدينة من ثنيات الوداع عند مقدمه من تبوك» انتهىٰ.

«وهذا الذي حكاه البيهقي عن العلماء جزم به ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص٢٥١)، ولكن رده المحقق ابن القيم في «الزاد» (٣/ ١٣): «والقصة برمتها غير ثابتة» اهـ[١].

[١٨١]

حديث: «جبلت القلوب علىٰ حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها». «موضوع».

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو باطل مرفوعًا وموقوفًا».

---

(١) (٢/ ٦٣) حديث: (٥٩٨).

قال الأزدي: «هذا الحديث باطل».

قال المُناوي: «ورأيت بخط ابن عبد الهادي في «تذكرته» قال: مهنأ: سألت أحمد، ويحيىٰ عنه، فقالا: ليس له أصل، وهو موضوع»[١].

[١٨٢]

«قيس بن أبي عمارة مولىٰ الأنصار». قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فيه: «فيه نظر». ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، فلا يلتفت إليه. قال ابن حجر في «التقريب»: «فيه لين»[٢].

[١٨٣]

«يرىٰ الحافظ المناوي أن كل ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف»[٣].

[١٨٤]

«قال الديلمي: «أسانيد كتاب «العروس» واهية لا يعتمد عليها، وأحاديثه منكرة جدًّا»[٤].

[١٨٥]

«محمد بن كثير القرشي». قال أحمد: «حرقنا حديثه». قال البخاري:

---

(١) (٢/ ٦٥-٦٦) حديث: (٦٠٠).

(٢) (٢/ ٧٧) حديث: (٦١٠).

(٣) (٢/ ٧٩) حديث: (٦١٣).

(٤) (٢/ ٧٨) حديث: (٦١٢).

«منكر الحديث»[١].

[١٨٦]

«أحمد بن عمر بن جوصا». قال الذهبي: «صدوق له غرائب». قال مسلمة بن قاسم: «كان عالمًا بالحديث مشهورًا بالرواية عارفًا بالتصنيف، وكانت الرحلة إليه في زمانه، وكان له وراق يتولىٰ القراءة عليه، وإخراج كتبه، فساء ما بينهما فاتخذ وراقًا غيره، فأدخل الوراق الأول أحاديث في روايته، وليست من حديثه، فحدث بها ابن جوصا، فتكلم الناس فيه، ثم وقف عليها فرجع عنها»[٢].

[١٨٧]

«مروان بن سالم الشامي». قال البخاري فيه: «منكر الحديث». من قال البخاري فيه: «منكر الحديث» فلا تحل الرواية عنه[٣].

[١٨٨]

«الخليل بن مرة». قال البخاري فيه: «منكر الحديث». وقال في موضع آخر: «فيه نظر»[٤].

(١) (٢/ ٧٨) حديث: (٦١٢).

(٢) (٢/ ٨١) حديث: (٦١٣).

(٣) (٢/ ٨٥) حديث: (٦١٨).

(٤) (٢/ ٨٦) حديث: (٦٢٠).

[١٨٩]

«ثم إن المحققين من العلماء قديمًا وحديثًا لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضَّعِيف سنده علىٰ جرحه من جهة إسناده فقط، بل كثيرًا ما ينظرون إلىٰ متنه أيضًا، فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك»(١).

[١٩٠]

حديث: «من اكتحل بالإثمد يوم عاشوراء لم يرمد أبدًا». «موضوع».

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق الحاكم عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعًا. قال الحاكم (٢/ ٢٠٤): «أنا أبرأ إلىٰ الله من عهدة جويبر».

نقل الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص١٢٢) عن ابن القيم أنه قال: «وأما أحاديث الاكتحال، والادهان، والتطيب يوم عاشوراء، فمن وضع الكذَّابين، وقابلهم آخرون فاتخذوه يوم تألم وحزن، والطائفتان خارجتان عن السنة، وأهل السنة يفعلون ما أمر به النبي ﷺ من الصوم، ويجتنبون ما أمر به الشيطان من البدع»(٢).

---

(١) (٢/ ٨٦) حديث: (٦٢٠).

(٢) (٢/ ٨٩) حديث: (٦٢٤).

[١٩١]

«ليس كل ما يسكت عنه الحافظ في «الفتح» حسنًا دائمًا، خلافًا لظن بعضهم» اهـ(١).

[١٩٢]

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٠٥): «سألت أبي عن حديث رواه الحارث بن النعمان عن شعبة عن مسلمة بن نافع عن أخيه دويد بن نافع قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدهن فلم يذكر اسم الله ادهن معه سبعون شيطانًا». قال: الحارث بن النعمان هذا كان يفتعل الحديث، هذا حديث كذب، إنما روىٰ هذا الحديث بقية عن مسلمة بن نافع».

وهاتان فائدتان مهمتان من هذا الإمام:

الأولىٰ: أن الحارث بن النعمان كان يفتعل الحديث. وهذا مما لا تراه في شيء من كتب الرجال، بل خفي هذا النص علىٰ الحافظ الذهبي، فقال في ترجمة الحارث هذا من «الميزان»: وهو: «الحارث بن النعمان بن سالم الأكفاني»، قال: «صدوق»! وأقره الحافظ في «التهذيب»، وجزم به في «التقريب»، والله أعلم.

الثانية: الشهادة علىٰ هذا الحديث بأنه كذب، وهو حري بذلك»(٢).

---

(١) (٢/ ٩٤) حديث: (٦٣٣).

(٢) (٢/ ١٠٦) حديث: (٦٥١).

[١٩٣]

«معروف بن حسان السمرقندي» غير معروف. قال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٣٣٣) عن أبيه أنه قال: «مجهول». قال السخاوي في «الابتهاج بأذكار المسافر والحاج» (ص٣٩): «وسنده ضعيف - يعني حديث: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة...»، لكن قال النووي: إنه جربه هو وبعض أكابر شيوخه».

قال الأَلْبَانِي: «العبادات لا تؤخذ من التجارب، سيما ما كان منها في أمر غيبي.. فلا يجوز الميل إلىٰ تصحيحه بالتجربة! وقد تمسك به بعضهم في جواز الاستغاثة بالموتىٰ عند الشدائد، وهذا شرك خالص، والله المستعان» انتهىٰ.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ **في «تحفة الذاكرين» (ص١٤٠)**: «وأقول: السنة لا تثبت بمجرد التجربة، ولا يخرج الفاعل للشيء معتقدًا أنه سنة عن كونه مبتدعًا، وقبول الدعاء لا يدل علىٰ أن سبب القبول ثابت عن رسول الله ﷺ، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسنة، وهو أرحم الراحمين، وقد تكون الاستجابة استدراجًا»(١).

[١٩٤]

«قال عبد الله ابن الإمام أحمد في «المسائل» (٢١٧): «سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج، منها اثنتين راكبًا، وثلاثة ماشيًا، أو اثنتين ماشيًا، وثلاثة

---

(١) (٢/ ١٠٨-١٠٩) حديث: (٦٥٥).

راكبًا، فضللت الطريق في حجة، وكنت ماشيًا، فجعلت أقول: (يا عباد الله، دلونا علىٰ الطريق!)، فلم أزل أقول ذلك حتىٰ وقعت علىٰ الطريق، أو كما قال أبي»، رواه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٤٥٥/ ٢)، وابن عساكر (٣/ ٧٢/ ١) من طريق عبد الله بسند صحيح».

قال الألْبَانِي: «ويبدو أن حديث ابن عباس الذي حسنه الحافظ: «إن لله ملائكة في الأرض سوىٰ الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر، فإذا أصابت أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله أعينوني» كان الإمام أحمد يقويه؛ لأنه قد عمل به، كما مر في «مسائل ابنه»..».

وقال: «والحديث عندي معلول بالمخالفة، والأرجح أنه موقوف، وليس هو من الأحاديث التي يمكن القطع بأنها في حكم المرفوع؛ لاحتمال أن يكون ابن عباس تلقاها من مُسلمة أهل الكتاب، والله أعلم»(١).

[١٩٥]

«حبيب بن أبي ثابت علىٰ جلالة قدره، قال الحافظ في ترجمته في «التقريب»: «كان كثير الإرسال والتدليس»، في طبقات المدلسين، في الطبقة الثالثة. والطبقة الثالثة: مَن أكثر مِن التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع...».

(١) (٢/ ١١١- ١١٢) حديث: (٦٥٦).

وقال (ص١٢) -ابن حجر-: «تابعي مشهور يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة، والدَّرَاقُطْنِي، وغيرهما، ونقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول: «لو أن رجلًا حدثني عنك ما باليت أن رويته عنك».

قال الألْبَانِي: «فمثله لا يحتج بروايته إلا إذا صرح بالتحديث...» انتهىٰ(١).

[١٩٦]

«قال الضياء المقدسي في «المختارة» (٢/ ١٢٩): «ذكر ابن أبي حاتم: سعيد بن السائب الطائفي يروي عن عبد الملك بن أبي زهير..».

قال الألْبَانِي: «سعيد بن السائب هو سعيد بن المسيب المذكور في السند، بدليل ابن أبي حاتم ذكر أنه يروي عن شيخه في هذا السند عبد الملك بن أبي زهير، وابن أبي حاتم ذكر ذلك في ترجمة عبد الملك هذا (٢/ ٢/ ٣٥١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا..»(٢).

[١٩٧]

«**قول الشوكاني** رَحِمَهُ اللَّهُ **في «نيل الأوطار»** (٤/ ١٩٨): «وقد صحح الحديث -يعني حديث: «لا بأس بقضاء شهر رمضان مفرقًا»- وقال: ما علمنا أحدًا طعن في سفيان بن بشر!» انتهىٰ.

---

(١) (٢/ ١١٩-١٢٠) حديث: (٦٦٩).

(٢) (٢/ ١٢٧-١٢٨) حديث: (٦٨٢).

قال الألْبَانِي: «فهو تصحيح قائم علىٰ حجة لا تساوي سماعها! فإن كل راو مجهول عند المحدثين يصح أن يقال فيه: «ما علمنا أحدًا طعن فيه!» فهل يلزم من ذلك تصحيح حديث المجهول؟! اللهم لا، وإنها لزلة من عالم يجب اجتنابها.

وأما حديث أبي هريرة المقابل لهذا فلفظه: «من كان عليه من رمضان شيء فليسرده، ولا يقطعه»، ولكنه حسن الإسناد عندي، تبعًا لابن القطان، وابن التركماني، ولذلك أوردته في «الأحاديث الصحيحة»[١].

[١٩٨]

قال ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ٣٤٥): «أبو حريز يروي عن الزهري العجائب»[٢].

[١٩٩]

«شعيب بن طلحة، تباين فيه رأي أبي حاتم والدَّرَاقُطْنِي، فقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال الدَّرَاقُطْنِي: «متروك»[٣].

[٢٠٠]

«الواقدي، وهو كذَّاب، كما قال الإمام أحمد، وقال ابن المديني، وابن

---

(١) (٢/ ١٣٦-١٣٧) حديث: (٦٩٦).

(٢) (٢/ ١٤٣-١٤٤) حديث: (٧٠٧).

(٣) (٢/ ١٤٥) حديث: (٧٠٩).

راهويه، وأبو حاتم، والنَّسَائِي: «يضع الحديث».

وما سبق من أقوال الأئمة في الواقدي جرح مفسر لا خفاء، فلا تلفت بعد ذلك إلىٰ محاولة ابن سيد الناس في مقدمة كتابه «عيون الأثر» (ص١٧-٢١) المدافعة عنه اعتمادًا منه علىٰ توثيق من وثقه ممن لم يتبين له حقيقة أمره، ولا إلىٰ قول ابن الهمام معبرًا عن رأي الحنفية فيه: «والواقدي عندنا حسن الحديث»، كما نقله الشيخ أبو غدَّة الكوثري (!) في «تعليقه علىٰ قواعد في علوم الحديث» للتهانوي (ص٣٤٩)، بمناسبة قول التهاني هذا في صدد رده علىٰ قول الحافظ في «الفتح»: «وقد تعصب مغلطاي للواقدي فنقل كلام من قواه ووثقه، وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه، وهم أكثر عددًا، وأشد إتقانًا، وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٤٦): «فلا تغتر بهؤلاء الذين مالوا إلىٰ توثيقه، فإنهم خالفوا القاعدة المتفق عليها عند المحدثين: أن الجرح المفسَّر مقدَّم علىٰ التعديل».

وبعد كتابة ما سبق رأيت للشيخ زاهد الكوثري كلامًا حسنًا حول جرح الواقدي، اتبع سبيل الأئمة، فقد قال في مقالاته (ص٤١-٤٤): «انفرد بروايته من كذبه جمهرة أئمة النقد بخط عريض، فقال النَّسَائِي في «الضعفاء»: الكذَّابون المعروفون بالكذب علىٰ رسول الله ﷺ أربعة: الواقدي بالمدينة...».

قال الأَلْبَانِي: «ومن الغرائب أن يغتر بتوثيق الواقدي بعض متعصبة

الشافعية، وما سبب ذلك إلا غلبة الأهواء، والجهل بهذا العلم علىٰ كثير من الكتاب؛ كالدكتور البوطي الذي اعتمد علىٰ روايات الواقدي، وصححها في كتابه «فقه السيرة»..»[١].

[٢٠١]

«من المعلوم أن البخاري لا يقول في الراوي: منكر الحديث، إلا إذا كان متهمًا عنده».

قال ابن القيم في «المنار» (ص٤٩): «أحاديث ذم الحبشة، والسودان كلها كذب». وأقره الشيخ ملا علي القاري في «موضوعاته» (ص١١٩)[٢].

[٢٠٢]

«وهذا حديث موضوع، وهو «من قضىٰ لأخيه المسلم حاجة كان له من الأجر كمن خدم الله عمره» رواه أبو نعيم، والخطيب، وهو سند ضعيف مسلسل بجماعة من الصوفية لا تعرف أحوالهم في الحديث، وهم «النوري، والسقطي، والكرخي».

ففي ترجمة الأول من «التاريخ» أمور مخالفة للشرع:

نذر أن لا يقعد علىٰ الأرض أربعين يومًا! وقد وفىٰ فلم يقعد!.

(١) (٢/ ١٤٥-١٤٧) حديث: (٧٠٩).

(٢) (٢/ ١٥٧-١٥٨) حديث: (٧٢٧).

طلبه من الله أن يخرج له سمكة وزن ثلاثة أرطال لا تزيد ولا تنقص، وإلا رمىٰ بنفسه في الفرات، فزعموا أن السمكة أخرجت له علىٰ ما أراد، فقال له الجنيد: لو لم يخرج كنت ترمي بنفسك؟ قال: «نعم»، فهذا يدل علىٰ أنه كان جاهلًا، أو أنه كان من غلاة الصوفية الذين لا يقيمون لنصوص الشريعة وزنًا»(١).

[٢٠٣]

«سليمان بن يزيد أبو المثنىٰ القارئ، لم يوثقه غير ابن حِبَّان، وأورده في «الثقات» (٢/ ١١٢)، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٣/ ١٥١) فتناقض وقال: «يخالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار».

قالون عيسىٰ بن مينا القارئ المشهور، قال الذهبي: «أما في القراءة فثبت، وأما في الحديث فيكتب حديثه في الجملة، سئل عنه أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك وقال: تكتبون عن كل أحد؟!». لم يوثقه غير ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الهَيْثَمِي في «المجمع» (٣/ ٢٥٨): «عيسىٰ بن مينا قالون حديثه حسن..».

قال الألْبَانِي: «ففي كلام أحمد بن صالح هذا إشارة إلىٰ ضعف هذا الرجل إلىٰ درجة أنه لا يكتب حديثه!»(٢).

---

(١) (٢/ ١٧٤-١٧٥) حديث: (٧٥٣).

(٢) (٢/ ١٨٣) حديث: (٧٦١).

[٢٠٤]

«قد يشكل علىٰ بعض القراء استغرابي أحيانًا من الإمام التِّرْمِذي في إطلاقه لفظ: «حديث غريب حسن»، وجوابًا عليه أقول: وجه ذلك أن جمع التِّرْمِذي بين لفظتي «غريب» و«حسن» إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته، بخلاف ما لو قال: «حديث حسن» فقط، دون لفظة «غريب»، فإنه يعني أنه «حسن لغيره»، وبخلاف ما لو قال: «حديث غريب» فقط، فإنما يعني أن إسناده ضعيف، ولذلك رجحت الاستغراب فقط؛ لأن الإرسال ينافي الحسن لذاته عند المحدثين، لاسيَّما إذا كان في الإسناد جهالة، فاحفظ هذا، فإنه هام»(١).

[٢٠٥]

«فالتمسك بظاهر النصوص دون تأويل أو تعطيل هو مذهب السلف الصالح، والأئمة الأربعة وغيرهم، لا يرغب عنه إلا كل هالك»(٢).

[٢٠٦]

«شيبة بن نعامة، تناقض ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ فأورده في «الثقات» وفي «الضعفاء».

قال ابن حِبَّان (١/ ٣٥٨): «يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما يخالف حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به»(٣).

---

(١) (٢/ ١٨٥) حديث: (٧٦٥).

(٢) (٢/ ١٨٩) حديث: (٧٧٠).

(٣) (٢/ ٢١٣) حديث: (٨٠٢).

[٢٠٧]

«حديث موضوع» رواه ابن ماجه (٢/ ١٧٥)، وهو: «الرباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسبًا من غير شهر رمضان أعظم أجرًا من عبادة مائة سنة... الحديث».

قال الحافظ المنذري في «الترغيب» (٢/ ١٥١) بعد أن عزاه لابن ماجه: «وآثار الوضع ظاهرة عليه، ولا عجب، فراويه عمر بن صبيح الخراساني، ولولا أنه في الأصول لما ذكرته».

ونقل أبو الحسن السندي في «حاشيته علىٰ ابن ماجه» عن الحافظ ابن كثير، أنه قال: «أخلق بهذا الحديث أن يكون موضوعًا؛ لما فيه من المجازفة، ولأنه من رواية عمر بن صبيح أحد الكذَّابين المعروفين بوضع الحديث»[1].

[٢٠٨]

«والاضطراب علامة علىٰ أن الراوي لم يضبط حفظ الحديث، ولذلك كان المضطرب من أقسام الحديث الضَّعِيف في علم المصطلح».

«... وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وهما ممن سمعا من ابن لَهِيعَة قبل احتراق كتبه، فذلك يدل علىٰ أن الاضطراب منه، وأنه قديم لم يعرض له بعد احتراق الكتب، والله أعلم»[2].

---

(١) (٢/ ٢٣٤-٢٣٥) حديث: (٨٣٦).

(٢) (٢/ ٢٣٦) حديث: (٨٣٨).

[٢٠٩]

حديث: «ما أكرم النساء إلا كريم، ولا أهانهن إلا لئيم».

رواه الشريف أبو القاسم علي الحسيني في «الفوائد المنتخبة» (١٨/ ٢٥٦/ ٢)، وقال الشريف: «هذا حديث غريب.. لا أعلمه رواه إلا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي».

قال الأَلْبَانِي: «ومن الغرائب أن يخفىٰ حال هذا الكذَّاب علىٰ الإمام الشافعي، وهو من شيوخه! ولعل سبب ذلك ما قال ابن حِبَّان: إنه كان يجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره، وصنف الكتب المبسوطة احتاج إلىٰ الأخبار، ولم تكن معه كتب فأكثر عنه، وربما كنىٰ عنه، ولا يسميه في كتبه»(١).

[٢١٠]

قال ابن سعيد: سمعت عبد الله بن أحمد بن سوادة أبا طالب يقول: قَلَب أهل الشام اسم محمد بن سعيد الزنديق علىٰ مائة اسم وكذا وكذا اسمًا، قد جمعتهن في كتاب، وهو الذي أفسد كثيرًا من حديثهم».

«وهذه فائدة هامة من كلام الحافظ الخطيب في «الموضح» (٢/ ١٨٦):

(١) (٢/ ٢٤١) حديث: (٨٤٥).

أن أبا قيس هذا هو محمد بن سعيد المصلوب، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٣٦)[1].

[٢١١]

«**قال الذهبي في «الميزان»**: محمد بن بكار روىٰ عن محمد بن الفضل بن عطية عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس يرفعه: «الحج جهاد، والعمرة تطوع»، قال ابن حزم: ابن بكار، وابن الفضل مجهولان».

قال الألْبَانِي: «فهذا يدل علىٰ أن ابن الفضل معروف بالرواية عن سالم الأفطس، وقد خفي علىٰ الذهبي أن ابن بكار هو ابن الريان، وليس مجهولًا، بل هو ثقة من رجال مسلم في «صحيحه»..»[2].

[٢١٢]

قال السيوطي في «اللآلي» (١/ ٨٧): «... قال النووي في «الأذكار»: يكره أن يقال: قوس قزح، واستدل بهذا الحديث: «لا تقولوا: قوس قزح، فإن قزح شيطان...»، وهذا يدل علىٰ أنه غير موضوع».

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللهُ: وهذا تعقب يغني حكايته عن رده؛ لأن الحديث في «الحلية» من هذه الطريق التي فيها ذلك الهالك المتفق علىٰ تضعيفه، فمثله لا

---

(١) (٢/ ٢٤٣-٢٤٤) حديث: (٨٤٨).

(٢) (٢/ ٢٤٧) حديث: (٨٥٣).

يكون حديثه إلا ضعيفًا جدًّا، فكيف يستدل به علىٰ حكم شرعي، وهو الكراهة؟! بل لا يجوز الاستدلال به عليه، ولو فرض أنه ضعيف فقط؛ لأن الأحكام الشرعية لا تثبت بالحديث الضَّعِيف اتفاقًا، وما أرىٰ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ أتي إلا من قِبل تلك القاعدة الخاطئة التي تقول: «يعمل بالحديث الضَّعِيف في فضائل الأعمال!». وهي قاعدة غير صحيحة، كما أثبتُّ ذلك في مقدمة كتابنا «تمام المنة»(١).

[٢١٣]

«والسيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ قد أخلَّ بشرطه الذي نص عليه في أول الكتاب، وهو أنه صانه عما تفرد به كذَّاب أو وضَّاع. وهذا يدل علىٰ تساهل السيوطي عفا الله عنه!»(٢).

[٢١٤]

«ما يذكر في بعض كتب التفسير، وغيرها أنه تكلم في المهد أيضًا إبراهيم، ويحيىٰ، ومحمد صلىٰ الله عليهم أجمعين، فليس له أصل مسند إلىٰ النبي ﷺ، فاعلم ذلك»(٣).

---

(١) (٢/ ٢٦٤) حديث: (٨٧٢).

(٢) (٢/ ٢٦٧) حديث: (٨٧٥).

(٣) (٢/ ٢٧٣) حديث: (٨٨١).

[٢١٥]

حديث معاذ: «أن النبي ﷺ حين بعثه إلىٰ اليمن قال له: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله...».

قال البخاري: في «التاريخ» (٢/ ١/ ٧٥): «لا يصح، ولا يعرف إلا مرسلًا».

قال الأَلْبَانِي: «يعني أن الصواب أنه عن أصحاب معاذ بن جبل، ليس فيه: «عن معاذ». قال الحافظ في «التلخيص» (ص٤٠١): «وقال الدَّرَاقُطْنِي في «العلل»: والمرسل أصح». قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: «لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم، ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحًا».

قال ابن طاهر في تصنيف له مفرد في الكلام علىٰ هذا الحديث: «اعلم أني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل، فلم أجد غير طريقين: وكلاهما لا يصح». قال: وأقبح ما رأيت فيه قول إمام الحرمين في كتاب «أصول الفقه»: «والعمدة في هذا الباب علىٰ حديث معاذ»، قال: «وهذه زلة، ولو كان عالمًا بالنقل لما ارتكب هذه الجهالة». ورد عليه الحافظ بقوله: «قلت: أساء الأدب علىٰ إمام الحرمين، وكان يمكن أن يعبر بألين من هذه العبارة...»[١].

---

(١) (٢/ ٢٧٣-٢٧٥) حديث: (٨٨١).

[٢١٦]

«من تلاعب الكوثري في هذا العلم الشريف، فتراه يعتد بتوثيق ابن حِبَّان حيث كان له هوىٰ في ذلك؛ كحديث (٨٨١) في «الضَّعِيفة»، ولا يعتد به حين يكون هواه علىٰ نقيضه؛ كحديث: «الأوعال» وغيره».

وقال في بعض تعليقاته، كما في «مقالات الكوثري» (ص٣٠٩)، و«شروط الأئمة الخمسة» (ص٤٥): بأن ابن حِبَّان يذكر في «الثقات» من لم يطلع علىٰ جرح فيه، فلا يخرجه ذلك عن حد الجهالة عند الآخرين، وقد رد شذوذ ابن حِبَّان هذا في «لسان الميزان»(١).

[٢١٧]

«إن كون شعبة معروفًا بالتشدد في الرواية لا يستلزم أن يكون كل شيخ من شيوخه ثقة، بل من فوقهم، فقد وجد في شيوخه جمع من الضعفاء، ومن ذلك:

إبراهيم بن مسلم الهجري. أشعث بن سوار. ثابت بن هرمز. جابر الجعفي. داود بن يزيد الأودي. وغيرهم»(٢).

[٢١٨]

حديث أخرجه الدرامي (١/ ٥٠) بإسناد صحيح عن زيد المنقري قال: «جاء

(١) (٢/ ٢٨٢) حديث: (٨٨١).

(٢) (٢/ ٢٨٢) حديث: (٨٨١).

رجل يومًا إلىٰ ابن عمر فسأله عن شي لا أدري ما هو؟ فقال له ابن عمر: لا تسأل عما لم يكن، فإني سمعت عمر بن الخطاب يلعن من سأل عما لم يكن».

وزيد هو والد حماد بن زيد بن درهم الأزدي الحافظ، وقد وثقه ابن حِبَّان، وروىٰ عنه ابناه حماد هذا، وسعيد».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ص٢٨٧)**: «ولذلك كان مما أخذه الأئمة علىٰ أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فرضه المسائل التي لا تقع أو لما تقع، وجوابه عليها، ثم قلده أتباعه علىٰ ذلك، فشحنوا كتبهم العديدة بها.

لذا قال ابن عبد البر في (باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس علىٰ غير أصله، وعيب الإكثار من المسائل دون اعتبار) من كتابه «الجامع» (٢/ ١٤٥): «وسئل رقبة بن مصقلة عن أبي حنيفة؟ فقال: «هو أعلم بما لم يكن، وأجهلهم بما قد كان»[(١)].

[٢١٩]

«وكتاب «المراجعات» للمدعو عبد الحسين الموسوي الشيعي، محشو بالأحاديث الضَّعِيفة والموضوعة في فضل علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مع كثير من الجهل بهذا العلم الشريف، والتدليس علىٰ القرَّاء، والتضليل عن الحق الواقع، بل والكذب الصريح»[(٢)].

---

(١) (٢/ ٢٨٧) حديث: (٨٨٢).

(٢) (٢/ ٢٩٧) حديث: (٨٩٢).

[٢٢٠]

«إخراج البخاري للطريق الواهي لاسيَّما في كتابه «الضعفاء» لا يقويه، كما هو بدهي»(١).

[٢٢١]

«استدل بعض الحنفية بهذا الحديث الواهي: «نسخ الأضحىٰ كل ذبح...» الحديث، علىٰ نسخ مشروعية العقيقة، فإلىٰ الله المشتكىٰ من غفلة الناس عن الأحاديث الصحيحة، وتمسكهم بالأحاديث الواهية والضَّعِيفة»(٢).

[٢٢٢]

«لا يصح في الأطيط حديث مرفوع».

حديث: «الكرسي موضع القدمين، وله أطيط كأطيط الرحل»: «موقوف». «تفسير ابن كثير» (٢/ ١٣)(٣).

[٢٢٣]

حديث: «يا عم، والله لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري، علىٰ أن أترك هذا الأمر حتىٰ يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته»: «ضعيف».

---

(١) (٢/ ٣٠١) حديث: (٨٩٧).

(٢) (٢/ ٣٠٥) حديث: (٩٠٤).

(٣) (٢/ ٣٠٧) حديث: (٩٠٦).

وقال (ص٣١١): «وقد وجدت للحديث طريقًا أخرىٰ بسند حسن، لكن بلفظ: «ما أنا بأقدر علىٰ أن أدع لكم ذلك علىٰ أن تستشعلوا لي منها شعلة، يعني الشمس»(١).

[٢٢٤]

قال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٢٥٥): «وقد روي في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين؛ كمجاهد، والسُّدِّي، والحسن البصري، وقتادة، وأبي العالية، والزهري، والربيع بن أنس، ومقاتل بن حيان، وغيرهم، وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلىٰ أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلىٰ الصادق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوىٰ، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن علىٰ ما أراده الله تعالىٰ، والله أعلم بحقيقة الحال».

قال الألْبَانِي: «وقد زعمت امرأة من أهل دومة الجندل أنها رأتهما معلقين بأرجلهما ببابل، وأنها تعلمت منهما السحر وهما في هذه الحال.. في قصة طويلة حكتها لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواها ابن جرير في «تفسيره» (٢/ ٣٦٦-٣٦٧) بإسناد حسن عن عائشة، لكن المرأة مجهولة، فلا يوثق بخبرها، وقد

---

(١) (٢/ ٣١٠-٣١١) حديث: (٩٠٩).

قال ابن كثير (١/ ٢٦٠): «إنه أثر غريب، وسياق عجيب»(١).

[٢٢٥]

«جابر بن يزيد الجعفي متهم بالكذب، وكان يؤمن برجعة علي، ويقول: إنه دابة الأرض المذكورة في القرآن!»(٢).

[٢٢٦]

حديث: رواه الحاكم (٢/ ٤٣٩) عن سعد بن عبد الله بن سعد عن أبيه عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «سمع رسول الله ﷺ رجلًا قرأ فلَحن، فقال رسول الله ﷺ: أرشدوا أخاكم».

قال الألباني: «ضعيف، صححه الحاكم، ووافقه الذهبي»(٣).

[٢٢٧]

«روى البخاري (٢/ ٣١٦ بشرح الفتح)، وأبو داود (١٠٦٨)، وغيرهما، عن ابن عباس قال: «إن أول جمعة جمعت في الإسلام بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة لجمعة جمعت بـ(جوثاء) قرية من قرى البحرين». وفي رواية: «قرية من قرى عبد القيس». وترجم البخاري، وأبو داود

---

(١) (٢/ ٣١٤-٣١٥) حديث: (٩١٢).

(٢) (٢/ ٣١٥) حديث: (٩١٣).

(٣) (٢/ ٣١٥) حديث: (٩١٤).

بـ(باب الجمعة في القرىٰ)»[١].

[٢٢٨]

«عدم الجرح لا يستلزم التوثيق، كما لا يخفىٰ»؛ تعليقًا علىٰ قول الذهبي: «ما علمتُ فيه جرحًا»[٢].

[٢٢٩]

حديث: «لا يشربن أحد منكم قائمًا، فمن نسي فليستقيء»: «منكر بهذا اللفظ»؛ أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦/ ١١٠-١١١)، وفيه: عمر بن حمزة، وإن احتج به مسلم فقد ضعفه الإمام أحمد، وابن مَعِين، والنَّسَائِي، وغيرهم، وأورده الذهبي في «الميزان»، وذكره في «الضعفاء». قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

وقد صح النهي في غير ما حديث، لكن بغير هذا اللفظ، وفيه الأمر بالاستقاء لكن ليس فيه ذكر النسيان، فهذا هو المستنكر من الحديث[٣].

[٢٣٠]

وإنني حصلت علىٰ نسخة من كتاب ابن حِبَّان القيم «المجروحين» في

(١) (٢/ ٣١٨) حديث: (٩١٧).

(٢) (٢/ ٣٢١) حديث: (٩٢٠).

(٣) (٢/ ٣٢٦) حديث: (٩٢٧).

موسم الحج (١٤٦٩)، فلم أر فيه راويًا واحدًا جرحه بالجهالة حتىٰ الآن! فهذا يؤكد أن الجهالة عنده ليست جرحًا(١).

[٢٣١]

وكثيرًا ما يقع الحاكم في مثل هذا الوهم، ويتبعه عليه الذهبي، علىٰ خلاف ما يظن به، فيصححان أحاديث شريك علىٰ شرط مسلم، وهي لا تستحق التحسين؛ فضلًا عن التصحيح، فكيف علىٰ شرط مسلم؟!(٢).

[٢٣٢]

حديث «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها، فُعل به كذا وكذا من النار».

قال الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ في «سبل السلام» (١/ ١٢٧): «... وسبب اختلاف الأئمة في تصحيحه وتضعيفه: أن عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فمن روىٰ عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة، ومن روىٰ عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة، وحديث عليٍّ هذا اختلفوا: هل رواه قبل الاختلاط أو بعده، فلذا اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه، والحق الوقف علىٰ تصحيحه وتضعيفه حتىٰ يتبين الحال فيه»(٣).

---

(١) (٢/ ٣٢٨-٣٢٩) حديث: (٩٢٩).

(٢) (٢/ ٣٢٩) حديث: (٩٢٩).

(٣) (٢/ ٣٣٢) حديث: (٩٣٠).

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا هو الصواب بلا ريب، كما يأتي بيانه».

[٢٣٣]

«والضياء رَحِمَهُ ٱللَّهُ متساهل في التصحيح كالحاكم، وإن كان هو أحسن حالًا منه، كما شهد بذلك ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ»(١).

[٢٣٤]

أقرب المذاهب إلىٰ الصواب التفريق بين غسل الحيض -فيجب فيه نقض الشعر- وبين غسل الجنابة، فلا يجب النقض(٢).

[٢٣٥]

ثبيت بن كثير الضبي، ذكره في «المجروحين» (١/ ١٩٩): وتناقض فيه ابن حِبَّان، فذكره في «الثقات»، وذكره في «الضعفاء»(٣).

[٢٣٦]

«ومن الغرائب أن يذكر هذا الحكم الوارد في هذا الحديث الباطل -يعني حديث: «نهىٰ أن يبول الرجل وفرجه باد إلىٰ الشمس والقمر»- في بعض كتب الحنابلة مثل «المقنع» لابن قدامة (١/ ٢٥ - ٢٦)، و«منار

(١) (٢/ ٣٤٣) حديث: (٩٣٧).

(٢) (٢/ ٣٤٣) حديث: (٩٣٧).

(٣) (٢/ ٣٤٥) حديث: (٩٤١).

السبيل» لابن ضويان (١/ ١٩)، وقال هذا معللًا: «تكريمًا لهما»! وفي حاشية الأول منهما: «لأنه روي أن معهما ملائكة، وأن أسماء الله مكتوبة عليها»!

قلت: وهذا التعليل مما لا أعرف له أصلًا في السنة، وكم كنت أود أن لا يذكر مثل هذا الحكم وتعليله في مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ الذي هو أقرب المذاهب إلىٰ السنة، ولكن ما كل ما يتمنىٰ المرء يدركه، فقد أصاب مذهبه من بعض أتباعه نحو ما أصاب المذاهب الأخرىٰ من الملحقات، والبدعات، ولذلك كان لزامًا علىٰ جميع الأتباع الرجوع إلىٰ السنة الصحيحة»[١].

[٢٣٧]

إن قول القائل: «ثبت سماع عراك عن عائشة عند مسلم»؛ خطأ مبني علىٰ خطأ، وذلك لأنه ليس عند مسلم ما زعمه من سماع عراك عن عائشة، وإنما ذكر الشيخ ابن دقيق العيد أن مسلمًا أخرج في «صحيحه» (٨/ ٣٨) حديث عراك عن عائشة: «جاءتني مسكينة تحمل ابنتين...» الحديث، وليس فيه السماع، كما ترىٰ، ولو فرضنا أن عراكًا سمع من عائشة بعض الأحاديث فلا يلزم من ذلك أنه سمع منها كل حديث يروىٰ من طريقه عنها؛ لاحتمال ثبوت السند بذلك عنه، وأكثر الروايات لم يقع فيها تصريح عراك بالسماع من عائشة، وإنما وقع في رواية علي بن عاصم، وهو ضعيف».

---

(١) (٢/ ٣٥٠-٣٥١) حديث: (٩٤٤).

قال إبراهيم بن الحارث: أنكر أحمد قول من قال: عن عراك سمعت عائشة، وقال: «عراك من أين سمع من عائشة؟!».

وقال أبو طالب عن أحمد: «إنما هو عراك عن عروة عن عائشة، ولم يسمع عراك منها».

وذكر ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص١٠٣-١٠٤): «مرسل عراك بن مالك، من أين سمع من عائشة؟! إنما يروي عن عروة..»[١].

[٢٣٨]

حديث: «إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق -يعني المني-...» الحديث: «منكر مرفوعًا».

وقال (ص٣٦٢): «بيان أن رفعه وهم، والصواب الوقف، وإن كان ما تضمنه من الحكم علىٰ المني بالطهارة هو الصواب، وحسبنا بذلك جزم ابن عباس رضي الله عنه بأنه بمنزلة المخاط والبصاق، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، ولا ما يعارضه من الكتاب والسنة، وقد حقق القول في المسألة ابن قيم الجوزية في «بدائع الفوائد» تحت عنوان: «مناظرة بين فقيهين في طهارة المني ونجاسته» (٣/ ١١٩-١٢٦)»[٢].

---

(١) (٢/ ٣٥٦-٣٥٩) حديث: (٩٤٧).

(٢) (٢/ ٣٦٠) حديث: (٩٤٨).

[٢٣٩]

حديث: «ابن عباس في الحجامة للصائم، قال: «الفطر مما دخل، وليس مما خرج، والوضوء مما خرج، وليس مما دخل». رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن أبي ضبيان، ذكره الحافظ في «الفتح» (٤/ ١٤١)، وقد علقه البخاري في «صحيحه» مجزومًا به مقتصرًا علىٰ الشطر الأول منه»[١].

[٢٤٠]

«إنه لم يرد في حديث أنه ﷺ كان يعتمد علىٰ العصا أو القوس وهو علىٰ المنبر، فلا يصح الاعتراض علىٰ ابن القيم في قوله: «إنه لا يحفظ عن النبي ﷺ بعد اتخاذه المنبر أنه كان يرقاه بسيف ولا قوس وغيره، بل الظاهر من تلك الأحاديث الاعتماد علىٰ القوس إذا خطب علىٰ الأرض»، والله أعلم[٢].

[٢٤١]

قول الصحابي: «نهىٰ عن كذا» في حكم المرفوع. وقوله: «إنما نهىٰ عن كذا» شيء آخر. الأول: النهي، وهو في حكم المرفوع. والآخر: هو تعليل النهي، فهو موقوف[٣].

---

(١) (٢/ ٣٧٧) حديث: (٩٥٩).

(٢) (٢/ ٣٨١) حديث: (٩٦٤).

(٣) (٢/ ٣٨٩) حديث: (٩٦٦).

[٢٤٢]

«من السنة في الصلاة المكتوبة إذا نهض الرجل في الركعتين الأوليين أن لا يعتمد علىٰ الأرض إلا أن يكون شيخًا كبيرًا لا يستطيع». «ضعيف»[(١)].

[٢٤٣]

حديث: «أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار: حجرين للصفحتين، وحجرًا للمسربة». أخرجه الدَّرَاقُطْنِي (٢١)، والبيهقي (١/ ١١٤) من طريق أبي بن العباس بن سهل الساعدي عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال: سئل رسول الله ﷺ عن الاستطابة، فقال... فذكره». قال الدَّرَاقُطْنِي: «إسناده حسن». قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣/ ٤٨٧): «حديث حسن».

قال الأَلْبَانِي: «حديث ضعيف».

«فإن أُبَيًّا هذا وقد تفرد بهذا الحديث مجروح لم يوثقه أحد، قال ابن مَعِين: ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث. وقال البخاري: ليس بالقوي، وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع علىٰ شيء منها، ومنها: «حجران للصفحتين..»، وأورده ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٢٩٠)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

قال الذهبي في «الميزان»: «قلت: أبي وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث».

---

(١) (٢/ ٣٩٣) حديث: (٩٦٨).

قال الألْبَانِي: «وهذا مما لا وجه له عندي بعد ثبوت ضعفه. وبعد تصريح البخاري نفسه بأنه ليس بالقوي، لاسيَّما وهو لم يخرج له إلا حديثًا واحدًا ليس فيه تحريم، ولا تحليل، ولا كبير شيء، وإنما هو في ذكر خيل النبي ﷺ، ولفظه: «كان للنبي ﷺ فرس يقال له: اللحيف»، ومع ذلك لم يتفرد به، بل تابعه أخوه عبد المهيمن عند ابن منده، كما ذكر الحافظ في «الفتح» (٦/ ٤٤-٤٥)» انتهى(١).

[٢٤٤]

قال ابن تيمية رحمه الله **في «منهاج السنة»** (٤/ ١٨٤): «حديث رد الشمس لعلي قد ذكره طائفة؛ كالطحاوي، والقاضي عياض، وغيرهما، وعدوا ذلك من معجزات النبي ﷺ، لكن المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع، كما ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»..» اهـ.

وقال ابن تيمية رحمه الله (٤/ ١٨٥-١٨٩): «.. فإذا كانت هذه القصة في خيبر في البرية قدام العسكر، والمسلمون أكثر من ألف وأربعمائة، كان هذا مما يراه العسكر ويشاهدونه، ومثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي علىٰ نقله، فيمتنع أن ينفرد بنقله الواحد والاثنان، فلو نقله الصحابة لنقله منهم أهل العلم، كما نقلوا أمثاله، لم ينقله المجهولون الذين لا يُعرف ضبطهم وعدالتهم، وليس في جميع أسانيد هذا الحديث إسناد واحد يثبت تُعلم عدالة ناقليه وضبطهم، ولا يعلم

(١) (٢/ ٣٩٣-٣٩٤) حديث: (٩٦٩).

اتصال إسناده... وهذا الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعتمدة، ولا رواه أهل السنن، ولا المسانيد، بل اتفقوا على تركه، والإعراض عنه» اهـ[1].

[٢٤٥]

حديث: «أمر النبي ﷺ الشمس أن تتاخر ساعة من النهار، فتأخرت ساعة من النهار». «ضعيف».

قال الذهبي في «ترجمة أبي الزبير» بعد أن ذكر أنه عند العلماء ممن يدلس: «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».

قال الألْبَانِي: وقد جاءت أحاديث وآثار في رد الشمس لطائفة من الأنبياء، ولا يصح من ذلك شيء إلا ما في «الصحيحين» وغيرهما، أن الشمس حُبست ليوشع عليه السلام، كما بينت ذلك في «الصحيحة» (برقم ٢٠٢)[2].

[٢٤٦]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الرد على الأخنائي» (ص١٢٦): «وقد جاءت الآثار بأن حكم الزيادة في مسجده ﷺ حكم المزيد تضعف فيه الصلاة بألف صلاة، كما أن المسجد الحرام حكم الزيادة فيه حكم المزيد،

---

(١) (٢/ ٣٩٨- ٤٠٠) حديث: (٩٧١).

(٢) (٢/ ٤٠١) حديث: (٩٧٢).

فيجوز الطواف فيه، والطواف لا يكون إلا في المسجد لا خارجًا منه، ولهذا اتفق الصحابة علىٰ أنهم يصلون في الصف الأول من الزيادة التي زادها عمر، ثم عثمان، وعلىٰ ذلك عمل المسلمين كلهم، فلولا أن حكمه حكم مسجده لكانت تلك صلاة في غير مسجده، ويأمرون بذلك» اهـ[(١)].

[٢٤٧]

«والحديث المرسل هو من أقسام الحديث الضَّعِيف عند المحدِّثين»[(٢)].

[٢٤٨]

حديث: «إني لأفعل ذلك أنا وهذه، ثم نغتسل. يعني الجماع بدون إنزال».

«ضعيف مرفوعًا» أخرجه مسلم (١/ ١٨٧)، والبيهقي (١/ ١٦٤) من طريق ابن وهب، أخبرني عياض بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن أم كلثوم عن عائشة زوج النبي ﷺ: «أن رجلًا سأل عن الرجل يجامع أهله... الحديث».

قال الذهبي في «الميزان»: «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».

---

(١) (٢/ ٤٠٣) حديث: (٩٧٣).

(٢) (٢/ ٤٠٦) حديث: (٩٧٥).

قلت: ثم ذكر لذلك بعض الأمثلة، وهذا منها عندي. الثانية: ضعف عياض بن عبد الله الفهري المدني. وقد اختلفوا فيه، فقال البخاري: «منكر الحديث». وهذا منه إشارة إلىٰ أنه شديد الضعف، كما هو معروف عنه. وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي». وذكره ابن حِبَّان في «الثقات».

قال الأَلْبَانِي: وبالجملة؛ فالرجل ضعيف، لا يحتج به إذا انفرد ولو لم يخالف، فكيف وقد خالفه من هو مثله في الضعف فرواه موقوفًا علىٰ عائشة، ألا وهو أشعث بن سوار. واللائق بهذا الحديث أن يكون موقوفًا، وأما رفعه فلا يصح، والله أعلم(١).

[٢٤٩]

حديث: «إذا أتىٰ أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتىٰ يأخذ مكانه من الصف»: ضعيف مرفوعًا، إسناد ظاهره الصحة.

قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٢١٤): «إنه حسن، ولكنه معلول، وعلته خفية جدًّا، فإن الرجال كلهم ثقات، والمقدمي اسمه محمد بن أبي بكر علي بن عطاء بن مقدم مولىٰ ثقيف، وثقه أبو زُرْعَة، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث محله الصدق»، وعمر بن علي عم المقدمي، وهو علة الحديث، فإنه وإن كان ثقة محتجًّا به في «الصحيحين»، فقد كان يدلس تدليسًا سيِّئًا، قال ابن سعد: كان ثقة،

---

(١) (٢/ ٤٠٦- ٤٠٧) حديث: (٩٧٦).

وكان يدلس تدليسًا شديدًا، يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت، فيقول: هشام بن عروة، والأعمش»(١).

[٢٥٠]

«وقد اغتر بالسيوطي بعض المتأخرين من المغاربة، فأورده -يعني الحديث الموضوع: «من أدىٰ إلىٰ أمتي حديثًا يقيم به سُنَّة، أو يثلم به بدعة، فله الجنة»- في كتابه «لبانة القاري من صحيح البخاري» وذكره في مقدمته محتجًّا به وجازمًا بنسبته إلىٰ النبي ﷺ!» اهـ.

قلت: الحديث ذكره الشيخ محمد بن محمد المراكشي في «لبانة القاري من صحيح البخاري» (ص١٢) تحقيق أحمد بدر الدين(٢).

[٢٥١]

حديث: «من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له»؛ «منكر».

اختلفوا في سماع الحسن البصري من عمران بن حصين، والحسن البصري مدلس معروف بذلك(٣).

---

(١) (٢/ ٤٠٨) حديث: (٩٧٧).

(٢) (٢/ ٤١١) حديث: (٩٧٩).

(٣) (٢/ ٤١٤) حديث: (٩٨٥).

[٢٥٢]

«زياد بن أبي زياد الجصاص».

قال الذهبي في «الميزان»: قال ابن مَعِين، وابن المديني: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: واه. وقال النَّسَائِي، والدارقطني: متروك. وأما ابن حِبَّان فقال في «الثقات»: ربما يهم. قال الذهبي: بل هو مُجمَع علىٰ ضعفه. انتهىٰ.

قال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال مسلم، وجماعة: متروك. وقال الفلاس: أجمع الناس علىٰ ترك حديثه. وقال الساجي: متروك الحديث.

قال الأَلْبَانِي: وقد خالف ابن حِبَّان في هذا التوثيق إجماع الأئمة الذين ضعفوه فلا يعتد بتوثيقه[١].

[٢٥٣]

لا يوجد في السُّنَّة ما يوجب أخذ ماء جديد للأذنين، فيمسحهما بماء الرأس، كما يجوز أن يمسح الرأس بماء يديه الباقي عليهما بعد غسلهما لحديث الربيع بن معوذ: «أن النبي ﷺ مسح برأسه من فضل ماء كان في يده»، أخرجه أبو داود وغيره بسند حسن، كما في «صحيح أبي داود» (١٢١)[٢].

---

(١) (٢/ ٤١٥) حديث: (٩٨٦).

(٢) (٢/ ٤٢٤) حديث: (٩٩٥).

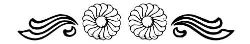
[٢٥٤]

«ولدت في زمن الملك العادل - يعني: أنو شروان». «باطل لا أصل له».

والمنامات وإن كان لا يحتج بها فذلك لا يمنع من الاستئناس بها فيما وافق نقد العلماء وتحقيقهم، كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم والنهي(١).

[٢٥٥]

والحق أن لمس المرأة، وكذا تقبيلها لا ينقض الوضوء، سواء كان بشهوة أو بغير شهوة، وذلك لعدم قيام دليل صحيح علىٰ ذلك، بل ثبت أنه ﷺ كان يقبل بعض أزواجه، ثم يصلي، ولا يتوضأ. أخرجه أبو داود، كما في «صحيح أبي داود» (رقم ١٧٠-١٧٣)، والله أعلم(٢).



---

(١) (٢/ ٤٢٥) حديث: (٩٩٧).

(٢) (٢/ ٤٢٩) حديث: (١٠٠٠).

فوائد المجلد الثالث

[٢٥٦]

قال ابن حجر في «تبين العجَب بما ورد في فضل رجب» (ص٢١):

«وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتقد العامل كون ذلك الحديث ضعيفًا أن لا يشهر ذلك؛ لئلَّا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة، وقد صرح بمعنىٰ ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: «**مَن حدَّث عنِّي بحديثٍ يرىٰ أنه كذِب فهو أحد الكذَّابين**»، فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل؛ إذ الكل شرع»(١).

[٢٥٧]

«تساهل التِّرْمِذي إنكارُه مكابرةٌ لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث «سننه» حديثًا حديثًا، فكان الضَّعِيف منها نحو ألف حديث، أي: قريبًا من خُمس مجموعها، ليس منها ما قوَّيتُه لمتابع أو شاهد»(٢).

---

(١) (٣/ ٢٥) مقدمة المجلد الثالث.

(٢) (٣/ ٣٠) مقدمة المجلد الثالث.

[٢٥٨]

قال الحافظ ابن حجر في «نكته علىٰ ابن الصلاح»: «إن التِّرْمِذي حسَّن أحاديث فيه ضعفاء، وفيها من رواية المدلسين، ومن كثر غلطه، وغير ذلك، فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة؟!»(١).

[٢٥٩]

«إن الحديث لا يكون موضوعًا إلا إذا كان فيه وضَّاعًا، وهذا خلاف ما صرَّح به العلماء في أصول علم الحديث وفروعه، فكم من حديث حكموا عليه بوضعه أو بطلانه، وليس في إسناده وضاع أو كذَّاب، وقد جاء في «اختصار علوم الحديث» لابن كثير: «ويعرف الموضوع بأمور كثيرة، ومن ذلك: ركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفته لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة»(٢).

[٢٦٠]

ليس كل ما يَسكُت عنه ابن أبي حاتم يكون مجروحًا، وهو ما يسكت عن أحد إلا لأنه لم يتبين له حاله، كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم نفسه في مقدمة كتابه. اهـ(٣).

---

(١) (٣/ ٣١) مقدمة المجلد الثالث.

(٢) (٣/ ٣٦) مقدمة المجلد الثالث.

(٣) (٣/ ٣٩) مقدمة المجلد الثالث.

[٢٦١]

وقد ذكر اللكنوي في «الأجوبة الفاضلة» (ص١٦١): أنه إذا تعارض قول الحاكم مع الذهبي رجح قول الذهبي؛ لأن الأول متساهل، والثاني غير متساهل، فالحديث الذي حكم الحاكم بكونه صحيح الإسناد، وحكم الذهبي بكونه ضعيف الإسناد يرجح فيه قول الذهبي علىٰ قول الحاكم، وكم من حديث حكم عليه الحاكم بالصحة، وتعقبه الذهبي بكونه ضعيفًا أو موضوعًا[١].

[٢٦٢]

شتان بين عبارتي: «إسناد لا بأس به»، وعبارة: «لا بأس برواته»، فإن الأولىٰ: نص في تقوية الإسناد، بخلاف الأخرىٰ، فإنها نص في تقوية رواته، ولا تلازم بين الأمرين، كما لا يخفىٰ علىٰ الخبير بعلم مصطلح الحديث، وذلك لأن للحديث أو الإسناد الصحيح شروطًا أربعة: عدالة الرواة، وضبطهم، واتصاله، وسلامته من شذوذ أو علة، فإذا قال المحدث في سند ما: «رجاله لا بأس بهم»، أو «ثقات»، أو «رجال الصحيح»، ونحو ذلك فهو نص في تحقق الشرط الأول فيه، وأما الشروط الأخرىٰ فمسكوت عنها، وإنما يفعل ذلك بعض المحدثين في الغالب؛ لعدم علمه بتوفر هذه الشروط الأخرىٰ فيه، أو لعلمه بتخلف أحدها، مثل السلامة من الانقطاع، أو التدليس، أو نحو ذلك من

---

(١) (٣/ ٤٠) مقدمة المجلد الثالث.

العلل المانعة من القول بصحته. انتهىٰ[١].

[٢٦٣]

حديث: «من كذب علي متعمدًا [ليضل به الناس] فليتبوأ مقعده من النار».

«منكر بهذه الزيادة».

قال عبد الحق في «الأحكام» (١٥٣): «لا تصح».

قال الألباني: «اشتهر عند العلماء أن هذا الحديث متواتر بدون هذه الزيادة طبعًا، وقد اعتنىٰ جماعة من الحفاظ بجمع طرقه، قال الحافظ: «فأول من وقفت علىٰ كلامه في ذلك علي بن المديني، وتبعه يعقوب بن شيبة، فقال: «روي هذا الحديث من عشرين وجهًا عن الصحابة من الحجازيين وغيرهم»[٢].

[٢٦٤]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «رسالة الصيام» (ص٤٧): «... الحديث المروي في «الكحل» ضعيف، رواه أبو داود، ولم يروه غيره، ولا هو في «مسند أحمد»، ولا سائر الكتب» انتهىٰ.

---

(١) (٣/ ٦٢) حديث: (١٠٠٩).

(٢) (٣/ ٦٦) حديث: (١٠١١).

والحديث: «ليتقه الصائم. يعني: الكحل»[١].

[٢٦٥]

الانقطاع بين ابن مسعود، وابنه أبي عبيدة، فإنه لم يسمع منه، كما صرح بذلك أبو عبيدة نفسه علىٰ ما هو مذكور في ترجمته، قد حاول بعض من أَلَّف في مصطلح الحديث من حنفية هذا العصر أن يثبت سماعه منه دون جدوىٰ!![٢].

[٢٦٦]

«عطاء بن السائب، وإن كان اختلط فالثوري قد روىٰ عنه قبل الاختلاط»[٣].

[٢٦٧]

تناقض ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «جنيد بن العلاء».

قال ابن حِبَّان: «ينبغي مجانبة حديثه، كان يدلس». ثم تناقض فذكره في «الثقات» أيضًا!![٤].

[٢٦٨]

«والمناوي -عفا الله عنه- كان ينتقد السيوطي حُبًّا للنقد، وليس لفائدة

---

(١) (٣/ ٧٥-٧٧) حديث: (١٠١٤).

(٢) (٣/ ٨٢) حديث: (١٠١٦).

(٣) (٣/ ٨٣) حديث: (١٠١٦).

(٤) (٣/ ٨٥) حديث: (١٠١٨).

القراء، والنصح، وإلا كيف يجوز لنفسه السكوت عن أحاديث ضعيفة وموضوعة، كما في كتابه الآخر «التيسير بشرح الجامع الصغير»، وهو قد ألفه بعد «الفيض»، كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه؟! أليس في صنيعه هذا كتمان للعلم يؤاخذ عليه أكثر من مؤخذاته هو للسيوطي؟!» اهـ[١].

[٢٦٩]

حديث: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي» عن حاطب مرفوعًا.

«باطل».

وقد روي بإسناد آخر مثله في الضعف، أو أشد من حديث ابن عمر.

واختلف حافظان جليلان في أيهما أجود إسنادًا علىٰ عُجَرِهما وبُجَرهما!.

قال شيخ الإسلام: أجودهما حديث ابن عمر.

قال الذهبي: أجودهما حديث حاطب هذا.

قال الأَلْبَانِي: إذا قابلت إسناد أحدهما بالآخر، وتأملت ما فيه من العلل تبين أن الصواب قول الذهبي؛ لأن الحديث ليس فيه متهم بالكذب بخلاف حديث ابن عمر، فإن فيه من اتهم بالكذب ووضع الحديث[٢].

(١) (٣/ ٨٩) حديث: (١٠٢٠).

(٢) (٣/ ٨٩-٩٠) حديث: (١٠٢١).

[٢٧٠]

حديث: «البحر هو جهنم». «ضعيف» أخرجه أحمد، والبخاري في «التاريخ الكبير»، والحاكم، والبيهقي، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان»(١).

[٢٧١]

حديث: «إن أمتي يأتون يوم القيامة غرًّا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل»: «يصح مرفوعًا شطره الأول، وأما الشطر الآخر: «فمن استطاع...» فهو من قول أبي هريرة، أدرجه بعض الرواة في المرفوع.

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٩٠): «ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روىٰ هذا الحديث من الصحابة، وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة، غير رواية نعيم هذه، والله أعلم».

قال الحافظ في «الترغيب» (١/ ٩٢): «وقد قيل: إن قوله: «من استطاع...» إلىٰ آخره، إنما هو مدرج من كلام أبي هريرة، موقوف عليه، ذكره غير واحد من الحفاظ، والله أعلم».

قال الأَلْبَانِي: وممن ذهب إلىٰ أنها مدرجة من العلماء المحققين شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

---

(١) (٣/ ٩٢) حديث: (١٠٢٣).

قال ابن القيم في «حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح» (١/ ٣١٦): «فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة، لا من كلام النبي ﷺ، بيَّن ذلك غير واحد من الحفاظ..»(١).

[٢٧٢]

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» مقدمة (ص٢٧): «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل علىٰ مراتب شتىٰ، فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، أو ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا».

قال الألْبَانِي: فهذا نص منه أن كلمة «صالح الحديث» مثل قولهم: «لين الحديث» يكتب حديثه للاعتبار والشواهد، ومعنىٰ ذلك لا يحتج به، فهذه العبارة من ألفاظ التجريح لا التعديل عند أبي حاتم، خلافًا لما يدل عليه كلام السيوطي في «التدريب» (ص٢٣٣-٢٣٤).

---

(١) (٣/ ١٠٦-١٠٨) حديث: (١٠٣٠).

قال الألْبَانِي: ثم إن قول ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به» ليس نصًّا في التوثيق، ولئن سلم فهو أدنىٰ درجة في مراتب التعديل، أو أول مرتبة من مراتب التجريح، مثل قوله: «ما أعلم به بأسًا»، كما في «التدريب» (ص٢٣٤)(١).

[٢٧٣]

مكحول لم يسمع من أبي هريرة، كما قال البزار(٢).

[٢٧٤]

ومطبوعة «الكامل» لابن عدي تحقيق لجنة من المتخصصين! فيها كَمٌّ هائل من الأخطاء لا تُعد ولا تحصىٰ!(٣).

[٢٧٥]

«رواية التسبيع من ولوغ الكلب لها طرق كثيرة جدًّا عن أبي هريرة تكاد تكون متواترة، فقد أخرج مسلم، وأبو عوانة أربعًا منها... فلا يبقىٰ بعد هذا البيان أدنىٰ شك في كون حديث أبي هريرة في التثليث شاذًّا، بل منكرًا كما وصفه ابن عدي، بل باطلًا، كما هو ظاهر في «الضَّعِيفة» (ح ١٠٣٧)(٤).

(١) (٣/ ١١٢-١١٣) حديث: (١٠٣١).

(٢) (٣/ ١٢٠) حديث: (١٠٣٢).

(٣) (٣/ ١٢٧) حديث: (١٠٣٧) في الحاشية.

(٤) (٣/ ١٣٢) حديث: (١٠٣٧).

[٢٧٦]

«كان لا ينزل منزلًا إلا ودَّعه بركعتين». «ضعيف»[(١)].

[٢٧٧]

قال النَّسَائِي في آخر كتابه «الضعفاء والمتروكون» (ص٥٧): «والكذَّابون المعروفون بوضع الحديث علىٰ رسول الله ﷺ أربعة:

ابن أبي يحيىٰ بالمدينة.

والواقدي ببغداد.

ومقاتل بن سليمان بخراسان.

ومحمد بن سعيد بالشام يعرف بالمصلوب»[(٢)].

[٢٧٨]

«حتىٰ حزن رسول الله ﷺ حزنًا غدَا منه مرارًا لكي يتردىٰ من رءوس شواهق الجبال...».

وأخرجه البخاري في أول التعبير من «صحيحه» (١٢/ ٣١١-٣١٧) بدون هذه الزيادة، وأخرجه مسلم (١/ ٩٧-٩٨)، وليس فيه عنده قصة التردي مطلقًا،

---

(١) (٣/ ١٥٥) حديث: (١٠٤٧).

(٢) (٣/ ١٦١) حديث: (١٠٥٢).

وهذه الرواية عند البخاري في «التفسير» (٨/ ٥٤٨-٥٥٤)، ليس فيه القصة.

واندرجت القصة في رواية الزهري عن عائشة، فصارت بذلك موصولة، وهي معضلة، وعلىٰ أن بلاغات الزهري ليس علىٰ شرط البخاري كي لا يغتر أحد من القراء بصحة بلاغاته لكونه في «الصحيح»[١].

[٢٧٩]

ذكر ابن قدامة في «المنتخب» (١٠/ ١/ ٢) عن حنبل قال: «سألت أبا عبد الله يعني (الإمام أحمد) عن حريث بن السائب، فقال: ما كان به بأس إلا أنه روىٰ حديثًا منكرًا عن عثمان عن النبي ﷺ، وليس هو عن النبي ﷺ، يعني هذا الحديث. انتهىٰ.

«الحديث في «الضَّعِيفة» برقم (١٠٦٣)[٢].

[٢٨٠]

لم يستطع الغماري في كتابه «الكنز الثمين» بالوفاء بشرطه، كما في مقدمة كتابه أنه صان كتابه عن الكذَّابين، والوضاعين، والأحاديث الضَّعِيفة، ولم يستطع الوفاء بذلك كالسيوطي في «جامعه»، وإن كان كتابه أنظف من كتاب السيوطي[٣].

---

(١) (٣/ ١٦٢) حديث: (١٠٥٢).

(٢) (٣/ ١٧٦) حديث: (١٠٦٣).

(٣) (٣/ ١٧٦) حديث: (١٠٦٣).

[٢٨١]

صنيع السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الجامع الكبير» أقرب إلىٰ الصواب من «الجامع الصغير»، فإنه قد تعهد في مقدمة كتابه «الجامع الصغير» أن يصونه مما تفرد به كذَّاب، أو وضاع، ولكنه لم يوفق كثيرًا في تنفيذ ما تعهد به، غفر الله لنا وله. اهـ(١).

[٢٨٢]

«ومن أغرب تصحيف وقفت عليه تصحيف وقع للحافظ عبد الحق الإشبيلي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الأحكام» (رقم ٥٣٨)، فإنه أورد حديث: «امسح برأس اليتيم هكذا إلىٰ مقدم رأسه، ومن له أب هكذا إلىٰ مؤخر رأسه»، فقد أورده في باب التيمم من كتابه من طرق العقيلي بلفظ: «يمسح المتيمم هكذا...»!!!.

ولست أدري كيف خفي هذا عليه مع أن معناه أكبر منبِّه عليه، إذ لا قائل بالتيمم علىٰ الرأس، لاسيَّما وتمام الحديث يؤكد ذلك: «ومن له أب..»؟! فجل من لا يسهو ولا ينسىٰ(٢).

[٢٨٣]

«لا نزال نرىٰ بعض الشيعة في العصر الحاضر يروون مثل هذه

---

(١) (٣/ ١٨١) حديث: (١٠٦٧).

(٢) (٣/ ١٨٦) حديث: (١٠٧٢).

الأحاديث الموضوعة في كتبهم -مثاله في «الضَّعِيفة» (ح ١٠٨٠)- ويحتجون بها علىٰ تكفير معاوية رضي الله عنه، مثل المعلق علىٰ كتاب «أصول الكافي» للكُليني المتعبد لغير الله المسمىٰ عبد الحسين المظفر، وسوَّد صفحتين كاملتين في لعن معاوية وتكفيره، وأن النبي ﷺ أخبر بموته علىٰ غير السُّنة، وأنه أمر بقتله، ساق (ص٢٣-٢٤) في تأييد ذلك من الآثار الموضوعة والأحاديث الباطلة» اهـ(١).

[٢٨٤]

وكتاب «الكافي» للكليني ينقسم إلىٰ قسمين: أصول الكافي، وفروع الكافي، وقد طبع كل منهما أكثر من مرة، وطبع الأول مع تعليقات عليه تخريج بقلم عبد الحسين المظفر في النجف، سنة (١٣٧٦)، وقفت علىٰ الجزء الأول والثاني منها، فيها (٢١١) حديثًا غالبه غير مرفوع إلىٰ النبي ﷺ.

وكتابهم هذا «الكافي» له المنزلة الأولىٰ من بين كتب الحديث الأربعة المعروفة عندهم، وكما قيل عن إمامهم: «الكافي كاف لشيعتنا»، وهو المشهور عندهم بمنزلة «صحيح البخاري» عندنا! بل قد صرح أحد دعاتهم -وهو الشيخ طالب الرفاعي النجفي- أنه أصح عندهم من البخاري!!(٢).

---

(١) (٣/ ١٩٦) حديث: (١٠٨٠).

(٢) (٣/ ١٩٨) حديث: (١٠٨١).

[٢٨٥]

«حديث المتهم بالكذب لا يصلح أن يكون شاهدًا، إنما يصلح لذلك العدل السيئ الحفظ، الذي لم يكثر خطؤه، ولم يتهم، كما هو معلوم في المصطلح»(١).

[٢٨٦]

حديث: «إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب. «ضعيف».

أورده الغزالي في «الإحياء» (٩/ ٤٤). والحديث مما سود به الشيخ نسيب الرفاعي كتابه الذي سماه «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير»، فإنه رغم تنصيصه في مقدمته أنه التزم فيه أن لا يورد فيه الأحاديث الضَّعِيفة التي وقعت في أصله في «تفسير ابن كثير»، فقد ذكر في كتابه هذا عشرات الأحاديث الضَّعِيفة والمنكرة!(٢).

[٢٨٧]

حديث: «يا بلال غن الغزل». «باطل لا أصل له»، وهو في بعض كتب الأدب التي تَروي ما هَبَّ ودَبَّ، من مثل كتاب أبي الفرج الاصبهاني «الأغاني!»(٣).

---

(١) (٣/ ٢٠٤) حديث: (١٠٨٤).

(٢) (٣/ ٢١٣) حديث: (١٠٩٤).

(٣) (٣/ ٢١٥) حديث: (١٠٩٥).

[٢٨٨]

قول أبي داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات».

قال الأَلْبَانِي: ليس نصًّا في توثيقه لشبيب أبي روح بالذات؛ لاحتمال أن أبا داود لم يعلم، أو لم يخطر في باله حين قال ذلك أن شبيبًا من شيوخ حريز، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٣٥٨)، ولم يحك فيه جرحًا ولا توثيقًا.

قال ابن القطان: «شبيب لا تعرف له عدالة»(١).

[٢٨٩]

حديث: «كان رسول الله ﷺ يصوم يوم السبت ويوم الأحد أكثر مما يصوم من الأيام، يقول: إنهما عيد المشركين، فأنا أحب أن أخالفهم». «ضعيف» أخرجه أحمد، وابن خزيمة، وابن حِبَّان، والحاكم(٢).

[٢٩٠]

حديث: «ليس من امبر امصيام في امسفر»: شاذ بهذا اللفظ. والمحفوظ: «ليس من البر الصيام في السفر».

---

(١) (٣/ ٢١٧) حديث: (١٠٩٧).

(٢) (٣/ ٢١٩) حديث: (١٠٩٩).

وقول الحافظ في «التلخيص»: «وهذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميمًا، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بهذا الأشعري (يعني: كعب بن عاصم) كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها أَوْجَهُ عندي، والله أعلم».

قال الألْبَانِي: «وهذا الترجيح لا داعي إليه بعد أن أثبتنا أنه وهم من معمر، فلم يتكلم به النبي ﷺ، ولا الأشعري، بل ولا صفوان بن عبد الله، ولا الزهري، فليعلم هذا، فإنه عزيز نفيس إن شاء الله» انتهىٰ[١].

[٢٩١]

«الذهبي، وابن حجر، وغيرهما من المحققين لا يحتجون بمن يتفرد ابن حِبَّان بتوثيقه، ولا يوثقونه»[٢].

[٢٩٢]

الاختلاف في صحبة جعدة بن هبيرة الأشجعي؛ لأنه ليس هناك دليل قاطع في صحبة جعدة، وأورده ابن حِبَّان في التابعين من «ثقاته» (٤/ ١١٥)، وقال: «ولا أعلم لصحبته شيئًا صحيحًا فأعتمد عليه، فلذلك أدخلناه في التابعين» انتهىٰ.

---

(١) (٣/ ٢٦٤-٢٦٥) حديث: (١١٣٠).

(٢) (٣/ ٢٦٦) حديث: (١١٣١).

وتناقض رأي ابن حجر فيه[(١)].

[٢٩٣]

حديث: «أول من يكسىٰ حلة من النار إبليس... الحديث». «ضعيف» أخرجه أحمد، والبزار، والطبري في «التفسير».

ذكره ابن الجوزي في تفسيره «زاد المسير» (٦/ ٧٦) دون عزو، فجزم بصحته عن رسول الله ﷺ، فلم يحسن، وكم فيه من أحاديث ضعيفة وواهية يسكت عنها، ولا يبين وهنها، بل ربما أوهم صحتها! وقد تولىٰ بيان حال الكثير الأستاذ المعلق علىٰ «زاد المسير»، ولكنه سكت عن غير قليل[(٢)].

[٢٩٤]

حديث: «اذهبوا فأنتم الطلقاء». «ضعيف». نقله الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٣٠٠-٣٠١) ساكتًا عليه[(٣)].

[٢٩٥]

«لقد اختلفت أقوال العلماء كثيرًا في العدد الذي يشترط لصحة صلاة الجمعة، حتىٰ بلغت إلىٰ خمسة عشر قولًا، قال الإمام الشوكاني في «السيل

---

(١) (٣/ ٢٦٦) حديث: (١١٣١).

(٢) (٣/ ٢٨٠) حديث: (١١٤٣).

(٣) (٣/ ٣٠٧) حديث: (١١٦٣).

الجرار» (١/ ٢٩٨): «وليس علىٰ شيء منها دليل يستدل به قط، إلا قول من قال: إنها تنعقد جماعة الجمعة بما تنعقد به سائر الجماعات»[(١)].

[٢٩٦]

حديث: «صحبت رسول الله ﷺ ثمانية عشر سفرًا فما رأيته ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر». «ضعيف» أخرجه أبو داود، والتِّرْمِذي، والبيهقي.

قال التِّرْمِذي رَحِمَهُ اللَّهُ **(٢/ ٤٣٥)**: «حديث غريب، وسألت محمدًا عنه فلم يعرف اسم أبي بسرة الغفاري، ورآه حسنًا».

قال الأَلْبَانِي: ولعل البخاري يعني الحسن بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي. ولسنا نعلم حديثًا صحيحًا في محافظته ﷺ علىٰ شيء من السنن الرواتب في السفر سوىٰ سنة الفجر والوتر، والله أعلم[(٢)].

قلت: «ورد ذلك عن النبي ﷺ في بعض أسفاره».

[٢٩٧]

«الكوثري معروف لدىٰ المحققين من أهل العلم باتباعه لهواه في كثير مما ينقل أو يحكم».

---

(١) (٣/ ٣٤٩) حديث: (١٢٠٤).

(٢) (٣/ ٣٥٢) حديث: (١٢٠٩).

وقال (ص٣٥٦): وإنه علىٰ سعة اطلاعه وعلمه مدلس صاحب هوىٰ. وللشيخ المعلمي اليماني كتاب ضخم هام في الرد عليه، والكشف عن أهوائه، وأضاليله، وتعصبه لمذهبه علىٰ أئمة الحديث ورجاله، أسماه «التنكيل»[(١)].

[٢٩٨]

قول البخاري في الراوي: «صدوق» لا ينفي كونه ضعيفًا، بل غاية ما فيه أنه صدوق لا يكذب، فإذا ثبت ضعفه بشهادة غيره من الأئمة فلا تعارض بين قول البخاري وشهادتهم، ولذلك ضعفه الذهبي والعسقلاني.

قال الذهبي في «الضعفاء»: «ضعفوه»[(٢)].

[٢٩٩]

زعم نسيب الرفاعي في «مختصره» في مقدمة كتابه أنه التزم فيه الأحاديث الصحيحة، وهيهات أن يستطيع ذلك؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

وتبعه بلديه الصابوني فأورده في «مختصره» أيضًا (٢/ ٥١٤)، وقد زعما كلاهما أنهما التزاما في كتابيهما أن لا يذكرا إلا الأحاديث الصحيحة، وكذبا - والله- فإنهما لم يفعلا، ولا يستطيعان ذلك، لأنهما لم يدرسا هذا العلم مطلقًا، بل وليس بإمكانهما أن يرجعا في ذلك إلىٰ كتب أهل العلم، وإلا لاعتمدا عليهم

---

(١) (٣/ ٣٥٤- ٣٥٦) حديث: (١٢١٠- ١٢١١).

(٢) (٣/ ٣٥٧) حديث: (١٢١٢).

في ما ادعياه من التصحيح، ولذلك ركبا رأسيهما، وجاءا ببلايا وطامات لم يُسبقا إليها. والله المستعان(١).

[٣٠٠]

حديث: «حب الدنيا رأس كل خطيئة». «موضوع».

قال في «المقاصد»: «رواه البيهقي في «الشعب» بإسناد حسن إلىٰ الحسن البصري رفعه مرسلًا».

والمرسل من أقسام الحديث الضَّعِيف، لاسيَّما إذا كان مرسله الحسن البصري.

قال الدَّرَاقُطْنِي: «مراسيله فيها ضعف».

قال ابن تيمية في «الفتاوىٰ» (٢/ ١٩٦): «وهذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلي، وأما عن النبي ﷺ فليس له إسناد معروف».

وقال ابن تيمية (١١/ ٩٠٧)، وزاد: «ويذكر عن المسيح ابن مريم عليه السلام، وأكثر ما يغلو في هذا اللفظ المتفلسفة ومن حذا حذوهم من الصوفية علىٰ أصلهم في تعلق النفس إلىٰ أمور ليس هذا موضع بسطها»(٢).

---

(١) (٣/ ٣٥٩-٣٦١) حديث: (١٢١٦).

(٢) (٣/ ٣٧٠) حديث: (١٢٢٦).

[٣٠١]

وقع في جميع المصادر المتقدمة (أعف)، يعني في حديث: «أعف الناس قتلة أهل الإيمان»، هكذا وقع في الأصل المخطوط من «مجمع الزوائد» لكن المصحح الذي قام علىٰ طبعه أفسده، فجعله «أعق» بالقاف! قال معلقًا عليه: «في الأصل: (أعف)».

وهذا من أعجب ما رأيت من التصحيح، بل التصحيف، فإن الأصل صحيح رواية ودراية(١).

[٣٠٢]

حديث: «لعن الله الراشي، والمرتشي، والرائش الذي يمشي بينهما». «منكر».

والحديث صحيح بدون هذه الزيادة: «والرائش الذي يمشي بينهما».

وله طرق ذكرتها في «إرواء الغليل» رقم (٢٦٢٠). انتهىٰ.

وقال (ص٣٨٢): «وليس لهذه الزيادة: «الرائش...» أصل في حديث أبي هريرة عند أحد»(٢).

---

(١) (٣/ ٣٧٨) حديث: (١٢٣٢).

(٢) (٣/ ٣٨١) حديث: (١٢٣٥).

قلت: وقد احتج بهذه الزيادة بعض أهل العلم، ولم يدرِ أن هذه الزيادة ليس لها أصل.

[٣٠٣]

حديث: «إذا أنا مت فاغسلوني بسبع قرب من بئري بئر غرس». «ضعيف».

والحديث أورده الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٧٠)، وسكت عليه! ولذلك خرجته، لأن سكوت الحافظ ابن حجر يعني أنه «حسن عنده»، كما هو القاعدة عندهم، وليست مطَّردة، فتنبه!![١].

[٣٠٤]

جاء في ترجمة أبي الحسن الكرجي الشافعي المتوفىٰ سنة (٥٣٢) أنه كان لا يقنت في الفجر، ويقول: «لم يصح في ذلك حديث».

وإنما يدل علىٰ علمه وإنصافه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنه ممن عافاهم الله عَزَّوَجَلَّ من آفة التعصب المذهبي[٢].

[٣٠٥]

وقع لابن بطة الحنبلي وهم فاحش في متن حديث في «الضَّعِيفة» (١٢٤٠): وقد قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ترجمته في «الميزان»: «إمام لكنه ذو

(١) (٣/ ٣٨٣) حديث: (١٢٣٧).

(٢) (٣/ ٣٨٨) حديث: (١٢٣٨).

أوهام»، ساق له حديثين قال في كل منهما: «باطل». ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية كان إمامًا في السنة، إمامًا في الفقه، صاحب أحوال وإجابة دعوة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»(١).

[٣٠٦]

«وابن خزيمة هو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن أنه متساهل في التصحيح علىٰ نحو تساهل تلميذه ابن حِبَّان، الذي عرف عنه الإكثار من توثيق المجهولين، ثم التخريج لأحاديثهم في كتابه «الصحيح»، ولعله تأسىٰ بشيخه في ذلك، غير أنه أخطأ في ذلك أكثر منه»(٢).

[٣٠٧]

ومما يدل علىٰ تساهل ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الحديث الأول (ح ١٢٤٨): «ضعيف».

الحديث الثاني (ح ١٢٤٩): « ضعيف جدًّا»(٣).

[٣٠٨]

والضياء المقدسي في «المختارة» متساهل في التخريج في كتابه، كما ثبت

(١) (٣/ ٣٩١) حديث: (١٢٤٠).

(٢) (٣/ ٤٠٢) حديث: (١٢٤٧).

(٣) (٣/ ٤٠٢) حديث: (١٢٤٨-١٢٤٩).

لنا بالتتبع، فإنه يروي للكثير من المجاهيل[١].

[٣٠٩]

«ولقد شددت الرحل إلىٰ بيت المقدس لأول مرة بتاريخ (٢٣/ ٥/ ١٣٨٥هـ) حين اتفقت حكومتا الأردن، وسوريا علىٰ السماح لرعاياهما بدخول أفراد كل منهما إلىٰ الأخرىٰ بدون جواز سفر، فاهتبلتها فرصة، فسافرت فصليت في المسجد الأقصىٰ، وزرت الصخرة للاطلاع فقط، فإنه لا فضيلة لها شرعًا، خلافًا لزعم الجماهير من الناس، ومشايعة الحكومات لها، ورأيت مكتوبًا علىٰ بابها من الداخل حديثًا فيه أن الصخرة من الجنة، ولم يخطر في بالي آنئذ أن أسجله عندي لدراسته، وإن كان يغلب علىٰ الظن أنه موضوع».

وأما حديث: «العجوة والصخرة من الجنة». فهو ضعيف لاضطرابه، كما في «إرواء الغليل» (رقم ٢٧٦٣)[٢].

[٣١٠]

حديث: «لن تزول قدما شاهد الزور حتىٰ يوجب الله له النار». «موضوع»

آفته: «محمد بن الفرات».

قال البخاري فيه: «منكر الحديث رماه أحمد بالكذب».

---

(١) (٣/ ٤٠٥) حديث: (١٢٥٠).

(٢) (٣/ ٤٠٧) حديث: (١٢٥٢).

قال أبو داود: «روىٰ عن محارب أحاديث موضوعة في شاهد الزور».

قال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبي.

وأورده الذهبي في «الميزان».

واغتر به مؤلف «التاج الجامع للأصول الخمسة» الشيخ منصور ناصف. قال (٤/ ٧٦): «رواه ابن ماجه بسند صحيح!»(١).

[٣١١]

حديث: «من حبس العنب أيام القطاف حتىٰ يبيعه... الحديث». باطل. رواه ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ٢٣٦)، والطبراني في «الأوسط».

أخطأ الحافظ ابن حجر خطأً فاحشًا.

قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (١٦٩/ ٣٧): «رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن!».

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٣٨٩/ ١١٦٥): «سألت أبي عن هذا الحديث فقال: حديث كذب باطل...»(٢).

---

(١) (٣/ ٤١٦) حديث: (١٢٥٩).

(٢) (٣/ ٤٢٩) حديث: (١٢٦٩).

[٣١٢]

«كتاب العجلوني رحمه الله «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس» اسمه ينبئ عن موضوعه، فإنه جمع فيه ما هب ودب»(١).

[٣١٣]

حديث: «إن العبد ليتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالًا يرفعه الله بها درجات...».

«ضعيف» أخرجه البخاري (٦٤٧٨ فتح)، وأحمد (٢/ ٣٣٤)، والمروزي في «زوائد الزهد» (٤٣٩٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٦٧/ ١) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا به.

وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولىٰ: سوء حفظ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، مع كونه قد احتج به البخاري، فقد خالفوه، وتكلموا فيه من قبل حفظه، وليس في صدقه.

والأخرىٰ: مخالفة الإمام مالك في رفعه، فذكره في «موطئه» (٣/ ١٤٩) موقوفًا علىٰ أبي هريرة.

وهذا الحديث مما انتقده الدَّرَاقُطْنِي علىٰ البخاري لزيادةٍ تفرَّد بها.

---

(١) (٣/ ٤٥٣) حديث: (١٢٩٠).

قال الدَّرَاقُطْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يقل هذا غير عبد الرحمن، وغيره أثبت منه، وباقي الحديث صحيح». «ولم يتعقبه الحافظ بشيء، وأقره».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ **(ص:٤٦٥)**: «وبعد، فقط أطلت الكلام علىٰ هذا الحديث وراويه دفاعًا عن السنة، ولكي لا يتقوَّل متقَوِّل، أويقول قائل من جاهل أوحاسد أو مغرض:

إن الألباني قد طعن في «صحيح البخاري» وضعَّف حديثه، فقد تبيَّن لكل ذي بصيرة أنني لم أُحَكِّم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنما تمسَّكت بما قاله العلماء في هذا الراوي، وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة. والله ولي التوفيق»(١) اهـ.

قلت: والأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ اجتهد، ولكل مجتهد نصيب، وتمسك بما قاله العلماء في عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وما تقتضي قواعد المصطلح من الكلام في الراوي المختلف فيه، والحديث له شواهد، كما خرج الأَلْبَانِي في «الصحيحة» برقم (٥٤٠)، ثم شاهد آخر برقم (٨٨٨).

[٣١٤]

حديث: «آفة العلم النسيان... الحديث». «ضعيف». والوقف أصح،

---

(١) (٣/ ٤٦٣) حديث: (١٢٩٩).

والمرفوع ضعيف معضل»(١).

[٣١٥]

«زعم الشيخ الصابوني الحلبي في كتابه «مختصر تفسير ابن كثير» (٣/ ٦٧٠) في مقدمته، أنه اقتصر فيه علىٰ الأحاديث الصحيحة، وواقع الكتاب يكذبه، وقد كنت بينت ذلك بيانًا شافيًا مع بعض الأمثلة في مقدمة المجلد الرابع من «الصحيحة»، ثم اطلعت علىٰ «مختصر تفسير ابن كثير» للشيخ نسيب الرفاعي الحلبي، فإذا به قد سبق ابن بلده إلىٰ هذا الزعم الكاذب في مقدمته، وأخل به كإخلاله أو أشد، فقد زاد عليه التشبع بما لم يعط» اهـ(٢).

[٣١٦]

وكتاب «المهذب» للذهبي رحمه الله هو كالمختصر لـ«السنن الكبرىٰ» للبيهقي، ولكنه يتكلم علىٰ أحاديثه تصحيحًا وتضعيفًا بأوجز عبارة، فهو مثل «تلخيصه علىٰ المستدرك»(٣).

[٣١٧]

حديث: «من قرأ ثلاث آيات من أول الكهف عصم من فتنة الدجال». شاذ.

---

(١) (٣/ ٤٦٨) حديث: (١٣٠٣).

(٢) (٣/ ٤٧١) حديث: (١٣٠٥).

(٣) (٣/ ٤٨٦) حديث: (١٣١٩).

أخرجه التِّرْمِذي (٢/ ١٤٥)، والحديث صحيح بغير هذا اللفظ، وأما هذا فشاذ، أخطأ فيه شعبة، أو من دونه، وقد أخطأ شعبة في موضع آخر منه، فالأول قوله: «ثلاث»، والصواب: «عشر».

«من قرأ عشر آيات من آخر الكهف عصم من فتنة الدجال».

رواه أحمد (٦/ ٤٤٦): وأخرجه مسلم (٢/ ١٩٩): «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال»(١).

[٣١٨]

«وكم في تحقيق الدكتور القلعجي وتعليقاته من الأخطاء والأوهام التي تدل علىٰ مبلغه من العلم! والله المستعان»(٢).

[٣١٩]

أبو مدلة هو مولىٰ عائشة رضي الله عنها.

قال التِّرْمِذي (٢/ ٢٨٠): «وأبو مدلة هو مولىٰ عائشة أم المؤمنين». وكذلك هو في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٤٤٤)، و«التهذيب».

شذ ابن خزيمة رحمه الله فقال: «وهو مولىٰ أبي هريرة»(٣).

---

(١) (٣/ ٥٠٩) حديث: (١٣٣٦).

(٢) (٣/ ٥٢٩) حديث: (١٣٥٣).

(٣) (٣/ ٥٣٤-٥٣٥) حديث: (١٣٥٨).

[٣٢٠]

واعلم أن أحاديث الأبدال كلها ضعيفة لا يصح منها شي، وبعضها أشد ضعفًا من بعض..، ثم تتبعت أحاديث كثيرة من أحاديث الأبدال التي جمعها السيوطي في رسالته التي سماها: «الخبر الدال علىٰ وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال»، وتكلمت علىٰ أسانيدها، وكشفت عن عللها التي سكت السيوطي عنها، وذلك في آخر هذا المجلد برقم (١٤٧٤- ١٤٧٩)[١].

[٣٢١]

حديث: «ألا إن رحىٰ الإسلام دائرة، قيل: فكيف نصنع يا رسول الله؟ قال: اعرضوا حديثي علىٰ الكتاب فما وافقه فهو مني، وأنا قلته». «ضعيف جدًّا»، أخرجه الطبراني في «الكبير» رقم (١٤٢٩): «فهذا من وضع الزنادقة والملاحدة، أو ممن تأثر بهم، واستجابوا لضلالتهم، فقد أورده الربيع ابن حبيب إمام الإباضية في كتابه الذي سماه بعضهم: «الجامع الصحيح - مسند الإمام الربيع»، واعتمد عليه المسمىٰ عز الدين بليق، فنقل منه أحاديث كثيرة، منها هذا الحديث، فأورده في «منهاجه» الذي سماه علىٰ القاعدة المذكورة «منهاج الصالحين» رقم (١٣٨٧)، وهو كتاب ضخم عجيب في أسلوب تأليفه، أو طريقة جمعه، فإنه عبارة عن فصول مختلفة مسروقة من كتب متعددة مصورة

(١) (٣/ ٥٧٧) حديث: (١٣٩٢).

منها تصويرًا ببعض الآلات الحديثة مثل (الأوفست)، ومن أبرز ما فيه من النوع الثاني وأسوئه كثرة الأحاديث الضَّعِيفة والموضوعة فيه.

قال ابن عبد البر في باب موضع السنة من الكتاب وبيانها له، من كتابه القيم «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٩٠-١٩١): «وقد أمر الله عَزَّوَجَلَّ بطاعته واتباعه أمرًا مجملًا، لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل: وافق كتاب الله، كما قال بعض أهل الزيغ. قال عبد الرحمن بن مهدي: «الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث...»[(١)].

[٣٢٢]

قال البيهقي في «سننه» (١/ ٣٢٦) **عقب حديث الجلد بن أيوب**: «وقد روي في أقل الحيض وأكثره أحاديث ضعاف قد بينت ضعفها في «الخلافيات»..».

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ **عن هذا الحديث فأجاب بقوله**: «باطل، بل هو كذب موضوع باتفاق علماء الحديث». «مجموع الفتاوىٰ» (٢١/ ٦٢٣).

قال الشوكاني في «**السيل الجرار**» (١/ ١٤٢): «لم يأت في تقدير الحيض وأكثره ما يصلح للتمسك به، بل جميع الوارد في ذلك إما موضوع، أو ضعيف بمرة».

---

(١) (٣/ ٥٩٠-٥٩٢) حديث: (١٤٠٠).

قال الأَلْبَانِي: «لقد اختلف العلماء في تحديد أقل الحيض وأكثره، والأصح كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (١٩/ ٢٣٧) أنه لا حد لأقله، ولا لأكثره، بل ما رأته المرأة عادة مستمرة فهو حيض..» انتهىٰ.

وهذا الذي رجحه ابن تيمية مذهب ابن حزم في «المحلىٰ» (ص٢٠٠-٢٠٣)[١].

[٣٢٣]

وكتاب «التلخيص» للحافظ الذهبي رحمه الله فيه أوهام كثيرة، ليت أن بعض أهل العلم -علىٰ عزتهم في هذا العصر- يتتبعها، إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة، وعرفوا ضعف أحاديث كثيرة صححت خطأ»[٢].

[٣٢٤]

«الأزدي نفسه متكلم فيه، فلا يعتد بقوله مع مخالفته لأبي حاتم وابنه»[٣].

[٣٢٥]

يعجبني ما ذكره الشيخ جسوس في شرحه علىٰ «الشمائل النبوية» نقلًا عن ابن رشد في «البيان»، قال:

---

(١) (٣/ ٦٠٩) حديث: (١٤١٤).

(٢) (٣/ ٦١٧) حديث: (١٤٢٦).

(٣) (٣/ ٦٣٣) حديث: (١٤٤٢).

«القيام للرجل علىٰ أربعة أوجه:

١- وجه يكون فيه محظورًا لا يحل، وهو أن يقوم إكبارًا، وتعظيمًا، وإجلالًا لمن يحب أن يقام له تكبُّرًا علىٰ القائمين له.

٢- ووجه يكون فيه مكروهًا، وهو أن يقوم إكبارًا وإجلالًا لمن لا يحب أن يقام له، ولا يتكبر علىٰ القائمين له، فهذا يكره للتشبه بفعل الجبابرة، وما يخشىٰ أن يدخله من تغيير نفس المقوم له.

٣- ووجه يكون فيه جائزًا، وهو أن يقوم تجلة، وإكبارًا لمن لا يريد ذلك، ولا يشبه حاله حال الجبابرة، ويؤمن أن تتغير نفس المقوم له لذلك، وهذه صفة معدومة إلا فيمن كان بالنبوة معصومًا.

٤- ووجه يكون فيه حسنًا، وهو أن يقوم إلىٰ القادم عليه من سفر فرحًا بقدومه يسلم عليه، أو القادم عليه المصاب بمصيبة ليعزيه بمصابه، وما أشبه ذلك»(١).

[٣٢٦]

حديث: «حد الساحر ضربة بالسيف». «ضعيف»، أخرجه التِّرْمِذي، والدَّارَقُطْنِي، والحاكم، والطبراني في «الكبير»، والرامهرمزي في «الفاصل»، وابن عدي في «الكامل»(٢).

---

(١) (٣/ ٦٣٧) حديث: (١٤٤٣).

(٢) (٣/ ٦٤١) حديث: (١٤٤٦).

[٣٢٧]

«وهؤلاء الطرقية الذين يتظاهرون بأنهم من أولياء الله فيضربون أنفسهم بالسيف والشيش، وبعضه سحر وتخييل لا حقيقة له، ولي مع أحدهم في حلب موقف تظاهر فيه أنه من هؤلاء، وأنه يطعن نفسه بالشيش، ويقبض علىٰ الجمر، فنصحته، وكشفت له عن الحقيقة، وهددته بالحرق إن لم يرجع عن هذه الدعوىٰ الفارغة، فلم يتراجع، فقمت إليه، وقربت النار من عمامته مهددًا، فلما أصر أحرقتها عليه، وهو ينظر، ثم أطفأتها خشية أن يحترق...»(١).

[٣٢٨]

«**فائدة**»: وأما ما نقله الغزالي في «الدرر الفاخرة في كشف علوم الآخرة» من فتنة الموت، وإن إبليس -لعنه الله وكل أعوانه- يأتون الميت علىٰ صفة أبويه علىٰ صفة اليهودية فيقولان له: «مت يهوديًّا...».

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم أقف عليه في الحديث»(٢).

[٣٢٩]

حديث: «سادة السودان أربعة: لقمان الحبشي، والنجاشي، وبلال، ومهجع». «ضعيف»(٣).

---

(١) (٣/ ٦٤٢) حديث: (١٤٤٦).

(٢) (٣/ ٦٤٦) حديث: (١٤٤٨).

(٣) (٣/ ٦٥٠) حديث: (١٤٥٣).

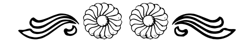
[٣٣٠]

« نقلت أكثر أسانيد الأحاديث المتقدمة من رسالة السيوطي: «الخبر الدال علىٰ وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال»، وقد حشاها بالأحاديث الضَّعِيفة، والآثار الواهية، وبعضها أشد ضعفًا من بعض، كما يدلك هذا التخريج، ومن عجيب أمره أنه لم يذكر فيها ولا حديثًا واحدًا في القطب المزعوم، ويسميه تبعًا للصوفية بالغوث أيضًا، وكذلك لم يذكر في الأوتاد والنجباء أي حديث مرفوع، وإنما هي كلها أسماء مخترعة عند الصوفية لا تعرف عند السلف، اللهم إلا اسم البدل، فهو مشهور عندهم»[١].

[٣٣١]

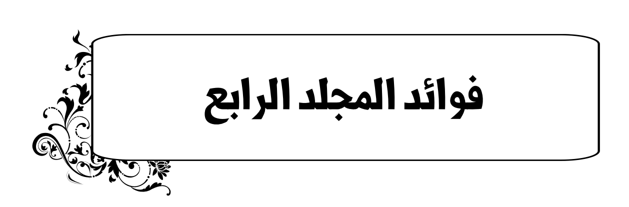
حديث: «آية الكرسي ربع القرآن». «ضعيف»، أخرجه أحمد (٣/ ٢٢١).

الثابت قوله: «﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ ربع القرآن»[٢].



(١) (٣/ ٦٧١) حديث: (١٤٧٩).

(٢) (٣/ ٦٧٥) حديث: (١٤٨٤).



فوائد المجلد الرابع

[٣٣٢]

«وخطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان في خطبة نكاح، أو جمعة، أو عيد، أو محاضرة، ولي فيها رسالة مطبوعة مرارًا. ومن أسوأ التعليقات التي وقفت عليها في الآونة الأخيرة، والتي تدل علىٰ أن كاتبها لم يؤت من الحكمة شيئًا مذكورًا، ما طبعه المدعو شرف حجازي المصري علىٰ كتابي «صحيح الكلم الطيب» الذي سرقه وطبعه بتعليقات أضافها من عنده: قوله (ص٨٥) ناقلًا عن النووي: «هذه الخطبة سنة، لو لم يأت بشيء منها صح النكاح باتفاق العلماء»[(١)].

[٣٣٣]

جاء في مقدمة «ترتيب صحيح الجامع الصحيح..» لبعض إخواننا (ص١٤): «كتاب «الكنز الثمين...» محشو بالأحاديث الضَّعِيفة، وسبب ذلك أنه اعتمد علىٰ تصحيح الحاكم، والتِّرْمِذي، وابن حِبَّان، وعلىٰ الأحاديث التي

---

(١) (٤/ ١) حاشية.

قيل فيها: رواته ثقات، أو رجاله موثقون، وهذا الحكم -كما لا يخفى- فيه نظر عند أهل الحديث، بينوه في مؤلفاتهم»(١).

[٣٣٤]

حديث: «سيد القوم خادمهم». «ضعيف»(٢).

[٣٣٥]

حديث: «إذا اغتاب أحدكم أخاه فليستغفر الله له، فإن ذلك كفارة له». «موضوع».

آفته: من سليمان بن عمرو. قال البخاري: «يرمى بالكذب».

قال أحمد: «كان يضع الحديث»(٣).

[٣٣٦]

حديث: «كفارة من اغتبت أن تستغفر له». «ضعيف»(٤).

[٣٣٧]

حديث: «من اغتاب رجلًا، ثم استغفر له غفرت له غيبته». «موضوع».

---

(١) (٤/ ٥) مقدمة.

(٢) (٤/ ٩) حديث: (١٥٠٢).

(٣) (٤/ ٢٦) حديث: (١٥١٨).

(٤) (٤/ ٢٧) حديث: (١٥١٩).

آفته: حفص بن عمر بن ميمون.

قال أبو حاتم: «كان شيخًا كذَّابًا».

قال الألْبَانِي: «وقد أورد ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأحاديث الثلاثة -في كفارة الغيبة- في كتابه «الموضوعات»، وإني أراه لم يبعد عن الصواب»(١).

[٣٣٨]

«فكم من مئات الأحاديث ضعفها أئمة الحديث، وهي مع ذلك صحيحة المعنىٰ، ولا حاجة لضرب الأمثلة علىٰ ذلك. ولو فتح باب تصحيح الأحاديث من حيث المعنىٰ دون التفات إلىٰ الأسانيد لاندس كثير من الباطل علىٰ الشرع، ولقال الناس علىٰ النبي ﷺ ما لم يقل»(٢).

[٣٣٩]

حديث: «إذا وقعت الفأرة في السمن، فإن كان جامدًا فألقوها، وما حولها، وإن كان مائعًا فلا تقربوه».

«شاذ». أخرجه أبو داود، والنَّسَائِي، وابن حِبَّان، والبيهقي، وأحمد من طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعًا.

---

(١) (٤/ ٢٩) حديث: (١٥٢٠).

(٢) (٤/ ٣٧) حديث: (١٥٢٩).

وقال (ص٤٢): «واعلم أنه وقع عند النَّسَائِي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، وصف السمن بأنه «جامد»، وهي رواية شاذة؛ لمخالفتها لرواية الجماعة عن مالك، ولرواية الجمهور عن الزهري، بل هي مخالفة لرواية أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي»(١).

[٣٤٠]

حديث: «أفضل الدعاء دعاء المرء لنفسه». «ضعيف»(٢).

[٣٤١]

«الضحاك ابن مزاحم الهلالي لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة، كما قال الحافظ المزي رحمه الله»(٣).

[٣٤٢]

قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة أبي موسىٰ عيسىٰ بن مهران: «... وقال الخطيب: كان من شياطين الرافضة ومردتهم، وقع إلي كتاب من تصنيفه في الطعن علىٰ الصحابة وتكفيرهم، فلقد قف شعري، وعظم تعجبي مما فيه من الموضوعات والبلايا»(٤).

---

(١) (٤/ ٤٠) حديث: (١٥٣٢).

(٢) (٤/ ٦٦) حديث: (١٥٦٣).

(٣) (٤/ ٧١) حديث: (١٥٧٠).

(٤) (٤/ ٧٣) حديث: (١٥٧٢).

[٣٤٣]

حديث: «البر لا يبلىٰ، والإثم لا ينسىٰ، والديان لا ينام، فكن كما شئت، كما تدين تدان». «ضعيف».

أخرجه البيهقي في «الإسماء والصفات» (٧٩): قلت: ولقد رأيته منتشرًا بين أوساط الناس وعامتهم، وبخاصة في الأدعية، والحديث لا يثبت في ذلك»(١).

[٣٤٤]

كتاب «نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول» لمحمد بن علي التِّرْمِذي، وهو صوفي مشهور، وهو مطعون في عقيدته، فأنكروا عليه أشياء، منها أنه كان يفضل الولاية علىٰ النبوة، وقد تبعه ابن عربي صاحب «الفصوص»، وغيرهما، كما يعلم من اطلع علىٰ كتبه، والله المستعان.

راجع ترجمته في «اللسان»، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٠٣/ ٢)(٢).

[٣٤٥]

أبو نعيم اثنان. المراد عند الإطلاق في فن التخريج مؤلف «الحلية».

---

(١) (٤/ ٧٧) حديث: (١٥٧٦).

(٢) (٤/ ٩٢) حديث: (١٥٨٩).

واسم أبي نعيم هذا أحمد بن عبد الله الأصبهاني توفي سنة (٤٣٠)، وأما أبو نعيم الذي تلقاه عنه الديلمي فاسمه -كما ترىٰ- عبد الملك بن محمد، وهو الجرجاني الحافظ مات سنة (٣٢٣)، وهما مترجمان في «تذكرة الحفاظ»، وغيره[1].

[٣٤٦]

حديث: «يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة.. الحديث».

«ضعيف»، أخرجه الطبراني في «الكبير».

وأما حديث: «ليوم من سلطان عادل أفضل من عبادة سبعين سنة».

قال العراقي في «تخريجه» (١/ ١٥٥): رواه الطبراني من حديث ابن عباس بسند حسن بلفظ: «ستين»[2].

[٣٤٧]

«ولم أر من صرح بإعلال الحديث أو تضعيفه، اللهم إلا ما ذكر السيوطي رحمه الله في مقدمة «الجامع الكبير» أن مجرد عزو الحديث إلىٰ «تاريخ الخطيب» ونحوه يكفي للإشارة إلىٰ تضعيف الحديث»[3].

---

(١) (٤/ ٩٧) حديث: (١٥٩٣).

(٢) (٤/ ٩٨) حديث: (١٥٩٥).

(٣) (٤/ ١٠٤) حديث: (١٦٠٠).

[٣٤٨]

«تجريح الراوي بالوضع شر من الكذب في الجرح، كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم»[(١)].

[٣٤٩]

حديث: «كان يلعن القاشرة والمقشورة». «ضعيف»، أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٢٥٠).

وفي «النهاية»: «القاشرة التي تعالج وجهها أو وجه غيرها بالغمرة ليصفو لونها، والمقشورة التي يفعل بها ذلك، كأنها تقشر أعلىٰ الجلد». الغُمرة بالضم: الزعفران، كما في «القاموس».

وبالجملة فالحديث ضعيف الإسناد مرفوعًا وموقوفًا[(٢)].

[٣٥٠]

«وقع في نسخة الدرامي تحريف كثير، وقد كان الشيخ زهري النجار - حفظه الله- قد كتب إلي من مصر أن الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله قال له: إنه يريد أن يطبع «سنن الدارمي» طبعة جيدة مصححة بقلمه، فلعله وفق لذلك»[(٣)].

---

(١) (٤/ ١١٠) حديث: (١٦٠٥).

(٢) (٤/ ١١٧) حديث: (١٦١٤).

(٣) (٤/ ١٣٩) حديث: (١٦٣٤).

[٣٥١]

الوَسْقَنْدِي -بالفتح، ثم السكون، وفتح القاف، وسكون النون، ودال- نسبة إلىٰ وسقند من قرىٰ الري، كما في «معجم البلدان»، وقد فاتت هذه النسبة علىٰ السمعاني فلم يوردها في كتابه، ولا استدركها عليه ابن الأثير في «لبابه»![١].

[٣٥٢]

قال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٤): «بشر بن آدم، قال ابن مَعِين: لا أعرفه، ولم أر له حديثًا منكرًا جدًّا».

قال الألْبَانِي: «هو من شيوخ البخاري في «صحيحه»، ووثقه جماعة»[٢].

[٣٥٣]

حديث: «من سره أن ينجو فليلزم الصمت». «ضعيف»، رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٨٣): وقال: «وقد روي في الصمت أحاديث بأسانيد جياد بغير هذا اللفظ».

قال الألْبَانِي: من ذلك حديث: «**مَنْ صَمَتَ نَجَا**»، وهو مخرج في «الصحيحة» (٥٣٦)[٣].

---

(١) (٤/ ١٤٩) حديث: (١٦٤٦).

(٢) (٤/ ١٥١) حديث: (١٦٥٠).

(٣) (٤/ ١٥٤) حديث: (١٦٥٥).

[٣٥٤]

حديث: «أنا ابن الذبيحين». «لا أصل له»(١).

[٣٥٥]

حديث: «إن أفضل الضحايا أغلاها وأسمنها». «ضعيف». أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٢٤)(٢).

[٣٥٦]

قال الذهبي في «الميزان»: «ولا يلتفت إلىٰ قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقًا»(٣).

[٣٥٧]

عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي. قال الذهبي في «الميزان»: «أنىٰ له العدالة، وقد سفك الدماء، وفعل الأفاعيل؟!».

قال الحافظ في «التقريب»: «كان طالب علم قبل الخلافة، ثم اشتغل بها فتغير حاله، ملك ثلاث عشرة سنة استقلالًا، وقبلها منازعًا لابن الزبير تسع سنين»(٤).

---

(١) (٤/ ١٧٢) حديث: (١٦٧٧).

(٢) (٤/ ١٧٤) حديث: (١٦٧٨).

(٣) (٤/ ١٨١) حديث: (١٦٨٦).

(٤) (٤/ ١٩٦) حديث: (١٧٠٤).

[٣٥٨]

حديث: «أتدرين ما خرافة؟ كان رجلًا من بني عذرة أسرته الجن، فمكث فيهم دهرًا، ثم ردوه إلىٰ الإنس، فكان يحدث الناس بما رأىٰ فيهم من الأعاجيب، فقال الناس: حديث خرافة». «ضعيف».

رواه التِّرْمِذي في «الشمائل» (٢/ ٥٨)، وأحمد (٦/ ١٥٧). والحديث لم يروه التِّرْمِذي في «جامعه»، فاقتضىٰ التنبيه[١].

[٣٥٩]

حديث: «أصدق الرؤيا بالأسحار». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي، والدرامي، وأبو يعلىٰ، وابن حِبَّان، وابن عدي، والحاكم، والخطيب في «التاريخ»[٢].

[٣٦٠]

روىٰ الخطيب في «الجامع» (٤/ ١٥٩/ ١) عن ابن عبد الوهاب الحجبي قال: «كنت في مجلس بعض المحدثين، ويحيىٰ بن مَعِين إلىٰ جنبي، فكتبت صحفًا، فذهبت لأتربه، فقال لي: لا تفعل، فإن الأرضة تسرع إليه، قال: فقلت له: الحديث عن النبي ﷺ: أتربوا الكتاب، فإن التراب مبارك، وهو أنجح

---

(١) (٤/ ٢٠٢) حديث: (١٧١٢).

(٢) (٤/ ٢١٨) حديث: (١٧٣٢).

للحاجة. قال: ذاك إسناد لا يسوىٰ شيئًا».

قلت: والحديث ذكره الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفة» برقم (ح ١٧٣٨و ١٧٣٩)[١].

[٣٦١]

«عباد بن يعقوب، وهو الرواجني». قال الذهبي في «الميزان»: «من غلاة الشيعة، ورءوس البدع، لكنه صدوق في الحديث، وعنه البخاري في «الصحيح» مقرونًا بآخر».

وقال في «الضعفاء»: «قال ابن حِبَّان: رافضي داعية»[٢].

[٣٦٢]

قال الحافظ: «دراج أبي السمح: صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف»[٣].

[٣٦٣]

«يسكت عن كثير من الأحاديث التي خرجها ابن القيم في كتابه «زاد المعاد» المعلقان عليه، كما هي عادتهما في كثير من -وإن لم أقل: أكثر- أحاديثه»[٤] اهـ.

(١) (٤/ ٢٢٥) حديث: (١٧٣٩).

(٢) (٤/ ٢٢٧) حديث: (١٧٤١).

(٣) (٤/ ٢٣٠) حديث: (١٧٤٦).

(٤) (٤/ ٢٤١) حديث: (١٧٥٧).

[٣٦٤]

«وهناك آثار أخرىٰ عن التابعين في حل عقد كفن الميت في القبر، لا تخلو من ضعف، لكن مجموعها يلقي الاطمئنان في النفس أن حلَّ عقد كفن الميت في القبر كان معروفًا عند السلف، فلعله لذلك قال به الحنابلة تبعًا للإمام أحمد، فقد قال أبو داود في «مسائله» (١٥٨): «قلت لأحمد، أو سئل عن العقد في القبر؟ قال: نعم».

وقال ابنه عبد الله في «مسائله» (١٤٤/ ٥٣٨): «مات أخ لي صغير، فلما وضعته في القبر، وأبي قائم علىٰ شفير القبر، قال لي: يا عبد الله! حل العقد، فحللتها»[(١)].

[٣٦٥]

قول التِّرْمِذي رَحِمَهُ اللَّهُ **(٣/ ٦٥) حديث:** «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم...» الحديث: «حديث حسن».

قال الأَلْبَانِي: «المفهوم من قاعدة التِّرْمِذي في مثل قوله هذا أنه يعني: «حسن لغيره»[(٢)].

---

(١) (٤/ ٢٤٧) حديث: (١٧٦٣).

(٢) (٤/ ٢٦٥) حديث: (١٧٨٣).

[٣٦٦]

حديث: «اثنان خير من واحد، وثلاث خير من اثنين، وأربعة خير من ثلاثة... الحديث».

«موضوع». أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/ ١٤٥)، وعزوه لأحمد خطأ تبعه عليه السيوطي في «الجامع»، ومشىٰ علىٰ ذلك «المناوي»، والصواب عزوه لابنه عبد الله، فإنه من حديثه، وليس من حديث أبيه».

قلت: وقد جرىٰ التفريق بين ما يرويه الإمام أحمد وابنه في غير ما مناسبة، ولكن هناك من لم ينتبه إلىٰ هذا التفريق، والله أعلم[١].

[٣٦٧]

حديث: «لو أن أحدكم يعمل في صخرة صماء ليس باب ولا كوة لخرج عمله للناس كائنًا من كان». «ضعيف».

رواه أحمد، وأبو يعلىٰ، وابن حِبَّان، والحاكم، وغيرهم من طريق دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

قال الذهبي في «الميزان»: «قال أحمد: أحاديثه مناكير..»[٢].

---

(١) (٤/ ٢٧٩) حديث: (١٧٩٧).

(٢) (٤/ ٢٨٨) حديث: (١٨٠٧).

[٣٦٨]

«أبي العذراء أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٤٢٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

قال الذهبي في «الميزان»: «مجهول».

يعني كذا قال أبو حاتم: أي: «مجهول».

قال الأَلْبَانِي: «وهذا اصطلاح منه، كما نص عليه في ترجمة أبان بن حاتم (١/ ٥)، وصرح بذلك ابن حجر في «التعجيل»:

«قال أبو حاتم: مجهول»[١].

[٣٦٩]

حديث: «أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار». «ضعيف».

أخرجه الدرامي في «سننه» (١/ ٥٧)[٢].

[٣٧٠]

حديث: «أحد أبوي بلقيس كان جنيًّا». «ضعيف».

رواه ابن عدي (١/ ١٧٧)[٣].

---

(١) (٤/ ٢٩٠-٢٩١) حديث: (١٨١٠).

(٢) (٤/ ٢٩٤) حديث: (١٨١٥).

(٣) (٤/ ٢٩٧) حديث: (١٨١٨).

[٣٧١]

قال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢١٥): «عبد الله بن جعفر، والد علي بن المديني عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه».

وقال الذهبي في «الضعفاء»: «ضعفوه».

قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف..»(١).

[٣٧٢]

حديث: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله». «ضعيف»(٢).

[٣٧٣]

قال الشافعي، وابن مَعِين: «الرواية عن حرام حرام».

هو: «حرام بن عثمان»(٣).

[٣٧٤]

معفس بن عمران بن حطان. مجهول الحال، أورده ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٤٣٣)، وذكر أنه روىٰ عنه ثلاثة سماهم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

---

(١) (٤/ ٢٩٧) حديث: (١٨١٩).

(٢) (٤/ ٢٩٩) حديث: (١٨٢١).

(٣) (٤/ ٣٢١) حديث: (١٨٤١).

أورده ابن حِبَّان في أتباع التابعين من «الثقات» (٢/ ٢٨٠)[1].

[٣٧٥]

حديث: «كان يصافح النساء، وعلىٰ يده ثوب». «ضعيف».

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٢٤/ ١)، ومخالف للحديث الصحيح: «**لا أصافح النساء**». «صحيح». انظر في «الصحيحة» (٥٢٩)[2].

[٣٧٦]

قول الخطيب: «كان صالحًا متنسكًا»، لا اعتقد أن هذه العبارة تفيد توثيق الرجل في الرواية، إذ لا تلازم بين كون الرجل صالحًا متنسكًا، وبين كونه ثقة ضابطًا، فكم من الصالحين من ضعفاء ومتروكين، كما هو معروف لدىٰ من له عناية بهذا العلم الشريف[3].

[٣٧٧]

«نص السيوطي في مقدمة كتابه «الجامع الكبير» أن كل ما عزاه للعقيلي، وابن عدي، والخطيب، وابن عساكر، وللحكيم التِّرْمِذي في «نوادر الأصول»، أو للحاكم في «تاريخه»، أو لابن النجار في «تاريخه»، أو للديلمي

---

(١) (٤/ ٣٣٤) حديث: (١٨٥٣).

(٢) (٤/ ٣٣٧) حديث: (١٨٥٨).

(٣) (٤/ ٣٤١) حديث: (١٨٦٢).

في «مسند الفردوس» فهو ضعيف»(١).

[٣٧٨]

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة من السادسة». يعني من الطبقة التي لم يثبت لهم لقاء من أحد من الصحابة، كما صرح في المقدمة(٢).

[٣٧٩]

حديث: «يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأنبياء بأربعين خريفًا».

باطل بهذا اللفظ. أخرجه أحمد (٣/ ٣٢٤). ومن مناكير هذا اللفظ: «الأنبياء»، فإن المعروف إنما هو بلفظ: «الأغنياء».

والمحفوظ أن هذه المدة: «أربعين خريفًا» إنما قالها ﷺ في فقراء المهاجرين، وأما فقراء المسلمين -عامة- فيدخلون الجنة قبل أغنيائهم بخمسمائة سنة(٣).

[٣٨٠]

حديث: «الختان سنة للرجال مكرمة للنساء». «ضعيف»(٤).

---

(١) (٤/ ٣٤١) حديث: (١٨٦٢).

(٢) (٤/ ٣٤٧) حديث: (١٨٦٧).

(٣) (٤/ ٣٩٩-٤٠٠) حديث: (١٩٢٦).

(٤) (٤/ ٤٠٧) حديث: (١٩٣٥).

[٣٨١]

الدينوري صاحب كتاب «المنتقىٰ من المجالسة» هو نفسه متهم، فراجع ترجمته في «الميزان»(١).

[٣٨٢]

حديث: «أكثر القبائل في الجنة مذحج». «ضعيف»(٢).

[٣٨٣]

حديث: «لا تلعنوا تُبَّعًا، فإنه قد كان أسلم». «ضعيف».

وقد أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/ ٣٤٠) من طريق أخرىٰ بلفظ: «لا تسبوا تبعًا...». وهو بهذا اللفظ ثابت؛ لأن له شواهد في «الصحيحة» (٢٤٢٧)(٣).

[٣٨٤]

وذو النون المصري، قال الدَّرَاقُطْنِي: «روىٰ عن مالك أحاديث فيها نظر»(٤).

---

(١) (٤/ ٤١١) حديث: (١٩٣٦).

(٢) (٤/ ٤١٣) حديث: (١٩٣٨).

(٣) (٤/ ٤١٣) حديث: (١٩٣٩).

(٤) (٤/ ٤٢٣) حديث: (١٩٥٤).

[٣٨٥]

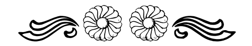
(فائدة): «قال الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في كتابه «الحجة» (ق ٤٢/ ٢)، وقد ذكر حديث النزول الصحيح، رواه ثلاثة وعشرون من الصحابة، سبعة عشر رجلًا، وست امرأة».

قال الألْبَانِي: «قد خرجته في «الإرواء» عن ستة منهم (٢/ ١٩٥-١٩٩)»[١].

[٣٨٦]

«وفي حديث ابن عباس، أن النبي ﷺ رأىٰ الدجال في صورته رؤيا عين، ليس رؤيا منام، فسئل النبي ﷺ عن الدجال فقال: رأيته فيلمانيًا أقمر هجانًا...» الحديث.

أخرجه أحمد (١/ ٣٤٧) بسند حسن[٢].



(١) (٤/ ٤٣٢) حديث: (١٩٦٢).

(٢) (٤/ ٤٣٩) حديث: (١٩٦٩).



فوائد المجلد الخامس

[٣٨٧]

قاعدة تقوية الحديث بكثرة طرقه ليست علىٰ إطلاقها، وأنه لا يستطيع تطبيقها إلا أهل المعرفة المتمكنين في هذا العلم، مثاله: حديث (٢١١٢) في «الضَّعِيفة»[١].

قلت: وفيه رد علىٰ من رمىٰ الشيخ بالتساهل في تقويته للأحاديث بكثرة الطرق.

[٣٨٨]

«وابن لَهِيعَة صحيح الحديث إذا روىٰ عنه أحد العبادلة، ومنهم عبد الله بن المبارك»[٢].

[٣٨٩]

قول ابن الملقن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «البدر المنير» في باب «العقيقة» علىٰ حديث: «سموا

(١) (٥/ ٥) مقدمة.

(٢) (٥/ ١٧) حديث: (٢٠٠٥).

أسقاطكم، فإنهم من أفراطكم»: «غريب»، كما في «خلاصته» (٢/ ٣٩١/ ٢٧١١).

قال الأَلْبَانِي: ويعني أنه لا يعلم من رواه، كما نص عليه في المقدمة (١/ ٤)[(١)].

[٣٩٠]

«أبو الفضل الكاغدي» قال فيه ابن العماد في «الشذرات»: «مسند ما وراء النهر»[(٢)].

[٣٩١]

والشيخ عبد الحي بن محمد الكتاني، ولست أشك في شدة حفظه، وطول باعه في علم الحديث وغيره من العلوم، ولكن ظهر لي في هذا الكتاب أن عنايته كانت متوجهة إلىٰ الحفظ دون النقد، ولذلك وقعت في كتابه هذا أحاديث كثيرة ضعيفة دون أن ينبه عليها، وليس هذا مجال ذكرها، بل إنه صحح حديثًا لا يرقىٰ إلىٰ أن يكون ضعيفًا، مثاله حديث: «ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته...»[(٣)].

---

(١) (٥/ ١٩) حديث: (٢٠٠٦).

(٢) (٥/ ٢١) حديث: (٢٠٠٨).

(٣) (٥/ ٣٣) حديث: (٢٠١٧).

[٣٩٢]

حديث: «من كذب علي متعمدًا [ليضل الناس] فليتبوأ مقعده من النار»:

«ليضل الناس»، وهي زيادة مستغربة، ورويت هذه الزيادة أيضًا من حديث ابن مسعود، والبراء بن عازب، وحذيفة بن اليمان، وفي أسانيدها مقال، وقد تعلق به بعض أهل الجهل ممن جوَّز وضع الحديث في فضائل الأعمال من الكرامية، وغيرهم، وقالوا: إن اللام للتعليل، فعلىٰ هذا إنما يدخل في الوعيد المذكور من قصد الإضلال، وهذا التعليق باطل، فإن المندوب قسم من الأقسام الشرعية، فمن رتب علىٰ عمل ثوابًا، فقد نسب إلىٰ الله ورسوله ما لم يقولاه، وهذا من الإضلال(١).

[٣٩٣]

أصل الحديث: «من كذب عليَّ متعمدًا» بدون هذه الزيادة: «ليضل الناس»، اتفق عليه الشيخان من رواية علي، وأبي هريرة، وأنس، والمغيرة.

وقد جمع طرقه جماعة من الحفاظ، فمن أقدمهم إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثم أبو بكر البزار، ثم ابن صاعد، ثم أبو القاسم الطبراني، ثم ابن منده، ثم محمد عبد الوهاب النيسابوري، ثم ابن الجوزي، ثم أبو علي البكري.

فاتفاق هذه الطرق المتواترة علىٰ عدم ذكر تلك الزيادة: «ليضل به

---

(١) (٥/ ٤٨) حديث: (٢٠٣٠).

الناس» أكبر دليل علىٰ بطلانها، مع إمكان تأويلها لو صحت، كما بينه الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)].

[٣٩٤]

قال الحافظ في «التقريب»: «المبارك بن فضالة: يدلس ويسوي»[(٢)].

[٣٩٥]

رموز السيوطي لا يعتد بها؛ لأسباب ذكرتها في مقدمة «صحيح الجامع الصغير»[(٣)].

[٣٩٦]

حديث: «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتىٰ يرجع». «ضعيف».

رواه التِّرْمِذي (٢/ ١٠٨)، وابن عبد البر (١/ ٥٥)، والطبراني في «الصغير»، وأبو نعيم في الحلية»، وغيرهم[(٤)].

[٣٩٧]

«يحيىٰ بن ميمون التمار». قال البخاري في «التاريخ الصغير» (٢٠٧):

---

(١) (٥/ ٤٨ -٥٠) حديث: (٢٠٣٠).

(٢) (٥/ ٥١) حديث: (٢٠٣١).

(٣) (٥/ ٥٣) حديث: (٢٠٣٥).

(٤) (٥/ ٥٥) حديث: (٢٠٣٧).

«قال عمرو بن علي: كذَّاب».

وقال ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٣/ ١٢١): «روىٰ ما لم يتابع عليه مما لا يشك أنها معمولة، لا تحل الرواية عنه والاحتجاج به بحال».

ثم تناقض، فذكره في «الثقات» (٧/ ٦٠٣)(١).

[٣٩٨]

محمد بن يونس العصفري من شيوخ الطبراني، وهو غير محمد بن يونس الكديمي، وكلاهما بصري، وهو مما فات الشيخ حماد الأنصاري فلم يذكره في شيوخ الطبراني في كتابه «بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني»(٢).

[٣٩٩]

حديث: «لو كان العلم معلقًا بالثريا لتناوله قوم من أبناء فارس». «ضعيف».

رواه أحمد (٢/ ٤٢٠): والحديث ضعيف بهذا اللفظ: «العلم»، وإنما الصحيح فيه: «الإيمان»، و«والدِّين»(٣).

[٤٠٠]

حديث: «لا وضوء كامل لمن لم يسم الله عليه». «لا أصل له بهذا اللفظ»، كما ذكره ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٧/ ٢)، والثابت

---

(١) (٥/ ٦٩) حديث: (٢٠٥٠).

(٢) (٥/ ٧٢) حديث: (٢٠٥٣).

(٣) (٥/ ٧٣) حديث: (٢٠٥٤).

دون لفظة: «كامل»(١).

[٤٠١]

حديث: «ما مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». «لا أصل له بهذا اللفظ»، كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في رده علىٰ ابن المطهر الحلي في «منهاج السنة» (١/ ٢٦-٢٧). وقال الذهبي في «مختصر المنهاج» (١/ ٥٢٥): «والله ما قاله رسول الله ﷺ هكذا».

والشيعة يتناقلون في كتبهم هذا الحديث تقليدًا للحلي، ويشير قول الذهبي: «هكذا» إلىٰ أن له أصلًا بلفظ: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»(٢).

[٤٠٢]

حديث: «ولدت في زمن الملك العادل يعني أنو شروان». «باطل لا أصل له»(٣).

[٤٠٣]

«ابن ماجه لم يدع أن كتابه معصوم من الموضوع، ولو ادعىٰ فالواقع

---

(١) (٥/ ٨١) حديث: (٢٠٦٠).

(٢) (٥/ ٨٧) حديث: (٢٠٦٩).

(٣) (٥/ ١١٤) حديث: (٢٠٩٥).

يخالفه، فإن فيه غير ما حديث موضوع، والذهبي قد قال فيه أيضًا: «منكر»، وقال: «باطل»، ولا منافاة بين أقواله الثلاثة، كما لا يخفىٰ علىٰ أهل المعرفة، فإنه يعني: ضعيف السند، باطل المتن منكره»(١).

[٤٠٤]

وأبو جعفر عبد الله بن جعفر بن نجيح، والد علي بن المديني، وهو ضعيف، كما جزم به الحافظ(٢).

[٤٠٥]

«قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست علىٰ إطلاقها، وأن تطبيقها لا يتيسر، أو لا يجوز إلا لمن كان علىٰ معرفة قوية بأسانيد الأحاديث ورواتها»(٣).

[٤٠٦]

«إني لأعجب أشد العجب من أسلوب الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في تصحيح الأحاديث في كتابه المذكور «تهذيب الآثار»، فقد رأيت له فيه عشرات الأحاديث يصرح بصحتها عنده، ولا يتكلم علىٰ ذلك بتوثيق، بل يتبعه بحكايته

---

(١) (٥/ ١١٩) حديث: (٢١٠١).

(٢) (٥/ ١٢٥) حديث: (٢١٠٧).

(٣) (٥/ ١٣٣) حديث: (٢١١٢).

عن العلماء الآخرين تضعيفه، وبكلامهم في إعلاله، ولا يرده بحيث إن القارئ يميل إليهم دونه! فما أشبهه فيه بأسلوب الرازي في رده علىٰ المعتزلة في «تفسيره»؛ يحكي شبهاتهم علىٰ أهل السنة، ثم يعجز عن ردها!» انتهىٰ[(١)].

[٤٠٧]

«والنفس الزكية: لقب محمد بن عبد الله بن حسن الهاشمي، وقد قيل: إن أهل بيته سموه بالمهدي. وقد قتله أبو جعفر المنصور لما خرج عليه بالمدينة، فبعث إليه عيسىٰ بن موسىٰ فقتله رحمه الله، وعامَل الظالمين بما يستحقون»[(٢)].

[٤٠٨]

حديث: «لهم ما لنا، وعليهم ما علينا. يعني أهل الذمة». «باطل لا أصل له». فإن هذا الحديث الباطل قد تلقاه بالقبول بعض الدعاة والكتَّاب الإسلاميين، وأشاعوه بين الشباب المسلم في كتاباتهم ومحاضراتهم، وبنوا عليه من الأحكام ما لم يقل به عالم من قبل! فهذا هو كاتبهم الكبير الشيخ محمد الغزالي فيما سماه بـ«السنة النبوية..»: «وقاعدة التعامل مع مخالفينا في الدين، ومشاركينا في المجتمع: لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، فكيف يهدر دم قتيلهم؟!».

---

(١) (٥/ ١٧٣) حديث: (٢١٥٠).

(٢) (٥/ ١٧٧) حديث: (٢١٥٦).

وهو تابع في ذلك الأستاذ حسن البنا رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو الذي أذاعه بين شباب الإخوان وغيرهم، وهذا هو سيد قطب -عفا الله عنه- يقول مثله، لكن بجرأة بالغة علىٰ تصحيح الباطل: «وهؤلاء لهم ما لنا، وعليهم ما علينا بنص الإسلام الصحيح»؟![١].

[٤٠٩]

قال التِّرْمِذي (٢/ ٢٢٢): «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن فضيل عن رشدين بن كريب، وسألت محمد بن إسماعيل (يعني البخاري) عن محمد، ورشدين بن كريب؛ أيهما أوثق؟ قال: ما أقربهما! ومحمد عندي أرجح، وسألت عبد الله بن عبد الرحمن (يعني الدرامي) عن هذا؟ فقال: ما أقربهما عندي! ورشدين بن كريب أرجحهما عندي، والقول عندي ما قال أبو محمد (يعني: الدارمي)، ورشدين أرجح من محمد، وأقدم، وقد أدرك رشدين ابن عباس، ورآه»[٢].

[٤١٠]

وروي بلفظ: «أدبني ربي، وأحسن تأديبي». ولا يعرف له إسناد ثابت، لكن المعنىٰ صحيح، كما قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٣٧٥)[٣].

---

(١) (٥/ ١٩٥) حديث: (٢١٧٦).

(٢) (٥/ ٢٠١) حديث: (٢١٨٧).

(٣) (٥/ ٢٠٨) حديث: (٢١٨٦).

[٤١١]

«وأما قولهم في (ابن لهيعة): إن حديثه حسن، فهو تساهل، اللهم إلا فيما رواه عنه أحد العبادلة، فهو كذلك، أو أعلىٰ»[(١)].

[٤١٢]

«ومما تأكد لدينا أن الشيخ الغماري لم يتورع عن ذكر الأحاديث الضَّعِيفة في «كنزه» (٢٤٥١)، الأمر الذي يؤكد للباحثين أنه لا يجري فيه علىٰ طريقة المحدثين في تصحيح الأحاديث، وإنما علىٰ الاختيار الشخصي، أو الذوقي الصوفي» [(٢)].

[٤١٣]

حديث: «كفارة الذنب الندامة». «ضعيف».

أخرجه أحمد (١/ ٢٨٩)، والطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب»[(٣)].

[٤١٤]

حديث: «ما من ذي غنىٰ إلا سيود يوم القيامة أنه كان أوتي في الدنيا قوتًا».

«موضوع». رواه ابن ماجه (٤١٤٠)، وأحمد (٣/ ١١٧و١٦٧)، وابن

---

(١) (٥/ ٢١٣) حديث: (٢١٨٩).

(٢) (٥/ ٢٥٩) حديث: (٢٢٣٥).

(٣) (٥/ ٢٦١) حديث: (٢٢٣٦).

عدي، وأبو يعلىٰ، وأبو نعيم، وابن حِبَّان في «المجروحين»، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات»(١).

[٤١٥]

حديث: «إن الله يبغض كل جعظري جواظ سخاب في الأسواق، جيفة بالليل حمار بالنهار...». «ضعيف».

وقد كان في «الصحيحة» برقم (١٩٥)، فتبين لي الانقطاع بين سعيد بن أبي هند، وأبي هريرة»(٢).

[٤١٦]

التعليقات التي علىٰ «مسند الإمام أحمد» وغيره باسم الشيخ شعيب ليست كلها بقلمه، وإنما بقلم بعض المتمرنين تحت يده، وهناك العديد من التناقضات في المجلد الواحد، وعلىٰ تقارب الصفحات، ومثاله كما ترىٰ في «الضَّعِيفة» (ح ٢٣١٥)، وغيره(٣).

[٤١٧]

حديث: «إن الله يحب المتبذل الذي لا يبالي ما لبس». «ضعيف». أخرجه

---

(١) (٥/ ٢٦٦) حديث: (٢٢٤٠).

(٢) (٥/ ٣٢٨) حديث: (٢٣٠٤).

(٣) (٥/ ٣٤١) حديث: (٢٣١٦).

البيهقي، والديلمي، والضياء.

وهذا الحديث مما لم يطلع عليه الحافظ العراقي، فإنه قال في «تخريجه للإحياء» (٤/ ٢٠٠): «لم أجد له أصلًا»(١).

[٤١٨]

قال ابن عدي: «عبد الله بن محمد بن عقيل يكتب حديثه». يعني: هو حسن الحديث(٢).

[٤١٩]

لقد بدا لي من تتبعي لتعليقات الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد لكتاب «الأمثال والحكم» لعلي بن حبيب الماوردي، أنه سن سنة سيئة في التعليق علىٰ الأحاديث، ألا وهي الاعتماد علىٰ التحسين العقلي، فما أشبهه بالمعتزلة، وهناك أمثلة أخرىٰ، منها (ح ٢٣٤٢)(٣).

[٤٢٠]

أحاديث العقل ليس فيها ما يصح، بل قال ابن تيمية: «كلها موضوعة»(٤).

---

(١) (٥/ ٣٤٨) حديث: (٢٣٢٤).

(٢) (٥/ ٣٥٥) حديث: (٢٣٢٩).

(٣) (٥/ ٣٦٦) حديث: (٢٣٤٢).

(٤) (٥/ ٣٦٨) حديث: (٢٣٤٥).

[٤٢١]

واعلم أنه لم يثبت في حديث صحيح عن النبي ﷺ الأخذ من اللحية، لا قولًا، ولا فعلًا، وقد ثبت ذلك عن بعض السلف. انظر: «الضَّعِيفة» (ج٥/ ص٣٧٦-٣٧٩)(١).

[٤٢٢]

وفي دفن دم الحجامة خاصة حديث موضوع برقم (٢٣٥٨، و٦٣٢٧، و٧١٣)، وفيه دفن الشعر أيضًا، والأظفار، وفي تعليق الأخ (مشهور سلمان حسن) علىٰ كتاب «الخلافيات» (١/ ٢٥٠-٢٥٣) أحاديث أخرىٰ، وخرجها، وبين عللها، فمن شاء التوسع رجع إليه، وقد أشار البيهقي إلىٰ تضعيفها كلها، ولذلك قال أحمد: «يدفن الشعر، والأظفار، وإن لم يفعل لم نر به بأسًا»(٢).

[٤٢٣]

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس»، وكذا قال أحمد(٣).

---

(١) (٥/ ٣٧٥) حديث: (٢٣٥٥).

(٢) (٥/ ٣٨٢) حديث: (٢٣٥٧).

(٣) (٥/ ٣٩٣) حديث: (٢٣٧٠).

[٤٢٤]

«مجرد تسمية الراوي لا يزيل عنه الجهالة العينية، فضلًا عن جهالة الحال، كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم»(١).

[٤٢٥]

قال ابن أبي حاتم: «قال أبي: كان بقية لا يذكر الخبر في مثل هذا».

قال الألْبَانِي: مراد أبي حاتم بقوله: «لا يذكر الخبر» أن بقية كان لا يصرح بالتحديث عن ثور، وإنما يرويه بالعنعنة، وهو مدلس»(٢).

[٤٢٦]

حديث: «إذا لقيت الحاج فسلم عليه، وصافحه، ومره أن يستغفر لك قبل أن يدخل بيته، فإنه مغفور له».

«موضوع». رواه أحمد (٢/ ٦٩و ١٢٨). آفته: من محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، وهو متهم بوضع نسخة(٣).

[٤٢٧]

قول التِّرْمِذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «غريب»؛ بمعنىٰ «ضعيف»(٤).

---

(١) (٥/ ٤٠٣) حديث: (٢٣٨٢).

(٢) (٥/ ٤٢٥) حديث: (٢٤٠٤).

(٣) (٥/ ٤٣١) حديث: (٢٤١١).

(٤) (٥/ ٤٣٨) حديث: (٢٤١٧).

[٤٢٨]

حديث: «من قرض بيت شعر بعد العشاء الآخرة لم تقبل له صلاة تلك الليلة».

«منكر». أخرجه أحمد، والبزار، والعقيلي، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات»، والطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب».

وهذا الحديث مما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، كما فعل في «موضوعاته» (١/ ٢٦١)، وتعقبه الحافظ ابن حجر في «القول المسدد» (٢ – حديث) فقال: «ليس في شيء من هذا ما يقضي علىٰ الحديث بالوضع، إلا أن يكون استنكر عدم القبول من أجل فعل المباح؛ لأن قرض الشعر مباح، فكيف يعاقب فاعله بأن لا تقبل له صلاة؟!..»(١).

[٤٢٩]

لا يصح في الجهر بالبسملة حديث، وكل ما ورد في الباب لا يصح إسناده، وفي الصحيح خلاف ذلك، فراجع «نصب الراية»، وغيرها(٢).

[٤٣٠]

حديث: «لست من دد، ولا دد مني». «ضعيف».

---

(١) (٥/ ٤٤٧-٤٤٩) حديث: (٢٤٢٨).

(٢) (٥/ ٤٦٨) حديث: (٢٤٥١).

رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٥)، والدولابي، والبزار، وغيرهم.

الدَّد: اللهو واللعب(١).

[٤٣١]

فإن سلم منه فالعلة من عنعنة قتادة، فإنه رمي بالتدليس، وشَهرٌ من شيوخه، فيمكن أن يكون قد دلسه.

وقد خفيت هذه العلة علىٰ الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله، فجعل حديث قتادة هذا شاهدًا -في كتابه «تنبيه القاري» (١٧ - ١٨)- لحديث شهر! ولا غرابة في ذلك، فإنه ليس من رجال هذا المجال، ولا معرفة لديه بالعلل، وبخاصة ما كان منها من العلل الخفية كهذه، وكل ما صنعه في هذا الذي سماه شاهدًا؛ أنه وثق رجاله اعتمادًا علىٰ «التقريب»، وعلىٰ قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٢١): «رجاله ثقات»!(٢).

[٤٣٢]

حديث: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلىٰ الجهاد الأكبر». «منكر».

قال ابن حجر في «تسديد القوس»: «هو مشهور علىٰ الألسنة، وهو من كلام إبراهيم بن أبي عبلة في «الكنىٰ» للنسائي».

---

(١) (٥/ ٤٦٩) حديث: (٢٤٥٣).

(٢) (٥/ ٤٧٥) حديث: (٢٤٥٨).

نقل الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على «تفسير البيضاوي» (ق ١/١١٠) عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال: «لا أصل له»، وأقره.

الحديث قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/ ١٩٧): «لا أصل له، ولم يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال النبي ﷺ وأفعاله، وجهاد الكفار من أعظم الأعمال، بل هو أفضل ما تطوع به الإنسان...»(١).

[٤٣٣]

قال الذهبي في «الميزان»: «فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح التِّرْمِذي»؛ وذلك لتساهله(٢).

[٤٣٤]

حديث: «التمسوا الرزق بالنكاح». «ضعيف».

رواه الواحدي في «الوسيط»، والديلمي(٣).

[٤٣٥]

حديث: «الأبدال أربعون رجلًا.. الحديث». «ضعيف».

لا يصح منها شيء، وألفاظها مختلفة جدًّا.. بحيث لا يمكن القول بأن متنًا

---

(١) (٥/ ٤٧٨) حديث: (٢٤٦٠).

(٢) (٥/ ٤٩١) حديث: (٢٤٧١).

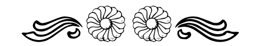
(٣) (٥/ ٥٠٩) حديث: (٢٤٨٧).

بعينه حسن لغيره، غاية ما في الأمر أن هذه الروايات وغيرها مما روي تلتقي كلها على الاعتراف بوجود الأبدال، ويشهد لذلك استعمال أئمة الحديث - كالشافعي، وأحمد، والبخاري، وغيرهم- لهذا اللفظ، فنجدهم كثيرًا ما يقولون: فلان من الأبدال، ونحو ذلك.

وأما عددهم، ومكانهم فالروايات مضطربة جدًّا، لا يمكن الاعتماد على شيء منها، ولذلك قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٤١) في حديث «الأبدال»: «الأشبه أنه ليس من كلام النبي ﷺ»(١).

[٤٣٦]

قال ابن تيمية رحمه الله في تفسير الأبدال: «فسروه بمعان: منها: أنهم أبدال الأنبياء، ومنها: أنه كلما مات منهم رجل أبدل الله مكانه رجلًا، ومنها: أنهم أبدلوا السيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بحسنات، وهذه الصفات لا تختص بأربعين، ولا بأقل، ولا بأكثر، ولا تحصر بأهل بقية من الأرض»(٢).



---

(١) (٥/ ٥٢٠) حديث: (٢٤٩٨).

(٢) (٥/ ٥٢١) حديث: (٢٤٩٩).



فوائد المجلد السادس

[٤٣٧]

«الإكثار من مخرجي الحديث مما لا يجبر ضعفه إذا كان السند عندهم واحدًا»(١).

[٤٣٨]

ولقد امتلأت طبعة «الترغيب» للحافظ المنذري بتعليق المعلقين الثلاثة علىٰ طبعتهم المنمقة لـ«الترغيب»، وهي مختصة بالجهالات التي لا يمكن حصرها إلا في كتاب! مثل تصحيح الأحاديث الضَّعِيفة، وتضعيف الأحاديث الصحيحة، وقد كشفت عن جهالاتهم في تعليقي علىٰ «صحيح الترغيب»(٢).

[٤٣٩]

فضيل بن سليمان النميري، وإن كان أخرج له الشيخان، فقد ضعفه

---

(١) (٦/ ٣٤) حديث: (٢٥٢٤).

(٢) (٦/ ٣٥) حديث: (٢٥٢٤).

الجمهور، ولم يطلق التوثيق عليه غير ابن حِبَّان، وقال فيه ابن مَعِين: «ليس بثقة»(١).

[٤٤٠]

ومن المعلوم أن الضَّعِيف إذا خالف الثقة في لفظ ما؛ يكون حديثه مردودًا، فكيف وهو قد خالف الثقات الآخرين؟!(٢).

[٤٤١]

وجملة القول: إنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه بعد الصلاة إذا دعا، وأما دعاء الإمام، وتأمين المصلين عليه بعد الصلاة، كما هو المعتاد اليوم في كثير من البلاد الإسلامية، فبدعة لا أصل لها، كما شرح ذلك الإمام الشاطبي في «الاعتصام»(٣).

[٤٤٢]

«والكوثري وتعصبه لمذهبه، واستغلاله العلم بالحديث ورجاله، واتباعه لهواه تصحيحًا وتضعيفًا، فتراه تارة يوثق الرجل في حديث، ويضعفه أو يجهله في مكان آخر، فإن كان الحديث مخالفًا لمذهبه وهواه ضعفه، وإن كان موافقا له

---

(١) (٦/ ٥٦) حديث: (٢٥٤٤).

(٢) (٦/ ٥٩) حديث: (٢٥٤٤).

(٣) (٦/ ٦٠) حديث: (٢٥٤٥).

صححه، مع أن مدارهما علىٰ رجل واحد»[١].

[٤٤٣]

قال الذهبي عن «يزيد بن بزيغ» في «الميزان»: «هو من الدجاجلة»[٢].

[٤٤٤]

ذكر السيوطي في مقدمة «الجامع الكبير»: أن كل ما كان معزوًا عنده للعقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل»، وابن عساكر في «التاريخ»، أو الحكيم التِّرْمِذي في «نوادر الأصول»، أو الحاكم في «تاريخه»، أو للديلمي في «مسند الفردوس» فهو ضعيف. قال: فيستغنىٰ بالعزو إليها، أو إلىٰ بعضها عن بيان ضعفه.

قال الألْبَانِي: «وهذه فائدة من هذا الحافظ ينبغي حفظها، ولكنها غالبية عندي غير مطردة»[٣].

[٤٤٥]

حديث: «كيف أنتم إذا جارت عليكم الولاة». «ضعيف»[٤].

---

(١) (٦/ ٧١) حديث: (٢٥٥٧).

(٢) (٦/ ٩٧) حديث: (٢٥٨٨).

(٣) (٦/ ١٠٣) حديث: (٢٥٩٣).

(٤) (٦/ ١٠٤) حديث: (٢٥٩٤).

[٤٤٦]

حديث: «إذا رأيتم الحريق فكبروا، فإنه يطفئه». «ضعيف»[(١)].

[٤٤٧]

حديث: «أفضل الفضائل أن تصل من قطعك... الحديث». «ضعيف».

أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٨)، والطبراني (٧٨/ ٢)[(٢)].

[٤٤٨]

ومن الأوهام الفاحشة ما زعمَته الدكتورة (سعاد) في تعليقها علىٰ (المكارم) أن أبا جعفر هذا هو (محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر) الثقة، وعلىٰ ذلك قالت: «إسناده صحيح رجاله ثقات!»، وإنما هو «أبو جعفر هذا المؤذن الأنصاري، وهو مجهول، كما نص عليه غير واحد، وهو راوي حديث: «إن الله لا يقبل صلاة رجل مسبل إزاره»، وهو في «ضعيف أبي داود» (٩٧). ومع تصريح أيضًا الحافظ، وغيره بأنه ليس هو، وأنىٰ له الصحة؟!.

قلت: والحديث في «الضَّعِيفة» (ح ٢٦٢٠)[(٣)].

---

(١) (٦/ ١١٠) حديث: (٢٦٠٣).

(٢) (٦/ ١١٣) حديث: (٢٦٠٥).

(٣) (٦/ ١٢٨) حديث: (٢٦٢١).

[٤٤٩]

حديث: «من أمسىٰ كالًّا من عمل يديه أمسىٰ مغفورًا له». «ضعيف».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٣٤/ ١)[(١)].

[٤٥٠]

حديث: «إذا صلىٰ أحدكم فلا يشبكن بين أصابعه، فإن التشبيك من الشيطان.. الحديث». «ضعيف».

أخرجه أحمد (٣/ ٤٢-٤٣ و ٥٤)[(٢)].

[٤٥١]

حديث: «إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني، وليصل علي... الحديث».

«موضوع». والحديث أورده ابن القيم في «المنار» (ص٢٥) في فصل من فصول أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعًا، فقال: «ومنها أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق» فذكر هذا الحديث، وقال رحمه الله: «وكل حديث في طنين الأذن فهو كذب».

وتعقبه أبو غدة الكوثري الحلبي في تعليقه، واعتراضه علىٰ ابن القيم في

---

(١) (٦/ ١٣٢) حديث: (٢٦٢٦).

(٢) (٦/ ١٣٥) حديث: (٢٦٢٨).

«القاعدة الكلية»[(١)].

[٤٥٢]

حديث: «إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب علىٰ ريحه، وطعمه، ولونه». «ضعيف». أخرجه ابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي.

بالرغم من أن قول العلامة السيد محمد إدريس القادري في رسالته «إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له» (ص: ٤) قال: «وهذا الحديث عندي حسن لغيره، أو لنفسه، فإن رشدين أحد رواته، وإن قال فيه ابن حِبَّان: متروك..، فقد حسن التِّرْمِذي له...». ورد عليه الأَلْبَانِي في (ص١٥٥/ ج٦)[(٢)].

[٤٥٣]

حديث: «إذا كان الغلام لم يطعم الطعام صب علىٰ بوله، وإذا كانت الجارية غسله». «ضعيف».

الطبراني في «الأوسط» (١١/ ٢ - من ترتيبه). والأحاديث المرفوعة ليس فيها ذكر الطعام، كما في «صحيح أبي داود» (٣-٤)[(٣)].

---

(١) (٦/ ١٣٧) حديث: (٢٦٣١).

(٢) (٦/ ١٥٢) حديث: (٢٦٤٤).

(٣) (٦/ ١٥٩) حديث: (٢٦٤٨).

[٤٥٤]

قول الحافظ: «مقبول». معناه في اصطلاحه: غير مقبول! لأنه قد بين في المقدمة من «التقريب» أن قوله هذا فيه إنما يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث، فأنىٰ للإسناد الحسن؟![١].

[٤٥٥]

توثيق ابن حِبَّان لا يخرج الراوي من الجهالة؛ لما هو معروف به من التساهل في التوثيق، وكما شرحه الحافظ في مقدمة «لسان الميزان»، وكما عرفنا ذلك منه بالتجربة، وبينته في رسالتي في «الرد علىٰ «التعقب الحثيث»[٢].

[٤٥٦]

حديث: «ما قُبض نبيٌّ قط حتىٰ يؤمه رجل من أمته». «ضعيف».

أخرجه أحمد (١/ ١٣)، والبزار في «مسنده».

وقد صح عنه ﷺ بعبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك، كما في «صحيح مسلم»، وغيره، كما في «الإرواء» (٢/ ٢٥٩)، فلعل راوي حديث الترجمة أراد هذه القضية فجاء بلفظ عام شمل جميع الأنبياء فوهم[٣].

---

(١) (٦/ ١٦٥) حديث: (٢٦٥٣).

(٢) (٦/ ١٦٦) حديث: (٢٦٥٤).

(٣) (٦/ ١٦٦) حديث: (١٦٥٤).

[٤٥٧]

وقع اسم والد (عبد الله بن مليل) في كل طرق حديث «مشكل الآثار»: (منين)، فوثقه المعلق عليه الشيخ (الحسن النعماني) نقلًا عن «تقريب العسقلاني»، ولم ينتبه أنه تحرف علىٰ ناسخ «المشكل»، وعلىٰ الصواب وقع في «طبعة المؤسسة» (٧/ ١٩٦-١٩٩). وعبد الله بن مليل مجهول أيضًا، لم يوثقه غير ابن حِبَّان (٧/ ٥٥)، وجهالته إما حالية، أو عينية علىٰ ما بينته في «تيسير الانتفاع»(١).

[٤٥٨]

قال الدولابي: «قال أبو عبد الرحمن النَّسَائِي: هذا حديث منكر يشبه أن يكون باطلًا».

وقال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٤٢٤): «سألت أبي عنه، وعرضت عليه حديث «مسروح أبي شهاب» فقال: لا أعرفه، وقال: يحتاج أن يتوب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ من حديث باطل رواه عن الثوري».

قال الذهبي عقبه في «الميزان»: «إي والله، هذا هو الحق: أن كل من روىٰ حديثًا يعلم أنه غير صحيح فعليه بالتوبة، أو يهتكه»(٢).

---

(١) (٦/ ١٧٥) حديث: (٢٦٦٠).

(٢) (٦/ ١٧٧) حديث: (٢٦٦١).

[٤٥٩]

قول أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: «شيخ» للراوي «صالح بن هلال»؛ كأنه يشير إلىٰ جهالته.

قال المناوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الهَيْثَمِي: وفيه صالح بن هلال مجهول علىٰ قاعدة أبي حاتم، أي: دون غيره، ففي تجهيله خلف، فالأَوْجَه تحسين الحديث»(١).

[٤٦٠]

حديث: «إذا كان اثنان صلَّيَا معًا فإذا كانوا ثلاثة تقدمهم أحدهم». «ضعيف».

أخرجه الدَّرَاقُطْنِي في «السنن»، والديلمي.

لكن معنىٰ الحديث صحيح مطابق للسنة العملية في قصة جابر وجبار، حيث أقامهما ﷺ خلفه، كما في «صحيح مسلم» وغيره(٢).

[٤٦١]

حديث: «إذا كان يوم القيامة نادىٰ مناد من وراء الحجاب: يا أهل الجمع، غضوا أبصاركم عن فاطمة بنت محمد ﷺ حتىٰ تمر».

«موضوع».

---

(١) (٦/ ١٨٢) حديث: (٢٦٦٤).

(٢) (٦/ ١٨٤) حديث: (٢٦٦٦).

«ولقد وقفت للشيخ أحمد الغماري علىٰ كلام عجيب في هذا الحديث يدل علىٰ انحرافه عن أهل الحديث والسنة، وميله إلىٰ التشيع، ومحاباته لأهل البيت، ولو بتقوية الأحاديث الموضوعة، كما في «المداوي» (١/ ٤٥١-٥٤٢)، وإن من انحرافه واتباعه لهواه أنه أجمل الكلام فيها، وألانه، ورمىٰ رواة الحديث وأئمتهم الذين أعرضوا عن رواية هذه الموضوعات في كتبهم بالنصب، ومعاداة أهل البيت -حاشاهم- فقال: «والطرق التي ذكرها المصنف -يعني السيوطي في «الجامع»- وإن كانت كلها ضعيفة (!) إلا أن زهد النواصب (!)، ونفور غيرهم من التهمة بالرفض إذا رووا فضائل أهل البيت، كما كان معروفًا في عصر الرواية هو الذي جعل الضعفاء ينفردون بمثل هذا، والأمر لله».

وقال الألْبَانِي: «... وأهل السنة وأئمة الحديث ليسوا بـ(النواصب)، كيف وهم الذين رووا بالأسانيد الصحيحة في فضلها: أنها بضعة منه صلىٰ الله عليه سلم، يريبه ما يريبها، ويؤذيه ما يؤذيها، وأنها سيدة نساء العالمين، وأنها سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم... إلىٰ غير ذلك من الفضائل؟!»(١).

[٤٦٢]

ومعاوية بن يحيىٰ الطرابلسي صدوق له أوهام، وهو أقوىٰ من معاوية بن يحيىٰ الصدفي، وعكس الدارقطني في «التقريب»، وتردد المناوي في أيهما هو

---

(١) (٦/ ٢١٢) حديث: (٢٦٨٨).

راوي الحديث «ح ٢٦٩١) في «الضَّعِيفة»، وقال: «ومعاوية هو إما الصدفي، أو الطرابلسي، وكلاهما ضعيف»[١].

[٤٦٣]

تقوية الحديث الضَّعِيف بنفسه من العجائب، كيف وقد عرفت أن إسناد البزار هو عين إسناد ابن أبي الدنيا، غير أننا استفدنا منه تسمية والد يعقوب، واستفدنا من إسناد ابن أبي الدنيا، وهما نفس الإسناد، ولا يصح تقوية بعضهما بعض![٢].

[٤٦٤]

حديث: «إذا كثرت ذنوب العبد فلم يكن له من العمل ما يكفرها ابتلاه الله بالحزن ليكفرها عنه». «ضعيف».

رواه أحمد (٦/ ١٥٧)، وابن أبي الدنيا في «الهم والحزن»، والبزار، وغيرهم.

وآفته: «الليث بن أبي سليم»، وهو «ضعيف مختلط»[٣].

---

(١) (٦/ ٢١٤) حديث: (٢٦٩١).

(٢) (٦/ ٢١٧) حديث: (٢٦٩٣).

(٣) (٦/ ٢١٨) حديث: (٢٦٩٥).

[٤٦٥]

«عدم التجريح لا يستلزم التوثيق، وأن توثيق ابن حِبَّان فيه تساهل كثير»(١).

[٤٦٦]

«لا يعتد بتوثيق ابن حِبَّان للمجهولين، وهذا هو الصواب الذي جرىٰ عليه النقاد كالذهبي، والعسقلاني، وغيرهما»(٢).

[٤٦٧]

رأيت في كتاب أحمد إلىٰ مسدد بن مسربل الذي رواه ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤١) في ترجمة مسدد، أنه كتب إلىٰ أحمد: اكتب إلي بسنة رسول الله ﷺ، فكتب إليه بما طلب، وفيه قوله رحمه الله: «بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: إن الله ليدخل العبد الجنة بالسنة يتمسك بها».

وقد وصله ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٤٣/ ٢١٥)(٣).

[٤٦٨]

«يحيىٰ بن يمان العجلي وإن روىٰ له مسلم، فقد اختلط بأخرة، ولم يتميز

(١) (٦/ ٢٢٦) حديث: (٢٧٠١).

(٢) (٦/ ٢٢٧) حديث: (٢٧٠١).

(٣) (٦/ ٢٥١) حديث: (٢٧٢٧).

حال من روىٰ عنه: هل هو قبل الاختلاط، أو بعده؟»[١].

[٤٦٩]

وقد ثبت أن اسم الله الأعظم في فاتحة آل عمران، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٤٣)، و«الصحيحة» (٧٤٦)[٢].

[٤٧٠]

عبد العزيز بن سليمان الحرملي» نسبة إلىٰ «الحرملة». قال السمعاني: «وهي قرية من قرىٰ أنطاكية فيما أظن»[٣].

[٤٧١]

أول حديث في «مسند الربيع بن حبيب»: حدثني أبو عبيدة مسلم ابن أبي كريمة التميمي عن جابر بن زيد الأزدي عن عبد الله بن عباس مرفوعًا: (نية المؤمن خير من عمله)، وهذا إسناد ضعيف بمرة، مسلم هذا مجهول، كما قال أبو حاتم، والذهبي.

والربيع بن حبيب -وهو الفراهيدي- إباضي مجهول، له ذكر في كتب أئمتنا، ومسنده هذا هو «صحيح الإباضية»، وهو مليء بالأحاديث الواهية

---

(١) (٦/ ٢٥٧) حديث: (٢٧٣٤).

(٢) (٦/ ٢٩١) حديث: (٢٧٧٢).

(٣) (٦/ ٣٠٣) حديث: (٢٧٨٨).

والمنكرة، وانظر الحديث: (٦٠٤٤)، و(٦٠٤٥)[١].

[٤٧٢]

حديث: «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها [الأغنياء]، والنساء». «ضعيف».

أخرجه أحمد، وابنه عبد الله في «زوائد المسند». وإسناده ضعيف من أجل شريك القاضي، وهو سيئ الحفظ. وأبو إسحاق السبيعي، وهو مختلط مدلس، وقد عنعنه. ولكن الحديث صحيح، لكن بدون قوله: [الأغنياء][٢].

[٤٧٣]

«ابن الجوزي معروف بتسرعه في النقد والإجحاف»[٣].

[٤٧٤]

«عبد الله بن المؤمل» تناقض فيه قول ابن حِبَّان. ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وذكره في «الضعفاء»[٤].

---

(١) (٦/ ٣٠٤) حديث: (٢٧٨٩).

(٢) (٦/ ٣١٥) حديث: (٢٨٠٠).

(٣) (٦/ ٣٢٢) حديث: (٢٨٠٤).

(٤) (٦/ ٣٢٢-٢٢٣) حديث: (٢٨٠٤).

[٤٧٥]

لا أعلم في فضل قراءة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ ألف مرة حديثًا ثابتًا، بل كل ما روي فيه واهٍ جدًّا، قد وجدت في جزء «فضائل سورة الإخلاص» للحافظ أبي محمد الخلال حديثين لا بأس بذكرهما، وهما في «الضَّعِيفة»(١).

[٤٧٦]

ما تفرد به الديلمي فهو «ضعيف»(٢).

[٤٧٧]

«لا يجوز تقوية الموصول بالمرسل؛ لأنه من قبيل تقوية الضَّعِيف بنفسه»(٣).

[٤٧٨]

بقية بن الوليد مدلس، ويؤمن من شر تدليسه إذا صرح بالتحديث إلا علىٰ مذهب من يرميه بتدليس التسوية، فلابد عنده من تصريحه بالتحديث في كل السلسلة، والله أعلم(٤).

---

(١) (٦/ ٣٣٣) حديث: (٢٨١٢).

(٢) (٦/ ٣٣٧) حديث: (٢٨١٤).

(٣) (٦/ ٣٣٧) حديث: (٢٨١٤).

(٤) (٦/ ٣٦٤) حديث: (٢٨٣٩).

[٤٧٩]

ومن الغرائب ما ذكره ابن قدامة الموفق في «المنتخب» (١٠/ ١٩٦/ ١) عن مهنا أنه قال: «قلت (يعني لأحمد): حدثنا يزيد بن هارون، أنبا محمد بن عبد الرحمن ابن مجبر عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا: «اطلبوا الخير عند حِسان الوجوه» فقال: محمد بن عبد الرحمن ثقة، وهذا الحديث كذب!»(١).

[٤٨٠]

حديث: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه». «موضوع».

وبالجملة، فالحديث طرقه كلها ضعيفة، وبعضها أشد في ذلك من بعض، كما صرح به السخاوي في «المقاصد» (ص٨١)، ولذلك لا يميل القلب إلىٰ تقويته بكثرة طرقه، لاسيَّما وقد صرح الإمام أحمد بأنه حديث كذب مع ظنه أن راويه ثقة!(٢).

[٤٨١]

قال المحقق العلامة ابن القيم في رسالة «المنار» (ص٢٤): «كل حديث فيه ذكر حسان الوجوه، أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم؛ فكذب مختلق، وإفك مفترىٰ»(٣).

---

(١) (٦/ ٣٨٠) حديث: (٢٨٥٥).

(٢) (٦/ ٣٨٥) حديث: (٢٨٥٥).

(٣) (٦/ ٣٨٥) حديث: (٢٨٥٥).

[٤٨٢]

«فلا اعتداد بما حشره الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي -من علماء القرن الحادي عشر، توفي (١٠٣٣)، له ترجمة في «خلاصة الأثر» (٤/ ٣٦١)- في رسالة «تحسين الطرق والوجوه في قوله عليه السلام: اطلبوا الخير عند حسان الوجوه»، فإنه ساق كل ما روي من الأحاديث في هذا الباب دون أي تحقيق سوىٰ قوله: «روىٰ فلان.. روىٰ فلان!»! مما دل علىٰ أنه ليس من أهل العلم بهذا العلم الشريف، ولقد استغرب حكم ابن الجوزي بالوضع علىٰ الحديث، ثم نقل كلام السيوطي في تعقبه عليه، وغالب طرقه لا تخلو من متروك، أو متهم...»(١).

[٤٨٣]

الحديث الثاني في «نسخة نبيط بن شريط الموضوعة» (ق ١٥٨/ ١): «اقيلوا السخي زلته... الحديث».

وفيه «هناد بن إبراهيم أبو المظفر النسفي». قال الذهبي: «روىٰ الكثير بعد الخمسين وأربعمائة، إلا أنه راوية للموضوعات والبلايا، وقد تكلم فيه». وقد أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٢٠١)(٢).

---

(١) (٦/ ٣٨٥-٣٨٦) حديث: (٢٨٥٥).

(٢) (٦/ ٤٠٣) حديث: (٢٨٧٠).

[٤٨٤]

حديث: «أكبر الكبائر حب الدنيا». «ضعيف».

أخرجه الديلمي. وإسناده ضعيف، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال الستة، غير أبي جعفر محمد بن عبد الله بن عيسىٰ بن إبراهيم، فلم أعرفه(١).

[٤٨٥]

«ليس في شيء من الروايات الثابتة ذكر التكبير علىٰ آدم أربعًا، وعند أحمد في «المسند» (٥/ ١٣٦): أن الملائكة صلت عليه» اهـ(٢).

[٤٨٦]

وجملة القول: أن الحديث: «أكرموا الخبز، فإن الله تعالىٰ أنزل له بركات.. الحديث». ضعيف من جميع طرقه؛ لشدة ضعف أكثرها، واضطراب متونها، اللهم إلا طرفه الأول: «أكرموا الخبز»، فإن النفس تميل إلىٰ ثبوتها؛ لاتفاق جميع الطرق عليها، ولعل ابن مَعِين أشار إلىٰ ذلك بقوله المتقدم: «أول هذا الحديث حق، وآخره باطل، ولأن حديث عائشة الذي قبله يمكن اعتباره شاهدًا لا بأس به؛ لخلوه من الضعف الشديد، بل قد صححه الحاكم، والذهبي، ونقل الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» عن شيخه (يعني الحافظ ابن

---

(١) (٦/ ٤٠٣) حديث: (٢٨٧١).

(٢) (٦/ ٤٠٥-٤٠٦) حديث: (٢٨٧٢).

حجر) أنه قال فيه: «فهذا شاهد صالح»(١).

[٤٨٧]

مقاتل بن سليمان الخراساني صاحب «التفسير». قال الحافظ فيه: «كذبوه، وهجروه، ورمي بالتجسيم»(٢).

[٤٨٨]

«ومن هنا تعلم أن قاعدة انجبار الحديث الضَّعِيف بكثرة الطرق، ليس علىٰ إطلاقها، كما بينه النووي، وابن الصلاح، وغيرهما»(٣).

[٤٨٩]

قال ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن، لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم»(٤).

[٤٩٠]

«إبراهيم بن الحسين هو ابن ديزيل الكسائي المعروف بـ«دابة عفان»، وهو من الحفاظ المعروفين»(٥).

---

(١) (٦/ ٤٢٤) حديث: (٢٨٨٥).

(٢) (٦/ ٤٢٧) حديث: (٢٨٩٠).

(٣) (٦/ ٤٣٠) حديث: (٢٨٩١).

(٤) (٦/ ٤٤٨) حديث: (٢٩٠٢).

(٥) (٦/ ٤٤٩) حديث: (٢٩٠٣).

[٤٩١]

بسر بن أرطاة -وقيل: ابن أبي أرطأة- مختلف في صحبته. قال ابن عدي: «مشكوك في صحبته». وأورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: «قال ابن مَعِين: رجل سوء. قلت: ذا صحابي!».

أطال ابن عبد البر في ترجمته في «الاستيعاب»، وذكر بعض مساويه(١).

[٤٩٢]

قال الحافظ في «التقريب»: «... رجح أبو حاتم ابن لَهِيعَة علىٰ رشدين بن سعد، وقال ابن يونس: كان صالحًا في دينه، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث»(٢).

[٤٩٣]

حديث: «الفقر أمانة، فمن كتمه كان عبادة... الحديث».

«سند ضعيف»، أورده ابن عساكر في ترجمة علي بن محمد، وذكر أنه رحل في طلب الحديث إلىٰ العراق، والحجاز، والشام، توفي بمكة سنة (٣٦٢)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وبقية رجاله ثقات غير راجح بن الحسين، فلم أجد من ترجمه، ولم يورده ابن عساكر مع أنه علىٰ شرطه.

---

(١) (٦/ ٤٥٣) حديث: (٢٩٠٧).

(٢) (٦/ ٤٦٨) حديث: (٢٩٢٠).

وقال المناوي: «قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، وفيه راجح بن الحسين مجهول».

قال الألباني: «وهذه فائدة لا توجد في كتب الرجال، لا في «الميزان»، ولا في «لسانه»، حتىٰ ولا في كتاب «الضعفاء والمتروكين» لا بن الجوزي نفسه»![١].

[٤٩٤]

حديث: «أمتي علىٰ خمس طبقات: فأربعون سنة أهل بر وتقوىٰ... الحديث». «ضعيف».

أخرجه ابن ماجه (٤٠٥٨) فيه يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف، كما قال الحافظ، وغيره، كالبوصيري في «الزوائد».

وبالجملة فالحديث لا يخرج بهذه الطرق عن الضَّعِيف، ولاسيَّما وقد أبطله الأئمة النقاد؛ كأبي حاتم، والذهبي، والعسقلاني، فلا قيمة لقعقعة السيوطي، ومحاولته لتقويته، وكأنه اغتر به الدكتور القلعجي المعلق علىٰ «ضعفاء العقيلي»[٢].

[٤٩٥]

حديث: «من شرب مسكرًا ما كان لم يقبل الله له صلاة أربعين يومًا».

منكر بزيادة: «ما كان»، أخرجه الطبراني في «الكبير»، والمتهم به

---

(١) (٦/ ٤٧٦) حديث: (٢٩٢٥).

(٢) (٦/ ٤٩٦) حديث: (٢٩٤٠).

الشاذكوني. وقد صح الحديث بدون الزيادة المذكورة[١].

[٤٩٦]

حديث: «أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي... الحديث».

«ضعيف جدًّا»، رواه البيهقي في «دلائل النبوة»، والضياء في «المنتقىٰ من حديث الأمير أبي أحمد وغيره»، والديلمي. وآفته: عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي. قال الذهبي: «أحد الضعفاء، أتىٰ عن مالك بمصائب، ضعفه ابن عدي، وغيره»[٢].

[٤٩٧]

قول ابن مَعِين: «ما أعرفه بالكذب»، ليس نصًّا في التوثيق؛ لأنه لا يثبت له بالضبط والحفظ الذي هو العمدة في الرواية، فيبدو لي -والله أعلم- أن ابن مَعِين لم يكن جازمًا في توثيقه[٣].

[٤٩٨]

حديث الذي أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧و١٢٩) مفرقًا: «... أنا مدينة العلم، وعلي بابها...».

---

(١) (٦/ ٥٠٦) حديث: (٢٩٤٥).

(٢) (٦/ ٥١٢) حديث: (٢٩٥٢).

(٣) (٦/ ٥٢٠) حديث: (٢٩٥٥).

وقال الحاكم: «إسناده صحيح». ورده الذهبي، وقال: «قلت: العجب من الحاكم، وجرأته في تصحيح هذا، وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذَّاب».

وقال الذهبي في موضع آخر: «قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذَّاب، فما أجهلك علىٰ سعة معرفتك**!!**».

قال الأَلْبَانِي: «وجملة القول أن حديث الترجمة «أنا مدينة العلم، وعلي بابها...» ليس في أسانيده ما تقوم به الحجة، بل كلها ضعيفة، وبعضها أشد ضعفًا من بعض، ومن حسَّنه أو صححه فلم ينتبه لعنعنة الأعمش في الإسناد الأول»(١).

[٤٩٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة»: «وحديث: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها» أضعف وأوهىٰ، ولهذا إنما يعد في الموضوعات، وإن رواه التِّرْمِذي، وذكره ابن الجوزي وبيَّن أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد فسد أمر الإسلام، ولهذا اتفق المسلمون علىٰ أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحدًا، بل يجب أن يكون المبلغون أهل

---

(١) (٦/ ٥٢٧-٥٢٨) حديث: (٢٩٥٥).

التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة...»(١).

[٥٠٠]

«وقد خفي علىٰ الشيخ الغماري كثير من الحقائق، فذهب إلىٰ تصحيح الحديث في رسالة له سماها «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي»، والرد عليه يتطلب تأليف رسالة، والمرض والعمر أضيق من ذلك، لكن بالمقابلة تتبين الحقيقة لمن أرادها»(٢).

[٥٠١]

قال الحاكم (٢/ ٣٢٣): «احتج البخاري برواية الحسن عن سمرة، واحتج مسلم بأحاديث حماد بن سلمة..».

قال الألْبَانِي: «والحسن البصري مدلسًا، والبخاري إنما احتج بروايته التي صرح فيها بالتحديث، فتنبه»(٣).

[٥٠٢]

وحسين بن قيس هو أبو علي الرحبي الملقب «حنش». قال أحمد،

(١) (٦/ ٥٢٩) حديث: (٢٩٥٥).

(٢) (٦/ ٥٣٠) حديث: (٢٩٥٥).

(٣) (٦/ ٥٣٣) حديث: (٢٩٥٨).

والنَّسَائِي، والدَّارَقُطْنِي: «متروك»(١).

[٥٠٣]

«كنت خرجت الحديث من نسخة مصورة من «مسند أبي يعلىٰ»، ثم طبع هذا المسند -والحمد لله- بهمة وتحقيق وتعليق الأخ (حسين سليم أسد) جزاه الله خيرًا، وقد بدا لي مما اطلعت عليه من تحقيقاته وتعليقاته أنه من الناشئين في هذا العلم، وأنه مثل كثير من أمثاله الذين تزببوا قبل أن يتحصرموا، ولا أدل علىٰ ذلك من تطاوله علىٰ بعض الحفاظ المتقدمين مثل الحافظ ابن حجر، الذي رد عليه قوله بجهالة من وثقه ابن حِبَّان، وليس له عنه إلا راو واحد، واحتج عليه برواية الشيخين عن بعض الرواة وليس له إلا راو واحد»(٢).

[٥٠٤]

«... والجرح مقدم علىٰ التعديل، لاسيَّما من مثل الإمام البخاري، لاسيَّما وقد جرحه جرحًا شديدًا؛ لأن قوله في الراوي: «فيه نظر» هو أشد الجرح عنده، وكذلك الإمام الدَّارَقُطْنِي، فإنه إذا قال: «ضعيف لا يعتبر به» فمثله لا يقال إلا فيمن كان شديد الضعف، كما هو بين عند أهل المعرفة والعلم بهذا الفن»(٣).

---

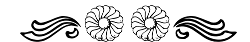
(١) (٦/ ٥٤٢) حديث: (٢٩٧١).

(٢) (٦/ ٥٥٥) حديث: (٢٩٨٥).

(٣) (٦/ ٥٥٨) حديث: (٢٩٨٧).

[٥٠٥]

قال الذهبي في ترجمة ابن إسحاق: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئًا، وقد احتج به أئمة، والله أعلم، وقد استشهد به مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في «صحيحه»(١).



(١) (٦/ ٥٦٢) حديث: (٢٩٩١).

فوائد المجلد السابع

[٥٠٦]

«الجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل، لاسيَّما والجارحون جمع، والمعدل فرد»(١).

[٥٠٧]

عمر بن إبراهيم البصري صاحب الهروي صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف، كما في «التقريب»، فلا يلتفت إلىٰ مخالفته لمثل سعيد -وهو ابن أبي عروبة-، وهو من أثبت الناس في قتادة، كما قال الحافظ(٢).

[٥٠٨]

ثم تبين لي أن فيه علة تقدح في صحته، ألا وهي الانقطاع بين العلاء بن زياد، ومعاذ بن جبل، فإنه لم يسمع منه، كما قال المنذري في «الترغيب» (١/ ١٣٢)، والهَيْثَمِي في «المجمع» (٢/ ٢٣)، وقد كنت غفلت عن هذه العلة حين خرجت

(١) (٧/ ١٤) حديث: (٣٠١٢).

(٢) (٧/ ١٧) حديث: (٣٠١٦).

«شرح العقيدة الطحاوية»، فصححته فيه (٥١٦) جريًا علىٰ ظاهر الإسناد، والآن رجعت عنه، والله تعالىٰ هو الموفق، وأستغفره من كل زلل. ولا أدري إذا كان الدكتور أحمد سعد حمدان تورط بتصحيحي المذكور فقال في تعليقه علىٰ «أصول أهل السنة» للالكائي (١/ ١٠٧): «سنده صحيح». أو أنه نظر -مثلي- إلىٰ ظاهر السند، فوقع في الخطأ، والمعصوم من عصمه الله عَزَّوَجَلَّ[١].

[٥٠٩]

«أحمد بن صالح السمومي». كذا في الموضعين لأبي نعيم في «الحلية» بالسين المهملة، وفي «اللسان» بالمعجمة، وفي «الميزان»: «الشامولي».

ولم أعرف الصواب منها. وكتب الأنساب لم تتعرض لشيء من ذلك، والله أعلم.

وأحمد هذا قال ابن حِبَّان: «يضع الحديث»، وهو غير أحمد بن صالح المصري الثقة الحافظ[٢].

[٥١٠]

«والدكتور القلعجي جريء في تصحيح الأحاديث الضَّعِيفة، وتضعيف الأحاديث الصحيحة بجهل بالغ، وقلة خوف من الله عَزَّوَجَلَّ»[٣].

---

(١) (٧/ ١٧) حديث: (٣٠١٦).

(٢) (٧/ ١٩) حديث: (٣٠١٨)، ينظر -للفائدة- حاشية «تهذيب الكمال» (١/ ٣٥٤) للمزي.

(٣) (٧/ ٢٣) حديث: (٣٠٢٢).

[٥١١]

معاوية بن عبد الكريم، وهو المعروف بالضال، صدوق، كما في «التقريب».

قلت: قال الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله: «رجلان نبيلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم (الضال)، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد (الضَّعِيف)، وإنما كان ضعيفًا في جسمه لا في حديثه!».

«تهذيب الكمال» (١٦/ ٩٩)، و«فيات الأعيان» (٣/ ٢٢٤)[١].

[٥١٢]

«أبو عمر لاحق بن الحسين بن عمران بن محمد بن أبي الورد البغدادي».
قال الخطيب فيه: «حدث عن خلق لا يحصون من الغرباء والمجاهيل أحاديث مناكير وأباطيل».

ثم روى عن أبي سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي أنه قال: «كان كذَّابًا أفاكًا يضع الحديث عن الثقات... ووضع نسخًا لأناس لا تعرف أساميهم في جملة رواة الحديث، مثل: طرغال، وطربال، وكركدن، وشعبوب.

ولا نعلم رأينا في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة مع قلة الدراية... ولعله لم يخلف مثله من الكذَّابين إن شاء الله[٢].

---

(١) (٧/ ٢٧) حديث: (٣٠٢٧).

(٢) (٧/ ٤٣) حديث: (٣٠٤٣).

[٥١٣]

«اغتر الشيخ عبد الله الغماري في كتابه الذي أسماه «الكنز الثمين»، وادعىٰ أنه جرد فيه الأحاديث الصحيحة من «الجامع الصحيح»، و«الترغيب»، وغيرهما، وهو فيه مقلد لهما غير محقق»(١).

[٥١٤]

«إسماعيل بن أبي عياش، وإن كان في نفسه ثقة فحديثه عن غير الشاميين ضعيف»(٢).

[٥١٥]

نعيم بن ربيعة. قال الذهبي: «لا يعرف».

نقل الحافظ ابن كثير في «تفسيره» عن الإمام الدَّرَاقُطْنِي أنه صوب هذه الرواية (علىٰ رواية مالك المنقطعة) ثم قال: «قلت: الظاهر أن الإمام مالكًا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمدًا لما جهل حال نعيم بن ربيعة، ولم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيرًا من المرفوعات، ويقطع كثيرًا من الموصولات».

---

(١) (٧/ ٦١) حديث: (٣٠٥٧).

(٢) (٧/ ٦٢) حديث: (٣٠٥٩).

قال الأَلْبَانِي: «وهذه فائدة عزيزة هامة من قبل هذا الحافظ النحرير، فعض عليها بالنواجذ»(١).

[٥١٦]

وفي أخذ الذرية من صلب آدم أحاديث أخرىٰ صحيحة أخصر من هذا - الحديث في «الضَّعِيفة» (ح ٣٠٧١)- وقد خرجت بعضها في «الصحيحة» (٤٨-٥٠)، وليس في شيء منها مسح الظهر، عدا في حديث لأبي هريرة مخرج في «ظلال الجنة» (٢٠٤-٢٠٥)، وفي كلها لم تذكر الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ..﴾ [الأعراف: ١٧٢](٢).

[٥١٧]

«مراسيل الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أضعف المراسيل عند أهل العلم»(٣).

[٥١٨]

عمر بن قيس المكي أبو جعفر المعروف بـ(سندل): «متروك»، كما قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤).

---

(١) (٧/ ٧٢) حديث: (٣٠٧١).

(٢) (٧/ ٧٣) حديث: (٣٠٧١).

(٣) (٧/ ٨٧) حديث: (٣٠٨٥).

(٤) (٧/ ٨٧) حديث: (٣٠٨٦).

[٥١٩]

«وقد صح التكبير علىٰ الجنائز بأكثر من أربع إلىٰ التسع، وقد وردت بأسانيد صحاح» اهـ[١].

[٥٢٠]

وجدت لجملة: «أن أطفال المشركين أنهم خدم أهل الجنة» بعض الطرق والشواهد، فأخرجتها في «الصحيحة» (١٤٦٨)[٢].

[٥٢١]

«عائذ بن نسير». (نسير): بالنون، والسين مصغرًا، كما هو مقيد في «العقيلي»، وابن عدي، وهو كذلك في «المشتبه» للذهبي (ص٨٢)، ووقع في «الميزان»: (شبر)، وفي «اللسان»: «بشير»، واغتر به المصحح لكتاب «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٠٨)![٣].

[٥٢٢]

وفي النهي عن الصبغ بالسواد غير ما حديث صحيح، فانظر «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام»[٤].

---

(١) (٧/ ٨٧) حديث: (٣٠٨٦).

(٢) (٧/ ٩٨) حديث: (٣٠٩٨).

(٣) (٧/ ١١٥-١١٦) حديث: (٣١١٤).

(٤) (٧/ ١١٦) حديث: (٣١١٥).

[٥٢٣]

شريك بن عبد الله القاضي لم يحتج به مسلم، لكن أخرج له متابعة، كما قال الذهبي في «الميزان»(١).

[٥٢٤]

حديث: «إن الله يكره فوق سمائه أن يخطأ أبو بكر». «موضوع».

آفته: الوضين بن عطاء سيئ الحفظ، والجراح بن منهال منكر الحديث.

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات».

قال الذهبي في «العلو» (ص٣٧) بعد أن بين علله: «والخبر غير صحيح، وعلىٰ باغض الصديق اللعنة»(٢).

[٥٢٥]

«عمران بن حطان»، قال العقيلي في «الضعفاء» (٣١٢): «عمران لا يتابع علىٰ حديثه، وكان يرىٰ رأي الخوارج، ولا يثبت سماعه من عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا»(٣).

---

(١) (٧/ ١٢٧) حديث: (٣١٢٨).

(٢) (٧/ ١٣٣) حديث: (٣١٣٦).

(٣) (٧/ ١٣٤) حديث: (٣١٣٨).

[٥٢٦]

قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في «جزء فضل يوم عرفة»: «حديث: وقفة الجمعة يوم عرفة أنها تعدل اثنتين وسبعين حجة، حديث باطل لا يصح، وكذلك لا يثبت ما روي عن زر بن حبيش: أنه أفضل من سبعين حجة في غير جمعة»(١).

[٥٢٧]

قال العقيلي في «الضعفاء» (٢٠٨): «عبد الله بن سيف حديثه غير محفوظ، وهو مجهول بالنقل، وفي النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ أحاديث ثابتة الأسانيد من غير هذا الوجه، وأما اللعن فالرواية فيه لينة، وهذا يروىٰ عن عطاء مرسلًا».

يقصد حديث: «لعن الله من سب أصحابي»(٢).

[٥٢٨]

«حنش» هو لقب لـ«الحسين بن قيس أبو علي الرحبي». قال الحافظ في «التقريب»: «متروك».

قال البوصيري في «الزوائد» (١٦٩/ ١): «... حنش.. ضعفه أحمد، وابن

---

(١) (٧/ ١٣٧) حديث: (٣١٤٤).

(٢) (٧/ ١٤٦) حديث: (٣١٥٧).

مَعِين، وأبو حاتم، وأبو زُرْعَة، والبخاري، والنَّسَائِي، والعقيلي، وابن عدي، والجوزجاني، والبزار، والدَّرَاقُطْنِي، وغيرهم»[١].

[٥٢٩]

«ليس كل ما سكت عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح»، و«المطالب العالية» أنه حسن من حيث الواقع» اهـ[٢].

[٥٣٠]

«وقد ذكرت أكثر من مرة أن رموز «الجامع» لا يوثق بها لأسباب شرحتها في مقدمة «صحيح الجامع»، و«ضعيف الجامع»، ومن ذلك اختلاف النسخ، ففي بعضها ما ليس في البعض الآخر»[٣].

[٥٣١]

نوح بن أبي مريم «الملقب بـ«الجامع» جمع كل شيء من العلوم إلا الصدق!.

قال الحافظ: «كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع»[٤].

---

(١) (٧/ ١٦٤) حديث: (٣١٨٠).

(٢) (٧/ ١٦٥) حديث: (٣١٨١).

(٣) (٧/ ١٧٢) حديث: (٣١٨٩).

(٤) (٧/ ١٧٣) حديث: (٣١٩٠).

[٥٣٢]

حديث: «إن لقمان الحكيم كان يقول: إن الله إذا استودع شيئًا حفظه».

«ضعيف».

رواه عبد بن حميد في «المنتخب». وأخرجه أحمد إلا أنه قال: عن قزعة عن ابن عمر... وقال مرة نهشل: عن قزعة، أو عن أبي غالب.

نهشل: ثقة.

أبو غالب، قال الحافظ: مستور.

قال الأَلْبَانِي: ولما كان الراوي قد تردد في كون الحديث عنه، أو عن قزعة، لم يجز الحكم علىٰ الحديث بالصحة لثقة قزعة، ولا بالضعف لجهالة أبي غالب، وإنما التوقف حتىٰ يترجح لدينا أحد الوجهين، وهذا من الوجهة العملية معناه أن يعامل الحديث معاملة الضَّعِيف ما دام أننا لم نصححه، فتأمل.

وقد صح الحديث من قوله ﷺ لا من قول لقمان الحكيم، وقد خرجته في «الصحيحة» (٢٥٤٧)[١].

[٥٣٣]

وكأن هذا الحديث الضَّعِيف: «إن لله ملكًا موكلًا بمن يقول: يا أرحم

---

(١) (٧/ ١٧٣-١٧٤) حديث: (٣١٩١).

الراحمين!.. الحديث»، هو أصل ما اعتاده كثير من المصلين في عمان، وغيرها من مدن الأردن من قولهم دبر كل صلاة: «يا أرحم الراحمين...» ثلاثًا، ولا أصل له في السنة الصحيحة، بل هو مفوت سنن كثيرة، كما هو مشاهد منهم، وصدق من قال من السلف: «ما أحدثت بدعة إلا وأميتت سنة»(١).

[٥٣٤]

الراوي: «محمد بن سليمان بن مسمول المخزومي» تناقض فيه ابن حِبَّان.

شذ فيه ابن حِبَّان فوثقه في «ثقاته»، والأئمة علىٰ تضعيفه(٢).

[٥٣٥]

حديث: «سألت أنس بن مالك قال: قلت: صلىٰ رسول الله ﷺ علىٰ ابنه إبراهيم؟ قال: لا أدري، رحمة الله علىٰ إبراهيم، لو عاش كان صديقًا نبيًّا».

أخرجه أحمد (٣/ ١٣٣)، وابن سعد (١/ ١٤٠)، وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم. وله شاهد من حديث جابر مرفوعًا: «لو عاش إبراهيم لكان نبيًّا»، أخرجه ابن عساكر (١/ ٢١٣/ ٢) بسند ضعيف عنه(٣).

---

(١) (٧/ ١٨٢) حديث: (٣٢٠٠).

(٢) (٧/ ١٨٤-١٨٥) حديث: (٣٢٠١).

(٣) (٧/ ١٨٦) حديث: (٣٢٠٢).

[٥٣٦]

والشيخ الغماري في كتابه «المداوي» (١/ ٥٥١): واسع الخطو فيه، فقد ذكر فيه بعض الأحاديث الصحيحة، مثل قوله ﷺ: «عليكم بالشام!».

ومن الغرائب أنه أحيانًا لا يتكلم علىٰ إسناد الأحاديث الموضوعة، وبالرغم من أنه لا يورده في رسالته «المغير علىٰ الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير».

كما في الحديث الضَّعِيف جدًّا في «الضَّعِيفة» (ح ٣٢٠٥). بتلخيص.

وقال (ص٢٠٤): وقد زاد في الخلط -يعني الغماري- في أول الكتاب (١/ ٤٠- ٤٣) بصورة عجيبة تلفت النظر؛ لأن عامة القراء لا يستطيعون أن يميزوا ما صح من تلك الروايات مما لم يصح؛ لأنه هو لم يميزها، بل تركها، كما نقلها بأسانيدها! والله المستعان[١].

[٥٣٧]

الدولابي صاحب كتاب «الكنىٰ والأسماء» متكلم فيه[٢].

[٥٣٨]

حديث: «إنما أنا عبد، آكل كما يأكل العبد، وأشرب كما يشرب العبد».

منكر بذكر الشرب.

---

(١) (٧/ ١٨٩) حديث: (٣٢٠٥).

(٢) (٧/ ٢٠٠) حديث: (٣٢١٦).

والمحفوظ من هذا الحديث: «.... وأجلس كما يجلس العبد».

وهو في «الصحيحة» (٥٤٤، و٦٨٦)(١).

[٥٣٩]

الراوي: «الفيض بن وثيق». قال ابن مَعِين فيه: «كذَّاب خبيث».

قال الذهبي: «قلت: قد روىٰ عنه أبو زُرْعَة، وأبو حاتم، وهو مقارب الحال إن شاء الله تعالىٰ».

قال الأَلْبَانِي: كذا قال! وقول ابن مَعِين فيه جرح مفسر، فهو مقدم علىٰ توثيق من وثقه لو كان صريحًا، وممن يوثق بتوثيقه.

رواية أبي حاتم عنه ليس توثيقًا منه له.

رواية أبي زرعة، فقد ذكروا أنه لا يروي إلا عن ثقة.

فالجرح المفسر مقدم عليه قطعًا.

أورده الذهبي في «الضعفاء»(٢).

[٥٤٠]

وقد زعم الشيخ الصابوني في كتابه «مختصر تفسير ابن كثير» أنه لم

(١) (٧/ ٢٠٣) حديث: (٣٢١٩).

(٢) (٧/ ٢١٤-٢١٥) حديث: (٣٢٢٧).

يورد فيه ما لم يثبت من الحديث! وقد سبق ذكر أمثلة كثيرة من الأحاديث الضَّعِيفة مما وقع في «مختصره»، وكذلك في مختصر ابن بلده الشيخ الرفاعي رحمه الله تعالىٰ(١).

[٥٤١]

قال الرافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتابه «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٥)**: «.... وبشر بن سلمان هو أبو إسماعيل النهدي الكوفي... وقد أخرج له مسلم».

قال الألْبَانِي: «الذي روىٰ له مسلم إنما هو بشير بن سلمان أبو إسماعيل الكندي..»(٢).

[٥٤٢]

«ولا يصح في فضل (قزوين) حديث، بل غالبها باطل موضوع، ولا تغتر بفضل المؤلفين في فضلها، فإنهم يتساهلون في رواية أحاديث الفضائل، وبعضهم يؤلف الكتب لبيان ضعفها ووهائها، وهذا مما يشكرون عليه، ولهم المثوبة عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ».

قلت: انظر: «الضَّعِيفة» (ح ٣٢٤٥ و٣٢٤٦ و٣٢٤٧)(٣).

---

(١) (٧/ ٢٢٧) حديث: (٣٢٣٥).

(٢) (٧/ ٢٣٩) حديث: (٣٢٤٥).

(٣) (٧/ ٢٤٠) حديث: (٣٢٤٥).

[٥٤٣]

«الضعف الشديد للحديث لا يستشهد به»[١].

[٥٤٤]

«المعلىٰ بن هلال» قال الذهبي في «الميزان»: «رماه السفيانان بالكذب...»[٢].

[٥٤٥]

وإن من غرائب الشيخ الغماري التي لا تنتهي أنه لم يتعقب المناوي في تناقضه. وإنما سود نحو صفحتين في بيان أوهام المناوي في بعض الأنساب، والإنكار عليه تعجبه من عدم عزو السيوطي لبعض الأحاديث لـ«ضعفاء البخاري» بقوله: علىٰ أن «ضعفاء البخاري» ليس هو بأشهر من «تاريخ قزوين» للرافعي بين أهل الحديث!.

فهل يقول هذا محدِّث، بل حافظ منصف؟![٣].

[٥٤٦]

حديث: «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها».

---

(١) (٧/ ٢٤٦) حديث: (٣٢٤٩).

(٢) (٧/ ٢٥٢-٢٥٣) حديث: (٣٢٥٥).

(٣) (٧/ ٢٥٣) حديث: (٣٢٥٥).

منكر، وإسناده ضعيف مظلم بمرة[١].

[٥٤٧]

واعلم أن هذا الحديث -«تنظفوا بكل ما استطعتم، فإن الله بنىٰ الإسلام علىٰ النظافة... الحديث»- هو أصل ذاك الحديث الذي تتداولته الألسنة، وذكره الغزالي في «الإحياء» (١/ ٤٩) بلفظ: «بني الدين علىٰ النظافة».

قال مخرجه الحافظ العراقي: «لم أجده هكذا...».

وللطبراني في «الأوسط»: بسند ضعيف جدًّا من حديث ابن مسعود: «النظافة تدعو إلىٰ الإيمان».

وتمام حديث عائشة: «ولا يدخل الجنة إلا كل نظيف».

أخرجه ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٢/ ٥٧)[٢].

[٥٤٨]

حديث عائشة: «لا يدخل الجنة إلا كل نظيف»، أخرجه ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٢/ ٥٧) عزاه الشيخ القرضاوي في تعليقه علىٰ كتابه «الحلال والحرام» (ص٧٩) لابن حِبَّان، وهذا خطأ قبيح لا يليق بأهل العلم؛ لأن من

---

(١) (٧/ ٢٥٥) حديث: (٣٢٥٨).

(٢) (٧/ ٢٦١) حديث: (٣٢٦٤).

المعروف عندهم أن إطلاق العزو لابن حِبَّان يعني أنه رواه في «صحيحه»، وقد عرفت إنما أخرجه في «ضعفائه»[١].

[٥٤٩]

قال أبو عبيد في «الغريب» (ق ٢٥/ ١) معلقًا: «قال الأموي: (السوآء): القبيحة، يقال للرجل من ذلك: (أسوأ). قال أبو عبيد: «وكذلك كل كلمة أو فعلة قبيحة فهي سوآء». وكذا في «النهاية»، والله أعلم[٢].

[٥٥٠]

وقد التبس عليَّ أمر الراويين وهما:

- إسحاق بن وهب الطهرمسي.
- وإسحاق بن وهب العلاف.

الأول: قال الدَّرَاقُطْنِي: إسحاق بن وهب كذَّاب متروك حدث بالأباطيل.

الثاني: العلاف: ثقة من شيوخ البخاري.

وخلط بينهما ابن الجوزي رحمه الله[٣].

---

(١) (٧/ ٢٦٢) حديث: (٣٢٦٤).

(٢) (٧/ ٢٦٦) حديث: (٣٢٦٧).

(٣) (٧/ ٢٧١) حديث: (٣٢٧٠).

[٥٥١]

رموز «الجامع الصغير»، و«الكبير» للسيوطي لا قيمة لها مطلقًا، كما نبهنا علىٰ ذلك مرارًا!! ومن الغرائب أن الشيخ الغماري - مع علمه، وتوسعه في نقد المناوي، وتشنيعه عليه بسبب أوهامه يشايعه في الاعتداد برموز «الجامع»! ثم هو قد فاته بعض الأحاديث الموضوعة فلم يتعقب فيها المناوي، ولا أورده في «المغير!»![(١)].

[٥٥٢]

نعم، ثبتت زيادة ابن حِبَّان: «من قال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو علىٰ كل شيء قدير؛ عشر مرات» بزيادة: «يحيىٰ ويميت»، مع تقييد التهليل عشرًا بما بعد صلاة الصبح والمغرب في أحاديث يرتقي ذلك بمجموعها إلىٰ مرتبة الصحة، ولذلك أوردت بعضها في «صحيح الترغيب» (٤٧٢-٤٧٥)[(٢)].

[٥٥٣]

أحاديث ضمة القبر غير أحاديث عذاب القبر، كما يدل عليه أحاديث ضم القبر لسعد بن معاذ، وللصبي، وانظر «الصحيحة» (١٦٩٥و ٢١٦٤)[(٣)].

---

(١) (٧/ ٢٧٥) حديث: (٣٢٧٤).

(٢) (٧/ ٢٧٧) حديث: (٣٢٧٦).

(٣) (٧/ ٢٨١) حديث: (٣٢٨١).

[٥٥٤]

وبناء علىٰ القاعدة: «أن ما رواه الرافعي -ومن نحا نحوه- وتفرد به؛ ضعيف»(١).

[٥٥٥]

قال ابن التركماني في «الجوهر النقي»: «وإن ضعفوا هذا الأثر من أجل أبي حنيفة فهو وإن تكلم فيه بعضهم، فقد وثقه كثيرون، وأخرج له ابن حِبَّان في «صحيحه»، واستشهد به الحاكم في «المستدرك»، ومثله في دينه، وورعه، وعلمه لا يقدح فيه كلام أولئك**!**».

قال الألْبَانِي: «هذا تعطيل لعلم الجرح تعصبًا للإمام، فإن الجرح لا ينظر فيه إلىٰ دين المجروح، وورعه، وعلمه، وإنما إلىٰ حفظه، وضبطه لرواياته بعد أن تثبت عدالته، ولا شك عندي في عدالته، ولكن الضبط والحفظ شيء آخر، وهذا ما لم يعرف به الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ، بل عرف بنقيضه»(٢).

[٥٥٦]

«الاستشهاد بالراوي غير الاحتجاج به، كما هو مقرر في هذا العلم الشريف»(٣).

---

(١) (٧/ ٢٩٠) حديث: (٣٢٩٠).

(٢) (٧/ ٢٩٣) حديث: (٣٢٩٢).

(٣) (٧/ ٢٩٣) حديث: (٣٢٩٢).

[٥٥٧]

لم يخرِّج ابن حِبَّان في «صحيحه» للإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وأما دعوىٰ ابن التركماني رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: «وأخرج له ابن حِبَّان في «صحيحه»..»، فهو مدسوس في نقدي، وإن صح فيكون علىٰ سبيل الاستشهاد لا الاحتجاج، ثم تأكدت من دس ذلك بأمور كثيرة، منها:

- أن أحدًا ممن ترجم له رَحِمَهُ اللَّهُ لم يذكر ذلك.

- ولم يرد له ذكر في فهرس «صحيح ابن حِبَّان/ الإحسان» ط. المؤسسة.

- ولا ادَّعىٰ ذلك أحد من المتعصبة غير ابن التركماني عفا الله عنا وعنه.

- ولم يورده ابن حِبَّان في كتابه «الثقات» علىٰ تساهل شرطه فيه، كما هو معلوم عند النقاد.

- أورده ابن حِبَّان في كتابه الآخر: «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، وقد أساء القول فيه، وكان مما قال (٣/ ٦٣): «وكان رجلًا جدلًا ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدث بمائة وثلاثين حديثًا مسانيد، ما له في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مائة وعشرين حديثًا... فلما غلب خطؤه علىٰ صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار»(١).

---

(١) (٧/ ٢٩٣) حديث: (٣٢٩٢).

[٥٥٨]

ونقله عنه الحافظ في «اللسان» زيادة منه علىٰ أصله «الميزان» في ترجمة (أبي علي الخراساني)، فهل هذا (الخراساني) هو غير (أبي علي الحراني) لاختلاف الشيوخ والرواة عنه عند ابن حِبَّان، أم هو هو، لكن وقع في نسبته تحريف، وتناقض فيه ابن حِبَّان، كما يقع منه أحيانًا؟ هذا ما لم يتبين لي الآن، فمن كان عنده علم فليفدنا، وجزاه الله خيرًا.(١).

[٥٥٩]

الراوي: أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ ترجمه الخطيب البغدادي فقال (٢/ ٢٤٤): «في حديثه غرائب، ومناكير، وكان حافظًا، صنف كتبًا في علم الحديث، وسألت ابن علان عنه، فذكره بالحفظ، وحسن المعرفة بالحديث، وأثنىٰ عليه، سألت أبا بكر البرقاني عنه، فأشار إلىٰ أنه كان ضعيفًا، وقال: ورأيته في جامع المدينة، وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسًا، ويتجنبونه».

أورده الذهبي في «المغني»، وقال: «تكلم في الجرح والتعديل، وله مناكير، ضعفه البرقاني، وقال ابن الجوزي: كانوا يضعفونه».

وقال في «التذكرة»: «قلت: له مصنف كبير في «الضعفاء»، وهو قوي النفس

---

(١) (٧/ ٢٩٩) حديث: (٣٢٩٤).

في الجرح، وهاه جماعة بلا مستند طائل!»[١].

[٥٦٠]

الراوي: إبراهيم بن هدبة. قال ابن حِبَّان (١/ ١١٤-١١٥): «دجال من الدجاجلة، وكان راقصًا بالبصرة، يدعىٰ إلىٰ الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس، ويضع عليه»[٢].

[٥٦١]

«أحمد بن الحسن بن أبان الأيلي المصري». أخرج له الطبراني في «الصغير»، و«الأوسط»، ومع شهرته بالوضع لم يعرفه الهَيْثَمِي (٢/ ٢٩٨).

قال ابن حِبَّان فيه (١/ ١٤٩): «كذَّاب دجال من الدجاجلة، يضع الحديث علىٰ الثقات وضعًا»[٣].

[٥٦٢]

حديث: «دفن المولود في الطينة التي خلق منها».

وهو حسن عندي بمجموع طرقه، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٨٥٨)[٤].

---

(١) (٧/ ٣٠٠) حديث: (٣٢٩٥).

(٢) (٧/ ٣١١-٣١٢) حديث: (٣٣٠٦).

(٣) (٧/ ٣٣٠) حديث: (٣٣٢٠).

(٤) (٧/ ٣٣٠-٣٣١) حديث: (٣٣٢٠).

[٥٦٣]

حديث: «جبلت القلوب علىٰ حب من أحسن إليها... الحديث».

«حديث موضوع» علىٰ الأعمش رَحِمَهُ اللَّهُ، وقصة باطلة المتهم بوضعها الشيخ القرشي، وأنا أظن أنه إسماعيل بن أبان الغنوي نسبة إلىٰ (غني)، وهو غني بن يعصر، ينتهي نسبه إلىٰ مضر التي منها قريش، كما هو معلوم، وإسماعيل هذا كان يضع علىٰ الثقات[١].

[٥٦٤]

«علي بن محمد الفقيه». يعرف بـ(ماذشاه)، قال أبو نعيم (٢/ ٢٤): «كان من شيوخ الفقهاء أحد أعلام الصوفية.. جمع بين علم الظاهر والباطن (!) لا تأخذه في الله لومة لائم، كان ينكر علىٰ المتشبهة بالصوفية وغيرهم من الجهال فساد مقالتهم في الحلول، والإباحة، والتشبيه... توفي سنة (٤١٤)»[٢].

[٥٦٥]

أحمد بن إبراهيم النرمقي، وقع محرفًا إلىٰ (الزمعي)، كما في «المعجم الصغير» حتىٰ في الطبعة الجديدة منه التي عليها تحقيق الشيخ محمد شكور (٢/ ١٣١)، ولم يعلق عليه بشيء، كما هي عادته!.

---

(١) (٧/ ٣٣٦-٣٣٧) حديث: (٣٣٢٦).

(٢) (٧/ ٣٣٩) حديث: (٣٣٢٧).

وعلىٰ الصواب وقع في الحديث المشار إليه في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٥٢) من روايته عن الطبراني(١).

[٥٦٦]

حديث: «أوتيت مفاتيح كل شيء إلا الخمس... الحديث».

«شاذ أوله». أخرجه أحمد (٢/ ٨٦)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٩٨/ ٢) من طريق الإمام أحمد.

وهذا إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات علىٰ شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري في تفسير سورة لقمان (٨/ ٣٩٥- فتح): بلفظ: «خمس لا يعلمهن إلا الله...». دون قوله: «أوتيت».

وجملة القول: أن هذه الزيادة «أوتيت» لم يطمئن القلب لثبوتها، وإن كان إسنادها صحيحًا كما تقدم؛ لتفرد الراوي بها دون سائر الطرق، ولعدم وجود الشاهد المعتبر لها فهي شاذة.

وخفي هذا علىٰ المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ» الشيخ حسين سليم أسد، فجعل حديث ابن عمر من رواية الطيالسي والبخاري الأخيرة شاهدًا لحديث ابن مسعود الذي فيه هذه الزيادة المنكرة.

---

(١) (٧/ ٣٤٦-٣٤٧) حديث: (٣٣٣٤).

وكثيرًا ما يقع للشيخ حسين سليم أسد مثل هذا الخلط، وهو مما يدل علىٰ حداثته في هذا العلم(١).

[٥٦٧]

اختلط هذا الراوي (علي بن عبد الحميد الغضائري) بآخر.

فقال المناوي: «وفيه علي بن عبد الحميد قال الذهبي: مجهول».

قال الألْبَانِي: فهذا وهم من المناوي؛ لأن علي بن عبد الحميد الغضائري هو غير ابن عبد الحميد المجهول الذي ذكره الذهبي، أما الغضائري، فقد ترجمه الخطيب (١٢/ ٢٩-٣٠)، وقال: وكان ثقة، مات سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة. وقال فيه السمعاني في «الأنساب»: وكان من الصالحين الزهاد الثقات(٢).

[٥٦٨]

حديث: «إني دخلت الكعبة، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما دخلتها، إني أخاف أن أكون قد شققت علىٰ أمتي من بعدي». «ضعيف».

رواه أبو داود (٢٠٢٩)، والتِّرْمِذي (١/ ١٦٥)، وابن ماجه (٣٠٦٤)، والحاكم (١/ ٤٧٩)، والبيهقي (٥/ ١٥٩)، وأحمد (٦/ ١٢٧). وآفته:

---

(١) (٧/ ٢٤٨-٢٤٩) حديث: (٣٣٣٥).

(٢) (٧/ ٣٥١) حديث: (٣٣٣٧).

إسماعيل بن عبد الملك صدوق كثير الوهم، كما قال الحافظ في «التقريب»[١].

[٥٦٩]

حديث: «أهل البدع شر الخلق والخليقة».

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون، ولولا أني أخشىٰ أن يكون قتادة لم يسمعه من أنس لحكمت عليه بالصحة[٢].

[٥٧٠]

«أبو عصمة نوح بن أبي مريم». قال مسلم، والدارقطني: «وضع حديث فضائل القرآن»[٣].

[٥٧١]

حديث: «إذا أعتق الرجل أمته، ثم تزوجها بمهر جديد كان له أجران».

«ضعيف بهذا التمام». أخرجه الطيالسي في «مسنده»، وأحمد (٤/ ٤٠٨).

وهذا إسناد علىٰ شرط البخاري، وقد علقه في «صحيحه» في (النكاح) منه، علىٰ أبي بكر بن عياش.

---

(١) (٧/ ٣٥٨) حديث: (٣٣٤٦).

(٢) (٧/ ٣٦١) حديث: (٣٣٥١).

(٣) (٧/ ٣٧٤) حديث: (٣٣٦٢).

وابن عياش، وإن احتج به البخاري، فقد تُكلِّم فيه من قبل حفظه.

قال الذهبي في «الميزان»: «أحد الأئمة الأعلام، صدوق ثبت في القراءة لكنه في الحديث يغلط ويهم».

وذِكْر «المهر» في هذا الحديث خطأ منه؛ لأنه قد صح بدون لفظ «المهر»: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين...» فلم يذكر المهر.

أخرجه البخاري في (العلم) وغيره، ومسلم في (الإيمان)، وأحمد.

وإن كان أبو بكر قد تفرد بهذه الزيادة دون الإمام الشعبي الثقة الحجة فتكون زيادة غير ثابتة، بل هي منكرة، أو شاذة على الأقل؛ لمخالفة أبي بكر مَن هو أوثق منه بدرجات[1].

[٥٧٢]

وهم الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «التهذيب» حيث ظن أن عبد الله بن ثعلبة في إسناد الطبراني هو عبد الله بن ثعلبة بن صعير، فإنه ذكر في ترجمته في الرواة عنه عبد الحميد بن جعفر قال: «ولم يدركه».

ويؤيد أن عبد الله بن ثعلبة في هذا الإسناد غير عبد الله بن ثعلبة بن صعير أن الطبراني بعد أن ذكر في «معجمه» ثعلبة أبا عبد الله الأنصاري،

---

(١) (٧/ ٣٧٥) حديث: (٣٣٦٤).

وساق له هذا الحديث -في «الضَّعِيفة» (برقم ٣٣٦٦)- وذكر بعد أربعة تراجم عبد الله بن ثعلبة بن صعير العدوي، وساق له حديث الزهري عنه في صدقة الفطر، والله أعلم[1].

[٥٧٣]

قول الذهبي رَحِمَهُ اللهُ **في «الميزان»**: «إذا قال الوليد بن مسلم: عن ابن جريج، أو: عن الأوزاعي، فليس بمعتمد؛ لأنه يدلس عن كذَّابين، فإذا قال: حدثنا، فهو حجة...».

قال الألْبَانِي: وبناءً عليه، فقول الذهبي في صدر كلامه عن الوليد: «... فإذا قال: حدثنا (ابن جريج) فهو حجة» فيه قصور لا يخفىٰ، فالصواب اشتراط تصريحه بالتحديث في شيخه وسائر الرواة الذين فوقه؛ لنأمن بذلك من شر تدليسه تدليس التسوية، ولولا ذلك لكان إسناد هذا الحديث صحيحًا، لكون الوليد قد قال فيه: حدثنا ابن جريج.. فلما لم يتابع التصريح بالتحديث فوق ذلك قامت العلة في الحديث... وقد وافق الذهبي في هذه الغفلة الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» (ص٩٢) فتبعه مع جزمه بأن الحديث بيِّن الغرابة، بل النَّكارة[2].

---

(١) (٧/ ٣٧٧) حديث: (٣٣٦٦).

(٢) (٧/ ٣٨٥ -٣٨٦) حديث: (٣٣٧٤).

[٥٧٤]

«وأما اتفاق الشيخين علىٰ إخراج حديث الوليد بن مسلم؛ فلعلهما لا يخرجان له إلا ما اطمأنا من تدليسه»[(١)].

[٥٧٥]

قال الذهبي في «الميزان»: «وهو من أنكر ما أتىٰ به الوليد بن مسلم».

يعني حديث موضوع في «الضَّعِيفة» (٣٣٧٤)[(٢)].

[٥٧٦]

إياس بن معاوية بن قُرَّة لم يذكروا له رواية عن الصحابة سوىٰ أنس بن مالك، ومع ذلك قال ابن حِبَّان: «إن صح سماعه منه»[(٣)].

[٥٧٧]

حديث: «تداووا من ذات الجنب بالقسط البحري، والزيت». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي، والحاكم، والطيالسي، وعنه أحمد.

آفته: ميمون أبو عبد الله، والجمهور علىٰ تضعيفه، ولم يخالف فيه غير ابن

---

(١) (٧/ ٣٨٦) حديث: (٣٣٧٤).

(٢) (٧/ ٣٨٧) حديث: (٣٣٧٤).

(٣) (٧/ ٣٨٩) حديث: (٣٣٧٧).

حِبَّان، ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بضعفه(١).

[٥٧٨]

«عبد الله بن وهب صحيح الحديث عن ابن لهيعة»(٢).

[٥٧٩]

وأحمد بن عبد الرحمن الوهبي وهو ابن وهب بن مسلم المصري، الملقب: (بحشل). قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: «صدوق تغير بأخرة»(٣).

[٥٨٠]

عزا السيوطي حديث: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلىٰ المرفقين»، من حديث أبي أمامة، وأحمد من حديث عمار بن ياسر، فأوهم أن الحديث عند أحمد بالضربتين، وإنما هو عنده بالضربة الواحدة للوجه والكفين، وهو كذلك في «الصحيحين» وغيرهما، كما في «صحيح أبي داود» (٣٤٣-٣٦٢)(٤).

[٥٨١]

توثيق ابن حِبَّان عند التفرد مما لا يُعتَدُّ به؛ لِما عُرف به من التساهل، كما

(١) (٧/ ٤٠٦) حديث: (٣٣٩٦).

(٢) (٧/ ٤٢٤) حديث: (٣٤١٤).

(٣) (٧/ ٤٢٤) حديث: (٣٤١٥).

(٤) (٧/ ٤٣٤) حديث: (٣٤٢٧).

شرحه الحافظ في مقدمة «لسان الميزان»[١].

[٥٨٢]

قتادة بن الفضل. قال فيه ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ١٣٥) عن أبيه: «شيخ».

قلت: قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٧/ ٢): «وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة: يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية»[٢].

[٥٨٣]

حديث: «جنان الفردوس أربع: ثنتان من ذهب حليتهما، وآنيتهما، وما فيهما، وثنتان من فضة آنيتهما، وحليتهما، وما فيهما، وليس بين القوم وبين أن ينظروا إلىٰ ربهم عَزَّوَجَلَّ إلا رداء الكبرياء علىٰ وجهه في جنة عدن، وهذه الأنهار تشخب من جنة عدن، ثم يصدع بعد ذلك أنهارًا». «ضعيف».

أخرجه الطيالسي، وأحمد، والدرامي، وآفته: الحارث بن عبيد ضعيف لسوء حفظه، وقد خالفه عبد العزيز بن عبد الصمد. دون قوله في أوله: «جنان الفردوس أربع». ودون قوله في آخره: «وهذه الأنهار تشخب...».

أخرجه البخاري، ومسلم، والتِّرْمِذي، وابن ماجه، وأحمد. وابن حِبَّان من طريق أخرىٰ عن المغيرة بن شعبة.

---

(١) (٧/ ٤٦٤) حديث: (٣٤٦٣).

(٢) (٧/ ٤٦٤) حديث: (٣٤٦٣).

فالحديث صحيح دون هاتين الزيادتين(١).

[٥٨٤]

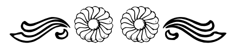
وقد ساق كلامه بعد أن نقل الشيخ عبد الله الغماري في رسالته التي سماها «إعلام النبيل بجواز التقبيل» (ص٦): عن تصحيح الدميري في «حياة الحيوان» لحديث رواه الطبراني عن أبي هريرة.

قال الألْبَانِي: والدميري فقيه شافعي ليس معروفًا بتخريج الأحاديث ونقدها، فالعجب ممن يدعي الاجتهاد في الحديث أن يقلد مثله**!!**(٢).

[٥٨٥]

«عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي». قال أبو سعيد الرواس: «يتهم بوضع الحديث».

قال الألْبَانِي: وهو الذي جمع مسندًا لأبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ(٣).



(١) (٧/ ٤٦٥) حديث: (٣٤٦٥).

(٢) (٧/ ٤٨٤) حديث: (٣٤٨٦).

(٣) (٧/ ٤٩٧) حديث: (٣٥٠٠).



فوائد المجلد الثامن

[٥٨٦]

«الذي تطمئن إليه النفس، وينشرح له الصدر ثبوت الدعاء عنه ﷺ إذا رأىٰ الهلال بقوله: «اللهم أهلَّه علينا باليمن والإيمان، والسلامة والإسلام، ربي وربك الله، هلال خير ورشد»، لورود ذلك في عدة طرق، وأما بقية الأدعية فشاذة منكرة لم يأت ما يدعمها، ويأخذ بعضدها، فالأولىٰ الاكتفاء بهذا القدر من الدعاء، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم»(١).

[٥٨٧]

«والحسن بن صالح بن حي، ثقة احتج به مسلم وغيره، ومن جرحه لم يأت بحجة»(٢).

[٥٨٨]

«محمد بن عمر بن واقد الواقدي المؤرخ المشهور متروك متهم بالكذب.

(١) (٨/ ٩ -١٠) حديث: (٣٥٠٩).
(٢) (٨/ ٢٨) حديث: (٣٥٣٢).

وأخوه: شملة بن عمر بن واقد الواقدي لم أجد له ترجمة»[(١)].

[٥٨٩]

«والأحاديث الصحيحة لم يرد فيها ذكر القرن الرابع جزمًا، بل علىٰ الشك في «خير القرون»، كما في حديث عمران. قال عمران: «فلا أدري أقال رسول الله ﷺ بعد قرنه مرتين أو ثلاثة». أخرجه الشيخان، وغيرهما.

وزيادة القرن الرابع في الحديث الذي أخرجه الطبراني، والحاكم، وابن أبي شيبة في «المصنف» ضعيف، فإني لم أرها في شيء من الأحاديث الصحيحة علىٰ كثرتها، قد خرجت طائفة طيبة منها في «الروض النضير» (٣٤٧)، وفي بعضها ما ذكرت من الشك في الرابعة مثله لا يمكن القضاء عليه إلا بزيادة من ثقة حافظ، وهذا مما لم أجده، اللهم إلا في رواية من حديث النعمان بن بشير، تفرد بها عاصم بن بهدلة، وفي حفظه ضعف.

ثم وجدت عاصمًا قد رواه علىٰ الصواب دون زيادة «القرن الرابع»، وفي رواية عند أحمد، والبزار، والطحاوي في «مشكل الآثار»، وكذلك وقعت هذه الزيادة في رواية لأحمد عن ابن مسعود، وهي شاذة عندي؛ لأنها لم ترد في «الصحيحين»، ولأن في رواية لأحمد: «ثلاثًا، أو أربعًا» هكذا علىٰ الشك، وهي رواية لمسلم بنحوه، وأحمد»[(٢)].

---

(١) (٨/ ٣٦) حديث: (٣٥٤٣).

(٢) (٨/ ٥٢ – ٥٣) حديث: (٣٥٦٩).

[٥٩٠]

«توثيق العجلي، وابن حِبَّان لا يعتد به؛ لتساهلهما، كما هو معروف عند أهل العلم»(١).

[٥٩١]

وتوثيق ابن حِبَّان لا قيمة له؛ لما عرف من تساهله في التوثيق، حتىٰ إنه ليوثق من يصرح فيه بمثل قوله: «لا أعرفه، ولا أعرف أباه»، كما أثبته بالنقل عن كتابه «الثقات» في غير ما موضع(٢).

[٥٩٢]

أخذ بعض متعصبة الحنفية الهنود من حديث جعدة بن هبيرة أن مراسيل القرن الرابع حجة، فقال في كتابه «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٥٠) بعد أن نقل كلام الحافظ فيه، ورجح صحبة جعدة: «وعلىٰ هذا فيجوز لنا أن نحتج بمراسيل القرن الرابع أيضًا؛ لاشتراكهم مع الثالث في العلة التي قبلنا مراسيلهم!»(٣).

[٥٩٣]

علق الشيخ أبو غدة علىٰ كتاب «قواعد في علوم الحديث» علىٰ خلاف عادته فقال: «قلت: هذا توسع غير ناهض، فقد جاء ذكر الخيرية للقرن الخامس

---

(١) (٨/ ٥٣) حديث: (٣٥٦٩).

(٢) (٨/ ٥٥) حديث: (٣٥٦٩).

(٣) (٨/ ٥٥) حديث: (٣٥٦٩).

أيضًا، كما في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٩) من حديث عبد الله بن حوالة، رواه أحمد، وأبو يعلىٰ بسند رجاله رجال الصحيح».

قال الألْبَانِي:

الثانية: أنه قلد محقق «مجمع الزوائد» في جعله الحديث من رواية عبد الله ابن حوالة، وتحريفه -بجهله- الأصل، الذي كان فيه: عبد الله بن مولة، والأول صحابي، والآخر تابعي مجهول، ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠].

الثالثة: تصحيحه الحديث بجزمه به، وهو حديث مضطرب.

الرابعة: تقليده الهَيْثَمِي في قوله: «رجاله رجال الصحيح»، وابن مولة ليس من رجال «الصحيح»(١).

[٥٩٤]

قول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في الراوي:** «صدوق»، يقولها في التابعي المستور الذي روىٰ عنه جمع من الثقات، وهذا علىٰ الغالب(٢). اهـ باختصار.

[٥٩٥]

«أبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر، لم يدرك جده عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»(٣).

---

(١) (٨/ ٥٦-٥٧) حديث: (٣٥٦٩).

(٢) (٨/ ٦٠) حديث: (٣٥٦٩).

(٣) (٨/ ٧٠) حديث: (٣٥٧٩).

[٥٩٦]

«أبو الزعراء اثنان»:

متقدم: واسمه عبد الله بن هاني الكندي الأسدي، أبو الزعراء الكبير، له رواية عند التِّرْمِذي، وغيره عن ابن مسعود، وهو صدوق، كما قال أبو حاتم.

والمتأخر: فاسمه عمرو بن عمرو، ويقال: ابن عامر بن مالك بن نضلة الجشمي، أبو الزعراء الكوفي الأصغر، وهو مجهول لا يعرف، وإن ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» هو والذي قبله علىٰ أنه ذكرهما في الطبقة الثالثة(١).

[٥٩٧]

المحفوظ في هذه القصة أنه قال: «أسرعكن لحاقًا بي أطولكن يدًا».

أخرجه البخاري، ومسلم، والنَّسَائِي، وأحمد من طرق عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا.

وفي رواية مسلم: أنها زينب بنت جحش، وهو الصواب.

وفي رواية للبخاري: أنها سودة بنت زمعة، وهو وهم، كما حققه الحافظ في «الفتح».

أما حديث: «خيركن أطولكن يدًا».

(١) (٨/ ٧٣) حديث: (٣٥٨٠).

«موضوع». أخرجه أبو يعلىٰ، والخطيب في «التاريخ».

وكذلك حديث: «أولكن ترد علي الحوض أطولكن يدًا».

«موضوع». فيه مُجمع علىٰ تركه، وهو مسلمة بن علي الخشني.

وهذا الحديث مخالف لحديث عائشة المذكور، وذلك من ناحيتين:

الأولىٰ: في لفظه، فإن فيه: «أسرعكن..»، فهو من معجزاته ﷺ العلمية، وفي هذا: «خيركن...»، فهو من الفضائل، فشتان ما بينهما! والمقصود بالحديث: زينب رضي الله عنها علىٰ الأصح، وعائشة أفضل كل زوجاته ﷺ، وخيرهن، كما هو معلوم.

والأخرىٰ: أن فيه: أنهن كن يقسن أيديهن بعد وفاته ﷺ، وفي هذا أنهن فعلن ذلك بحضرته ﷺ، فأي نكارة أصرح من هذه؟!(١).

[٥٩٨]

حديث: «خيرهن أيسرهن صداقًا». «ضعيف».

رواه العقيلي في «الضعفاء»، وابن حِبَّان في «صحيحه»، والطبراني، وآفته: رجاء بن الحارث(٢).

---

(١) (٨/ ٧٥) حديث: (٣٥٨١).

(٢) (٨/ ٧٨) حديث: (٣٥٨٤).

[٥٩٩]

اختلط المناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اسم الراوي للتشابه بينهما، ولم ينتبه، وقال: «وفيه حمزة بن الحسين السمسار، قال الذهبي في «الضعفاء»: حمزة بن الحسين الدلال عن ابن السماك، قال الخطيب: كذَّاب».

اختلط بترجمة أخرىٰ هناك:

حمزة بن الحسين الدلال نقل ترجمته عن الذهبي، فقد ترجمه الخطيب، ومما يدل علىٰ سوء حاله، وأنه كان يغير السماعات لكنه لم يصرح فيه بقوله: كذَّاب، مات سنة (٣٣٠)[١].

[٦٠٠]

حديث: «الدنيا كلها سبعة أيام من أيام الآخرة... الحديث».

«موضوع». آفته: العلاء بن زيدل، قال ابن المديني: كان يضع الحديث.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات».

وأورده الحافظ السخاوي في «الفتاوىٰ الحديثية» (ق ١٩٣/ ١)، وقال: «لا يصح»، ثم ذكر نحوه عن ابن عباس موقوفًا، ثم قال: «لا يصح أيضًا، وبه جزم ابن كثير، قال: وكذا كل حديث ورد فيه تحديد وقت يوم القيامة علىٰ التعيين لا يثبت إسناده».

---

(١) (٨/ ٨٩) حديث: (٣٥٩٣).

ومن ذلك ما رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث»، والديلمي، والطبراني، وأبو نعيم في «المعرفة»، وأبو علي ابن السكن، كما في «الفتاوىٰ الحديثية» (ق٩٣/ ١) من طريق عن ابن زمل مرفوعًا، في حديث طويل: «الدنيا سبعة الآلف سنة، بعثت -أو قال- أنا في آخرها ألفًا».

والخلاف:

فمنهم من يثبت صحبة ابن زمل؛ كابن حِبَّان.

وابن حجر قال في «اللسان»: «يقال: له صحبة».

قال الألْبَانِي: فهذا إلىٰ نفي الصحبة عنه أقرب من إثباتها، كما لا يخفىٰ.

وابن الجوزي أورد الحديث في «الموضوعات»(١).

[٦٠١]

تصحيح السيوطي رحمه الله لحديث ابن عباس الموقوف في «عمر الدنيا» غير صحيح.

وللحافظ السيوطي رسالة عجيبة مسماة بـ«الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف»، وفيها فوائد نافعة.

والواقع يشهد ببطلان هذه الأحاديث، فإن السيوطي قرر في الرسالة

---

(١) (٨/ ١٠١) حديث: (٣٦١١).

المذكورة بناء عليها وعلىٰ غيرها من الأحاديث والآثار -وجلها واهية- أن مدة هذه الأمة تزيد علىٰ ألف سنة، ولا تبلغ الزيادة عليها خمس مئة سنة، وأن الناس يمكثون بعد طلوع الشمس من مغربها مئة وعشرين سنة!.

ومع مخالفة هذه الأحاديث لهذه الآية، وما في معناها فهي مخالفة أيضًا لما ثبت بالبحث العلمي في طبقات الأرض، وآثار الإنسان فيها، أن عمر الدنيا مقدر بالملايين من السنين، وليس بالألوف!(١).

[٦٠٢]

حديث: «الدنيا حلوة رطبة». «ضعيف».

وآفته: أبو جعفر الوراق شيخ الحاكم، وهو من شيوخه المستورين الذين لم يكثر عنهم، ولم يحتج بهم في (صحيحه): «المستدرك»، والله أعلم.

وقد صح الحديث بلفظ: «خضرة» بدل «رطبة»، كما في «الصحيحة» (١٥٩٢)(٢).

[٦٠٣]

«قول البخاري في الراوي: منكر الحديث، يعني أنه في أشد درجات الضعف، فاعلمه»(٣).

---

(١) (٨/ ١٠٥-١٠٧) حديث: (٣٦١١).

(٢) (٨/ ١٠٧) حديث: (٣٦١٢).

(٣) (٨/ ١٠٩) حديث: (٣٦١٣).

[٦٠٤]

قال العلامة ابن القيم في رسالته «المنار» (ص٥٤ - ٥٦) في الفصل الذي عقده من الفصول الدالة علىٰ وضع الحديث: «ومنها سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه...»، ثم ذكر بعض الأمثلة علىٰ ذلك، منها حديث: «لا تسبوا الديك، فإنه صديقي...».

والحديث في «الضَّعِيفة» برقم (ح ٣٦١٨)[١].

[٦٠٥]

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ **في** «**المنار المنيف**»: وبالجملة، فكل أحاديث الديك كذب إلا حديثًا واحدًا: «**إذا سمعتم صياح الديكة فأسالوا الله من فضله، فإنها رأت ملكًا**».

قال الأَلْبَانِي: وفاته حديث آخر، وهو حديث: «**لا تسبوا الديك، فإنه يوقظ للصلاة**»، وهو حديث صحيح[٢].

[٦٠٦]

«الحكم بن عبد الله الأيلي». قال الإمام أحمد: «أحاديثه كلها موضوعة»[٣].

---

(١) (٨/ ١١٤) حديث: (٣٦١٨).

(٢) (٨/ ١١٤) حديث: (٣٦١٨).

(٣) (٨/ ١١٥) حديث: (٣٦٢٠).

[٦٠٧]

«**الحديث** (٣٦٢٢): «ذمة المسلمين واحدة...». نُقل إلىٰ «الصحيحة» (٣٩٤٨) » اهـ.

قلت: وتمام الحديث: «ذمَّةُ المسلمينَ واحدةٌ، فإن جارَت عليهم جائرةٌ؛ فلا تُخفِرُوها؛ فإن لكل غادرٍ لواء يُعرَفُ به يوم القيامة»(١).

[٦٠٨]

فليح بن سليمان الخزاعي، أو الأسلمي. احتج به الشيخان. قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ»(٢).

[٦٠٩]

وعلىٰ قاعدة السيوطي رحمه الله: «ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف»، وهي صحيحة علىٰ الغالب، والله أعلم(٣).

[٦١٠]

حديث: «زر القبور تذكر بها الآخرة، واغسل الموتىٰ...». «ضعيف».

أخرجه الحاكم (١/ ٣٧٧)، وعنه البيهقي. من طريق يعقوب بن إبراهيم.

---

(١) (٨/ ١١٦) حديث: (٣٦٢٢).

(٢) (٨/ ١٢٠) حديث: (٣٦٣٠).

(٣) (٨/ ١٣٧) حديث: (٣٦٥١).

قال الذهبي: «يعقوب بن إبراهيم هو القاضي أبو يوسف حسن الحديث، ويحيىٰ لم يدرك أبا مسلم فهو منقطع، أو أن أبا مسلم رجل مجهول».

وأبو يوسف القاضي أورده في «الضعفاء»، وقال: «قال البخاري: تركوه، وقال الفلاس: كان كثير الغلط صدوقًا».

قال الألْبَانِي: ولعل قول الفلاس هذا هو أعدل الأقوال فيه، والله أعلم.

وقد تبين لي فيما بعد أنه ليس أبا يوسف القاضي، وإنما هو الدورقي الحافظ، ولقد أبعد البيهقي النجعة.

وخفي هذا التحقيق علىٰ الحافظ العراقي، فجود إسناد الحاكم في «تخريج الإحياء» (٤/ ٤٩٠)، وتعقبه الزبيدي في «شرح الإحياء» بكلام الذهبي، والبيهقي[١].

[٦١١]

«قال أبو عيسىٰ التِّرْمِذي: سألت محمدًا -يعني البخاري- عن حديث: «زكاة الفطر علىٰ الحاضر والبادي»، فقال: ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب»[٢].

[٦١٢]

حديث: «سام أبو العرب، وحام أبو الحبش، ويافث أبو الروم». ضعيف.

---

(١) (٨/ ١٤٣-١٤٤) حديث: (٣٦٦٣).

(٢) (٨/ ١٤٦) حديث: (٣٦٦٥).

رواه التِّرْمِذي، والحاكم، وأحمد. كلهم من طريق الحسن عن سمرة مرفوعًا.

قال العراقي تبعًا للترمذي في «محجة القرب»: «هذا حديث حسن».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي!.

قال الأَلْبَانِي: «وفيه نظر بيِّن؛ لأن في سماع الحسن من سمرة خلافًا معروفًا، ثم هو مدلس، وقد عنعنه، وعنعنته تعل الحديث، وتصيِّره ضعيفًا.

وقد روي بلفظ أتم، وهو: «ولد لنوح ثلاثة: سام، وحام، ويافث.

ولد سام: العرب، وفارس، والروم، والخير فيهم.

ولد يافث: يأجوج، ومأجوج، والترك، والصقالبة، ولا خير فيهم.

وولد حام: القبط، والبربر، ولا خير فيهم».

وآفته: سليمان بن أرقم متروك الحديث، كما في «محجة القرب»[(١)].

[٦١٣]

حديث: «سبحي الله عشرًا، وأحمديه عشرًا، وكبِّريه عشرًا، ثم سليه حاجتك يقول: نعم نعم». «ضعيف».

أخرجه النَّسَائِي، والتِّرْمِذي، وابن خزيمة في «صحيحه»، وابن حِبَّان، والحاكم، وأحمد من طريق عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله بن أبي

---

(١) (٨/ ١٥٩) حديث: (٣٦٨٣).

طلحة عن أنس بن مالك قال: «جاءت أم سليم إلىٰ النبي ﷺ... الحديث».

قال التِّرْمِذي: «حديث حسن غريب».

قال الحاكم: صحيح علىٰ شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

قال الأَلْبَانِي: وهو كما قالا، لولا أن عكرمة بن عمار فيه ضعف من قبل حفظه.

قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (١/ ٨٥): «قلت: قال ابن أبي حاتم عن أبيه: رواه الأوزاعي عن إسحاق بن أبي طلحة عن أم سليم، وهو مرسل، وهو أشبه من حديث عكرمة بن عمار».

قال الأَلْبَانِي: فمن صححه، أو حسنه جرىٰ علىٰ ظاهر إسناده المتصل، ولم يعلم هذه العلة التي نبَّه عليها الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي علة قادحة عند أهل الحديث، وهي «الإرسال».

وقد صح الحديث نحوه بأتم منه دون قوله: «ثم سليه حاجتك...»، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٣٣٨)(١).

[٦١٤]

«الوليد بن الوليد الدمشقي». تناقض فيه ابن حِبَّان فأورده في «الثقات»، وأورده في «الضعفاء»(٢).

---

(١) (٨/ ١٦٥) حديث: (٣٦٨٨).

(٢) (٨/ ١٧٢) حديث: (٣٦٩٣).

[٦١٥]

«سترة الإمام سترة من خلفه». «ضعيف».

رواه الطبراني في «الأوسط»(١).

[٦١٦]

قال بعض الأئمة عن مراسيل الحسن البصري: «مراسيله كالريح!»(٢).

[٦١٧]

«ادعىٰ عبد الحسين الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص١٤٥) أن الحاكم صحح هذا حديث: «لما ولد الحسن سميته حربًا، فجاء رسول الله ﷺ فقال: أروني ابني، ما سميتموه؟ قال: قلت: حربًا، قال: بل هو حسن؟ فلما ولد الحسين سميته حربًا، فجاء رسول الله ﷺ فقال: أروني ابني، ما سميتموه؟ قال: قلت: حربًا، قال: بل هو حسين...، ثم قال: سميتهم بأسماء ولد هارون: شبر، وشبير، ومشبر». علىٰ شرط الشيخين؛ مشيرًا إلىٰ الجزء الثالث، والصفحتين السابقتين، وهذا كذب، فإنه ليس فيهما إلا التصحيح المطلق الذي ذكرنا...»(٣).

---

(١) (٨/ ١٧٣) حديث: (٣٦٩٥).

(٢) (٨/ ١٧٦) حديث: (٣٧٠٣).

(٣) (٨/ ١٨٧) حديث: (٣٧٠٦).

[٦١٨]

«**فائدة**»: آخر الأمرين من الشيخ الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تمشية رواية دراج إلا عن أبي الهيثم، فانظر في «الصحيحة» (رقم ٣٣٥٠، و٣٤٧٠، و٣٤٧٩)(١).

قلت: ولأنه حكم على حديث أخرجه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي؛ بالضعف من رواية دراج عن ابن حجيرة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورَدَّه لضعف درَّاج، ولعله لم ينتبه رَحِمَهُ اللَّهُ، وأسكنه فسيح جناته، والله أعلم.

[٦١٩]

«**فائدة**»: وآخر الأمرين منه رَحِمَهُ اللَّهُ تجويد رواية قتيبة عن ابن لَهِيعَة، كما في «الصحيحة» (٦/ ٥٥ و٥٦٠ و٨٢٥)(٢).

[٦٢٠]

ابن لَهِيعَة صحيح الحديث إذا روىٰ عنه العبادلة:

عبد الله بن وهب.

وعبد الله بن المبارك.

وعبد الله بن يزيد المقري(٣).

---

(١) (٨/ ١٩١) حديث: (٣٧١٢)، أفاده الناشر.

(٢) (٨/ ١٩٣) حديث: (٣٧١٥)، أفاده الناشر.

(٣) (٨/ ١٩٩) حديث: (٣٧٢٣).

[٦٢١]

الشطر الأول من حديث: «سيِّدَا كهول أهل الجنة: أبو بكر، وعمر». صحيح، له طرق عدة عن جمع من الصحابة، وقد خرجتها في «الصحيحة» (٨٢٢)(١).

[٦٢٢]

«عبد الله بن محمد بن عقيل هو متكلم في حفظه، والذي استقر عليه رأي الحفاظ -كالبخاري وغيره- أنه يحتج بحديثه في مرتبة الحسن إلا إذا ظهر فيه علة منه أو من غيره»(٢).

[٦٢٣]

من المقرر في علم مصطلح الحديث أن من أنواع الحديث الضَّعِيف: الحديث المضطرب، وذلك لأن تلون الراوي في روايته الحديث إسنادًا ومتنًا، واضطرابه فيه، دليل علىٰ أنه لم يتقن حفظه، ويحسن ضبطه، هذا إذا كان ثقة(٣).

[٦٢٤]

حديث: «السباع حرام». يعني المفاخرة بالجماع.

---

(١) (٨/ ٢٠١) حديث: (٣٧٢٥).

(٢) (٨/ ٢٠٣) حديث: (٣٧٢٦).

(٣) (٨/ ٢٠٤-٢٠٥) حديث: (٣٧٢٦).

«منكر». رواه أحمد، والعقيلي عن ابن لَهِيعَة عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعًا.

وقال أحمد عن دراج: «أحاديثه مناكير».

«**تنبيه**»: لفظ الحديث عند الدولابي: «السباع» بالسين المهملة، والباء الموحدة، ووقع عند الآخربن بلفظ: «الشياع» بالشين المعجمة، والمثناة التحتية.

قال في «النهاية»: «قال أبو عمر: إنه تصحيف، وهو بالسين المهملة، والباء الموحدة، وإن كان محفوظًا فلعله من تسمية الزوجة شاعة»(١).

[٦٢٥]

حديث: «السخاء خلق الله الأعظم»، رواه الديلمي عن أبي الشيخ معلقًا. وهو إسناد ضعيف مظلم، ويخيل إلي أنه إسناد مختلق، فإنه لا يوجد في رواية الثقات -فيما أعلم- الجمع بين السفيانين والحمادين في سند واحد، والله أعلم(٢).

[٦٢٦]

«شرحبيل بن سعد». لم يذكر فيه البخاري جرحًا ولا تعديلًا (٢/ ٢/ ٢٥١)، سكت عنه ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٣٣٩) فلم يذكر فيه شيئًا.

---

(١) (٨/ ٢٠٨) حديث: (٣٧٣٠).

(٢) (٨/ ٢٠٩) حديث: (٣٧٣١).

وأما ابن حِبَّان فذكره في «الثقات» (٤/ ٣٦٤)، وأشار الذهبي إلىٰ تليين توثيقه، فقال في «الكاشف»: «وثق».

أشار الحافظ إلىٰ تليينه بقوله: «مقبول» يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث عند التفرد، وما ذلك إلا لجهالته عنده(١).

قلت: وهو محتج به عند الشيخ أحمد شاكر - ثقة.

[٦٢٧]

«سفيان بن وكيع». أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: قال أبو زُرْعَة: كان يتهم بالكذب.

وقال الحافظ في «التقريب»: «كان صدوقًا، إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه»(٢).

[٦٢٨]

عتيق بن يعقوب الزبيري. ترجمه ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٢٦)، وقال: «سمعت أبا زرعة يقول: بلغني أن عتيق بن يعقوب الزبيري، حفظ «الموطأ» في حياة مالك».

---

(١) (٨/ ٢٠٤) حديث: (٣٧٢٦).

(٢) (٨/ ٢١٠) حديث: (٣٧٣٢).

وابن أبي حاتم لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأورده الذهبي في «الميزان»، وذكر توثيق الدَّرَاقُطْنِي إياه، وبلاغ أبي زرعة.

زاد ابن حجر في «اللسان» أن ابن حِبَّان ذكره في الطبقة الرابعة من «الثقات».

وقد وهَّمه الإمام الدارقطني في «الرواة عن مالك» في حديث رواه عن مالك.

قال الأَلْبَانِي: ويتلخص عندي أن الرجل ثقة له أوهام، فلا يحتج به إذا خالفه من هو أحفظ منه(١).

[٦٢٩]

وقد قال الحافظ في آخر تخريجه لحديث: «صل الصبح والضحىٰ، فإنها صلاة الأوابين» بعد أن ساق له عشر طرق ليس في الكثير منها ذكر لصلاة الصبح، ومع ذلك فلم يصرح بتقوية الحديث بمجموع العشر، وقال: «وإذا تأملت ما جمعته عرفت أن طرق هذا الحديث كلها واهية، ولكن الحديث إذا تعددت طرقه، واختلفت مخارجه أشعر بأن له أصلًا، ولاسيَّما إذا كان في باب الترغيب، فإن أهل العلم احتملوا في ذلك ما لم يحتملوه في

---

(١) (٨/ ٢٣٣) حديث: (٣٧٥٩).

باب الحلال والحرام»[١].

[٦٣٠]

«واعلم أنه لا يوجد حديث صحيح صريح في إيقاع الطلاق بلفظ ثلاثًا- ثلاثًا، فلا تغتر بكلام الكوثري في كتابه «الإشفاق»، فإنه غير مشفق علىٰ نفسه، فإنه يصحح فيه ما ليس كهذا الحديث يتأول النصوص الصحيحة الصريحة بما يتفق مع انحرافه عن السنة، كتأويله حديث ابن عباس في «صحيح مسلم» علىٰ أنه في غير المدخول بها! ومن أراد مفرق الحق في هذه المسألة فليراجع كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم، وغيرهما من أئمة السنة، والذابين عنها»[٢].

[٦٣١]

حديث: «خذِّل عنا، فإن الحرب خدعة». «ضعيف جدًّا». أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار»، وأبو عوانة.

واعلم أنني خرجت الحديث هنا من أجل طرفه الأول: «خذِّل عنا»، وإلا فبقيته صحيح، بل متواتر، أخرجه ابن جرير عن عشرة من الصحابة، وبعضها في «الصحيحين»، وخرجه السيوطي في «الجامع الصغير» عن أربعة عشر صحابيًّا، ليس فيهم أبو الطفيل، وأسماء بنت يزيد، وقد أخرجهما الطبري، فيصير العدد (١٦)[٣].

---

(١) (٨/ ٢٥٠) حديث: (٣٧٧٣).

(٢) (٨/ ٢٥٣) حديث: (٣٧٧٦).

(٣) (٨/ ٢٥٤) حديث: (٣٧٧٧).

[٦٣٢]

وقفت علىٰ كتاب مؤلفه الشيخ عبد الله الدويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تنبيه القاري علىٰ تقوية ما ضعفه الأَلْبَانِي!»، ومما قواه هذا الحديث! -حديث: «خذِّل عنا، فإن الحرب خدعة»-، فقد ساقه من رواية البيهقي في «دلائل النبوة»...».

وبالجملة، فانتقاد الرجل تضعيفي للحديث برواية البيهقي هذه علىٰ ما فيها من الاضطراب والضعف، لهو من الأدلة الكثيرة علىٰ أنه لا يحسن هذه الصناعة الحديثية، ولا الكتابة فيها[1].

[٦٣٣]

حديث: «نهىٰ عن الفهر».

«ضعيف جدًّا». أخرجه العسكري في «تصحيفات المحدثين»، وهو إسناد ضعيف جدًّا، آفته: سعد بن طريف، وقال ابن حِبَّان: كان يضع الحديث علىٰ الفور.

«**فائدة**»: فسر العسكري (الفهر) بقوله: «أن يجامع الرجل امرأة، ثم يتحول عنها إلىٰ أخرىٰ فينزل».

وفي «النهاية»: أفهر: إذا جامع جاريته، وفي البيت أخرىٰ تسمع حسه[2].

---

(١) (٨/ ٢٥٤-٢٥٦) حديث: (٣٧٧٧).

(٢) (٨/ ٢٥٦) حديث: (٣٧٧٨).

[٦٣٤]

حديث: «لعنت المرجئة على لسان سبعين نبيًّا... الحديث». «ضعيف».

أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار»، وآفته: أبو غانم يونس بن نافع الخراساني، قال الحافظ: «صدوق يخطئ»(١).

[٦٣٥]

قال ابن القيم في «المنار» رقم (٧٩): كل أحاديث الديك كذب إلا حديثًا واحدًا: «**إذا سمعتم صياح الديكة فأسالوا الله من فضله، فإنها رأت ملكًا**».

قال الأَلْبَانِي: وحديث: «**لا تسبوا الديك، فإنه يوقظ للصلاة**»، صحيح، كما في «الصحيحة»(٢).

[٦٣٦]

حديث: «من لعق الصَّحفة، ولعق أصابعه...».

أخرجه الطبراني في «الكبير»، وإسناده ضعيف جدًّا؛ لجهالة الرجلين اللذين لم يُسمَّيَا.

(تنبيه): وقع في «المعجم الكبير»: (الصفحة)، وهو تصحيف: (الصحفة) (٣).

---

(١) (٨/ ٢٦١) حديث: (٣٧٨٥).

(٢) (٨/ ٢٦٢) حديث: (٣٧٨٦).

(٣) (٨/ ٢٧٧-٢٧٨) حديث: (٣٨٠٧).

[٦٣٧]

«أبو حمزة السكري». اسمه: محمد بن ميمون المروزي، لم يذكر أيضًا في جملة الذين سمعوا من عطاء قبل الاختلاط، بل إنه هو نفسه قد ذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط! كما في «التهذيب»، وهو مما فات ابن الكيال فلم يذكره في كتابه الجامع: «الكواكب النيرات»(١).

[٦٣٨]

«وجرير بن عبد الحميد ممن سمع من عطاء بن السائب بعد الاختلاط»(٢).

[٦٣٩]

«عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة». وقع عند الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٩١): «عمر»، وهو خطأ.

قال أبو حاتم: «كان يكذب، فضُرب علىٰ حديثه».

وقال الدارقطني: «متروك يضع الحديث» اهـ(٣).

[٦٤٠]

«وحفص بن عمر -وهو ابن ميمون العدني- ضعيف؛ كما في

---

(١) (٨/ ٢٨٢) حديث: (٣٨١٢).

(٢) (٨/ ٢٨٢) حديث: (٣٨١٢).

(٣) (٨/ ٢٨٤) حديث: (٣٨١٦).

«التقريب». وقد أعلَّ به السيوطي حديثًا آخر له، أورده في «ذيل الموضوعات» (ص ٣٥) فقال:

«كذَّبه يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري، وقال البخاري: منكر الحديث».

ولم أجد هذا في ترجمة العدني فيما عندي من المصادر، فالظاهر أنه اختلط عليه ترجمته بترجمة أخرىٰ؛ فقد رأيت -مثلًا- في ترجمة حفص بن عمر بن أبي العطاف السهمي مولاهم المدني من «التهذيب»:

«قال البخاري: منكر الحديث، رماه يحيىٰ بالكذب».

ولينظر: هل أراد بقوله: (يحيىٰ) النيسابوري هذا، أم يحيىٰ بن معين كما أظن، أم غيرهما؟» اهـ[1].

[٦٤١]

«نهشل بن سعيد التِّرْمِذي». قال السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص٤١): «نهشل كذَّاب»[2].

[٦٤٢]

وقد نبهناك مرارًا أن رموز السيوطي في «الجامع الصغير» لا يعتمد عليها؛

---

(١) (٨/ ٢٩٢-٢٩٣) حديث: (٣٨٢٧).

(٢) (٨/ ٢٩٣) حديث: (٣٨٢٨).

لأسباب كنت قد شرحتها في مقدمة كتابي: «صحيح الجامع»، و«ضعيف الجامع»، والغريب أن المناوي نبَّه علىٰ ذلك في أول شرحه: «الفيض»!.

ثم رأيته في كثير من الأحاديث يذكر رمز السيوطي لبعض الأحاديث، فكأنه نسي ما كان ذكره في المقدمة، بل ويقلده في ذلك، كما في هذا الحديث، وليته كان مصيبًا!(١).

[٦٤٣]

«ركب المصري». أورده ابن حجر في «الصحابة».

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ٨٠٥): «كندي له حديث واحد حسن عن النبي ﷺ، فيه آداب وحضٌّ علىٰ خصال من الخير، والحكمة، والعلم، ويقال: إنه ليس بمشهور في الصحابة، وقد أجمعوا علىٰ ذكره فيهم، روىٰ عنه نصيح العنسي»(٢).

[٦٤٤]

وقوله -يعني ابن عبد البر-: «حديث حسن» يعني حسن لغة، ولفظًا.

ولذلك قال المناوي: «رمز المصنف لحسنه اغترارًا بقول ابن عبد البر: «حسن»، وليس بحسن، فقد قال الذهبي في «المهذب»: ركب يجهل، ولم يصح

(١) (٨/ ٢٩٦) حديث: (٣٨٣٢).

(٢) (٨/ ٢٩٨) حديث: (٣٨٣٥).

له صحبة، ونصيح ضعيف».

قال الألْبَانِي: ومما يؤيد ما قالوا أن ابن عبد البر أورد في «الجامع» (١/ ٥٤ - ٥٥) حديثًا آخر، ثم قال عنه: «هو حديث حسن جدًّا، ولكن ليس إسناده بالقوي».

قلت: مما يدل علىٰ أن الحسن عندهم هو الحسن لغة ولفظًا، وليس الاصطلاحي[١].

[٦٤٥]

حديث: «طوبىٰ لمن شغله عيبه عن عيوب الناس... الحديث».

إسناد ضعيف جدًّا. أخرجه ابن عدي في «الكامل»، وعنه البيهقي في «الشعب»، والديلمي، وآفته: «محمد بن المتوكل أبو عبد الله بن أبي السري، ضعيف من قبل حفظه».

وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات»، وتبعه جمع، كما بينته في «الرد علىٰ عز الدين بليق» برقم (٢٧٢)[٢].

[٦٤٦]

أبو إسحاق الهمداني، واسمه عمرو بن عبد الله السبيعي، فإنه مدلس، وقد

---

(١) (٨/ ٢٩٨) حديث: (٣٨٣٥).

(٢) (٨/ ٢٩٩) حديث: (٣٨٣٥).

كان اختلط، لكن سماع الثوري منه قبل الاختلاط[١].

[٦٤٧]

حديث: «الطهور ثلاثًا ثلاثًا واجبة، ومسح الرأس واحدة».

إسناده ضعيف، ومتنه باطل؛ لمعارضته ما ثبت في «البخاري» وغيره، «أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة»[٢].

[٦٤٨]

ما أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٤٣/ ١) عن عمر بن حريز..

والصواب: «عمرو بن جرير»، كما حققه الأخ الفاضل رضا الله المباركفوري في تعليقه علىٰ كتاب «العظمة» (٢/ ٦٣١)، وذكر فيه قول أبي حاتم: «كان يكذب»[٣].

[٦٤٩]

السيوطي لم يصن كتابه عما تفرد به كذَّاب، أو وضاع، كما ادعاه في «الجامع الصغير»، وإن كان لم يستطع الوفاء به، فكان «الجامع الكبير» أولىٰ به؛ لأنه حشد فيه مثل الأحاديث الموضوعة، وقد مضىٰ منها في «السلسلة

(١) (٨/ ٣٠٤) حديث: (٣٨٤٢).

(٢) (٨/ ٣٠٤) حديث: (٣٨٤٢).

(٣) (٨/ ٣٠٧) حديث: (٣٨٤٧).

الضَّعِيفة» الكثير[١].

[٦٥٠]

حديث: «عاشوراء يوم التاسع».

«موضوع». أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٢٢). آفته: أبو أمية بن يعلىٰ.

ولعل أصل الحديث موقوف رفعه أبو أمية، فقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥٩) عن ابن عباس قال: «هو يوم التاسع». «وإسناده صحيح».

ومن الظاهر أن قوله: «يعني يوم عاشوراء» إنما هو تفسير من بعض الرواة، ولعله ابن عباس نفسه، ويؤيده رواية الحكم الموقوفة، وقد أخرجها مسلم عن ابن أبي شيبة بلفظ قال: «انتهيت إلىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو متوسد رداءه في زمزم، فقلت: أخبرني عن صوم يوم عاشوراء، فقال: إذا رأيت هلال المحرم فاعدد، وأصبح يوم التاسع صائمًا.. الحديث».

* ومما يؤكد أن يوم عاشوراء هو العاشر حتىٰ عند ابن عباس نفسه: هو سبب ورود حديث ابن عمير، أخرجه مسلم من طريق أخرىٰ عن ابن عباس.

وهذا نص من ابن عباس علىٰ أن التاسع هو غير عاشوراء، فثبت بطلان حديث الترجمة.

---

(١) (٨/ ٣٠٧-٣٠٨) حديث: (٣٨٤٧).

ووما يشهد على بطلان حديث الترجمة: ما رواه البزار من طريق عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أن النبي ﷺ أمر بصيام عاشوراء يوم العاشر».

قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/ ٤٠٦/ ٦٧٢): «إسناده صحيح»[(١)].

[٦٥١]

وإن من تفاهة تخريج المعلق على «مسند أبي يعلى»، وقلة فائدة التسويد، أن المعلق سود قرابة صفحتين في نقل أقوال العلماء المختلفة في سماع مكحول من واثلة، ثم مال إلى قول الحافظ: إنه سمع منه، فإن مثل هذا البحث إنما يفيد إذا كان السند إلى مكحول ثابتًا، وتوقفت تقوية الحديث على إثبات سماعه من الصحابي، أما السند إليه ضعيف، بل هالك![(٢)].

[٦٥٢]

لم ينتبه للخطأ الفاحش مَن وضع الفهرس لـ«الكامل»، وسموه بـ«معجم الكامل» مِن سقط بعض الحروف، وبعض التصحيفات، والأخطاء المطبعية.. اهـ[(٣)].

[٦٥٣]

«ذو النون المصري». اسمه: ثوبان بن إبراهيم المصري».

---

(١) (٨/ ٣٠٩-٣١٠) حديث: (٣٨٤٩).

(٢) (٨/ ٣١٩) حديث: (٣٨٥٧).

(٣) (٨/ ٣٢٧) حديث: (٣٨٦٤).

قال الدَّرَاقُطْنِي: «روىٰ عن مالك أحاديث فيها نظر».

وقال الجوزقاني: «كان زاهدًا ضعيف الحديث»(١).

[٦٥٤]

«عمر بن عبد العزيز بن قتادة». شيخ البيهقي، فقد جهدنا في أن نجد له ترجمة فلم نوفق(٢).

[٦٥٥]

«الجِهْبِذي»، بكسر الجيم، وسكون الهاء بعدها باء موحدة مكسورة، ثم ذال معجمة، نسبة إلىٰ «الجهبذ» حرفة معروفة في نقد الذهب، وقد وقع في «اللسان»: «الجهدي»، وهو خطأ مطبعي(٣).

[٦٥٦]

داود بن الحصين من رجال الشيخين ضعفه ابن الجوزي!. قال الحافظ: «ثقة إلا في عكرمة»(٤).

---

(١) (٨/ ٣٣٢) حديث: (٣٨٧١).

(٢) (٨/ ٣٣٧) حديث: (٣٨٧٩).

(٣) (٨/ ٣٤٣) حديث: (٣٨٨٧).

(٤) (٨/ ٣٥٠) حديث: (٣٨٩٢).

[٦٥٧]

سلك الحافظ -عفا الله عنه- في كلامه علىٰ حديث: نزول الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقد خرجت سبعًا منها في «إرواء الغليل» (٤٥٠)، اثنتان منها في «الصحيحين»، وأخريان في «صحيح مسلم»، وسائرها في «مسند أحمد»، وغيره - سلك مسلك أهل الأهواء والبدع من حيث الرواية والدراية.

أما الرواية: فإنه سكت عن إسناد الحديثين، مع أنه يعلم مخالفتهما للروايات الثابتة عن النبي ﷺ في نزول الرب تعالىٰ إلىٰ السماء الدنيا.

وأما الدراية: فلا يخفىٰ ضعف، بل بطلان التأويل المذكور إذا ما قورن بالروايات الصحيحة الثابتة.

وقد قال الحافظ، كما في «الفتح» (٣/ ٢٥): «وقد حكىٰ أبو بكر بن فورك: أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله علىٰ حذف المفعول، أي: يُنزل مَلكًا، ويقويه ما رواه النَّسَائِي من طريق الأغر...».

وقد أبطل التأويل المذكور شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «حديث النزول» (ص٣٧-٣٨) ورد علىٰ ابن فورك فيما ادعاه. انظر: «الضَّعِيفة» (ج٨/ ص٣٦٠) فيما نقله الأَلْبَانِي رحمه الله تعالىٰ.

قد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ شكه في ثبوت رواية النَّسَائِي، كما في «الضَّعِيفة» برقم (٣٨٩٧)، وسكوت الحافظ عليها مما حملني علىٰ تحقيق

القول فيها؛ لأن السكوت لا يجوز، والشك يشعر بأن الشيخ لم يكن علىٰ بينة من حالها، وإلا لبادر إلىٰ إنكارها، ولم يكن بحاجة إلىٰ الجمع بينهما وبين اللفظ المحفوظ(١).

[٦٥٨]

«إن الكوثري المشهور بعدائه الشديد للسنة وأهلها قد ذكر في تعليقه علىٰ «الأسماء والصفات» (ص٤٥٠) أن الحافظ عبد الحق قد صحح الحديث الذي أخرجه النَّسَائِي في «اليوم والليلة» (رقم ٤٨٢)، وهو في «الضَّعِيفة» برقم (٣٨٩٧)، وأما عن عزوه للحافظ عبد الحق لا يصح، فإن الكوثري لا يوثق بكثير مما ينقله؛ لأنه يدلس»(٢).

[٦٥٩]

من المعرووف عند المشتغلين بالحديث -ومنهم الكوثري- أن الحديث الذي يورده عبد الحق في كتابه «الأحكام الكبرىٰ» ساكتًا عليه فهو صحيح عنده، كما نص عليه في المقدمة، إلا أن يذكر علته، وهذا ما لم يفعله في هذا الحديث، وبناءً عليه استجاز الكوثري أن يعزو إليه تصحيحه إياه فغفل، وهذا ليس بعيدًا عنه، أو دلس، وهذا ما عهدناه منه غير مرة، وسواء كان هذا أو ذاك، فإن القاعدة

---

(١) (٨/ ٣٥٩) حديث: (٣٨٩٧).

(٢) (٨/ ٣٦١) حديث: (٣٨٩٧).

المذكورة ليست علىٰ إطلاقها عند الحافظ الإشبيلي، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحديث السقيم أكثر مِن أن أتعرض له، أو أشتغل به، وبعض هذه الأحاديث المعتلة ورد من طريق واحدة فذكرته، وربما بينته».

فأفاد بهذا النص أنه قد يذكر الحديث المعلول، ولا يبين علته إلا نادرًا، وفي حالة واحدة، وهي حين يكون من طريق واحدة، وإسناد واحد، فيذكره ولا يبين علته.. فكان ذلك دليلًا واضحًا عند العارفين باصطلاحه أنه معلول(١).

[٦٦٠]

اعلم أن نزول الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلىٰ السماء الدنيا كل ليلة هو صفة من صفات أفعاله عَزَّوَجَلَّ؛ كاستوائه علىٰ عرشه، ومجيئه يوم القيامة، الثابتَين في نصوص القرآن الكريم، يجب الإيمان والإذعان له علىٰ ما يليق بذاته تعالىٰ دون تعطيل أو تشبيه، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في العديد من كتبه، مثل: «شرح حديث النزول»، و«التدمرية»، و«الحموية»(٢).

[٦٦١]

عليك بطريقة السلف، فإنها أعلم وأحكم وأسلم، ودع طريقة التأويل التي عليها الخلف الذين زعموا: «أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم

---

(١) (٨/ ٣٦١) حديث: (٣٨٩٧).

(٢) (٨/ ٣٦٢-٣٦٣) حديث: (٣٨٩٧).

وأحكم»، فإنه باطل من القول، وفيه ما لا يخفىٰ من نسبة الجهل إلىٰ السلف، والعلم إلىٰ الخلف!!(١).

[٦٦٢]

وأريد أن أكشف عن تدجيل أحد المعلقين علىٰ كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه»، وهو الذي لقبه أحدهم بحق بـ«السخاف»، فإنه تجاهل الطرق المتواترة في «الصحيحين»، وغيرهما، المتفقة علىٰ أن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي ينزل، وهو الذي يقول: «من يدعوني؟ ومن يستغفرني؟ ومن يسألني؟»، فعطل هذه الدلالة الصريحة بقوله (ص١٩٢): إن المراد بالحديث أن الله يُنزل ملكًا؛ تقليدًا منه لابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٠)، وقوىٰ بذلك رواية النَّسَائِي المنكرة.

والظاهر أنه لا يفرق بين لفظي «التغير» و«الاختلاط»، وأن حكم من تغير من الثقات حكم من اختلط منهم عنده، وهذا هو اللائق بجهله وتعلقه بهذا العلم، والواقع أن التغير ليس جرحًا مسقطًا لحديث من وصف به، بخلاف من وصف بالاختلاط، والأول يقبل حديث من وصف به إلا عند الترجيح، وأما من وصف بالاختلاط فحديثه ضعيف إلا إذا عرف أنه حدث به قبل الاختلاط(٢).

---

(١) (٨/ ٣٦٤) حديث: (٣٨٩٧).

(٢) (٨/ ٣٦٥-٣٦٦) حديث: (٣٨٩٧).

[٦٦٣]

«التغير ليس جرحًا مسقطًا لحديث من وصف به، بخلاف من وصف بالاختلاط، وحديث المتغير يقبل من وصف به، وأما المختلط فحديثه ضعيف إلا إذا عرف أنه حدث به قبل الاختلاط»(١).

[٦٦٤]

حديث عائشة: «أنها ذكرت لرسول الله ﷺ أطفال المشركين فقال: «إن شئت أسمعتك تضاغيهم في النار. يعني: أطفال المشركين». أخرجه أحمد (٦/ ٢٠٨).

«موضوع». آفته: بُهَيَّة -بالتصغير- لا تعرف.

ويحيىٰ بن المتوكل متفق علىٰ تضعيفه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٢/ ٢٣٣- ٢٣٤) بعد أن ذكر الحديث بنحوه: «وهذا الحديث كذب موضوع عند أهل الحديث، ومَن دون أحمد من أئمة الحديث يَعرف هذا فضلًا عن مثل أحمد»(٢).

[٦٦٥]

حديث: «قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم...».

---

(١) (٨/ ٣٦٦) حديث: (٣٨٩٧).

(٢) (٨/ ٣٦٧) حديث: (٣٨٩٨).

أخرجه ابن الجوزي في «مسلسلاته»، وعنه الجزري في «النشر في القراءات العشر»، وهو إسناد ضعيف.

وجملة القول: أن الحديث ضعيف؛ لأن مدار الطريق علىٰ مجهولين، والطريق الآخر فيه متهم، وهو أبو الفضل الخزاعي، فلا يصلح شاهدًا.

وقد ترجمه الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء»، وقال (١/ ٢١٣): «إمام عارف ثقة في القراءة».

ولم يعبأ بهذا كله العلامة الجزري فوثق الخزاعي، وليس له ذلك[١].

[٦٦٦]

حديث: ما أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٤/ ٣١٢) من طريق مخرمة عن أبيه عن ابن عباس قال: تذكرت صلاة الليل فقال بعضهم: إن رسول الله ﷺ قال: «نصفه ثلثه...» الحديث.

وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وقد احتج برواية مخرمة عن أبيه في غير موضع من «صحيحه»، وقد قال الحافظ فيه: «صدوق، وروايته عن أبيه وجادة من كتابه، قاله أحمد، وابن مَعِين، وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلًا».

قال الألْبَانِي: والمثبت مقدَّم علىٰ النافي، فإن لم يثبت سماعه منه فروايته

---

(١) (٨/ ٣٧٤) حديث: (٣٩٠٣).

من كتاب أبيه من أقوىٰ الوجادات، كما لا يخفىٰ، ومثل هذه الوجادة حجة، كما هو مقرر في محله من علم المصطلح[١].

[٦٦٧]

بكير بن عبد الله بن الأشج، والد (مخرمة) لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة، بل إن ابن حِبَّان ذكره في «ثقات أتباع التابعين» (٦/ ١٠)، ومات سنة (١٢٢هـ)[٢].

[٦٦٨]

«محمد بن الحسن الأسدي». يلقب بـ«التَّل». وهو صدوق فيه لين، كما قال الحافظ. وهو من رجال البخاري.

وقول المناوي: «قال الذهبي: قال ابن حِبَّان: لا يجوز الاحتجاج به». فهو من أوهام المناوي؛ لأن الذهبي ذكر قول ابن حِبَّان في ترجمة محمد بن الحسن الأزدي المهبلي، فهو متقدم علىٰ الأسدي. وقد خلط فيما بينهما[٣].

[٦٦٩]

قول المناوي: «وفيه الحسن بن عمرو القيسي قال الذهبي: مجهول».

---

(١) (٨/ ٣٨٨) حديث: (٣٩١٢).

(٢) (٨/ ٣٨٩) حديث: (٣٩١٢).

(٣) (٨/ ٣٩٥) حديث: (٣٩٢٠).

قال الألْبَانِي: وكأنه يعني الحسن بن عمرو الذي روىٰ عن النَّضر بن شميل، وهو محتمل، ولكن لم يذكر أنه قيسي، والله أعلم(١).

[٦٧٠]

«يونس بن عبيد» اثنان، خلط المناوي بينهما.

الأول: يونس بن عبيد البصري، روىٰ عن البراء بن عازب.

والآخر: يونس بن عبيد الكوفي، يروي عن التابعين، وهو مكثر عن الحسن البصري، الذي قال المناوي فيه: «مجهول»(٢).

[٦٧١]

حديث: «العلم ثلاثة: كتاب ناطق، وسنة ماضية، ولا أدري». موقوفًا عن ابن عمر.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٨): «هذا لم يصح مسندًا، ولا هو مما عد في مناكير أبي حذافة السهمي، فما أدري كيف هذا؟! وكأنه موقوف»(٣).

[٦٧٢]

صاحب كتاب «العالم والمتعالم». قال السيوطي في «ذيل الموضوعات»

(١) (٨/ ٣٩٩) حديث: (٣٩٢٨).

(٢) (٨/ ٤٠٨) حديث: (٣٩٣٧).

(٣) (٨/ ٤١١) حديث: (٣٩٤١).

(ص٣٩): «أبو مقاتل السمرقندي كذبه ابن مهدي، وقال السليماني: هو في عداد من يضع الحديث»(١).

[٦٧٣]

«محمد بن ثابت بن قيس بن شماس». تناقض فيه ابن حِبَّان، فأورده في «الصحابة» (٣/ ٣٦٤)، وأورده في «التابعين» (٥/ ٣٥٥). قال ابن منده: «لا تصح له صحبة»(٢).

[٦٧٤]

«إنه لا يخفىٰ علىٰ المبتدئين في علم الحديث أنه يشترط في الشواهد أن لا يشتد ضعفها»(٣).

[٦٧٥]

حديث: «غبار المدينة شفاء من الجذام».

«منكر». أخرجه أبو نعيم في «الطب النبوي» (ق ٥١/ ٢).

أما عن قول المناوي في «فيض القدير»: «هذا الحديث مما لا يمكن تعليله، ولا يعرف وجهه من جهة العقل، ولا الطب، فإن وقف فيه متشرع، قلنا:

---

(١) (٨/ ٤١٥) حديث: (٣٩٤٦).

(٢) (٨/ ٤٢٢-٤٢٣) حديث: (٣٩٥٧).

(٣) (٨/ ٤٢٥) حديث: (٣٩٥٧).

الله ورسوله أعلم، وهذا لا ينتفع به من أنكره، أو شك فيه، أو فعله مجربًا».

قال الأَلْبَانِي: «مثل هذا إنما يقال فيما صح من أحاديث الطب النبوي؛ كحديث الذباب، ونحوه، أما وهذا لم يصح إسناده فلا يقال مثل هذا الكلام، بل إني أكاد أقول: إنه حديث موضوع؛ لأن المصابين بالجذام قد كانوا في المدينة، ولذلك جاءت أحاديث في التوقي من عدواهم، كقوله ﷺ للمجذوم الذي أتىٰ ليبايعه: «**ارجع، فقد بايعناك**». رواه مسلم، وهو في «الصحيحة» (١٩٦٨)، وقوله ﷺ: «**فرَّ من المجذوم، كما تفر من الأسد**». رواه البخاري، وغيره برقم (٧٨٣). وحديث: «**لا تديموا النظر إلىٰ المجذومين**». وهو حديث صحيح في «الصحيحة» (١٠٦٤).

وإن مما لا شك فيه أن هؤلاء قد كان أصابهم من غبار المدينة، ومع ذلك أصيبوا، ولم يصحوا، ولا أمروا بالاستشفاء بغبار المدينة، صلىٰ الله وسلم علىٰ ساكنها»(١).

[٦٧٦]

حديث: «غسل يوم الجمعة واجب علىٰ كل محتلم كغسل الجنابة».
«ضعيف».

أخرجه ابن حِبَّان (٥٦٣) من طريق أبي يعلىٰ.

(١) (٨/ ٤٢١-٤٢٦) حديث: (٣٩٥٧).

وإسناده جيد، لولا أن عبد العزيز بن محمد الدراوردي كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، كما في «التقريب»، والظاهر أنه قد أخطأ في متن هذا الحديث، فزاد فيه: «كغسل الجنابة».

وقد رواه مالك في «الموطأ» عن صفوان بن سليم به دون الزيادة، ومن طريق مالك أخرجه الشيخان، وغيرهما كأحمد، والبيهقي(١).

[٦٧٧]

«محمد بن سعيد الشامي المصلوب». قال الحافظ في «التقريب»: كذبوه، وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور علىٰ الزندقة وصلبه(٢).

[٦٧٨]

حديث: «صلوا علىٰ موتاكم بالليل والنهار». «ضعيف».

أخرجه ابن ماجه، والآفة: عنعنة أبي الزبير، وكذا الوليد بن مسلم، وضعف ابن لهيعة. ومخالفته لحديث جابر الصحيح الذي رواه مسلم: «**لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا**»(٣).

---

(١) (٨/ ٤٢٧) حديث: (٣٩٥٨).

(٢) (٨/ ٤٣٩) حديث: (٣٩٦٨).

(٣) (٨/ ٤٤٣) حديث: (٣٩٧٤).

[٦٧٩]

سفيان بن حسين ثقة في غير الزهري باتفاق الحفاظ، كما في «التقريب» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١].

[٦٨٠]

ومن تساهل الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تصحيحه للحديث الضَّعِيف برقم (٣٩٧٥) في «الضَّعِيفة»، وهو قائم علىٰ توثيق علي بن زيد بن جدعان، والجصاص، وكل ذلك رد لجرح الجارحين، لاسيَّما للثاني منهما دون عمدة!.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «التفسير» (٢/ ٤٥١)**: «وهذا حديث غريب، وعلي بن زيد بن جدعان عنده مناكير».

وابن أبي زياد الجصاص متروك شديد الضعف.

قال ابن المديني: «ليس بشيء».

وقال النَّسَائِي، وابن عدي، والدارقطني: «متروك»[٢].

[٦٨١]

حديث: «نهىٰ عن المزايدة». «ضعيف».

---

(١) (٨/ ٤٤٤) حديث: (٣٩٧٥).

(٢) (٨/ ٤٤٥) حديث: (٣٩٧٥).

أخرجه البزار من طريق ابن لهيعة.

وابن لَهِيعَة معروف بسوء الحفظ بعد احتراق كتبه.

ومن أبواب البخاري في «صحيحه» (باب بيع المزايدة، وقال عطاء: أدركت الناس لا يرون بأسًا ببيع المغانم فيمن يزيد).

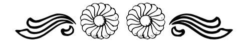
قال الحافظ في «شرحه» (٤/ ٣٥٤): «وكأن المصنف أشار إلىٰ تضعيف ما أخرجه البزار.. فذكر الحديث، فإن في إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف»(١).

[٦٨٢]

«وقد ثبت عن جماعة من السلف أخذ ما زاد علىٰ القبضة من اللحية، كما بينت ذلك بروايات عديدة في غير موضع»(٢).

[٦٨٣]

«شقيق بن إبراهيم البلخي الزاهد». تناقض فيه الحافظ الذهبي رحمه الله، قال في «الميزان»: «... من كبار الزهاد...». ثم ذكره في «الضعفاء والمتروكين»: «لا يحتج به»(٣).



---

(١) (٨/ ٤٤٩) حديث: (٣٩٨١).

(٢) (٨/ ٤٥٧) حديث: (٣٩٩٠).

(٣) (٨/ ٤٥٧) حديث: (٣٩٩١).



فوائد المجلد التاسع

[٦٨٤]

لا يصح في فضل البطيخ شيء سوىٰ أنه كان يأكله بالرطب، كما في «الصحيحة» (٥٨)، قال الحافظ السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أحاديث فضائل البطيخ باطلة»(١).

[٦٨٥]

حديث: «في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد يستغفر الله عَزَّوَجَلَّ إلا غفر له...».

«شاذ». وهذا إسناد رجاله ثقات غير شريح بن يزيد، فلم يوثقه غير ابن حِبَّان، وأظنه قد وهم هو أو شيخه في لفظ الحديث، فقد رواه جمع من الثقات عن أبي الزناد بلفظ: «... وهو يصلي، يسأل الله شيئًا إلا أعطاه إياه...». أخرجه مالك، ومسلم، وأحمد، وغيرهم(٢).

---

(١) (٩/ ١٧) حديث: (٤٠١٢).

(٢) (٩/ ١٧) حديث: (٤٠١٣).

[٦٨٦]

حديث: «في الخيل السائمة في كل فرس دينار». «باطل».

أخرجه الدارقطني، والبيهقي. وهو مخالف لحديث: «ليس علىٰ المسلم في عبده، ولا في فرسه صدقة». أخرجه الستة، والدَّرَاقُطْنِي، والبيهقي، وأحمد عن أبي هريرة[١].

[٦٨٧]

من تعصب الكوثري البالغ، وتغييره للحقائق أنه أورد حديث: «في الخيل السائمة في كل فرس دينار» في «النكت الطريفة» (ص١٨٢-١٨٣) محتجًّا به لأبي حنيفة في إيجابه الزكاة علىٰ الخيل السائمة، غير مكترث بتضعيف الدَّرَاقُطْنِي لغورك بن الخضرم، بل ركب رأسه فقال: «ومن البعيد علىٰ مثل أبي يوسف في فقهه، ودينه، ويقظته، وإمامته أن يروي عمن هو غير ثقة!».

قال الأَلْبَانِي: وأبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم القاضي متكلم فيه عند المحدثين، فلو سلمنا أنه ثقة، فمعنىٰ صنيع الكوثري هذا أن كل شيوخ أبي يوسف ثقات! وهذا ما لا يقوله عالم منصف حتىٰ في شيوخ إمام أبي يوسف نفسه، وقد صرح بذلك متعصب آخر من حنفية العصر في مقدمة كتابه «إعلاء السنن»، فرددت عليه في مقدمتي لتخريج «شرح الطحاوية»، فسردت فيهم

---

(١) (٩/١٨-١٩) حديث: (٤٠١٤).

أسماء عديد من شيوخ أبي حنيفة ضعفهم أبو المؤيد الخوارزمي الحنفي نفسه في كتابه «مسانيد أبي حنيفة»(١).

[٦٨٨]

حديث: «في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض...». «ضعيف».

أخرجه أبو داود، والنَّسَائِي، والتِّرْمِذي، وابن ماجه، والدَّرَاقُطْنِي، والبيهقي، وأحمد».

قال الدَّرَاقُطْنِي: «هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث، لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود، وهو رجل مجهول... ولا نعلم أحدًا رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج بن أرطاة، والحجاج رجل مشهور بالتدليس، وبأنه يحدث عمن لم يلقه، ومن لم يسمع منه».

قال البيهقي عقبه: «لا يصح رفعه، والحجاج غير محتج به، وخشف بن مالك مجهول، والصحيح أنه موقوف علىٰ عبد الله بن مسعود»(٢).

[٦٨٩]

هذا الحديث: «ضالة الإبل المكتومة غرامتها، ومثلها معها» من الأحاديث

(١) (٩/ ١٩) حديث: (٤٠١٤).

(٢) (٩/ ٢٤) حديث: (٤٠٢٠).

التي قواها الشيخ الدُّويش رحمه الله في كتابه «تنبيه القاري» (رقم ١٨)، ومن عجائبه قوله بعد عزوه لأبي داود: «ورجاله رجال الصحيح، إلا أن عكرمة لم يجزم بسماعه من أبي هريرة»(١).

[٦٩٠]

حديث: «قال الله عَزَّوَجَلَّ: إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني، من جاءني منكم بشهادة أن لا إله إلا الله بالإخلاص دخل في حصني، ومن دخل في حصني أَمِن من عذابي». «ضعيف».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية»، وقال: «هذا حديث ثابت مشهور بهذا الإسناد من رواية الطاهرين عن آبائهم الطيبين، وكان بعض سلفنا من المحدثين إذا روىٰ هذا الإسناد قال: لو قرئ هذا الإسناد علىٰ مجنون لأفاق».

وجزم الحافظ العراقي بأن إسناده ضعيف(٢).

[٦٩١]

قال الحاكم في حديث ضعيف: «صحيح الإسناد، فإن أبا صالح الخوزي، وأبا المليح الفارسي لم يذكرا بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين؛ لقلة الحديث».

---

(١) (٩/ ٢٥-٢٦) حديث: (٤٠٢١).

(٢) (٩/ ٣٧) حديث: (٤٠٣٧).

قال الأَلْبَانِي: وهذا نص من الحاكم -رحمه الله تعالىٰ- أن مذهبه في تصحيح الأحاديث المروية عن المجهولين كمذهب ابن حِبَّان في ذلك تمامًا، وإلا فكيف يجتمع التصحيح لذاته مع جهالة بعض رواته؟!(١).

[٦٩٢]

«وهم الحاكم رحمه الله في قوله: فإن أبا صالح الخوزي، وأبا المليح الفارسي لم يذكر بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين...».

قال الأَلْبَانِي: «إن أبا المليح الفارسي ليس مجهولًا، كما توهم الحاكم، فقد وثقه ابن مَعِين، وروىٰ عنه جمع من الثقات»(٢).

[٦٩٣]

مبارك بن حسان. نقل البوصيري في «زوائد ابن ماجه» أقول الأئمة في ابن حسان، وهي متفقة علىٰ تضعيفه، إلا ابن مَعِين، فإنه وثقه، وهذا التوثيق في جانب، وقول الأزدي: «متروك يرمي بالكذب» في جانب آخر، والصواب أنه: لين الحديث، كما قال الحافظ(٣).

---

(١) (٩/ ٤١) حديث: (٤٠٤٠).

(٢) (٩/ ٤١) حديث: (٤٠٤٠).

(٣) (٩/ ٤٤) حديث: (٤٠٤٢).

[٦٩٤]

حديث: «قال لي جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ: قلبت الأرض مشارقها ومغاربها... الحديث».

«موضوع». آفته: موسىٰ بن عبيدة أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: «... قال أحمد: لا تحل الرواية عنه».

نقل السيوطي: أن الحافظ ابن حجر قال في «أماليه»: «لوائح الصحة ظاهرة في صفحات هذا المتن».

قال الأَلْبَانِي: «كلَّا والله، لوائح الصنع والوضع ظاهرة عليه، فإن التقليب المذكور ليس له أصل في أي حديث ثابت..»(١).

[٦٩٥]

«وإسماعيل بن أبي عياش»، وهو ضعيف في روايته عن غير الشاميين(٢).

[٦٩٦]

قال أبو حاتم عن محمد بن عيسىٰ الدامغاني: «يكتب حديثه». وقال الحافظ: «مقبول».

---

(١) (٩/ ٤٦) حديث: (٤٠٤٦).

(٢) (٩/ ٥٤) حديث: (٤٠٥٦).

قال الأَلْبَانِي: يعني عند المتابعة، وإلا فليِّن الحديث(١).

[٦٩٧]

حديث أبي هريرة قال: ما هجَّرت إلا وجدت النبي ﷺ يصلي، فقال: فصلىٰ، ثم قال: «أشكنب درد؟» (يعني: تشتكي بطنك؟ بالفارسية) قال: «قم فصل، فإن في الصلاة شفاء». «ضعيف».

أخرجه أحمد، وابن ماجه عن ذواد بن علبة عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة به.

وآفته: ليث بن أبي سليم، وذواد بن علبة(٢).

[٦٩٨]

«غلام خليل». اسمه: أحمد بن محمد بن غالب الباهلي: «كذَّاب»(٣).

[٦٩٩]

حديث: «القدر نظام التوحيد... الحديث».

«ضعيف مرفوعًا». رواه الطبراني في «الأوسط»، وآفته: هانئ بن المتوكل.

---

(١) (٩/ ٥٩) حديث: (٤٠٦٣).

(٢) (٩/ ٦٢) حديث: (٤٠٦٦).

(٣) (٩/ ٦٨) حديث: (٤٠٧٠).

ورواه هبة الله اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة»؛ فذكره موقوفًا عن ابن عباس، وهو الأشبه بالصواب[١].

[٧٠٠]

«عاصم بن بهدلة» فيه كلام من قبل حفظه، والمتقرر فيه أنه وسط حسن الحديث، فالإسناد حسن، ولا يرتقي أن يكون صحيحًا، لاسيَّما إذا اختلف عليه في رفعه ولفظه[٢].

[٧٠١]

«أحمد بن عيسىٰ اثنان:

الأول: أحمد بن عيسىٰ بن زيد اللخمي التنيسي.

قال ابن طاهر: «كذَّاب يضع الحديث، كما في «الميزان»، وضعفه غيره.

قال مسلمة: «كذَّاب، حدث بأحاديث موضوعة»، كما في «اللسان».

والثاني: أحمد بن عيسىٰ بن حسان المصري التستري الحافظ، ثقة من نفس الطبقة، وهو ثقة من رجال الشيخين، وقد وهم الحاكم فيهما فصحح حديثًا علىٰ شرط الشيخين، وفيه الأول.

---

(١) (٩/ ٧٠) حديث: (٤٠٧٢).

(٢) (٩/ ٧٢) حديث: (٤٠٧٦).

وقد فرَّق بينهما الحافظ الذهبي في «الميزان»، والحافظ ابن حجر في «اللسان»، وغيرهما(١).

[٧٠٢]

وجملة القول أن تفسير الآية: ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤] ما جاء في حديث أخرجه الطبري في «التفسير» (٦٧٠٢): أن القنطار اثنا عشر ألف دينار.. الحديث.

لا يصح مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ بأي لفظ من الألفاظ المتقدمة؛ لشدة الاختلاف بينها، ووهاء أسانيدها، والاختلاف في رفعها وقفها، ووصلها وإرسالها، وهو ما يشعر به صنيع الحافظ ابن جرير، فإنه بعد أن ساق الأحاديث المتقدمة، وبعض الآثار الموقوفة والمقطوعة، والخلاف في تفسير الآية المذكورة: ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ...﴾ قال: فالصواب في ذلك أن يقال: هو المال الكثير... وقد قيل ما قبلُ مما روينا.

فاعتمد في تفسير الآية المعنىٰ اللغوي، ولم يلتفت إلىٰ شيء من تلك الأحاديث التي رواها؛ لما ذكرنا من عللها ووهائها(٢).

[٧٠٣]

حديث: «قوموا، لا ترقدوا في المسجد».

---

(١) (٩/ ٧٤-٧٥) حديث: (٤٠٧٦).

(٢) (٩/ ٧٥) حديث: (٤٠٧٦).

«موضوع». أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، وآفته: حرام بن عثمان.
قال الإمام الشافعي، ويحيىٰ بن مَعِين: «الرواية عن حرام حرام».

والأحاديث في إباحة النوم في المسجد للمحتاج كثيرة بعضها في «الصحيحين» وغيرهما(١).

[٧٠٤]

هذا الحديث -وهو حديث قصة ثعلبة بن حاطب الأنصاري، وطلب الدعاء من النبي ﷺ أن يرزقه مالًا- من الأحاديث التي ساقها ابن كثيرًا في «تفسيره» ساكتًا عليه؛ لأنه ذكر بسند معان بن رفاعة... به، مشيرًا بذلك إلىٰ علته الواضحة لدىٰ أهل العلم بهذا الفن، فاغتر بسكوته مختصِرُ تفسيره «الشيخ الصابوني»، فأورده في «مختصره» (٢/ ١٥٧-١٥٨) الذي نص في مقدمته أنه اقتصر فيه علىٰ الأحاديث الصحيحة، وحذف الأحاديث الضَّعِيفة! وهو في ذلك غير صادق، كما كنت بينته في مقدمة المجلد الرابع من «الصحيحة»(٢).

[٧٠٥]

قال التِّرْمِذي: «... سمعت محمدًا -يعني الإمام البخاري- يقول:

---

(١) (٩/ ٧٥-٧٦) حديث: (٤٠٧٧).
(٢) (٩/ ٨١-٨٢) حديث: (٤٠٨١).

حميد بن علي الأعرج منكر الحديث، وحميد بن قيس الأعرج المكي - صاحب مجاهد- ثقة»(١).

[٧٠٦]

«عبد الله بن أبان بن شداد» وهم فيه المناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وعبد الله بن أبان بن شداد؛ لم أجد له ترجمة، وأما قول المناوي:

«وفيه عبد الله بن أبان، قال الذهبي: قال ابن عدي: مجهول منكر الحديث».

فهذا وهم منه؛ لأن قول الذهبي المذكور إنما قاله في عبد الله بن أبان الثقفي، وهذا اسم جده عثمان بن حنيف، ويكنىٰ أبا عبيد؛ كما صرح بذلك الحافظ في «اللسان» في ترجمة أحد الرواة عنه؛ وهو عبد الله بن محمد بن يوسف... العبدي أبو غسان.

ثم إن هذا أعلىٰ طبقة من المترجم؛ لأنه يروي عن الثوري، فتنبه»(٢) اهـ.

[٧٠٧]

عبد العزيز بن عمران الزهري الأعرج المعروف بابن أبي ثابت. قال

(١) (٩/ ٨٢) حديث: (٤٠٨٢).

(٢) (٩/ ٨٧) حديث: (٤٠٨٦).

الحافظ: «متروك احترقت كتبه فحدَّث من حفظه فاشتد غلطه»[1].

[٧٠٨]

حديث: «كل الثوم نيئًا...» الحديث. «ضعيف».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية»، وآفته: مسلم بن كيسان الأعور، وحبة العرني».

والمستنكر في الحديث: قوله: «نيئًا»، فإنه يخالف ما أخرجه أبو داود، وعنه البيهقي: حديث: «نهي عن أكل الثوم إلا مطبوخًا».

وحديث: «نهىٰ عن هاتين الشجرتين... إن كنتم لابد آكليها فأميتوها طبخًا» يعني: البصل، والثوم.

وإسناده جيد، أخرجه أبو داود، والبيهقي[2].

[٧٠٩]

رواية عبد الله بن وهب عن ابن لَهِيعَة صحيحة، كما ذكروا في ترجمته[3].

[٧١٠]

حديث: «كلوا السفرجل علىٰ الريق...» الحديث. «ضعيف».

---

(١) (٩/ ٩١) حديث: (٤٠٨٦).

(٢) (٩/ ٩٨) حديث: (٤٠٩٨).

(٣) (٩/ ١٠١) حديث: (٤٠٩٨).

رواه أبو نعيم في «الطب». آفته: أبان بن أبي عياش البصري، وهو متروك(١).

[٧١١]

«فاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»(٢).

[٧١٢]

«شيبة بن نعامة». متفق علىٰ تضعيفه. تناقض فيه ابن حِبَّان فأورده في «الثقات»، وفي «الضعفاء!»!!(٣).

[٧١٣]

تصحف حديث: «الطرق تطهر بعضها بعضًا» علىٰ بعض المؤلفين. فوقع في «الجامع الصغير». ووقع في «الفتح الكبير». بلفظ: «يظهر» بالظاء المعجمة.

وانطلىٰ ذلك علىٰ الشارح المناوي فقال في «شرحه علىٰ الجامع»: «أي: بعضها يدل علىٰ بعض!». وهذا خطأ واضح(٤).

---

(١) (٩/ ١٠١) حديث: (٤٠٩٩).

(٢) (٩/ ١٠٦) حديث: (٤١٠٤).

(٣) (٩/ ١٠٦) حديث: (٤١٠٤).

(٤) (٩/ ١٠٧) حديث: (٤١٠٧).

[٧١٤]

سماك بن حرب، وإن كان ثقة، ومن رجال مسلم إلا أن روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما يلقن، كما قال الحافظ في «التقريب»(١).

[٧١٥]

«القعقاع بن عبد الله بن أبي حدرد». له ترجمة في «التعجيل»، يتلخص منها أنه اختلف في صحبته، وقد أثبتها له البخاري، ونفاها غيره.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ١٣٦): «ولا يصح له صحبة، وأدخله بعض الناس في كتاب «الضعفاء»، فسمعت أبي يقول: يحول من هذا الكتاب»(٢).

[٧١٦]

«ألَّف بعض من لا علم له بالحديث، ولا بصيرة، بل هو حقود حسود، في رسالته «الأَلْبَانِي - شذوذه، وأخطاؤه»، كشف فيها عن بالغ جهله، وعظيم حقده وحسده، وقلة خشيته من الله، وكثرة اتهامه الأبرياء، والافتراء عليَّ، وطعنه البالغ في أهل الحديث وأئمتهم، عامله الله بما يستحق»(٣).

---

(١) (٩/ ١١٠) حديث: (٤١٠٩).

(٢) (٩/ ١١٠-١١١) حديث: (٤١٠٩).

(٣) (٩/ ١١٤) حديث: (٤١١٢).

[٧١٧]

حديث: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام، إلا أن يكون ممن لا يؤمن بوائقه».

باطل بزيادة آخره. أخرجه ابن عدي في «الكامل»، وآفته: محمد بن الحجاج، قال البخاري: سكتوا عنه، وقال النَّسَائِي: متروك الحديث.

والحديث صحيح دون الزيادة، ورد في «الصحيحين» وغيرهما عن جمع من الصحابة، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٠٢٩)(١).

[٧١٨]

يوسف بن أسباط. ضعيف لا يحتج به؛ لأنه كان دفن كتبه فيحدث من حفظه فيغلط(٢).

[٧١٩]

حديث: «الذنب لا ينسىٰ، والبر لا يبلىٰ، والدَّيان لا يموت، فكن كما شئت، فكما تدين تدان». «ضعيف».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال الشيخ زكريا الأنصاري في «فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل» (ق ١٠/ ٢) في تخريج الجملة الأخيرة منه:

---

(١) (٩/ ١١٩) حديث: (٤١١٩).

(٢) (٩/ ١٢١) حديث: (٤١٢٢).

«هو مثل مشهور، وحديث مرفوع، أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» بسند ضعيف، وله شاهد مرسل. ومعناه كما تُجَازِي تُجَازَىٰ».

قلت: في هذا التخريج ما لا يخفىٰ من الاضطراب؛ فإنه يوهم أن البيهقي أخرجه موصولًا بسند ضعيف، وله شاهد مرسل. والصواب أن يقال: (أخرجه ابن عدي أو غيره بسند ضعيف جدًّا موصولًا، والبيهقي مرسلًا)، كما هو واضح من التخريج السابق» اهـ[(١)].

[٧٢٠]

«صدقة بن عيسىٰ» هو غير «صدقة أبي توبة» عند ابن أبي حاتم، وكذلك غاير بينهما البخاري في «التاريخ» (٢/ ٢/ ٢٩٣)، ولم يذكرا فيهما جرحًا ولا تعديلًا.

قال الألْبَانِي: «فمن المحتمل أن يكون عيسىٰ هذا هو صدقة بن عيسىٰ الذي انقلب اسمه علىٰ بعض الرواة، ويكون هو نفسه صدقة أبا توبة، فإذا ثبت هذا فهو ضعيف متروك، وإلا فهو مجهول»[(٢)].

[٧٢١]

حديث: «إذا اجتمع القوم في سفر فليجمعوا نفقاتهم عند أحدهم، فإنه

---

(١) (٩/ ١٢٢-١٢٣) حديث: (٤١٢٤).

(٢) (٩/ ١٢٨) حديث: (٤١٢٧).

أطيب لنفوسهم، وأحسن لأخلاقهم». «ضعيف».

رواه الحكيم التِّرْمِذي في «نوادر الأصول» عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا.

هكذا أورد السيوطي في «الجامع الكبير»، وفي «الزوائد علىٰ الجامع الصغير»، فالله أعلم بحال إسناده إلىٰ عمرو، ولكن نص السيوطي في مقدمة «الجامع الكبير»: أن كل ما عزي للعقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل»، والخطيب في «تاريخه»، ولابن عساكر أيضًا، أو الحاكم في «التاريخ»، والحكيم التِّرْمِذي في «النوادر»، والديلمي في «مسند الفردوس»؛ فهو ضعيف(١).

[٧٢٢]

حديث: «أسقطت عائشة من رسول الله ﷺ سِقطًا، فسماه عبد الله، فكناها أم عبد الله».

«باطل».

قال ابن القيم في «تحفة المودود»: «حديث لا يصح؛ لمخالفته لهذا الحديث الصحيح».

وقال الحافظ في «الإصابة»: «لم يثبت».

---

(١) (٩/ ١٤١) حديث: (٤١٣٥).

قال الألْبَانِي: ولأنه مخالف لما صح عن عائشة من طريق أخرىٰ أنها قالت: يا رسول الله! كل صواحبي لها كنية غيري، قال: «فاكتني بابنك عبد الله ابن الزبير»، فكانت تدعىٰ بأم عبد الله حتىٰ ماتت، ولم تلد قط». رواه أحمد، وغيره، وهو في «الصحيحة» (١٣٢)[١].

[٧٢٣]

«وفي عاصم بن ضمرة، وفطر بن خليفة كلام لا ينزل به حديثهما عن مرتبة الحسن»[٢].

[٧٢٤]

«... السقاف الإمعة في كتاب أخرجه حديثًا، أسماه -معارضة لكتابي «صفة الصلاة»-: «صحيح صفة النبي ﷺ من التكبير إلىٰ التسليم كأنك تنظر إليها»!! وهو في الحقيقة حري باسم: «صفة صلاة الشافعية...»؛ لأن تقليده فيه لهم جليٌّ جدًّا عند العارفين بمذهبهم...» اهـ[٣].

[٧٢٥]

«يحيىٰ بن سلمة». قال الحافظ: «متروك، وكان شيعيًّا». وتناقض فيه ابن

---

(١) (٩/ ١٤٢-١٤٣) حديث: (٤١٣٧).

(٢) (٩/ ١٤٣) حديث: (٤١٣٨).

(٣) (٩/ ١٤٤) حديث: (٤١٣٨).

حِبَّان، كما بينته في «تيسير الانتفاع»[١].

[٧٢٦]

و«موثقون» غير «ثقات» عند من يفهم الهَيْثَمِي واصطلاحه، وهو يعني أن بعض رواته توثيقه ليِّن، وهو يقول هذا في الغالب فيما تفرد بتوثيقه ابن حِبَّان، ولا يكون روىٰ عنه إلا راو واحد[٢].

[٧٢٧]

عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج، هو مجهول، كما حققته في «أحكام الجنائز» (ص١٩٢)، وقد جهل هذه الحقيقة بعض أهل الأهواء، فقال الشيخ عبد الله الغماري في رسالته: «إتقان الصنعة» (ص١١٠) معقبًا علىٰ قول الهَيْثَمِي: «موثقون»، ومعتمدًا عليه: «قلت: فإسناده حسن»![٣].

[٧٢٨]

«وقال عباس الدوري: سألت يحيىٰ بن مَعِين عن القراءة عند القبر؟ فقال: حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج...» الحديث. «ضعيف جدًّا».

---

(١) (٩/ ١٤٧-١٤٨) حديث: (٤١٣٩).

(٢) (٩/ ١٥٤) حديث: (٤١٤٠).

(٣) (٩/ ١٥٣-١٥٤) حديث: (٤١٤٠).

وروىٰ أبو داود قال: «سمعت أحمد سئل عن القراءة عند القبر؟ فقال: لا».

وهو مذهب جمهور السلف كأبي حنيفة، ومالك، وقال: «ما علمت أحدًا يفعل ذلك».

وذكر الغماري في رسالته «إتقان الصنعة» بوصول القراءة إلىٰ الميت، ولا يخفىٰ فساده، ثم أتبعه بحديث الترجمة ساكتًا عنه متجاهلًا تضعيف الهَيْثَمِي لراوية البابلتي(١).

[٧٢٩]

عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق لم أجد له ذكرًا في شيء من كتب الرجال التي عندي، ولا ذكره ابن حجر في الرواة عن أبيه من «التهذيب» (٦/ ١١)، وإنما ذكر ابنيه عبد الرحمن، ومحمدًا، الأمر الذي يدل علىٰ أنه غير معروف، مع أنه يحتمل أن «عمر» محرف «محمد»؛ لقرب الشبه بينهما(٢).

[٧٣٠]

ومن عرف سيرته ﷺ واستمراره في قصر الصلاة في كل أسفاره حتىٰ في

---

(١) (٩/ ١٥٥) حديث: (٤١٤٠).

(٢) (٩/ ١٥٧) حديث: (٤١٤١).

حجة الوداع، كما قال وهب بن حارثة رضي الله عنه: «صلىٰ بنا النبي ﷺ آمن ما كان بمنىٰ ركعتين». رواه البخاري (١٠٨٣)، وغيره.

ولا أدل علىٰ ذلك من حديث يعلىٰ بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [النساء: ١٠١]، فقد أمن الناس؟ فقال: عجبتُ مما عجبتَ منه، فسألتُ رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: «**صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته**». رواه مسلم، وغيره[(١)].

[٧٣١]

وقد صح عنها -يعني عائشة رضي الله عنها- أنه ﷺ كان يصلي في السفر ركعتين في غير ما حديث، كما صح عنها قولها: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد صلاة الحضر».

وقد أنكر هذه الحقائق كلها ذاك السقاف المقلد الغماري فيما أسماه بـ«صحيح صلاة النبي ﷺ..»، وكان الأحرىٰ به أن يسميه بـ«صحيح صلاة الشافعي»، بل «الشافعية»؛ لكثرة اعتماده عليهم... وكما ضعف شيخه الغماري حديث «الصحيحين» عن عائشة[(٢)].

---

(١) (٩/ ١٥٧) حديث: (٤١٤١).

(٢) (٩/ ١٥٨) حديث: (٤١٤١).

[٧٣٢]

«من المعروف أن شعبة روىٰ عن أبي إسحاق السبيعي قبل اختلاطه»(١).

[٧٣٣]

حديث: «يأجوج أمة، ومأجوج أمة، كل أمة أربع مئة ألف، لا يموت الرجل... الحديث».

«موضوع». أخرجه ابن عدي في «الكامل» من طريق يحيىٰ بن سعيد العطار قال: نا محمد بن إسحاق عن الأعمش...».

قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ١٠٦): «وهو ضعيف جدًّا».

قال ابن الجوزي: «ومحمد بن إسحاق هو العكاشي قال ابن مَعِين: كذَّاب، وقال الدَّرَاقُطْنِي: يضع الحديث».

وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ١٠٦): «ومحمد بن إسحاق قال ابن عدي: ليس هو صاحب المغازي، بل هو العكاشي، قال: والحديث موضوع..»(٢).

[٧٣٤]

«ما أورده بعض أهل العلم أن ابن أبي حاتم التزم في «تفسيره» أن لا يورد

---

(١) (٩/ ١٦٠) حديث: (٤١٤٢).

(٢) (٩/ ١٦٤-١٦٥) حديث: (٤١٤٣).

إلا ما كان صحيحًا، أو يقاربه، ولا يورد في «تفسيره» ما كان موضوعًا، وهذا ليس علىٰ إطلاقه، فقد جاء فيه بعض الموضوعات، كما نبهت علىٰ ذلك في غير ما موضع، وأقول هذا تذكيرًا وتنبيهًا»(١).

[٧٣٥]

قلت: محمد بن إسحاق اثنان:

محمد بن إسحاق صاحب «المغازي»، وهو ثقة في المغازي، وحديثه من قبيل الحسن.

ومحمد بن إسحاق العكاشي متروك كذَّاب(٢).

[٧٣٦]

شيخ البخاري عمرو بن محمد بن جعفر نكرة لا يعرف، ليس له ذكر في شيء من كتب التراجم، فمن الظاهر أنه غير معروف بالراوية، وإلا لذكره البخاري في «تاريخه»، ثم ابن أبي حاتم في كتابه(٣).

[٧٣٧]

وكتاب «الثقات» لابن حِبَّان الذي جمع فيه من الرواة ما فات من قبله فهو

---

(١) (٩/ ١٦٥) حديث: (٤١٤٣).

(٢) (٩/ ١٦٥) حديث: (٤١٤٣).

(٣) (٩/ ١٦٧) حديث: (٤١٤٤).

بحق مصدر فريد في معرفة بعض الرواة المجهولين أو المستورين!(١).

[٧٣٨]

«وأما قصة تولد النور من عرقه ﷺ التي لا أصل لها في شيء من أحاديث خصائصه وشمائله ﷺ، حتىٰ ولا في كتاب السيوطي «الخصائص الكبرىٰ» الذي جمع فيه من الروايات ما صح، وما لم يصح حتىٰ الموضوعات!»(٢).

[٧٣٩]

قال النووي في «المجموع» علىٰ حديث منكر (٨/ ٣٨٦): «... وهو مرسل».

قال الألْبَانِي: «وهذا في اصطلاح المتأخرين يوهم خلاف الواقع؛ لأن المرسل هو -عندهم- قول التابعي: قال رسول الله ﷺ، وليس الأمر كذلك هنا، كما ترىٰ، فالصواب -أو الأولىٰ - أن يقال: وهو منقطع»(٣).

[٧٤٠]

عبد السلام بن عجلان. قال ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ٤٦) عن أبيه: «يكتب حديثه».

(١) (٩/ ١٦٧-١٦٨) حديث: (٤١٤٤).

(٢) (٩/ ١٦٨) حديث: (٤١٤٤).

(٣) (٩/ ١٦٩) حديث: (٤١٤٥).

وأما ابن حِبَّان فذكره في «الثقات» (٧/ ١٢٧)، ولكنه قال فيه: «يخطئ ويخالف».

قال الألْبَانِي: فلا أدري من كان هذا وصفه أهو بالثقات أولىٰ أم بالضعفاء؟!(١).

[٧٤١]

«يحيىٰ بن أبي كثير أكثر حديثه عن التابعين»(٢).

[٧٤٢]

«عمران بن ظبيان». قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «فيه نظر»(٣).

[٧٤٣]

«عمران بن ظبيان». تناقض فيه ابن حِبَّان فأرده في «الثقات»، وفي «الضعفاء». وذكره العقيلي، وابن عدي في «الضعفاء»(٤).

[٧٤٤]

حديث: «كان إذا أراد سفرًا قال: اللهم بك أصول، وبك أجول،

(١) (٩/ ١٧٤) حديث: (٤١٤٩).

(٢) (٩/ ١٨٠) حديث: (٤١٥٨).

(٣) (٩/ ١٨٨) حديث: (٤١٦٧).

(٤) (٩/ ١٨٨) حديث: (٤١٦٧).

وبك أسير». «ضعيف».

أخرجه أحمد، والبزار، وابن جرير، وصححه، ورجاله ثقات غير عمران بن ظبيان، وذكره العقيلي، وابن عدي في «الضعفاء».

والحديث قد صح من حديث أنس رضي الله عنه نحوه، لكن في الغزو: «وبك أقاتل» مكان: «وبك أسير»، وهو لفظ البزار[١].

[٧٤٥]

سويد بن إبراهيم صدوق سيئ الحفظ له أغلاط، وقد أفحش ابن حِبَّان فيه القول، كما في «التقريب»[٢].

[٧٤٦]

«قاعدة ابن حِبَّان في توثيق المجهولين، ولو مجهول العين»[٣].

[٧٤٧]

عبد الرحمن بن إسحاق اثنان:

عبد الرحمن بن إسحاق المدني، وهو حسن الحديث.

---

(١) (٩/ ١٨٧) حديث: (٤١٦٧).

(٢) (٩/ ١٨٩) حديث: (٤١٦٨).

(٣) (٩/ ١٩٦) حديث: (٤١٧٨).

وعبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو ضعيف الحديث[١].

[٧٤٨]

حديث: «كان إذا توضأ مسح بطرف ثوبه». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي، وقال: «حديث غريب، وإسناده ضعيف، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي؛ يضعفان في الحديث».

قلت: المشهور من إطلاق التِّرْمِذي الغرابة الضعف علىٰ الغالب[٢].

[٧٤٩]

حديث: «كان لا يعرف فصل السورة حتىٰ تنزل عليه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾».

قال الذهبي: «قلت: أما هذا فثابت».

وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٧٥٤)[٣].

[٧٥٠]

وهم المناوي في الراوي «يزيد بن مرة»، وقال: «الثقفي». وأورده ابن أبي

---

(١) (٩/ ١٩٦) حديث: (٤١٧٩).

(٢) (٩/ ١٩٧) حديث: (٤١٨٠).

(٣) (٩/ ١٩٩) حديث: (٤١٨٢).

حاتم (٤/ ٢/ ٢٨٧)، وقال: «الجعفي» (١).

[٧٥١]

إبراهيم بن يزيد النخعي لم يثبت سماعه من عائشة رضي الله عنها، كما في «التهذيب» (٢).

[٧٥٢]

قال ابن حِبَّان رحمه الله: «إذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم، فهو مما عملته أيديهم» (٣).

[٧٥٣]

وهنا تعلم خطأ العلامة صديق حسن خان في كتابه «الموعظة الحسنة»، فإنه جزم بنسبة ما تضمنه الحديث من شرعية تسليم الخطيب على الحاضرين لديه، ثم إذا صعد المنبر سلم أيضًا، وإنما صح عنه ﷺ تسليمه عند جلوسه على المنبر، وذلك بمجموع طرقه، وعمل الخلفاء به من بعده، كما بينته في «الصحيحة» (٢٠٧٦) (٤).

---

(١) (٩/ ٢٠٠) حديث: (٤١٨٣).

(٢) (٩/ ٢٠٣) حديث: (٤١٨٨).

(٣) (٩/ ٢٠٣) حديث: (٤١٨٩).

(٤) (٩/ ٢٠٧) حديث: (٤١٩٤).

[٧٥٤]

ما رواه الطبراني في «الكبير (٣/ ١٥٠/ ١): عن ابن عباس مرفوعًا: «كان إذا دعا جعل باطن كفِّه إلىٰ وجهه».

وإسناده ضعيف، لا بأس به في الشواهد.

بل قد ثبت الأمر بذلك، والنهي عن السؤال بظهور الأكف، كما في «الصحيحة» (٥٩٥).

وأما حديث: «كان إذا سأل جعل باطن كفيه إليه، وإذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه». ضعيف بتمامه. أخرجه أحمد (٤/ ٥٦) من طريق ابن لهيعة، وهو ضعيف لسوء حفظه.

وحديثٌ ثابتٍ بلفظ: «أن النبي ﷺ استسقىٰ فأشار بظهر كفيه إلىٰ السماء». أخرجه مسلم (٣/ ٢٤): فهذا في الاستسقاء، وليس في الاستعاذة.

قال النووي في «شرحه»: «قال جماعة من أصحابنا، وغيرهم: السنة في كل دعاء لرفع بلاء -كالقحط ونحوه- أن يرفع يديه، ويجعل ظهر كفيه إلىٰ السماء، وإذا دعا لسؤال شيء، وتحصيله جعل باطن كفيه إلىٰ السماء، احتجوا بهذا الحديث»(١).

---

(١) (٩/ ٢١٢) حديث: (٤١٩٩).

[٧٥٥]

«يشترط في تقوية المرسل بمثله: أن يكون شيوخ مرسل كل منهما غير شيوخ الآخر»(١).

[٧٥٦]

والمحفوظ عنه ﷺ أنه كان إذا شرب يتنفس ثلاثًا، كما أخرجه الشيخان، وغيرهما، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٨٧).

وأما حديث: «كان إذا شرب تنفس مرتين». «ضعيف». أخرجه التِّرْمِذي، وابن ماجه، والطبراني في «الكبير»، وابن عدي في «الكامل»، والضياء في «المختارة»، وآفته: رشدين بن كريب هو ضعيف(٢).

[٧٥٧]

«الحسين بن قيس الرحبي». الملقب بـ«حنش» هو متروك، كما في «التقريب»(٣).

[٧٥٨]

قال أبو جعفر الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٩٧): «قال أبو عبيد:

---

(١) (٩/ ٢١٥) حديث: (٤٢٠٠).

(٢) (٩/ ٢١٩) حديث: (٤٢٠٤).

(٣) (٩/ ٢٢٨) حديث: (٤٢١٧).

القراءة التي سمعتها في (الريح) و(الرياح)؛ أن ما كان منها من الرحمة، فإنه جمع، وما كان منها من العذاب، فإنه علىٰ واحدة. قال: والأصل الذي اعتبرنا به هذه القراءة حديث النبي ﷺ: «أنه كان إذا هاجت الريح قال: اللهم اجعلها رياحًا، ولا تجعلها ريحًا»، فكان ما حكاه أبو عبيد من هذا عن رسول الله ﷺ مما لا أصل له..»(١).

[٧٥٩]

«أُبي بن عباس» ضعيف، كما في «التقريب»، مع أنه من رجال البخاري، وقد اتفقوا علىٰ تضعيفه، منهم البخاري نفسه، فقد قال: «وليس بالقوي!» فالعجب منه كيف أخرج له هذا الحديث؟!

وما رواه ابن عدي (٣٠/ ١) عن أُبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده سهل»: «كان له فرس يقال لها: اللحيف». هكذا مختصرًا، أخرجه البخاري في «الجهاد» من «صحيحه» (٦/ ٤٤ فتح)، وهو الحديث الوحيد الذي أخرجه لأُبي هذا، كما يؤخذ من «التهذيب»(٢).

[٧٦٠]

حديث: «كان لا يغدو يوم الفطر حتىٰ يأكل سبع تمرات». «ضعيف جدًّا».

---

(١) (٩/ ٢٢٩) حديث: (٤٢١٧).

(٢) (٩/ ٢٣٦) حديث: (٤٢٢٦).

أخرجه البزار في «مسنده» (ص٧٣).

يخالف هذا الحديث الواهي في «العدد» حديث أنس قال: «كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتىٰ يأكل تمرات»، أخرجه البخاري (٩٥٣)، وابن خزيمة، وابن سعد، وابن أبي شيبة، وغيرهم، وزاد البخاري في رواية معلقة: «ويأكلهن وترًا». وقد وصله أحمد (٣/ ١٢٦) بسند حسن، وصححه ابن خزيمة(١).

[٧٦١]

حديث: «كان يأكل الرطب، ويلقي النوىٰ علىٰ القنع، والقنع: الطبق».

«ضعيف جدًّا». أخرجه الحاكم (٤/ ١٢٠) عن العباس بن الفضل الأزرق. وقال:

«صحيح علىٰ شرط الشيخين»! ووافقه الذهبي! وأقرهما المناوي!

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وهو من أوهامهم الفاحشة؛ فإن الأزرق هذا -مع كونه لم يخرج له الشيخان ولا غيرهما من الستة؛ فإنه- واهٍ جدًّا؛ قال الذهبي نفسه في «الضعفاء» وغيره:

(١) (٩/ ٢٤٩) حديث: (٤٢٤٨).

«قال البخاري: ذهب حديثه». وقال الحافظ: «ضعيف، وقد كذبه ابن معين»..» اهـ[١].

[٧٦٢]

حديث: «كان يحب هذه السورة: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١]. «ضعيف جدًّا».

أخرجه أحمد (١/ ٩٦)، والطبري في «التهذيب» (مسند علي ٢٢٢/ ٢٧). آفته: ثوير بن أبي فاختة، فإنه متروك.

ومن عجائب الطبري التي عرفناها حديثًا في كتابه المذكور أنه يصحح إسناد هذا الحديث، ثم يعله بقوله: «ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثه!»[٢].

[٧٦٣]

«وأما على قول البخاري، فلأنه لا يلزم من ثبوت الرؤية ثبوت السماع منها، لاسيَّما على مذهب البخاري الذي لا يثبت السماع بمجرد المعاصرة، بل لابد عنده من ثبوت التلاقي، ولا يثبت هذا بمجرد الرؤية، كما لا يخفى»[٣].

---

(١) (٩/ ٢٥٦) حديث: (٤٢٥٨).

(٢) (٩/ ٢٦٢-٢٦٣) حديث: (٤٢٦٦).

(٣) (٩/ ٢٧٤) حديث: (٤٢٧٩).

[٧٦٤]

محمد بن عثمان اثنان:

أحدهما: محمد بن عثمان بن سيار البصري، ثم الواسطي، لم يوثقه أحد، بل قال الدَّرَاقُطْنِي: «مجهول».

وفي طبقته: محمد بن عثمان الواسطي، وثقه ابن حِبَّان، وقد شاركه في الرواية عن بعض شيوخه، وفي كونه واسطيًّا، وقد يروي عنه بعض من روىٰ عن هذا، فيحتمل أن يكون واحدًا، كما بينته في «الصحيحة» (٢٩٥٣)(١).

[٧٦٥]

حديث: «كان يعجبه أن يدعو ثلاثًا، ويستغفر ثلاثًا». «ضعيف».

أخرجه أبو داود، وابن حِبَّان، وأبو يعلىٰ في «مسنده» من طريق: إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود به مرفوعًا.

ورجاله ثقات غير أبي إسحاق، وكان قد اختلط، ثم هو إلىٰ ذلك مدلس، وقد عنعنه.

وقد تجاهل المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ» (١٣/ ٥١)، وعلىٰ «الإحسان» (٣/ ٢٠٣) عنعنة أبي إسحاق واختلاطه، وصحَّحَا إسناده! بل ادَّعىٰ الأول أن

(١) (٩/ ٢٧٤-٢٧٥) حديث: (٤٢٨٠).

إسرائيل قديم السماع من جده! وهذا مما لم أرَ أحدًا صرح به من الحفاظ، بل هو خلاف ما نقله الحافظ العراقي في شرح «المقدمة» (ص ٣٩٤) عن أحمد: «إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لِين، سمع منه بأَخرة». ونحوه في رواية ابنه عبد الله في «العلل» (١/ ٢٠٢). وأظن أنه استلزم ذلك من إخراج الشيخين لحديثه عن جده، وذلك غير لازم، كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم؛ لاحتمال أن اختلاطه لم يصلهما، أو وصلهما ولكن كان عندهما خفيفًا، كمثل الذهبي فإنه قال: «شاخ ونسي ولم يختلط». أو غير ذلك من الاحتمال.

ثم إنه قد خالفه سفيان وزهير؛ فروياه عن أبي إسحاق دون قوله: «ويستغفر ثلاثًا»[١].

[٧٦٦]

«سفيان الثوري سمع من أبي إسحاق السبيعي قديمًا بالاتفاق»[٢].

[٧٦٧]

حديث: «كان يقبل وهو محرم».

إسناد ضعيف، ورجاله ثقات، لكن تكلم الأئمة في حفظ أبي حنيفة وضعفوه.

---

(١) (٩/ ٢٧٥-٢٧٦) حديث: (٤٢٨١).

(٢) (٩/ ٢٧٦) حديث: (٤٢٨١).

والمحفوظ من حديث عائشة مرفوعًا بلفظ: «.... وهو صائم». وهو في «الصحيحة» (٢١٩)[١].

[٧٦٨]

وأبو إسحاق، وهو عمرو بن عبد الله السبيعي - كان اختلط، وإسرائيل، وهو حفيده، فإنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق - سمع من جده بعد الاختلاط، ولذلك قال أحمد: «إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأخرة»[٢].

[٧٦٩]

قال الطحاي في «مشكل الآثار»: «... عياض الأشعري، وعياض هذا رجل من التابعين فعاد الحديث وصار منقطعًا...».

وكذلك عند أبي حاتم الرازي، كما في «العلل» (١/ ٢٠٩): «... وعياض الأشعري عن النبي ﷺ مرسل ليست له صحبة».

غير أن الحافظ ابن حجر رحمه الله جزم في «التقريب» بأن عياض الأشعري هذا صحابي، ولم يذكر له مستند يعتد به، اللهم إلا قوله: «جاء عنه حديث يقتضي التصريح بصحبته، ذكره البغوي في «معجمه»، وفي إسناده لين».

---

(١) (٩/ ٢٧٨) حديث: (٤٢٨٤).

(٢) (٩/ ٢٧٨-٢٧٩) حديث: (٤٢٨٥).

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس يخفىٰ أنه لا يثبت الصُّحْبَةُ بمثل هذا الإسناد واللين. والله أعلم»[1].

[٧٧٠]

حديث: «لعن الله المسوِّفات، قيل: وما المسوفات؟ قال: التي يدعوها زوجها إلىٰ فراشها فتقول: سوف، حتىٰ تغلبه عيناه».

قال ابن أبي حاتم عقب الحديث: «قال أبي: هذا الحديث باطل».

وحديث: «لعن رسول الله المسوفة، والمفسلة، فأما المسوفة فالتي إذا أرادها زوجها قالت: سوف، الآن، وأما المفسلة فالتي إذا أرادها قالت: إني حائض، وليست بحائض».

أخرجه أبو يعلىٰ، وآفته: يحيىٰ بن العلاء، وهو كذَّاب.

وقد جرىٰ الوهم، والغفلة من المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ» الذي قال: «إسناده صحيح»![2].

[٧٧١]

واعلم أن الحديث قد وقع في كتاب «الفتن» للداني (ق١٧٧/ ١) في آخر

---

(١) (٩/ ٢٧٩-٢٨٠) حديث: (٤٢٨٥).

(٢) (٩/ ٢٩٩) حديث: (٤٣١٢).



حديث هشام بن عامر مرفوعًا بلفظ: «ما بين خلق آدم إلىٰ قيام الساعة فتنة أكبر من الدجال [قد أكل الطعام، ومشىٰ في الأسواق]».

قال الألْبَانِي: «وظني أن هذه الزيادة مدرجة في هذا الحديث، لأنه قد أخرجه جماعة من الأئمة دونها، منهم مسلم (٨/ ٢٠٧)، والحاكم (٤/ ٥٢٨)، وأحمد (٤/ ١٩-٢١)، وأبو يعلىٰ (٣/ ١٢٥-١٢٦)، والداني أيضًا (ق١٧٦/ ٢) من طرق عن هشام به دونها، ولست أدري إذا كانت من بعض الرواة عنده أو النساخ. والله أعلم»[1].

[٧٧٢]

«شيبة بن نعامة». تناقض فيه ابن حِبَّان.

قلت: ذكره في «الثقات»، وأورده في «الضعفاء». والله أعلم[2].

[٧٧٣]

حديث: «لكل نبي خليل في أمته، وإن خليلي عثمان بن عفان».

«موضوع»، وآفته: إسحاق بن نجيح. قال الحافظ: «كذبوه».

وهذا من كذبه المفضوح؛ لمخالفته للحديث الصحيح: «**ولو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا**..». وهو متفق عليه.

---

(١) (٩/ ٣٠٤) حديث: (٤٣١٣).

(٢) (٩/ ٣١١) حديث: (٤٣٢٤).

والعجب من السيوطي كيف يخفىٰ عليه وضع هذا الحديث فيورده في «الجامع الصغير» الذي ذكر في مقدمته: أنه صانه عما تفرد به كذَّاب، أو وضاع؟!

والعجب من ابن الجوزي، فإنه أورد الحديث في كتابه «العلل»، وقال: «حديث لا يصح... وقال أحمد: من أكذب الناس...».

وكان حقه أن يورده في كتابه الآخر «الموضوعات»(١).

[٧٧٤]

أبو الزبير مدلس، وقد عنعنه، ومعلوم أن المدلس لا يقبل حديثه إذا لم يصرح بالتحديث.

قال الذهبي في ترجمة أبي الزبير: «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء»(٢).

[٧٧٥]

ما ذكره الخطيب في «التاريخ» (١٣/ ٤١٣): «... قال سفيان بن عيينة: لم يزل أمر الناس معتدلًا حتىٰ غير ذلك أبو حنيفة بالكوفة، وعثمان البتِّي

---

(١) (٩/ ٣١٤) حديث: (٤٣٢٧).

(٢) (٩/ ٣١٩) حديث: (٤٣٣٤).

بالبصرة، وربيعة بن أبي عبد الرحمن بالمدينة، فنظرناهم فوجدناهم من أبناء سبايا الأمم».

وهو تحت حديث الذي أخرجه ابن ماجه، وهو «ضعيف»: «لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلًا...»(١).

[٧٧٦]

والأحاديث في قتل عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ للدجال ثابتة صحيحة عن غير ما واحد من الصحابة في «صحيح مسلم»، وغيره، منه حديث: «يقتل ابن مريم الدجال بباب لدَّ»، ثم أخرجت هذا الحديث الصحيح في رسالة خاصة في قصة الدجال وقتله(٢).

[٧٧٧]

«فليح بن سليمان» من رجال الشيخين، فقد أورده الذهبي في «المغني في الضعفاء والمتروكين»، وقال: «قال ابن مَعِين، وأبو حاتم، والنَّسَائِي: ليس بالقوي».

وقال الحافظ: «صدوق كثير الخطأ»(٣).

---

(١) (٩/ ٣٢١-٣٢٢) حديث: (٤٣٣٦).

(٢) (٩/ ٣٢٢) حديث: (٤٣٣٧).

(٣) (٩/ ٣٢٤) حديث: (٤٣٣٩).

[٧٧٨]

إخراج ابن حِبَّان حديث: «له أجران: أجر السر، وأجر العلانية». هذا الحديث في «صحيحه» من الأدلة الكثيرة علىٰ تساهله في تصحيح الأحاديث، وعلىٰ عدم التزامه للشروط التي اشترطها في مقدمته، فإنه قال: «والخامس: المتعرِّي خبره عن التدليس**!**».

فإن حبيب بن أبي ثابت وصفه ابن حِبَّان نفسه بالتدليس في «ثقاته» (٤/ ١٣٧)**!** فتساهله ليس محصورًا في توثيق المجهولين، كما يظن بعضهم، فاقتضىٰ التنبيه.

ثم بدا لي أنه لعله يعني من كان مشهورًا بالتدليس[١].

[٧٧٩]

«وفي فضل الصبر علىٰ ذهاب البصر أحاديث كثيرة»[٢].

[٧٨٠]

قول الهَيْثَمِي: «رجاله وثقوا». عهدي به أن لا يقول هذا القول إلا إذا كان توثيق أحد رجاله غير موثوق به، وفي الغالب يكون مما تفرد بتوثيقه ابن حِبَّان، كما هو الغالب، وهذه الحقيقة مما فات المناوي، فإنه في كثير من الأحيان

(١) (٩/ ٣٣٠) حديث: (٤٣٤٤).

(٢) (٩/ ٣٣١) حديث: (٤٣٤٦).

يستلزم من مثل قول الهَيْثَمِي المذكور التحسين، بل التصحيح؛ غافلًا عما ذكرنا، وعما هو أهم من ذلك، وهو أنه لا يلزم من ثقة رجال الإسناد سلامته من علة قادحة؛ كالانقطاع، والتدليس، وغيره[١].

[٧٨١]

حديث: «البيت قبلة لأهل المسجد، والمسجد قبلة لأهل الحرم، والحرم قبلة لأهل الأرض في مشارقها ومغاربها من أمتي». ضعيف.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وإذا عرفت ضعف هذا الحديث؛ فقد أخطأ فيه بعض الكبار وغيرهم؛ فقال القرطبي في «الجامع» (٢/ ١٥٩):

«قد روىٰ ابن جريج...» إلخ.

فجزم برواية ابن جريج؛... ثم نقل ذلك عنه ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٩٢-١٩٣) ساكتًا عليه؛ فما أحسن؛ لأنه اغتر به من لا علم له بهذا الفن ممن اختصر كتابه، مثل الشيخ الصابوني، فأورده في «مختصره» (١/ ١٣٨) وقد زعم في مقدمته:

أنه اقتصر فيه علىٰ الأحاديث الصحيحة، وحذف الأحاديث الضعيفة!

---

(١) (٩/ ٣٣٤) حديث: (٤٣٤٨).

وهو في ذلك كاذب، كما كنت بينت ذلك بالأمثلة في مقدمة المجلد الرابع من «الصحيحة» (ص: هـ - م)، وهذا الحديث مثال آخر علىٰ إفكه وكذبه وادعائه ما لا علم له به.

ويؤسفني أن أقول:

لقد علمت فيما بعد أنه سبقه إلىٰ هذه الدعوىٰ الكاذبة بعض من يدعي السلفية... ألا وهو الشيخ محمد نسيب الرفاعي؛ فإنه أورد أيضًا هذا الحديث في «مختصره لتفسير ابن كثير»، مع تصريحه في مقدمة الطبعة الأولىٰ منه أنه ضرب صفحًا عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة... معتمدًا في ذلك -أولًا- علىٰ ما اعتمد ابن كثير نفسه صحته، ثم علىٰ ما أعلم صحته من الأحاديث الواردة مما لم يشر إليه المفسر رحمه الله.

ثم أكد ذلك في مقدمته للطبعة الثانية منه فقال:

«... ملتزمًا أن لا أختار إلا الصحيح المتفق علىٰ صحته، أو الصحيح الذي انفرد به البخاري ومسلم، والصحيح المروي في باقي الصحاح».

ثم زاد -ضِغثًا علىٰ إبالة- أنه وضع فهرسًا للأحاديث في آخر كل مجلد مع درجاتها! ووضع بجانب هذا الحديث علامة الصحة رجمًا بالغيب، وغير مبال بقوله ﷺ: «مَن قال عليَّ ما لم أَقُلْ؛ فليتبوَّأ مقعدَه من النَّار».

وكم له في كتابه المذكور من هذا النوع من الأحاديث الضعيفة؛ بل

والموضوعة! كحديث: «فاتحة الكتاب شفاء من كل سم»، وقد صرَّح بصحته أيضًا! وقد سبق تخريجه وبيان علته برقم (٣٩٩٧)، وانظر من الأحاديث الموضوعة التي صححها بجهله البالغ واحتج بها علىٰ بعض المنحرفين الحديث الآتي برقم (٥٦٥٥)»[١].

[٧٨٢]

«عيسىٰ بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب». قال الدارقطني: «متروك الحديث». وقال ابن حِبَّان: «يروي عن آبائه أشياء موضوعة». ثم تناقض ابن حِبَّان فذكره في «الثقات»[٢].

[٧٨٣]

«غياث بن إبراهيم». «كذَّاب وضاع». وهو الذي حدث المهدي بخبر: «لا سبق إلا في نصل، أو حافر»، فزاد فيه: «أو جناح»[٣].

[٧٨٤]

«محمد بن سالم الطائفي». أورده الذهبي في «المغني في الضعفاء»، وقال: «وثقه ابن مَعِين، وغيره وضعفه أحمد».

---

(١) (٩/ ٣٤٠-٣٤١) حديث: (٤٣٥١).

(٢) (٩/ ٣٥١) حديث: (٤٣٦٠).

(٣) (٩/ ٣٥٩) حديث: (٤٣٦٩).

قال الحافظ: «صدوق يخطئ»(١).

[٧٨٥]

حديث: «ليس علىٰ من نام ساجدًا وضوء حتىٰ يضطجع... الحديث».

«ضعيف».

رواه ابن أبي شيبة في «المصنف»، وعنه أحمد، وابنه عبد الله، وأبو يعلىٰ.

وآفته: يزيد ابن عبد الرحمن الدالاني.

قال الحافظ: «صدوق يخطئ كثيرًا كان يدلس».

وممن ضعفه من الأئمة: البخاري، والتِّرْمِذي، والدارقطني، والبيهقي.

ونقل إمام الحرمين -ثم النووي- اتفاق أهل الحديث علىٰ تضعيفه، ولم يشذ عنهم غير ابن جرير الطبري.

ومن عجائب بعض الحنفية -القاري- أنه ذهب إلىٰ تقويته بأسلوب آخر(٢).

[٧٨٦]

أبو الزبير مدلس فلا يحتج بحديثه إلا ما بيَّن فيه السماع، أو كان من رواية

(١) (٩/ ٣٦٥) حديث: (٤٣٧٧).

(٢) (٩/ ٣٧١) حديث: (٤٣٨٤).

الليث بن سعد عنه[١].

[٧٨٧]

أبو حاتم معروف بتشدده في التجريح، فلا يقبل ذلك منه مع مخالفته للأئمة[٢].

[٧٨٨]

العوام بن حوشب ثقة اتفاقًا، ومن رجال الشيخين. نقل المناوي عن ابن الجوزي أنه قال: «والعوام ضعيف».

فالظاهر أنه توهَّم أنه غير ابن حوشب، وهو خطأ[٣].

[٧٨٩]

والأحاديث بالأمر بالاستغفار والتوبة كثيرة، وفيها رد علىٰ من قال من الفقهاء بكراهة قول الرجل: «أستغفر الله، وأتوب إليه»، واختار أن يقول: «أستغفر الله، وأسأله التوبة»؛ لأن التوبة من الذنب هي تركه، فإذا قال: «أتوب إليه» فقد وعد الله أن لا يعود إلىٰ ذلك الذنب، فإذا عاد إليه كان كمن وعد الله ثم أخلفه.

---

(١) (٩/ ٣٧٧) حديث: (٤٣٨٨).

(٢) (٩/ ٣٧٨) حديث: (٤٣٨٩).

(٣) (٩/ ٣٨٢) حديث: (٤٣٩٢).

وقد رد عليهم الإمام الطحاوي فقال:

«قيل لهم: إنَّ ذلك وإن كان كما ذكرتم؛ فإنا لم نُبِحْ لهم أن يقولوا: نتوب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ علىٰ أنهم معتقدون للرجوع إلىٰ ما تابوا منه، ولكنا أَبَحْنا لهم ذلك علىٰ أنهم يريدون ترك ما وقعوا فيه من الذنب ولا يريدون العود في شيء منه، فإذا قالوا ذلك واعتقدوا هذا بقلوبهم كانوا في ذلك مأجورين، فمن عاد منهم بعد ذلك في شيء من تلك الذنوب كان ذلك ذنبًا أصابه، ولم يحبط ذلك أجره المكتوب له بقوله الذي تقدم منه واعتقاده معه ما اعتقد.

فأما من قال: أتوب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وهو معتقد أنه يعود إلىٰ ما تاب منه؛ فهو بذلك القول فاسق معاقب عليه؛ لأنه كذب علىٰ الله فيما قال.

وأما إذا قال وهو معتقد لترك الذنب الذي كان وقع فيه وعازم أن لا يعود إليه أبدًا؛ فهو صادق في قوله، مثاب علىٰ صدقه إن شاء الله تعالىٰ». انظر «شرح معاني الآثار» (٢/ ٣٦٦-٣٦٨)(١).

[٧٩٠]

إسماعيل بن يحيىٰ اثنان:

إسماعيل بن يحيىٰ التميمي، وهو كذَّاب.

---

(١) (٩/ ٤٠٢-٤٠٣) حديث: (٤٤١٠).

وإسماعيل بن يحيىٰ ابن كهيل، وهو متروك.

تردد المناوي بينهما في «إسناد أبي نعيم».

قال الألْبَانِي: ولا وجه للتردد، الذي يروي عن مسعر إنما هو «التميمي»(١).

[٧٩١]

حديث: «ما أنت محدث قوم حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان علىٰ بعضهم فتنة».

«منكر». رواه الهروي معلقًا من قول ابن مسعود، وقد وصله ابن وهب في «المسند»، ومقدمة «صحيح مسلم»، ورجاله ثقات، لكنه منقطع بين عبيد الله بن عتبة، وعبد الله بن مسعود(٢).

[٧٩٢]

حديث: «ما بعث الله نبيًّا إلا عاش نصف عمر الذي قبله».

«ضعيف جدًّا».

قال الحافظ ابن كثير في «البداية» (٢/ ٩٥): «حديث غريب، قال الحافظ ابن عساكر: والصحيح أن عيسىٰ لم يبلغ هذا العمر».

---

(١) (٩/ ٤٠٨) حديث: (٤٤١٥).

(٢) (٩/ ٤١٩) حديث: (٤٤٢٧).

قلت: قصد حديث: «... وأخبرني أن عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ عاش عشرين ومئة سنة، ولا أراني إلا ذاهبًا علىٰ ستين...»، وفيه ضعف.

وأشار الحافظ إلىٰ تضعيفه في «الفتح» (٦/ ٣٨٤) بقوله: «واختلف في عمره حين رفع، فقيل: ابن ثلاث وثلاثين، وقيل: مئة وعشرين»!(١).

[٧٩٣]

عمرو بن حريث اثنان:

أحدهما: عمرو بن حريث صحابي، أسند أحاديث صريحة في رؤيته للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسماعه منه.

والآخر: عمرو بن حريث مدني مصري، ذكره ابن حِبَّان في التابعين من «ثقاته» (٥/ ١٧٩)، وفرَّق بينه وبين عمرو بن حريث الأول، وهو مخزومي، فذكره في «الصحابة» (٣/ ٢٧٢)!(٢).

[٧٩٤]

«قيس بن رافع الأشجعي». قال الحافظ: «وهِم من ذكره في الصحابة»(٣).

---

(١) (٩/ ٤٢٥) حديث: (٤٤٣٤).

(٢) (٩/ ٤٣٠) حديث: (٤٤٣٧).

(٣) (٩/ ٤٣٤) حديث: (٤٤٤٢).

[٧٩٥]

أبو رجاء الجزري اسمه محرز بن عبد الله الجزري، فإنه وإن كان ثقة عند أبي داود، وابن حِبَّان...

ولقد تناقض ابن حِبَّان في «الجزري» فأورده أيضًا في «الضعفاء» (٣/ ١٥٨)[١].

[٧٩٦]

حديث: «ما ضحك ميكائيل منذ خلقت النار». «ضعيف».

أخرجه أحمد، وآفته: اسماعيل بن عياش، وفي روايته عن المدنيين ضعف، وهذه منها[٢].

[٧٩٧]

«عباد بن كثير الرملي». وثقه بعضهم. قال البخاري فيه: «فيه نظر»[٣].

[٧٩٨]

«**بشر بن عبيد**» **اثنان:**

أحدهما: بشر بن عبيد، أورده ابن حِبَّان في «الثقات»، قال: يروي عن طاوس.

---

(١) (٩/ ٤٤٠) حديث: (٤٤٥٢).

(٢) (٩/ ٤٤٤) حديث: (٤٤٥٤).

(٣) (٩/ ٤٤٧) حديث: (٤٤٥٧).

والآخر: أبو علي الدارسي.

والأول في عداد المجهولين، وتساهل ابن حِبَّان معروف[(١)].

[٧٩٩]

قول البخاري في «أبو شيبة» -وهو سعيد بن عبد الرحمن الزبيدي الكوفي قاضي الري، وثقه ابن مَعِين، وأبو داود، وابن حِبَّان-: «لا يتابع في حديثه». ليس جرحًا مبينًا، وقد يعني به حديثًا معينًا، فلا يضره. وقول الحافظ: «مقبول»؛ تقصير ظاهر[(٢)].

[٨٠٠]

محمد بن قدامة اثنان.

قال الذهبي في «الميزان»: «وقد وهم الخطيب، وغيره في خلط ترجمته بترجمة محمد بن قدامة بن أعين المصيصي الثقة».

قال الحافظ في «التهذيب»: «وميزه ابن أبي حاتم، وغيره، وهو الصواب».

وقال الحافظ في «التقريب»: «فيه لين، ووهم من خلطه بالذي قبله». يعني: المصيصي الثقة.

---

(١) (٩/ ٤٥٦) حديث: (٤٤٧٢).

(٢) (٩/ ٤٥٧) حديث: (٤٤٧٤).

أما الضَّعِيف فهو محمد بن قدامة الجوهري. قال ابن مَعِين: «ليس بشيء». قال أبو داود: «ضعيف، لم أكتب عنه شيئًا قط». وأرده الذهبي في «الميزان»[(١)].

[٨٠١]

محمد بن ثابت:

محمد بن ثابت بن شرحبيل الذي روىٰ عن أبي هريرة.

محمد بن ثابت بن شرحبيل البناني، وهو ضعيف[(٢)].

[٨٠٢]

«يحيىٰ بن عثمان البصري» صاحب الدستوائي. تناقض فيه ابن حِبَّان فذكره في «الثقات»، ثم أعاده في «الضعفاء».

قال البخاري، وابن مَعِين: «منكر الحديث»[(٣)].

[٨٠٣]

قال البوصيري: «... عبد الله بن بسر الحبراني ضعفه يحيىٰ بن القطان، وابن مَعِين، وأبو حاتم، والتِّرْمِذي، والنَّسَائِي، والدَّرَاقُطْنِي، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» فما أجاد».

---

(١) (٩/ ٤٧٥) حديث: (٤٤٩٣).

(٢) (٩/ ٤٧٨-٤٧٩) حديث: (٤٤٩٦).

(٣) (٩/ ٤٨٠) حديث: (٤٤٩٨).

قلت: وهذا دليل واضح جلي علىٰ تساهل ابن حِبَّان رحمه الله تعالىٰ[١].

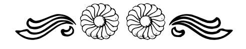
[٨٠٤]

«عمران بن ظبيان الحنفي الكوفي». مختلف فيه. قال البخاري: «فيه نظر». وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «يكتب حديثه». وذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء». وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة من كبراء أهل الكوفة يميل إلىٰ التشيع». وقال الذهبي في «المغني»: «فيه لين». وقال الحافظ: «ضعيف رمي بالتشيع، تناقض فيه ابن حِبَّان!».

قال الألْبَانِي: وهم الحافظ ابن حجر، وهو تبع في ذلك الحافظ المزي حين ذكر أن ابن حِبَّان تناقض، فمعناه أنه أورده في «الثقات»، وهذا وهم منهما، والحقيقة أنه لم يتناقض؛ لأن الذي ذكره غيره وهما اثنان. اهـ[٢].

[٨٠٥]

(البهرائي): نسبة إلىٰ بهراء، وهي قبيلة نزل أكثرها مدينة حمص من الشام، كما في «الأنساب»[٣].



---

(١) (٩/ ٤٨٠) حديث: (٤٤٩٩).

(٢) (٩/ ٤٦٣-٤٦٤) حديث: (٤٤٨٢).

(٣) (٩/ ٤٨٢) حديث: (٤٥٠٠).



فوائد المجلد العاشر

[٨٠٦]

«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق».
«ضعيف».

وأكثر طرق الحديث شديدة الضعف لا يتقوىٰ الحديث بمجموعها.

ولكن الشيخ صالح المقبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «العلم الشامخ» (ص٥٢٠) لم يكن تفرغ لتتبعها، وإمعان النظر فيها، وإلا لم يقل ما قاله، وظني لو تتبع الطرق، كما فعلنا لم يخالف الذهبي في إنكاره للحديث، والله أعلم.

وهذا الحديث عزاه عبد الحسين الموسوي الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص٢٣) للحاكم من حديث أبي ذر؛ موهمًا القراء أنه صحيح، وهو كعادته لا يتكلم علىٰ أسانيد أحاديثه التي تدعم مذهبه، بل يسوقها مساق المسلمات المصححات من الأحاديث.

وقد خطر في البال أن أتتبع أحاديثه التي من هذا النوع، وأجمعها في كتاب؛ نصحًا للمسلمين.

وقد رأيت الخميني قد زاد علىٰ عبد الحسين في الافتراء فزعم (ص١٧١) من كتابه «كشف الأسرار»: أن الحديث من الأحاديث المسلمة المتواترة عند أهل السنة. وتتوالىٰ أكاذيبه عامله الله بما يستحق(١).

[٨٠٧]

لفظ الحديث عند الطحاوي: «لا يحل بيع بيوت مكة، ولا إجارتها».

واختار الطحاوي خلافه، وهو مذهب أبي يوسف: أنه لا بأس ببيع أرض مكة، وإجارتها، وأنها في ذلك كسائر البلاد(٢).

[٨٠٨]

في الحديث: «إنه سمع رجلًا وهو يقول: يا ذا الجلال والإكرام، فقال: قد استجيب لك، فسلْ».

وإسناده فيه ضعف. ومع ذلك سكت عليه الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٢٤-٤٤٥)، وقد ذكره دليلًا لمن قال: إن الاسم الأعظم: «ذو الجلال والإكرام»!، وما أراه يجوز له السكوت عليه، فقد ذكر في الاسم الأعظم أربعة عشر قولًا، هذا أحدها...(٣).

---

(١) (١٠/ ١١) حديث: (٤٥٠٣).

(٢) (١٠/ ١٩) حديث: (٤٥١٢).

(٣) (١٠/ ٢٥) حديث: (٤٥٢٠).

[٨٠٩]

عباد بن كثير اثنان:

عباد بن كثير الرملي الفلسطيني.. ثقة.

عباد بن كثير الثقفي البصري.. متروك(١).

[٨١٠]

ولا دليل في السنة علىٰ شرطية سماع الخطبة، ولا علىٰ اشتراط عدد أكثر من عدد صلاة الجماعة، فتنبه!.

وحديث: «من أتىٰ الجمعة، والإمام يخطب كانت له ظهرًا». «ضعيف»(٢).

[٨١١]

حديث: (٤٥٢٩): «من أتىٰ امرأة في حيضها فليتصدق بدينار، ومن أتاها وقد أدبر الدم عنها ولم تغتسل؛ فبنصف دينار. كل ذلك عن النبي ﷺ» ضعيف. أخرجه الطبراني في «الكبير»، إسناده ضعيف لضعف عبد الكريم، وهو ابن أبي المخارق أبو أمية، وهو مجمع علىٰ ضعفه، وقيل: إنه عبد الكريم بن مالك الجزري الثقة، والراجح الأول، كما حققته في «صحيح أبي داود» (٢٥٨)(٣).

---

(١) (١٠/ ٢٩) حديث: (٤٥٢٥).

(٢) (١٠/ ٣١) حديث: (٤٥٢٨).

(٣) (١٠/ ٣٢) حديث: (٤٥٢٩).

[٨١٢]

«واعلم أنه قد اضطرب في هذا الحديث اضطرابًا كثيرًا: متنًا وسندًا، وقد بيَّنت شيئًا منه في الكتاب المذكور، وفي «ضعيف أبي داود» رقم (٤١-٤٣)، وبينت أن الصحيح في متنه:

أن عليه أن يتصدق بدينار أو نصف دينار علىٰ التخيير، وبدون التفصيل المذكور في هذا الحديث. والله أعلم». اهـ[١].

[٨١٣]

حديث: «من استعمل رجلًا علىٰ عصابة...» الحديث. «ضعيف».

أخرجه الحاكم. وسقط الحديث من «تلخيص الذهبي»، فلم ندر موقفه من تصحيح الحاكم، وإن كان خطأً بينًا.

قال الألْبَانِي: ثم رأيت في تعليق الشيخ العلامة الفاضل سعد آل حميد علىٰ علىٰ «مختصر استدراك الذهبي» (٥/ ٢٥١١): هذا الحديث بكامله ليس في «التلخيص» المطبوع، وفي المخطوط قال: «قلت: حسين ضعيف...».

وتعقبه في حديث آخر: «قال الدارقطني: متروك»[٢].

---

(١) (١٠/ ٣٢) حديث: (٤٥٢٩).

(٢) (١٠/ ٤٨) حديث: (٤٥٤٥).

[٨١٤]

قال الهَيْثَمِي (٥/ ٢٨٣): «... وعبد الله بن محمد بن عقيل حديثه حسن»(١).

[٨١٥]

وروىٰ البيهقي أنه ذُكِرَ لعبد الله بن المبارك حديث: «إن أكل الطين حرام»؟ فأنكره، وقال: «لو علمت أن رسول الله قاله لحملته علىٰ الرأس والعين، والسمع والطاعة».

وأخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٢)، وقال عن أبيه: «هذا حديث كذب..»(٢).

[٨١٦]

عمرو بن دينار اثنان:

عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير، وهو ضعيف.

عمرو بن دينار المكي، ثقة(٣).

[٨١٧]

حديث: «من تعذرت عليه التجارة فعليه بعمان». «ضعيف».

---

(١) (١٠/ ٥٩) حديث: (٤٥٥٥).

(٢) (١٠/ ٦٦) حديث: (٤٥٦٠).

(٣) (١٠/ ٧١) حديث: (٤٥٦٦).

آفته: مخلد بن عقبة مجهول[١].

[٨١٨]

حديث: (٤٥٨٧): «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم قال ثلاث مرات... الحديث».

«ضعيف بهذا السياق». رواه ابن ماجه، وأحمد، والدولابي، وأبو نعيم، وآفته: زيد العمي، وهو ضعيف، كما جزم به الحافظ.

والحديث صحيح بدون قوله: «ثلاث مرات». كما في «صحيح أبي داود»[٢].

[٨١٩]

«الحكم بن عبد الله الأيلي». قال أبو حاتم: كذَّاب. قال الإمام أحمد: أحاديثه كلها كذب[٣].

[٨٢٠]

محمد بن عمرو الذي في سند الحديث الذي أخرجه الدَّرَاقُطْنِي في «سننه» (ص٢٧٢) حديث: «من حج عن أبيه وأمه... الحديث».

---

(١) (١٠/ ٨٠) حديث: (٤٥٧٥).

(٢) (١٠/ ٨٦) حديث: (٤٥٨٧).

(٣) (١٠/ ٩٠) حديث: (٤٥٨٣).

جزم البعض بأنه محمد بن عمرو البصري أبو سهل الأنصاري البصري، وهو ضعيف، كما في «التقريب»، وكان يحيىٰ بن سعيد يضعفه جدًّا، كما في «الجرح والتعديل».

ولكن جزم أبو حاتم بأنه ليس هو محمد بن عمرو، وإنما محمد بن عمر المحرم، وكان واهي الحديث، والحديث باطل[1].

[٨٢١]

حديث: «من حج هذا البيت، أو [اعتمر] فليكن آخر عهده بالبيت الطواف». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي، وأحمد. وقال التِّرْمِذي: «حديث غريب».

قال الأَلْبَانِي: أي: ضعيف، آفته: عبد الرحمن البيلماني ضعيف.

وقد صح الحديث عن ابن أوس دون ذكر الاعتمار. أخرجه أبو داود، والنَّسَائِي في «الكبرىٰ»، وأحمد، وغيرهم[2].

[٨٢٢]

«واعلم أن ظاهر الأحاديث: وجوب طواف الوداع علىٰ الحائض

---

(١) (١٠/ ٩٠-٩١) حديث: (٤٥٨٤).

(٢) (١٠/ ٩١-٩٢) حديث: (٤٥٨٥).

أيضًا، وأنه يجب عليها الانتظار حتىٰ تطهر فتطوف! ولكن قد جاءت أحاديث صحيحة بالترخيص لها بالانصراف ما دام أنها طافت قبل ذلك طواف الإفاضة».

وروىٰ الطحاوي بإسناد صحيح (١/ ٤٢٣) عن عبد الله بن عمر أيضًا، وزاد: «إلا الحيض رخص لهن رسول الله ﷺ». وصححه التِّرْمِذي، وغيره (٩٤٤)[1].

[٨٢٣]

حديث: (٤٥٨٦): «من حج فلم يرفث، ولم يفسق غفر له ما تقدم من ذنبه».

«شاذ بهذا اللفظ». قال التِّرْمِذي: «حديث حسن صحيح».

جرىٰ التِّرْمِذي علىٰ ظاهر إسناده فحكم له بالصحة، فإن رجاله كلهم ثقات علىٰ شرط الشيخين غير ابن أبي عمر، واسمه محمد بن يحيىٰ، فإنه علىٰ شرط مسلم، وهو العلة، وقد خالفه الإمام أحمد بلفظ: «... رجع كيوم ولدته أمه»، وهو المحفوظ، أخرجه البخاري، ومسلم، والدرامي، وأحمد، وغيرهم[2].

---

(١) (١٠/ ٩٢-٩٣) حديث: (٤٥٨٥).

(٢) (١٠/ ٩٤) حديث: (٤٥٨٦).

[٨٢٤]

حديث: «من حفظ علىٰ أمتي أربعين حديثًا من السنة كنت له شفيعًا يوم القيامة». «موضوع».

قال الحافظ ابن حجر في «الأربعين العوالي» (رقم ٤٥) بعدما أخرجه من طريق السِّلفي: «هذا حديث مشهور، وله طرق كثيرة، وهو غريب من هذا الوجه، تفرد به عبد الملك، وأخرجه ابن حِبَّان في «الضعفاء» من طريق عبد الملك بن هارون، واتهمه به، لا يحل كتب حديثه إلا للاعتبار، وضعفه غيره، وباقي رجاله ثقات».

قال الأَلْبَانِي: وفي الباب طرق أخرىٰ عند ابن عبد البر، وغيره لا تخلو كلها من مجروح، وقال ابن عبد البر في آخرها: «قال أبو علي بن السكن: وليس يروىٰ هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجه ثابت».

وقال النووي في مقدمة «أربعينه»: «واتفق الحفاظ علىٰ أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه».

قال الأَلْبَانِي: والحق أن الحديث «موضوع» عندي، وإن اشتهر عند العلماء، وعملوا من أجله كتب «الأربعين»، ولو كان صحيحًا لما قيض الله لروايته، والتفرد به تلك الكثرة من الكذَّابين والوضاعين![(١)].

---

(١) (١٠/ ٩٧) حديث: (٤٥٨٩).

[٨٢٥]

حديث: «من خصىٰ عبده خصيناه». «ضعيف».

أخرجه أبو داود، والنَّسَائِي، والحاكم، وأحمد، والطيالسي، والبيهقي. من طريق الحسن عن سمرة مرفوعًا.

والحسن البصري مدلس، وقد عنعنه، مع اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة، والراجح أنه سمع منه في الجملة، فلا يقبل منه إلا ما صرَّح بالسماع[1].

[٨٢٦]

قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ **(٨/ ٣٥):** «وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة، وذهب بعضهم إلىٰ أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة»[2].

[٨٢٧]

«من زهد في الدنيا علمه الله تعالىٰ بلا تعلم...»، والحديث موضوع. عليه لوائح الوضع بادية، وظني أنه من وضع بعض الصوفية الذين يظنون أن لطلب العلم غير طريق التلقي، والطلب من أهله الذين تلقوه خلفًا عن سلف، وهو طريق الخلوة والتقوىٰ فقط بزعمهم، وربما استدل بعض جهالهم بقوله تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

---

(١) (١٠/ ١٠٦-١٠٧) حديث: (٤٥٩٢).

(٢) (١٠/ ١٠٧) حديث: (٤٥٩٢).

ولم يدر المسكين أن الآية لا تعني ترك الأخذ بأسباب التعلم، وهو ما ذكره القرطبي في «تفسيره» (٣/ ٤٠٦):

«وعد من الله تعالىٰ بأن مَن اتَّقاهُ علَّمه، أي: يجعل في قلبه نورًا يفهم به ما يُلقىٰ إليه، وقد يجعل الله في قلبه ابتداءً فرقانًا، أي: فيصلًا يفصل به بين الحق والباطل، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]»(١).

[٨٢٨]

«سهل بن عطية الأعرابي». تناقض فيه ابن حِبَّان. فأورده في «الثقات» (٨/ ٢٨٩)، وأورده في «الضعفاء» (١/ ٣٤٩)(٢).

[٨٢٩]

أخطأ ابن عدي حين أورد في ترجمة شيخ مرجىٰ بن وداع الراسبي: غالب القطان، وقال: «الضعف علىٰ أحاديثه بيِّن»!.

وهذا خطأ منه، فالرجل ثقة -غالب القطان-»(٣).

---

(١) (١٠/ ١١٤) حديث: (٤٦٠٠).

(٢) (١٠/ ١١٨) حديث: (٤٦٠٥).

(٣) (١٠/ ١٢١) حديث: (٤٦٠٦).

[٨٣٠]

حديث: «من سمىٰ المدينة يثرب فليستغفر الله عَزَّوَجَلَّ، هي طابة، هي طابة». «ضعيف».

أخرجه أحمد، وأبو يعلىٰ، وسنده ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبي زياد الهاشمي، قال الحافظ: «ضعيف»[١].

[٨٣١]

«محمد بن عيسىٰ بن حيَّان المدائني البغدادي». قال الدَّرَاقُطْنِي، والحاكم، والذهبي: «متروك».

وأما البرقاني فوثقه، وكذا ابن حِبَّان![٢].

[٨٣٢]

ومن الأدلة الكثيرة علىٰ أن ابن حِبَّان لم يتمكن من الوفاء بالشروط التي وضعها لكتابه «الصحيح»، وبيَّنها في مقدمته، ومقدمة كتابه الآخر «الثقات»، كما في الحديث الذي في «الضَّعِيفة» (٤٦١٣)، وخفيت علة الانقطاع علىٰ المعلق علىٰ «الإحسان» (٢/ ٥٠٥)[٣].

---

(١) (١٠/ ١٢١) حديث: (٤٦٠٧).

(٢) (١٠/ ١٢٥) حديث: (٤٦١٣).

(٣) (١٠/ ١٢٧) حديث: (٤٦١٣).

[٨٣٣]

عبد الرحمن بن أبي الزناد لا يصح إطلاق الضعف عليه؛ لأنه قد وثقه جماعة، وصحح له التِّرْمِذي، وهو كما قال الذهبي: حسن الحال في الرواية.

وليس كما ذكر الهَيْثَمِي في «المجمع» (٩/ ١٧٣)، وقد أبعد النجعة حيث قال: «... وفيه عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو ضعيف!»(١).

[٨٣٤]

وقد ساق عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص٢١٠-٢١٧) أربعين حديثًا في فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيها أو في جلِّها التصريح بأنه الخليفة من بعد النبي ﷺ! يشهد القلب بأنها مصنوعة موضوعة، فهو المتهم بها: أبو جعفر بن بابويه القمي، وقال الخطيب فيه: «وكان من شيوخ الشيعة، ومشهوري الرافضة»، وفيها «الأصبغ بن نباتة، وهو متروك رمي بالرفض»(٢).

[٨٣٥]

يوسف بن عطية اثنان:

أبو المنذر يوسف بن عطية الوراق الكوفي، وهو كذَّاب.

---

(١) (١٠/ ١٣٥) حديث: (٤٦١٩).

(٢) (١٠/ ١٣٧) حديث: (٤٦٢١).

يوسف بن عطية أبي سهل الصَّفَّار، وهو متروك.

وأبو المنذر أكذب من الصفَّار، كما قال عمرو بن علي الفلاس[١].

[٨٣٦]

حديث: «اقتلوا الحيات، فمن خاف ثأرهن فليس مني».

وهو صحيح لما له من الشواهد، وقد أشرت الىٰ تخريجه في «المشكاة» (٤١٤٠): وقال: والراجح الأمر بقتل الحيات.

أما حديث: «من قتل حية فكأنما قتل مشركًا»، ضعيف، كما في «الضَّعِيفة» (٤٦٢٧)، وحديث: «من قتل حية فله سبع حسنات..»، ضعيف، أخرجه أحمد، وابن حِبَّان، كما في «الضَّعِيفة» (ح ٤٦٢٨)[٢].

[٨٣٧]

ومن عجائب ابن حِبَّان: أنه أورد في كتابه «الثقات» من رواية الليث بن أبي سليم عن الحسن الكوفي، الذي أورده ابن أبي حاتم من رواية الليث أيضًا، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ثم قال: «لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟!»[٣].

---

(١) (١٠/ ١٣٩) حديث: (٤٦٢٥).

(٢) (١٠/ ١٤٦) حديث: (٤٦٢٧).

(٣) (١٠/ ١٤٨-١٤٩) حديث: (٤٦٣٠).

[٨٣٨]

«الشيخ زكريا الأنصاري تلميذ ابن حجر، استدرك علىٰ الحافظ بعض الفوائد في تعليقه علىٰ «تفسير البيضاوي» في فضائل السور، ومن علم حجة علىٰ من لم يعلم» اهـ باختصار(١).

[٨٣٩]

والمحفوظ في الأحاديث الصحيحة: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن»، دون تثليث قراءتها، فلا أدري كيف جزم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأنه لفظ من ألفاظ الحديث، يعني الصحيح، كما في كتابه «جواب أهل الإيمان في أن: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن»، وهو في أول المجلد السابع عشر من «مجموع الفتاوىٰ»(٢).

[٨٤٠]

حديث: «مثل الذي يجلس علىٰ فراش المغيبة مثل الذي ينهشه أسود من أساود يوم القيامة».

رواه الطبراني. وقال المنذري: «الأساود»: الحيَّات، واحدها أسود».

وقال الألْبَانِي: ولم أقف علىٰ إسناده؛ لأن مسند ابن عمرو من «المعجم

---

(١) (١٠/ ١٥٠) حديث: (٤٦٣١).

(٢) (١٠/ ١٥٥-١٥٦) حديث: (٤٦٣٤).

الكبير» لم يطبع منه إلا قطعة، وليس فيها هذا الحديث.

ثم حسنه الشيخ الأَلْبَانِي في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٦١٦) رقم (٢٤٠٥)[١].

[٨٤١]

الشعبي لم يسمع من عائشة، كما قال الحاكم. وقال ابن مَعِين: «الشعبي عن عائشة: مرسل»[٢].

[٨٤٢]

حديث: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار».

«موضوع». أخرجه ابن ماجه، وابن أبي حاتم في «العلل»، والخطيب في «التاريخ»، وابن نصر في «قيام الليل»، وابن الجوزي في «الموضوعات».

قال ابن حِبَّان: «وهذا قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: «يعقد الشيطان علىٰ قافية رأس أحدكم ثلاث عقد...» الحديث، فأدرج ثابت قول شريك في الخبر، ثم سرق هذا من شريك جماعة ضعفاء».

وقد تناقض في هذا الحديث السيوطي أشد التناقض، وذلك أنه ساق له في

---

(١) (١٠/ ١٦٠) حديث: (٤٦٣٧).

(٢) (١٠/ ١٦٧) حديث: (٤٦٤٢).

«اللآلئ» طرقًا أخرىٰ زيادة علىٰ طرق ابن الجوزي، محاولًا تقوية الحديث - كما هي عادته- بكثرة الطرق دون أن يحقق القول فيها.

وكأن ذلك هو عمدته في إيراده الحديث من رواية ابن ماجه في كتابه «الجامع الصغير»، الذي ادعىٰ في مقدمته: أنه صانه عما تفرد به كذَّاب، أو وضاع! ومع ذلك وجدته جزم بوضع الحديث في رسالته «أعذب المناهل في حديث: من قال: أنا عالم فهو جاهل» من كتابه «الحاوي للفتاوي».

وقد تعجب المناوي من صنيع السيوطي فقال: «ومن العجب العجاب أن المؤلف قال في كتابه «أعذب المناهل»: إن الحفاظ حكموا علىٰ هذا الحديث بالوضع، وأطبقوا علىٰ أنه موضوع، هذه عبارته، فكيف يورده في كتاب ادعىٰ أنه صانه عما تفرد به وضاع؟!»(١).

[٨٤٣]

اختلط سوار بن مصعب بسوار بن عبد الله العنبري علىٰ المناوي، وابن الجوزي.

وسوار بن مصعب هو المتروك، قال الإمام أحمد: «متروك الحديث».

وأما العنبري فلم نقف علىٰ من جرحه سوىٰ الثوري. وقد خالفه جمع فوثقوه، فذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وكذا ابن شاهين. وقال ابن المديني:

---

(١) (١٠/ ١٦٩) حديث: (٤٦٤٤).

«ثقة». ووثقه النَّسَائِي. وقال الذهبي عقب جرح الثوري إياه: «كان من نبلاء القضاة، روىٰ عنه ابن علية، وبشر بن المفضل، ومات سنة ست وخمسين ومئة، وكان ورعًا».

قال الألْبَانِي: فالرجل ثقة فاضل، فالجرح مردود؛ لأنه جرح مبهم مع ما فيه من مخالفة لتوثيق أولئك الأئمة.

ويدور في البال أنه لا يبعد أن الثوري أراد سوار بن مصعب(١).

[٨٤٤]

حديث: «من كذب عليَّ فهو في النار».

«ضعيف بهذا اللفظ»، أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار»، وآفته: دجين أبو الغصن البصري، اتفقوا علىٰ تضعيفه.

والمحفوظ عن النبي ﷺ: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار».

وهو في «الصحيحين»، و«السنن»، و«المسانيد»، و«الفوائد»، من طرق كثيرة عن جمع كثير من الصحابة(٢).

[٨٤٥]

أبو العلاء خالد بن طهمان الخفاف. الظاهر من صنيع ابن حِبَّان، والذهبي

(١) (١٠/ ١٧٤-١٧٥) حديث: (٤٦٤٥).

(٢) (١٠/ ١٧٥) حديث: (٤٦٤٦).

أن أبا العلاء هذا هو عندهما غير خالد بن طهمان الخفاف، هما اثنان.

قال الألْبَانِي: لكن الأرجح أنهما واحد، كما يفيده تصريح الخطيب(١).

[٨٤٦]

معاوية بن يحيىٰ اثنان:

أحدهما: الصدفي.

والآخر: الطرابلسي.

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق له أوهام، وغلط من خلطه بالذي قبله (يعني: الصدفي)، فقد قال: ابن مَعِين، وأبو حاتم، وغيرهما: الطرابلسي أقوىٰ من الصدفي، وعكس الدَّرَاقُطْنِي».

رجح الألْبَانِي رحمه الله في مواضع من كتبه تحسين حديث الصدفي، كما في «ظلال الجنة» رقم (٧٧٨)(٢).

[٨٤٧]

«لا يلزم من رواية التابعي عن رجل عن رسول الله ﷺ أن يكون هذا الرجل صحابيًّا، فقد يكون شيخه تابعيًّا مثله، أو أكبر منه، وهذا مثله كثير في

(١) (١٠/ ١٧٨) حديث: (٤٦٤٨).

(٢) (١٠/ ١٨١) حديث: (٤٦٥١).

الأحاديث، كما لا يخفىٰ علىٰ من تعانىٰ هذا الفن الشريف»[(١)].

[٨٤٨]

«من أدرك من الصلاة ركعة، فقد أدرك الصلاة». أخرجه الستة، وغيرهم، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠٢٦)[(٢)].

[٨٤٩]

«هشام بن عمار» مع كونه من شيوخ البخاري فهو متكلم في ضبطه وحفظه، قال الذهبي في «المغني»: «ثقة مكثر له ما ينكر. قال أبو حاتم: صدوق قد تغير، وكان كلما لقن تلقن، وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مائة حديث لا أصل لها».

وقال الحافظ: «صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح»[(٣)].

[٨٥٠]

حديث: «الموت كفارة لكل مسلم».

«موضوع». قال ابن الجوزي: «حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، فإن أبا بكر المفيد ضعيف جدًّا، والسقطي مجهول».

---

(١) (١٠/ ١٨٤) حديث: (٤٦٥٤).

(٢) (١٠/ ١٨٦) حديث: (٤٦٥٦).

(٣) (١٠/ ١٩٧-١٩٨) حديث: (٤٦٦٦).

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد جمع شيخنا الحافظ أبو الفضل بن العراقي طرقه في جزء، والذي يصح في ذلك حديث حفصة بنت سيرين عن أنس رَضِوَٱللَّهُعَنْهُ بلفظ: «**الطاعون كفارة لكل مسلم**» أخرجه البخاري»(١).

[٨٥١]

«عبد الله بن صالح أبو صالح» من شيوخ البخاري. قال الحافظ: «صدوق كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة».

قال الأَلْبَانِي: «ومن غفلته أن خالد بن نجيح -جارًا له- كان يضع الحديث علىٰ شيخ أبي صالح، ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه، فيحدث به، كما قال ابن حِبَّان، ومن هنا وقعت المناكير في حديثه، وإلا فهو صدوق في نفسه»(٢).

[٨٥٢]

«نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام». «موضوع».

وجملة القول: «أن طرقه كلها واهية جدًّا، وبعضها أشد ضعفًا من بعض، ولذلك جزم ببطلانه جماعة من الأئمة؛ كابن مَعِين، والبغوي، وابن عدي، وجزم ابن الجوزي بوضعه، وتبعه الحافظ الذهبي حين قال: «إنه من بلايا الغساني».

---

(١) (١٠/ ٢١٢-٢١٤) حديث: (٤٦٨٥).

(٢) (١٠/ ٢١٨) حديث: (٤٦٨٧).

وقد حكم السيوطي علىٰ الحديث بالضعف فقط، خلافًا لأولئك الأئمة[١].

[٨٥٣]

فالسيوطي ليس معدودًا عند أهل العلم من النقَّاد، إنما من الحفاظ فقط، ولذلك وقعت الأحاديث الموضوعة في كتبه، وبعضها موضوعة السند أيضًا، كما يتبين ذلك لمن تتبع هذه «السلسلة من الأحاديث الضَّعِيفة والموضوعة»[٢].

[٨٥٤]

وهم الحافظ المناوي في حديث في «الضَّعِيفة» (٤٦٩٧). «أبو البختري» اثنان:

أبو البختري الكذَّاب، واسمه وهب بن وهب القاضي، وهذا متأخر عن أبي البختري سعيد بن فيروز، وقد أورده الذهبي في «الميزان» عقب الأول، فقال: «صدوق... وقد أشار أبو أحمد الحاكم في الكنىٰ إلىٰ تليين رواياته»[٣].

[٨٥٥]

عمرو بن حريث اثنان:

عمرو بن حريث المصري، وليس له صحبة.

---

(١) (١٠/ ٢١٥) حديث: (٤٦٨٧).

(٢) (١٠/ ٢٢٠-٢٢١) حديث: (٤٦٨٧).

(٣) (١٠/ ٢٣٢) حديث: (٤٦٩٧).

عمرو بن حريث المخزومي، وله صحبة(١).

[٨٥٦]

قول ابن مَعِين في الراوي: «ما هو بشيء»، ومثله: «ليس بشيء» معناه عنده أنه ضعيف، فلا تغتر بما ذكره أبو الحسنات في «الرفع والتكميل» (ص٩٩-١٠٠) مما يخالف هذا، فإنه من تكلفات المتأخرين وآرائهم.

وفي «سؤالات الدرامي عثمان بن سعيد ليحيىٰ بن مَعِين»: «قلت ليحيىٰ بن مَعِين: فيحيىٰ بن عيسىٰ الرملي ما تعرفه؟ قال: نعم، ما هو بشيء، قال عثمان: هو كما قال يحيىٰ، هو ضعيف»(٢).

[٨٥٧]

«عاصم بن علي». وهو من رجال البخاري، فقد تكلم فيه بعضهم، فضعفه ابن مَعِين، والنَّسَائِي، وغيرهما.

قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما وهم»(٣).

[٨٥٨]

«وجملة القول: أن هذا الحديث: «النظر إلىٰ علي عبادة»، مع هذه الطرق

(١) (١٠/ ٢٣٣) حديث: (٤٦٩٨).

(٢) (١٠/ ٢٤١) حديث: (٤٧٠٢).

(٣) (١٠/ ٢٤٣) حديث: (٤٧٠٢).

الكثيرة لم تطمئن النفس لصحته؛ لأن أكثرها من رواية الكذَّابين، والوضَّاعين، وسائرها من رواية المتروكين، والمجهولين الذين لا يبعد أن يكونوا ممن يسرقون الحديث، ويركبون له الأسانيد الصحيحة، ولذلك فما أبعد ابن الجوزي عن الصواب حين حكم عليه بالوضع. والله أعلم»(١).

[٨٥٩]

قول البخاري في الراوي: «سكتوا عنه» -كما في «التاريخ الصغير» (١٨٥)- كناية عن شدة ضعفه(٢).

[٨٦٠]

البخاري لم يرو عن الحسن عن سمرة معنعًا؛ لأنه مدلس، فما لم يصرح بالتحديث فليس بحجة»(٣).

[٨٦١]

عمر بن قيس، ليس بالقوي، وهو المعروف بـ«سندل»، وهو متروك(٤).

[٨٦٢]

قول البيهقي في الراوي أبي عبد الله جعفر بن زياد بأنه ضعيف. إطلاق

(١) (١٠/ ٢٥٠-٢٥١) حديث: (٤٧٠٢).
(٢) (١٠/ ٢٥٤) حديث: (٤٧٠٧).
(٣) (١٠/ ٢٥٥) حديث: (٤٧٠٨).
(٤) (١٠/ ٢٥٨) حديث: (٤٧١٣).

البيهقي فيه نظر، فإني لم أره لأحد من أئمة الجرح والتعديل قبله، بل قال أحمد، وأبو حاتم: «صالح الحديث». وقال أبو زُرْعَة، وأبو داود: «صدوق». ووثقه ابن مَعِين في رواية جماعة عنه، وكذا الفسوي، وابن أبي شيبة، والعجلي(١).

[٨٦٣]

حديث: «نهىٰ أن ينفخ في الطعام، والشراب، والثمرة». «ضعيف بهذا التمام».

محمد بن جابر الحنفي اليمامي قال الحافظ فيه: «صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيرًا، وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم علىٰ ابن لهيعة».

ومما يدل علىٰ سوء حفظه زيادته في هذا الحديث قوله: «والثمرة». فقد أخرجه أحمد دونها (١/ ٣٠٩)، وإسناده صحيح(٢).

[٨٦٤]

قول ابن القيم في «خيوان بن خالد أبي شيخ الهنائي»: «مجهول»، مردود عليه؛ لمخالفته للأئمة. فقد وثقه ابن سعد، وابن حِبَّان، والعجلي، وروىٰ عنه جمع من الثقات. قال الحافظ: «وهو ثقة»(٣).

---

(١) (١٠/ ٢٥٩) حديث: (٤٧١٤).

(٢) (١٠/ ٢٦١-٢٦٢) حديث: (٤٧١٥).

(٣) (١٠/ ٢٦٧) حديث: (٤٧٢٢).

[٨٦٥]

أحاديث النهي عن الاعتمار قبل الحج منكرة، والأحاديث في اعتماره قبل الحج كثيرة في «الصحيحين»، وغيرهما، بل روىٰ أحمد، وأبو داود عن ابن جريج قال: قال عكرمة بن خالد: سألت عبد الله بن عمر عن العمرة قبل الحج، فقال ابن عمر: لا بأس علىٰ أحد يعتمر قبل أن يحج. قال عكرمة: قال عبد الله: اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج.

ورجاله ثقات رجال الشيخين إلا ابن جريج مدلس.

لكن رواه ابن إسحاق: حدثني عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي قال:

قدمت المدينة في نفر من أهل مكة نريد العمرة منها، فلقيت عبد الله بن عمر، فقلت: إنا قوم من أهل مكة، قدمنا المدينة ولم نحج قط، أفنعتمر منها؟ قال: نعم، وما يمنعكم من ذلك؟! فقد اعتمر رسول الله ﷺ عُمَرَهُ كلَّها قبل حجته، واعتمرنا.

أخرجه أحمد (٢/ ١٥٨).

قال الألباني: «وإسناده جيد»[١].

---

(١) (١٠/ ٢٧٠-٢٧١) حديث: (٤٧٢٣).

[٨٦٦]

«حرم سبعة أشياء: النوح، والشعر...».

أخرجه أحمد، والبخاري في «التاريخ»، وأبو يعلىٰ، والطبراني في «الكبير».

وإسناد رجاله ثقات غير أبي حريز، وهو مجهول، كما قال الذهبي في «الميزان».

ولم يعرج علىٰ كلام هؤلاء الحفاظ المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ»؛ اغترارًا منه بذكر ابن حِبَّان إياه في «الثقات»، كأنه عرف هو ما لم يعرفوا، وهي عادة له معروفة، لذلك تكثر أخطاؤه ومخالفته، مغترًّا بما عنده من علم ضحل!![١].

[٨٦٧]

حديث: «نهىٰ عن كل مسكر، ومفتر».

أخرجه أبو داود، والبيهقي، وأحمد، والضياء في «المختارة».

وهذا إسناد ضعيف؛ لسوء حفظ شهر بن حوشب، فقد ثبت في «صحيح مسلم»، وغيره بألفاظ متقاربة، وطرق متكاثرة لم يرد فيها هذا الذي تفرد به شهر، فدل علىٰ أنه منكر[٢].

---

(١) (١٠/ ٢٧٣) حديث: (٤٧٢٥).

(٢) (١٠/ ٢٧٨) حديث: (٤٧٣٢).

[٨٦٨]

«هذه الحشوش محتضرة، فإذا دخل أحدكم الخلاء فليقل: بسم الله».

«ضعيف».

وآفته: عدي بن أبي عمارة.

قال ابن حجر: «قال العقيلي: في حديثه اضطراب، وعنه قطن بن نسير».

وغلط الراوي في متن الحديث حيث قال: «بسم الله». وإنما هو: «أعوذ بالله من الخبث والخبائث»، كما رواه الثقات عن قتادة. كما في «الصحيحة» (١٠٧٠)[١].

[٨٦٩]

«أحمد بن سعيد بن فرضح». قال الدَّرَاقُطْنِي: «روى أحاديث في ثواب المجاهدين، والمرابطين، والشهداء موضوعة، كلها كذب لا تحل روايتها، والحمل فيها عليه، فهو المتهم بها، فإنه كان يركب الأسانيد، ويضع عليها أحاديث».

قال الحافظ في «اللسان»: «ورأيت له تصانيف، منها كتاب «الاحتراف»، ذكر فيه أحاديث وآثارًا في فضائل التجارة لا أصل لها»[٢].

---

(١) (١٠/ ٢٨٤) حديث: (٤٧٣٨).

(٢) (١٠/ ٢٨٦ - ٢٧٨) حديث: (٤٧٤٠).

[٨٧٠]

عبد الله بن عمر العمري المُكبَّر: ضعيف. وعبيد الله بن عمر العمري المصغَّر: فهو ثقة(١).

[٨٧١]

«محمد بن الحسن العسكري». قال الذهبي: «اتهمه الخطيب بأنه يضع الحديث. قلت: وهو الذي انفرد برواية كتاب «الحيدة»، رواه عنه أبو عمرو بن السماك، ورأيت له حديثًا رجال إسناده ثقات، سواه -وهو كذب- في فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ويغلب علىٰ ظني أنه هو الذي وضع كتاب «الحيدة»، فإني لا أستبعد وقوعه جدًّا».

قال الحافظ في «اللسان»: «ووجه استبعاد المصنف كتاب «الحيدة» أنه يشتمل علىٰ مناظرات أقيمت فيها الحجة لتصحيح مذهب أهل السنة عند المأمون، والحجة في قول صاحبها، فلو كان الأمر كذلك ما كان المأمون يرجع إلىٰ مذهب الجهمية، ويحمل الناس عليه، ويعاقب علىٰ تركه، ويهدد بالقتل، وغيره، كما هو معروف في أخباره في كتب المحنة».

وقال أيضًا في حق المترجم:

قال ابن السمعاني: «كان يضع الحديث»(٢).

---

(١) (١٠/ ٢٩٢) حديث: (٤٧٤٦).

(٢) (١٠/ ٢٩٤-٢٩٥) حديث: (٤٧٤٨).

[٨٧٢]

إسناد ضعيف؛ للانقطاع بين الأعمش وأنس، فإنه لم يثبت له منه سماع، كما في «التهذيب»[(١)].

[٨٧٣]

«ذِكر البخاري للراوي في «التاريخ» لا يعطيه قوة، والأمر أوضح من أن يحتاج إلىٰ بيان»[(٢)].

[٨٧٤]

«لا أشتري شيئًا ليس عندي ثمنه». «ضعيف».

أخرجه أبو داود، وأحمد، والضياء.

مداره علىٰ شريك بن عبد الله القاضي، وهو ضعيف لسوء حفظه.

وقد أشار البخاري إلىٰ ضعف الحديث بقوله في «الصحيح: «باب من اشترىٰ بالدَّين، وليس عنده ثمنه، أو ليس بحضرته».

قال الحافظ في «شرحه» (٥/ ٤١): «أي: فهو جائز، وكأنه يشير إلىٰ ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعًا: «لا أشتري ما ليس عندي ثمنه»، تفرد به شريك

---

(١) (١٠/ ٣٠٢) حديث: (٤٧٥٧).

(٢) (١٠/ ٣٠٦) حديث: (٤٧٦١).

عن سماك، واختلف في وصله وإرساله»[١].

[٨٧٥]

قال الحاكم: «لم يحتج الشيخان بسفيان بن حسين». يعني: في روايته عن الزهري خاصة، وإلا فهو حجة عندهما، وعند الآخرين في روايته عن غيره[٢].

[٨٧٦]

«وتدليس الوليد بن مسلم ليس من النوع الذي تزول شبهة تدليسه لمجرد تصريحه هو فقط بالتحديث عن شيخه، فإنه كان يدلس تدليس التسوية، كما قال الحافظ في «التقريب»، اعتمادًا منه علىٰ من تقدمه من الأئمة، منهم الدارقطني»[٣].

[٨٧٧]

«والإقعاء بين السجدتين» ثابت في السنة العملية، كما في «صفة الصلاة»، وقد جاءت أحاديث يدل مجموعها علىٰ ثبوت النهي عن إقعاء كإقعاء الكلب، كما في الرواية الثانية، ومنها حديث أبي هريرة المخرج في «صفة الصلاة» (ص١٦٧)، فيحمل علىٰ الإقعاء المشابه لإقعاء الكلب، فلا يشمل الإقعاء الثابت بين السجدتين، وهو الانتصاب علىٰ العقبين؛ لأنه ليس كاقعاء الكلب، فتنبه![٤].

---

(١) (١٠/ ٣٠٩ -٣١٠) حديث: (٤٧٦٦).

(٢) (١٠/ ٣١٠- ٣١١) حديث: (٤٧٦٨).

(٣) (١٠/ ٣١٤) حديث: (٤٧٧٢).

(٤) (١٠/ ٣٢٩ -٣٣٠) حديث: (٤٧٨٧).

[٨٧٨]

حديث: «نهىٰ عن قتل الضفدع، وقال: نقيقها تسبيح». «ضعيف».

رواه الطبراني في «الأوسط»، وآفته: المسيب بن واضح، وهو ضعيف لسوء حفظه.

وله الشاهد من حديث عبد الرحمن بن عثمان قال: ذكر طبيب عند رسول الله ﷺ دواء عمل فيه الضفدع، فنهىٰ رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع. أخرجه النَّسَائِي، وأحمد، وابن عساكر. وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين[١].

[٨٧٩]

«أحمد بن سعيد بن فرقد الجدِّي». اتهمه الذهبي بوضع حديث الطير[٢].

[٨٨٠]

«زكريا بن أبي زائدة»، وإن كان ثقة من رجال الشيخين، فقد قال الحافظ: «كان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق السبيعي متأخر».

قلت: سمع منه زكريا بن أبي زائدة بعد اختلاطه[٣].

---

(١) (١٠/ ٣٣٠-٣٣١) حديث: (٤٧٨٨).

(٢) (١٠/ ٣٤٩) حديث: (٤٨٠٧).

(٣) (١٠/ ٣٥٥) حديث: (٤٨١٣).

[٨٨١]

«إن يونس بن أبي إسحاق سمع من جده أبي إسحاق بعد الاختلاط»(١).

[٨٨٢]

«خالد بن دريك لم يسمع من أبي الدرداء، فقد جزم المزي والحافظ ابن حجر بأن ابن دريك لم يدرك ابن عمر؛ مع أنه توفي سنة (٧٣)، وبالأحرىٰ أن لا يدرك أبا الدرداء الذي توفي قبيل وفاة عثمان التي كانت سنة (٣٥)»(٢).

[٨٨٣]

وقع في شيخ أبي يعلىٰ في جميع النسخ، وكذلك النسخة التي حققها الشيخ حسين الداراني: «حدثنا الحارث بن سريج...».

ووقع في رواية ابن حِبَّان إياه في «الموارد» (٢٥٨٨): «حدثنا سريج بن يونس...»، وكذا في «الإحسان» (١٦/ ٣٤٦)!.

قال الألْبَانِي: وكلا الشيخين قالا: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي...

إذا رجعنا الىٰ ترجمة كل منهما وجدنا أنهما يرويان عن عبد الرحمن بن مهدي، وعنهما أبو يعلىٰ. فلا أدري هل الخلاف ناشئ من النساخ، أو أن لأبي

---

(١) (١٠/ ٣٥٧) حديث: (٤٨١٣).

(٢) (١٠/ ٣٦١-٣٦٢) حديث: (٤٨١٥).

يعلىٰ فيه شيخين؟ وهذا مما استبعده[١].

[٨٨٤]

«قد ثبت سماع الأعمش من أبي إسحاق قبل الاختلاط»[٢].

[٨٨٥]

«يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون أحدًا أعلم من عالم المدينة». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي، وابن حِبَّان، والحاكم، والبيهقي، وأحمد، وغيرهم. وقال التِّرْمِذي: «حديث حسن». وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط مسلم». ووافقه الذهبي.

وقال الأَلْبَانِي: وهو كما قالا، لولا عنعنة ابن جريج، وأبي الزبير، فإنهما مدلسان[٣].

[٨٨٦]

«إن هاتين الصلاتين حولتا عن وقتهما في هذا المكان (يعني المزدلفة): المغرب، والعشاء، فلا يقدم الناس جمعًا حتىٰ يعتموا، وصلاة

---

(١) (١٠/ ٣٧٥-٣٧٦) حديث: (٤٨٢٧).

(٢) (١٠/ ٣٨٠) حديث: (٤٨٢٩).

(٣) (١٠/ ٣٨٣) حديث: (٤٨٣٣).

الفجر هذه الساعة». «ضعيف».

أخرجه البخاري (٣/ ٤١٧): حدثنا عبد الله بن رجاء، حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن بريدة قال: خرجت مع عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلىٰ مكة، ثم قدمنا جمعًا... فذكره.

قال الأَلْبَانِي: وهذا الحديث مع كونه في «الصحيح» ففي ثبوته عندي شك كبير، وذلك لأمرين:

الأول: أن أبا إسحاق السبيعي مع كونه ثقة، فإنه قد اختلط، كما صرح به غير واحد من المتقدمين، والمتأخرين، منهم الحافظ ابن حجر في «التقريب».

الآخر: أنه اضطرب في متنه علىٰ وجوه:

جعل الصلوات المحولة علىٰ أوقاتها ثلاث صلوات: المغرب، والعشاء، والفجر.

لم يذكر صلاة العشاء معها في رواية لأحمد.

أنه أوقف التحويل فجعله من قول ابن مسعود.

لم يذكر الركعتين بعد صلاة المغرب إسرائيل، وذكرهما زهير.

الملخص: لعل الإمام مسلمًا لم يخرج حديث أبي إسحاق هذا للاضطراب، وإنما أخرجه مختصرًا من طريق الأعمش عن عمارة عن عبد

الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلىٰ صلاة إلا لميقاتها إلا صلاتين: صلاة المغرب، والعشاء بجمع، وصلىٰ الفجر يومئذ قبل ميقاتها».

وهي رواية للبخاري (٣/ ٤١٧)، وأحمد (٣٦٣٧)، والطحاوي، وغيرهم.

وجملة القول: أن الحديث لم يصح عندي؛ لأن مداره علىٰ أبي إسحاق السبيعي، وهو مختلط، وكل من رواه عنه بهذا اللفظ سمع منه بعد الاختلاط[1].

[٨٨٧]

قال الحافظ في ترجمة أبي إسحاق في «مقدمة الفتح» (٢/ ١٥٤): «أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه، ولم أر في «البخاري» من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه؛ كالثوري، وشعبة، لا عن المتأخرين؛ كابن عيينة، وغيره».

قال الأَلْبَانِي: يرد عليه الحديث في «الضَّعِيفة» (٤٨٣٥)، فإنه عند البخاري من رواية إسرائيل، وزهير عنه.

وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، حفيد أبي إسحاق، سمع منه بعد الاختلاط[2].

(١) (١٠/ ٣٨٥-٣٨٦) حديث: (٤٨٣٥).

(٢) (١٠/ ٣٨٨) حديث: (٤٨٣٥).

[٨٨٨]

في حديث سهل في قصة المتلاعنيين: «وكانت حاملًا فأنكر حملها، وكان ابنها يدعىٰ إليها، ثم جرت السنة في الميراث: أن يرثها، وترث منه ما فرض الله لها».

أخرجه البخاري (٦/ ٤)، وأبو داود من طريق فليح عن الزهري.

وفليح هو ابن سليمان، فيه ضعف من قبل حفظه.

وقد خالفه ابن جريج فقال: قال ابن شهاب.. فذكره مرسلًا.

لم يذكر سهلًا.

أخرجه البخاري (٦/ ١٧٩): وهذا أصح[1].

[٨٨٩]

حديث: «لا قود في المأمومة، ولا الجائفة، ولا المنقلة».

حسنه الأَلْبَانِي في «الصحيحة» (٢١٩٠)، و«صحيح ابن ماجه» (٢١٤٩)[2].

[٨٩٠]

«ابن أبي لبيبة» فهو ممن يتردد النظر بين تحسين حديثه، أو الاستشهاد به، فإذا

---

(١) (١٠/ ٣٩٧) حديث: (٤٨٣٩).

(٢) (١٠/ ٣٩٨) حديث: (٤٨٤١).

وجد في حديثه أقل مخالفة لما رواه الثقات تعرض للوهن والسقوط»[١].

[٨٩١]

بقية بن الوليد لم يحتج به مسلم، وليس كما زعم الشيخ علي القاري في كتابه «فتح باب العناية» (١/ ١١٦)، وإنما روىٰ له في الشواهد، كما قال المنذري في آخر «الترغيب والترهيب»، ونحوه قول الخزرجي: «متابعة»[٢].

[٨٩٢]

قال الذهبي: «قال غير واحد من الأئمة: بقية ثقة إذا روىٰ عن الثقات، وقال النَّسَائِي وغيره: إذا قال: «نبأ»، و«أنا» فهو ثقة، وقال غير واحد: كان مدلسًا»[٣].

[٨٩٣]

«لا يجوز للباحث المنصف أن يأخذ من ترجمة الراوي الأقوال التي تُعدِّله -لهوىٰ في نفسه- ويعرض عن الأقوال الأخرىٰ التي تجرحه، ولا العكس أيضًا، وإنما ينبغي أن يلخص من مجموع تلك الأقوال كلها ما أمكنه ذلك»[٤].

---

(١) (١٠/ ٤٠٢-٤٠٣) حديث: (٤٨٤٤).

(٢) (١٠/ ٤٠٨-٤٠٩) حديث: (٤٨٤٥).

(٣) (١٠/ ٤٠٩) حديث: (٤٨٤٥).

(٤) (١٠/ ٤١٨) حديث: (٤٨٤٩).

[٨٩٤]

والتِّرْمِذي من المعروفين بالتساهل في التعديل والتصحيح، حتىٰ صحح لـ«كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف»، فقال الذهبي معترضًا عليه: «فلهذا لا يعتمد العلماء علىٰ تصحيح التِّرْمِذي»(١).

[٨٩٥]

إبراهيم بن زكريا اثنان:

إبراهيم بن زكريا الواسطي: مجهول.

إبراهيم بن زكريا العجلي البصري: صاحب مناكير وأغاليط.

فرق بينهم ابن حِبَّان، والذهبي، وابن حجر(٢).

[٨٩٦]

والشيخ أبو غدة ليس من شأنه التحقيق في هذا العلم الشريف، وإنما هو حطَّاب جمَّاع كغيره من المقلدين!! ولذلك تراه يمر علىٰ كثير من الأحاديث المنكرة دون أن ينبه علىٰ نكارتها وضعفها.

وقال الأَلْبَانِي: وهو من الأدلة الكثيرة علىٰ أن أبا غدة نفسه ليس من قبيل

(١) (١٠/ ٤٢٠) حديث: (٤٨٤٩).

(٢) (١٠/ ٤٢١) حديث: (٤٨٤٩).

من تفرغ وبحث ومحَّص، بل هو جمَّاع حطَّاب، يجمع من هنا وهناك نقولًا.. فهو ممن لا ينبغي أن يعتمد عليه في هذا العلم، فإنك تراه يتابع القاري في أحاديث دون تمحيص. اهـ(١).

[٨٩٧]

حديث: «ناكح اليد ملعون»: «ضعيف».

ويغني عنه في الاستدلال علىٰ تحريم نكاح اليد: عموم قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡعَادُونَ ۝٧﴾ [المؤمنون: ٥ - ٧]، وقد استدل بها الإمام الشافعي ومن وافقه علىٰ التحريم، كما قال ابن كثير، وهو قول أكثر العلماء، كما قال البغوي في «تفسيره»، وحكاه العلامة الآلوسي (٥/ ٤٨٦) عن جمهور الأئمة.

أما ما رواه عبد الرازق في «المصنف»، وابن أبي شيبة، عن أبي يحيىٰ قال: سئل ابن عباس عن رجل يعبث بذكره حتىٰ ينزل؟ فقال ابن عباس: إن نكاح الأمة خير من هذا، وهذا خير من الزنىٰ!.

فهذا لا يصح، وعلته أبو يحيىٰ، واسمه «مصدع المعرقب».

---

(١) (١٠/ ٤٢٤) حديث: (٤٨٥٠).

وقد حسَّن له الشيخ الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيحة» (٣٢٠٩)، وهو من رجال مسلم.

قال الألْبَانِي: واعلم أنه لو صح ما تقدم عن ابن عباس، فإنه لا ينبغي أن يؤخذ منه إلا إباحة الاستمناء عند خشية الزنىٰ لغلبة الشهوة، وأنا أنصح الشباب بالصوم(١).

[٨٩٨]

«لا يدخل ولد الزنىٰ ولا شيء من نسله إلىٰ سبعة آباء الجنةَ». «موضوع».

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال: «لا يصح، ابن مهاجر ضعيف». ولعله من الإسرائيليات، فرفعه بعض الضعفاء قصدًا أو سهوًا(٢).

[٨٩٩]

الوليد بن صالح اثنان:

أحدهما: الوليد بن صالح النخَّاس الضبي أبو محمد الجزري، وهو ثقة من رجال الشيخين.

والآخر: الوليد بن صالح، يروي عنه نوح بن قيس، كما ذكر ذلك ابن

---

(١) (١٠/ ٤٢٦) حديث: (٤٨٥١).

(٢) (١٠/ ٤٢٨) حديث: (٤٨٥٢).

حِبَّان في «الثقات»، وفعل قبله الإمام البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح»، وهو «مجهول»، وتوثيق ابن حِبَّان لا يعتد به.

وقد وهم الهَيْثَمِي فيهما.

واغتر بكلام الهَيْثَمِي الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي في كتابه «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» (ص٥٠)، فإنه نقله وسكت عليه![1].

[٩٠٠]

صاحب كتاب «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» الدكتور عبد المجيد الشرفي، فإنه يبدو من تخريجه لأحاديث الكتاب أنه لا معرفة عنده بعلم الحديث ونقد الأسانيد، كما هي السمة الغالبة علىٰ جماهير الكتَّاب الإسلاميين الذين يكتبون في الحكام الشرعية.

وانظر أخطاؤه في «الضَّعِيفة» (ص٤٣٤-٤٤٥)[2].

[٩٠١]

وخطأ الدكتور عبد المجيد الشرفي في كتابه «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» تتابع بالنقل عنه بعض العلماء، والكتَّاب، والدكاترة المعاصرين الذين سبقوه بالدندنة حول هذا الموضوع، مثل الشيخ عبد الوهاب

---

(١) (١٠/ ٤٣٣) حديث: (٤٨٥٤).

(٢) (١٠/ ٤٣٤) حديث: (٤٨٥٤).

خلاف، والدكتور يوسف القرضاوي، والزحيلي، ومحمد أبو زهرة، والشيخ محمد الغزالي[١].

[٩٠٢]

قال الشيخ محمد أبو زهرة: «إذا لم يكن في الغناء ما يثير الغريزة الجنسية، فإننا لا نجد موجبًا لتحريمه».

والشيخ محمد الغزالي جرىٰ علىٰ منوال أبي زهرة، بل وتوسع في ذلك كثيرًا، واستدل بأحاديث ضعيفة، وضعف الأحاديث «الصحيحة» في التحريم وغيره مما اتفق العلماء علىٰ صحتها، وبعضها في «الصحيحين»، حتىٰ إنه لم يخجل أن يصرح بأنه يستمع لأغاني أم كلثوم وفيروز، لكن بنية حسنة!!!

والشيخ يوسف القرضاوي الذي لم يتورع بأن يحكم علىٰ حديث في البخاري في تحريم الآت الطرب بأنه موضوع؛ تقليدًا منه لابن حزم، مع اتفاق علماء الحديث قديمًا وحديثًا علىٰ تصحيحه، والرد علىٰ ابن حزم بأدلة قوية لا مرد لها.

ملاحظة: هل يملك هؤلاء الدعاة أن لا يحضر مؤتمرهم بعض الرافضة، والإباضية، والخوارج، وغيرهم ممن يسعىٰ حثيثًا إلىٰ تغيير الأحكام الشرعية، وجعلها متوائمة مع الحضارة الغربية التي غزت قلوبهم؟! والله المستعان، ولا

---

(١) (١٠/ ٤٣٦- ٤٤٠) حديث: (٤٨٥٤).

حول ولا قوة إلا بالله[١].

[٩٠٣]

«إنا لنكشر في وجوه أقوام، ونضحك إليهم، وإن قلوبنا لتلعنهم».

ليس بحديث. وبيض له العجلوني (٦٢٥)، وإنما هو من قول أبي الدرداء موقوفًا عليه.

علقه البخاري بصيغة التمريض في (باب المداراة مع الناس) من كتاب «الأدب»: «ويذكر عن أبي الدرداء: إنا...» فذكره دن قوله: «ونضحك إليهم».

قال الحافظ في «الفتح (١٠/ ٤٣٨): «وصله ابن أبي الدنيا، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث»، والدينوري في «المجالسة» من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء، فذكر مثله، وزاد: «ونضحك إليهم»، وذكره بلفظ «اللعن»..»[٢].

[٩٠٤]

محمد بن عمر الواقدي متهم بالوضع. قال الحافظ في «التقريب»: «متروك مع سعة علمه»[٣].

---

(١) (١٠/ ٤٤١) حديث: (٤٨٥٤).

(٢) (١٠/ ٤٤٨) حديث: (٤٨٥٦).

(٣) (١٠/ ٤٥١) حديث: (٤٨٥٨).



[٩٠٥]

«محمد بن كثير» اثنان:

محمد بن كثير الصنعاني المصيصي. قال الحافظ: «صدوق كثير الغلط».

محمد بن كثير العبدي البصري. «ثقة»[١].

[٩٠٦]

وجملة القول: أن حديث: «لما نزل الوحي بـ(حراء) مكث أيامًا لا يرىٰ جبريل، فحزن حزنًا شديدًا حتىٰ كان يغدو إلىٰ ثبير مرة، وإلىٰ حراء مرة يريد أن يلقي نفسه منه...» الحديث.

ضعيف إسنادًا، مُنكر متنًا، لا يطمئن القلب المؤمن لتصديق هؤلاء الضعفاء فيما نسبوا إلىٰ رسول الله ﷺ من الهمِّ بقتل نفسه بالتردي من الجبل، وهو القائل -فيما صح عنه-: «من تردَّىٰ من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردىٰ فيها خالدًا مخلدًا فيها أبدًا» متفق عليه.

ولاسيَّما وأولئك الضعفاء قد خالفوا الحفاظ الثقات الذين أرسلوه. وما أشبه هذا المرسل في النكارة بقصة الغرانيق التي رواها بعض الثقات أيضًا مرسلًا، ووصلها بعض الضعفاء، كما بينته في رسالة مطبوعة «نصب المجانيق

---

(١) (١٠/ ٤٥٣) حديث: (٤٨٥٨).

لنسف قصة الغرانيق»[١].

[٩٠٧]

إن الحديث المرسل من قسم الحديث الضَّعِيف، خلافًا للحنفية، لاسيَّما بعض المتأخرين منهم، الذين ذهبوا إلىٰ الاحتجاج بمرسل الثقة، ولو كان المرسل من القرن الثالث!.

بل غلا أحدهم من المعاصرين فقال: ولو من القرن الرابع! وهو في كتابه «قواعد في علوم الحديث» للشيخ التهانوي (ص١٣٨-١٦٤)، فراجعه، فستجد فيه العجب العجاب من المخالفة لما عليه المحدثون![٢].

[٩٠٨]

المشهور عند المتأخرين أن الحديث إذا سكت عنه الحافظ في «الفتح» فهو في مرتبة الحسن علىٰ الأقل، واغتر بذلك الكثيرون، وبعضهم جعله قاعدة نبه عليها في مؤلف له، بل وألحق به ما سكت عنه الحافظ في «التلخيص» أيضًا!!

وكل ذلك توسع غير محمود، فإن الواقع يشهد أن ذلك ليس مطردًا في «الفتح»، بله غيره، فهذا هو المثال -في «الضَّعِيفة» (ح ٤٨٥٨)- بين يديك، فقد سكت فيه علىٰ هذا الحديث الباطل، وفيه متهمان بالكذب عند أئمة الحديث،

---

(١) (١٠/ ٤٥٦-٤٥٧) حديث: (٤٨٥٨).

(٢) (١٠/ ٤٥٧) حديث: (٤٨٥٨).

متروكان عند الحافظ نفسه!.

وقد سبق له مثال آخر. وهو الحديث (٣٨٩٨)[١].

[٩٠٩]

«لما أتىٰ جمرة العقبة استبطن الوادي، واستقبل القبلة، وجعل يرمي الجمرة علىٰ حاجبه الأيمن، ثم رمىٰ بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة».

«منكر». أخرجه التِّرْمِذي، وابن ماجه، وابن أبي شيبة. قال التِّرْمِذي: «حديث حسن صحيح!».

قال الألْبَانِي: كلا، فإن المسعودي قد اختلط. وقد خالفه إبراهيم النخعي دون قوله: «واستقبل القبلة». وقوله: «علىٰ حاجبه الأيمن». أخرجه البخاري، ومسلم.

ولعل هذا الحديث هو عمدة من ذهب من المتأخرين إلىٰ استقبال القبلة عند رمي جمرة العقبة، فقد جاء في كتاب «جامع المناسك الثلاثة الحنبلية» للشيخ أحمد بن المنقور التميمي (ص١٢١) قال -بعد أن ذكر كيفية رمي الجمرات الثلاث-:

«ويستقبل القبلة في الكل»![٢].

---

(١) (١٠/ ٤٥٨) حديث: (٤٨٥٨).

(٢) (١٠/ ٤٦٧) حديث: (٤٨٦٤).

[٩١٠]

وقد أورد الدكتور البوطي في كتابه «فقه السيرة النبوية» الذي زعم في مقدمة الجزء الثاني أنه اعتمد فيه أولًا: علىٰ صحاح السنة، وثانيًا: علىٰ ما صح من أخبار السيرة في كتبها، قال: «وأهم ما اعتمدت عليه «سيرة ابن هشام»، و«طبقات ابن سعد»..»!

هكذا قال دون خوف أو خجل من أن يكذبه الواقع في كتابه المذكور، فقد ملأه بأحاديث واهية، وأخرىٰ مما لا إسناد له.

وقد كنت تعقبته في كثير من أحاديثه في مقالات متتابعة نشرت في مجلة «التمدن الإسلامي»، ثم طبعت في كتاب «دفاع عن الحديث النبوي»(١).

[٩١١]

حديث: «ألا أخبركم بشر الشهداء؟! الذين يشهدون قبل أن يستشهدوا».
«لا أصل له بهذا اللفظ».

وقد وهم الحافظ ابن كثير وهمًا فاحشًا في آخر تفسير سورة البقرة، فذكر أنه في «الصحيحين»، وليس هو في «الصحيحين»(٢).

---

(١) (١٠/ ٤٧٠) حديث: (٤٨٦٦).
(٢) (١٠/ ٤٧٠) حديث: (٤٨٦٧).

[٩١٢]

«إسماعيل بن علية روىٰ عن عطاء بن السائب بعد الاختلاط»(١).

[٩١٣]

قول الذهبي: «مجهول». من المعلوم من نص الذهبي نفسه أن من يقول فيه: «مجهول»، ولا يسنده إلىٰ قائل، فهو قول أبي حاتم فيه(٢).

[٩١٤]

«ذهب ابن الهمام أن الانقطاع في حديث الثقات لا يضر»!!

ولم ينتبه أن هذا التحقيق المزعوم مخالف لما عليه علماء الحديث، أن الانقطاع -بل الإرسال - علة في الحديث!(٣).

[٩١٥]

عبد الواحد بن زيد. تناقض فيه ابن حِبَّان: فأورده في «الضعفاء» بقوله: «كان ممن يقلب الأخبار من سوء حفظه، وكثره وهمه، فلما كثر استحق الترك». وأورده في «الثقات» أيضًا.

---

(١) (١٠/ ٤٨٠) حديث: (٤٨٧٢).

(٢) (١٠/ ٤٨١) حديث: (٤٨٧٣).

(٣) (١٠/ ٤٨٨) حديث: (٤٨٧٧).

وهذا -مع مناقضته لنفسه- مخالف لاتفاق الأئمة أيضًا، وفيهم الإمام البخاري، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «تركوه».

ولا يلتفت إلىٰ توثيق المنذري رَحِمَهُ اللَّهُ له في «الترغيب»(١).

[٩١٦]

روىٰ التِّرْمِذي، وابن سعد، والحاكم، وأحمد من طريق عكرمة عن أبي هريرة قال: ما احتذىٰ النعال، ولا انتعل، ولا ركب المطايا، ولا لبس الكور من رجل بعد رسول الله ﷺ، أفضل من جعفر بن أبي طالب، يعني في الجود والكرم.

قال التِّرْمِذي: «حسن صحيح غريب». وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط البخاري». ووافقه الذهبي.

قال الأَلْبَانِي: وإنما لم يصححاه علىٰ شرط مسلم مع أن رجاله كلهم رجال الشيخين؛ لأن عكرمة مولىٰ ابن عباس إنما أخرج له مقرونًا. قال الحافظ: «إسناده صحيح».

أما حديث: «كان يكنيه بأبي المساكين. يعني: جعفر بن أبي طالب». «ضعيف جدًّا»، كما في «الضَّعِيفة» (٤٨٧٩)(٢).

---

(١) (١٠/ ٤٩٢) حديث: (٤٨٧٨).

(٢) (١٠/ ٤٩٥) حديث: (٤٨٧٩).

[٩١٧]

«جرير بن عبد الحميد روىٰ عن عطاء بن السائب في الاختلاط»[١].

[٩١٨]

«هذا علي قد أقبل في السحاب». «موضوع». آفته: مسعدة بن اليسع هالك كذَّاب.

وقد أورد الحديث الشيخ أبو الحسين الملطي الشافعي في كتابه: «التنبيه والرد علىٰ أهل الهواء والبدع» في «باب ذكر الرافضة وأصنافهم واعتقادهم» (ص١٩-٢٠) فقال عقبه: «فتأولوه -هؤلاء- علىٰ غير تأويله»[٢].

[٩١٩]

سئل أبو حاتم عن «محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي الطحان»، فقال: «هو علىٰ يديْ عدْل».

قال الحافظ: «معناه: قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب، كان لبعض الملوك شرطي اسمه (عدل)، فإذا دفع إليه مَن جنىٰ جناية جزموا بهلاكه غالبًا، ذكره ابن قتيبة، وغيره»[٣].

---

(١) (١٠/ ٤٩٦) حديث: (٤٨٨٠).

(٢) (١٠/ ٤٩٦-٤٩٧) حديث: (٤٨٨١).

(٣) (١٠/ ٥٠٢) حديث: (٤٨٨٤).

[٩٢٠]

«الحارث بن حصيرة» شيعي محترق، اختلفوا في توثيقه.

قال أبو حاتم: «هو من الشيعة العتق، لولا أن الثوري روىٰ عنه لترك حديثه».

قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ، ورمي بالرفض»[(١)].

[٩٢١]

زكريا بن يحيىٰ الكسائي الشيعي. قال ابن مَعِين: «رجل سوء يحدث بأحاديث سوء، يستأهل أن يحفر له بئر فيلقىٰ فيها». وقال النَّسَائِي، والدَّارَقُطْنِي: «متروك»[(٢)].

[٩٢٢]

قول البخاري: «متروك الحديث». فإن هذا لا يقوله الإمام إلا فيمن هو في أردأ مراتب الجرح، كما هو معلوم[(٣)].

[٩٢٣]

«يا علي، أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة...». «موضوع».

---

(١) (١٠/ ٥٠٤) حديث: (٤٨٨٦).

(٢) (١٠/ ٥٠٩) حديث: (٤٨٨٩).

(٣) (١٠/ ٥١٦) حديث: (٤٨٩١).

قال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة..». وتعقبه الذهبي.

فقد روىٰ الخطيب بسند صحيح، عن أبي حامد الشرقي أنه سئل عن حديث أبي الأزهر هذا فقال: «هذا حديث باطل، والسبب فيه: أن معمرًا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يُمكِّنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلًا مهيبًا، لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر!».

وأما بالنسبة لعبدالرزاق فإعلاله به أقرب؛ لأنه إن كان ثقة، فقد تكلموا في تحديثه من حفظه دون كتابه.

قال البخاري: «ما حدَّث به من كتابه فهو أصح».

وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه علىٰ تشيع فيه».

وقد أورده ابن الجوزي في «الواهيات»، وقال: إنه موضوع، ومعناه صحيح.

وكذا في «تنزيه الشريعة» لابن عراق.

وقد أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٥) من رواية الحاكم قال: «وصححه علىٰ شرط الشيخين»!

ولم ينقل -كعادته- رد الذهبي عليه.

وفي رواية الخطيب بلفظ: «فتبسم يحيىٰ بن مَعِين، وقال: أما إنك لست بكذَّاب، وتعجب من سلامته، وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث»(١).

[٩٢٤]

حديث: «أنا المنذر، وعلي الهادي...».

الحديث مما تلهج به الشيعة، ويتداولونه في كتبهم، فهذا إمامهم ابن مطهِّر الحلي قد أورده في كتابه الذي أسماه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص٨١-٨٢)، وقلده عبد الحسين في «مراجعاته» (ص٥٥)، ثم الخميني في «كشف الأسرار» (ص١٦١)، وزاد عليهما في الكذب والافتراء أنه قال: «وردت في ذلك سبعة أحاديث عند أهل السنة!».

ورد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية وبين بطلان الحديث وجهل الشيعة وضلالهم (٤/ ٣٨)(٢).

[٩٢٥]

«ابن أبي الحديد معتزلي شيعي غال، كما قال ابن كثير في «البداية» (١٣/ ١٩٩)، فلا يوثق بنقله لاسيَّما في نقله للأحاديث، وعزوها للمصادر».

قلت: يدعي الشيعة إن ابن أبي الحديد شارح كتاب «نهج البلاغة» هو

(١) (١٠/ ٥٢٢) حديث: (٤٨٩٤).

(٢) (١٠/ ٥٣٨-٥٣٩) حديث: (٤٨٩٩).

سني المذهب، ويعتبرون كتابه مصدرًا للرد علىٰ أهل السنة والجماعة.

وللرد علىٰ دحض هذه الفرية يقول محقق كتاب «شرح نهج البلاغة» محمد أبو الفضل إبراهيم في مقدمة كتابه: «درس المذاهب الكلامية، ثم مال إلىٰ مذهب الاعتزال، وكان الغالب علىٰ أهل المدائن التشيع، والتطرف، والمغالاة، فسار في دربهم، وتقبل مذهبهم، والإسراف إلىٰ حد الغلو في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»(١).

[٩٢٦]

ابن حِبَّان، والعجلي تساهلهما في توثيق المجهولين معروف(٢).

[٩٢٧]

«أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ». محدث الشيعة، كوفي حافظ شيعي معروف، وقد اختلفوا فيه، كما في «اللسان».

وقد قال البرقاني للدارقطني: «أيش أكثر ما في نفسك من ابن عقدة؟ قال: الإكثار من المناكير».

قلت: عقدة: لقب لأبيه لعلمه بالتصريف، والنحو، وكان عقدة ورعًا(٣).

---

(١) (١٠/ ٥٤٩) حديث: (٤٩٠٣).

(٢) (١٠/ ٥٥١) حديث: (٤٩٠٤).

(٣) (١٠/ ٥٦٤) حديث: (٤٩٠٧).

[٩٢٨]

عمارة بن جوين. قال الحافظ: «متروك، ومنهم من كذبه، شيعي». وسئل عنه علي بن المديني رحمه الله فقال: «أكذب من فرعون»[(١)].

[٩٢٩]

إسماعيل بن إبان اثنان:

إذا كان الغنوي فهو كذَّاب.

وإذا كان الوراق فهو ثقة[(٢)].

[٩٣٠]

أبو حازم مولىٰ ابن عباس: اسمه نبتل، وهو ثقة، كما قال أحمد في رواية ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٥٠٨) عنه[(٣)].

[٩٣١]

وقد ساق عبد الحسين الشيعي أحاديثه الأربعين في «مراجعاته» تحت عنوان (أربعون حديثًا من السنن المؤيدة للنصوص) في فضل علي بن أبي

(١) (١٠/ ٥٦٦) حديث: (٤٩٠٧).

(٢) (١٠/ ٥٦٦) حديث: (٤٩٠٧).

(٣) (١٠/ ٥٧١) حديث: (٤٩١٢).

طالب، وكلها «موضوعة»، ثم ختمها بقوله: «إلىٰ ما لا يسع المقام استقصاؤه من أمثال هذه السنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها علىٰ الدلالة علىٰ معنىٰ واحد، وهو أن عليًّا ثاني رسول الله ﷺ في هذه الأمة، وأن له عليها من الزعامة بعد النبي ﷺ ما كان له ﷺ، فهي من السنن المتواترة في معناها، وإن لم يتوافر لفظها!»!

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللهُ: ليس في الأربعين التي ساقها من الأحاديث الثابتة سوىٰ أربعة أحاديث ليس فيها مما أخرجه الشيخان حديث واحد، اللهم إلا حديث علي: «إنه لعهد النبي ﷺ: لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق...» أخرجه مسلم.

وبقية الأحاديث لا يصح منها شيء، وأكثرها موضوع[١].

[٩٣٢]

ومثل هذا التخريج مما يدل اللبيب علىٰ قيمة أحاديث كتاب الشيعي، فإنه حشاه بالأحاديث الضَّعِيفة، والموضوعة، وما لا إسناد له، فإنه لا يتورَّع من إيراد ما هو مقطوع بوضعه عند أئمة السنة ملبِّسًا علىٰ العامة أنه صحيح عندهم، لمجرد إيراد بعضهم إياه، ولو بإسناد موضوع، أو بدون إسناد!»[٢].

(١) (١٠/ ٥٧٢) حديث: (٤٩١٣).

(٢) (١٠/ ٥٧٧) حديث: (٤٩١٧).

[٩٣٣]

أهل العلم يعلمون أن الزمخشري في الحديث كالغزالي، لا يوثق بهما في الحديث؛ لأنهما غريبان عنه، فكم من أحاديث ضعيفة، وموضوعة في «تفسيره»، ولذلك وضع عليه الحافظ الزيلعي تخريجًا لأحاديثه، ثم لخصه ابن حجر، وهو المسمىٰ بـ«الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، وقد حكم علىٰ بعض الأحاديث فيه بالوضع، فأصاب»[١].

[٩٣٤]

محمد بن مروان السدِّي الأصغر، وهو متهم بالكذب.

قلت: أما السدِّي الأكبر فهو ثقة[٢].

[٩٣٥]

«وعبد الحسين الشيعي في كثير من فراه متابع لابن المطهر الحلِّي، فهو إمامه فيه، كما قال في كتابه: «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة»[٣].

[٩٣٦]

قد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية استدلال ابن المطهر الحلِّي من وجوه كثيرة

---

(١) (١٠/ ٥٧٩ -٥٨٠) حديث: (٤٩٢٠).

(٢) (١٠/ ٥٨٢) حديث: (٤٩٢١).

(٣) (١٠/ ٥٨٦) حديث: (٤٩٢١).

بلغت تسعة عشر وجهًا، وأقره الحافظ الذهبي في «المنتقىٰ منه» (ص٤١٩).

قوله: «قد أجمعوا أنها نزلت في علي»: من أعظم الدعاوىٰ الكاذبة، بل أهل العلم بالنقل علىٰ أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن الحديث من الكذب الموضوع، وأن «تفسير الثعلبي» فيه طائفة من الموضوعات، وكان حاطب ليل، وفيه خير ودين، ولكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث[1].

[٩٣٧]

وأن تفسير «الثعلبي» فيه طائفة من الموضوعات، وكان حاطب ليل، وفيه خير ودين، ولكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث، ثم نعفيك من دعوىٰ الإجماع، ونطالبك بسند واحد صحيح، وما أوردته عن الثعلبي واه، فيه رجال متهمون...[2].

[٩٣٨]

وكتاب الخميني «كشف الأسرار» حريٌّ به أن يُسمىٰ بـ«فضيحة الأشرار»، فقد كشف فيه فعلًا عن فضائح كثيرة من عقائد الشيعة، لا يعلمها عنهم كثير من أهل السنة[3].

---

(١) (١٠/ ٥٨٧) حديث: (٤٩٢١).

(٢) (١٠/ ٥٨٧) حديث: (٤٩٢١).

(٣) (١٠/ ٥٩٠) حديث: (٤٩٢٢).

[٩٣٩]

أن السيوطي في «الدرالمنثور» مع كونه من أجمع المفسِّرين للآثار الواردة في التفسير، وأكثرهم حشرًا لها دون تمييز صحيحها من ضعيفها(١).

[٩٤٠]

«عبد الله بن عبد القدوس الرافضي». قال الذهبي: «كوفي رافضي، نزل الريَّ، روىٰ عن الأعمش وغيره. قال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت. قال يحيىٰ: ليس بشيء رافضي خبيث، وقال النَّسَائِي وغيره: ليس بثقة»(٢).

[٩٤١]

اعلم أن الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص١٢٣- ١٢٩) قد دلَّس -كعادته- حول هذا الحديث تدليسات فاحشة، هي الكذب بعينه! ثم تبعه علىٰ ذلك الخميني في «كشف الأسرار» (ص١٧٣- ١٧٥)(٣).

[٩٤٢]

عباد بن عبد الله اثنان:

الأول: عباد بن عبد الله الأسدي الكوفي الراوي عن علي: ضعيف.

---

(١) (١٠/ ٥٩١) حديث: (٤٩٢٢).

(٢) (١٠/ ٦١٤) حديث: (٤٩٣٢).

(٣) (١٠/ ٦١٧) حديث: (٤٩٣٢).

الآخر: عباد بن عبد الله الأسدي المدني الراوي عن أسماء، وعائشة، فهو الذي احتج به الشيخان، وهو ثقة(١).

[٩٤٣]

المحفوظ في هذه القصة: «لما قدمت ابنة حمزة المدينة اختصم فيها علي، وجعفر، وزيد، فقال رسول الله ﷺ: قولوا أسمع، فقال زيد: هي ابنة أخي، وأنا أحق بها، وقال علي: ابنة عمي، وأنا جئت بها، وقال جعفر: ابنة عمي، وخالتها عندي، قال: خذها يا جعفر! أنت أحقهم بها. فقال رسول الله:... أما أنت يا زيد! فمولاي، وأنا مولاك، وأما أنت يا جعفر فأشبهت خلقي وخلقي، وأما أنت يا علي أنت مني، وأنا منك».

فالمحفوظ في هذه القصة إنما هو قوله ﷺ: «**أنت مني وأنا منك**»، وأن ذكر المنزلة فيها منكر لتفرد الجرمي به دون سائر الثقات من أصحاب إسرائيل(٢).

[٩٤٤]

«محمد بن إسحاق إنما أخرج له مسلم مقرونًا بغيره، ثم هو مدلس»(٣).

---

(١) (١٠/ ٦١٩) حديث: (٤٩٣٢).

(٢) (١٠/ ٦٢٧) حديث: (٤٩٣٤).

(٣) (١٠/ ٦٢٧) حديث: (٤٩٣٤).

[٩٤٥]

يعتبر الشيعة كتاب الكليني «الكافي» كـ«صحيح البخاري» عندنا(١).

[٩٤٦]

قال الذهبي في ترجمة «قنبر» مولىٰ علي: «لم يثبت حديثه. قال الأزدي: يقال: كبر حتىٰ كان لا يدري ما يقول، أو يروي. قلت: قلَّ ما روىٰ»(٢).

[٩٤٧]

ما رواه البخاري، ومسلم، وأحمد من طريق إبراهيم عن الأسود بن يزيد قال: «ذكروا عند عائشة أن عليًّا كان وصيًّا، فقالت: متىٰ أوصىٰ إليه؟! فقد كنت مسندته إلىٰ صدري -أو قالت: حجري- فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري، وما شعرت أنه مات، فمتىٰ أوصىٰ إليه؟!».

وهذا يبطل حديث مسلم الملائي، وكذلك حديث الواقدي، إلا أن هذا ليس فيه التصريح بأنه مات وهو مستند إلىٰ علي رضي الله عنه(٣).

[٩٤٨]

«تفسير الفخر الرازي» محشو بالأحاديث الباطلة، والموضوعة، وهو في

---

(١) (١٠/ ٦٣٠) حديث: (٤٩٣٥).

(٢) (١٠/ ٦٤٠) حديث: (٤٩٤٢).

(٣) (١٠/ ٦٤٧- ٦٤٨) حديث: (٤٩٤٥).

ذلك مثل «الإحياء» للغزالي![١].

[٩٤٩]

قال الذهبي في «الميزان»: عبد الله بن جعفر المديني متفق علىٰ ضعفه، وقال ابن المديني: أبي ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدًّا، وقال النَّسَائِي: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: وَاهٍ، وقال ابن حِبَّان: هو الذي روىٰ عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا: «الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي، وعدو عدوي»[٢].

[٩٥٠]

«قصة تزويجه بفاطمة -يعني عليًّا- وحمله الراية متواتر في دواوين السنة»[٣].

[٩٥١]

«هشام بن سعد» وإن أخرج له مسلم ففي حفظه ضعف يسير، وهو حسن الحديث، ولذلك حسَّن الحافظ ابن حجر حديثه في «الفتح» (٧/ ١٣)[٤].

---

(١) (١٠/ ٦٥٠) حديث: (٤٩٤٦).

(٢) (١٠/ ٦٥٩) حديث: (٤٩٥١).

(٣) (١٠/ ٦٥٩) حديث: (٤٩٥١).

(٤) (١٠/ ٦٦١) حديث: (٤٩٥١).

[٩٥٢]

كتاب «الواهيات» لابن الجوزي خصَّه بالأحاديث الواهية، والمنكرة التي لم تبلغ عنده دركة الوضع، وهذا غالبي، فكثيرًا ما يورد فيه بعض الموضوعات أيضًا، كما نبه علىٰ ذلك الحفاظ.

وعزو الحديث إلىٰ «الواهيات» معناه: تضعيف له[١].

[٩٥٣]

ما ذكره ابن خلكان في ترجمة «الثعلبي» قال فيه: «صحيح النقل موثوق به!».

فيتوهم من لا علم عنده أن هذا معناه أن كل ما ينقله من الأحاديث صحيح في ذاته! وليس الأمر كذلك، كما يعلمه عامة المشتغلين بهذا العلم الشريف، وأما كون ما روىٰ صحيحًا في نفسه، أو لا، فهذا أمر يعود إلىٰ النظر في إسناده الذي روىٰ الحديث به، فإن صح فبها، وإلا فمجرد روايته إياه لا تكون تصحيحًا له، كما لا يخفىٰ، شأنه في ذلك شأن كل أئمة الحديث الذين لم يتقيدوا برواية الصحيح فقط.

وكم من حديث رواه الثعلبي هذا، وهو مطعون فيه عند العلماء![٢].

---

(١) (١٠/ ٦٧١) حديث: (٤٩٥٧).

(٢) (١٠/ ٦٧٢) حديث: (٤٩٥٨).

[٩٥٤]

«حلف الحافظ الذهبي بالله علىٰ أنه موضوع»(١).

[٩٥٥]

«وابن حجر الهيتمي الفقيه ليس من أهل المعرفة بالتصحيح والتضعيف»(٢).

[٩٥٦]

«والمبارك بن فضالة، وإن كان صدوقًا فهو مدلس تدليس التسوية»(٣).

[٩٥٧]

قال ابن عدي: «ولعل البلاء من ابن لَهِيعَة، فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة، ونسبوه إلىٰ الضعف»(٤).

[٩٥٨]

كتاب «السقيفة» هو من كتب الشيعة التي لا يعتمد عليها عندنا، ينقل عنه عبد الحسين الشيعي، وقد علق عليه السيد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله: «ينقل عن كتاب «السقيفة» هذا كثيرًا: ابن أبي الحديد المعتزلي في «شرح نهج

---

(١) (١٠/ ٦٧٣) حديث: (٤٩٥٨).

(٢) (١٠/ ٦٨١) حديث: (٤٩٦١).

(٣) (١٠/ ٧٠٦) حديث: (٤٩٦٦).

(٤) (١٠/ ٧٠٨) حديث: (٤٩٦٨).

البلاغة» مع نسبته لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري».

قال الألباني رحمه الله: «وعن ابن أبي الحديد الشيعي؛ نقله عبد الحسين؛ كما صرح بذلك عقب الحديث، مع تدليسه على القراء وإيهامه إياهم أن مؤلف «السقيفة» هو من أهل السنة!»[1].

[٩٥٩]

«جسْرة بنت دجاجة» مختلف فيها. قال البخاري: «عندها عجائب». لم يوثقها من يوثق بتوثيقه[2].

[٩٦٠]

«والاضطراب دليل على أن الراوي لم يضبط الحديث، ولم يحفظه، ولذلك كان الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضَّعِيف، حتى ولو كان الاضطراب من ثقة، فما بالك من مضعَّف؟!»[3].

[٩٦١]

هشام بن عمار مع كونه من شيوخ البخاري، فقد كان يتلقن[4].

---

(١) (١٠/ ٧٢٠) حديث: (٤٩٧٢).

(٢) (١٠/ ٧٢١) حديث: (٤٩٧٣).

(٣) (١٠/ ٧٣٢) حديث: (٤٩٧٩).

(٤) (١٠/ ٧٣٤) حديث: (٤٩٨٠).

[٩٦٢]

قال ابن حجر في «الإصابة»: «قلت: وليس في سنده إلا أبو عبد الملك بن قدامة الجمحي، وهو مختلف فيه، وثقه ابن مَعِين، والعجلي، وضعفه أبو حاتم، والنَّسَائِي، وقال البخاري: يعرف وينكر!»[(١)].

[٩٦٣]

عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار -وإن كان من رجال البخاري- ففيه كلام كثير، حتىٰ إن ابن عدي ختم ترجمته بقوله فيه: «هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء».

والحافظ نفسه لم يوثقه في «التقريب»، بل قال فيه: «هو صدوق يخطئ»[(٢)].

[٩٦٤]

قول البيهقي: «وفي هذا الإسناد ضعف...».

قال الأَلْبَانِي: في قوله: «ضعف» تساهل كبير، فإن هذا إنما يقال في الراوي الصدوق الذي في حفظه ضعف، فمثله يعتضد بغيره، وعمرو بن حصين، وهو العقيلي ليس كذلك، بل هو شديد الضعف، كما يدل عليه أقوال مجرحيه من الأئمة، فقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث، وليس بشيء». قال الدَّرَاقُطْنِي: «متروك».

---

(١) (١٠/ ٧٣٦) حديث: (٤٩٨٢).

(٢) (١٠/ ٧٣٧) حديث: (٤٩٨٢).

وقد حذفه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من «الصحيحة» قبل أن يطبع هذا المجلد(١).

[٩٦٥]

«جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، نبئني من أحق الناس مني بحسن الصحبة؟ فقال: نعم وأبيك! لتنبأن. أمك، قال: ثم من؟ قال: ثم أمك، قال: ثم من؟ قال: ثم أمك، قال: ثم من؟ قال: ثم أبوك، قال: نبئني يا رسول الله! عن مالي... الحديث».

أخرجه مسلم (٨/ ٢)، وليس عند مسلم، وابن أبي شيبة قضية الصدقة.

وأخرجه ابن ماجه، وأبو يعلىٰ.

وهذا من أوهام شريك عندي، والصواب رواية الأسود إن كانت محفوظة عن عمارة؛ لأنها لم ترد عند الثقات.

قال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٣٢٩): «فلعها تصحفت».

والأقرب أنها من شريك بن عبد الله القاضي، فإنه سيئ الحفظ، فاضطرب فيه. ويتحرر عندي من هذا التخريج أنه قد اختلف علىٰ عمارة بن القعقاع في ذكر الحلف بالأب، فتفرد بذكره شريك، ومحمد بن فضيل علىٰ حلاف في ذلك عليهما... ويتبين أن زيادة الحلف بالأب في هذا الحديث زيادة شاذة غير محفوظة.

---

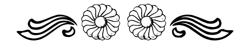
(١) (١٠/ ٧٤٢-٧٤٣) حديث: (٤٩٨٦).

والبخاري لم يذكر في روايته عن قتيبة تلك الزيادة، خلافًا لمسلم علىٰ ظاهر روايته. ومما لا شك فيه أن البخاري مقدم في حفظه وإتقانه علىٰ مسلم[١].

[٩٦٦]

كتاب «الأَلْبَانِي شذوذه وأخطاؤه». تبين لي أن مؤلفه من متعصبة الحنفية، وله اطلاع لا بأس به علىٰ كتب الحديث ورجاله، ولم نعرف شخصه، بل غلب علىٰ الظن أن هذا الاسم مزور لا حقيقة له، ولذلك دارت الظنون حول بعض المشهورين بعدائهم الشديد للسنة وأهلها، ثم بدأت الأخبار تتوارد أنه هو الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، فإذا ثبت هذا، فإنه يؤسفني أن يحشر نفسه في زمرة أعداء السنة في الوقت الذي يتظاهر بخدمتها، وتحقيق كتبها، ولا يظهر لي شخصيًّا، إلا كل ودٍّ واحترام حينما كنا نلتقي به في المكتب الإسلامي ببيروت.

وهذا بالطبع لا يعني أنه لم يصب في شيء مطلقًا مما انتقدني فيه، فما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا النبي ﷺ، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢].



(١) (١٠/ ٧٥٠-٧٥١) حديث: (٤٩٩٢).

(٢) (١٠/ ٧٧١- ٧٧٢) حديث: (٤٩٩٧).



فوائد المجلد الحادي عشر

[٩٦٧]

«علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، ولم يره، كما قال الحافظ وغيره من المتقدمين والمتأخرين»[١].

[٩٦٨]

قول ابن أبي حاتم في «معدي بن سليمان»: شيخ. ليس صريحًا في توثيقه، بل هو يدل علىٰ عدم الضعف المطلق، كما قال الذهبي في مقدمة «الميزان»، والحافظ تبعًا له في «اللسان»، ونفْي الضعف المطلق لا يستلزم أنه موثق عنده، كما هو ظاهر. ولذا جزم الحافظ في «التقريب» بأنه: «ضعيف».

وقد شذ التِّرْمِذي فصحح حديثه[٢].

[٩٦٩]

كتَب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ **بخطه فوق هذا المتن**: نقل إلىٰ «الصحيحة»، وهو في

---

(١) (١١/ ٥) حديث: (٥٠٠١).

(٢) (١١/ ٩) حديث: (٥٠٠٣).

«صحيح الترغيب» (٣٥٢٦)، و«الصحيحة» (٣٤٦٧). والحديث: «لما افتتح ﷺ مكة رن إبليس رنة اجتمعت إليه جنوده...»[(١)].

[٩٧٠]

«أبو بكر بن عياش». لم يحتج به مسلم، علىٰ ضعف في حفظه[(٢)].

[٩٧١]

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا بلفظ: «يحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال، يغشاهم الذل من كل مكان، يساقون إلىٰ سجن في جهنم يقال له: «بولس»، تعلوهم نار الأنيار، يسقون من عصارة أهل النار: طينة الخبال».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، والتِّرْمِذي وحسنه، وهو مخرج في «المشكاة» (٥١١٢)[(٣)].

[٩٧٢]

الحافظ البزار صاحب «المسند» المعروف به. قال الدارقطني: «ثقة يخطئ كثيرًا»[(٤)].

---

(١) (١١/ ١٠) حديث: (٥٠٠٤).

(٢) (١١/ ١٦) حديث: (٥٠٠٩).

(٣) (١١/ ١٩) حديث: (٥٠١٠).

(٤) (١١/ ٢١) حديث: (٥٠١٢).

[٩٧٣]

«محمد بن ثابت البناني». قال البخاري: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيه نظر». إشارة منه إلىٰ أنه شديد الضعف عنده، متروك(١).

[٩٧٤]

«عبد الرحمن بن علقمة». مختلف في صحبته. قال الحافظ: «يقال: له صحبة. وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»..»(٢).

[٩٧٥]

من المعلوم سوء حفظ ابن لهيعة. أما أبوه «لهيعة بن عقبة» فقد روىٰ عنه جمع غير يزيد بن أبي حبيب. وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». وقال الأزدي: «حديثه ليس بالقائم». وقال ابن القطان: «مجهول الحال». وقال الحافظ ابن حجر: «مستور»(٣).

[٩٧٦]

يحيىٰ بن سعيد الأنصاري الإمام الحافظ الثقة، من صغار التابعين. أما أخوه: سعد بن سعيد الأنصاري. فهو متهم بسوء الحفظ. قال الحافظ: «صدوق

---

(١) (١١/ ٢٢-٢٣) حديث: (٥٠١٣).

(٢) (١١/ ٢٤) حديث: (٥٠١٤).

(٣) (١١/ ٢٤-٢٥) حديث: (٥٠١٥).

سيئ الحفظ»[١].

[٩٧٧]

وهم الشيخ الفاضل علي رضا في تعليقه علىٰ كتاب أبي نعيم «صفة الجنة» (٣/ ٢٧٢-٢٧٣)، سقط من قلمه أن يترجم لخالد بن يزيد بن أبي مالك -علة الحديث-. ومن غرائبه الدالة علىٰ السقط المشار إليه أنه بعد أن ترجم للراوي عنه -سليمان بن عبد الرحمن- بقول الذهبي: «مفت ثقة، ولكنه مكثر عن الضعفاء»؛ قال عقبه مباشرة: «وأبوه: يزيد بن عبد الرحمن؛ صدوق ربما وهم».

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويزيد هذا: هو أبو خالد -العلة-، فغفل عن ترجمته، وبالتالي عن سوء حاله، وبناء علىٰ ذلك حسنه، وتبع في ذلك العراقي في «تخريج الإحياء»(٤/ ٥٣٧):

«[أخرجه] الطبراني بإسناد حسن»!، وهذا من أوهامه التي قلده فيها المعلقون الثلاثة علىٰ «الترغيب» (٤/ ٤٤٧)!!![٢].

[٩٧٨]

عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو صدوق في حديثه لين، كما في «التقريب»[٣].

---

(١) (١١/ ٢٥) حديث: (٥٠١٦).

(٢) (١١/ ٤٩-٥٠) حديث: (٥٠٢٨).

(٣) (١١/ ٥٥) حديث: (٥٠٣١).

[٩٧٩]

«إذا أراد الله بعبد خيرًا فقهه في الدين، وألهمه رشده».

أخرجه البزار، ورجاله موثقون، إلا أحمد بن محمد بن أيوب، وهو آفته.

قال أبو حاتم: «روىٰ عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكرة».

قال ابن عدي: «حدث عن أبي بكر بن عياش بالمناكير».

قال الألْبَانِي: وإن الحديث بهذه الزيادة منكرة، وأما بدونها فهو صحيح جاء عن جمع من الصحابة منهم معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين»، وغيرهما[١].

[٩٨٠]

«**فائدة**»: المراد هنا بـ(الإمام): هو كتاب الأعمال. ولهذا قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]. أي: من فرحته وسروره بما فيه من العمل الصالح يقرأه، ويحب قراءته».

ورجحه الحافظ ابن كثير، خلافًا لابن جرير، فإنه قال بعد أن ذكر هذا القول وغيره: «والأولىٰ قول من قال: معنىٰ ذلك: يوم ندعو كل أناس بإمامهم الذي كانوا يقتدون به، ويأتمون به في الدنيا؛ لأن الأغلب من استعمال العرب

---

(١) (١١/ ٥٥-٥٦) حديث: (٥٠٣٢).

(الإمام) فيما ائتم واقتدي به».

قال ابن كثير: «وقال بعض السلف: هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث؛ لأن إمامهم النبي ﷺ»(١).

[٩٨١]

ومن عادة الهَيْثَمِي إذا قال في إسناد ما: «ورجاله موثقون»: أنه يعني أن في رواته من وثق توثيقًا ضعيفًا لا يعتد به، وهذا لم يوثقه أحد، فلعله اختلط عليه بأبي المقدام الكوفي الحداد، فإنه من طبقة هذا، وقد وثقه أحمد، وابن مَعِين، وغيرهما، وضعفه الدارقطني(٢).

[٩٨٢]

«لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهما يتحدثان، فإن الله يمقت على ذلك». «ضعيف الإسناد».

أخرجه أبو داود، والنَّسَائِي، وابن ماجه، والحاكم، والبيهقي.

وهذا هو حكم الشيخ رحمه الله قديمًا، ثم صححه في بحث قيم له في

(١) (١١/ ٤٥) حديث: (٥٠٢٥).

(٢) (١١/ ٥٨) حديث: (٥٠٣٤).

«الصحيحة» (رقم ٣١٢٠)، وأورده في «صحيح الترغيب» (رقم ١٥٥)[١].

[٩٨٣]

«عكرمة بن عمار العجلي اليمامي لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن في غير روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير».

قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب»[٢].

[٩٨٤]

وخالد بن مخلد -وإن كان من رجال «الصحيحين»-؛ فقد تكلم فيه جماعة، وساق له ابن عدي عشرة أحاديث استنكرها، وقد ساق بعضها الذهبي في «الميزان»؛ أحدها مما أخرجه البخاري في «صحيحه»، وقال الذهبي فيه:

«ولولا هَيْبَةُ «الجامع الصحيح» لعددته في منكرات خالد بن مخلد...».

قال الألباني رحمه الله: «وأرىٰ أنا أن هذا الحديث من منكراته؛ فإن الحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق عن حمران به نحوه، وليس فيه قوله: «... وما تأخر».

---

(١) (١١/ ٥٩) حديث: (٥٠٣٥).

(٢) (١١/ ٦٠) حديث: (٥٠٣٥).

... وقد أشار إلىٰ ما ذكرت الحافظ ابن حجر في «الخصال المكفرة»... فقال (ص ١٤-١٥):

«وأصل الحديث في «الصحيحين»، لكن ليس فيه: «وما تأخر»..»(١).

[٩٨٥]

والمعروف في أحاديث الجلوس بعد صلاة الغداة، والصلاة بعد طلوع الشمس، أن له أجر حجة وعمرة، فقوله في الحديث: «من صلىٰ الفجر... خرج من ذنوبه...» منكر عندي، والله أعلم(٢).

[٩٨٦]

عبد الرحمن بن الأسود بن مأمول الوراق. هو من شيوخ التِّرْمِذي، والنَّسَائِي، وغيرهما. جزم الحافظ في «التقريب» بأنه ثقة، مع أنه لم يحك توثيقه في «التهذيب» عن أحد!!(٣).

[٩٨٧]

«أما يخشىٰ الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس كلب؟!».

«ضعيف شاذ بهذا اللفظ».

---

(١) (١١/ ٦٣) حديث: (٥٠٣٦).

(٢) (١١/ ٧٤) حديث: (٥٠٤٣/ م).

(٣) (١١/ ٧٩) حديث: (٥٠٤٧).

أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه»، والطبراني في «الأوسط».

ومحمد بن ميسرة مختلف فيه، فوثقه ابن مَعِين، وأبو داود.

وقد خالفه جمع من الثقات -كشعبة، والحمادين، وغيرهم- فرووه بلفظ: «... رأس حمار»، أخرجه الشيخان، وغيرهما.

هذا هو المحفوظ، ولفظ: «رأس كلب» شاذ، أو منكر، أخطأ فيه محمد بن ميسرة.

وقد صح الحديث موقوفًا علىٰ ابن مسعود رضي الله عنه: «ما يؤمن أحدكم إذا رفع رأسه في الصلاة قبل الإمام أن يعود رأسه رأس كلب؟!». أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، والطبراني في «الكبير».

وهذا إسناد صحيح علىٰ شرط مسلم.

ثم استدركت فقلت: إنه منقطع؛ فإن تميمًا هذا لم يدرك ابن مسعود؛ بين وفاتيهما نحو سبعين سنة، فلعل هذا الحديث الموقوف هو أصل هذا الحديث المرفوع، اختلط علىٰ بعض رواته الضعفاء، فتوهم أن المرفوع لفظه لفظ هذا الموقوف، فرفعه إلىٰ النبي ﷺ توهمًا، وإنما المحفوظ عنه ﷺ مرفوعًا بلفظ: «... رأس الحمار»، كما تقدم، وهو رواية لابن حبان (٢٢٧٩)[1].

(١) (١١/ ٨٤) حديث: (٥٠٤٩).

[٩٨٨]

قول الهَيْثَمِي: «... موثقون» فيه إشعار منه بأن توثيق من وثقهم ليس قويًّا(١).

[٩٨٩]

قول مسلمة في الراوي: «رواياته لا بأس بها» ليس صريحًا في التوثيق مع تصريح غيره بتضعيفه(٢).

[٩٩٠]

يحيىٰ بن عقبة بن أبي العيزار. قال أبو حاتم: «يفتعل الحديث». وقال البخاري: «منكر الحديث». وضعفه سائر الأئمة. وشذ أبو علي بن السكن فقال: «صالح الحديث!»(٣).

[٩٩١]

وقد أشار إلىٰ تضعيف أبي حنيفة الحافظ الهَيْثَمِي بقوله عقب حديث رواه الطبراني في «الكبير»: «وفيه مَن ضُعِّف في الحديث».

وكأنه لم يتجرأ علىٰ الإفصاح باسمه اتقاء منه لشر متعصبة الحنفية في

---

(١) (١١/ ٩٥) حديث: (٥٠٥٤).

(٢) (١١/ ٩٥) حديث: (٥٠٥٤).

(٣) (١١/ ٩٩) حديث: (٥٠٥٨).

زمانه، كفانا الله شر التعصب وأهله!![١].

[٩٩٢]

نافع بن ثابت هو حفيد عبد الله بن الزبير، ترجمه ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٤٥٧) برواية آخرين عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال: «مات في المدينة سنة خمس وخمسين ومئة، وهو ابن ثلاث وسبعين».

فأفاد أن ولادته كانت سنة (٨٢)، وعليه فلم يدرك جده عبد الله بن الزبير، فإنه مات قبله بثمان سنين، فهو منقطع[٢].

[٩٩٣]

قال الهَيْثَمِي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٥٤): «رواه الطبراني، وفيه ليث بن أبي سليم، وفيه كلام، وهو ثقة مدلس!».

قال الألْبَانِي: ووصفه إياه بأنه ثقة مدلس وهم ظاهر مزدوج، فإن أحدًا من الأئمة لم يطلق عليه أنه ثقة، ولا وصفه أحد بالتدليس، بل هو مجمع علىٰ تضعيفه، لولا ما روىٰ أبو داود قال: سألت يحيىٰ عن ليث فقال: «لا بأس به».

وهو مخالف لما رواه غيره عن ابن مَعِين من التضعيف، وهو المعتمد؛

---

(١) (١١/ ١٠٢) حديث: (٥٠٦٠).

(٢) (١١/ ١٠٤) حديث: (٥٠٦١).

لموافقته لسائر أقوال الأئمة المضعفة له(١).

[٩٩٤]

«أظل الله عبدًا في ظله يوم لا ظل إلا ظله، أنظر معسرًا، أو ترك لغارم». «ضعيف جدًّا».

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ٧٣).

وآفته: محجن مولىٰ عثمان. قال الذهبي: «قال البخاري: لم يصح حديثه»، وهناك علل أخرىٰ.

وفيه العباس بن الفضل الأنباري. قال الحافظ: «متروك، واتهمه أبو زُرْعَة».

ونحوه قول أحمد فيما رواه ابنه عنه قال: «لم يسمع منه أبي، ونهاني أن أكتب عن رجل عنه».

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالىٰ: «فالعجب لعبد الله أن يخرج حديثه في زيادات «المسند» بعد نهي أبيه!».

قال الألْبَانِي: «لعله نسي!».

قلت: رحم الله أئمتنا(٢).

---

(١) (١١/ ١٠٦-١٠٧) حديث: (٥٠٦٤).

(٢) (١١/ ١٢٤-١٢٥) حديث: (٥٠٧٧).

[٩٩٥]

وقد سكت الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٤١٥) علىٰ حديث: «اذهب بضعفائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بمنىٰ، وليرموا جمرة العقبة.. قاله للعباس..».

أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» مع ما فيه من الضعف الظاهر، فدل هذا وأمثاله علىٰ أنه لا ينبغي أن ينظر إلىٰ ما سكت عنه فيه بتحفظ، ولا يبادر إلىٰ القول بتحسينه، كما اشتهر عنه أن ما سكت عليه في «الفتح» فهو حسن، فتأمل!!!

ومما يدل علىٰ نكارة هذين الحديثين: أن المحفوظ عن ابن عباس من طرق عنه: أن النبي ﷺ قال لغلمان عبد المطلب: «لا ترموا جمرة العقبة حتىٰ تطلع الشمس». وهو حديث صحيح، وقد حسنه الحافظ، كما في «الإرواء» (١٠٧٦)[١].

[٩٩٦]

«عمرو بن تميم». قال ابن خزيمة في «صحيحه»: «عمرو بن تميم يقال له: مولىٰ بني رمانة مدني». وفي «تاريخ البخاري»: «زمانة»، وكذا في «التعجيل». وقال ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ٢٢٢): «مولىٰ بنىٰ مازن».

والصواب: ما في «التاريخ»، وإليه جنح الحافظ.

---

(١) (١١/ ١٢٦-١٢٧) حديث: (٥٠٧٨).

نقل الذهبي عن البخاري أنه قال: «في حديثه نظر». ونقل الحافظ عن البخاري أنه قال: «فيه نظر». وابن حِبَّان ذكره في «الثقات!»(١).

[٩٩٧]

«من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه، وما تأخر».

(شاذ) بزيادة: «وما تأخر».

أخرجه النَّسَائِي في «الكبرىٰ». وإسناد رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين، غير محمد بن عبد الله بن يزيد القرشي العدوي المقرئ المكي، وهو ثقة بلا خلاف، وحكمت بشذوذه للأسباب التالية:

مخالفة ابن يزيد لكل من روىٰ الحديث من الثقات الحفاظ المشهورين عن سفيان بن عيينة، وهم:

- الإمام أحمد.
- الإمام الشافعي.
- الإمام الحميدي.
- الحافظ ابن المديني.

(١) (١١/ ١٣٢) حديث: (٥٠٨٢).

- الإمام مخلد بن خالد.

- الحافظ عمرو بن علي الفلاس.

- الإمام إسحاق بن راهويه.

- الحافظ قتيبة بن سعيد.

والذين لم يذكروها عن سفيان أكثر عددًا، وأقوىٰ ضبطًا وحفظًا، فلا جرم أن أعرض عن إخراجها الشيخان، وغيرهما ممن ألف في «الصحيح»، فهذا وحده يكفي لعدم اطمئنان النفس لثبوتها عن سفيان، فضلًا عن النبي ﷺ.

ولقد تابع سفيان جماعة من الثقات في روايته عن الزهري، فلم يأت أحد منهم بهذه الزيادة، وهم.

- الإمام مالك عن ابن شهاب بدون الزيادة.

- معمر بن راشد عن الزهري بدون الزيادة.

- عقيل بن خالد الأيلي عن ابن شهاب بدون الزيادة.

- يونس الأيلي عن ابن شهاب بدون الزيادة.

- صالح بن كيسان عن ابن شهاب بدون الزيادة.

- الأوزاعي عن الزهري بدون الزيادة.

- شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بدون الزيادة.

- ابن أبي ذئب عن الزهري بدون الزيادة.

الخلاصة: ومنه تعلم أن تحسين المنذري لإسناده -وإن تبعه عليه الحافظ العراقي في «التقريب» (٤/ ١٦٠)، وسكت عليه الحافظ في «الفتح»، كل ذلك ليس بحسن؛ لأنهم نظروا إلىٰ الإسناد نظرة مجردة عن النظر إلىٰ الأسانيد الأخرىٰ التي بها يمكن الكشف عن العلل، لاسيَّما ما كان منها خفيًّا.

قلت: رحم الله الإمام الأَلْبَانِي رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته[١].

[٩٩٨]

«شريك بن عبد الله القاضي» وإن كان من رجال مسلم، فإنه لم يحتج به، وإنما روىٰ له متابعة، كما نص عليه الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر ترجمته في «الميزان»، ومن قبله الحافظ المنذري في «الترغيب»، ولخص أقوالهم الحافظ ابن حجر بقوله: «صدوق يخطئ كثيرًا، تغير منذ ولي القضاء بالكوفة»[٢].

[٩٩٩]

«الهيثم بن حبيب» اثنان:

الهيثم بن حبيب المذكور في إسناد حديث: «ما راح مسلم في سبيل الله مجاهدًا...» هو الصيرفي الكوفي، وهو ثقة من أتباع التابعين، وهو غير (الهيثم بن حبيب) الذي اتهمه الذهبي بخبر باطل في المهدي، هذا متأخر عن الأول، وهو متروك، وقد ميَّز بينهما الحافظ في «التهذيب» تبعًا لأصله، وفي «التقريب»، ثم

---

(١) (١١/ ١٣٤-١٣٥) حديث: (٥٠٨٣).

(٢) (١١/ ١٥٥) حديث: (٥٠٨٩).

نسي فجعلهما واحدًا في «اللسان»، كما بينته في «تيسير الانتفاع»(١).

[١٠٠٠]

«جبير بن نفير». قال أبو حاتم: «ثقة من كبار تابعي أهل الشام القدماء». وليس له صحبة، كما توهم الحاكم أبو عبد الله، وصحح حديثه علىٰ شرط الشيخين، ورده الذهبي بقوله: «مرسل».

ولعل السبب أنه أدرك زمان النبي ﷺ، وروىٰ عنه، وعن أبي بكر الصديق، ولكن مرسلًا، كما في «التهذيب». والصحبة لأبيه(٢).

[١٠٠١]

«محمد بن الحجاج» هو اللخمي الواسطي المترجم في «الميزان»، وغيره بأنه كذَّاب خبيث، وضع حديث الهريسة، وهو في «الضَّعِيفة» (برقم ٦٩٠)، ولا أدري كيف خفي حاله علىٰ الذهبي مع شهرة هذا الكذَّاب، وكونه واسطيًّا، وشيخه ومن دونه كلهم واسطيون؟!(٣).

[١٠٠٢]

«سفيان بن حسين، ثقة من رجال الشيخين، لكنهم ضعفوه في روايته عن

---

(١) (١١/ ١٦٤) حديث: (٥٠٩٥).

(٢) (١١/ ١٧١) حديث: (٥٠٩٩).

(٣) (١١/ ١٧٤) حديث: (٥١٠١).

الزهري، ولذلك لم يخرجا له عنه شيئًا»[(١)].

[١٠٠٣]

«من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي (١/ ١٦٤). قال التِّرْمِذي -مضعفًا-: «حديث غريب، سألت محمدًا -يعني: البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: إنما يروىٰ هذا عن ابن عباس قوله».

قال الألْبَانِي: حكىٰ الناجي في «العجالة» عن المحب الطبري أن الحديث رواه الطبراني بلفظ: «خمسين أسبوعًا»، فلم أعثر عليه، والله أعلم[(٢)].

[١٠٠٤]

المشهور ضعف ابن لَهِيعَة، فإنه سيئ الحفظ، إلا فيما رواه عنه العبادلة.

واحتجاج الشيخ أحمد شاكر به مطلقًا مما لا وجه له عندي، بل مخالف لما عليه الأئمة النقاد من قبلنا، كابن حجر، وغيره[(٣)].

[١٠٠٥]

«أبو حازم الأنصاري» مختلف في صحبته، وقد أخرج حديثه أبو داود في

(١) (١١/ ١٧٥) حديث: (٥١٠١).

(٢) (١١/ ١٧٥) حديث: (٥١٠٢).

(٣) (١١/ ١٨٦) حديث: (٥١٠٨).

«المراسيل»، كأنه يشير إلىٰ أنه لم تثبت عنده صحبته[١].

[١٠٠٦]

أبو الصلت الهروي هو عبد السلام بن صالح». كذبه العقيلي، وابن طاهر، واتهم بوضع أحاديث، منها: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، وهو في «الضَّعِيفة» برقم (٢٩٥٥). وأقوال ابن مَعِين متناقضة حوله.

وهو من رجال ابن ماجه، كما ذكر السيوطي في رسالته «تأييد الحقيقة العلية» (ق٣/ ١) مخطوطة الظاهرية[٢].

[١٠٠٧]

ثعلبة بن يزيد اثنان:

ثعلبة بن يزيد أبو حكيم الحمراوي، وهو غير (ثعلبة بن يزيد الحمَّاني الكوفي) الذي روىٰ عن علي، وعنه حبيب بن أبي ثابت، وجمع، وهو من رجال «التهذيب»، فقد فرق بينهما: البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حِبَّان.

والحمراوي دون الحماني في الشهرة، ولم أر من وثقه غير ابن حِبَّان (٤/ ٩٩)، روىٰ عنه ثقتان -مع تابعيه- فهو مجهول الحال عندي[٣].

---

(١) (١١/ ١٩٣) حديث: (٥١١٣).

(٢) (١١/ ١٩٦-١٩٧) حديث: (٥١١٦).

(٣) (١١/ ١٩٩-٢٠٠) حديث: (٥١١٨).

[١٠٠٨]

«من قال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو علىٰ كل شيء قدير -عشر مرات- كن له كعدل عتق عشر رقاب، أو رقبة».

«شاذ». أخرجه أحمد (٥/ ٤١٨). وهو إسناد صحيح علىٰ شرط مسلم، لولا الشك الذي في آخره.

والصحيح المحفوظ في هذا الحديث إنما هو بلفظ: «... كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل». أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد، وغيرهم.

وأعله الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٧٢) بقوله: وأما ذكر: «رقبة» بالإفراد في حديث أبي أيوب فشاذ، والمحفوظ: «أربعة».

وإنما يصح عندي الرواية الأخيرة: «عشر رقاب» في حديث آخر لأبي أيوب رضي الله عنه، مقيدًا بالصباح والمساء، وهو في «الصحيحة» (٢٥٦٣)[١].

[١٠٠٩]

«الحسن بن ذكوان» من رجال البخاري لكن فيه كلام من قبل حفظه، وقد أشار إلىٰ ذلك الحافظ بقوله: «صدوق يخطئ»[٢].

[١٠١٠]

قرأت في «جزء مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة شيوخه»

(١) (١١/ ٢١٢) حديث: (٥١٢٦).

(٢) (١١/ ٢١٩) حديث: (٥١٢٩).

(ق ٣/ ١) مخطوط بخط الحافظ ابن عساكر، وروايته: «سمعت أبي يقول: ذكرت لأبي نعيم (يعني: الفضل بن دكين) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي، فقال: «كان هؤلاء أهل بيت يتوارثون الضعف قرنًا بعد قرن»[1].

[١٠١١]

يطلق ابن عبد البر أحيانًا علىٰ الحديث حسنًا، كما في حديث في «الاستيعاب» (٤/ ١٧١٦)، فذكر حديثًا حسنًا في فضل الذكر.

قال الألْبَانِي: فهو إنما يعني حسنًا في المعنىٰ، لا إسنادًا، وله مثل هذا غير قليل من الأمثلة[2].

[١٠١٢]

لكن الحديث صحيح بلفظ:

«... لم يحل بينه وبين دخول الجنة إلا الموت».

وقد تقدم تخريجه في «الصحيحة» (٩٧٢). فلا تغتر ببعض من يصرح بضعفه من المعاصرين، ولا بالشيخ الغماري الذي أورد حديث الترجمة في كتابه الذي أسماه «الكنز الثمين» (رقم ٣٨٦٨)؛ فإنه مقلد متجمهد! بل ويزعم

---

(١) (١١/ ٢٢٥) حديث: (٥١٣٢).

(٢) (١١/ ٢٢٦) حديث: (٥١٣٤).

أنه مجدد القرن الرابع عشر![١].

[١٠١٣]

قال ابن حِبَّان في «الضعفاء» في ترجمة «إبراهيم بن عبد الله المصيصي»: «يسوِّي الحديث، ويسرقه...»[٢].

(فائدة): قال الحافظ - عقب قول ابن حِبَّان: «ومعنىٰ تسوية الحديث: أنه يحذف من الإسناد من فيه مقال، وهذا يطلق عليه تدليس التسوية»[٣].

[١٠١٤]

«من ترك صلاة متعمدًا أحبط الله عمله، وبرئت منه ذمة الله» [حتىٰ يراجع لله توبة]».

«ضعيف جدًّا بهذا التمام». آفته: عمرو بن عبد الغفار.

قال الذهبي: «قال أبو حاتم: متروك الحديث..».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما أخرجت الحديث هنا؛ من أجل الزيادة التي في آخره:

«حتىٰ يراجع لله توبة»، وإلا؛ فهو بدونها صحيح؛ له شواهد كثيرة،

(١) (١١/ ٢٣١) حديث: (٥١٣٥).

(٢) (١١/ ٢٤٧-٢٤٨) حديث: (٥١٤٦).

(٣) (١١/ ٢٤٨) حديث: (٥١٤٦).

خرجت بعضها في «الإرواء» (٢٠٢٦)»[(١)].

[١٠١٥]

«الحارث بن عبيد أبو قدامة». قال ابن أبي حاتم: (١/ ٢/ ٨١): «قال عبد الرحمن بن مهدي: كان من شيوخنا، وما رأيت إلا خيرًا، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال ابن مَعِين: ضعيف الحديث، وقال أبي: يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٢٤):

«كان شيخًا صالحًا ممن كثر وهمه، حتىٰ خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وضعفه آخرون، سماهم في «التهذيب»، وقال:

«استشهد به البخاري متابعةً في موضعين».

ورمز له أنه من رجال مسلم! فلا أدري أخرَّج له محتجًّا به، أم مقرونًا بغيره؟

وأيًّا ما كان؛ فالرجل ليس في موضع الحجة؛ لسُوء حفظه. وقد أشار إلىٰ ذلك الحافظ بقوله في «التقريب»:

«صدوق يخطئ»[(٢)].

---

(١) (١١/ ٢٥٠) حديث: (٥١٥٠).

(٢) (١١/ ٢٥٦) حديث: (٥١٥٤).



[١٠١٦]

«محمد بن الجعد» في إسناد حديث: «من جاءه أجله وهو يطلب العلم...» هو القرشي، كما جاء مصرحًا به في الإسناد، وهو غير محمد بن الجعد الذي يسمىٰ حمادًا، هو الهذلي البصري.

والأول: قال فيه ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٢٢٣) عن أبيه: «هو شيخ بصري ليس بمشهور»، وأورده الذهبي في «الميزان»، وقال: «قال الأزدي: متروك».

وأما حماد بن الجعد فهو معروف، ولكن بالضعف، وهو من رجال «التهذيب»(١).

[١٠١٧]

«مطر الوراق». قال الحافظ: «صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف». ولذلك لم يحتج به الشيخان، وإنما أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم مقرونًا(٢).

[١٠١٨]

«عمران بن عبد الرحيم». قال السليماني: «فيه نظر، هو الذي وضع حديث أبي حنيفة عن مالك رحمهما الله تعالىٰ»(٣).

---

(١) (١١/ ٢٥٩-٢٦٠) حديث: (٥١٥٦).

(٢) (١١/ ٢٦٦) حديث: (٥١٦١).

(٣) (١١/ ٢٧٠) حديث: (٥١٦٤).

[١٠١٩]

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد كنت خرَّجت حديثين آخرين في الأطيط تحت الحديث (٨٦٦)، وذكرتُ عن الحافظ الذهبي أنه لا يصح فيه شيء، أحدهما من حديث ابن مسعود من طريق منقطعة، وذكرت بأني وجدته من طريق موصولة، فهي هذه. وبينت هناك أنه مما يؤكد بطلان هذا الحديث: أنه صح تفسير المقام المحمود بالشفاعة العظمىٰ، فراجعه»(١).

[١٠٢٠]

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:

وإسماعيل بن عياش ثقة في الشاميين، ولا يُدرىٰ إذا كان الوليد بن عبَّاد منهم أم لا؟! وقال المنذري (٢/ ١٢٣) -وتبعه الهيثمي (٣/ ٢٤٢)-:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، ورواته ثقات؛ إلا أن الوليد بن عباد مجهول»!

قلت: وفي إطلاق التوثيق نظر من وجهين:

الأول: ما سبقت الإشارة إليه في ابن عياش.

والآخر: أن شيخ الطبراني لم أجد من وثقه؛ بل الظاهر أنه من شيوخه المقلين المجهولين؛ فإنه لم يُخرج له في «المعجم الصغير»، ولم يترجم له ابن

---

(١) (١١/ ٢٧٢) حديث: (٥١٦٦).

عساكر في «تاريخ دمشق». والله أعلم.(١).

[١٠٢١]

«واعلم أن في فضل الحجر الأسود أحاديث صحيحة، لكن ليس فيها: أنه شافع مشفع، ولا قوله: «أشهدوا هذا الحجر خيرًا»، ومن أجل ذلك خرجته هنا»(٢).

[١٠٢٢]

قول الحافظ ابن حجر: «مقبول» يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث إذا تفرد، كما نبه عليه في «المقدمة»(٣).

[١٠٢٣]

«إبراهيم بن سعيد» اثنان:

أحدهما: الذي ضعفه الذهبي، وهو مدني متقدم الطبقة.

والآخر: إبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادي، وهو شيخ ابن أبي الدنيا، وهو ثقة من شيوخ مسلم، وذكروه في شيوخ ابن أبي الدنيا أيضًا.

وقال الحافظ فيه: «من العاشرة».

---

(١) (١١/ ٢٧٣) حديث: (٥١٦٧).

(٢) (١١/ ٢٧٣) حديث: (٥١٦٧).

(٣) (١١/ ٢٧٦) حديث: (٥١٦٩).

وقال في الأول: «من السابعة»[١].

[١٠٢٤]

الشيخ أحمد شاكر أعرض عن كلام الطاعنيين في الإمام محمد بن إسحاق، وعدم اعتداده بقاعدة: «الجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل»، وذلك بسبب أخطائه وإن قلت، وتدليسه الذي رماه به الإمام أحمد، وغيره[٢].

[١٠٢٥]

قال الإمام أحمد: «هو كثير التدليس جدًّا، قيل له: فإذا قال: «أخبرني» و«حدثني»؛ فهو ثقة؟ قال: هو يقول: «أخبرني» ويخالف. فقيل له: أَرَوَىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد؟ قال: لا».

قال الأَلْبَانِي: هذا جرح مفسَّر لا يجوز هَدْرُه والإعراض عنه، ولذلك كان من المقرر عند المتأخرين أن حديثه حسن بشرط التحديث؛ فتنبه!![٣].

[١٠٢٦]

«إني لأعلم أرضًا يقال لها: عمان، ينضح بجانبها -وفي رواية: بناحيتها- البحر، الحجة منها أفضل من حجتين من غيرها». «ضعيف».

---

(١) (١١/ ٢٨٠) حديث: (٥١٧٢).

(٢) (١١/ ٢٨١) حديث: (٥١٧٢).

(٣) (١١/ ٢٨١) حديث: (٥١٧٢).

أخرجه أحمد، رجاله كلهم ثقات غير الحسن بن هادية، وقد أورده الحافظ في «لسان الميزان» وقال: «قال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أعرفه».

وأما قول العلامة الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ هذا الحديث من «المسند»: «إسناده صحيح»! فغير صحيح؛ لأنه جرىٰ علىٰ الاعتداد بتوثيق ابن حِبَّان، وقد عرف عند العلماء أن توثيق ابن حِبَّان مجروح؛ لأنه بناه علىٰ قاعدة له وحده، وهي: «أن الرجل إذا روىٰ عنه ثقة، ولم يعرف عنه جرح، فهو ثقة عنده»!![1].

[١٠٢٧]

وكتاب «الثقات» لابن حِبَّان بناه علىٰ قاعدة: «أن الرجل إذا روىٰ عنه ثقة، ولم يعرف عنه جرح فهو ثقة عنده»!!

ولذا تجد فيه كثيرًا من المجاهيل عند الجمهور، إنما أورده ابن حِبَّان فيه لرواية ثقة عنده تجده يوثقه.

ومن العجائب أنه يقول في بعضهم: «روىٰ عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟!»[2].

[١٠٢٨]

«وقد وقع الشيخ أحمد شاكر في كثير من الخطيئات في تصحيح أحاديث من

---

(١) (١١/ ٢٨١) حديث: (٥١٧٣).

(٢) (١١/ ٢٨٢) حديث: (٥١٧٣).

«المسند» وغيره؛ بسبب تقليده لابن حبان في هذه القاعدة الباطلة؛ كما حقَّقه الحافظ في المقدمة المشار إليها، وقد حاولتُ إقناعه بالرجوع عن ذلك حين اجتمعتُ به في «المدينة الطيِّبة» -علىٰ ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم- بعد أداء فريضة الحج سنة (١٣٦٨)، وأوردت له خلاصة كلام الحافظ، والمثال الذي نقلته عنه آنفًا، فلم يعتدَّ ذلك، وصرح بأنه لا ينظر إلىٰ نقله عن ابن حبان بعين الاعتبار؛ لأنه وقف علىٰ خطيئات له فيما ينقله عن بعض الأئمة، فأردت التبسط معه في الموضوع؛ فرأيته يضيق صدره بذلك، فلا أدري أهو من طبعه؛ أم هو أمر عارض له لمرضه؛ فإنه كان ملازمًا فراشه في الفندق؟! فأمسكتُ عن الكلام معه في هذه المسألة؛ وفي نفسي حسرات من قلَّة الاستفادة من مثل هذا الفاضل!»[١].

[١٠٢٩]

«إني لأعلم أرضًا يقال لها: عمان، ينضح بناحيتها البحر، بها حي من العرب، لو أتاهم رسولي ما رموه بسهم ولا حجر». «ضعيف».

أخرجه أحمد، والحارث في «مسنده»، وأبو يعلىٰ، والضياء المقدسي، والعقيلي في «الضعفاء».

ولفظ أبي يعلىٰ نحوه، ولذلك أورده هو والإمام أحمد في «مسند أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي لبيد -واسمه

(١) (١١/ ٢٨٣) حديث: (٥١٧٣).

لمازة بن زبار الأزدي البصري-، وهو ثقة؛ لكنه لم يلق أبا بكر؛ كما قال ابن المديني؛ بل قال ابن حبان في «الثقات» (١/ ١٩٨):

«يروي عن علي بن أبي طالب؛ إن كان سمع منه».

فعلة الإسناد الانقطاع، ولعل أبا لبيد تلقاه من طريق (بيرح) صاحب القصة؛ ولا أعرفه بجرح أو تعديل... وبالجملة؛ فلم تطمئن النفس لتصحيح هذا الحديث؛ للانقطاع المذكور. والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

وقد صح الشطر الثاني من الحديث، رواه مسلم، وغيره من طريق أخرىٰ عن أبي بَرْزَة الأسلمي مرفوعًا بلفظ: «**لو أنَّك أتيتَ أهل عمان ما سبُّوك، ولا ضربوك**»[1].

[١٠٣٠]

«من ترك الصلاة متعمدًا، فقد كفر جهارًا». «ضعيف».

أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وآفته: أبو جعفر الرازي، واسمه عيسىٰ بن أبي عيسىٰ بن ماهان، ضعيف لسوء حفظه.

وهذا الحديث من مناكيره عندي، فإن في الترهيب من ترك الصلاة أحاديث كثيرة صحيحة، وفي بعضها: «**فقد كفر**»، فزاد أبو جعفر: «جهارًا»، فهو

(١) (١١/ ٢٨٣-٢٨٥) حديث: (٥١٧٤).

منكر بهذه الزيادة، والله أعلم(١).

[١٠٣١]

صدقة بن عبد الله -وهو السمين- أبو معاوية.

جزم الحافظ في «التقريب» بأنه «ضعيف». وضعفه أحمد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم.

ووثقه دحيم، وأبو حاتم، وأحمد بن صالح المصري.

فاختلفوا فيه، وإن كان الراجح قول الأئمة المضعفين له(٢).

[١٠٣٢]

وهم الحافظ الهيثمي رحمه الله وهمًا فاحشًا في «المجمع» (١٠/ ١١٦) حيث جعل الحكم بن حيان المحاربي من الصحابة الذين وفدوا إلىٰ النبي ﷺ، وهذا لم يقله أحد من قبله(٣).

[١٠٣٣]

«إبراهيم بن عبد الحميد» لم أعرفه. وفي «اللسان» ثلاثة من الرواة بهذا الاسم والنسبة، فلعله أحدهم، وثلاثتهم مجهولون.

---

(١) (١١/ ٢٩٠) حديث: (٥١٨٠).

(٢) (١١/ ٢٩٢) حديث: (٥١٨١).

(٣) (١١/ ٢٩٤) حديث: (٥١٨٢).

ولكن عرفه الشيخ، جاء مصرحًا به في «الكبير» للطبراني، وهو ابن ذي حماية، وهو ثقة عند الشيخ رحمه الله، كما في «الإرواء» (٣/ ٣٢٦)[١].

[١٠٣٤]

«أبو ظلال، واسمه هلال القسملي». قال ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٣/ ٨٥): «كان شيخًا مغفلًا، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وكلمات سائر الأئمة تدور علىٰ تضعيفه، اللهم إلا ما ذكره الحافظ في «التهذيب» عن البخاري أنه قال فيه: «مقارب الحديث».

وهذا ليس نصًّا في التوثيق، ولاسيَّما وقد قال فيما ذكره الحافظ أيضًا: «عنده مناكير».

وقد وهم المنذري في «الترغيب» فقال: «أبو ظلال اسمه هلال بن سويد، وثقه البخاري، وابن حِبَّان لا غير»[٢].

[١٠٣٥]

تناقض ابن حِبَّان - علىٰ زعم الحافظ المنذري رحمه الله- فذكر أبا ظلال - وهو هلال القسملي- في «ثقات التابعين»، وأورده في «الضعفاء»، فتناقض.

---

(١) (١١/ ٢٩٦) حديث: (٥١٨٣).

(٢) (١١/ ٣٠٠-٣٠١) حديث: (٥١٨٦).

قال الألْبَانِي: فهذا ليس فيه أبو ظلال، فيحتمل أنه غيره عنده على الأقل. وهذا نص من ابن حِبَّان أن أبا ظلال هو عنده غير هلال بن أبي هلال.

وكذلك فرق بينهما البخاري فيما ذكره الحافظ، ولم يتبين لي ذلك. والأقرب أنهما واحد، وهو مقتضى كلام المزي(١).

[١٠٣٦]

والمنذري رَحِمَهُ اللَّهُ يرى ما يراه بعض المعاصرين أن سكوت البخاري عن الراوي في «التاريخ الكبير» توثيق له، وقد ترجم لهلال بن أبي ظلال في «التاريخ»، وسكت عنه.

وهذا مردود؛ لأن من الممكن أن يكون سكوت البخاري عنه لا لكونه ثقة عنده، بل لأمر آخر، كأن يكون غير مستحضر حين كتابته حاله، وإلا تناقض توثيقه المظنون مع جرحه المقطوع، فقد وجدت عديدًا من الرواة جرحهم في كتابه «الضعفاء الصغير»، ومع ذلك سكت عنهم في «التاريخ الكبير»، ومثاله:

«نصر بن حماد الوراق» سكت عنه في «التاريخ الكبير». وأورده في «الضعفاء»، وقال: «يتكلمون فيه»(٢).

---

(١) (١١/ ٣٠١) حديث: (٥١٨٦).

(٢) (١١/ ٣٠٢) حديث: (٥١٨٦).

[١٠٣٧]

قول البخاري في الراوي: «مقارب الحديث» عند المنذري هو بمعنىٰ: «ثقة»، وما نسبه للبخاري من التوثيق، فلا يخلو الأمر من تساهل(١).

[١٠٣٨]

قول البخاري في الراوي: «ثقة مقارب الحديث» ليس كقوله في الراوي: «ثقة»، بل هو دونه في المرتبة، ولذلك نصوا في علم المصطلح علىٰ أن قولهم: «مقارب الحديث» كقولهم: «صالح الحديث»، و«شيخ وسط»، ونحو ذلك، وذلك في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل التوثيق عندهم(٢).

[١٠٣٩]

«وجملة القول: أن أبا ظلال متفق علىٰ تضعيفه، إلا البخاري»(٣).

[١٠٤٠]

وأبو عبد الله الحمصي يغلب علىٰ ظنِّي أنه محمد بن سعيد الأسدي المصلوب الكذَّاب الوضاع، فقد غيَّروا اسمه علىٰ نحو مئة اسم؛ تعميةً له، فقيل في كنيته: أبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله، وأبو قيس، وقيل في نسبته:

---

(١) (١١/ ٣٠٢) حديث: (٥١٨٦).

(٢) (١١/ ٣٠٣) حديث: (٥١٨٦).

(٣) (١١/ ٣٠٣) حديث: (٥١٨٦).

الدمشقي، والأردني، والطبري، فلا أستبعد أن يقول فيه ذاك المتهم مسلمة: أبو عبد الله الحمصي!

ويحتمل أنه أبو عبد الله الحمصي المسمىٰ: مرزوقًا، فقد أورده الدولابي في «الكنىٰ»، وهو من رجال التِّرْمِذي، لكنهم لم يذكروا له رواية عن نافع، بخلاف المصلوب، والله أعلم[1].

[١٠٤١]

«صمتم يومكم هذا؟ قالوا: لا. قال: فأتموا بقية يومكم، واقضوه. يعني: عاشوراء».

«منكر بهذا التمام». أخرجه أبو داود. وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الرحمن بن مسلمة، وهو مجهول.

وضعَّف الحديث عبد الحق الإشبيلي، وتبعه علىٰ ذلك شيخ الإسلام في «الفتاوىٰ»، وابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق».

والعجب من الحافظ ابن حجر كيف سكت عليه في «الفتح» (٤/ ٢٠١)، وقد أشار إلىٰ تقويته؟![2].

---

(١) (١١/ ٣٠٩) حديث: (٥١٩٠).

(٢) (١١/ ٣٢١) حديث: (٥١٩٩).

[١٠٤٢]

الشيخ مهدي حسن الشاه جهانبوري ذكر في كتابه «السيف المجلىٰ علىٰ المحلىٰ» (٣/ ٦٥) عدة أمور خاطئة، وأحاديث ضعيفة قد صححها، ومنها:

أن الخطبة جزء من الصلاة ونصفها، كما ورد في الحديث المرفوع، والموقوف علىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما في «كنز العمال»، وهذا الأثر موقوفًا علىٰ عمر من قوله، فتيقنت أن الشيخ وهم في رفعه، وعزوه إلىٰ «الكنز».

جزم بنسبة حديث: «عليكم بالسواد الأعظم...» إلىٰ النبي ﷺ!!

وصحح حديث: «... أصحابي كالنجوم...».

وصحح حديث: «إذا صعد الخطيب المنبر، فلا صلاة، ولا كلام»!

قوله في كتابه: «وأنا حنفي غال في الحنفية!»!!

ومع الأخطاء الفاحشة الدالة علىٰ عدم معرفة الشيخ بهذا العلم الشريف يتعصب له الشيخ محمد يوسف البنوري في رسالة «الأستاذ المودودي» (ص٥٠) بقوله: «أكبر محدث في عصره، وأفقه رجل في البلاد..»!![١].

[١٠٤٣]

«جعفر بن برقان» وإن أخرج له مسلم فهو ضعيف في روايته عن الزهري

(١) (١١/ ٣٢٦) حديث: (٥٢٠٠).

خاصة، صرح بذلك جمع من أئمة الجرح؛ كأحمد، وابن مَعِين، وابن عدي.

وقال النَّسَائِي: «... وسفيان بن حسين، وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري، ولا بأس بهما في غير الزهري»(١).

[١٠٤٤]

«يحيىٰ بن أيوب، وهو أبو العباس المصري».

فإنه، وإن كان احتج به الشيخان، فقد تكلم فيه بعض الأئمة لسوء حفظه، ومخالفته. قال الإمام أحمد فيه: «يخطئ خطأ كثيرًا»(٢).

[١٠٤٥]

حديث الرايات قد أنكره جماعة من الأئمة المتقدمين علىٰ يزيد بن أبي زياد، فقال وكيع: «يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله - حديث الرايات - ليس بشيء».

قال أبو أسامة: «لو حلف لي خمسين يمينًا قسامة ما صدقته»، يعني في هذا الحديث(٣).

---

(١) (١١/ ٣٣٥) حديث: (٥٢٠٢).

(٢) (١١/ ٣٣٦) حديث: (٥٢٠٢).

(٣) (١١/ ٣٤٢) حديث: (٥٢٠٣).

[١٠٤٦]

وفي كتاب الشيخ عبد الله الحبشي «الصراط المستقيم» تصحيحه لأحاديث منكرة وضعيفة، لَأكبر دليل علىٰ جهل هذا الرجل بهذا العلم، وقد بلغنا أنه صار له أتباع كثر في لبنان، مما ذكرني بالقول المشهور: «إن البغاث بأرضنا يستنسر»![(١)].

[١٠٤٧]

«نهىٰ أن يبال في الماء الجاري».

«منكر». كنت قد صححته، وأوردته في «صحيح الجامع الصغير»، والآن قد وقفت علىٰ إسناده، وانكشفت لي علته، فليحذف منه، وليطبع في «الضَّعِيف»، ثم انكشفت لي علته الحقيقية، وهي المخالفة في المتن، فقد رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير به، إلا أنه قال: «الراكد» بدل «الجاري». أخرجه مسلم، والنَّسَائِي، وابن حِبَّان، وأحمد، وغيرهم[(٢)].

[١٠٤٨]

مما يؤخذ علىٰ السيد سابق في كتابه النافع «فقه السنة»: كثرة الأحاديث الضَّعِيفة فيه، وفقدان الدقة العلمية في تخريجها، كما تراه في كتابي «تمام المنة»[(٣)].

---

(١) (١١/ ٣٥٠) حديث: (٥٢٠٦).

(٢) (١١/ ٣٧٣-٣٧٤) حديث: (٥٢٢٧).

(٣) (١١/ ٣٧٦) حديث: (٥٢٢٧).

[١٠٤٩]

والحسن البصري مدلس، وإنهم اختلفوا في ثبوت سماعه من عمران بن حصين رضي الله عنه(١).

[١٠٥٠]

«الحجاج بن الحجاج» اثنان:

أحدهما: الأسلمي شيخ لشعبة، وهو الذي قال فيه الذهبي في «الضعفاء»: «مجهول».

والآخر: حجاج بن حجاج الباهلي الأحول من رجال مسلم، قال الذهبي في «الميزان»: «ثقة يروي عنه إبراهيم بن طهمان»(٢).

[١٠٥١]

«القاضي محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي». أورده الذهبي في «الميزان»، وقال: «لقبه سُكَّرَةُ، قال الشيرازي: أقر بالوضع».

قلت: كنِّي الحافظ الإمام محمد بن ميمون عالم مرو (أبو حمزة) بالسُّكري.

---

(١) (١١/ ٣٧٧) حديث: (٥٢٢٩).

(٢) (١١/ ٣٨٤) حديث: (٥٢٣٥).

نقل الذهبي في «السير» (١٣/ ٤٢٢) بأنه لم يكن يبيع السكر، وإنما سمي بالسكري لحلاوة كلامه[١].

[١٠٥٢]

«ما من مولود إلا دفن بالطينة التي خلق منها».

هذا القدر ثابت؛ لأن له شواهد مرفوعة يرتقي بها إلىٰ مرتبة الحسن. «الصحيحة» (١٨٥٨)[٢].

[١٠٥٣]

حديث: «وركعتا الفجر حافظوا عليهما، فإنهما من الفضائل».

وأيوب هذا؛ قال فيه الحافظ في «التعجيل»: «فيه جهالة».

وقد تساهل الشيخ أحمد شاكر في «تعليقه علىٰ المسند» (٧/ ٢٩٢) فصحح حديثه، وعلل ذلك بقوله: «وإنما صححت حديثه بأنه تابعي مستور لم يذكر بجرح، فحديثه حسن علىٰ الأقل، ثم لم يأت فيه بشيء منكر انفرد به، فيكون حديثه صحيحًا»[٣].

---

(١) (١١/ ٣٨٨) حديث: (٥٢٤٠).

(٢) (١١/ ٣٩١) حديث: (٥٢٤٠).

(٣) (١١/ ٣٩٢) حديث: (٥٢٤١).

[١٠٥٤]

حديث: «كل مسلم عليه صلاة، وكل خطوة يخطوها أحدكم إلىٰ الصلاة فهي [صلاة]».

«منكر». أخرجه الطبراني في «الكبير». وهذا إسناد ضعيف؛ سماك بن حرب، وإن كان من رجال مسلم، فقد تكلم فيه الأئمة، وبخاصة روايته عن عكرمة، فهي مضطربة، كما قال الحافظ في «التقريب».

والمحفوظ في الحديث بلفظ: «صدقة» مكان: «صلاة»، كما في «الصحيحة» (٥٧٧)[١].

[١٠٥٥]

الراوي عن عمرو بن دينار في «التاريخ»: عمرو بن حبيب الصنعاني.

وفي العقيلي «الضعفاء»: «عمرو بن حوشب الصنعاني»، وكذا هو في «المسند»، وأكثر نسخ «المسند»: «عمرو بن حوشب»، كما حققه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

وأُرجِّح أن الصواب -الأَلْبَانِي-: أنه عمرو بن حبيب الصنعاني، كما في «التاريخ»، لأنه هو الذي ذكروا في ترجمته أنه روىٰ عن عمرو بن دينار، بينما

---

(١) (١١/ ٤٠٤) حديث: (٥٢٥٠).

لم يذكروا ذلك في ترجمة «عمرو بن حوشب»، وإنما ذكروا إسماعيل بن أمية فحسب.

قلت -العبد الفقير لعفو ربه-: والصواب علىٰ أن أكثر نسخ «المسند»، كما حكىٰ الشيخ أحمد شاكر: «عمر بن حوشب»، ولا أدري ما ترجيح محققي «المسند»؟(١).

[١٠٥٦]

«وهم الحافظ علىٰ البخاري فعزا إليه في «التعجيل» أنه روىٰ عن عمرو بن دينار عن عطاء قال: سمعت ابن عمر... فذكر الحديث! وهذا وهم فاحش، كنت اعتمدت عليه حين خرجت الحديث في «حجاب المرأة» (ص٦٦-٦٧)، والآن تبين أن ذلك من أوهامه رحمه الله، فمن كان عنده النسخة فليصححها علىٰ ما هنا»(٢).

[١٠٥٧]

شيخ الشافعي الذي لم يسمه: هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، قال أبو العباس الأصم -وهو راوي «المسند»-: «سمعت الربيع بن سليمان يقول: كان الشافعي رضي الله عنه إذا قال: «أخبرني من لا أتهم» يريد به إبراهيم

(١) (١١/ ٤٠٨) حديث: (٥٢٥١).
(٢) (١١/ ٤٠٩) حديث: (٥٢٥١).

بن أبي يحيىٰ، وإذا قال: «أخبرني الثقة» يريد به يحيىٰ بن حسان».

قال الألْبَانِي: أما يحيىٰ فهو التنيسي، فهو ثقة من رجال الشيخين. وأما إبراهيم فهو متروك، اتهمه غير واحد[(١)].

[١٠٥٨]

«نهىٰ عن المجر». «ضعيف».

آفته: موسىٰ بن عبيدة، وهو ضعيف، كما قال الحافظ.

(فائدة): «المجْرُ» أن يباع البعير، أو غيره بما في بطن الناقة، قاله أبو عبيد عن أبي زيد.

قال ابن قتيبة عقبه: «وفيه قول آخر رأيت أهل العلم باللغة عليه: أن المجر في الغنم خاصة دون الإبل»[(٢)].

[١٠٥٩]

«من أهديت له هدية، وعنده قوم فهم شركاؤه فيها». «ضعيف».

روي عن ابن عباس، وعائشة، والحسن بن علي.

وقد صدره الإمام البخاري في «صحيحه» بالتعليق، صدره بصيغة

---

(١) (١١/ ٤٠٩) حديث: (٥٢٥٢).

(٢) (١١/ ٤١٠) حديث: (٥٢٥٣).

«التمريض»، ويذكر عن ابن عباس «أن جلساءه شركاؤه»، ثم عقب بقوله: «ولم يصح».

وقد ضعف الحديث الإمام أحمد، كما ذكره ابن قدامة في «المنتخب» من طريق «مندل».

وقال العقيلي: «لا يصح في هذا الباب شيء»(١).

[١٠٦٠]

«محمد بن بحر الهجيمي» قد ذكره ابن أبي حاتم، وقال: «روىٰ عنه أبو زُرْعَة». ومن المعلوم أن أبا زرعة لا يروي إلا عن ثقة عنده(٢).

[١٠٦١]

عبد الله بن سيار مولىٰ بني طلحة كوفي، فهو الذي ذكروا أنه روىٰ عن عائشة بنت طلحة، بخلاف عبد الله بن سنان الزهري الكوفي، فإنهم لم يذكروا له رواية عنها، وإنما عن محمد بن المنكدر، وزيد بن أسلم، وهشام بن عروة.

ثم تأكدت أن الحديث لابن سيار، وليس لابن سنان، حين رأيت ابن راهويه قد أخرجه في «مسنده» من طريق مندل عن عبد الله بن سيار به(٣).

---

(١) (١١/ ٤١١) حديث: (٥٢٥٤).

(٢) (١١/ ٤٣١) حديث: (٥٢٧١).

(٣) (١١/ ٤٣٢) حديث: (٥٢٧٢).

[١٠٦٢]

بحر السقا -وهو ابن كنيز الباهلي- متفق علىٰ تضعيفه، بل تركه أبو داود، والدَّرَاقُطْنِي، وغيرهما(١).

[١٠٦٣]

«السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب، ومجلاة للبصر». «ضعيف جدًا».

آفته: بحر السقا وجويبر، والضحاك.

والحديث صحيح، كما في «المشكاة» (٣٨١)، و«الإرواء» (٦٦) بدون زيادة: «ومجلاة للبصر»(٢).

[١٠٦٤]

«بني الدين علىٰ النظافة».

لم يجد له الحفاظ أصلًا، وإن أورده الغزالي في «الإحياء»، فقد تعقبه العراقي بقوله: «لم أجده»، وأقره الحافظ السخاوي في «المقاصد»(٣).

---

(١) (١١/ ٤٣٧) حديث: (٥٢٧٦).

(٢) (١١/ ٤٣٦) حديث: (٥٢٧٦).

(٣) (١١/ ٤٣٩) حديث: (٥٢٧٧).

[١٠٦٥]

«مسلم احتج ببقية في الشواهد، فلا يكون الحديث علىٰ شرطه إذا تفرد به بقية»[(١)].

[١٠٦٦]

إسماعيل بن مسلم اثنان:

إسماعيل بن مسلم البصري العبدي، ثقة.

إسماعيل بن مسلم المكي، ضعيف.

لم يذكرهما الحافظ المزي في شيوخ صفوان بن عيسىٰ[(٢)].

[١٠٦٧]

«إياس بن معاوية المزني». توهم الطبراني، وتبعه المنذري، وتبعه الهَيْثَمِي بأنه صحابيًّا، إلا أن الأول أورد الحديث في ترجمته من «المعجم»، وتبعه المنذري، وزاد الأول في الإيهام بأن قرن الترضي عليه باسمه، وإنما هو تابعي صغير، في القسم الرابع من «الإصابة»، قال الحافظ: «وقد وهم من جعله صحابيًّا، وهو تابعي صغير مشهور بذلك...»[(٣)].

---

(١) (١١/ ٤٤٥) حديث: (٥٢٨٣).

(٢) (١١/ ٤٤٧) حديث: (٥٢٨٤).

(٣) (١١/ ٤٤٧ -٤٤٨) حديث: (٥٢٨٥).

[١٠٦٨]

وقد ظن الدكتور محمد خليل هراس رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على «الخصائص الكبرى» للسيوطي (٢/ ٢٨٣) أن عبد الله بن محمد بن جعفر الحافظ المشهور بأبي الشيخ ابن حيان، وهو ثقة - بآخر، فقال: «قال في «الميزان»: قال ابن المقرئ: رأيتهم يضعفونه، وينكرون عليه أشياء، وقال الحاكم عن الدارقطني: كذَّاب ألَّف كتاب «سنن الشافعي»، وفيها نحو مئتي حديث لم يحدث بها الشافعي!»!.

قال الألْبَانِي: وهذا إنما قاله الذهبي في ترجمة عبد الله بن محمد بن جعفر أبي القاسم القزويني القاضي، وهو قطعًا ليس شيخ أبي نعيم في هذا الحديث؛ لأن أبا نعيم لم يدركه، ولد بعد وفاة القزويني بإحدى وعشرين سنة! فلم يبق إلا أنه أبو الشيخ ابن حيان رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو ثقة.

وقال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: ولا غرابة أن يقع الدكتور الهراس رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الخطأ، فإنه ليس من العلماء في هذا الشأن، وإنما الغريب أن يقع فيه من له معرفة به، ألا وهو ابن عراق في «تنزيه الشريعة»![١].

[١٠٦٩]

ويتبين لك خطأ الشيخ حسن مرزوق الميداني المعروف بـ(حبنكة)، في

---

(١) (١١/ ٤٥٩) حديث: (٥٢٩١).

تقويته لقصة الشاة بقوله: «وقد ثبت في حديث جابر أن النبي ﷺ جمع عظام الداجن بعد الأكل، فوضع يده عليها، فإذا الشاة قد قامت تنفض أذنيها!».

وقد أخرجه البخاري في «مغازي الصحيح»، وغيره في «دلائل النبوة»، وأحمد من طرق عن جابر، دون ذكر إحياء الشاة[١].

[١٠٧٠]

واعلم أن العدد (ألف) هو أكثر ما وقفت عليه مما روي في الذكر، وثمة حديث آخر جاء في التهليل ألف مرة، ولكنه منكر، والمحفوظ: «مئة مرة إذا أصبح، ومئة مرة إذا أمسىٰ». كما هو في «الصحيحة» (٢٧٢٦). وأما أكثر من ذلك فهو من مبتدعات الصوفيين، والطرقيين!.

وأما حديث: «من قال: لا إله إلا الله سبعين ألفًا، فقد اشترىٰ نفسه من الله تعالىٰ!».

قال الحافظ ابن حجر -وقد سئل عنه-: «ليس بصحيح، ولا حسن، ولا ضعيف، بل هو باطل موضوع، ولا تحل روايته إلا مقرونًا ببيان حاله»[٢].

[١٠٧١]

«الابتهاج في الكلام علىٰ الإسراء والمعراج»: كتاب أهل تصوف[٣].

---

(١) (١١/ ٤٦٠) حديث: (٥٢٩١).

(٢) (١١/ ٤٦٦) حديث: (٥٢٩٦).

(٣) (١١/ ٤٦٧) حديث: (٥٢٩٦).

[١٠٧٢]

«الساعة التي في يوم الجمعة ما بين طلوع الفجر إلىٰ غروب الشمس».

«منكر». وأكثر الأحاديث في ساعة الإجابة: أنها في آخر ساعة بعد صلاة العصر، وما يخالف ذلك من الأحاديث، فلا يصح منها شيء. «صحيح الترغيب» (٧٠٠-٧٠٣) و«ضعيف الترغيب» (٤٢٨-٤٣١)(١).

[١٠٧٣]

حديث: «لا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين». رواه البخاري، وغيره، فإنه يدل علىٰ إقرار تنقب المرأة غير المحرمة، وهذا ما كان عليه كثير من الصحابيات الفاضلات، فإنهن كن ينتقبن، ويسترن وجوههن في عهد النبي ﷺ، كما شرحت ذلك في كتابي «حجاب المرأة المسلمة»، تحت عنوان: «مشروعية ستر الوجه»(٢).

[١٠٧٤]

المعلقون الثلاثة علىٰ «الترغيب» في طبعتهم الجديدة البراقة! قد حسنوا أحاديث؛ تقليدًا منهم للمؤلف، وللهيثمي، مؤكدين بذلك أنهم (إمعة)، لا بحث عندهم، ولا تحقيق، إلا مجرد الدعوىٰ والنقيق!(٣).

---

(١) (١١/ ٤٧٠-٤٧١) حديث: (٥٢٩٩).

(٢) (١١/ ٤٧٤-٤٧٥) حديث: (٥٣٠١).

(٣) (١١/ ٤٨٨) حديث: (٥٣١١).

[١٠٧٥]

«قول ابن دقيق العيد في الراوي: «وثق»، توثيق لين، كما يشير إلىٰ ذلك بالفعل المبني للمجهول، ولم يوثقه أحد من الأئمة المعروفين..»(١).

[١٠٧٦]

مسلمة بن قاسم القرطبي. ضعيف، فلا قيمة لتوثيقه، ولاسيَّما مع مخالفته للمضعفين له(٢).

[١٠٧٧]

«الكيِّس من دان نفسه، وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنَّىٰ علىٰ الله». «ضعيف».

أخرجه الطبراني في «الكبير»(٣).

[١٠٧٨]

وكيع بن حدس مجهول العين، وليس مجهول الحال، كما قال ابن القطان فيما نقل عنه في «التهذيب».

---

(١) (١١/ ٤٩١) حديث: (٥٣١٣).

(٢) (١١/ ٤٩١) حديث: (٥٣١٣).

(٣) (١١/ ٤٩٩) حديث: (٥٣١٩).

وليس مجهول الصفة، كما زعم الكوثري في تعليقه على «الأسماء»، وتعليقه على «السيف الصقيل» (ص٩٦)![(١)].

[١٠٧٩]

قول الكوثري في سند حديث: «وفي سنده حماد بن سلمة مختلط!». فهو من عدائه للسنة وأهلها، وحماد بن سلمة من أئمتها، وممن احتج بهم مسلم في «صحيحه»، فضلًا عن أصحاب «السنن»، وغيرهم، وما أحد رماه بالاختلاط، وإنما قال بعضهم: تغيَّر.

فرحم الله الإمام ابن المديني حين قال: «من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدِّين»[(٢)].

[١٠٨٠]

«مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم، وليس العكس، خلافًا لما اشتهر عند المتأخرين من علماء الكلام»[(٣)].

[١٠٨١]

«أبو إسحاق السبيعي» مع كونه من رجال الشيخين، فإنه مدلس، وكان

---

(١) (١١/ ٥٠١ -٥٠٢)) حديث: (٥٣٢٠).

(٢) (١١/ ٥٠٢) حديث: (٥٣٢٠).

(٣) (١١/ ٥٠٧) حديث: (٥٣٢٠).

اختلط في آخره، قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص٤٣١): «أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه».

وقد أورده ابن الصلاح، وغيره في جملة المختلطين، وحكمهم: الاحتجاج بهم بما حدثوا به قبل اختلاطهم، بخلاف ما حدثوا به بعد الاختلاط، فلا يحتج به(١).

[١٠٨٢]

يونس بن أبي إسحاق، وإن كان قد احتج به مسلم فلعل ذلك منه علىٰ سبيل الاعتبار، والاختيار، والانتقاء من حديثه، قال الحافظ في: «التقريب»: «صدوق يهم قليلًا»(٢).

[١٠٨٣]

«زينوا أصواتكم بالقرآن».

«منكر مقلوب»، وهو إسناد ضعيف، ومتن منكر مقلوب. آفته: أنه من رواية الدبري عن عبد الرزاق، والدبري متكلم فيه، ولولا أن الخطابي - عفا الله عنا وعنه- أورده مصحِّحًا إياه محتجًّا به علىٰ أن اللفظ الذي في «سنن أبي داود» وغيره من طريق الأعمش عن طلحة بلفظ: «زينوا القرآن بأصواتكم»، مقلوب عنده - لولا

---

(١) (١١/ ٥١٨) حديث: (٥٣٢٥).

(٢) (١١/ ٥١٨) حديث: (٥٣٢٥).

ذلك لما تكلفت مؤنة الرد عليه، وبيان خطأ ما ذهب إليه رواية ومعنىٰ.

فاللفظ الصحيح من طريق الإمام أحمد عن عبد الرزاق بلفظ: «زينوا القرآن بأصواتكم». وهذا هو المحفوظ.

وفي هذه الطرق، والمتابعات، والشواهد دلالة قاطعة علىٰ أن حديث الترجمة منكر مقلوب لمخالفة راويه لكل هذه الروايات، والنكارة تثبت بأقل من ذلك.

فإن قيل: لم يتفرد الدبري بالحديث، كما أخرجه الحاكم: «زينوا أصواتكم بالقرآن».

رجال إسناده ثقات معروفون غير عبد الله بن سعد، فإني لم أجد له ترجمة، فإن كان ثقة فيكون الوهم من عبد الرزاق نفسه لاختلاطه، ولا ندري أسمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط أم بعده؟ والثاني هو الأقرب[1].

[١٠٨٤]

حديث: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن».

فإن المراد به: «تحسين الصوت»، وبذلك فسره جماعة من السلف، منهم ابن أبي مليكة، فإنه قال عقب الحديث: «فقلت لابن أبي مليكة: يا أبا محمد!

---

(١) (١١/ ٥٢١) حديث: (٥٣٢٦).

أرأيت إذا لم يكن حسن الصوت؟ قال: يحسِّنه ما استطاع».

أخرجه أبو داود، وهو في «صحيحه» برقم (١٣٢٢). قال ابن كثير عقبه: «فقد فهم من هذا أن السلف رضي الله عنهم إنما فهموا من التغني بالقرآن إنما هو تحسين الصوت به، وتحزينه، كما قاله الأئمة رحمهم الله».

قال الحافظ في «الفتح» بعد أن ذكر الخلاف في تفسير التغني لغة (٩/ ٦٣): «ظواهر الأخبار ترجح أن المراد: تحسين الصوت، ويؤيده قوله: يجهر به... ولا شك أن النفوس تميل إلىٰ سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم؛ لأن التطريب تأثيرًا في رقة القلب، وإجراء الدمع، وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان، أما تحسين الصوت، وتقديم حسن الصوت علىٰ غيره، فلا نزاع في ذلك...»[1].

[١٠٨٥]

«الانقطاع بين الضحاك وابن عباس، فإنه لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة، كما في «التهذيب»، بل إنه لم يلق ابن عباس»[2].

[١٠٨٦]

«وقد ذكر ابن أبي شيبة في الباب آثارًا كثيرة في النهي عن الجهر بالقراءة في

---

(١) (١١/ ٥٢٦) حديث: (٥٣٢٦).

(٢) (١١/ ٥٣٠) حديث: (٥٣٢٦).

النهار، ليس فيها شيء مرفوع، وأصرحها: ما رواه بسند صحيح عن ابن عمر: أنه رأىٰ رجلًا يجهر بالقراءة نهارًا، فدعاه فقال: «إن صلاة النهار لا يجهر فيها، فأسر قراءتك».

وهذا الأثر مما ينبغي الأخذ به؛ لمطابقته للسنة الثابتة عن النبي ﷺ في غير ما حديث، تجد بعضه في «صفة الصلاة»، إلا ما استثني من الصلوات التي جهر فيها ﷺ»[1].

[١٠٨٧]

«القاسم بن فياض». قال ابن المديني: مجهول، ولم يرو عنه غير هشام. وضعفه آخرون. وتناقض فيه ابن حِبَّان، فذكره في «الثقات!»، ثم ذكره في «الضعفاء» (٢/ ٢١٣)[2].

[١٠٨٨]

«سويد بن عبد العزيز». قال أحمد: متروك الحديث. قال ابن مَعِين، والنَّسَائِي: «ليس بثقة». وضعفه غيرهم: منهم ابن حِبَّان.

إلا أنه اضطرب كلامه فيه، فضعفه جدًّا في أول ترجمته، ثم لينه بقوله في آخر «الضعفاء»: «...؛ لأنه يقرب من الثقات»!!

---

(١) (١١/ ٥٣٣) حديث: (٥٣٢٨).

(٢) (١١/ ٥٥٠-٥٥١) حديث: (٥٣٤٠).

وقد أشار الذهبي في «الميزان» إلىٰ هذا التناقض، ورد تليينه إياه فقال: «وقد هَرَتَ (أي: طعن) ابنُ حِبَّان سويدًا، ثم آخر شيء قال: «وهو ممن أستخير الله فيه؛ لأنه يقرب من الثقات»، قلت: لا، ولا كرامة، بل هو واهٍ جدًّا»(١).

[١٠٨٩]

وصف الهَيْثَمِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليث بن أبي سليم بما ليس فيه، وقال: «... وهو مدلس!». وأقره علىٰ ذلك الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي -كعادته- في تعليقه علىٰ «الكشف».

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في «زوائد البزار» -يعني شيخه الهَيْثَمِي-(٢).

[١٠٩٠]

وقد عرفت أن ليث بن أبي سليم ليس بمدلس، وإنما هو مختلط(٣).

[١٠٩١]

«أبو سفيان الثوري هو سعيد بن مسروق، وهو ثقة من رجال الشيخين»(٤).

[١٠٩٢]

(الأيلي) مهملة في الأصل، فإن كان بالباء الموحدة (الأُبلِّي) فهو بضمها،

---

(١) (١١/ ٥٥٤-٥٥٥) حديث: (٥٣٤١).

(٢) (١١/ ٥٥٧) حديث: (٥٣٤٢).

(٣) (١١/ ٥٥٩) حديث: (٥٣٤٢).

(٤) (١١/ ٥٥٩) حديث: (٥٣٤٣).

وتشديد اللام، نسبة إلىٰ (أبلة): بلدة قديمة علىٰ أربعة فراسخ من البصرة، وهي اليوم من البصرة، قاله ابن الجزري في «اللباب».

وإن كان بالمثناة من تحت: (الأَيْلي) فهو بفتح الألف، وسكون المثناة، نسبة إلىٰ (أيلة): بلدة علىٰ ساحل بحر القلزم (الأحمر) مما يلي ديار مصر، ولعلها المعروفة اليوم بـ(إيلات) التي احتلها اليهود من خليج العقبة(١).

[١٠٩٣]

«من المعلوم أن الهَيْثَمِي رَحِمَهُ اللَّهُ يصرح في بعض المواطن -كما في مقدمة كتابه- أن شيوخ الطبراني الذين لم يوردهم الذهبي في «الميزان» علىٰ الستر، أو العدالة أو كما قال!.

وهذا مذهب فيه تساهل كبير، كما لا يخفىٰ علىٰ من تشبع بأقوال أهل هذا العلم ونقاده»(٢).

[١٠٩٤]

«إن الحديث الضَّعِيف لا يشترط فيه أن يكون فيه من أجمع علىٰ ضعفه، بل يكفي -عند المحققين- أن يكون الراجح فيه الضعف؛ لسبب من الأسباب الجارحة، وما أكثرها! ولذلك قالوا: الجرح مقدم علىٰ

(١) (١١/ ٥٧٦) حديث: (٥٣٤٩).

(٢) (١١/ ٥٧٧) حديث: (٥٣٤٩).

التعديل، علىٰ التفصيل المعروف»[١].

[١٠٩٥]

قول أبي حاتم في الراوي: «صدوق ما رأيت إلا خيرًا». هو احتمال أنه يعني أنه ليس بمتهم، وذلك لا ينافي الضعف الناشئ من سوء الحفظ[٢].

[١٠٩٦]

«قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس بن مالك رَضِوَلِيَّكَهُ»[٣].

[١٠٩٧]

المحفوظ عن عمران أن الملائكة كانت تسلم عليه، فقد روىٰ مُطرف عنه أنه قال: «كان يُسلَّم عليَّ حتىٰ أكتويتُ فتُركت، ثم تَركت الكيَّ فعادت». أخرجه مسلم، واللفظ له.

قال مطرف: أرسل إليَّ عمران بن حصين في مرضه فقال: إنه كانت تسلم علي -يعني: الملائكة- فإن عشتُ فاكتم علي، وإن متُ فحدث به إن شئت». وإسناده صحيح[٤].

---

(١) (١١/ ٥٧٨) حديث: (٥٣٥٠).

(٢) (١١/ ٥٨٢) حديث: (٥٣٥٣).

(٣) (١١/ ٥٨٥) حديث: (٥٣٥٤).

(٤) (١١/ ٥٨٥) حديث: (٥٣٥٤).

[١٠٩٨]

وأن الحديث الصحيح يفيد أن الصلاة في بيت المقدس بمئتي صلاة وخمسين صلاة؛ لأن الصلاة في مسجده ﷺ بألف صلاة، كما في غير ما حديث[١].

[١٠٩٩]

هل ما سكت عنه ابن كثير في «تفسيره» يعتبر إقرارًا منه؟

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما سكت عنه ابن كثير؛ لأنه ساق إسناده، وهذه عادته، وعادة المحدثين: إذا ساقوا إسناد الحديث، فقد برئت ذمتهم، وارتفعت المسئولية عنهم إذا كان الحديث إسناده ضعيفًا أو موضوعًا.

وقد غفل عن هذه الحقيقة العلمية من قام باختصار «تفسير ابن كثير»، وغيرهم، فيتوهمون أن سكوت ابن كثير عن الحديث معناه أن الحديث ثابت عنده! وليس كذلك، وبخاصة إذا ساق إسناده، كما بينت ذلك في غير ما موضع»[٢].

[١١٠٠]

«جمع الفوائد» للشيخ محمد بن سليمان المغربي[٣].

---

(١) (١١/ ٥٨٧) حديث: (٥٣٥٥).

(٢) (١١/ ٥٩٤) حديث: (٥٣٥٩).

(٣) (١١/ ٥٩٦) حديث: (٥٣٦٠).

[١١٠١]

«مكحول رمي بالتدليس، وهو من الثقات، لا يحتج بحديثه ما عنعن»[(١)].

[١١٠٢]

«ثبوت المعاصرة إنما تفيد في الراوي الذي لم يعرف بتدليس»[(٢)].

[١١٠٣]

«محمد بن محمد بن سليمان الباغندي» ومع كونه من الحفاظ، فقد تكلم فيه بعضهم كلامًا سيئًا حتىٰ اتهم بالكذب! قال الذهبي في «الميزان»: «كان مدلسًا، وفيه شيء، قال ابن عدي: أرجو أنه كان لا يتعمد الكذب، وقال الإسماعيلي: لا اتهمه، ولكنه خبيث التدليس».

قال الألْبَانِي: ومثله لا يحتج به عند التفرد، فكيف مع المخالفة؟![(٣)].

[١١٠٤]

«لا تنكحوا القرابة القريبة، فإن الولد يخلق ضاويًا». «لا أصل له مرفوعًا».

وقد اشتهر اليوم عند متفقهة هذا الزمن، ودكاترته الذين لا يتقون الله في طلابهم، فيُلقون عليهم من الأقوال والآراء ما لا حجة عليه ولا برهان، ومن

(١) (١١/ ٥٩٨) حديث: (٥٣٦١).

(٢) (١١/ ٥٩٩) حديث: (٥٣٦١).

(٣) (١١/ ٥٩٩) حديث: (٥٣٦١).

الأحاديث ما لا سنام له ولا خطام، وما لا أصل له من كلامه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، كهذا الحديث، فإني سئلت عنه مرارًا من بعض طلابهم.

فقد قال الحافظ ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (ق ١١٨/ ١): «غريب، قال ابن الصلاح: لم أجد له أصلًا»(١).

[١١٠٥]

غرض ابن الأثير في «النهاية» أنه لا يتقيد بما ثبت من الحديث؛ لأن غرضه شرح الغريب منه، ثبت أو لم يثبت، وكم من حديث فيه لا يعرف له أصل في كتب الحديث فضلًا عن الأحاديث الضَّعِيفة! مثله في ذلك مثل الغزالي في «الإحياء»، بل هذا أهل لينتقد أكثر من ذاك؛ لأن كتابه كتاب هداية، وتربية، وتوجيه، فلا يجوز إيراد الأحاديث الضَّعِيفة فيه، والواهية، ولذلك بالغ العلماء في انتقاده، والرد عليه(٢).

[١١٠٦]

«والمنذري والهَيْثَمِي -رحمهما الله تعالىٰ- من المعروفين بتساهلهما؛ إذ إنهما جريا في كتابيهما علىٰ الاعتداد بما تفرد ابن حِبَّان بتوثيقه من الرواة مع تساهله في ذلك عند المحققين، كما سبق التنبيه علىٰ ذلك مرارًا»(٣).

---

(١) (١١/ ٦٠٥) حديث: (٥٣٦٥).

(٢) (١١/ ٦٠٥) حديث: (٥٣٦٥).

(٣) (١١/ ٦٠٧) حديث: (٥٣٦٦).

[١١٠٧]

«أوس بن شرحبيل». قيل: له صحبة، وأنكر ذلك ابن حِبَّان. وقيل فيه: شرحبيل بن أوس. قال ابن أبي حاتم: وهو أشبه له صحبة. وأورده البخاري في «التاريخ». وجوز ابن شاهين أنهما اثنان. وقال البغوي: والأصح أنهما اثنان. ورجح الحافظ المغايرة(١).

[١١٠٨]

وقد عكس ابن حِبَّان فأصاب، فقال في «الثقات» في التابعين أيضًا: «... شرحبيل بن أوس، ويقال: إن له صحبة، وما أراه محفوظًا..»(٢).

[١١٠٩]

«أبو إسحاق السبيعي - كان قد اختلط، ومعمر بن راشد ليس ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط»(٣).

[١١١٠]

قال أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس لحبيب عن عاصم بن ضمرة شيء يصح»(٤).

(١) (١١/ ٦٠٨) حديث: (٥٣٦٧).

(٢) (١١/ ٦٠٨-٦٠٩) حديث: (٥٣٦٧).

(٣) (١١/ ٦٢٠) حديث: (٥٣٧٢).

(٤) (١١/ ٦٢١) حديث: (٥٣٧٢).

[١١١١]

«من سره أن يمد له في عمره، ويوسع له في رزقه، ويدفع عنه ميتة السوء، فليتق الله، وليصل رحمه».

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند». وإسناد ضعيف بهذا التمام. أبو إسحاق السبيعي كان اختلط، ومعمر ليس ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط...».

وأخرجه البزار في «مسنده» من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد. دون قوله: «ويدفع عنه ميتة السوء». وأشار البزار إلىٰ ضعفه بتصديره بـ«روي».

قال الألْبَانِي: إنه ليس في هذه المتابعة تلك الزيادة: «... ميتة السوء!».

فالحديث صحيح بدونها، قد جاء عن جمع من الصحابة، كما أشار البزار، وهي في «صحيح أبي داود» (١٤٨٦)(١).

[١١١٢]

قول ابن حِبَّان في الراوي: «يخطئ ويخالف». فحري به أن لا يحتج به، ولاسيَّما ولم يوثقه أحد غيره(٢).

---

(١) (١١/ ٦١٩) حديث: (٥٣٧٢).

(٢) (١١/ ٦٢٥) حديث: (٥٣٧٤).

[١١١٣]

قول أبي حاتم في الراوي: «شيخ يكتب حديثه». وهذا ليس يعني أنه ثقة عنده، بل هو دونه، كما في درجات رواة الحديث، أي: أنه في المرتبة الثالثة، قال: «وإذا قيل: «شيخ» فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية».

قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٨٥): «قوله: «هو شيخ» ليس عبارة جرح، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: «يكتب حديثه»، أي: ليس بحجة»[١].

[١١١٤]

رأيت الحافظ ترجم في «التهذيب» للعباس بن الفضل المدني بسماع أبي حاتم منه، وقوله: «شيخ». وبذكر ابن حِبَّان إياه في «الثقات» (٨/ ٥). قال فيه الحافظ في «التقريب»: «مقبول». فخذها فائدة قد لا تراها في مكان آخر[٢].

[١١١٥]

«قد لمسنا في توثيقات ابن شاهين من التساهل ما عرف به غيره، وإذا رجعت إلىٰ ترجمته في «التذكرة»، و«السير» رأيت فيه كلامًا من حيث معرفته

---

(١) (١١/ ٦٢٥) حديث: (٥٣٧٤).

(٢) (١١/ ٦٢٦) حديث: (٥٣٧٤).

بالرجال، فراجع لكي تتحقق، ولا تكن ممن يعرف الحق بالرجال!».

قلت: «رحم الله الإمام الألباني رحمة واسعة»(١).

[١١١٦]

هل (الماجد) من أسماء الله تعالىٰ؟

فقلت: «لا أعلمه إلا في رواية التِّرْمِذي للحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مئة إلا واحدًا من أحصاها دخل الجنة**»، فزاد التِّرْمِذي فيه سرد الأسماء، وفيها هذا الاسم (الماجد)، لكن العلماء ضعفوا هذه الزيادة، وهي في «المشكاة» (٢٢٨٨) مع بيان ضعفها.

وأيضًا في «مسند الإمام أحمد» (٥/ ١٧٧) من طريق شهر بن حوشب، وإسناده ضعيف لسوء حفظ شهر(٢).

[١١١٧]

وروىٰ الحاكم (٢/ ٥١٢) عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود في قوله تعالىٰ: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣] قال: الحقب: ثمانون سنة.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي. وأقره السيوطي في «الدر».

---

(١) (١١/ ٦٢٧) حديث: (٥٣٧٤).

(٢) (١١/ ٦٢٨) حديث: (٥٣٧٥).

قال الألْبَانِي: فمثله حسن الحديث عن يحيىٰ بن سليم(١).

[١١١٨]

وإذا عرفت طرق حديث: «لما قبض رسول الله ﷺ أحدق به أصحابه فبكوا حوله، واجتمعوا، فدخل رجل أصهب اللحية جسيم... هذا أخو رسول الله ﷺ الخضر عليه السلام».

أخرجه الحاكم. وفيه عباد بن عبد الصمد. قال الذهبي في «الميزان»: «بصري واه، قال البخاري: منكر الحديث...».

قال الألْبَانِي: وإذا عرفت طرق هذا الحديث، وشدة ضعفها، فمن الغريب اعتماد شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ الطريق الأولىٰ في ميله في فتوىٰ له بالقول بحياة الخضر في حياته...

وهذه الفتوىٰ كأنها كانت منه قبل أن يتمكن من العلم الصحيح، فإن أكثر فتاويه علىٰ خلافها، وأن الخضر مات، وأنه لو أدرك النبي ﷺ لوجب عليه أن يأتيه وينصره...(٢).

[١١١٩]

قول الحافظ ابن كثير بعد تخريجه للحديث: «هذا حديث حسن المتن

(١) (١١/ ٦٣٨) حديث: (٥٣٨٢).

(٢) (١١/ ٦٤٥) حديث: (٥٣٨٤).

غريب الإسناد جدًّا عزيز المخرج».

قال الألْبَانِي: وأما تحسينه لمتنه فالظاهر أنه يعني: الحسن اللغوي، لا الاصطلاحي، أي: من حيث المعنىٰ، ولعله عنىٰ المقدار المرفوع منه فقط(١).

[١١٢٠]

والمعلق علىٰ «الكامل» لابن عدي -الأستاذ السامرائي- يوجد في تحقيقه الأخطاء المطبعية الكثيرة، والكثيرة جدًّا التي وقعت في مطبوعته، والظاهر أنه لم يقم هو بنفسه علىٰ تصحيح تجاربها، والله أعلم(٢).

[١١٢١]

«أبو طلحة الراسبي». وثقه أحمد، وغيره.

وضعفه شيخه عبد الصمد بن عبد الوارث.

قال الدَّرَاقُطْنِي: يعتبر به.

قال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم.

قال الألْبَانِي: وهذه الأقوال تدل علىٰ أن الرجل لم يكن قويًّا في حفظه، وإن كان صدوقًا في نفسه، ولذلك لم يخرج له مسلم إلا في الشواهد. ومثل

---

(١) (١١/ ٦٦٣) حديث: (٥٣٩٧).

(٢) (١١/ ٦٦٥) حديث: (٥٣٩٨).

حديثه مرشح للتقوية بالشاهد، والمتابعة، أو للضعف للمخالفة(١).

[١١٢٢]

«يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال، فيغفرها الله لهم، ويضعها علىٰ اليهود والنصارىٰ...».

«شاذ». أخرجه مسلم (٨/ ١٠٥) من طريق شداد أبي طلحة الراسبي عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه مرفوعًا به.

منكر، أو شاذ علىٰ الأقل؛ لأنه تفرد به الراسبي.

وبها أعله البيهقي في «شعب الإيمان» بعد أن ساق الحديث الصحيح من الطرق الثلاثة عند مسلم، وأتبعه بهذا الحديث فقال: «فهذا حديث شك فيه بعض رواته، وشداد أبو طلحة ممن تكلم أهل العلم بالحديث فيه، وإن كان مسلم استشهد به في كتابه فليس هو ممن يقبل منه ما يخالف فيه، والذين خالفوه في لفظ الحديث عدد، وهو واحد، وكل واحد ممن خالفه أحفظ منه.. مع خلاف ظاهر ما رواه الأصول الصحيحة الممهدة في أن لا تزر وازرة وزر أخرىٰ، والله أعلم».

قال الألباني: وهذا منه رحمه الله في غاية التحقيق، وإليه يرجع الفضل في تنبهي لهذه العلة بعد أن كنت قد أوردته في «صحيح الحامع» برقم (٧٨٩١)؛

(١) (١١/ ٦٦٦) حديث: (٥٣٩٩).

اعتمادًا مني علىٰ الإمام مسلم، وليس بتحقيقي؛ اتباعًا للقاعدة الغالبة: «أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما فقد جاوز القنطرة»، لاسيَّما والعمر أقصر، والوقت أضيق من التوجه إلىٰ نقد «الصحيحين»..».

قلت: ولولا الاختصار لأطلت المقال، والمعصوم من عصمه الله.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن أجل ذلك وتعاونًا علىٰ البر والتقوىٰ، أرجو من كان عنده نسخة من «ضعيف الجامع» أن ينقل هذا الحديث إليه.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وممن لم يتنبه لعلة هذا الحديث الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه تأوله توفيقًا بينه وبين الأصول التي أشار إليها البيهقي رحمه الله تعالىٰ».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما كون الكافر في النار مكان المسلم فيها، وفكاكًا له منها، فقد جاء بيانه في قوله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا له منزلان: منزل في الجنة، ومنزل في النار، فإذا مات فدخل النار، ورث أهل الجنة منزله، فذلك قوله تعالىٰ:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ١٠﴾[المؤمنون: ١٠]».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد أطال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام في إعلال حديث الفداء الصحيح بذكر طرقه عن أبي بردة عن أبيه، ثم ختم بقوله (١/ ١/ ٣٧-٣٩): «والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأن قومًا يعذبون ثم يخرجون: أكثر وأبين وأشهر!»!(١).

---

(١) (١١/ ٦٦٥) حديث: (٥٣٩٩).

[١١٢٣]

ما ذكر فيه عن هاروت وماروت، وقصتهما المعروفة مع الزهرة، وهي من الإسرائيليات الباطلة التي لا يصح نسبتها إلىٰ النبي ﷺ[(١)].

[١١٢٤]

«محمد بن الحسن الفقيه الشيباني تلميذ أبي حنيفة، ليَّنه النَّسَائِي من قبل حفظه»[(٢)].

[١١٢٥]

«قصة الحمار يعفور» أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٩٤)، وقال: «هذا حديث موضوع، فلعن الله واضعه، فإنه لم يقصد إلا القدح في الإسلام والاستهزاء به!»[(٣)].

[١١٢٦]

«كان يلعق أصابعه ثلاثًا».

«شاذ». أخرجه التِّرْمِذي في «الشمائل». وهو إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين. وابن كعب بن مالك هو: إما عبد الله، أو عبد الرحمن،

(١) (١١/ ٦٧٥) حديث: (٥٤٠١).

(٢) (١١/ ٦٧٨) حديث: (٥٤٠٤).

(٣) (١١/ ٦٧٩) حديث: (٥٤٠٥).

وبالأخير جزم بعض الرواة. وأيهما كان فكلاهما ثقة، والإسناد صحيح.

لكن: «المتن شاذ»؛ لأن ابن بشار قد خولف فيه.

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرحمن به، فذكره بلفظ: «رأيت رسول الله ﷺ يلعق أصابعه الثلاث من الطعام».

أخرجه مسلم عن شيوخه الثلاثة:

أبي بكر بن أبي شيبة.

وزهير بن حرب.

ومحمد بن حاتم.

قالوا: حدثنا ابن مهدي به.

والخلاصة: «فالأحاديث في اللعق، والأمر به كثيرة، وقد خرجت بعضها في «إرواء الغليل» (١٩٦٩)، وأما تثليث اللعق، فلا أعلم فيه حديثًا غير هذا، وقد عرفت أنه خطأ، وأن المحفوظ الأكل بالأصابع الثلاثة»[١].

[١١٢٧]

«كان عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قبل الإسراء والمعراج يصلي ركعتين صباحًا...» رواه البخاري!!!

---

(١) (١١/ ٦٨١) حديث: (٥٤٠٧).

«لا أصل له». وهو في كتاب «التربية الإسلامية للصف الخامس الابتدائي» (ص٤٤) تأليف عبد الحميد السائح عبد العزيز الخياط عز الدين الخطيب التميمي.

وهو حديث لا أصل له، كما بينته في كتابي «دفاع عن الحديث النبوي» في الرد علىٰ «فقه الدكتور البوطي» (ص٤٢)، وزادوا عليه بقولهم: «رواه البخاري!!»، وهذا كذب علىٰ الإمام البخاري، فإن لم يرو شيئًا من هذا[١].

[١١٢٨]

قال ﷺ: «إني لا آكل متكئًا».

رواه البخاري، وغيره، كما تراه مخرجًا في «مختصر الشمائل».

وقد اختلفوا في تفسير الاتكاء فيه علىٰ أقوال تراها في «الفتح». وقد ذكر أن ابن الجوزي جزم بأنه الميل علىٰ أحد الشقين، ولم يتلفت لإنكار الخطابي رحمهم الله[٢].

[١١٢٩]

«كان شديد البياض».

«منكر»، فقد جاءت أحاديث كثيرة عن غير ما واحد من الصحابة في

---

(١) (١١/ ٦٨٤-٦٨٥) حديث: (٥٤١٠).

(٢) (١١/ ٦٩١) حديث: (٥٤١٢).

وصف النبي ﷺ بأنه كان أبيض، وفي بعضها: «أنه كان مشربًا بحمرة»، وفي غيرها: «أبيض ليس بالأمهق»، وهو الكريه البياض كلون الجص، كما في «النهاية»، وليس في شيء منها أنه كان شديد البياض[١].

[١١٣٠]

«أنصح دائمًا أخواننا الناشئين في هذا العلم أن لا يتسرعوا بنشر ما يخرجونه، أو يحققونه، وإنما يتحفظون بذلك لأنفسهم إلىٰ أن ينضجوا فيه.

والحق والحق أقول: إن من فتن هذا الزمان حبَّ الظهور، وحشر النفس في زمرة المؤلفين، وخاصة في علم الحديث الذي عرف الناس قدره أخيرًا بعد أن أهملوه قرونًا، ولكنهم لم يقدروه حق قدره...»[٢].

[١١٣١]

وقد سود المدعو عز الدين بليق اللبناني كتابه «منهاج الصالحين» فأورد فيه أحاديث موضوعة (ص١١٧/ رقم ٦٨) من رواية الديلمي، وأشار في مقدمته (ص٧) أنه استبعد عنه الأحاديث الضَّعِيفة، والموضوعة، والواقع يشهد أنه بخلاف ذلك[٣].

---

(١) (١١/ ٦٩٣) حديث: (٥٤١٤).

(٢) (١١/ ٦٩٧) حديث: (٥٤١٨).

(٣) (١١/ ٧٠٠) حديث: (٥٤٢٠).

[١١٣٢]

أخلَّا الحلبيان اللذان اختصرا «تفسير ابن كثير» بشرطهما بأنهما ذكرا في مقدمتيهما أنهما التزما أن لا يوردا إلا الأحاديث الصحيحة، فأخلَّا بذلك في كثير من الأحاديث!! (١).

[١١٣٣]

ومؤلف «منهاج الصالحين» قد زعم أنه استبعد عن كتابه الأحاديث الضَّعِيفة والموضوعة، وقد خالف شرطه فسود كتابه بالأحاديث الموضوعة، وقد استدركت عليه أكثر من ثلاث مئة حديث من النوعين.

قلت: «الأحاديث الضَّعِيفة والموضوعة» (٢).

[١١٣٤]

«لا تظهر الشماتة لأخيك فيَرحَمهُ اللهُ ويَبتَليك». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي، وأبو نعيم في «الحلية»، والخطيب، وغيرهم.

وآفته: الانقطاع بين مكحول وواثلة، والله أعلم.

وبقي شيء واحد: وهو أن السيوطي ذكر له شاهدًا من حديث ابن عباس

(١) (١١/ ٧٠٢) حديث: (٥٤٢١).

(٢) (١١/ ٧٠٥) حديث: (٥٤٢٣).

وضعفه بإبراهيم بن الحكم بن أبان. وقد ضعفه البخاري جدًّا، فلا يستشهد به، والله أعلم[١].

[١١٣٥]

«أبو داود البلخي الكذَّاب سليمان بن عمرو». قال يحيىٰ: «كان أكذب الناس».

وفي «اللسان»: «قال ابن المديني: كان من الدجالين. وقال ابن راهويه: لا أدري في الدنيا أكذب منه»[٢].

[١١٣٦]

«هشام بن لاحق». تناقض فيه ابن حِبَّان رحمه الله: أورده في «الضعفاء» (٣/ ٩٠)، وأورده في «الثقات»[٣].

[١١٣٧]

«هشام بن لاحق». ضعفه الجمهور، وقولهم مقدم علىٰ قول من وثقه؛ لأنه جرح مفسر حتىٰ في كلام ابن حِبَّان في «الثقات»، فهو يلتقي مع طعنه فيه في «الضعفاء»، ويتحصل من مجموع كلمتيه أن الرجل صدوق في نفسه لكنه

---

(١) (١١/ ٧٠٧) حديث: (٥٤٢٦).

(٢) (١١/ ٧١٥) حديث: (٥٤٢٩).

(٣) (١١/ ٧١٩- ٧٢٠) حديث: (٥٤٣٣).

يخطئ، فهو لذلك بكتاب «الضعفاء» أليق.

وقال ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٢٣١): «لا يصح. قال أحمد: تركت حديث هشام بن لاحق. قال ابن حِبَّان: لا يجوز الاحتجاج به»(١).

[١١٣٨]

عبد الله بن أحمد بن حنبل، وإن كان ثقة فليس من رجال «الصحيح»، فإنه لم يرو عنه من الستة إلا النَّسَائِي!(٢).

[١١٣٩]

قول ابن عباس، كما رواه مالك في «الموطأ» (٣/ ١٣٢): «قال ابن عباس: إن السلام انتهىٰ إلىٰ البركة».

وإسناده صحيح.

قلت: «يعني: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»(٣).

[١١٤٠]

روىٰ البخاري في «الأدب المفرد» (ص١٤٧) عن زيد بن ثابت: أنه كتب إلىٰ معاوية -والظاهر جواب كتاب-: «والسلام عليك أمير المؤمنين ورحمة

(١) (١١/ ٧٢١) حديث: (٥٤٣٣).
(٢) (١١/ ٧٢١) حديث: (٥٤٣٣).
(٣) (١١/ ٧٢٣) حديث: (٥٤٣٣).

الله وبركاته ومغفرته»، زاد في الموضع الأول: «وطيب صلواته».

إسناده صحيح، وسكت عنه الحافظ، وعن الذي قبله، وذكر ابن دقيق العيد أنه نقل عن أبي الوليد بن رشد أنه يؤخذ من قوله تعالىٰ: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾ [النساء: ٨٦] الجواز في الزيادة علىٰ البركة إذا انتهىٰ إليها المبتدئ.

ثم ذكر الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفة» (ص٧٢٥- ٧٣٠) بعض الأحاديث المرفوعة الصريحة في ذلك، ثم قال: «وهذه الأحاديث الضَّعِيفة إذا انضمت قوي ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة علىٰ (وبركاته)»[١].

[١١٤١]

جواز تسليم الرجال علىٰ النساء، والنساء علىٰ الرجال إذا أمنت الفتنة، وهو الراجح لثبوت سلام النبي ﷺ علىٰ النساء، وهو الذي رجحه الحافظ ابن حجر، كما في «الفتح» (١١/ ٣٤)، وحكىٰ خلاف العلماء في ذلك.

وكذلك صح سلام الصحابة علىٰ العجوز التي كانت تقدم إليهم أصول السلق مطبوخًا مع الطحين بعد صلاة الجمعة. رواه البخاري في «صحيحه».

وروىٰ البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٤٦) بسند حسن عن الحسن البصري قال: «كنَّ النساء يسلمن علىٰ الرجال»[٢].

---

(١) (١١/ ٧٢٥) حديث: (٥٤٣٣).

(٢) (١١/ ٧٣٣) حديث: (٥٤٣٥).

[١١٤٢]

عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني نزيل عسقلان، ولم يعرفه الحافظ ابن كثير[١].

[١١٤٣]

اعلم أن الكلام علىٰ حديث: «نزول جبريل، واعتجاره بعمامة الإستبرق حين قبض سعد بن معاذ» فهو ضعيف، وجملة: «اهتز العرش» منه صحيحة، جاءت من وجوه كثيرة متواترة، كما قال ابن عبد البر، والذهبي، وبعضها في «الصحيحين»[٢].

[١١٤٤]

«كان يقول عند الكرب: لا إله إلا الله العظيم الحليم... اللهم اصرف عني شره».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، وهو منكر بزيادة: «اللهم اصرف عني شره»، وآفته: راشد بن نجيح الحماني، والآخر عبد الملك بن الخطاب.

وقد أخرجه البخاري من دون قوله: «اللهم اصرف عني شره».

---

(١) (١١/ ٧٣٧) حديث: (٥٤٣٧).

(٢) (١١/ ٧٤٣) حديث: (٥٤٣٨).

البخاري، ومسلم، والتِّرْمِذي وصححه، وابن ماجه، والنَّسَائِي، وأحمد، وغيرهم من طريق أبي العالية عن ابن عباس بدون هذه الزيادة (الزيادة منكرة).

ولقد سكت الحافظ عليها في «الفتح» (١١/ ١٤٧)، فيتعجب منه من طريق «الأدب المفرد»(١).

[١١٤٥]

«الحارث بن عبيد الإيادي أبو قدامة». لم يصرح أحد بتوثيقه. ومع ذلك رجح الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ توثيقه، وقد رددت عليه في «شرح الطحاية» (ص٣٤٨)(٢).

[١١٤٦]

كتاب «منهاج الصالحين» (لعز الدين بليق)، ولجهله بالشريعة، وكثرة الأحاديث الضَّعِيفة فيه، والموضوعة، والمنكرة، وقد جاوزت الأربع مئة حديث(٣).

[١١٤٧]

«دثر مكان البيت، فلم يحج هود، ولا صالح حتىٰ بوأه الله لإبراهيم».

(١) (١١/ ٧٥١) حديث: (٥٤٤٣).

(٢) (١١/ ٧٥٤) حديث: (٥٤٤٤).

(٣) (١١/ ٧٥٧) حديث: (٥٤٤٥).

«ضعيف جدًّا»، وآفته: إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز الزهري.

وإبراهيم، وأبوه محمد متروكان.

ومحمد هذا: هو الذي بمشورته جلد الإمام مالك، كما هو مصرح في «التاريخ الكبير»، و«التاريخ الصغير»، و«الضعفاء»[(١)].

[١١٤٨]

«ثعلبة بن يزيد». تناقض فيه ابن حِبَّان: فأورده في «الضعفاء» (١/ ٢٠٧)، وأورده في «الثقات» (٤/ ٩٨)[(٢)].

[١١٤٩]

قول الشيخ العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في راوي: «وأنا أرىٰ أن التابعين علىٰ الستر والثقة حتىٰ نجد خلافهما!»!

قال الألْبَانِي: وعلىٰ هذا جرىٰ في كثير من أحاديث المسند! وهو توسع غير محمود؛ لأن النفس لا تطمئن، لكن التابعي أيًّا كان علىٰ الستر والثقة، لأننا نخشىٰ غير اتهامه في نفسه، وهو احتمال أن يكون ضعيفًا في حفظه، فلو أنه اشترط أن يكون معروفًا برواية جمع من الثقات عنه، ولم يتبين في حديثه ما

(١) (١١/ ٧٥٧) حديث: (٥٤٤٦).

(٢) (١١/ ٧٥٩) حديث: (٥٤٤٧).

يضعف به من الخطأ، والمخالفة للثقات لكان مقبولًا، والله أعلم[(١)].

[١١٥٠]

«الغزنوي» عالي بن إبراهيم بن إسماعيل الغزنوي الملقب بـ«تاج الشريعة» فقيه حنفي مفسر، له: «تفسير التفسير» أبدع فيه، كما قال غير واحد، توفي سنة (٥٨٢ هـ)، كما في «الأعلام»[(٢)].

[١١٥١]

ما رواه ابن حِبَّان بإسناده بلفظ: «... عن سفيان قال: قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك فهو كذب».

ويقويه رواية يحيىٰ بن سعيد عن سفيان قال: قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح: كل شيء حدثتك فهو كذب». أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير». وهو أصح من الأول.

الخلاصة: أن القائل: «كل شيء حدثتك فهو كذب» إنما هو أبو صالح، وليس هو الكلبي، وإنما هو الراوي عن أبي صالح... ولا تتورط بما وقع في «الميزان»، وكما وقع لي فيما تقدم من الكلام، والمعصوم من عصمه الله تعالىٰ![(٣)].

---

(١) (١١/ ٧٦٠) حديث: (٥٤٤٧).

(٢) (١١/ ٧٦٧) حديث: (٥٤٤٨).

(٣) (١١/ ٧٦٩) حديث: (٥٤٤٩).

[١١٥٢]

لم يحسن السيوطي بسكوته على الكلبي في «الدر المنثور» (٤/ ٦٦)، ولاسيَّما وقد وقع له: عن الكلبي رضي الله عنه! فأوهم أن الكلبي صحابي! وإنما هو من صغار التابعين، والترضي خاص بالصحابة عُرفًا، وأما أتباعهم فيترحم عليهم، وما أدري إذا كان الكلبي السبئي يستحق الترحم عليه؟![١].

[١١٥٣]

وقد ذكر أبو السعود في «تفسيره» من الأقوال التي قيلت في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ ...﴾ [الرعد: ٣٩]. قال: «يمحو الأجل، أو السعادة والشقاوة».

ثم قال: «وبه قال ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم، والقائلون به يتضرعون إلىٰ الله أن يجعلهم سعداء، وهذا رواه جابر عن النبي ﷺ!»!.

وفيه ثلاثة أخطاء. انظر: «الضَّعِيفة» (ص٧٧١)[٢].

[١١٥٤]

«فطر بن خليفة لم يخرج له مسلم شيئًا، علىٰ أن البخاري روىٰ له مقرونًا»[٣].

---

(١) (١١/ ٧٧٠) حديث: (٥٤٤٩).

(٢) (١١/ ٧٧١) حديث: (٥٤٤٩).

(٣) (١١/ ٧٧٧) حديث: (٥٤٥١).

[١١٥٥]

«إنه سيولد لك بعدي ولد، فسمه باسمي، وكنه بكنيتي، قاله لعلي».

«منكر بهذا اللفظ». ورجاله ثقات علىٰ كلام في علي بن هاشم، وهو ابن البريد، وهو صدوق، ولكنه شيعي، وقد تكلم في حفظه.

وقد خالفه سبعة من الثقات في لفظه، فلم يرفعوه إلىٰ النبي ﷺ.

وجرىٰ علىٰ ظاهر إسناده الأخ عبد القادر أرناؤوط، فقال في تعليقه: «إسناده حسن!».

وإنما يقع المرء في مثل هذا الخطأ من وقوفه عند ظاهر السند دون إفراغ الجهد في تتبع الطرق، والأسانيد، والألفاظ، والنظر فيها بعين الناقد البصير! وهذا ما يفعله الجم الغفير من المشتغلين بالتخريج في العصر الحاضر!!![١].

[١١٥٦]

«منية بنت عبيد بن أبي برزة». قال الحافظ في «التقريب»، و«اللسان»: «لا يعرف حالها». وذكرها الذهبي في «الميزان» في «فصل النسوة المجهولات»[٢].

---

(١) (١١/ ٧٧٦) حديث: (٥٤٥١).

(٢) (١١/ ٧٨٨) حديث: (٥٤٥٤).

[١١٥٧]

«والمراد بـ(الطبراني) عند الإطلاق إنما هو «المعجم الكبير» من معاجمه الثلاثة، علىٰ هذا جرىٰ هو وغيره من الحفاظ»[(١)].

[١١٥٨]

قول ابن حِبَّان في الراوي: «يخطئ ويخالف». وهذا في نقدي من الأمور التي ينبغي أن تؤخذ علىٰ ابن حِبَّان في كتابه هذا «الثقات»، فإن من كان من شأنه أن يخطئ ويخالف، كيف يكون ثقة؟! ومِن حقه أن يجعله بكتابه «الضعفاء» أليق من كتابه «الثقات».

ومما لا يرتاب فيه عارف بهذا الفن: أن قوله في الراوي: «يخطئ ويخالف» إن لم يكن أقرب إلىٰ الجرح[(٢)].

[١١٥٩]

من تناقض ابن حِبَّان في بعض الرواة معلوم عند العارفين به، فكثيرًا ما يورد الراوي في كتابيه: «الثقات»، و«الضعفاء»[(٣)].

---

(١) (١١/ ٧٩٠) حديث: (٥٤٥٥).

(٢) (١١/ ٧٩٢-٧٩٣) حديث: (٥٤٥٥).

(٣) (١١/ ٧٩٣) حديث: (٥٤٥٥).

[١١٦٠]

«حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت»(١).

[١١٦١]

من الرواة عن مجاهد لهما نفس الاسم:

الأول: مسلم الملائي الأعور، فهو ضعيف.

والآخر: مسلم البطين، فهو ثقة.

وقد روىٰ كلاهما عن مجاهد، كما في «تهذيب المزي»(٢).

[١١٦٢]

الشيخ محمد بن علي الصابوني مختصر «تفسير ابن كثير»، فإن هذا الرجل مع أنه صرح في المقدمة أنه اقتصر علىٰ الأحاديث الصحيحة، وحذف الضَّعِيفة، كما حذف الإسرائيليات، ومع ذلك فإنه لم يَفِ بهذا، وهذا أمر طبيعي بالنسبة إليه، فإنه ليس من رجال هذا الميدان، فقد أبقىٰ في كتابه كثيرًا من الأحاديث الضَّعِيفة، والواهية، والإسرائيليات المنكرة(٣).

---

(١) (١١/ ٧٩٣) حديث: (٥٤٥٥).

(٢) (١١/ ٨٠٦) حديث: (٥٤٥٧).

(٣) (١١/ ٨١٤-٨١٥) حديث: (٥٤٦١).

[١١٦٣]

«يدعىٰ الناس يوم القيامة بأمهاتهم سترًا من الله عَزَّوَجَلَّ عليهم». «باطل».

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال: «حديث لا يصح، والمتهم به إسحاق بن إبراهيم الطبري...».

والحديث باطل، كما قال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٥١)، والأحاديث الصحيحة بخلافه، قال البخاري في «صحيحه»: (باب ما يدعىٰ الناس يوم القيامة بآبائهم)، ثم ذكر حديث: «**ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته فيقال: هذه غدرة فلان ابن فلان**»[١].

[١١٦٤]

«ابن جريج اسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج - لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة»[٢].

[١١٦٥]

«إن الله يحب أن يرىٰ أثر نعمته علىٰ عبده [في مأكله ومشربه]». «ضعيف».

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب».

---

(١) (١١/ ٨٢٠) حديث: (٥٤٦٣).

(٢) (١١/ ٨٣٠) حديث: (٥٤٧١).

وأوردته هنا لهذه الزيادة: «في مأكله ومشربه!» لتفرد هذه الطريق بها - طريق عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج-، وعبد المجيد ضعيف، وابن جريج مدلس.

وقد صح من دون زيادة: «مأكله ومشربه»(١).

[١١٦٦]

أن رواية الثقة عن شيخ لا يكون توثيقًا له، وهو الصحيح، حتىٰ ولو كان ينص علىٰ عدالة شيوخه، كما قال الحافظ ابن كثير في «مختصره» (ص١٠٦)(٢).

[١١٦٧]

«من مات وعليه صوم نذر فليصم عنه وليه».

«منكر». أخرجه ابن راهويه في «المسند»، وإسناد ضعيف، ومتنه منكر بزيادة: «نذر»، تفرد به الجزري هذا، وهو متروك، وكان أحمد يثني عليه.

ويؤكد هذا أن ابن وهب تابعه في أصل الحديث دون هذه الزيادة: «نذر»، أخرجه أحمد.

وقال ابن راهويه: «السنة علىٰ هذا». فهو الراجح من الناحية الفقهية،

---

(١) (١١/ ٨٣١) حديث: (٥٤٧٢).

(٢) (١١/ ٨٣٦) حديث: (٥٤٧٨).

وعليه حمل هذا الحديث عند المحققين، فكأن الجزري روىٰ الحديث بالمعنىٰ الذي يراه، وهذا من شؤم الرواية بالمعنىٰ![١].

[١١٦٨]

«يا أيها الناس! حرم هذا المسجد علىٰ كل جنب من الرجال، أو حائض».

«منكر». أخرجه ابن حزم، وأعله بأفلت بن خليفة. وأعله غيره بجسرة، وهو الراجح عندي، كما في «ضعيف أبي داود» (٣٢)[٢].

[١١٦٩]

حديث: «سيخرج من الكاهنين رجل يدرس القرآن...». «ضعيف».

و«الكاهنان»: قريظة، والنضير.

وسكت الذهبي عن إسناده، وهو ضعيف[٣].

[١١٧٠]

«عاصم بن كليب الجرمي» فهو من رجال مسلم وحده، غير أن البخاري روىٰ له تعليقًا[٤].

---

(١) (١١/ ٨٣٩) حديث: (٥٤٨٢).

(٢) (١١/ ٨٤٤) حديث: (٥٤٨٦).

(٣) (١١/ ٨٥٦) حديث: (٥٤٩٦).

(٤) (١١/ ٨٥٩) حديث: (٥٤٩٩).

[١١٧١]

«نهاني أن أتختم في هذه وهذه، يعني: الخنصر، والإبهام».

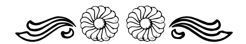
«شاذ بهذا اللفظ». أخرجه ابن ماجه.

وأن الصحيح رواية مسلم، وغيره: النهي عن التختم في السبابة، أو الوسطىٰ. شك راويه عاصم بن كليب. والصواب: «السبابة، أو الوسطىٰ».

الخلاصة: ينبغي أن يكون العمل بلفظي الحديث احتياطًا، فلا يتختم في الوسطىٰ، ولا في السبابة، وهو الذي نقله القاري عن النووي أنه يكره ذلك كراهة تنزيه، والله أعلم(١).

[١١٧٢]

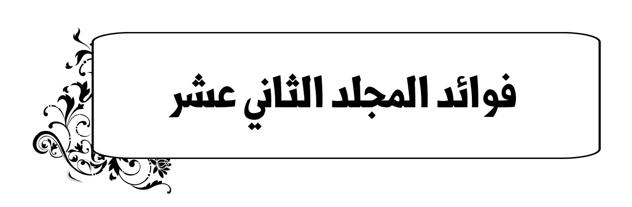
«ولا أعلم حديثًا صحيحًا في التفريق بين صلاة الرجل وصلاة المرأة، إنما هو الرأي والاجتهاد»(٢).



---

(١) (١١/ ٨٥٩) حديث: (٥٤٩٩).

(٢) (١١/ ٨٦٧) حديث: (٥٥٠٠).



فوائد المجلد الثاني عشر

[١١٧٣]

هلال بن أبي هلال اثنان، وَهِمَ مَن خلط فيما بينهما؛ كالذهبي، والهيثمي، ومن المعاصرين.

قال ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٣/ ٨٥): «هلال بن أبي هلال، كان شيخًا مغفلًا يروي عن أنس ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وهذا غير هلال بن أبي هلال يروي عن أنس أيضًا، وعنه يحيىٰ بن المتوكل، هكذا ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٥/ ٥٠٤)، فقد فرَّق بينه وبين الذي قبله، وبه جزم الحافظ فقال في «التقريب»: «بصري مجهول، لم يرو عنه إلا يحيىٰ بن المتوكل، ووَهِم من خلطه بالذي قبله».

يشير إلىٰ الذهبي، فإنه قال في «الكاشف»: «ضعفوه سوىٰ ابن حِبَّان». وتبعه الهَيْثَمِي رحمهم الله[١].

---

(١) (١٢/ ٥٩٧) حديث: (٥٧٧٣).

[١١٧٤]

«غفيرة بنت واقد» ذكرها ابن حِبَّان في «الثقات».

حميدة بنت ثابت. وغفيرة لا تعرف إلا في رواية واحدة، وحميدة بنت ثابت مثلها، ذكرها ابن حِبَّان برواية غفيرة هذه. (١)

[١١٧٥]

ذكر الذهبي في «الميزان» من رواية الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد قال: سمعت شيخنا أبا محمد بن عبد السلام السلمي (يعني: عز الدين) يقول - وجرىٰ ذكر ابن عربي الطائي-: «وهو شيخ سوء شيعي كذَّاب، فقلت له: وكذَّاب أيضًا؟ قال: نعم، تذاكرنا بدمشق التزويج بالجن، فقال ابن عربي: هذا محال؛ لأن الإنس جسم كثيف، والجن روح لطيف، ولن يعلق الجسم الكثيف بالروح اللطيف، ثم بعد قليل رأيته، وبه شجة! فقال: تزوجت جنية فرزقت منها ثلاثة أولاد، فاتفق يومًا أني أغضبتها، فضربتني بعظم حصلت منه هذه الشجة، وانصرفت فلم أرها بعد».

علق الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ تكذيب العز بن عبد السلام للشيخ ابن عربي بقوله: «وما عندي أن محيي الدين تعمد كذبًا، لكن أثرت فيه الخلوات والجوع فسادًا، وخيالًا، وطرف جنون».

---

(١) (١٢/ ٥٩٧) حديث: (٥٧٧٣).

والغرض من ذكر هذه الفائدة إنما هو تذكير القراء بأن العلماء يستنكرون أشد الاستنكار إمكانية التزاوج بين الإنس والجن؛ لاختلاف طبيعة خلقهما، حتىٰ اتهموا من ادعىٰ ذلك بالكذب، أو بنوع من الجنون، وأحلاهما مر.

فما نسمعه في هذا الزمان من أن بعض النسوة يشعرن، وهن في فراش الزوجية بالمجامعة ممن لا يرينه، إن هو إلا وسوسة الشيطان، وتلاعبه ببني الإنسان، ويستغل ذلك بعض أولئك الذين يتعاطون مهنة استخراج الجني من الإنسي، ويرتكبون في ذلك أمورًا مما هو غير وارد في السنة!![1].

[١١٧٦]

سلامة بن عميرة المنابحبي. لم أجد له ترجمة، فهو من مشايخ بقية المجهولين.

و«المنابحبي» كذا وقع في «المعرفة» للفسوي، ولم أعرف هذه النسبة.

وأظنها محرفة، فإني لم أجدها في شيء من كتب الأنساب، وغيرها[2].

[١١٧٧]

«لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الإمام».

---

(١) (١٢/ ٦٠٢) حديث: (٥٧٧٦).

(٢) (١٢/ ١٤) حديث: (٥٥١٢).

منكر بزيادة (الخلف). وفيه أبو إبراهيم محمد بن يحيىٰ الصفار، وليس له ترجمة.

وخالفه الحسن بن مكرم دون قوله: «خلف الإمام».

والحسن روىٰ عنه جمع من الثقات الحفاظ، ووثقه الخطيب.

وتابعه عبد الله بن وهب، أخبرني يونس به.

أخرجه مسلم، وأبو عوانة، والدَّرَاقُطْنِي، والبيهقي، وغيرهم.

كل هؤلاء الثقات، وغيرهم رووه عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة «بدون الزيادة». فهي زيادة منكرة، بل باطلة دونما شك أو ريب[١].

[١١٧٨]

لم يثبت حديث في شيء منها مدح العراق، بل فيها قوله ﷺ، جوابًا علىٰ قول الرجل: وفي عراقنا؟ -طلب أن يدعو له- فقال ﷺ: «**بها الزلازل، والفتن، وفيها يطلع قرن الشيطان**».

قلت: وهذا من معجزاته ﷺ، فإن أصل كل فتنة فيها[٢].

[١١٧٩]

«وإني متعجب جدًّا من إيراد الإمام الطبري لحديث: «إنما يفتري الكذب

---

(١) (١٢/ ١٨) حديث: (٥٥١٤).

(٢) (١٢/ ٢٦) حديث: (٥٥١٨).

من لا يؤمن.. الحديث» ساكتًا عنه، وهو موضوع، وفيه يعلىٰ بن الأشدق، وعمر بن إسماعيل الهمداني، وكلاهما متهمان، وأنا وإن كنت حديث عهد بالاطلاع علىٰ كتابه «التهذيب» ودراسته، فقد بدأت أشعر بأن عنده شيئًا من التساهل في إيراد الحديث وتقويته، ولا أدري إذا كان هذا الشعور سيزداد مع الدراسة أو سيضمحل»(١).

[١١٨٠]

«الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها في الله ائتلف، وما تناكر منها في الله اختلف».

«ضعيف جدًّا». أخرجه الطبراني في «الكبير». آفته: عبد الأعلىٰ بن أبي المساور. قال الحافظ في «التقريب»: «متروك، وكذبه ابن مَعِين».

والإسناد الآخر عند الطبراني بلفظ: «**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**». وهذا اللفظ صحيح ثابت عن النبي ﷺ، فقد أخرجه أحمد، ومسلم من طريقين صحيحين عن أبي هريرة مرفوعًا.

وعلقه البخاري في أول «الأنبياء» من حديث عائشة. ووصله في «الأدب المفرد». وإسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين(٢).

---

(١) (١٢/ ٣٠) حديث: (٥٥٢١).

(٢) (١٢/ ٣٤) حديث: (٥٥٢٧).

[١١٨١]

عمرو بن دينار اثنان:

عمرو بن دينار المكي الثقة الحجة، محتج به في «الصحيحين».

وهو أقدم من «البصري»، ولم يذكروا له رواية عن سالم بن عبد الله بن عمر، ولا ذكروا في الرواة عنه سعيد بن زيد.

وعمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير، مجمع علىٰ ضعفه، وقد ذكروا فيه قول النَّسَائِي، والفلاس: «روىٰ عن سالم أحاديث منكرة».

وذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء».

وقد اختلط هذا الضَّعِيف علىٰ الهَيْثَمِي بالثقة، كما في «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٠٦).(١)

[١١٨٢]

«ثم جاء أحد المتأخرين من المغاربة -وهو الشيخ عبد الله بن محمد الغماري- فأورد هذا الحديث في كتابه الذي أسماه «الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين!»، وزعم في مقدمته أنه جرد فيه الأحاديث الثابتة من «الجامع الصغير»، وضم إليه أحاديث من مصادر أخرىٰ، منها «الترغيب والترهيب»

---

(١) (١٢/ ٤٢-٤٣) حديث: (٥٥٣٢).

للحافظ المنذري، وادعىٰ فيها أنه لم يعتمد في صحة الحديث أو حسنه علىٰ رموز السيوطي في «الجامع»، وإنما علىٰ تصريح الحفاظ، أو علىٰ ما تقتضيه القواعد!! وهذا الأخير لا أثر له في كتابه، وإنما هو التقليد لبعض الحفاظ دون الرجوع إلىٰ قواعدهم، وأصولهم، وتراجم رجالهم.

والأدلة علىٰ ذلك كثيرة، فقد حشا الكتاب بعشرات الأحاديث الضَّعِيفة، والمنكرة»[١].

[١١٨٣]

«سهيل بن أبي صالح» روىٰ له مسلم في «الصحيح» احتجاجًا، واستشهادًا. وروىٰ له البخاري مقرونًا.

وروىٰ عنه شعبة، ومالك. ووثقه الجمهور[٢].

[١١٨٤]

الحافظ الناجي من تلاميذ الحافظ ابن حجر رحمهم الله، وله كتاب قيم نافع «عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب علىٰ ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب» (ق ١٧٧/ ٢)[٣].

---

(١) (١٢/ ٤٣) حديث: (٥٥٣٢).

(٢) (١٢/ ٤٧) حديث: (٥٥٣٣).

(٣) (١٢/ ٤٨) حديث: (٥٥٣٣).

[١١٨٥]

«إن الشيطان حساس لحاس، فاحذروه علىٰ أنفسكم، من بات وفي يده ريح غمر فأصابه شيء، فلا يلومن إلا نفسه».

قال الذهبي تعقيبًا علىٰ قول الحاكم: «قلت: بل موضوع، فإن يعقوب كذبه أحمد والناس».

وأشار التِّرْمِذي إلىٰ تضعيفه.

أما تكملة الحديث: «من بات وفي يده ريح غمر...». رواه جمع من الأئمة من طرق عدة عن سهيل به، دون ما قبله الذي تفرد به يعقوب بن الوليد المدني الكذَّاب!. هكذا أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، وابن حِبَّان في «صحيحه»، وأحمد، والبيهقي في «السنن»، وفي «الشعب»، وغيرهم.

فالذي استغربه التِّرْمِذي وضعفه إنما هو حديث الترجمة الذي تفرد به ذاك الكذَّاب بذكر الزيادة أوله، والذي استحسنه هو الشطر الثاني: «من بات وفي يده..» الذي رواه سهيل، وغيره من الثقات، واستحسنه البغوي في «شرح السنة». وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم، كما قال الحافظ في «الفتح»(١).

---

(١) (١٢/ ٤٥) حديث: (٥٥٣٣).

[١١٨٦]

قال محمد بن أبي السري: «لا تكتبوا عن أخي، فإنه كذَّاب»(١).

[١١٨٧]

«مرَّقع» وهما اثنان:

أحدهما: التميمي الحنظلي، وهو صدوق، كما في «التقريب».

والآخر: الأسدي: ذكره ابن أبي حاتم برواية اثنين عنه؛ أحدهما ليث بن أبي سليم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا، فهو في أحسن الأحوال مجهول الحال(٢).

[١١٨٨]

«أولاد -وفي رواية: أطفال- المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم إبراهيم وسارة، حتىٰ يردهم إلىٰ آبائهم يوم القيامة».

«منكر بهذا التمام». آفته: «مؤمل بن إسماعيل».

ثم إن الحديث يخالف بظاهره ما جاء في عدة أحاديث صحيحة: «أن نبينا ﷺ هو أول من يدخل الجنة، وأن الأولاد يأبون أن يدخلوا الجنة إلا وآباؤهم

(١) (١٢/ ٥١) حديث: (٥٥٣٤).

(٢) (١٢/ ٥٦) حديث: (٥٥٣٧).

معهم فيدخلون جميعًا».

وهناك مخالفة أخرىٰ لمؤمل بن إسماعيل من جماعة من الثقات، منهم: يحيىٰ القطان، ووكيع(١).

[١١٨٩]

«لا يقطع صلاة المسلم شيء إلا الحمار، والكافر، والكلب، والمرأة».

منكر بذكر (الكافر). أخرجه أحمد (٦/ ٨٤)، والطبراني في «مسند الشاميين».

وإسناده ضعيف، راشد بن سعد الحمصي وإن كان ثقة، فإنه غير معروف السماع من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثم إن في متن الحديث نكارة من ناحيتين:

ذكر الكافر فيه، فإن الحديث محفوظ من رواية جمع من الصحابة؛ كأبي ذر، وأبي هريرة، وابن عباس، وغيرهم عن النبي ﷺ. دون ذكر الكافر، وهذه الأحاديث في «صحيح مسلم».

ورويت الزيادة (الكافر) في حديث آخر عن ابن عباس مرفوعًا نحوه، لكنه معلول، وهو في «ضعيف أبي داود» (١١٠)(٢).

---

(١) (١٢/ ٥٧) حديث: (٥٥٣٨).

(٢) (١٢/ ٦٣) حديث: (٥٥٤٢).

[١١٩٠]

«إذا صلىٰ أحدكم فليصل إلىٰ رحله، أو ليخط خطًّا في الأرض...».

منكر بذكر (الخط). أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين». وإسناده ضعيف جدًّا. آفته: عمارة بن جوين أبو هارون. قال الذهبي، والعسقلاني: «متروك».

ومن تلك الأحاديث المحفوظة قوله ﷺ: «**إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل، ولا يبال من مر وراء ذلك**». أخرجه مسلم، وأبو عوانة في «صحيحيهما»، وصححه التِّرْمِذي، وهو في «صحيح أبي داود» (١٣٠٥)[١].

[١١٩١]

«اللهم بارك لنا في صاعنا، وفي شامنا، وفي يمننا، فقال رجل: يا رسول الله! وفي العراق ومصر؟ فقال: هناك يطلع قرن الشيطان، وثم الزلازل، والفتن».

«منكر». بذكر (مصر). أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين». وهو إسناد واه مظلم، وذكر مصر في المتن منكر جدًّا، فقد أخرجه البخاري، وأحمد، والطبراني في «الكبير» من طريق ابن عون عن نافع به. دون ذكر (مصر).

ولفظ البخاري، وأحمد: (نجدنا) بدل (عراقنا)، وهو المراد بـ(نجدنا).

---

(١) (١٢/ ٦٦) حديث: (٥٥٤٣).

ورواه الطبراني في «الكبير» دون ذكر (مصر)، وبلفظ: «عراقنا»(١).

[١١٩٢]

«كلوا منها ثُلثًا. يعني: الضحايا».

«منكر». أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين».

والمحفوظ ما جاء من طرق عن الزهري بلفظ: «ثلاثا» أي: ثلاث ليال، وليس ثلث الأضحية. كما في «صحيح أبي عوانة».

وما رواه ابن أخي الزهري عن عمه ابن شهاب بلفظ: «كلوا من الأضاحي ثلاثًا». أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو عوانة.

وأخرجه أحمد من طريق ابن عيينة عن الزهري بلفظ: «لا يأكل من لحم أضحيته فوق ثلاث»(٢).

[١١٩٣]

وحديث: «كان يتعوذ من موت الفجأة..».

أورده الحافظ في «تخريج المختصر» (ق ٧٦/ ١) من رواية الطبراني من رواية الوقاصي، وقال: «وهو متروك». ذكره في جملة أحاديث في موت الفجأة

---

(١) (١٢/ ٧٠) حديث: (٥٥٤٤).

(٢) (١٢/ ٧٢) حديث: (٥٥٤٧).

أعلها كلها غير حديث عبيد بن خالد، رفعه مرة، ومرة لم يرفعه؛ بلفظ: «موت الفجأة أخذة أسف». وقال: «أخرجه أبو داود، وسنده صحيح، وليس في الباب حديث صحيح غيره»(١).

[١١٩٤]

«توضأ ﷺ فمسح أسفل الخف وأعلاه».

منكر بزيادة (الأسفل).

أخرجه أحمد: ثنا الوليد بن مسلم به.

وعدم ورود زيادة المسح أسفل الخفين في هذه الروايات المتواترة عن الصحابة بصورة عامة، وعن المغيرة بصورة خاصة إلا في رواية الوليد هذه، فهو مما لا يدع أي شك في شذوذها حسب قواعد الحديث الشريف.

ومما يزيد الأمر تأكيدًا: أنه قد روىٰ المسح علىٰ الخفين عن المغيرة نحو ستين رجلًا، كما حكاه الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٠٧) عن البزار.

ورواه من الصحابة أكثر من الثمانين، منهم العشرة المبشرون بالجنة. ولذلك صرح جمع من الحفاظ بتواتره عن النبي ﷺ(٢).

---

(١) (١٢/ ٧٧-٧٨) حديث: (٥٥٤٩).

(٢) (١٢/ ٨٣) حديث: (٥٥٥٣).

[١١٩٥]

قاعدة: (زيادة الثقة مقبولة)، ليست علىٰ إطلاقها عند المحققين من المحدثين، وغيرهم، بل الصواب الذي صرح به الحافظ ابن كثير، وابن حجر، وغيرهما: تقييدها بما إذا لم يخالف الثقة من هو أوثق منه، أو أكثر عددًا، وإلا كانت شاذة مردودة.

وسواء كان ذلك في الإسناد، أو المتن، ولذلك اشترطوا في تعريف الحديث الصحيح: «أن لا يشذ»[١].

[١١٩٦]

وابن حزم قرر قاعدة في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»، وهي: الأخذ بزيادة الثقة مطلقًا. فقال (٢/ ٩٠-٩٦): «إذا روىٰ العدل زيادة علىٰ ما روىٰ غيره فسواء انفرد بها، أو شاركه فيها غيره مثله، أو دونه، أو فوقه؛ فالأخذ بتلك الزيادة فرض..».

وخالف قاعدته، كما في حديث: «المسح علىٰ الخفين». وأعله بمخالفة الوليد بن مسلم لعبد الله بن المبارك، تابعًا في ذلك الأمام أحمد، وغيره[٢].

---

(١) (١٢/ ٨٩) حديث: (٥٥٥٣).

(٢) (١٢/ ٨٩) حديث: (٥٥٥٣).

[١١٩٧]

الوليد بن مسلم كان يدلس تدليس التسوية، فلا يكفي تصريحه بالتحديث بينه وبين شيخه، بل لابد أن يصرح به بين شيخه وشيخ شيخه أيضًا. لهذا قال الحافظ في «تخريج المختصر» (ق ٢١/ ٢): «وإسناده على شرط الصحيح، فقد صرح الوليد بالتحديث له ولشيخه، فأمن التدليس والتسوية»(١).

[١١٩٨]

قصة الخشبة وحنينها صحيحة مشهورة من رواية جمع من الصحابة إن لم تكن متواترة؛ لكثرة طرقها، وتعدد مخارجها، وفيها كلها: أن ذلك حين اتخذ النبي ﷺ المنبر وانتقل في خطبته من الخشبة إليه، وليس فيها ذكر للمحراب مطلقًا! فهو من أوهام عبد المهيمن بن عباس، وكأنه يضطرب في روايته لهذه القصة(٢).

[١١٩٩]

رأيت الحافظ ابن حجر قد أفاض في «تخريج المختصر» في تخريج حديث حنين الخشبة والمنبر، بأسانيده عن جمع من الصحابة (ق٥٢/ ١): ونقل عن البيهقي أنه قال: «أمره ظاهر، نقله الخلف عن السلف، وإيراد الأحاديث فيه كالتكلف، يعني لشدة شهرته...».

---

(١) (١٢/ ٩٠) حديث: (٥٥٥٣).

(٢) (١٢/ ٩١-٩٢) حديث: (٥٥٥٤).

ثم أفاض في تخريجها، وذكر طرقها، وألفاظها، وكلها ليس فيها ذكر «المحراب»، فثبتت نكارته[(١)].

[١٢٠٠]

ولا يصح في المحراب، وأنه كان في مسجده ﷺ حديث. وللسيوطي في ذلك رسالة نافعة مطبوعة، والله أعلم[(٢)].

[١٢٠١]

ولقد تتابع المخرجون لحديث: «لدوا للموت، وابنوا للخراب» -قطعة من حديث أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»- علىٰ تقليد الحافظ ابن حجر في «تضعيفه» في «تخريج المختصر» لمحمد بن ثابت، دون أن ينتبهوا بأنه واهم في ذلك، وأنه المجهول الذي صرح به في «التقريب».

كالحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة».

وعلي القاري في «الموضوعات الكبرىٰ».

والمناوي في «فيض القدير».

والشيخ الحوت في «أسنىٰ المطالب».

---

(١) (١٢/ ٩٣) حديث: (٥٥٥٤).

(٢) (١٢/ ٩٤) حديث: (٥٥٥٤).

والعجلوني في «كشف الخفاء».

وغيرهم.

بيَّن الأَلْبَانِي أن محمد بن ثابت ليس هو البناني الضَّعِيف الذي وهم الحافظ، وتبعه غيره، وإنما هو آخر مجهول تفرد بالرواية عن أبي حكيم، وعنه موسىٰ بن عبيدة، ولا هو أيضًا محمد بن ثابت العبدي، كما وقع في ترجمة أبي حكيم(١).

[١٢٠٢]

«بقية بن الوليد». أورده الحافظ في «المرتبة الرابعة»، وهي التي يورد فيها: من اتفق علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء والمجاهيل؛ كبقية بن الوليد(٢).

[١٢٠٣]

«علماء التخريج لم يجر علىٰ إعلال حديث بقية بتدليس التسوية فيما علمت، وإنما يعللونه بعنعنته عن شيخه، فإذا صرح بالتحديث عنه صححوه، فهو دليل علمي منهم علىٰ عدم الاعتداد بقول من اتهمه بتدليس التسوية».

قلت: كان الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ يذهب إلىٰ أن بقية يدلس تدليس التسوية في بداية

(١) (١٢/ ٩٨) حديث: (٥٥٥٦).

(٢) (١٢/ ١٠٩) حديث: (٥٥٥٧).

الأمر، ثم تبين له عكس ذلك، كما ترىٰ في أخر أمره[١].

[١٢٠٤]

ذكر الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (ص١٤ -٢٠) بقية بالتدليس، روىٰ في النكاح من «صحيحه» (٤/ ١٥٢) بسنده عن بقية: حدثنا الزبيدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا: «من دُعي إلىٰ عرس أو نحوه فليُجب»[٢].

[١٢٠٥]

قال المحقق ابن قيم الجوزية في «المنار» (ص٦٦-٦٧): «أحاديث العقل كلها كذب...».

وذكر عن أبي الفتح الأزدي، وأبي جعفر العقيلي، وابن حِبَّان: «أنه لا يصح في العقل حديث».

ومن تتبع الأحاديث التي أوردها ابن أبي الدنيا في كتابه «العقل»، ودرس أسانيدها تبين له مصداق ما قاله هؤلاء الأئمة، فلا يهولنك تضليل الشيخ الكوثري في مقدمة كتابه (ص٤): «إن المعتزلة كما تغالوا في تحكيم العقل تغالىٰ كثير من الرواة في رد كل ما ورد في فضل العقل نكاية في هؤلاء، والحق بين طرفي الإفراط، والتفريط!»![٣].

---

(١) (١٢/ ١١١) حديث: (٥٥٥٧).

(٢) (١٢/ ١١١) حديث: (٥٥٥٧).

(٣) (١٢/ ١١١-١١٢) حديث: (٥٥٥٧).

[١٢٠٦]

«كرز بن وبرة الحارثي». تناقض فيه ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ: أورده في التابعين.

وأورده الذهبي في وفيات سنة أربعين ومئة من كتابه العظيم «تاريخ الإسلام» (٥/ ٢٩٢)، وكأن الذهبي تبع ابن حِبَّان.

وأورده ابن حبان في مشاهير أتباع التابعين بخراسان من كتابه «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٩٩/ ١٥٩٨).

والصواب: ما صرح به الحافظ ابن حجر في القسم الرابع من حرف الكاف من «الإصابة» فقال: «... من أتباع التابعين...». خلافًا للذهبي في «التجريد» فقال: «هو تابعي»(١).

[١٢٠٧]

«إن جئتِ ولم تجديني فأتي أبا بكر، فهو الخليفة بعدي».

«منكر». بزيادة «الخليفة بعدي».

أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (ق ١٤٥/ ١)، والحديث صحيح بدون ذكر: «فهو الخليفة بعدي».

رواه جبير بن مطعم قال: أتت امرأةٌ النبيَّ ﷺ فأمرها أن ترجع إليه، قالت:

---

(١) (١٢/ ١١٣-١١٤) حديث: (٥٥٥٨).

أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ -كأنها تقول: الموت- قال ﷺ: «**إن لم يجديني فأتي أبا بكر**». أخرجه البخاري، ومسلم، والتِّرْمِذي وصححه، والطيالسي، وأحمد، وابن سعد في «الطبقات».

وقد استدل بعض العلماء بهذا الحديث الصحيح علىٰ أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي ﷺ.

وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٣٣٣): «وهذا صحيح، لكن بطريق الإشارة لا بطريق التصريح، فلا يعارض جزم عمر بأن النبي ﷺ لم يستخلف، كما في «البخاري» (٧٢١٨)؛ لأن مراده نفي النص علىٰ ذلك صريحًا»(١).

[١٢٠٨]

«وقد روىٰ الأصبهاني أحاديث أخرىٰ فيها التصريح بخلافة أبي بكر، ولا يصح شيء من أسانيدها، ومتونها منكرة، بل باطلة، كما يدل علىٰ ذلك جزم عمر المذكور بأن النبي ﷺ لم يستخلف، كما عند البخاري (٧٢١٨)»(٢).

[١٢٠٩]

«إني لأرجو إن طالت بي حياة أن أدرك عيسىٰ ابن مريم عليه السلام، فإن عجل بي موت، فمن لقيه منكم فليقرئه مني السلام».

---

(١) (١٢/ ١١٩) حديث: (٥٥٦١).

(٢) (١٢/ ١٢١) حديث: (٥٥٦١).

«شاذ». أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٨): ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة به.

وهذا إسناد ظاهره الصحة، فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، لكن قد خولف في رفعه محمد بن جعفر -وهو غندر- فقال أحمد عقبه مباشرة: ثنا يزيد بن هارون: أنا شعبة به.

إلا أنه لم يذكر النبي ﷺ، بل أوقفه علىٰ أبي هريرة.

وهذا إسناد صحيح علىٰ شرط «الصحيحين».

قال الهَيْثَمِي في «المجمع» (٨/ ٥): «رواه أحمد بإسنادين: مرفوع موقوف، ورجالهما رجال الصحيح».

ولعل أحمد رحمه الله أشار إلىٰ ترجيح وقفه بإيراده بعد المرفوع.

والمحفوظ: «**من لقي عيسىٰ ابن مريم منكم فليقرئه مني السلام**». أخرجه الداني في «الفتن» (ق ١٤٤/ ١)، وإسناده جيد(١).

[١٢١٠]

«كان يشير بإصبعه إذا دعا ولا يحركها».

شاذ، أو منكر (بنفي التحريك). أخرجه أبو داود، وغيره.

وهذا إسناد حسن لو سلم من المخالفة في موضعين من سنده:

---

(١) (١٢/ ١٢٣) حديث: (٥٥٦٤).

الأول: أن زياد بن سعد، وإن كان ثقة، فقد خالفه أربعة من الثقات، كلهم رووه عن ابن عجلان به دون قوله: «ولا يحركها».

والآخر: أن ابن عجلان قد خالفه في هذه الزيادة ثلاثة من الثقات، وهم: عثمان بن حكيم، ومخرمة بن بكير، وعمرو بن دينار.

فقالوا: عن عامر بن عبد الله به، دون الزيادة.

قال ابن القيم: «في صحة هذه الزيادة نظر».

ومن الظاهر أن النووي لما صححه في «المجموع» لم ينتبه لهذه المخالفة. وكذلك قواه في التعليق علىٰ «شرح السنة».

ومما يؤكد ذلك: عدم ورود هذه الزيادة في شيء من أحاديث إشارته ﷺ في التشهد، وهي كثيرة، وبعضها في «مسلم»(١).

[١٢١١]

الأحاديث في فضل التختم بالعقيق كلها باطلة، كما سبق بيانه (٢٢٦)(٢).

[١٢١٢]

«ما زال يقنت في الفجر حتىٰ فارق الدنيا».

---

(١) (١٢/ ١٣٦) حديث: (٥٥٧٢).

(٢) (١٢/ ١٤١) حديث: (٥٥٧٣).

«منكر». أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، ومن طريقه أحمد، والدَّرَاقُطْنِي في «السنن» عن أبي جعفر الرازي به.

وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وقال: «حديث لا يصح. قال أحمد: أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث، وقال ابن حِبَّان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير».

قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ خصوصًا عن مغيرة».

ومما يدل علىٰ سوء حفظه: اضطرابه في روايته لهذا الحديث، ولا يكاد عجبي ينتهي من تصحيح ابن جرير الطبري لهذا الحديث، وهو من الأمثلة الكثيرة عندي علىٰ أنه من المتساهلين في التصحيح. وأما الحاكم ومن نحا نحوه فهو مشهور بذلك[(١)].

[١٢١٣]

ومن الاصطلاحات الخاصة بالإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ، كما كنت قد بينت في مقدمة تحقيقي لكتابه «رياض الصالحين» مؤيدًا ذلك بالنقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني في كثير من كتبه: أنه يقول هذا القول -يعني قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ، وصححوه»- في الحديث الذي ليس له إلىٰ صحابيِّه إلا طريق واحدة، لمجرد أن له طرقًا إلىٰ أحد رواته...[(٢)].

---

(١) (١٢/ ١٤١) حديث: (٥٥٧٤).

(٢) (١٢/ ١٤٥) حديث: (٥٥٧٤).

[١٢١٤]

قال ابن عبد الهادي في «التنقيح»، كما في «نصب الراية» (٢/ ١٣٠): «وسند هذين الحديثين صحيح، وهما نص في أن القنوت مختص بالنازلة».

وهو الذي نصره ابن القيم في «زاد المعاد» بأسلوب رائع، وتحقيق متين، وهو الذي انتهىٰ إليه الحافظ ابن حجر الشافعي، وهو من إنصافه، وتنزهه عن التقليد، فقال في «الدراية»: «ويؤخذ من جميع الأخبار أنه ﷺ كان لا يقنت إلا في النوازل، وقد جاء ذلك صريحًا، فكما عند ابن حِبَّان عن أبي هريرة...»[١].

[١٢١٥]

النيموي هو من كبار متعصبة الحنفية في الهند، يدل علىٰ ذلك كتابه «آثار السنن» الذي رد عليه العلامة المحدث محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، مؤلف «تحفة الأحوذي» في كتابه «أبكار السنن»، بيَّن فيه جهل النيموي بهذا العلم الشريف، وتضعيفه للأحاديث «الصحيحة»، وتصحيحه للأحاديث الضَّعِيفة؛ اتِّباعًا للهوىٰ، وتعصبًا للمذهب، ومثله الأعظمي كذلك[٢].

[١٢١٦]

«هشيم» مدلس معروف بذلك حتىٰ عند السيوطي في «تدريب الراوي»،

---

(١) (١٢/ ١٥١) حديث: (٥٥٧٤).

(٢) (١٢/ ١٥٢) حديث: (٥٥٧٤).

وذكره الحافظ العسقلاني في المرتبة الثالثة من مراتب التدليس، وهي كما قال في المقدمة في «طبقات المدلسين»: «من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع».

وإذا الأمر كذلك؛ فلا يجوز للسيوطي أن يجعل هشيمًا متابعًا لمحمد بن الفضل إلا لو صرح بالتحديث؛ لأنه يوهم من لا علم عنده بهذه الصناعة أنها متابعة قوية؛ لأن هشيمًا معروف الثقة عند عامة المشتغلين بها، بخلاف تدليسه، فقل من يعرفه أو يتذكره(١).

[١٢١٧]

الحارث بن عبد الله الأعور. قال ابن المديني فيه: «كذَّاب». وقال الشعبي: «كان يكذب».

فإن العلماء لم يحملوا ذلك علىٰ الكذب في رواية الحديث.

قال الذهبي في «الميزان»: «والجمهور علىٰ توهين أمره مع روايتهم لحديثه علىٰ الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب في لهجته، وحكايته، وأما الحديث النبوي فلا».

قال الحافظ في «التقريب»: «كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف».

---

(١) (١٢/ ١٥٤ -١٥٥) حديث: (٥٥٧٥).

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «كان فقيهًا فاضلًا من علماء الكوفة، ولكنه ليِّن الحديث».

قال الأَلْبَانِي: «فهذا هو القول العدل: أنه ضعيف، ليس بكذَّاب، ولا بثقة، وعلىٰ ذلك جرىٰ الحفاظ الذين جاءوا من بعد الأئمة المتقدمين فيما أعلم؛ كالنووي، والزيلعي، والعراقي، وغيرهم».

فمحاولة بعض المعاصرين -كالمعلق علىٰ «التقريب»- ترجيح توثيق الحارث الأعور، والاحتجاج بحديثه، حتىٰ إن أحد المغاربة الغماريين ألف رسالة خاصة بحجة أن تضعيف من ضعَّفه جرح غير مفسر، فهي محاولة مردودة.

قول الحافظ ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «عامة ما يرويه غير محفوظ»(١).

[١٢١٨]

من الغريب جزم ابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس» بنسبة الجملة الأولىٰ إلىٰ النبي ﷺ من حديث بقوله (ص١٨١): «وقد قال النبي ﷺ: من قال: إني في الجنة، فهو في النار!».

ولقد كان الأولىٰ به أن يورده في كتابه الآخر: «العلل المتناهية»، أو «الأحاديث الموضوعة»، ولكنه في الواقع يجمع في شخصيته العلمية بين النقيضين، شأنه في ذلك شأن ابن حِبَّان، فكما أن هذا متساهل في التوثيق،

---

(١) (١٢/ ١٦٧-١٦٨) حديث: (٥٥٨١).

فهو متشدد في التجريح(١).

[١٢١٩]

ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ **بقدر ما يتشدد في الكتابين:** «العلل المتناهية»، و«الموضوعات»، فهو يتساهل في كتبه الأخرى، فيروي فيها المنكرات، والواهيات، بل والموضوعات، وقد صرح بنحو هذا الحافظ السخاوي، فقال في «فتح المغيث» (١/ ٢٣٧ -٢٣٨): «ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» كثيرًا مما أورده في «الموضوعات»، كما أن في «الموضوعات» كثيرًا من الأحاديث الواهية، بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه».

قال الألْبَانِي: «وقد خرجت بعض الأحاديث التي تصلح مثالًا لما ذكره السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ. فانظر «الضَّعِيفة» (٦٩١٩) وما بعده..»(٢).

[١٢٢٠]

«جابر الجعفي». قال الحافظ: «ضعيف رافضي». وقال الذهبي في «الكاشف»: «من أكبر علماء الشيعة، وثقة شعبة فشذ، وتركه الحفاظ»(٣).

---

(١) (١٢/ ١٨٠) حديث: (٥٥٨٨).

(٢) (١٢/ ١٨١) حديث: (٥٥٨٨).

(٣) (١٢/ ١٨٢) حديث: (٥٥٨٩).

[١٢٢١]

ومن متعصبة الشيعة الذين يتظاهرون بالتقارب والتعاطف مع أهل السنة؛ كالشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، في كتابه: «أصل الشيعة وأصولها»، فإنه زعم فيه (ص١٠٩-١١١): «أن أول من وضع بذرة التشيع في الإسلام، وتعاهدها حتىٰ نمت وترعرعت في حياته، ثم أثمرت بعد وفاته إنما هو رسول الله ﷺ!!».

ثم استشهد علىٰ ذلك ببعض أحاديث نقلها عن السيوطي، وغيره؛ موهمًا القراء صحتها وثبوتها عنده -أعني: السيوطي- ومن عزا الحديث إليهم من أهل السنة[١].

[١٢٢٢]

ومما يؤكد -مع الأسف- أن الشيعة لا يزالون -كما وصف قدماؤهم- أكذبَ الطوائف في الحديث النبوي، مع فارق في الوسيلة، فأولئك بلصق الأسانيد وتركيبها علىٰ الأحاديث التي يضعونها؛ انتصارًا لتشيعهم، وهؤلاء بالتقاط الأحاديث المنكرة والموضوعة من كتب أهل السنة، وإيهام القراء منهم ومن غيرهم أنها ثابتة عند أهل السنة![٢].

---

(١) (١٢/ ١٨٣) حديث: (٥٥٨٩).

(٢) (١٢/ ١٨٤) حديث: (٥٥٨٩).

[١٢٢٣]

وهؤلاء الشيعة يعلمون يقينًا أنه ليس كل حديث رواه أهل السنة في أي كتاب من كتبهم هو صحيح عندهم، ولو كان له طرق أو أسانيد، ولذلك ألفوا كتبهم المتنوعة لتمييز صحيحها من ضعيفها، كما هو معلوم، وما هذه «السلسلة» التي بيدك إلا سيرًا علىٰ نهجهم، واقتفاء لآثارهم في نصحهم للأمة، فكيف جاز لـ«سماحة الإمام الأكبر» أن يتجاهل هذا كله، ويوهم الناس جميعًا خلاف الحقيقة؟!(١).

[١٢٢٤]

قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٩٧): «... قال ابن نمير: جُميع من أكذب الناس، وقال ابن حِبَّان: كان يضع الحديث».

وهم في «جميع بن عمير» جمع من أهل العلم، ومنهم: السيوطي في اللآلي» (١/ ٣٧٩)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٦٦)، ووصي الله محمد عباس المعلق علىٰ «فضائل الصحابة». وغيرهم.

فإن الذي قال فيه ابن نمير، وابن حِبَّان ما ذكر إنما هو جميع بن عمير التيمي الكوفي، وهو تابعي روىٰ عن ابن عمر، وعائشة! وأما جميع بن عمير البصري فهو متأخر عن هذا جدًّا، من طبقة شيوخ الأئمة الستة! ثم هو بصري، والأول كوفي!

---

(١) (١٢/ ١٨٤) حديث: (٥٥٨٩).

ووقع في رواية أبي نعيم: «جميع بن عبد الله» فسمىٰ أباه (عبد الله)، فلعله خطأ من الناسخ، أو الطابع[١].

[١٢٢٥]

(١٢/ ١٨٩): «هذا الحديث من الأحاديث التي أوردها الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء الشيعي في كتابه «أصل الشيعة»؛ زاعمًا أنها عند أهل السنة من طرقهم الوثيقة، التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع»[٢].

[١٢٢٦]

وحديث: «علي خير البرية». «موضوع».

أخرجه ابن حِبَّان في «الضعفاء»، وابن عدي، وابن الجوزي في «الموضوعات». وهذا من الأحاديث التي سوَّد بها السيوطي كتابه «الدر المنثور» ساكتًا عنها، ليأتي من بعده من الفرق الضالة ليستغلوها، ويوهموا المسلمين صحتها، ليضلوا بذلك عن سبيل الله، كما فعل الشيعي عبد الحسين في «مراجعاته»، وقد خرجت منها نحو مئة حديث ما بين ضعيف وموضوع، فيما تقدم (٤٨٨٢ -٤٩٧٥)[٣].

---

(١) (١٢/ ١٨٧) حديث: (٥٥٩٠).

(٢) (١٢/ ١٨٩) حديث: (٥٥٩٠).

(٣) (١٢/ ١٩٤) حديث: (٥٥٩٣).

[١٢٢٧]

قال العلامة ابن القيم الجوزية في «المنار»: «وأما ما وضعه الرافضة في فضائل علي فأكثر من أن تعد».

قال الحافظ أبو يعلىٰ الخليلي في كتابه «الإرشاد»: «وضعت الرافضة في فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأهل البيت نحو ثلاث مئة ألف حديث».

قال الأَلْبَانِي: «ولا يستبعد هذا، فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال»(١).

[١٢٢٨]

جاء عمار بن ياسر إلىٰ النبي ﷺ يستأذن علىٰ النبي ﷺ فقال: «ائذنوا له، مرحبًا بالطيب المطيَّب». «ضعيف».

أخرجه البخاري في «التاريخ»، والتِّرْمِذي، وابن ماجه، وابن جرير في «تهذيب الآثار»، وأحمد، وأبو يعلىٰ، وأبو نعيم، والحاكم، والخطيب في «التاريخ».

وآفته: ابن يمان، واسمه يحيىٰ، فيه ضعف، لاسيَّما وقد خالف الثقات عن سفيان فلم يشكوا.

---

(١) (١٢/ ١٩٤) حديث: (٥٥٩٣).

وإن كان قد صححه التِّرْمِذي، والطبري، والحاكم، والذهبي، وحسنه العسقلاني في «الإصابة»، وكنت تبعته عليه في تعليقي علىٰ «المشكاة»، والآن بدا لي أن ذلك لا يتماشىٰ مع القواعد الحديثية التي تشترط في كل رجال الإسناد العدالة، والضبط، وهذا ما لم أجده في «هانئ بن هانئ»، فإنه مجهول عند المحدثين، ولم يوثقه منهم إلا بعض المتساهلين، وهذه ترجمته في «تهذيب التهذيب»(١).

[١٢٢٩]

«ومن الثابت في علم المصطلح: أن الراوي إذا تفرد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية، فهو إذن مجهول العين»(٢).

[١٢٣٠]

قول ابن حجر في «التقريب» عن هانئ بن هانئ: «مستور**!**». غير مقبول منه؛ لأن هذا إنما يقال في «مجهول الحال»، كما نص هو عليه في «مقدمة «التقريب»»، فإنه قال في صدد بيان مراتب الرواة: «السابعة: من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: «مستور»، أو «مجهول الحال»..».

ثم قال: «التاسعة: «من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: (مجهول)».

---

(١) (١٢/ ١٩٥) حديث: (٥٥٩٤).

(٢) (١٢/ ١٩٧) حديث: (٥٥٩٤).

فهذا مثلًا: أحمد بن عبد الرحمن القرشي المخزومي، قال فيه: «مستور»، مع أنه روىٰ عنه اثنان: ابن ماجه، والمحاملي، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات».

والحارث بن مخلد الزرقي الأنصاري قال فيه: «مجهول الحال» تبعًا لابن القطان، مع أنه ذكر في «التهذيب» أن ابن حِبَّان وثقه**!**.

وممن قال فيه: (مجهول): إبراهيم بن طريف الشامي.

وثقه أحمد بن صالح، وابن شاهين، وابن حِبَّان، فهذا كحال هانئ بن هانئ.

إسحاق بن يزيد الهذلي المدني. وثقه ابن حِبَّان أيضًا. وقال فيه: «مجهول».

إسماعيل بن أبي بكر الرملي. وثقه ابن حِبَّان. وقال فيه: «مجهول». والأمثلة كثيرة.

وبالجملة: فإن هانئ بن هانئ «مجهول»، كما قال ابن المديني، ولم نجد ما يصلح لتوثيقه، وبالتالي لتحسين حديثه. بل وجدنا ابن سعد قد قال في «الطبقات» (٦/ ٢٢٣) بعد قوله المتقدم نقله عن «التهذيب» قال: «وكان منكر الحديث».

وهذه فائدة هامة تلحق بكلام ابن سعد، فإنها سقطت من «التهذيب»[(١)].

---

(١) (١٢/ ١٩٨) حديث: (٥٥٩٤).

[١٢٣١]

محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر أبو الطيب المقرئ يعرف بـ(غلام ابن شنبوذ): خرج عن بغداد، وتغرب، وحدث بجرجان، وأصبهان عن إدريس بن عبد الكريم المقرئ.

وأعجب من ذلك أن الخطيب أورده في مكان آخر من «التاريخ»، فقال (١/ ٢٧١): محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفرج المقرئ. يعرف بـ(غلام الشنبوذي).

ويمكن الجمع بين هذه الترجمة، والتي قبلها بأن يقال: لعل إبراهيم الجد هنا، ويوسف الجد هناك، إنما هذا أو ذاك الجد الأعلىٰ.

ويبدو أن الذهبي يرىٰ هذا، فقد أورده في «الميزان»(١).

[١٢٣٢]

عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد. قال الحافظ: «صدوق يخطئ، وكان مرجئًا، وأفرط ابن حِبَّان فقال: متروك»(٢).

[١٢٣٣]

قو ل ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٣١٦): «هذا، وإن كان مرسلًا...».

---

(١) (١٢/ ٢٠٤) حديث: (٥٥٩٦).

(٢) (١٢/ ٢٠٦) حديث: (٥٥٩٧).

قال الألْبَانِي: وهذا مردود باتفاق علماء الحديث في المصطلح: أن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضَّعِيف(١).

[١٢٣٤]

كنت قد ذهبت في «الإرواء» إلىٰ أن إسناد حديث «فريعة» ضعيف، ثم بدا لي أنه صحيح بعد أن اطلعت علىٰ كلام ابن القيم فيه، وتحقيق أنه صحيح بما لم أره لغيره، جزاه الله خيرًا، وازددت قناعة حين علمت أنه صححه مع التِّرْمِذي ابن الجارود، وابن حِبَّان، والحاكم، والذهبي.

ومِن قبلهم محمد بن يحيىٰ الذهلي الحافظ الثقة الجليل، وأقرهم الحافظ في «بلوغ المرام»، والحافظ ابن كثير في «التفسير»، واستعمله أكثر فقهاء الأمصار، كما قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»، ومنهم بعض الصحابة؛ كابن عمر قال: «لا تخرج المتوفىٰ عنها في عدتها من بيت زوجها». أخرجه عبد الرزاق بإسناد «الصحيحين»(٢).

[١٢٣٥]

«كان يقول دبر الصلاة: لا إله إلا الله وحده لا شريك، له الملك، وله الحمد [وهو حي لا يموت، بيده الخير]، وهو علىٰ كل شي قدير [ثلاث مراتٍ]».

---

(١) (١٢/ ٢٠٧) حديث: (٥٥٩٧).

(٢) (١٢/ ٢٠٨) حديث: (٥٥٩٧).

شاذ بالزيادتين، وصحيح جدًّا بدونهما.

لقد جاء الحديث في «الصحيحين»، والسنن، والمسانيد من رواية ورَّاد كاتب المغيرة، من طرق كثيرة جدًّا عنه، عن المغيرة بن شعبة مرفوعًا، ليس في أكثرها الزيادتان، وإنما شذ بعض الرواة بذكرهما في بعض الطرق، خلافًا لأكثر الثقات فيها، ومن رواتها:

١- عبد الملك بن عمير عن وراد.

أخرجه البخاري، ومسلم، وغيرهم دون الزيادة.

٢- المسيب بن رافع عن وراد.

أخرجه البخاري، ومسلم، وغيرهم دون الزيادة.

٣- عامر الشعبي عن وراد دون الزيادة.

٤- عبدة بن أبي لبابة عن وراد دون الزيادة.

٥- أبو سعيد عنه دون الزيادة.

٦- سليم بن عبد الرحمن.

٧- مكحول.

٨- عبد ربه.

٩- رجاء بن حيوة.

كل هؤلاء التسعة لم ترد عنهم الزيادتان المذكورتان إلا في بعض الروايات عنهم.

«الزيادة الأولىٰ» مدارها علىٰ منصور، وهو ابن المعتمر، تفرد بها عنه شيبان. وهو ابن عبد الرحمن النحوي، وهو ثقة من رجال الشيخين.

ومخالفته للثقات الآخرين: كل هؤلاء الثقات، وفيهم شعبة أمير المؤمنين في الحديث رووه عن منصور دون الزيادة، فلا شك أن اجتماعهم علىٰ تركها دليل علىٰ شذوذها.

فثبت مما تقدم أن الزيادة الأولىٰ شاذة لا تثبت. والزيادة الأخرىٰ: «ثلاث مرات». تفرد بها هشيم(١).

[١٢٣٦]

وأما عدم صحة حديث: «.. اللهم اجعلها رياحًا، ولا تجعلها ريحًا»، من حيث الدلالة؛ لأنه لا يوجد فرق بين (الرياح)، و(الريح)، فكما أن (الرياح) تستعمل في الرحمة، فكذلك (الريح)، وجرىٰ العمل بذلك في الأحاديث «الصحيحة».

وكأن الخطابي تلقىٰ التفريق بين اللفظين عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، فقد حكاه أبو جعفر الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٩٨) عنه،

---

(١) (١٢/ ٢٠٩) حديث: (٥٥٩٨).

واستشهد علىٰ ذلك أبو عبيد، ورد عليه الطحاوي بقوله: «أما الحديث، فلا أصل له، وقد كان الأولىٰ به -لجلالة قدره، ولصدقه في روايته- أن لا يضيف إلىٰ رسول الله ﷺ ما لا يعرفه أهل الحديث عنه!»(١).

[١٢٣٧]

«إذا أصاب أحدكم همٌّ، أو حزن فليقل [سبع مرات]: الله ربي لا أشرك به شيئًا».

منكر بزيادة (السبع). أخرجه النَّسَائِي في «عمل اليوم والليلة». وإسناد رجاله كلهم ثقات، لكن الحديث مرسل.

لكن قد وصله جماعة من الثقات، منهم: أبو نعيم -عند البخاري في «التاريخ»، والنسائي في «اليوم والليلة»، والطبراني، وأبي نعيم في «الحلية»- ووكيع -عند ابن ماجه وابن أبي شيبة- وغيرهم من الثقات، كلهم قالوا: عن عبد العزيز بن عمر عن هلال مولىٰ عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن جعفر عن أمه أسماء بنت عميس مرفوعًا مختصرًا بلفظ: «**الله الله ربي، لا أشرك به شيئًا**».

فدل ذلك علىٰ أن زيادة: «سبع مرات» منكرة.

ويؤكد ذلك: أن الحديث جاء من طرق أخرىٰ عن أسماء، ومن حديث

(١) (١٢/ ٢٢٢) حديث: (٥٦٠٠).

عائشة، وغيرها دون الزيادة: «سبع مرات»(١).

[١٢٣٨]

قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٦٠): «شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرسل».

قال الأَلْبَانِي: ونحوه ما ذكره المزي في «التهذيب»: أن محمد بن عوف سئل: «هل سمع شريح من أبي الدرداء؟ فقال: لا. قيل له: فسمع من أحد من أصحاب النبي صلىٰ الله عليه سلم؟ قال: ما أظن ذلك، وذلك أنه لا يقول في شيء من ذلك: سمعت، وهو ثقة».

وأنا بدوري أتعجب منه كيف نسي الحافظ هذا الذي تعقبه علىٰ المزي، فلم يعل الحديث بالانقطاع، بينما تنبه له في حديث آخر فأعله في «التلخيص الحبير» (٣/ ١٤١) بالانقطاع، وصرح كذلك في «تخريج أحاديث المختصر» - تبعًا للزركشي في «المعتبر»- بأن العلة هي قول أبي حاتم الرازي: «لم يسمع شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري»؟!!

ولا عجب، فهذه طبيعة الانسان، ألا وهي النسيان، فقد وقعت أنا في مثل ما وقع فيه من السهو، فقد أوردت حديثًا في «الصحيحة» (برقم ١٨١٧)، وصححته تبعًا للحاكم، والذهبي من هذا الوجه المنقطع، ثم تنبهت لانقطاعه

---

(١) (١٢/ ٢٣٠) حديث: (٥٦٠٤).

في حديث آخر ذكرته شاهدًا تحت الحديث: (١٥٠٢)(١).

[١٢٣٩]

«ليلة أسري بي رأيت على العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله. أبو بكر الصديق. عمر الفاروق. عثمان ذو النورين يقتل مظلومًا».

«موضوع». آفته: أبو بكر عبد الرحمن بن عفان الصوفي، وشيخه محمد بن مجيب الصائغ كان كذَّابا عدو الله تعالىٰ، كما قال ابن مَعِين رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢).

[١٢٤٠]

«لا يلزم من سلامة الإسناد من متهم أن لا يكون المتن موضوعًا، فكم من أحاديث حكم عليها العلماء بالوضع، وليس فيها متهم، ومن أقرب الأمثلة علىٰ ذلك: الحديث الذي قبله؛ فإن أكثر طرقه ليس فيها من اتهم، ولكنهم نظروا في متنه، وما فيه من النكارة فحكموا عليه بالبطلان، وإن مما لا شك فيه أن يد الصنع والوضع ظاهرة عليه هذا الحديث»(٣).

[١٢٤١]

فإني لم أجد في كتب التراجم التي عندي راو باسم «عبد الله بن الجموح»

---

(١) (١٢/ ٢٣٧ -٢٣٨) حديث: (٥٦٠٦).

(٢) (١٢/ ٢٤٦) حديث: (٥٦١٧).

(٣) (١٢/ ٢٥٣) حديث: (٥٦١٩).

لا في «التاريخ الكبير» للبخاري، ولا في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، ولا في «التجريد» للذهبي، حتىٰ ولا في قسم من أقسام «الإصابة» الأربعة! وكان من حقه أن يورده للتنبيه عليه، فإنه كثير النقل عن «معجم ابن قانع»، والصواب: كما جاء عن أحمد وابنه قالا: «عمرو بن الجموح»، وكذلك عند الطبراني في «الكبير»، كما في «المجمع»(١).

[١٢٤٢]

«ما أخذت: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١﴾ [ق: ١] إلا من وراء النبي ﷺ كان يصلي بها الصبح».

منكر بذكر (الصبح). أخرجه أحمد، وابنه عبد الله في «المسند». ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير عبد الرحمن بن أبي الرحال. قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ».

قال الألباني: وهذا الحديث من أخطائه عندي، فقد خالفه سليمان بن بلال، ويحيىٰ بن أيوب -كلاهما- عن يحيىٰ بن سعيد، لم يذكرا: «صلاة الصبح»، وإنما قالا: «يقرأ بها علىٰ المنبر في كل جمعة». أخرجه مسلم، وغيره(٢).

---

(١) (١٢/ ٢٥٦) حديث: (٥٦٢١).

(٢) (١٢/ ٢٥٧) حديث: (٥٦٢٢).

[١٢٤٣]

«أبان بن أبي عياش». كان شعبة بن الحجاج سيئ الرأي فيه جدًّا، وتنوعت عبارته فيه، فمنها قوله فيه -وقد طلب منه الكف عنه-: «لا يحل الكف عنه، فإنه يكذب علىٰ رسول الله ﷺ». وقوله: «لأن أزني أحب إلي من أن أروي عنه». وغير ذلك(١).

[١٢٤٤]

جزم ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٠٥)، وحكاه عن العلماء في رسالته «الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف». فقال (ص٩): «يقولون: إن أبا الجوزاء لا يعرف له سماع من عائشة، وحديثه عنها إرسال».

أشكل الانقطاع الذي سبق عن ابن عبد البر، وغيره علىٰ بعض الفضلاء؛ لأنه وجد في «حلية الأولياء» (٣/ ٨١) تصريح أبي الجوزاء بالتحديث من عائشة، فكان الجواب: أنه من رواية أبان بن أبي عياش، قال: ثنا أبو الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها -حدثته-.

فقوله: «حدثته» زيادة من أبان بن أبي عياش، فإنه متروك اتفاقًا، مع أنه كان زاهدًا(٢).

---

(١) (١٢/ ٢٦٢) حديث: (٥٦٢٣).

(٢) (١٢/ ٢٦٢) حديث: (٥٦٢٣).

[١٢٤٥]

مما يؤكد أن تشهد ابن مسعود الذي تلقاه من رسول الله ﷺ مباشرة، وكفه بين كفيه ﷺ، قد جاء من طرق كثيرة عنه، ليس فيها شيء منها ذكر التورك في التشهد الأوسط، ولا النهوض حين يفرغ منه.

وذكر التورك في التشهد الأوسط جاء في حديث أخرجه الإمام أحمد (١/ ٤٥٩)، وهو منكر بهذا التمام.

وإسناده حسن؛ للخلاف المعروف في ابن إسحاق، لكن ذكر في هذا المتن ما لم يرد ذكره في كل أحاديث التشهد الأخرىٰ في «الصحيحين»، وغيرهما، وهي تدل علىٰ نكارة التورك في «التشهد الأوسط»، والنهوض حين يفرغ منه.

وذكر الأَلْبَانِي الأحاديث الأخرىٰ التي تدل علىٰ النكارة (ص٢٦٣-٢٦٥)[١].

[١٢٤٦]

رواية شقيق عن ابن مسعود في آخر التشهد مرفوعًا: «ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به».

«متفق عليه». «صحيح أبي داود ٨٨٩).

(١) (١٢/ ٢٦٦) حديث: (٥٦٢٤).

قال الألباني: «وليس هذا خاصًّا بالتشهد الأخير، كما يظن البعض، بل هو بإطلاقه يشمل التشهد الأول، بل قد جاء صريحًا في رواية أبي إسحاق عن الأسود ابن يزيد عن ابن مسعود مرفوعًا بلفظ: «إذا جلستم في كل ركعتين فقولوا: «التحيات لله... إلخ، ثم يتخير...» إلخ.

أخرجه الطبراني (٩٨٨٨ و٩٩١٤)، وصرح يوسف بإخبار هؤلاء لأبي إسحاق السبيعي، فانتفت شبهة تدليسه.

والثوري سمع من السبيعي قديمًا، فانتفت شبهة اختلاطه.

والإسناد صحيح، والحمد لله.

وبالجملة: فهي نص في مشروعية الدعاء في كل تشهد، خلافًا لرواية ابن إسحاق الشاذة، أو المنكرة.

وذكر ابن إسحاق التوركَ في وسط الصلاة من أخطائه، وشواذه التي خالف فيها بعض أحاديثه الأخرىٰ، وأحاديث الثقات الكثيرة[١].

[١٢٤٧]

«الافتراش خلاف التورك».

والصواب الذي تدل عليه الأحاديث الصحيحة: أن الافتراش هو الأصل والسنة، كما في حديث ابن عمر في «الإرواء» (٣١٧)، ونحوه حديث عائشة:

---

(١) (١٢/ ٢٦٦ -٢٦٧) حديث: (٥٦٢٤).

«فيفترش في كل جلسة، وفي كل تشهد إلا التشهد الأخير الذي يليه السلام، فيتورك»، كما جاء في حديث أبي حميد الساعدي مفصلًا: «... فإذا جلس في الركعتي جلس علىٰ رجله اليسرىٰ، ونصب اليمنىٰ، وإذا جلس في الركعة الآخرة قدَّم رجله اليسرىٰ، ونصب الأخرىٰ وقعد علىٰ مقعدته»(١).

[١٢٤٨]

«القاسم بن فياض». تناقض فيه ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فذكره في «الثقات»، ثم ذكره في «الضعفاء» (٢/ ٣١٣)(٢).

[١٢٤٩]

لقد أساء محقق «التمهيد» محمد التائب السعيدي، في تعليقه علىٰ هذا الحديث في «التمهيد» (٣/ ٣٢٨): «خير ما أعدت المرأة..»، فإنه لم يذكر في ترجمة «القاسم بن فياض» سوىٰ توثيق أبي داود، وعزاه لـ«تهذيب التهذيب»، و«الخلاصة!»!(٣).

[١٢٥٠]

اعتمر ﷺ من الجعرانة، وقال: «اعتمر منها سبعون نبيًّا».

---

(١) (١٢/ ٢٦٨) حديث: (٥٦٢٤).

(٢) (١٢/ ٢٧٥-٢٧٦) حديث: (٥٦٢٨).

(٣) (١٢/ ٢٧٦) حديث: (٥٦٢٨).

منكر بزيادة: (وقال: اعتمر منها سبعون نبيًّا).

وأما اعتماره ﷺ من (الجعرانة) فثابت في «الصحيحين»، وغيرهما من حديث ابن عمر، وأنس، وابن عباس، وهي مخرجة في «صحيح أبي داود»[(١)].

[١٢٥١]

«الجعرانة» بكسر أوله، وأصحاب الحديث يكسرون عينه، ويشددون راءه، وهما روايتان، وهي ماء بين الطائف ومكة، وهي إلىٰ مكة أقرب، نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين، وأحرم منها، وهي من مكة علىٰ بريد من طريق العراق.

وفي حاشية «أخبار مكة» للأزرقي بقلم رشدي الصالح ملحس (١/ ١٨٥): «وهي في طريق الحج العراقي، تبعد عن مكة خمسة عشر كيلو مترًا، فيها مسجد، وبئر قديم ماؤه عذب، وهو أحد متنزهات المكيين».

وفي «النهاية» لابن الأثير: «وهو موضع قريب من مكة، وهي في الحل، وميقات للإحرام».

قال الألْبَانِي: وكأنه يعني أنه ميقات لمن أراد العمرة من أهل مكة، فيخرج فيحرم إليها، وهو ما صرح به في «المهذب» (٧/ ٢٠٤) بشرح النووي، وفي ذلك نظر عندي من وجهين: انظر (ص٣٠٩).

---

(١) (١٢/ ٣٠٨) حديث: (٥٦٣٥).

لذا قال ابن تيمية في «الفتاوىٰ» (٢٦/ ٤٥): «ومن الفقهاء من استحب لمن اعتمر من مكة أن يحرم من (الحديبية) أو (الجعرانة) محتجًّا بعمرة النبي ﷺ، وهو غلط، فإن الحديبية كانت موضع حله لما أحصر، ولم تكن موضع إحرامه، وأما (الجعرانة)، فإنه أحرم منها داخلًا إلىٰ مكة؛ لأنه أنشا العمرة من هناك»[1].

[١٢٥٢]

«الحسين بن موسىٰ». لم أعرفه، ولا أورده الشيعة في كتبهم؛ كالنجاشي في «رجاله»، والحلِّي في «رجاله»[2].

[١٢٥٣]

حديث: «الدنيا دول...». أورده الماوردي في «الأمثال والحكم» (ص٦٩)، ولم يعزه لأحد!.

وهو ما فات المعلق عليه الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد (مخرجه) فقال: «لم أقف عليه!».

قال الألْبَانِي: وقد أخرجه الدينوري في «المنتقىٰ من المجالسة»، وهو «موضوع». ولعل المتهم به هو الدينوري نفسه، واسمه أحمد بن مروان. قال

---

(١) (١٢/ ٣٠٩) حديث: (٥٦٣٥).

(٢) (١٢/ ٣١١) حديث: (٥٦٣٦).

الدَّرَاقُطْنِي فيه بعد أن اتهمه بحديث آخر: «وهو عندي ممن كان يضع الحديث». وقال الذهبي: «ومشاه غيره»(١).

[١٢٥٤]

المعلق علىٰ كتاب «الأمثال والحكم» للماوردي، الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد:

قصير الباع في تخريج الأحاديث ومعرفة مصادرها.

جل اعتماده في ذلك علىٰ غيره من المخرجين والمحققين!

لا ممارسة له في هذا العلم.

فات الدكتور الكثير من العزو بقوله: «لم أقف عليه!».

الاعتماد علىٰ المختصرات من كتب التخريج دون الرجوع إلىٰ الأصول في التثبت من اتفاق الروايات أو اختلافها.

اعتماده في التخريج علىٰ «الجامع الصغير»(٢).

[١٢٥٥]

«لا حليم إلا ذو عثرة، ولا حكيم إلا ذو تجربة». «ضعيف».

---

(١) (١٢/ ٣١١) حديث: (٥٦٣٦).

(٢) (١٢/ ٣١٤- ٣١٨) حديث: (٥٦٣٨).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، والتِّرْمِذي، وابن حِبَّان في «صحيحه»، وفي «روضة العقلاء»، وفي «الضعفاء»، والحاكم في «المستدرك»، وأحمد في «المسند»، وأبو نعيم في «الحلية»، والخطيب في «تاريخ بغداد»، كلهم من طرق، عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعًا به.

قال التِّرْمِذي: «حديث حسن غريب..».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». وافقه الذهبي.

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث عمرو بن الحارث...».

قال الألْبَانِي: رواته ثقات غير دراج، وكنيته أبو السمح، قال الحافظ فيه: «صدوق في حديثه عن أبي الهيثم، ضعف».

استنكر له هذا الحديث ابن عدي في «الكامل».

ومع ضعف دراج خالفه ابن زحر، وهو ضعيف أيضًا، فرواه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد... فذكره موقوفًا عليه، وهو الصواب. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد».

وأخرج البخاري في «صحيحه» (٥٦٤): «كنت جالسًا عند معاوية فحدَّث نفسه، ثم انتبه فقال: «لا حكيم إلا ذو تجربة». وإسناده صحيح.

وعلقه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٥٢٩ - فتح) بصيغة الجزم مختصرًا،

وهو مما يؤكد أن الحديث أصله موقوف.

قال الألْبَانِي: «ومع وضوح علة هذا الحديث وضعفه، فقد اختلفت أقوال العلماء حوله ما بين مصحح، ومحسن، ومضعف. من ذلك أن الحافظ سكت عن التصحيح، والتحسين المشار إليهما في «رده علىٰ القزويني»، ولعل ذلك لأن همه كان متوجهًا لرد حكم القزويني عليه بالوضع، وليس التحقيق في مرتبته..»(١).

[١٢٥٦]

وقد قال ابن الجوزي -كما في «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٧)-: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول؛ فاعلم أنه موضوع، وقال: ومعنىٰ مناقضته للأصول: أن يكون خارجًا عن دواوين الإسلام من المسانيد، والكتب المشهورة»(٢).

[١٢٥٧]

والماوردي صاحب كتاب «الأمثال والحكم» مع فضله وعلمه لم يكن عنده دراية أو اهتمام بعلم الحديث(٣).

---

(١) (١٢/ ٣٣٠) حديث: (٥٦٤٦).

(٢) (١٢/ ٣٣٣) حديث: (٥٦٤٧).

(٣) (١٢/ ٣٣٦) حديث: (٥٦٤٩).

[١٢٥٨]

«من أحب دنياه أضر بآخرته، ومن أحب آخرته أضر بدنياه، فآثِروا ما يبقىٰ علىٰ ما يفنىٰ». «ضعيف».

أخرجه ابن حِبَّان، وابن أبي عاصم، والحاكم، والبيهقي، وأحمد، وعبد بن حميد، وغيرهم.

وصححه الحاكم، ورده الذهبي بالانقطاع، وتبعه المنذري، والمناوي.

قال المنذري في «الترغيب» (٤/ ١٠٣): «المطلب بن عبد الله بن حنطب لم يسمع من أبي موسىٰ».

قال الأَلْبَانِي: ثم وجدت له شاهدًا قويًا من حديث أبي هريرة، فبادرت إلىٰ إخراجه في «الصحيحة» (٣٢٨٧)(١).

[١٢٥٩]

وهناك جملة من الأحاديث الكثيرة الواهية التي سود بها مختصرَا «تفسير ابن كثير» كتابيهما، ألا وهما: الشيخ محمد نسيب الرفاعي، والشيخ الصابوني، فقد أوهما القراء في المقدمة أنهما حذفَا من كتابيهما الأحاديث الضَّعِيفة التي وردت في كتاب ابن كثير، وأنهما اقتصرا علىٰ الأحاديث الصحيحة فقط!

---

(١) (١٢/ ٣٣٧) حديث: (٥٦٥٠).

والواقع يشهد بخلاف قولهما؛ إذ هما جاهلان بهذا العلم، والأول منهما أنا مِن أعرف الناس به، فقد عاش في الدعوة السلفية عشرات السنين، وكان يحضر دروسي في حلب وغيرها، واستفاد منها ما شاء الله تعالىٰ، إلا هذا العلم، وكتابه هذا المختصر أكبر دليل علىٰ ذلك(١).

[١٢٦٠]

الصابوني مختصر «تفسير ابن كثير» أشعري خلفي مُرٌّ! وقد تقدمت بعض النماذج الأخرىٰ التي تدل علىٰ ما ذكرنا(٢).

[١٢٦١]

«إذا استجمر أحدكم فليوتر، وإن الله وتر يحب الوتر، أما ترىٰ السماوات سبعًا، والأرض سبعًا، والطواف سبعًا، وذكر أشياء».

«منكر بهذا التمام». رواه البزار في «مسنده».

وآفته: أبو عامر الخزاز».

والشطر الأول قد جاء من طريق أخرىٰ عن أبي هريرة مرفوعًا به، دون: «أما ترىٰ السماوات سبعًا...».

---

(١) (١٢/ ٣٤٨) حديث: (٥٦٥٥).

(٢) (١٢/ ٣٤٨) حديث: (٥٦٥٥).

أخرجه الشيخان، وغيرهما، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٢٩٥)، و«صحيح أبي داود» (١٢٨).

واتفاق الطرق علىٰ رواية أبي هريرة بدون زيادة: «أما ترىٰ..» لدليل علىٰ نكارتها أو إدراجها[١].

[١٢٦٢]

«كان يجنب فيغتسل، ثم يستدفئ بي قبل أن أغتسل». «ضعيف».

أخرجه علي بن الجعد في «مسنده».

ومن طريق ابن الجعد أخرجه البغوي في «شرح السنة»، لكن وقع فيه (حصين) مكان (حريث)!. وهو تحريف لم ينتبه له الشيخ شعيب الأرناؤوط.

والحديث عزاه لابن ماجه من حديث وكيع، وهو وهَم آخر منه.

ومنه تعلم تساهل التِّرْمِذي أيضًا في قوله عقب الحديث: «ليس بإسناده بأس».

وقد أحسن صنعًا أبو بكر بن العربي بقوله: «حديث لم يصح، ولم يستقم، فلا يثبت». نقله أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرحه علىٰ التِّرْمِذي»، وأقره[٢].

---

(١) (١٢/ ٣٤٩) حديث: (٥٦٥٦).

(٢) (١٢/ ٢٥٢) حديث: (٥٦٥٧).

[١٢٦٣]

«كان إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن، والأذىٰ، وعافاني». «ضعيف».

أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة». وإسناده ضعيف، وله علتان:

الأولىٰ: الجهالة.

والثانية: الاضطراب في المتن. فهناك روايتان، في الأولىٰ: رفعه، وفي الأخرىٰ: وقفه.

ووافق سفيان الثوري علىٰ وقفه.

ومما لا شك فيه أن الموقوف أصح؛ لموافقة شعبة في الرواية الأخرىٰ للثوري.

ورفعه أيضًا شعبة.

والأرجح ما جزم به أبو زُرْعَة؛ لاتفاق أبي حاتم معه علىٰ أن الثوري أحفظ من شعبة. وأقر الحافظ ابن حجر أبا زرعة في «نكته علىٰ الأطراف».

ومعنىٰ ذلك أن الصحيح في الحديث الوقف.

ورأيت الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ قد خبط خبط عشواء في هذا الحديث، وقال في «السيل الجرار»: «إسناده صالح..». وكأنه اغتر بما وقع في بعض نسخ «الجامع

الصغير» من الرمز له بالصحة. وكأنه لا يعلم أن رموز «الجامع» لا قيمة علمية لها، كما تراه في مقدمة «صحيح الجامع الصغير»، و«ضعيف الجامع».

وأما حديث أنس؛ ففيه إسماعيل بن مسلم، فتردد الشوكاني بين أن يكون العبدي الثقة، وبين أن يكون البصري الضَّعِيف، ولو سلم بهذا التردد؛ فذلك مما يمنع القول بأن إسناده صالح...[(١)].

[١٢٦٤]

والأخبار الصحيحة: أن النبي ﷺ أمر بإعادة الصلاة إذا مر بين يديه الحمار، والكلب، والمرأة».

أما حديث: «لا يقطع الصلاة كلب، ولا حمار، ولا امرأة..»، ضعيف جدًّا، وآفته: إسحاق بن أبي فروة، وهو متروك.

وهذا الحديث استنكره ابن عدي، وتابعه الذهبي في «الميزان».

وقد ساق ابن القيم الأحاديث الصحيحة، وقال عقبها: «ومعارض هذه الأحاديث قسمان: صحيح غير صريح، وصريح غير صحيح، فلا يترك العمل بها لمعارض هذا شأنه».

يعني بالصحيح: كحديث عائشة في صلاته ﷺ في الليل وهي معترضة بينه

---

(١) (١٢/ ٣٥٤) حديث: (٥٦٥٨).

وبين القبلة، راقدة علىٰ الفراش. متفق عليه.

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٥٩٠): «والفرق بين المار وبين النائم في القبلة: أن المرور حرام، بخلاف الاستقرار نائمًا كان أو غيره، فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبثها».

ومثله: حديث ابن عباس في مروره بين يدي الصف، ورسول الله ﷺ يصلي في عرفة، وإرساله الأتان ترتع. متفق عليه.

قال الحافظ ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٣-٢٥): «ليس فيه أن الحمار مر بين يدي النبي ﷺ، وإنما مر بين يدي أصحابه، وسترة الإمام سترة لمن خلفه»[(١)].

[١٢٦٥]

ومثله حديث: «لا يقطع الصلاة شيء».

«منكر»، وآفته: عفير بن معدان. اتفقوا علىٰ تضعيفه، وقد بسط الحافظ المزي أقوال جارحيه في «تهذيب الكمال». وهو ممن سقطت ترجمته من «تهذيب التهذيب» للعسقلاني. وأورده الذهبي في «الضعفاء». وقال أبو حاتم: «لا يشتغل بحديثه»[(٢)].

---

(١) (١٢/ ٣٦٠-٣٦٢) حديث: (٥٦٦٠).

(٢) (١٢/ ٣٦٤) حديث: (٥٦٦١).

[١٢٦٦]

إدريس بن يحيىٰ المعروف بـ(الخولاني): قال ابن أبي حاتم: «صدوق، سئل عنه أبو زُرْعَة فقال: رجل صالح من أفاضل المسلمين».

قال يونس بن عبد الأعلىٰ: «ما رأيت في الصوفية عاقلًا سواه».

وصحح له الحاكم.

توفي سنة (٢١١)، وذكر الذهبي أنه من الأبدال، كان يشبه بشر الحافي في فضله وتألهه.

غفل عن ترجمته الشيخ أحمد شاكر فقال في تعليقه علىٰ التِّرْمِذي: «لم أجد ترجمة لإدريس هذا!»![١].

[١٢٦٧]

«صلىٰ قبل المغرب ركعتين».

«شاذ». أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه».

لا أجد في هذا الإسناد من هو أولىٰ بتعصيب الخطأ في هذه الزيادة؛ لأنهم جميعًا ثقات، لم يتكلم فيهم أحد بجرح سوىٰ عبد الصمد بن عبد الوارث، فإنه مع كونه من رجال الشيخين، فقد قال فيه ابن قانع: «ثقة يخطئ».

(١) (١٢/ ٣٦٦-٣٦٧) حديث: (٥٦٦١).

فإن لم يكن هو فابنه عبد الوارث؛ لأنه قد خولف، وأبوه توبع.

ومن أجل ذلك جزم ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنفي ما تضمنته هذه الزيادة، فقال في «زاد المعاد»: «وأما الركعتان قبل المغرب، فإنه لم ينقل عنه ﷺ أنه كان يصليهما، وصح عنه أنه أقرَّ أصحابه عليهما...».

وذكر نحوه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ١٠٨). وقد غفل عن هذا المعلق على «الزاد» فقال: «وإسناده صحيح»[(١)].

[١٢٦٨]

«إن هذه أيام أكل، وشرب، وذكر الله، فلا تصوموا فيهن إلا صومًا في هدي».

منكر بذكر الاستثناء. أخرجه الدَّرَاقُطْنِي في «سننه».

وآفته: سليمان بن أرقم، قال الذهبي في «الكاشف»: متروك.

وقد خالفهما معمر إسنادًا ومتنًا، فراوه عن الزهري بسنده الصحيح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: أمر النبي ﷺ عبد الله بن حذافة أن يركب أيام منى... الحديث، نحوه دون الاستثناء، وهو الصحيح. رواه الطحاوي، وأحمد.

لكن معنى الحديث صحيح؛ لحديث البخاري، وغيره عن عائشة، وابن

---

(١) (١٢/ ٣٧٣) حديث: (٥٦٦٢).

عمر قالا: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي».

إن لم يكن صريحًا في الرفع فهو في حكم المرفوع عند الجمهور[(١)].

[١٢٦٩]

«إذا عطس الرجل والإمام يخطب يوم الحمعة فيشمته».

«ضعيف جدًّا». أخرجه الشافعي في «الأم».

وآفته: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، قال الحافظ فيه: «متروك».

والذي يترجح عندي -والله أعلم- الأول؛ لأنه إذا كان قول القائل: «أنصت» لغوا، كما في الحديث الصحيح، مع أنه داخل في الأدلة في الأمر بالمعروف، فبالأولىٰ أن لا يشمت العاطس، ولا يرد السلام، لما يترتب من التشويش علىٰ الحاضرين بسبب الرد والتشميت، وهذا ظاهر لا يخفىٰ علىٰ أحد.

بل أرىٰ عدم إلقاء السلام علىٰ المستمعين سدًّا للذريعة؛ لأن أكثرهم لا يعلم أنه يجوز الرد إشارة باليد، أو الرأس.

ثم رأيت في «المجموع» للنووي (٤/ ٥٢٣ -٥٢٤) عن الشافعية ما يوافق الذي رجحته، وانظر من أجل العطاس كلام ابن دقيق في «الفتح» (١٠/ ٦٠٦)[(٢)].

---

(١) (١٢/ ٣٨٠) حديث: (٥٦٦٢).

(٢) (١٢/ ٣٨٣) حديث: (٥٦٦٥).

[١٢٧٠]

«تقبل الله منا ومنك. في العيد». «ضعيف جدًّا».

أخرجه ابن عدي في «الكامل».

لكن ثبت ذلك من طريق أخرىٰ قوية: أن الصحابة كانوا إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض: «تقبل الله منا ومنك». وأخرجه المحاملي، وغيره(١).

[١٢٧١]

وإن من طامات الدكتور القلعجي وجهالاته: أنه ذكر حديث: «يا أنس! لباس الملائكة إلىٰ أنصاف سوقها»، وهو موضوع، أخرجه العقيلي في «الضعفاء»، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وجزم الشوكاني بوضعه في «الفوائد»، وأن الدكتور القلعجي ذكره في جملة الأحاديث «الصحيحة» التي فهرسها في آخر «ضعفاء العقيلي» (ص٥٢٥)، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله(٢).

[١٢٧٢]

وحديث: «غط رأسك من الناس، وإن لم تجد إلا خيطًا»، مع كونه في «ضعفاء العقيلي» الذي نشره الدكتور القلعجي، فقد نجا من جوره الذي تجلىٰ

---

(١) (١٢/ ٣٨٥) حديث: (٥٦٦٦).

(٢) (١٢/ ٣٩١) حديث: (٥٦٧١).

في فهرسيه اللذين وضعهما في آخره، فإنه لم يورده في الصحيحة، ولا في الضَّعِيفة، وفي كل منهما ما هو من حق الآخر عند أهل العلم(١).

[١٢٧٣]

«كنا زمان رسول الله ﷺ، وقليل ما نجد الطعام، فإذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل... الحديث».

أخرجه ابن ماجه، وقال: «غريب».

وأخرجه البخاري (٥٤٥٧) من طريق إبراهيم بن المنذر: حدثني محمد بن فليح قال: حدثني أبي... فذكره.

فليح بن سليمان المدني الأسلمي قال ابن مَعِين: «ضعيف». وفي رواية: «ليس بالقوي، ولا يحتج بحديثه». وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي». وقال النَّسَائِي: «ضعيف». وقال ابن المديني: «ضعيف».

ومشاه غيرهم كالعقيلي، وابن عدي، ولم يأت الحافظ ابن حجر في مقدمة «الفتح» في الدفاع عنه بشيء ينفع في تقوية أمره، بل ظاهر كلامه يميل إلىٰ تضعيفه.

فقال: «احتج به البخاري، وروىٰ له مسلم حديثًا واحدًا، وهو حديث

---

(١) (١٢/ ٣٩٣) حديث: (٥٦٧٢).

الإفك، وضعفه يحيىٰ بن مَعِين، والنَّسَائِي، وأبو داود... وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة مستقيمة، وغرائب، وهو عندي لا بأس به».

(قال الحافظ): «قلت: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده علىٰ مالك، وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق».

قال الأَلْبَانِي: ومن المحتمل أن يكون ضعفه بسبب أبيه، فإن المضعفين له أكثر بكثير من الموثقين، ولعله لذلك استغرب ابن ماجه هذا الحديث، فلا تطمئن النفس بعد ذلك لحديثه إلا إذا توبع، وهيهات!(١).

[١٢٧٤]

«السَّجل: كاتب كان للنبي ﷺ».

«منكر». أخرجه الطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «السنن»، وأبو داود، وغيرهم.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»: «وهذا منكر جدًّا من حديث نافع عن ابن عمر، لا يصح أصلًا. وقد صرح جماعة من الحفاظ بوضعه، وإن كان في «سنن أبي داود»، منهم شيخنا المزي...».

---

(١) (١٢/ ٣٩٦) حديث: (٥٦٧٥).

وقد تصدىٰ الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري للإنكار علىٰ هذا الحديث ورده أتم رد، وقال: لا يعرف في الصحابة أحد اسمه (السجل)، وكتَّاب النبي ﷺ معروفون، وليس فيهم أحد اسمه (السجل)، وصدق رحمه الله، وأما من ذكره في أسماء الصحابة، فإنما اعتمد علىٰ هذا الحديث.

قال ابن قيم الجوزية في «تهذيب السنن» (٤/ ١٩٦): «سمعت شيخنا ابن تيمية يقول: هذا الحديث موضوع، ولا يعرف لرسول الله ﷺ كاتب اسمه (السجل) قط، وليس في الصحابة من اسمه (السجل)، وكتاب النبي ﷺ معروفون لم يكن فيهم من يقال له: (السجل)...»[١].

[١٢٧٥]

«خلف بن خليفة» وإن كان من رجال مسلم، فإنما أخرج له في الشواهد، ثم إنه كان اختلط[٢].

[١٢٧٦]

«رأيت علىٰ باب الجنة مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، علي أخو رسول الله».

«موضوع». أخرجه ابن عدي في «الكامل»، وابن حِبَّان في «الضعفاء

(١) (١٢/ ٣٩٩) حديث: (٥٦٧٦).

(٢) (١٢/ ٤١٩) حديث: (٥٦٧٩).

والمجروحين»، والقطيعي في «زوائده علىٰ فضائل الصحابة لأحمد»، وغيرهم، وآفته: كادح بن رحمة.

نقل الدكتور تدمري في تعليقه علىٰ «معجم الشيوخ» لابن جميع، عن الشيخ محمد الباقر المحمودي -والظاهر أنه شيعي- أنه خرج الحديث بروايتين ساقهما، ولفظهما واحد، عزا الأولىٰ «للكامل» لابن عدي، والأخرىٰ للإمام أحمد في «باب فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وهذا خطأ؛ لأن أحمد لا دخل له في هذا الحديث، ولا رواه، وإنما هو من زوائد القطيعي عليه.

ومثل هذا الوهم يقع فيه كثير من المتعلقين بهذا العلم، وبخاصة الشيعة منهم، وبعضهم قد يفعلون ذلك عمدًا تدليسًا وتضليلًا(١).

[١٢٧٧]

إن الأحاديث المروية في كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أحمد ثلاثة أنواع:

الأول: من رواية أبي بكر القطيعي عن عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه.

الثاني: من رواية القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن شيوخه عن غير أبيه.

الثالث: من رواية القطيعي عن شيوخه غير عبد الله بن أحمد.

(١) (١٢/ ٤٢٣) حديث: (٥٦٨٤).

من لا علم عنده بالأسانيد، وطبقات الرواة يتوهم من مجرد رؤيته الحديث في «كتاب الفضائل» أنه من رواية أحمد! وليس كذلك، فينبغي التنبيه حتىٰ لا ينسب للإمام أحمد من الحديث ما لم يروه، فيساء إليه(١).

[١٢٧٨]

يغتر كثيرًا مختصرَا «تفسير ابن كثير»: الشيخ نسيب الرفاعي، والشيخ الصابوني، بسكوت ابن كثير علىٰ بعض الأحاديث؛ جاهلين أنه قد ساقه بإسناده، فبرئت ذمته منه، ولا شك أن تصحيحهما لم يقم علىٰ بحث منهما أحيانًا علىٰ تراجم رجاله، فإنهما من أبعد الناس عن هذا العلم(٢).

[١٢٧٩]

«إن الله يصلي علىٰ ميامن الصفوف». «لا أصل له بهذا اللفظ»، وإنما هو من التخريفات الكثيرة للأحاديث النبوية التي وقعت في كتاب «مختصر تفسير ابن كثير» للشيخ نسيب الرفاعي بسبب العجلة في الاختصار.

وأصل هذا الحديث في «تفسير ابن كثير» إنما هو بلفظ: «**إن الله وملائكته يصلون علىٰ ميامن الصفوف**». وهو حديث معروف(٣).

---

(١) (١٢/ ٤٢٦) حديث: (٥٦٨٤).

(٢) (١٢/ ٤٢٧) حديث: (٥٦٨٥).

(٣) (١٢/ ٤٢٨) حديث: (٥٦٨٦).

[١٢٨٠]

فإن المعلق علىٰ «معجم الشيوخ» الدكتور تدمري، له تخريجات عجيبة، وله بعض الأخطاء والأوهام في التخريج، وله:

(ص٤٣٢)، علق علىٰ حديث بقوله: «أخرجه البخاري».

الرد: وهذا تخريج عجيب موهم أن الحديث رواه البخاري، ولا شيء من ذلك البتة، فإنك إذا رجعت إلىٰ المكان الذي أشار إليه من «البخاري»؛ لم تجد فيه إلا حديث ابن عباس الموقوف عليه!!

(ص٤٣٤): فإن الدكتور عزا حديث في تعليقه علىٰ «المعجم» للترمذي، والنَّسَائِي، والدرامي!! وهذا خطأ محض يشبه خطأه السابق في الحديث.

وهذا يدل علىٰ أن الدكتور لا معرفة له بهذا العلم، أو علىٰ الأقل بفن التخريج، فهو يخبط فيه خبط العشواء في الليلة الظلماء، وإلا كيف استجاز عزو حديث قوليٍّ إلىٰ من لم يروه، لمجرد كونهم رووا في الباب حديثًا آخر من فعله ﷺ؟!!

(ص٤٣٧) **قال**: «لم أجد له ترجمة».

الرد: وكم له من مثل هذا النفي!!

(ص٤٤٠): عزا الدكتور تدمري في تعليقه علىٰ المعجم» لابن ماجه في الجهاد، وهذا كذب علىٰ ابن ماجه، سببه الجهل بهذا العلم، فإن الذي عند ابن

ماجه في الباب المشار إليه إنما هو حديث آخر برقم (٢٧٦١) من رواية جمع من الصحابة، ليس منهم أنس.

فتأمل كم له في هذا العزو من تخليط!!

قال الألْبَانِي (ص٤٤٢): «ومما يدل الباحث علىٰ أن الرجل لا معرفة عنده بعلم الجرح والتعديل، وما أذكر أني رأيته جرح راويًا ما، ولو كان كذَّابًا، وكل ما صنعه في تخريجاته نقل دون تقميش!»![1].

[١٢٨١]

«بناء علىٰ القاعدة المعروفة: أن ما تفرد به ابن عساكر فهو ضعيف، وهذه القاعدة، وإن كانت تشذ أحيانًا، ليس علىٰ إطلاقها»[2].

[١٢٨٢]

«ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بغير عمامة».

«موضوع». رواه الديلمي في «المسند»، وآفته: أحمد بن صالح، وكان يضع الحديث، كما قال ابن حِبَّان، وهو غير أحمد بن صالح المصري الحافظ، كما نبه عليه ابن حِبَّان في «الثقات».

---

(١) (١٢/ ٤٣٢-٤٤٢) حديث: (٥٦٨٩).

(٢) (١٢/ ٤٤٤) حديث: (٥٦٩٦).

كأن الحافظ المناوي ظنه الحافظ المصري، وكأنه مال إلىٰ تمشية حاله.

واعتمد علىٰ المناوي الشيخ عبد الله الغماري في رسالته «إزالة الالتباس». بقوله: «وهذا الحديث مع ضعفه أقوىٰ ما ورد في هذا الباب!».

والرجل قد تبين لي من رسائله أنه خلفيٌّ صوفِيٌّ حاقدٌ حاسدٌ أفَّاكٌ(١).

[١٢٨٣]

قول الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن مقبول الأهدل اليماني في رسالته «سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة»: «وفي إسناده عبد العزيز بن عبد الرحمن فيه مقال، وصريح في «ميزان الاعتدال»، وغيره بأنه حديث ضعيف، لكنه يعمل به في فضائل الأعمال!»، وأقره الشيخ عبد الله الغماري الذي قدم له، وعلق عليه!

فيه دلالة ظاهرة علىٰ جهل هذا الرجل بهذا العلم، أو تجاهله، فإن مقتضىٰ قول الذهبي في عبد العزيز: «اتهمه أحمد..» أن حديثه يكون من قسم الضَّعِيف جدًّا.

وقوله: «لكنه يعمل به...» فاسد الاعتبار؛ لأن من شروط العمل بالحديث الضَّعِيف عند من يقول به: أن لا يشتد ضعفه، كما ذكر ذلك

---

(١) (١٢/ ٤٤٦) حديث: (٥٦٩٩).

الغماري نفسه في بعض رسائله، مثل كتابه «القول المقنع» الذي حشاه كذبًا، وزورًا، وسفاهة، وقلة حياء(١).

[١٢٨٤]

المدعو (عبد الوهاب مهية) الجزائري نحا نحو عبد الله الغماري في رسالة له سماها «كشف الأكنة عما قيل: إنه بدعة وهو سنة». وقد تبين لي أنه مقلد له في كثير من بدعه التي زعم أنها سنة؛ تمسكًا منه بعمومات لم يجر عمل السلف عليها، أو بأحاديث واهية لا يجوز العمل بها، ولو في فضائل الأعمال؛ لشدة ضعفها.

وهذا منهجه ومنهج الشيخ عبد الله الغماري، ومن جرىٰ مجراه من المبتدعة الذين لا يفرقون بين العادة والعبادة، أو بين المباحات والطاعات، فيقيسون هذه علىٰ تلك التي لم يأت بها النبي ﷺ؛ لبيانها، وتفصيل القول في جزئياتها، بل قال: «**أنتم أعلم بدنياكم**»؛ رواه مسلم. وقال في العبادات: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**». رواه مسلم. نسأل الله لنا ولكم الهداية(٢).

[١٢٨٥]

فإن الدكتور فؤاد في تعليقه علىٰ «أمثال الماوردي»، حديث عهد بتعلقه

---

(١) (١٢/ ٤٥١) حديث: (٥٧٠١).

(٢) (١٢/ ٤٥٢) حديث: (٥٧٠١).

بهذا العلم، فهو لا يعلم أن «الزوائد» غير «مجمع الزوائد»، فأن مؤلف الأول هو البوصيري، وقد توهم بينهما!! و«مجمع الزوائد» للهيثمي![١].

[١٢٨٦]

ومن عجائب الدكتور عبد المعطي القلعجي أنه صحح حديث: «لا توضع النواصي إلا في حج، أو عمرة»، فقد صححه بإيراده إياه في فهرس الأحاديث الصحيحة الذي وضعه في آخر «الضعفاء» للعقيلي، وأتبعه بفهرس آخر للأحاديث الضَّعِيفة، والمنكرة التي لا أصل لها! وقد أورد في كل منهما ما حقه أن يذكر في الآخر!! الأمر الذي يدل علىٰ جهل بالغ بهذا العلم، وجرأة عجيبة، وتهور لا نعرف له مثيلًا[٢].

[١٢٨٧]

في الرواة (محمد بن الحجاج) جمع، وفيهم اثنان قال ابن مَعِين في كل منهما: «ليس بثقة».

أحدهما: محمد بن الحجاج اللخمي الواسطي، صاحب حديث الهريسة الكذَّاب.

والآخر: محمد بن الحجاج المصغر[٣].

---

(١) (١٢/ ٤٥٩) حديث: (٥٧٠٣).

(٢) (١٢/ ٤٨٠) حديث: (٥٧١٣).

(٣) (١٢/ ٤٨٥-٤٨٦) حديث: (٥٧١٦).

[١٢٨٨]

«الجاحظ» الكاتب الشهير صاحب التصانيف، لكنه غير موثوق به في الرواية. قال ثعلب: «ليس بثقة، ولا مأمون». وضعفه غيره. انظر: «لسان الميزان»(١).

[١٢٨٩]

«لتزدحمن هذه الأمة علىٰ الحوض ازدحام إبل وردت لخمس». «ضعيف».

أخرجه ابن حِبَّان، والطبراني في «المعجم الكبير». وإسناده ضعيف، رجاله ثقات غير ابن زبريق، فإنه مختلف فيه.

وجملة القول: أن الحديث ضعيف؛ لأن مدار طرقه علىٰ ابن زبريق، وإني استغفر الله من تقويتي إياه سابقًا، وأن ذلك كان تبعًا لغيري، فالحمد لله الذي وفقني للرجوع عن خطئي، فمن كان عنده نسخة منه فليضرب، ولينقله إلىٰ الكتاب الآخر(٢).

[١٢٩٠]

كنت لما تكلمت علىٰ رجال إسناد البزار في حديث: «لو تعلم المرأة حق الزوج...» قلت في فضيل الراوي عن موسىٰ بن عقبة: إنه فضيل بن عياض..

(١) (١٢/ ٤٩٥-٤٩٦) حديث: (٥٧٢٢).

(٢) (١٢/ ٤٩٨) حديث: (٥٧٢٥).

والآن قد حصحص الحق، وتبين أنه ليس به، وأنه فضيل بن سليمان النميري، بعد أن قام الأخ الفاضل حمدي السلفي بطبع «المعجم الكبير»، وبذلك قدم لعلماء السنة، وطلاب علم الحديث كنزًا ثمينًا طالمَا كانت نفوس المحبين للحديث النبوي متشوقة للوقوف عليه، والاستفادة منه، لعلي أنا اكثر المستفيدين منه، وهذا المثال بين يديك، حيث كشف لنا، وهو نفس إسناد البزار، وإني اكتشفت بذلك خطأ وقعت فيه جرني إليه خطأ وقع فيه الحافظ من قبلي، وهو تحسينه إسناد البزار...

وفضيل بن سليمان النميري تكاد أقوال الأئمة تتفق علىٰ تضعيفه. كما في «تهذيب التهذيب». وترىٰ جميعهم أجمعوا علىٰ تضعيفه علىٰ اختلاف عباراتهم، وألفاظهم، ولم يوثقه منهم غير ابن حِبَّان، ولا يخفىٰ علىٰ أهل العلم أنه لا قيمة لتوثيقه إذا تفرد، فكيف إذا خالف؟!

فإن قيل: فقد أخرج له الشيخان؟

نقول: نعم. وقد خالفهما الأئمة المذكورون، فلعل إخراجهما اختيارًا منهما لبعض أحاديثه، أو استشهادًا ومتابعةً.

قال الحافظ في مقدمة «فتح الباري» (ص٤٣٥): «ليس له في البخاري سوىٰ أحاديث توبع عليها...».

وبناء علىٰ ما تقدم أخرجت الحديث من «الصحيحة» إلىٰ «الضَّعِيفة»[1].

---

(١) (١٢/ ٥٠٤ -٥٠٦) حديث: (٥٧٢٦).

[١٢٩١]

«لا تسافر امرأة» [بريدًا] إلا ومعها محرم يحرم عليها».

شاذ بلفظ (البريد). رواه أبو داود، وابن خزيمة، والحاكم، وابن عساكر عن سهيل بن أبي صالح.. به.

قال الحاكم: صحيح علىٰ شرط مسلم. ووافقه الذهبي.

قال ابن خزيمة: البريد اثنا عشر ميلًا.

ثم تبين أن الحديث بلفظ: «بريدًا» شاذ، والمحفوظ: «... يوم وليلة...»، كما هو مبين في «صحيح أبي داود».

والخطأ من سهيل بن أبي صالح؛ لأنه كان تغير حفظه، ولذلك روىٰ له البخاري مقرونًا بغيره، وتعليقًا.

فقد خالفه الليث بن سعد بلفظ: «... يوم وليلة...». وهذا هو «المحفوظ»[(١)].

[١٢٩٢]

«بُطحان علىٰ ترعة من ترع الجنة». «ضعيف»، وقد كنت حسنته في «الصحيحة» (٧٦٩)، ثم تبين لي أن له علة تقدح في ثبوته.

---

(١) (١٢/ ٥٠٦) حديث: (٥٧٢٧).

وخلاصته: أن الأحنف المولىٰ هو أحنف آل أبي المعلىٰ، وليس هو الأحنف بن قيس، كما وهم ابن كاسب، ووهمنا نحن بوهمه، فحسَّنَّا الحديث فيما سبق!(١).

[١٢٩٣]

(بُطْحان) بالضم والسكون عند المحدثين: واد في المدينة، وهو أحد أوديتها الثلاثة، وهي العقيق، وبطحان، وقناة، كما في «معجم البلدان».

(الأحنف) من (الحنف)، وهو إقبال القدم بأصابعها علىٰ القدم الأخرىٰ(٢).

[١٢٩٤]

«القاسم بن فياض». مجهول، كما قال الحافظ في «التقريب». وأورده البخاري في «التاريخ» ساكتًا عنه.

وهو من الأدلة الكثيرة علىٰ أن من سكت عنه البخاري فليس ذلك منه توثيقًا له عند أهل العلم، خلافًا لمن لا علم عنده بهذا الفن من المعاصرين، وبخاصة إذا ضعفه غيره.

وقد أورده ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٢/ ٢١٣)(٣).

(١) (١٢/ ٥١١) حديث: (٥٧٣٠).

(٢) (١٢/ ٥١٥) حديث: (٥٧٣٠).

(٣) (١٢/ ٥٢٣) حديث: (٥٧٣٣).

[١٢٩٥]

«القاسم بن فياض». تناقض فيه ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ. فأورده في «الضعفاء» (٢/ ٢١٣)، ثم أورده في «الثقات» (٧/ ٣٣٤)[١].

[١٢٩٦]

«كان إذا سقىٰ قال: ابدءوا بالكبير، أو قال: بالأكابر».

«شاذ». أخرجه أبو يعلىٰ. وهو إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري غير محمد بن عبد الرحمن الأنطاكي، فإنه من رجال مسلم، قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة يغرب».

قال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٧١): «أخرجه أبو يعلىٰ بسند قوي».

قلت: ولعل ذلك عمدة الشيخ حسين سليم أسد.

وكنت قديمًا جريت علىٰ ظاهر الإسناد فصححته، كما فعل جماعة غيري، كما رأيت فعل المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ»، ونقل توثيق ابن سهم عن الخطيب، وابن حِبَّان.

وقد ثبت أنه أخطأ، فقد رواه الوليد بن مسلم، وغيره عن عبد الله بن المبارك به مختصرًا، بلفظ: «البركة مع أكابركم». أخرجه التسعة من الحفاظ عن ابن المبارك به.

---

(١) (١٢/ ٥٢٤) حديث: (٥٧٣٣).

خرجته في «الصحيحة» (١٧٧٨)(١).

[١٢٩٧]

شتان بين الشيخ الأعظمي، والدكتور محفوظ الرحمن زين الله»، كما هو بين من خلال تحقيقهما:

فالشيخ الأعظمي كم له من مثل إقرار الحافظ الهَيْثَمِي الدال علىٰ أنه «إمعة»، وأنه لا تحقيق معه!.

وبين الدكتور محفوظ الرحمن، فإن تعقباته للهيثمي بما نقله عن الحافظ ابن حجر، كما في «مختصر زوائد البزار» متعقبًا علىٰ الهَيْثَمِي(٢).

[١٢٩٨]

وهو من أغرب الأخطاء التي وقعت في «صحيح ابن حِبَّان».

قلت: وهو من أغرب العجائب(٣).

[١٢٩٩]

«من أحب أن يتمثل له الرجال [بين يديه] قيامًا فليتبوأ مقعده من النار».

---

(١) (١٢/ ٥٢٥) حديث: (٥٧٣٤).

(٢) (١٢/ ٥٤٠) حديث: (٥٧٤٣).

(٣) (١٢/ ٥٤٤-٥٤٦) حديث: (٥٧٤٦).

منكر، بل باطل بزيادة (بين يديه). أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط».

فقد صح من طريقين عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دونها، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٥٧)[١].

[١٣٠٠]

لقد أعجبني ما ذكره الذهبي في آخر ترجمة للإمام يحيىٰ بن سعيد القطان الحافظ النقاد من «سيره»: «لا تنظروا إلىٰ الحديث، ولكن انظروا إلىٰ الإسناد، فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد».

فإن كثيرًا من العلماء فضلًا عن غيرهم، ينظرون إلىٰ متن الحديث ومعناه دون الإسناد ورواته، فإذا راقهم، أو وافق هواهم احتجوا به، وبنوا عليه علالي وقصورًا، وإلا رفضوه ونبذوه نبذ النواة.

ويعود السبب إلىٰ جهلهم بهذا العلم، وعدم اعتدادهم بأقوال المتخصصين في هذا العلم المظلوم من غير أهله، وقد ينضم إلىٰ ذلك الهوىٰ، وحب الظهور بالمعرفة والنقد، وهو مما ابتلىٰ به كثير من الضلال، وبخاصة منهم الذين لهم نوع مشاركة واشتغال بهذا العلم، وإمامهم في ذلك: الشيخ محمد الغزالي، فقد اتخذ إلهه هواه، فسلطه علىٰ الأحاديث المسندة من الأئمة، يضعف من صحيحها ما يشاء، ويصحح من ضعيفها ما يهوىٰ، ولقد خلفه في

---

(١) (١٢/ ٥٤٧) حديث: (٥٧٤٨).

ذلك من هو شر منه، وأجرأ علىٰ مخالفة سبيل المؤمنين عقيدة وحديثًا، وهو المدعو (حسن السقاف)[١].

[١٣٠١]

«جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري». ترجمه الذهبي في «السير» (١٧/ ٥٧٦) بما يدل علىٰ أنه من الصوفية الزهاد، وأنكر عليه أنه عمل له خلوة، فبقي خمسين يومًا لا يأكل شيئًا! وقال عقبه:

«قل من عمل هذه الخلوات المبتدعة إلا واضطرب، وفسد عقله، وجف دماغه، ورأىٰ مرائي، وسمع خطابًا لا وجود له في الخارج، فإن كان متمكنًا من العلم والإيمان، فلعله ينجو بذلك من تزلزل توحيده، وإن كان جاهلًا بالسنن، وبقواعد الإيمان تزلزل توحيده، وطمع فيه الشيطان، وادعىٰ الوصول، وبقي علىٰ مزلة قدم، وربما تزندق، وقال: أنا هو! نعوذ بالله من النفس الأمارة، ومن الهوىٰ، ونسأل الله أن يحفظ علينا إيماننا. آمين».

قلت: ما أروع كلمات الأئمة المحققين المحدثين من السلف الصالح! كل كلمة تحتاج إلىٰ ديوان لشرحها، لذا كان كلام السلف قليل الألفاظ كثير المعنىٰ[٢].

---

(١) (١٢/ ٥٥١-٥٥٢) حديث: (٥٧٤٨).

(٢) (١٢/ ٥٦٤ - ٥٦٥) حديث: (٥٧٥٤).

[١٣٠٢]

حديث: «يُسلِّم الرِّجالُ علىٰ النِّساء، ولا يُسلِّم النساءُ علىٰ الرجال».

«موضوع». أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة».

وآفته: بشر بن عون.

قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٣٤): «رواه أبو نعيم في «عمل يوم وليلة»... وسنده واه جدًّا..».

وقال الألْبَانِي: قد صح تسليم النبي ﷺ علىٰ النساء، كما صح تسليمهن عليه ﷺ، وقد عقد البخاري في «الأدب المفرد» لذلك بابين اثنين.

وروىٰ بسند حسن عن الحسن: «أن النساء كن يسلمن علىٰ الرجال».

وهذا خلاف هذا الحديث، وفي الباب آثار أخرىٰ مختلفة، والعلماء مختلفون، فمنهم من منع مطلقًا، ومنهم من أجاز مطلقًا، وهو الأصل، ومنهم من فصَّل، وهو الأصح(١).

[١٣٠٣]

قول أبي حاتم في الراوي: «محله الصدق». وقد صرح ابنه في مقدمة «الجرح» (١/ ٣٧): «أن من قيل فيه: صدوق، أو محله الصدق، فهو في

(١) (١٢/ ٥٦٧) حديث: (٥٧٥٦).

مرتبة دون مرتبة من قيل فيه: «ثقة»، وأنه يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية»(١).

[١٣٠٤]

«علي بن حمزة الكسائي». هو الإمام النحوي المشهور، له ترجمة جيدة في «تاريخ بغداد»، وفي «سير أعلام النبلاء». وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»(٢).

[١٣٠٥]

«محمد بن أيوب بن سويد الرملي». أورده ابن حِبَّان في «الضعفاء». والعجب منه كيف يورده في «ثقاته»؟!(٣).

[١٣٠٦]

«نوفل بن الفرات». علق عليه محقق «الثقات» لابن حِبَّان بقوله: «رجعنا إلىٰ ترجمة نوفل فلم نجد له ترجمة».

قال الألْبَانِي: هذا منه غريب، فقد ذكره ابن حِبَّان في موضعين من «الثقات»:

الأولىٰ: في طبقة (اتباع التابعين).

---

(١) (١٢/ ٥٧٣) حديث: (٥٧٥٨).

(٢) (١٢/ ٥٧٥) حديث: (٥٧٥٩).

(٣) (١٢/ ٥٧٩) حديث: (٥٧٦١).

والأخرىٰ: في طبقة (تبع أتباع التابعين)(١).

[١٣٠٧]

«مبشر بن إسماعيل». لم يضعفه غير ابن قانع، وقوله غير مقنع.

رد تضعيف ابن قانع الذهبي بقوله في «مبشر»: «صدوق عالم مشهور، تكلم فيه بغير حجة، خرج له البخاري مقرونًا».

قال الألْبَانِي: «مقرونًا» ليس دقيقًا؛ لأن البخاري روىٰ له في الحديث: (١١٥٢) متابعةً، وهذا مما استفدته من الحافظ في مقدمة «الفتح» (ص٤٤٣).

قال ابن قانع في «الوفيات»: إنه ضعيف.

قال الحافظ: «وابن قانع ليس بمعتمد»(٢).

[١٣٠٨]

قال العلامة الآلوسي رَحِمَهُ اللَّهُ **في «تفسيره»:** «ثم إن دعوىٰ أن الجن تجامع نساء البشر جماعًا حقيقيًّا مع أزواجهن إذا لم يذكروا اسم الله، غير مسلَّمة عند جميع العلماء، وقوله تعالىٰ: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الإسراء: ٦٤] غير نص في المراد، كما لا يخفىٰ».

---

(١) (١٢/ ٥٨١) حديث: (٥٧٦٣).

(٢) (١٢/ ٥٨٧-٥٨٨) حديث: (٥٧٦٧).

قلت: يشير إلىٰ الحديث الذي أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٧/ ٨٨): «إذا جامع الرجل زوجته، ولم يسم انطوىٰ الجان علىٰ إحليله فجامع معه..»، وهو إسناد مقطوع ضعيف مظلم، كما قال الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفة» (٥٧٧٧).

وذكر الأَلْبَانِي أن سبب إيراده في «السلسلة»، وإن كان ليس علىٰ شرطه؛ لأنه رأىٰ بعض العلماء من المفسرين، وغيرهم ساقه مساق المسلَّمات، كالقرطبي في «جامعه»، والشوكاني في «فتح القدير» (٣/ ٣٣٣)، والآلوسي في «روح المعاني»[١].

[١٣٠٩]

ما رواه أبو عثمان سعيد بن داود الزبيري قال: «كتب قوم من أهل اليمن إلىٰ مالك يسألونه عن نكاح الجن، وقالوا: إن هاهنا رجلًا من الجن يزعم أنه يريد الحلال؟ فقال: ما أرىٰ بذلك بأسًا في الدين، ولكن أكره إذا وجدت امرأة حامل قيل: من زوجك؟ قالت: من الجن! فيكثر الفساد في الإسلام».

قال الأَلْبَانِي: «وهذا الأثر عن مالك باطل في نقدي سندًا ومتنًا.

أما السند: سعيد الزبيدي، ضعفه ابن المديني، وقال الحاكم: «روىٰ عن مالك أحاديث موضوعة»، وذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء».

---

(١) (١٢/ ٦٠٦) حديث: (٥٧٧٧).

وأما المتن: فإني أستبعد علىٰ فقه مالك أن يقول في تزويج الإنسية بالجني(١).

[١٣١٠]

أغرب من ذلك قول ابن تيمية في رسالة «إيضاح الدلالة في عموم الرسالة» (ص١٢٥) قوله: «وقد يتناكح الإنس والجن، ويولد بينهما ولد، وهذا كثير معروف!»!.

قال الألْبَانِي: هو معروف بين بعض النسوة الضَّعِيفات الأحلام والعقول، ولكن أين الدليل الشرعي والعقلي علىٰ التوالد أوَّلًا، وعلىٰ التزواج الشرعي ثانيًا.

وقد علمت مما ذكرته تحت الحديث السابق قبل هذا إنكار العز بن عبد السلام، والذهبي علىٰ ابن عربي الصوفي ادعاءه أنه تزوج جنيه!! وأنه رزق منها ثلاثة أولاد!!.

وانظر كلام المازري المبطل لدعوىٰ ابن عربي(٢).

[١٣١١]

قول قتادة: «بلغني أنها امرأة يقال لها: بلقيس، أحد أبويها من الجن، مؤخر

---

(١) (١٢/ ٦٠٦-٦٠٧) حديث: (٥٧٧٧).

(٢) (١٢/ ٦٠٨) حديث: (٥٧٧٧).

أحد قدميها كحافر الدابة».

أخرجه ابن جرير (١٩/ ٩٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٣٤/ ٢)، وإسناده صحيح موقوفًا علىٰ قتادة، وأما المرفوع: «كان أحد أبوي بلقيس جنيًّا»، أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير»، وغيره، فإسناده ضعيف. سعيد بن بشير مختلف فيه، ومما يؤكد ضعفه، ونكارته: أنه قد خالفه معمر فقال: عن قتادة به.

والغالب علىٰ هذا وأمثاله مما يتعلق ببلقيس أنه من الإسرائيليات، قد أشار إلىٰ ذلك أبو حيان في تفسيره «البحر المحيط» (٧/ ٦٧) بعد أن ذكر معنىٰ هذا الأثر: «وقد طولوا في قصصها بما لم يثبت في القرآن ولا في الحديث الصحيح»(١).

[١٣١٢]

قال الماوردي: «والقول بأن أم بلقيس جنية مستنكر من العقول؛ لتباين الجنسين، واختلاف الطبعين، وتفارق الحسين؛ لأن الآدمي جسماني، والجن روحاني، خلق الله الآدمي من صلصال كالفخار، وخلق الجان من مارج من نار، ويمتنع الامتزاج مع هذا التباين، ويستحيل التناسل مع هذا الاختلاف».

حكاه القرطبي عنه (١٣/ ٢١٣)، ثم رده بما لا يسمن ولا يغني من جوع، فقال: «العقل لا يحيله مع ما جاء من الخبر في ذلك».

(١) (١٢/ ٦٠٩) حديث: (٥٧٧٨).

الرد:

قال الألْبَانِي: نعم العقل لا يحيله، ولكنه أيضًا لا يدركه، بل إنه يستبعده، والإيمان يتطلب نصًّا صحيحًا صريحًا.

والخبر الذي أشار إليه لا يصح، وهو حديث أبي هريرة[١].

[١٣١٣]

المقرر عند العلماء: أن الحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة، لكن قد صح عن الحسن أنه قال: لم أسمع من أبي هريرة غير حديث واحد، وهو حديث: «**المختلعات...**»، وقد خرجته في «الصحيحة» برقم (٦٣٢)[٢].

[١٣١٤]

«عباد بن راشد» فيه اختلاف كثير، كما تراه في «التهذيب». قال الذهبي: تركه القطان وضعفه أبو داود، وقواه أحمد.

روىٰ له البخاري حديثًا واحدًا متابعة.

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وثقه عبد الله بن أحمد[٣].

---

(١) (١٢/ ٦١٠) حديث: (٥٧٧٨).

(٢) (١٢/ ٦١٣) حديث: (٥٧٨٠).

(٣) (١٢/ ٦١٣) حديث: (٥٧٨٠).

[١٣١٥]

أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي صاحب أبي حنيفة. قال الذهبي: «قال الفلاس: صدوق كثير الغلط، وقال (خ): تركوه، وقال المزني: أبو يوسف أتبع القوم للحديث. وقال عمرو الناقد: كان صاحب سنة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه»(١).

[١٣١٦]

وإسحاق بن إبراهيم الدبري في سماعه من عبد الرزاق كلام.

قال الذهبي في «المغني»: «صدوق. قال ابن عدي: استصغر في عبد الرزاق. قلت: سمع من عبد الرزاق كتبه وهو ابن سبع سنين، أو نحوها، وروىٰ عنه أحاديث منكرة...».

ذكر الحافظ في «اللسان» عن ابن الصلاح أنه قال: «وقد وجدت فيما روىٰ الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرها جدًّا، فأحلت أمرها علىٰ الدبري؛ لأن سماعه منه متأخر جدًّا». «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٠٨).

ومثاله: الحديث في «الضَّعِيفة» (ح ٥٧٨٢): أسقط الدبري منه جملة «القبضة»، فدل ذلك علىٰ سوء حفظه، وقلة ضبطه، فلا يحتج به عند تبين خطئه ومخالفته.

---

(١) (١٢/ ٦١٢) حديث: (٥٧٧٩).

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ :

«وقد استغل هذا السقط ذاك الجاحد لصفات الله، والمستلزم جحده لوجوده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فقد رأيته أخرج هذا الحديث الصحيح الذي فيه (القبضة) في تعليقه علىٰ «دفع الشبه» (ص ١٦٣)، ومع أنه ذكر تصحيح الترمذي والحاكم والذهبي إياه، فقد ضرب بذلك عرض الحائط، جاحدًا تلك الجملة الصحيحة بقوله:

«والظاهر أنها من تصرف الرواة؛ رووه بالمعنىٰ بدليل رواية الحاكم...».

ثم ساق حديث الترجمة؛ لأنه ليس فيه الجملة!

لقد أكد الجاحد باستدلاله بهذا الحديث المنكر علىٰ أنه لا يزال سادرًا في جحده وضلاله وغيه، تارة بتأويله لآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وتعطيل معانيها، وتارة بادعاء أن حديث الآحاد لا تثبت به العقيدة، وتارة باختلاق علة للحديث الصحيح لا وجود لها إلا في مُخِّه، وتارة بتقوية الحديث المنكر؛ ليضرب به الحديث الصحيح كما فعل هنا، فإنه لَمَّا لم يستطع أن يوجد له علة قادحة يتشبث بها لرده؛ اختلق زعمه بأنه من تصرف الرواة، وكذب والله! ثم استدل علىٰ ذلك بالحديث المنكر مُوهمًا القراء صحته! ولو أنه كان صحيح السند لم يجز الاستدلال المذكور؛ لِما هو مقرر في علوم الحديث: أن زيادة الثقة مقبولة. ولكن هذا الجاحد لا يقيم لهذا العلم ولا لغيره وزنًا إذا تعارض

مع جحده وهواه!!»[(١)].

[١٣١٧]

قال العلامة الآلوسي رَحِمَهُ اللَّهُ **في «تفسيره» (١٢/ ١٩٩)**: «...ثم إن خاتم سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ في غاية الشهرة بين الخواص والعوام، ويستبعد جدًّا أن يكون الله تعالىٰ قد ربط ما أعطىٰ نبيه من الملك بذلك الخاتم! وعندي أنه لو كان في ذلك الخاتم السر الذي يقولون لذكره الله تعالىٰ في كتابه»[(٢)].

[١٣١٨]

قال أبو حيان في «تفسيره» (٧/ ٣٩٧): «نقل المفسرون في هذه الفتنة، وإلقاء الجسد أقوالًا يجب براءة الأنبياء منها، وهي مما لا يحل نقلها، وهي من أوضاع اليهود والزنادقة».

قال الآلوسي عقبه: «وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتىٰ يلتبس أمره علىٰ الناس، ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي! ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي، نسأل الله تعالىٰ سلامة ديننا وعقولنا، ومن أقبح ما فيها: تسلط الشيطان علىٰ نساء نبيه حتىٰ وطئهن وهن حيض! الله أكبر! هذا بهتان عظيم، وخطب جسيم، ونسبة الخبر إلىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا تسلم صحتها، وكذا لا

---

(١) (١٢/ ٦١٨) حديث: (٥٧٨٢).

(٢) (١٢/ ٦٢٧) حديث: (٥٧٨٦).

تسلم دعوىٰ قوة سنده إليه، وإن قال بها من سمعت».

قال الألْبَانِي: يشير إلىٰ ما كان نقله عن ابن حجر، والسيوطي أنهما قالا: «سنده قوي».

قاله الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف»، والسيوطي في «الدر المنثور»(١).

[١٣١٩]

قال أبو حيان في تمام كلامه علىٰ تفسير الآية: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾﴾ [ص: ٣٤]: «ولم يبين الله الفتنة ما هي، ولا الجسد الذي ألقاه علىٰ كرسي سليمان، وأقرب ما قيل فيه: أن المراد بالفتنة كونه لم يستثن في الحديث الذي قال: «**لأطوفن الليلة علىٰ سبعين امرأة كل واحدة تأتي بفارس مجاهد في سبيل الله، ولم يقل: إن شاء الله، فطاف عليهن فلم تحمل إلا امرأة واحدة بشق رجل...**».

فالمراد بقوله: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ﴾ هو هذا، والجسد الملقىٰ هو المولود: شق رجل».

وهو الذي استظهره الآلوسي وغيره؛ كالشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في

---

(١) (١٢/ ٦٢٨) حديث: (٥٧٨٦).

«أضواء البيان» (٤/ ٧٧)، وقال بعد أن أشار إلىٰ القصة: «لا يخفىٰ أنه باطل لا أصل له...»[١].

[١٣٢٠]

لقد أطلعني بعض الإخوان علىٰ رسالة بعنوان: «آية الكرسي معانيها وفضائلها» للحافظ السيوطي، تحقيق وتعليق يوسف البدري، مراجعة د. محمد أحمد عاشور. دار الاعتصام.

ذكر في المقدمة أنهما نقلاها عن «الدر المنثور» للسيوطي، وأنهما لم يتقيدا بترتيبه وتأليفه، بل استفادا من باقي التفاسير كالطبري...

وأنهما لم يبينا حال أكثر الآثار والأخبار المذكورة في كتيبهما، ولا هما أهل لذلك؛ لجهلهما بهذا العلم، كما يدل علىٰ ذلك بعض تعليقهما، وجل ما فعلا إنما هو التخريج.

ومما يدل علىٰ جهلهما بهذا العلم حتىٰ في نقل التخريج، فإن المذكورَين إنما أخرجا الحديث مختصرًا بالسند الآخر الصحيح[٢].

[١٣٢١]

«نهىٰ عن ثمن الكلب، وإن كان ضاريًا».

---

(١) (١٢/ ٦٢٩) حديث: (٥٧٨٦).

(٢) (١٢/ ٦٣١-٦٣٢) حديث: (٥٧٨٧).

«منكر». أخرجه الطحاوي في «شرح الآثار». وقال ابن أبي حاتم في «العلل»: «قال أبي: هذا حديث منكر».

وابن لَهِيعَة يخالف تلك الأحاديث كلها: مطلقها، ومقيدها بهذا الاستثناء: «وإن كان ضاريًا»، وهذا مع ضعفه روايةً فهو ضعيف أيضًا دراية.

أما: «نهىٰ عن ثمن الكلب» فهو «صحيح»(١).

[١٣٢٢]

عزا الخطيب التبريزي في «المشكاة» هذا الحديث: «إن المؤمنين وأولادهم في الجنة، وإن المشركين وأولادهم في النار... الحديث»، وهو منكر، كما تراه في «الضَّعِيفة» - للإمام أحمد، وذلك من أخطائه، ومع أن الحافظ ابن كثير عزاه في تفسير سورة (الطور) لعبد الله بن أحمد، وقد أغرب مختصره الشيخ نسيب الرفاعي فعزاه للإمام أحمد فأخطأ، وهو لعبد الله بن أحمد(٢).

[١٣٢٣]

القول الراجح في أطفال المشركين: أنهم في الجنة فضلًا من الله ورحمة، وقد جاء في بعض الأحاديث الصحيحة: «أطفال المشركين خدم أهل الجنة». وهو صحيح بطرقه رغم أنف من أنكره من المعاصرين. كما

---

(١) (١٢/ ٦٣٩) حديث: (٥٧٩٠).

(٢) (١٢/ ٦٤٠) حديث: (٥٧٩١).

هو في «الصحيحة» (١٤٦٨)[١].

[١٣٢٤]

ما أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٥)، ووافقه الذهبي، من رواية أبي إسحاق السبيعي قال: سألت قثم بن العباس: كيف ورث علي رسول الله ﷺ دونكم؟ قال: لأنه كان أولنا به لحوقًا، وأشدنا به لزوقًا».

وهو مما حدث به أبو إسحاق السبيعي قبل اختلاطه[٢].

[١٣٢٥]

«إن قبر إسماعيل في الحجر». «ضعيف».

بيض له المناوي في «الفيض»، وجزم في «التيسير» بإن إسناده ضعيف، ولم يذكر علته، وكذلك فعل السخاوي في «المقاصد»، وتبعه ابن الديبغ في «تمييزه»، والزرقاني في «مختصره»، والعجلوني في «الكشف»، والفتني في «تذكرة الموضوعات»[٣].

[١٣٢٦]

من الغرائب: ما رواه صالح بن الإمام أحمد في «مسائله»: قال: «حدثني

(١) (١٢/ ٦٤٥) حديث: (٥٧٩١).

(٢) (١٢/ ٦٤٧) حديث: (٥٧٩٣).

(٣) (١٢/ ٦٤٧) حديث: (٥٧٩٤).

أبي: ما بين المقام إلىٰ الركن إلىٰ زمزم إلىٰ الحجر قبر تسعة وتسعين نبيًّا، جاءوا حاجين فقبروا هناك».

قال صالح: «قال أبي: لم أسمع من يحيىٰ بن سليم غير هذا الحديث».

قال الألْبَانِي: وهو موقوف علىٰ السلولي، وهو تابعي وثقه ابن حِبَّان، والعجلي، وروىٰ عنه جمع، فهو مقطوع[1].

[١٣٢٧]

«من زوج كريمته من فاسق، فقد قطع رحمها».

«موضوع». آفته: الحسن بن محمد البلخي[2].

[١٣٢٨]

لقد تناقض ابن حِبَّان في «الحسن بن محمد البلخي». فقد أورده في «الثقات» (٨/ ١٦٨) بزيادة الليثي في نسبه، والظاهر أنه هو نفسه، لا غيره، ولذلك قال الحافظ في «اللسان»: «وقد غفل ابن حِبَّان فذكره في «الثقات»!».

وذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ٢٣٨)[3].

---

(١) (١٢/ ٦٤٨) حديث: (٥٧٩٤).

(٢) (١٢/ ٦٥٢) حديث: (٥٧٩٦).

(٣) (١٢/ ٦٥٤) حديث: (٥٧٩٦).

[١٣٢٩]

جملة: «الصوم جنة» ثابتة في أحاديث كثيرة صحيحة في «الصحيحين»، وغيرهما. انظر «الترغيب والترهيب» (٢/ ٥٧)[١].

[١٣٣٠]

«لقد وهم الحافظ الذهبي في ترجمة «حاشد بن عبد الله» فقال: «معدود في طبقة صاحب الصحيح». قال أبو أحمد الحاكم: «فيه نظر».

وتعقبه الحافظ ابن حجر في «اللسان» بقوله: «لم أر لحاشد بن عبد الله في «تاريخ البخاري» ذكرًا، وإنما فيه حاشد بن إسماعيل، وهو من أقران البخاري، واسم جده عيسىٰ».

وحاشد بن إسماعيل أورده الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، ووصفه بأنه: «محدث الشاش أحد أئمة الأثر، وله رحلة واسعة...»[٢].

[١٣٣١]

قول ابن حِبَّان: «... يعتبر به...»، وقول أبي حاتم: «شيخ».

قال الألْبَانِي: «ففي كلامهما إشارة قوية إلىٰ أنه يستشهد به، ولا يحتج به»[٣].

---

(١) (١٢/ ٦٥٥) حديث: (٥٧٩٧).

(٢) (١٢/ ٦٥٨-٦٥٩) حديث: (٥٧٩٩).

(٣) (١٢/ ٦٦١) حديث: (٥٨٠٠).

[١٣٣٢]

ربيعة بن عمرو الجرشي يقال له: ابن الغاز. «مختلف في صحبته». وثقه الدارقطني، وغيره[١].

[١٣٣٣]

«محمد بن مسلم الطائفي». قال الذهبي في «الكاشف»: «... لقد وثق له في (م)...».

ذكر أنه من رجال مسلم فأوهم أنه احتج به**!** وليس كذلك، وأنه ليس له في (م) إلا حديث واحد متابعة، وهذا ينبغي أن يقيد كلامه في «الكاشف**!**»[٢].

[١٣٣٤]

قول الحافظ في «**يعقوب بن عاصم الثقفي**»: «مقبول**!**». مرفوض منه؛ لأنه تقصير في حقه، فإنه مع:

إخراج مسلم له.

توثيق ابن حِبَّان له.

روىٰ عنه جماعة من الثقات.

(١) (١٢/ ٦٦٧) حديث: (٥٨٠٦).

(٢) (١٢/ ٦٦٨) حديث: (٥٨٠٧).

وقول الحافظ الذهبي: «ثقة».

فمثله لا ينبغي التوقف في «توثيقه»[١].

[١٣٣٥]

وهو: «يعقوب بن عاصم الثقفي»، وهو من الأمثلة الكثيرة التي ذكرت بعضها في الرد علىٰ بعض من ضعف حديث العجن من المعاصرين: أن من روىٰ عنه جمع من الثقات، فمحله الصدق؛ حتىٰ يتبين أن فيما رواه نكارة، ولو لم يوثقه ابن حبان، ذكرت هناك عشرة أمثلة كشواهد لهذا، فليراجعها من شاء في «تمام المنة»؛ فإنها مسالة هامَّة قد لا يجدها القراء في مكان آخر[٢].

[١٣٣٦]

«نهىٰ عن قتل الخفاش والخطاف لأنهما كانا يطفئان النار عن بيت المقدس حين احترق».

«موضوع». وآفته: «حمزة بن أبي حمزة النصيبي يضع الحديث»[٣].

[١٣٣٧]

«إذا صلىٰ أحدكم فلم يكن بين يديه ما يستره فليخط خطًّا، ولا يضره ما

---

(١) (١٢/ ٦٦٨-٦٦٩) حديث: (٥٨٠٧).

(٢) (١٢/ ٦٦٩) حديث: (٥٨٠٧).

(٣) (١٢/ ٦٧٣) حديث: (٥٨١٢).

مر بين يديه». «ضعيف».

أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٥٩٢). وآفته: رجل مجهول.

قال الإمام مالك: «الخط باطل».

ضعفه الأَلْبَانِي في «تمام المنة» (ص٣٠٠-٣٠١)[١].

[١٣٣٨]

لفظة: «نحوه» عند المحدثين تعني: «مثله في المعنىٰ»، وليس في اللفظ[٢].

[١٣٣٩]

عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية أجمعوا علىٰ ضعفه، حتىٰ قال النَّسَائِي، والدَّرَاقُطْنِي: «متروك».

وعبد الكريم بن مالك الجزري ثقة متقن، كما قال الحافظ في «التقريب».

وكأن الدكتور الأعظمي في «تعليقه علىٰ صحيح ابن خزيمة» خلط بينهما، والظاهر أنه يرىٰ أنه الجزري الثقة، ولعله تبع في ذلك الحافظ في حديث: «والنبي يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره».

وسكت عنه في موضعين من «الفتح» (١/ ١٧١، ٥٧١)، والقاعدة عنده:

(١) (١٢/ ٦٧٤) حديث: (٥٨١٣).

(٢) (١٢/ ٦٨٢) حديث: (٥٨١٤).

«أن ما سكت عنه فيه فهو حسن، وهذا محتمل؛ لأن عبد الكريم هذا لم ينسب عند مخرجيه، فيحتمل أنه الجزري، وهو ابن مالك الثقة، ويحتمل أنه ابن أبي المخارق أبو أمية، وهو ضعيف، ومن الاتفاقات الغريبة: أن كلا منهما روىٰ عن مجاهد، وعن كل منهما ابن جريج، وليس من السهل الجزم بأنه أحدهما والحالة هذه، وقد أشار إلىٰ هذه الحقيقة الذهبي في «الميزان»، وقال الحافظ في «التقريب» في أبي أمية: «ضعيف، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ، فربما التبس به علىٰ من لا فهم له».

ورجح الأَلْبَانِي أنه ابن أبي المخارق أبو أمية الضَّعِيف(١).

[١٣٤٠]

أما قولكم في حديث ابن عباس: «أقبلت راكبًا علىٰ حمار أتان، وأنا يومئذ ناهزت الاحتلام، ورسول الله صلىٰ الله ﷺ يصلي بالناس بمنىٰ إلىٰ غير جدار، فمررت بين يدي الصف...».

أخرجه البخاري في «صحيحه» عن طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس».

ليس صريحًا في نفي السترة مطلقًا، وإنما ينفي سترة الجدار بخاصة، ولذلك لما روىٰ البيهقي عن الإمام الشافعي قوله: «قول ابن عباس: «إلىٰ غير

---

(١) (١٢/ ٦٨٣) حديث: (٥٨١٤).

جدار» يعني -والله أعلم- إلىٰ غير سترة».

فتعقبه ابن التركماني بقوله: «قلت: لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة، ولا أدري ما وجه الدليل...».

ويؤيده صنيع البخاري، فإنه ترجم للحديث بقوله: «باب سترة الإمام سترة من خلفه».

فهذا يعني أن الإمام البخاري لم يفهم من الحديث نفي السترة. وكأن ابن حجر رجح ذلك، وكذلك النووي رحمهم الله.

قول ابن عباس في هذا الحديث: «إلىٰ غير جدار».

اختلف الرواة عن مالك، فمنهم من ذكره، ومنهم من لم يذكره:

الذين ذكروه هم:

١- إسماعيل بن أويس. (البخاري).

٢- عبد الله بن يوسف. (البخاري).

٣- عبد الله بن مسلمة. (البخاري).

٤- عبد الله بن مطرف. (السراج في مسنده).

٥- ابن بكير.

الذين لم يذكروه:

١- يحيىٰ بن يحيىٰ في «موطأ مالك»، وعنه «مسلم».

٢- ابن القاسم في «المدونة».

٣- يحيىٰ بن قزعة. (البخاري).

٤- القعنبي. (صحيح أبي داود).

٥- ابن وهب. (أبو عوانة).

٦- عبد الرحمن بن مهدي. (ابن خزيمة، وأحمد).

٧- أحمد بن أبي بكر. (ابن حِبَّان).

قال الألْبَانِي: «فأنت ترىٰ أن هؤلاء الذين لم يذكروا هذه الزيادة أكثر عددًا، وأجل قدرًا من أولئك الذين ذكروها، وبخاصة أن فيهم من هو ألصق بالإمام مالك، وبرواية «الموطأ» أشهر، مثل يحيىٰ بن يحيىٰ -وهو النيسابوري-، وعبد الله بن وهب، وابن مهدي، والقعنبي.

والأقرب إلىٰ الصواب: أن يقال: إن مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو نفسه كان يذكرها تارة، ولا يذكرها أحيانًا، فحفظ كل من هؤلاء وهؤلاء ما سمعوا منه.

فاتفاق كل هؤلاء الثقات علىٰ عدم ذكر تلك الزيادة مما لا يجعل النفس تطمئن لثبوتها، ويرجح أنها شاذة غير محفوظة؛ لذا أعرض عنها جمهور المؤلفين في الصحيح؛ كمسلم، وأبي عوانة، وابن خزيمة، وابن حِبَّان، وغيرهم.

وختامًا: تبين مما تقدم أنه لا يصح حديث صريح في صلاته ﷺ إلىٰ غير سترة، والزيادة عند البخاري ليست صريحة في ذلك، وهي شاذة، ولذا أعرض عنها جمهور المؤلفين في الصحيح، والله أعلم(١).

[١٣٤١]

وهذا الحديث من جملة أحاديث كثيرة لابن إسحاق، لا يسع الواقف عليها، والباحث فيها إلا أن يشهد للحافظ الذهبي بسعة حفظه، ودقه نقده للرجال، فإن المعروف عند المتأخرين أن ابن إسحاق إذا صرح بالتحديث، فقد جاوز القنطرة، ونجا حديثه من العلة، وليس ذلك علىٰ إطلاقه!

فتأمل قول الحافظ الذهبي بعد أن ساق أقوال الموثقين والجارحين لابن إسحاق في «ميزانه»: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئًا، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم، وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في «صحيحه»..»(٢).

[١٣٤٢]

«يا عائشة! أرخي علي مرطك، قالت: إني حائض، قال: علةً وبخلًا! إن حيضتك ليست في يديك».

---

(١) (١٢/ ٦٨٥ -٦٨٦) حديث: (٥٨١٤).

(٢) (١٢/ ٦٩٧) حديث: (٥٨١٦).

«منكر». أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده».

ولأنه جاء من طرق عن عائشة: أنه ﷺ قال لعائشة: «**ناوليني الخمرة من المسجد**»، قالت: إني حائض فقال: «**إن حيضتك ليست في يديك**». أخرجه مسلم، وغيره.

فهذا هو المحفوظ ليس فيه ذكر: المرط. و«علة وبخلًا»(١).

[١٣٤٣]

«إسماعيل بن أبي يحيىٰ الكعبي». تناقض فيه ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ:

ذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ١٣٧)، ثم غفل فذكره في «الثقات» أيضًا (٨/ ١٠٩)(٢).

قلت: «وهذا مما يستدرك علىٰ مؤلف كتاب «الرواة الذين ترجم لهم ابن حِبَّان في المجروحين، وأعادهم في الثقات»، وغيرهم من الرواة».

[١٣٤٤]

«إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلىٰ امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرها». «ضعيف».

---

(١) (١٢/ ٦٩٧) حديث: (٥٨١٧).

(٢) (١٢/ ٦٩٩) حديث: (٥٨١٨).

أخرجه ابن أبي شيبة: حدثنا مروان بن معاوية عن عمر بن حمزة العمري...».

وخالفه في اللفظ «الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني»، إلا أنه قال: «إن أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة...».

وتابع الزعفراني: يحيىٰ بن مَعِين».

وتابع مروان بن معاوية: أبو أسامة.

ومدار الطرق علىٰ عمر بن حمزة العمري، وهو ممن ضعف من رجال مسلم، فقال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفه ابن مَعِين، والنَّسَائِي، وقال أحمد: أحاديثه مناكير».

وهذا الحديث مما استنكر لعمر بن حمزة العمري.

جزم الحافظ بضعفه في «التقريب» فقال: «ضعيف»[١].

[١٣٤٥]

قال أبو الحسنات اللكنوي رحمه الله **في «الرفع والتكميل» (ص٩٤)**: «وقال السخاوي في «فتح المغيث»: قال ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»: «قولهم: «روىٰ مناكير» لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتىٰ تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلىٰ أن يقال فيه: «منكر الحديث»؛ لأن «منكر الحديث» وصف في

---

(١) (١٢/ ٧٠٨-٧٠٩) حديث: (٥٨٢٥).

الرجل يستحق الترك لحديثه، والعبارة الأخرىٰ لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث مناكير، وهو ممن اتفق عليه الشيخان...»(١).

[١٣٤٦]

أُرسل إليَّ كتاب: «تنبيه المسلم إلىٰ تعدي الألْبَانِي علىٰ صحيح مسلم» تأليف محمود سعيد ممدوح، فعرفت من اسم الكتاب ومؤلفه أنه حاقد حاسد من أولئك المبتدعة الذين يتتبعون العثرات، ويبغونها عوجًا، ولما تصفحته رأيت فيه العجب العجاب من التحامل، وسوء الظن، والتجهيل، والتطاول، وأصل ذلك أنه وضع قاعدة من عنده نسبني من أجلها إلىٰ مخالفة الإجماع، فقال: «أما مخالفته للإجماع، فإن الأمة اتفقت علىٰ صحة ما في مسلم من الأحاديث، وأنها تفيد العلم النظري سوىٰ أحرف يسيرة معروفة، وهي صحيحة، لكنها لا تفيد العلم!».

وبناء عليه تهجم علي في بعض الأحاديث التي كنت انتقدتها في بعض مؤلفاتي، منها حديث الترجمة، فإنه سود أكثر من أربع عشرة صفحة في تقوية عمر بن حمزة...(٢).

---

(١) (١٢/ ٧١٢) حديث: (٥٨٢٥).

(٢) (١٢/ ٧١٠) حديث: (٥٨٢٥).

[١٣٤٧]

«حكامة بنت عثمان بن دينار». قال العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٠٠) في ترجمة عثمان بن دينار: «تروي عنه حكامة ابنته أحاديث بواطيل».

وقال في آخر الحديث: «أحاديث حكامة تشبه حديث القصاص ليس لها أصول».

ومن الغرائب: أن ابن حِبَّان أورد عثمان هذا في «الثقات» (٧/ ١٩٤) وقال: «روت عنه ابنته حكامة بنت عثمان، وحكامة لا شيء!»!.

قلت (العبد الفقير لعفو ربه): «كما أن قول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الميزان» في «فصل في النسوة المجهولات»: «وما علمت في النساء من اتهمت، ولا من تركوها».

قال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٣٢): «من ضعف منهن إنما هو للجهالة».

إنما يدل قول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ الغالب، كما أن نفي التهمة والترك لا يستلزم التوثيق، كما هو معلوم عند أهل العلم المحققين، وكما أن البعض اتخذ ذلك قاعدة مطردة بنىٰ عليها قبول أحاديث النساء المجهولات، كما وقع لأحد أفاضل العصر رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد وجد مع ذلك في النساء متهمات، ومتروكات ذكر بعضًا منهن الشيخ

الأَلْبَانِي في هذه «السلسلة»، ومنهن:

زينب الكذَّابة. ذكرها الحافظ في «اللسان» (٢/ ٥١٣).

حكامة بنت عثمان بن دينار أخي مالك بن دينار. ذكرها العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٠٠) وقال: «أحاديث حكامة تشبه حديث القصاص ليس لها أصول».

وهناك غيرهن»[1].

[١٣٤٨]

«عليكم بالأبكار، فإنهن انتق أرحامًا، وأعذب أفواها، وأقل خِبًّا، وأرضىٰ باليسير».

«ضعيف جدًّا بهذا السياق». وآفته: بحر السقا، قال النَّسَائِي، والدَّارَقُطْنِي: «متروك».

فلعله علة هذا الحديث، فإن له أصلًا من طرق أخرىٰ، وإن كانت لا تخلو من ضعف مفرداتها، فإن مجموعها يدل علىٰ ثبوته، كما بينته في «الصحيحة» (٦٢٣)، ولكن ليس في شيء منها قوله: «وأقل خِبًّا»، فهو «منكر»[2].

(١) (١٢/ ٧١٧) حديث: (٥٨٢٦).

(٢) (١٢/ ٧١٨) حديث: (٥٨٢٧).

[١٣٤٩]

«أحمد بن سعيد بن بشر الهمداني». مختلف فيه، كما ترىٰ أقوال الأئمة فيه في «التهذيب».

قال الذهبي في «الميزان»: «لا بأس به، قد تفرد بحديث الغار، وقال النَّسَائِي: غير قوي، لو رجع عن حديث الغار لحدثت عنه»(١).

[١٣٥٠]

«ابن متَّويه» أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن متّويه. وهو من الحفاظ المشهورين الذين ترجم لهم الذهبي في «تذكرة الحفاظ». وترجم له أبو الشيخ نفسه في «طبقات الأصبهانيين»، وقال: «وكان فاضلًا خيرًا». وكذا في «أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١/ ١٨٩)(٢).

[١٣٥١]

«دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب... الحديث».

«صحيح موقوف». أخرجه أحمد في «الزهد».

والحديث صحيح موقوف علىٰ سلمان الفارسي رضي الله عنه، إلا أنه يظهر لي أنه من الإسرائيليات التي كان تلقاها عن أسياده حينما كان نصرانيًّا.

---

(١) (١٢/ ٧٢٠) حديث: (٥٨٢٨).

(٢) (١٢/ ٧٢٠) حديث: (٥٨٢٨).

وكان الداعي إلىٰ تخريجه، وبيان كونه موقوفًا: أنه كثر السؤال عنه في كثير من البلاد الإسلامية، وشاع تناوله، وذلك لأنه ذكره إمام الدعوة المجدد الإمام «محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ» في كتابه النافع «التوحيد» مرفوعًا معزوًّا لأحمد، فقال: «وعن طارق بن شهاب: أن رسول الله ﷺ قال:... فذكره. رواه أحمد».

وقال شارحه الشيخ سليمان حفيد محمد بن عبد الوهاب -رحمهما الله- في «التيسير» (ص١٦٠): «هذا الحديث ذكره المصنف معزوًّا لأحمد، وأظنه تبع ابن القيم في عزوه لأحمد... وقد طالعت «المسند» فما رأيته فيه، فلعل الإمام رواه في كتاب «الزهد»، أو غيره»(١).

[١٣٥٢]

«لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن بالله الظن، فإن قومًا قد أرداهم سوء ظنهم بالله عَزَّوَجَلَّ... الحديث».

«منكر بهذا السياق».

أخرجه أحمد من طريق: ابن أبي ليلىٰ عن أبي الزبير عن جابر به.

وهو إسناد ضعيف مسلسل بالعلل:

عنعنة أبي الزبير، فإنه مدلس، وقد صرح بالتحديث بدون قوله: «فإن قومًا

(١) (١٢/ ٧٢١) حديث: (٥٨٢٩).

قد أرداهم...» إلخ. فهو به منكر، وابن أبي ليلىٰ ضعيف لسوء حفظه.

وقد صح الحديث بدون هذه الزيادة: «فإن قومًا قد...» من رواية أبي الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله**». أخرجه أحمد: ثنا روح، ثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير به.

وهو إسناد صحيح علىٰ شرط مسلم.

وتصريحه بالسماع مما احتفظ به «مسند أحمد» رحمه الله(١).

[١٣٥٣]

«إذا ولج الرجل في بيته: فليقل: اللهم إني أسالك خير المولج، وخير المخرج، باسم الله ولجنا، وباسم الله خرجنا، وعلىٰ الله ربنا توكلنا، ثم ليسلم علىٰ أهله». أخرجه أبو داود في «سننه».

وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وإسماعيل بن عياش هو صحيح الحديث إذا روىٰ عن الشاميين، وهذا منها.

وكنت قد أوردت الحديث في «الصحيحة» برقم (٢٢٥)، ثم لفت نظري بعض الطلبة -جزاه الله خيرًا- إلىٰ أن فيه انقطاعًا بين شريح وأبي مالك، وقد تنبهت له في حديث آخر.

---

(١) (١٢/ ٧٢٧) حديث: (٥٨٣١).

والعمدة في ذلك قول ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٦٠-٦١) عن أبيه: «شريح بن عبيد الحضرمي لم يدرك أبا أمامة، ولا الحارث بن الحارث، ولا المقدام، وهو عن أبي مالك الأشعري مرسل».

وأقره العلائي في «جامع التحصيل» (٢٣٧/ ٢٨٣)[١].

[١٣٥٤]

حديث: «إذا ولج الرجل في بيته فليقل: اللهم إني أسالك خير المولج...».

ترجم له أبو داود فأورده في (باب ما جاء فيمن دخل بيته ما يقول). وفي مثله أورده النووي، وصديق حسن خان، وغيرهما.

وقد وهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث جعل الحديث من أوراد الدخول إلىٰ المسجد، فإنه قاله في «الرد علىٰ الأخنائي» (ص٩٥)[٢].

[١٣٥٥]

أبو مالك الأشعري قديم الوفاة، مات في طاعون عمواس سنة (١٨)، وشريح مات بعد المئة، فبين وفاتيهما نحو ثمانين سنة! فيبعد عادة أن يدركه، ولذلك تعجب الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» من الحافظ المزي في ذكره أبا مالك هذا في جملة الصحابة الذين روىٰ عنهم شريح بن عبيد، مع تصريحه بأنه

---

(١) (١٢/ ٧٣٠-٧٣١) حديث: (٥٨٣٢).

(٢) (١٢/ ٧٣٠) حديث: (٥٨٣٢).

لم يدرك سعد بن أبي وقاص، وقد تأخرت وفاته إلىٰ سنة (٥٥)، وأبا ذر، وقد مات سنة (٣٦)!.

وقول ابن عساكر: «والصحيح أن شريح سمع من الصحابة، كما ذكره ابن فنجويه، والعسكري، والحاكم، والدَّرَاقُطْنِي».

إن صح عن ابن عساكر، فإنه لا يعني بداهة أنه سمع من جميع الصحابة، فلا يخالف من نفىٰ سماعه من أبي مالك الأشعري(١).

[١٣٥٦]

الوليد بن مسلم مع كونه ثقة، فقد كان له مذهب عجيب في التدليس عن الأوزاعي، كما تراه مبسوطًا في ترجمته، أعني: تدليس التسوية، فقد كان يروي عن الأوزاعي ما روىٰ هذا عن بعض الضعفاء عن بعض الثقات، فيسقط الوليدُ الضَّعِيفَ الذي بين الأوزاعي والثقة، فيظهر الإسناد سالمًا من العلة!.

قال أبو مسهر: «كان الوليد بن مسلم يحدث حديث الأوزاعي عن الكذَّابين، ثم يدلسها عنهم»(٢).

[١٣٥٧]

«لا تكرهوا الفتنة في آخر الزمان، فإنها تبير المنافقين». «منكر».

---

(١) (١٢/ ٧٣٢) حديث: (٥٨٣٢).

(٢) (١٢/ ٧٣٤) حديث: (٥٨٣٣).

فإن الفتن قد أمرنا بالاستعاذة منها ما ظهر منها وما بطن، في غير ما حديث، ومن أبواب البخاري في «صحيحه» في كتاب «الفتن»: (باب التعوذ من الفتن)، قال ابن بطال، كما في «فتح الباري» (١٣/ ٤٤): «في مشروعية ذلك الرد علىٰ من قال: اسألوا الله الفتنة، فإن فيها حصاد المنافقين، وزعم أنه ورد في حديث، وهو لا يثبت رفعه، بل الصحيح خلافه».

وكذا قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٤٦٤/ ١٢٩٨)، ونقل عن شيخه الحافظ في «الفتح» أنه نقل عن ابن وهب: أنه سئل عنه؟ فقال: «إنه باطل». وأقره.

قال السخاوي: «وهو كذلك».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٢٦): «هذا ليس معروفًا عن النبي ﷺ»(١).

[١٣٥٨]

«كُفن ﷺ في ثوبين سحوليين». «منكر».

أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه». إسناد ضعيف، ومتن منكر، آفته: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي، وقد اتفقوا علىٰ تضعيفه، وشذ ابن حِبَّان فأورده في «ثقاته».

---

(١) (١٢/ ٧٣٧) حديث: (٥٨٣٥).

ومن أخطائه مخالفته لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية...».

أخرجه الشيخان، وسائر الستة، وغيرهم، وكذا ابن حِبَّان.

ومثله في النكارة: حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب: «أن النبي ﷺ كفن في سبعة أثواب». أخرجه أحمد.

والأصل أن ابن عقيل حسن الحديث إلا إذا خولف، كما هنا، وقد أحسن الكلام فيه الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢/ ١٠٨) فقال: «وابن عقيل سيئ الحفظ، يصلح حديثه للمتابعات، فأما إذا تفرد فيحسن، وأما إذا خالف، فلا يقبل»(١).

[١٣٥٩]

والواجب من الناحية الفقهية الوقوف عند حديث عائشة: «أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب»، وعدم الزيادة على الثلاثة اتباعًا للسنة، ومحافظة على المال، وما أحسن ما روى ابن أبي شيبة (٣/ ٢٩٥) بسند صحيح قال عمر: «يكفن الرجل في ثلاثة أثواب، لا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين».

وفي مثلها كفن أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومما لا شك فيه أن النساء في

---

(١) (١٢/ ٧٤٩- ٧٥٠) حديث: (٥٨٤٤).

ذلك كالرجال، كما في قوله ﷺ: «**إنما النساء شقائق الرجال**»، كما في «صحيح أبي داود»(١).

[١٣٦٠]

قال صديق حسن خان في «الروضة الندية» (١/ ١٦٥): «ليس تكثير الأكفان والمغالاة في أثمانها بمحمود، فإنه لولا ورود الشرع به لكان من إضاعة المال؛ لأنه لا ينتفع به الميت، ولا يعود نفعه على الحي، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال: «إن الحي أحق بالجديد» لما قيل له عند تعيينه لثوب من أثوابه في كفنه: «إن هذا خلق!». وهذا أخرجه البخاري، وغيره في قصة وفاة أبي بكر رضي الله عنه، وهو مخرج في «الإرواء» (٧٢١)(٢).

[١٣٦١]

«عويد (ويقال: عوبد) ابن أبي عمران الجوني. اختلفوا في ضبطه على أقوال مذكورة في «تيسير الانتفاع»، وأنه متفق على ضعفه، قال البخاري، وأبو حاتم: «منكر الحديث».

وتناقض فيه ابن حِبَّان فأورده في «الثقات» (٨/ ٥٢٦)، وأنكره الحافظ عليه في «اللسان».

---

(١) (١٢/ ٧٥٤-٧٥٥) حديث: (٥٨٤٤).

(٢) (١٢/ ٧٥٥) حديث: (٥٨٤٤).

لكن خفي عليه أنه قد أورده في «الضعفاء» (٢/ ١٩٢)، ولم يوثقه غير ابن حِبَّان.

قال فيه الجوزجاني: «آية من الآيات»[١].

[١٣٦٢]

«إن الله استقبل بي الشام، وولَّىٰ ظهري اليمن، ثم قال: ...». «ضعيف».

وقد كنت منذ أكثر من ثلاثين سنة أوردت هذا الحديث في «الصحيحة» برقم (٣٥) اغترارًا بتوثيق ابن حِبَّان، والعجلي، ولم أكن عرفت تساهل ابن حِبَّان، وكذا العجلي في التوثيق، والآن قد تبين لي تساهلهما في توثيق المجهولين، فقد رجعت عن تصحيحه، وأودعته في هذه «السلسلة الضَّعِيفة»[٢].

[١٣٦٣]

وبعد أن طبع كتاب «التاريخ» للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، ودراستي إياه تبين لي أنه يكاد أن يكون مثل ابن حِبَّان، والعجلي في التساهل[٣].

[١٣٦٤]

«وأما إذا كان -المتن- مُنكرًا تَنفر منه العلماء الذين جرىٰ حديث النبي ﷺ

---

(١) (١٢/ ٧٥٦) حديث: (٥٨٤٦).

(٢) (١٢/ ٧٦٠) حديث: (٥٨٤٨).

(٣) (١٢/ ٧٦١) حديث: (٥٨٤٨).

في عروقهم مجرىٰ الدم؛ فهم يحكمون علىٰ الحديث في هذه الحالة بالوضع بعد أن يثبت لديهم نكارة إسناده أيضًا، وعلم الجرح قسم كبير منه قائم علىٰ هذه الملاحظة؛ كما يتبين لمن تتبع ألفاظ النقاد للرواة، وبخاصة منهم ابن حبان في «ضعفائه»، ومن تبعهم من المحققين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما»[1].

[١٣٦٥]

«كان يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله في طهوره، وترجله، ونعله [وسواكه]».

«**شاذ بهذه الزيادة**»: «سواكه». أخرجه أبو داود في «سننه».

وهذه زيادة شاذة لا تصح؛ لمخالفة الثقة من هو أكثر عددًا منه، وكلهم ثقات، ولعله لذلك تجنبها أصحاب «الصحاح».

ومما يؤكد شذوذها: أن جماعة آخرين من الثقات تابعوا شعبة علىٰ رواية الحديث دون الزيادة، وهم:

أبو الأحوص. أخرجه مسلم.

محمد بن بشر. أخرجه النَّسَائِي.

إسرائيل عنه. أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه».

---

(١) (١٢/ ٧٧٠-٧٧١) حديث: (٥٨٥٢).

مليح والد وكيع عنه. أخرجه أحمد في «مسنده»[(١)].

[١٣٦٦]

حديث «عرض الأعمال» ضعيف لا يصح، كما بينت ذلك في المجلد الثاني من هذه «السلسلة» (رقم ٩٧٥)، وزدته بيانًا في رسالتي التي أوشكت علىٰ الانتهاء منها: «غاية الآمال في بيان ضعف حديث عرض الأعمال، والرد علىٰ الغماري في تصحيحه إياه بصحيح المقال».

وهو كتاب في الرد علىٰ الشيخ عبد الله الغماري في بعض رسائله، وإيهامه صحة الأحاديث التي تدل علىٰ عرض أعمال أمته عليه، وأن علمه بعد انتقاله كعلمه في الدنيا.

انظر كتابنا «نهاية الآمال في صحة حديث عرض الأعمال»[(٢)].

[١٣٦٧]

«لبث عيسىٰ ابن مريم في قومه أربعين سنة».

«إسناد ضعيف». أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير».

لجهالة ابن امرأة زيد بن أرقم، والوليد بن صالح مجهول، وإن وثقه ابن حِبَّان.

---

(١) (١٢/ ٧٧٣) حديث: (٥٨٥٤).

(٢) (١٢/ ٧٧٨) حديث: (٥٨٥٧).

وقد صح أن هذه المدة يمكثها عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ بعد نزوله إلىٰ الأرض، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ينزل عيسىٰ ابن مريم فيمكث في الناس أربعين سنة**». وهذا إسناد جيد[1].

[١٣٦٨]

«هارون بن عنترة». وثقه الجمهور.

قال الحافظ: «لا بأس به».

وأبوه عنترة. قال الحافظ: «ثقة من الثانية، ووهم من زعم أن له صحبة».

قلت: «كأنه رد علىٰ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ»[2].

[١٣٦٩]

«اقرأوا علىٰ موتاكم: يس». «ضعيف».

أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وأحمد، وعبد الغني المقدسي.

آفته: أبو عثمان مجهول، كما قال ابن المديني، كذا أبوه، فإنه لا يعرف[3].

---

(١) (١٢/ ٧٨٠) حديث: (٥٨٥٩).

(٢) (١٢/ ٧٨٢) حديث: (٥٨٦٠).

(٣) (١٢/ ٧٨٣) حديث: (٥٨٦١).

[١٣٧٠]

قول الدكتور فاروق حمادة في تعليقه علىٰ «عمل اليوم والليلة»: «وفي فضل: (يس) أحاديث لا تخلو من صحيح!»!.

فهو مردود عليه، وليس هو من أهل الاستقراء والاستقصاء في هذا العلم، فلا يقبل قوله إلا بالحجة والدليل، ولاسيَّما وهناك قول الإمام الدَّرَاقُطْنِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يصح في الباب شيء»[١].

[١٣٧١]

«أقرُّوا الطير علىٰ مكناتها». «ضعيف».

أخرجه أحمد، والحميدي.

وأخرجه أبو داود، والرامهرمزي، وابن حِبَّان، والحاكم من طرق أخرىٰ.

صحح الشيخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث في بداية الأمر في «صحيح الجامع»، و«صحيح سنن أبي داود»، و«الإرواء»، والتخريج هنا متأخر عن تخريجه هناك، وذلك مما يرجح أن التضعيف هو الصواب، والله أعلم[٢].

---

(١) (١٢/ ٧٨٤) حديث: (٥٨٦١).

(٢) (١٢/ ٧٨٤) حديث: (٥٨٦٢).

[١٣٧٢]

سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب «الردة»: متروك[١].

[١٣٧٣]

«إن من السنة في الصلاة وضع الأكف علىٰ الأكف تحت السرة». «ضعيف».

رواه الضياء في «المختارة» (١/ ٢٦٠). وقد بينت ذلك في «ضعيف أبي داود» (١٢٩)، وإنما تكلمت عليه هنا لكيلا يغتر أحد بإخراج الضياء له في «المختارة»، فإن ذلك من تساهله الذي تبين لي من طول ممارستي لكتابه، وتخريج أحاديثه، حتىٰ كاد يصير عندي قريبًا من الحاكم في التساهل، وتصحيح الأحاديث الضَّعِيفة، بل هو في ذلك كابن حِبَّان، فإنه يغلب عليهما تصحيح أحاديث المجهولين!!![٢].

[١٣٧٤]

«إن هذا لا يصلح. يعني: شرط المرأة لزوجها أن لا تتزوج بعده». «ضعيف».

أخرجه الطبراني في «الصغير»، وآفته: يحيىٰ بن عثمان السهمي المصري، لم يرو له في أحد «الصحيحين» مطلقًا، ونعيم بن حماد إنما أخرج له البخاري

(١) (١٢/ ٧٨٨) حديث: (٥٨٦٦).

(٢) (١٢/ ٧٩٧) حديث: (٥٨٧٦).

مقرونًا، وهو ضعيف من قبل حفظه، وعبد الله بن إدريس ضعيف لكثرة خطئه.

قلت: «الحديث قابل للتحسين بإذن الله»[1].

[١٣٧٥]

«مروان بن معاوية». احتج به الشيخان، ولكن كان يدلس أسماء الشيوخ، كما في «التقريب».

قال الآجري عن أبي داود: «كان يقلب الأسماء»[2].

[١٣٧٦]

قول الحافظ في «يحيىٰ بن حزام»: «مقبول». مرفوض غير مقبول. فقد روىٰ عنه جماعة من الثقات والحفاظ، منهم ابن خزيمة[3].

[١٣٧٧]

«إن الله زوجني في الجنة مريم بنت عمران، وامرأة فرعون، وأخت موسىٰ». «ضعيف»، وفي إسناده مجهول وضعفاء[4].

---

(١) (١٢/ ٧٩٨) حديث: (٥٨٧٨).

(٢) (١٢/ ٨٠٠) حديث: (٥٨٨٠).

(٣) (١٢/ ٨٠٥) حديث: (٥٨٨٣).

(٤) (١٢/ ٨٠٦) حديث: (٥٨٨٥).

[١٣٧٨]

الحافظ الهَيْثَمِي رَحِمَهُ اللَّهُ كثير الاعتماد علىٰ توثيق ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ[١].

[١٣٧٩]

وقد ذكرت أحاديث فيها أن الذبيح هو إسحاق، وكلها ضعيفة، وبعضها أشد ضعفًا من بعض، كما سبق بيانه في «الذبيح إسحاق» رقم (٣٣٢)، وذكرت هناك أن الصواب عند المحققين: أن الذبيح إنما هو إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ[٢].

[١٣٨٠]

«السكينة في أهل الشاء، والبقر».

منكر بذكر: «البقر».

بخلاف هذه الزيادة: (والبقر)، فإنها لم ترد في «الصحيحين»، ولا في بقية الستة، حتىٰ ولا في «مسند أحمد»، وقد استوعب فيه كثيرًا من طرق أخرىٰ عن أبي هريرة دون الزيادة، وأكثرها في «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«صحيح أبي عوانة» بألفاظ متقاربة.

وذكر (البقر) في هذا الحديث: «منكر». تفرد به كثير بن زيد، وهو

---

(١) (١٢/ ٨٢٠) حديث: (٥٨٩٥).

(٢) (١٢/ ٨٢٢) حديث: (٥٨٩٦).

الأسلمي المدني، وهو حسن الحديث[(١)].

[١٣٨١]

قال الحافظ في ترجمة (قس) من الإصابة: «وقد أفرد بعض الرواة طرق حديث قس، وفيه شعره، وخطبته، وهو في (المطولات) للطبراني، وغيرها، وطرقه كلها ضعيفة»[(٢)].

[١٣٨٢]

«وإن مع كون الراوي له غرائب، أو يهم بأخرة، فإن ذلك لا يستلزم رد حديثه إذا كان ثقة، كما الشأن في بعض الأحاديث»[(٣)].

[١٣٨٣]

«خير الناس من طال عمره، وحسن عمله».

رواه التِّرْمِذي، وابن حِبَّان من حديث عبد الله بن بسر، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٨٣٦)[(٤)].

---

(١) (١٢/ ٨٢٦-٨٢٧) حديث: (٥٩٠٠).

(٢) (١٢/ ٨٣٥) حديث: (٥٩٠٦).

(٣) (١٢/ ٨٣٧) حديث: (٥٩٠٧).

(٤) (١٢/ ٨٤٦) حديث: (٥٩١٥).

[١٣٨٤]

«الكمأة من المَنِّ، والمنُّ من الجنَّة، وماؤها شفاء للعين».

منكر بزيادة: «والمن من الجنة». أخرجه أبو نعيم في «الطب»، وآفته: عبد الحميد بن الحسن الهلالي.

ومما يؤكد علىٰ نكارة هذه الزيادة، وصحة رواية شهر علىٰ اضطرابه في إسناده: أن سعيد بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ روىٰ الحديث عن النبي دون هذه الزيادة: «المنُّ من الجنّة». أخرجه البخاري، ومسلم التِّرْمِذي، وابن أبي شيبة، وأحمد. وقال التِّرْمِذي: «حسن صحيح»(١).

[١٣٨٥]

«رأيته ﷺ إذا قام اتكأ علىٰ إحدىٰ يديه». «ضعيف».

وآفته: أحمد بن يحيىٰ الصوفي. وهو مخالف لحديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند البخاري: «أنه ﷺ كان ينهض معتمدًا علىٰ يديه». وليس: «إحدىٰ يديه»(٢).

[١٣٨٦]

«كان ربما أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج».

---

(١) (١٢/ ٨٤٩) حديث: (٥٩١٨).

(٢) (١٢/ ٨٥٩-٨٦٠) حديث: (٥٩٢٥).

«منكر».

والحديث من الأحاديث الكثيرة في «زاد المعاد» التي يكتفي بذكرها دون أن يخرجها ويبين مرتبتها، وتارة يخرجها ويسكت عن مرتبتها، وكذلك الشيخان الأرنؤوطيان فلم يعلقَا عليه بشي، كما هو شأنهما في أكثر أحاديث الكتاب(١).

[١٣٨٧]

«كان يتيمم بالصعيد، فلم أره يمسح يديه ووجهه إلا مرة واحدة».

«موضوع». آفته: محمد بن سعيد، وهو المصلوب، وهو كذَّاب يضع الحديث.

ويغني عن هذا الحديث من الناحية الفقهية قوله ﷺ: «التيمم ضربة للوجه والكفين». أخرجه أبو داود، وغيره، ومعناه في «الصحيحين»، وغيرهما(٢).

[١٣٨٨]

«قتادة بن عباس» بموحدة، ثم مهملة، أو مثناة تحتية، ثم معجمة أي: (عياش)، كما في الإصابة، ووقع عند الطبراني: «ابن عائش»! والظاهر أنه خطأ مطبعي.

---

(١) (١٢/ ٨٦٢) حديث: (٥٩٢٨).

(٢) (١٢/ ٨٦٤) حديث: (٥٩٣٠).

ثم إن الظاهر أن صحبته لا تعرف إلا من هذا الحديث، وقد أثبتها له: البخاري، وأبو حاتم، وابن حِبَّان.

وشك فيها ابن السكن فقال: «يقال: له صحبة، مخرج حديثه عن ولده، وليس يروي إلا من هذا الوجه»[١].

[١٣٨٩]

«فضلت علىٰ الأنبياء بخمس... ونصرت بالرعب شهرًا أمامي، وشهرًا خلفي...».

منكر بذكر (شهرين). أخرجه الطبراني في «الكبير»، وآفته: ابن أبي فروة متروك.

ثم هو متواتر كذلك عن جمع آخر من الصحابة، منهم جابر عند الشيخين، وأبو ذر، وابن عمر عند أحمد، وأحاديثهم مخرجة في «الإرواء» بذكر: (شهر)[٢].

[١٣٩٠]

«من صلىٰ في مسجد قباء يوم الإثنين والخميس انقلب بأجر عمرة».

«موضوع بذكر (اليومين)».

---

(١) (١٢/ ٨٧٥) حديث: (٥٩٤١).

(٢) (١٢/ ٨٩٠) حديث: (٥٩٥٣).

آفته: الواقدي، فإنه كذَّاب، وروايته لهذا الحديث بزيادة اليومين يؤكد كذبه، فإن الحديث صحيح بدونها من حديث أسيد بن ظهير، وحسنه التِّرْمِذي، وسهل بن حنيف، وصححه الحاكم، والذهبي، وصححه ابن حِبَّان، وهي مخرجه في «الترغيب» (٢/ ١٣٨)[١].

[١٣٩١]

«جنيد ابن العلاء بن أبي وهرة». مختلف فيه. ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٦/ ١٥٠)، ثم أورده في «الضعفاء» (١/ ٢١١)[٢].

[١٣٩٢]

إطلاق الهَيْثَمِي علىٰ ليث بن أبي سليم بأنه مدلس، ولكنه ثقة؛ خطأ، لا أعلم أحدًا رمىٰ ليثًا بالتدليس. وإنما رمي بالاختلاط. ولا أعلم من أطلق فيه التوثيق[٣].

[١٣٩٣]

ما ذكره المتفقه الحائر محمد أديب كلكل في كتابه «فقه النظر في الإسلام» أنه قال عقب الحديث (ص١٣٢): «ذكر قصة، وعزاها لـ«موطأ مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»»،

---

(١) (١٢/ ٨٩٥) حديث: (٥٩٥٦).

(٢) (١٢/ ٨٩٨) حديث: (٥٩٥٧).

(٣) (١٢/ ٨٩٩) حديث: (٥٩٥٧).

وهي: «أن رجلًا أعمىٰ دخل علىٰ عائشة رضي الله عنها فاحتجبت منه، فقيل لها: لماذا تحتجبين منه وهو لا ينظر إليك؟ قالت: لكني أنظر إليه!».

وهذا كذب علىٰ «موطأ الإمام مالك رحمه الله»، فإنه ليس فيه يقينًا(١).

[١٣٩٤]

«عنعنة أبي إسحاق، فإنه مدلس، ذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من رسالته في المدلسين، أي: فيمن لا يحتج به إلا إذا صرح بالتحديث»(٢).

[١٣٩٥]

«كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعرابي معه ابنة له حسناء، فجعل يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها، قال الفضل بن عباس: فجعلت ألتفت إليها، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ برأسي فيلويه».

منكر بزيادة (العرض). أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده».

«فجعل يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها» زيادة شاذة إن لم نقل: منكرة.

واتفاق هؤلاء الثقات علىٰ عدم ذكر تلك الزيادة في هذه القصة -خلافًا ليونس بن أبي إسحاق مع ما فيه من الضعف، ومخالفة ابنه إياه- مما لا يدع

---

(١) (١٢/ ٩٠٧) حديث: (٥٩٥٨).

(٢) (١٢/ ٩٠٩) حديث: (٥٩٥٩).

أدنىٰ شك في نكارتها، وعدم ثبوتها.

لذا، فقد وهم الحافظ في قوله في «الفتح» (٤/ ٦٨): «رواه أبو يعلىٰ بإسناد قوي»![(١)]

[١٣٩٦]

ومن المعروف عن ابن القطان رحمه الله، كما في كتابه «النظر» بدقة نظره، وبعده عن الهوي والتقليد![(٢)]

[١٣٩٧]

«إذا خطب إليكم كفؤ، فلا تردوه، فنعوذ بالله من بوار البنات».

«موضوع». أخرجه المسمىٰ بـ«الربيع بن حبيب الأزدي البصري» في الكتاب المنسوب إليه «الجامع الصحيح» من كتب الإباضية.

والربيع هذا نكرة لا يعرف في شيء من كتب تراجم علمائنا[(٣)].

[١٣٩٨]

قول الأستاذ عز الدين التنوخي رحمه الله في تقدمته للكتاب «الجامع الصحيح» للربيع بن حبيب الأزدي البصري: «إنه من ثقات التابعين» فأظن أنه صدر منه

---

(١) (١٢/ ٩٠٨) حديث: (٥٩٥٩).

(٢) (١٢/ ٩١٧) حديث: (٥٩٥٩).

(٣) (١٢/ ٩٢١) حديث: (٥٩٦٢).

مجاملة لشارحه الشيخ عبد الله بن حميد السالمي العماني الأباضي! وإلا فهذا التوثيق لم ينقله عن أحد من أهل العلم.

وبذلك يقول السالمي: «إنه أصح كتاب من بعد القرآن الكريم»، ويجعله أصح من «الصحيحين»؛ خلافًا لجماهير المسلمين، مضاهاة منه للشيعة الذين يجعلون كتاب كُلَيْنِيهم هو الأصح عندهم![١].

[١٣٩٩]

والعلامة الزركلي -وهو من أعلم من عرفنا في العصر الحاضر بتراجم الأعلام قديمًا وحديثًا- لما ترجم للربيع بن حبيب الفراهيدي هذا لم يذكر فيه سوىٰ كلمات أخذها من شرح السالمي المتقدم، ووضع ثلاث نقاط مكان تاريخ ولادته ووفاته (...- ...) إشارة منه إلىٰ أنه غير معروف[٢].

[١٤٠٠]

«ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي».

«باطل». ذكروه في «مسند الربيع بن حبيب» الذي سموه بـ«المسند الصحيح»، ولا صلة له بالصحيح من الحديث، إلا ما كان مسروقًا من كتب أهل السنة[٣].

---

(١) (١٢/ ٩٢١) حديث: (٥٩٦٢).

(٢) (١٢/ ٩٢٤) حديث: (٥٩٦٢).

(٣) (١٢/ ٩٣١) حديث: (٥٩٦٤).

[١٤٠١]

وما أحسن ما روىٰ البيهقي (٥/ ٢٣٤) عن الزهري قال: «أول من كشف العمىٰ عن الناس، وبيَّن لهم السنة في ذلك عائشة زوج النبي ﷺ...»، وزاد في آخره: «فلما بلغ الناس قول عائشة هذا أخذوا بقولها، وتركوا فتوىٰ ابن عباس».

قال ابن عبد البر رحمه الله (١٧/ ٢٢١): «فيه من الفقه: أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يختلفون في مسائل من الفقه، فلا يعيب بعضهم بعضًا بأكثر من رد قوله، ومخالفته إلىٰ ما عنده من السنة في ذلك، وهكذا يجب علىٰ كل مسلم»[(١)].

[١٤٠٢]

«وقد اختلفوا في صحبة حبيب بن مسلمة، فمنهم من أثبتها، ومنهم من نفاها، والأول هو الراجح، وبه قال البخاري، فقد صح سماعه منه ﷺ لحديث: «كان ينفل الربع بعد الخمس...»، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٤٥٥)»[(٢)].

[١٤٠٣]

«لا يلجن من هذا الباب من الرجال أحد، يعني باب النساء في المسجد النبوي».

---

(١) (١٢/ ٩٣٨) حديث: (٥٩٦٦).

(٢) (١٢/ ٩٤١) حديث: (٥٩٦٨).

«منكر». أخرجه الطيالسي في «مسنده».

وإسناده واه، عبد الله بن نافع العدوي المدني قال الذهبي في «الكاشف»، و«الضعفاء»: «ضعفوه».

وتركه النَّسَائِي، والدَّرَاقُطْنِي، وقال البخاري في «التاريخ»: «منكر الحديث».

وقد خالفه أيوب في لفظه، فقال: عن نافع به، بلفظ: «لو تركنا هذا الباب للنساء». قال نافع: فلم يدخل منه ابن عمر حتىٰ مات. أخرجه أبو داود، وهو في «صحيح أبي داود».

وأن النهي الصريح عن الدخول من باب النساء رفعه عن النبي ﷺ لا يصح، والصحيح حضُّه علىٰ ذلك بقوله: «**لو تركناه للنساء**»(١).

[١٤٠٤]

«أعذر الله إلىٰ امرئ أُخر أجله حتىٰ بلغ ستين سنة». رواه البخاري غيره.

قال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٢٤٠): «الإعذار: إزالة العذر، والمعنىٰ: أنه لم يبق له اعتذار، كأن يقول: لو مد لي في الأجل لفعلت ما أمرت به، يقال: أعذر إليه، إذا بلغه أقصىٰ الغاية في العذر، ومكَّنه منه، وإذا لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمر الذي حصل له، فلا ينبغي له حينئذ إلا الاستغفار

---

(١) (١٢/ ٩٦٣) حديث: (٥٩٨١).

والطاعة، والإقبال علىٰ الآخرة بالكلية»[(١)].

[١٤٠٥]

محمد بن عبد الله بن عمرو، وهو ابن عثمان بن عفان الملقب بـ(الديباج)، ذكره الذهبي في «الميزان»، وقال: «وثقه النَّسَائِي، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال البخاري: لا يكاد يتابع في حديثه»[(٢)].

[١٤٠٦]

العجب من الحافظ ابن حجر كيف أقر ابن القطان علىٰ قوله في الراوي «إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة»: «لا يعرف حاله». وتبعه عليه حين قال في «تقريبه»: «مقبول»!.

وهو ثقة أخرج له البخاري. وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٦/ ٦)، وقد روىٰ عنه جماعة من الثقات، كما في «تهذيب الكمال»[(٣)].

[١٤٠٧]

«عمرو بن عطية العوفي». قال في «المغني: عمرو بن عطية العوفي ضعفه الدَّرَاقُطْنِي».

(١) (١٢/ ٩٦٧) حديث: (٥٩٨٣).

(٢) (١٢/ ٩٦٩) حديث: (٥٩٨٣).

(٣) (١٢/ ٩٧٣) حديث: (٥٩٨٥).

قال الأَلْبَانِي: وهو من أولاد عطية العوفي، وله ولدان آخران:

عبد الله بن عطية.

والحسن بن عطية.

وكلهم ضعفاء، كما بينه الحافظ ابن رجب في «شرح علل التِّرْمِذي» (٢/ ٧٩١)، فكأنهم، ورثوا الضعف من أبيهم(١).

[١٤٠٨]

قال الحافظ ابن رجب في «شرح الأربعين» (ص٥٧): «من أنواع النصح لله تعالىٰ، وكتابه، ورسوله -وهو مما يختص به العلماء-: رد الأهواء المضلة بالكتاب أو السنة علىٰ موردها، وبيان دلالتهما علىٰ ما يخالف الأهواء كلها، كذلك رد الأقوال الضَّعِيفة من زلات العلماء، وبيان دلالة الكتاب السنة علىٰ ردها، ومن ذلك بيان ما صح من حديث النبي ﷺ وما لم يصح، ومنه تبيين حال راويه؛ مَن تقبل روايته منهم ومن لا تقبل رواياته منهم، وبيان غلط من غلط من ثقاتهم الذين تقبل رواياتهم»(٢).

[١٤٠٩]

عطاء بن السائب اختلط قبل موته. وهو ثقة لولا اختلاطه، ومثله من

(١) (١٢/ ٩٧٥) حديث: (٥٩٨٦).

(٢) (١٢/ ٩٧٩) حديث: (٥٩٨٩).

المختلطين له ثلاث حالات:

١- أن يعرف أنه حدث بالحديث قبل الاختلاط.

٢- أن يعرف أنه حدث به بعد الاختلاط.

٣- أن لا يعرف عنه لا هذا ولا هذا.

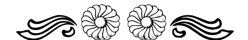
ففي الحالة الأولىٰ فقط يحتج به دون الحالتين الأخريين(١).

[١٤١٠]

«كان إذا دخل العشر الأواخر من رمضان طوىٰ فراشه [وشد مئزره]، واعتزل النساء، وجعل عشاءه سحورًا».

«منكر بهذا التمام». أخرجه الطبراني في «الأوسط».

وأصل الحديث صحيح، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا دخل العشر شد مئزره، وأحيا ليله، وأيقظ أهله». أخرجه الشيخان، واللفظ للبخاري رقم (٩٩١)(٢).



(١) (١٢/ ٩٩١) حديث: (٥٩٩٥).

(٢) (١٢/ ٩٩٢) حديث: (٥٩٩٧).



فوائد المجلد الثالث عشر

[١٤١١]

أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي، ويعرف بابن الرومية، إمام بارع في معرفة الحديث، وتراجم رجاله، له كتاب حافل، سفر ضخم جعله ذيلًا لـ«كامل ابن عدي»، توفي سنة (٦٣٧هـ)(١).

[١٤١٢]

«وما علمت أحدًا وصف الحسن بن ذكوان بالتدليس».

فقد نقل الشيخ الأَلْبَانِي في «السلسلة الضَّعِيفة» (٢/ ٣٤٠) عن الحافظ ابن حجر قوله فيه في «التقريب»: «صدوق يخطئ، وكان يدلس».

ثم تعقب الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الهَيْثَمِيَّ في توثيق الحسن هذا، وسكوته عما قيل فيه من التضعيف، والوصف بالتدليس، وهذا نصه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وفي آخر ترجمة الحسن من «تهذيب التهذيب» ما يشير إلىٰ وصفه بالتدليس(٢).

---

(١) (١٣/ ٦٩٨) حاشية.

(٢) (١٣/ ١٤) حديث: (٦٠٠٥).

[١٤١٣]

والشيخ عبد الله الدويش رَحِمَهُ اللَّهُ له رسالة «تنبيه القاري علىٰ تقوية ما ضعفه الأَلْبَانِي»، فقد انتقد فيه (رقم الحديث ١٠٧) تضعيفي -في «الإرواء» (١/ ١٠٢/ ٦٤)- لحديث الترمذي:

«إياكم والتعري، فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلىٰ أهله، فاستحيوهم وأكرموهم». وهذا من الأدلة الكثيرة علىٰ أن هذا المنتقد لا فقه عنده، ونقد الأحاديث لابد فيه من الفقه، والمعرفة بأصول علم الحديث، والشيخ مع اعترافي بسعة اطلاعه وحفظه فهو لا علم عنده بالحديث الشاذ والمنكر، ولا بما يشترط في الحديث الذي يصلح للاعتبار والاستشهاد، ولا يعرف أن هناك في (الصحيح) ما هو «منتقد»، أو يعرف ذلك ولكنه لا يتبناه، وأنه أوسع من غيره اطلاعًا علىٰ متون الأحاديث، مع سلامة لسانه، وحسن قصده في النقد إن شاء الله تعالىٰ[١].

[١٤١٤]

«أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعًا كذَّب مقاتل بن حيان».

اختلط عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان.

قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن

(١) (١٣/ ١٦) حديث: (٦٠٠٦).

وكيعًا كذبه، وإنما كذب مقاتل بن سليمان».

ومقاتل بن حيان: ثقة من رجال مسلم.

ومقاتل بن سليمان: ضعيف(١).

[١٤١٥]

«إنه ليهون علي الموت أني أريتك زوجتي في الجنة». «ضعيف».

أخرجه أبو حنيفة في «مسنده»، ومن طريقه الطبراني في «الكبير».

وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ معروف عند أئمة الحديث بالضعف.

ومال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ تقويته أخيرًا، كما في «الصحيحة» (٢٨٦٧)(٢).

[١٤١٦]

«من قرأ آية الكرسي [و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾] دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت».

باطل بذكر: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. أخرجه الطبراني في «الكبير»، وآفته: محمد بن إبراهيم بن العلاء الدمشقي الزاهد، أورده الذهبي في «الميزان»: «قال الدَّرَاقُطْنِي: كذَّاب...قال ابن حِبَّان: كان يضع الحديث».

---

(١) (١٣/ ٢٣) حديث: (٦٠٠٨).

(٢) (١٣/ ٢٩) حديث: (٦٠١١).

واتفاق كل الطرق علىٰ رواية الحديث دون الزيادة، وتفرد ذاك الكذَّاب بها دونهم لأكبر دليل علىٰ نكارتها وبطلانها.

والعجب من الهَيْثَمِي، فإنه ذكر الحديث في «المجمع» بهذه الزيادة، وقال: «رواه الطبراني في «الكبير»، و«الأوسط» بأسانيد، وأحدها جيد».

فلم يفرق بين روايته الصحيحة، والرواية الباطلة، وهو في ذلك تابع للمنذري في «الترغيب»، وتبعهما علىٰ ذلك جمع، منهم:

الشوكاني في «تحفة الذاكرين».

وحمدي السلفي صاحبنا، المعلق علىٰ «المعجم الكبير».

والدكتور فاروق حمادة في تعليقه علىٰ «عمل النَّسَائِي».

وأخونا الشيخ الفاضل مقبل بن هادي الوادعي في تعليقه علىٰ «تفسير ابن كثير».

والجاهل في كتاب أسماه «صحيح صفة الصلاة...». فإنه ذكر فيه (ص٢٣٣) أنه يُسنُّ قراءة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مع المعوذتين(١).

[١٤١٧]

قولهم: «لا أصل له». يعني: أنه «لا إسناد له»(٢).

---

(١) (١٣/ ٣١) حديث: (٦٠١٢).

(٢) (١٣/ ٤٠) حديث: (٦٠١٦).

[١٤١٨]

الفضيل بن سليمان النميري. من رجال الشيخين. ضعفه جمهور الأئمة. ولم يوثقه غير ابن حِبَّان (٧/ ٣١٦)، وأورده الذهبي في «الضعفاء».

قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له خطأ كثير».

قال الألْبَانِي: فمثله لا يحتج به، وإنما يستشهد به.

قال الحافظ في مقدمة «الفتح» (ص٤٣٥): «ليس له في «البخاري» سوىٰ أحاديث توبع عليها»[١].

[١٤١٩]

«كنت كنزًا لا أعرف، فأحببت أن أُعرف..». «لا أصل له اتفاقًا».

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ»: «ليس هذا من كلام النبي ﷺ، ولا يعرف له إسناد صحيح ولا ضعيف».

وتبعه علىٰ ذلك:

الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة».

والسخاوي في «المقاصد الحسنة».

وابن حجر.

---

(١) (١٣/ ٤٧) حديث: (٦٠٢٠).

والسيوطي في «الدرر المنتثرة»، وقال في «ذيل الأحاديث الموضوعة»: «قال ابن تيمية: موضوع».

وابن عراق في «تنزيه الشريعة».

والفتني في «تذكرة الموضوعات»، وغيرهم.

قال العلامة الآلوسي في «تفسيره» عقب قول ابن تيمية: «ومن يرويه من الصوفية معترف بعدم ثبوته نقلًا، لكن يقول: إنه ثابت كشفًا، وقد نص علىٰ ذلك الشيخ الأكبر يعني (ابن عربي.. النكرة) في الباب (١٩٨) من «الفتوحات»، والتصحيح الكشفي شنشنة لهم».

ومن نكد الدنيا أن يؤلف بعضهم رسالة في شرح هذا الحديث الصوفي الباطل، كما ألف غيره رسالة في شرح حديث: «من عرف نفسه، فقد عرف ربه!»، ولا أصل له(١).

[١٤٢٠]

عزو الشيخ العجلوني في «كشف الخفاء» حديث: «ملائكة السماء يستغفرون لذوائب النساء، ولحىٰ الرجال..» - للحاكم عن عائشة، فأوهم أنه في «المستدرك»؛ لأنه المعنىٰ المتبادر في الأذهان عند الإطلاق، وليس فيه، فإنما هو في «تاريخ نيسابور»، وسكت عنه، وهو «موضوع»، وآفته: الحسين بن داود

(١) (١٣/ ٥٠) حديث: (٦٠٣٢).

ابن معاذ البلخي، قال الخطيب: «وهو موضوع».

وقد سبقه إلىٰ عزو الحديث إلىٰ الحاكم المناوي ساكتًا عليه.

وقلده في ذلك آخرون، منهم:

الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في رسالة «وجوب إعفاء اللحية».

والشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، فيما نقله الأخ محمد إسماعيل الإسكندراني في آخر كتابه «أدلة تحريم حلق اللحية»، وأقره[(١)].

[١٤٢١]

وهناك اختلاف شديد علىٰ تابعيٍّ حديث: «كان يتعوذ من فتنة المشرق...» في اسمه، ومن الصعب جدًّا ترجيح وجه من الوجوه الثلاثة؛ لأن رواتها كلهم ثقات. وإذا رجعنا إلىٰ ترجمة الأول -أعني: أزهر بن عبد الله الحرازي- من «التهذيب» وجدنا فيه اختلافًا آخر، فقال البخاري: «أزهر بن عبد الله، وأزهر بن سعيد، وأزهر بن يزيد واحد، نسبوه مرة (مرادي)، ومرة (هوزني)، ومرة (حرازي)».

قال الحافظ عقبه: «فهذا قول إمام أهل الأثر: أن أزهر بن سعيد هو أزهر بن عبد الله، ووافقه جماعة علىٰ ذلك».

---

(١) (١٣/ ٥٣-٥٤) حديث: (٦٠٢٥).

وذكر في ترجمة (أزهر بن سعيد الحرازي) أنه قول أكثر العلماء[(١)].

[١٤٢٢]

«جسرة بنت دجاجة». قال البخاري: «وعند جسرة عجائب». وساق لها عن عائشة حديث: «لا أحل المسجد لحائض، ولا لجنب، إلا لمحمد وآل محمد»[(٢)].

وذكرها ابن حِبَّان في «الثقات» (٤/ ١٢١) من تساهله المعروف.

قال أبو العباس البناني: «عندها عجائب»، ذكره في «الميزان».

قال البيهقي: «فيها نظر».

وافق ابن حِبَّان البخاري في جرحه إياها.

اعتمد الذهبي في إيراده لها في «المغني في الضعفاء».

قال الحافظ في «التقريب»: «مقبولة».

قال الألْبَانِي: فلم تطمئن النفس لحديثها بعامة بعد جرح البخاري إياها[(٣)].

---

(١) (١٣/ ٦٣) حديث: (٦٠٢٩).

(٢) (١٣/ ٧٧) حديث: (٦٠٣٧).

(٣) (١٣/ ٧٧-٧٨) حديث: (٦٠٣٧).

[١٤٢٣]

تحرف اسم جسرة في «البيهقي» (٣/ ١٣) فوقع فيه (ميسرة) في رواية ابن فضيل عند أحمد.

وقد تنبه لهذا الأخ الفاضل عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد في كتابه القيم الفريد «فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار» (ص١٣٤)، ولكنه لم ينتبه لكون (خرشة بن الحر) محرف أيضًا من (جسرة)، فجعله متابعًا لها! ثم ترجم لخرشة بأنه ثقة[1]

[١٤٢٤]

نعيم بن حماد الإمام. روىٰ له البخاري مقرونًا بغيره، كما قال الذهبي في «الميزان»، والحافظ في «التهذيب».

قال الحافظ في مقدمة «الفتح» (ص٤٤٧): «لقيه البخاري، ولكنه لم يخرِّج عنه في «الصحيح» سوىٰ موضع أو موضعين، وعلق له أشياء أخر، وروىٰ له مسلم في المقدمة موضعًا واحدًا..».

ولخص ما قاله في «التقريب» بقوله: «صدوق يخطئ كثيرًا».

ولم يصب الشيخ التويجري رحمه الله في تعقبه -في كتابه «الصارم المشهور» (ص٢٣)- الحافظَ الذهبي في تضعيفه لـ«نعيم بن حماد».

---

(١) (١٣/ ٨١) حديث: (٦٠٣٧).

قال الألْبَانِي: فإذن، لا قيمة لرواية الشيخين لنعيم بن حماد، وبخاصة بعد ثبوت جرح جمع له لسوء حفظه، وكثرة وهمه، وكذلك لا قيمة لتوثيق من وثقه، الذي جنح إليه التويجري معرضًا عن قاعدة علماء الحديث: «الجرح مقدم على التعديل»(١).

[١٤٢٥]

«كأني بقوم يأتون من بعدي يرفعون أيديهم في الصلاة كأنها أذناب خيل شمس».

«باطل بهذا اللفظ». جاء في «مسند الربيع بن حبيب»، وهو مشحون بالأحاديث المنكرة، والباطلة التي تفرد بها هذا «المسند» دون العشرات، بل المئات، بل الألوف من كتب السنة المطبوعة منها والمخطوطة..».

وهذا عالم الإباضية في القرن الرابع عشر عبد الله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢)، لما شرح هذا «المسند»، وقدم له مقدمة في سبع صفحات، ترجم في بعضها للربيع، وبالغ في الثناء عليه؛ لتعصبه لمذهبه، دون أن ينقل حرفًا واحدًا في توثيقه، والشهادة له بالحفظ، ولو عن أحد الإباضيين المتقدمين! لا شيء من ذلك البتة.

ولذلك لم يرد له ذكر في شيء من كتب الرجال المعروفة لدينا، ولا

---

(١) (١٣/ ١٠٠-١٠١) حديث: (٦٠٤٣).

لكتابه هذا «المسند» ذكر في شيء من كتب الحديث، والتخاريج التي تعزو إلىٰ كتب قديمة، لا يزال الكثير منها في عالم المخطوطات، أو عالم الغيب، وكذلك لم يذكر هذا «المسند» في كتب المسانيد التي ذكرها الكتاني في «الرسالة المستطرفة»، وهي أكثر من مئة..».

وربيع بن حبيب هذا المذكور في «العلل» هو الإباضي هذا صاحب «المسند»، ويقال فيه: الأزدي الفراهيدي، فهو غير الربيع بن حبيب الحنفي أبي سلمة البصري المترجم في «التهذيب»؛ تمييزًا بينه وبين آخر يكنىٰ بأبي هشام الكوفي الأحول.

ثم إن حديثه هذا باطل من وجوه:

الأول: أنه لا أصل له في شيء من كتب السنة، لا عن ابن عباس، ولا غيره من الأصحاب.

الثاني: أنه مخالف في لفظه للحديث الصحيح عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، قال: كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيده إلىٰ الجانبين فقال رسول الله ﷺ: «**علام تومئون بأيديكم كأنها أذناب خيل شُمس؟! إنما يكفي أحدكم أن يضع يده علىٰ فخذه، ثم يسلم علىٰ أخيه من علىٰ يمينه وشماله**». أخرجه مسلم، وأبو عوانة، وابن حِبَّان في «صحاحهم»، وهو مخرج في «صحيح أبي داود».

ففيه أن الرفع المستنكر إنما هو رفع الأيدي عند السلام في آخر التشهد، وأنه وقع في عهده ﷺ فأنكره، وفي حديث الإباضية أنه سيقع بعده ﷺ، وقد حملوه علىٰ رفع الأيدي عند الإحرام والركوع المتواتر فعله عن الصحابة والسلف رضي الله عنهم.

إذا عرفت ما تقدم، فإنه ينتج منه حقيقة علمية هامة، كتمها أو انطلىٰ أمرها علىٰ الإباضية، وهي:

أن الربيع بن حبيب هذا الذي نسب إليه هذا «المسند» لا يعرف من هو.

وأبو عبيدة اسمه: مسلم بن أبي كريمة التميمي، قال أبو حاتم، والذهبي: «مجهول»(١).

[١٤٢٦]

نقل شارح «مسند الربيع» (السالمي) عن مالك أنه لا يستحب رفع اليدين!.

قال الأَلْبَانِي: والكلام في الرفع عند تكبيرة الإحرام خلاف ما في «المدونة»، و«الموطأ»، وخلاف ما نقله العلماء عنه؛ كابن رشد في «البداية»، أن مذهبه الرفع عند تكبيرة الإحرام دون أي خلاف عنه، بخلاف الرفع عند الركوع، فعنه روايتان، رجح الباجي في «المنتقىٰ» الرفع، وهو الموافق لما في «الموطأ»(٢).

---

(١) (١٣/ ١٠٥-١٢٠) حديث: (٦٠٤٤).

(٢) (١٣/ ١١٥) حديث: (٦٠٤٤).

[١٤٢٧]

نقل شارح «مسند الربيع»: عن الزيدية أنه لا يجوز.. يعني رفع اليدين.

قال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢/ ١٤٩): «وهو غلط علىٰ الزيدية، فإن إمامهم زيد بن علي رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر في كتابه المشهور بـ«المجموع» حديث الرفع، وقال باستحبابه أكابر أئمتهم المتقدمين والمتأخرين...»(١).

[١٤٢٨]

انتقد الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ مؤلف كتاب «حدائق الأزهار» الذي لم يذكر هذه السُّنة في «فصل سُنن الصلاة»، فقال في «السيل الجرار» (١/ ٢٢٦): «وكان ينبغي له أن يذكر في هذا الفصل -المشتمل علىٰ ذكر سنن الصلاة- السنة العظمىٰ، والخصلة الكبرىٰ التي هي أشهر من شمس النهار، وهي العلم الذي في رأسه نار، وذلك: سنة الرفع عند افتتاح الصلاة، فإنها ثبتت من طريق خمسين من الصحابة، منهم العشرة المبشرين بالجنة»(٢).

[١٤٢٩]

«مسند الإمام زيد بن علي».

قال الأَلْبَانِي: واعلم أن هذا «المسند» حاله عندنا كحال «مسند الإمام

---

(١) (١٣/ ١١٦) حديث: (٦٠٤٤).

(٢) (١٣/ ١١٦) حديث: (٦٠٤٤).

الربيع بن حبيب»، أو أسوأ، فإنه من رواية عمرو بن خالد أبي خالد الواسطي، عن الإمام زيد بن علي، والواسطي هذا اتفق أئمتنا علىٰ أنه كذَّاب وضاع، فراجع ترجمته في «الميزان»، و«لسان الميزان»، وغيره[(١)].

[١٤٣٠]

«ورفع اليدين في تكبيرات العيدين هو قول أبي حنيفة، وصاحبيه، كما في «مختصر الطحاوي» (ص٣٧)، و«الهداية» (٢/ ٤٣)، وروي رفعهما في تكبيرات الجنازة أيضًا عن أبي حنيفة، وتعجب منه ابن حزم في «المحلىٰ» (٥/ ١٨٥)؛ لأنه -كما قال- لم يأت قط عن النبي ﷺ، ومنعه في سائر الصلوات، وقد صح عن النبي ﷺ»[(٢)].

[١٤٣١]

حديث: «نية المؤمن خير من عمله..». «ضعيف».

أخرجه الطبراني في «الكبير»، وآفته: حاتم بن عباد الجرشي، وقد ضعفه العراقي.

وقد سئل ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن: «نية المؤمن خير من عمله».

---

(١) (١٣/ ١١٦) حديث: (٦٠٤٤).

(٢) (١٣/ ١١٨) حديث: (٦٠٤٤).

فأجاب: «هذا الكلام قاله غير واحد، وبعضهم يذكره مرفوعًا، وبيانه من وجوه...».

ثم ذكرها، وهي خمسة، فراجعها في «الفتاوىٰ» (٢٢/ ٢٣٤ -٢٤٥)(١).

[١٤٣٢]

«يعمر بن بشر الخراساني المروزي». قال المعلق علىٰ «منتخب عبد بن حميد» -الشيخ مصطفىٰ العدوي-: «ترجمته في «تعجيل المنفعة» لم يوثقه معتبر!».

قال الأَلْبَانِي: «يشير إلىٰ تفرد ابن حِبَّان بتوثيقه، وهو في ذلك جار علىٰ الجادة في عدم الاعتداد بتوثيقه؛ لما عرف به من التساهل في ذلك، ولكن ليس علىٰ إطلاقه، كما كنت بينته في بعض تحقيقاتي، وسلفي في ذلك الحافظ الذهبي، والعسقلاني، وغيرهما، وقد ذكر ابن حِبَّان في ترجمته هذا من «ثقاته» (٩/ ٢٩١): «روىٰ عنه عثمان بن أبي شيبة، وأبو كريب، وعبد الله بن عبد الرحمن، وأهل العراق».

وهؤلاء كلهم من الحفاظ، وعبد الله بن عبد الرحمن هو الدارمي مؤلف كتاب «السنن» المعروف بـ«المسند»، وروىٰ عنه أحمد بن سنان الواسطي، وحجاج بن حمزة، كما في «الجرح والتعديل»، وأحمد بن حنبل. فاتفاق هؤلاء

---

(١) (١٣/ ١٢١-١٢٣) حديث: (٦٠٤٥).

الحفاظ علىٰ الرواية عنه دون تجريح له مما يجعل النفس تطمئن للثقة به، والاعتداد بروايته، فلا يعل الحديث بمثله(١).

[١٤٣٣]

«نفيع بن الحارث أبو داود السبيعي، وهو الأعمىٰ القاص». ذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٣/ ٥٥)، ثم تناقض ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ فذكره في «الثقات» (٥/ ٤٨٢). قال الحافظ: «وهو وهم منه بلا ريب، وهو هو»(٢).

[١٤٣٤]

الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني. تناقض فيه ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ: فذكره في «الضعفاء» (٣/ ٨٠ -٨١)، وأورده في «الثقات» (٩/ ٢٢٤)(٣).

[١٤٣٥]

والجريري: سعيد بن إياس، وكان تغير، وروىٰ عنه إسحاق بن يوسف - وهو الأزرق- بعد التغير، كما قال ابن الكيال في «الكواكب» (ص١٨٣)، لكن ذلك لا يضر إن شاء الله؛ لأن تغيره كان قليلًا، كما قال الذهبي في «الميزان»، وكذلك قال في «الكاشف»: «وهو حسن الحديث»(٤).

---

(١) (١٣/ ١٢٦-١٢٧) حديث: (٦٠٤٧).

(٢) (١٣/ ١٢٨) حديث: (٦٠٤٨).

(٣) (١٣/ ١٢٩) حديث: (٦٠٤٨).

(٤) (١٣/ ١٣٢) حديث: (٦٠٤٩).

[١٤٣٦]

«قد تحقق سماع الحسن البصري من عبد الله بن مغفل»، كما في «غاية المرام» برقم (١٤٨)، و«صحيح أبي داود» (٢٥٣٥)[١].

[١٤٣٧]

«سعد بن مسعود الكندي». قال الحافظ في «الإصابة»: «قال البغوي: له صحبة، وقال ابن منده: ذُكر في الصحابة، ولا يصح له صحبة، وذكره البخاري في «الصحابة»، وأما ابن أبي حاتم فذكره في «التابعين».

ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» ولم يذكر ما يدل علىٰ صحبته.

وذكره ابن حِبَّان في «ثقات التابعين».

الخلاصة: أن سعد بن مسعود ليس صحابيًّا[٢].

[١٤٣٨]

«محمد بن إسحاق» مع صدقه مشهور بالتدليس، وأنه لا يحتج به إلا بما قال فيه: حدثنا، كما قال العلائي في «جامع التحصيل».

وقال العلائي في مكان آخر: «أكثر من التدليس، وخصوصًا عن الضعفاء».

---

(١) (١٣/ ١٣٤) حديث: (٦٠٤٩).

(٢) (١٣/ ١٤٤) حديث: (٦٠٥٧).

وذكر الذهبي عن الإمام أحمد في «الميزان» أنه قال: «هو كثير التدليس جدًّا. قيل له: فإذا قال: أخبرني، وحدثني، فهو ثقة؟ قال: هو يقول: أخبرني، ويخالف».

وكذلك ختم الذهبي ترجمته بقوله: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئًا».

وخلاصة ترجمته: «أنه حسن الحديث إذا صرح بالتحديث، ولم يخالف»(١).

[١٤٣٩]

قول الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في «تعليقه على المسند» (٢/ ٦٥٧): «وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافها». وبناء على هذا قال: «إسناده حسن».

قال الألْبَانِي: ليس بحسن، ولا يكفي عند العارفين بهذا العلم أن يكون الراوي مستورًا فقط لتطمئن النفس لحديثه، ويكون حسنًا، بل لابد أن ينضم إلى ذلك ما يدل على ضبطه، أو حفظه؛ كتوثيق من يوثق به من أئمة الجرح والتعديل، أو يروي عنه جمع من الثقات، ولم يظهر في روايتهم عنه شيء من

(١) (١٣/ ١٥٠) حديث: (٦٠٥٩).

النكارة في حديثه، في هذه الحالة يمكن تحسين حديثه، والاعتماد عليه، وفي مثله يقول الذهبي، والعسقلاني في كثير من الأحيان: «صدوق»(١).

[١٤٤٠]

مالك بن مالك. ذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء» (٣/ ٣٦)، ثم تناقض فذكره في «الثقات» (٥/ ٣٨٨)(٢).

قلت: وهذا مما يستدرك على كتاب «الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين واعادهم في الثقات»، والله أعلم.

[١٤٤١]

حديث: «من قال إذا أصبح: اللهم أصبحت منك في نعمة، وعافية، وستر...».

«موضوع». أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة»، وآفته: عمرو بن الحصين متروك باتفاقهم، واتهمه بعضهم، كما قال الحافظ في «تخريج الأذكار». وسقط قول الحافظ هذا، وغيره من كتاب «الفتوحات الربانية» لابن علان.

وسكت النووي في «الأذكار» عن إسناده. وتبعه المعلق على «الأذكار»

---

(١) (١٣/ ١٦٨) حديث: (٦٠٦٥).

(٢) (١٣/ ١٦٩) حديث: (٦٠٦٦).

الأرناؤوط، وسيد سابق في «فقه السنة» (١/ ٥٩٧)، ومن قبلهما السيوطي في «الجامع الكبير»[(١)].

[١٤٤٢]

وهناك العديد من الأحاديث الضَّعِيفة، والمنكرة التي سود بها المسمىٰ بـ(محمد أديب كلكل) «فقهه»، كما في (ص١٠٨) مع علمه بحكم العراقي عليه بالنكارة![(٢)].

[١٤٤٣]

«يمايز الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بين اليهود والنصارىٰ بقوله: إنهم ليسوا من المشركين..».

ومما يؤكد خلاف ذلك: قوله ﷺ: «**أخرجوا المشركين من جزيرة العرب**». رواه الشيخان، فإن المراد بهم «اليهود والنصارىٰ»، كما دلت عليه أحاديث أخر: «**لئن عشت لأخرجن اليهود والنصارىٰ من جزيرة العرب حتىٰ لا أترك فيها إلا مسلمًا**»، رواه مسلم.

ولما كان حديث ابن عباس حجة قاطعة في الموضوع غمز من صحته الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ تعصبًا لمذهبه مع الأسف، وزعم أنه وهم من ابن عيينة،

---

(١) (١٣/ ١٧٤) حديث: (٦٠٧٠).

(٢) (١٣/ ١٨٠) حديث: (٦٠٧٥).

فقال (٤/ ١٦): «لأنه كان يحدث من حفظه، فيحتمل أن يكون جعل مكان (اليهود والنصارىٰ) (المشركين) (!)، ولم يكن معه من الفقه ما يميز به بين ذلك». كذا قال سامحه الله، وإن تخطئة الثقة بمجرد الاحتمال ليس من شأن العلماء المنصفين، ولكنها العصبية المذهبية، نسال الله السلامة![1].

[١٤٤٤]

بعد أن اعتمد الآلوسي علىٰ كتاب «الدر المنثور» للسيوطي! علىٰ سكوته علىٰ حديث منكر (٣/ ٢٢٧)!.

قال الأَلْبَانِي: ولقد كان اللائق أن لا يعتمد في هذا الحديث علىٰ كتاب «الدر المنثور» للسيوطي؛ لأنه فيه جمَّاع حطَّاب! كما هو معلوم، وإنما علىٰ كتابه الآخر «اللآلي»، فإنه يتكلم فيه علىٰ الأحاديث، ويبين عللها، وإن كان كثير التساهل، والمعارضة لابن الجوزي، وموافقًا له في أكثر الأحيان، كما هو الشأن في هذا الحديث، والحديث الآخر الذي في معناه، فالاعتماد عليه من العلامة الآلوسي كان به أولىٰ، وبالتحقيق أولىٰ، ولكن العجلة في التأليف، والتقميش هي داء أكثر المؤلفين حتىٰ من بعض المحققين[2].

---

(١) (١٣/ ٢١١-٢١٣) حديث: (٦٠٩٢).

(٢) (١٣/ ٢١٨) حديث: (٦٠٩٤).

[١٤٤٥]

قول أبي حاتم في الراوي: «شيخ». يعني أنه في المرتبة الثالثة عنده. أي: يكتب حديثه، وينظر فيه. أي: أنه يستشهد به؛ لأنه قبل المرتبة الرابعة، وهي من قيل فيه: «متروك الحديث»، أو «كذَّاب»، ونحو ذلك(١).

[١٤٤٦]

قول الحافظ الذهبي في الراوي في «الكاشف»: «وثق». أي: أنه تفرد بتوثيقه ابن حِبَّان، كما هي عادته(٢).

[١٤٤٧]

واعلم أن الأحاديث التي وردت في تحديد عدد ما للرجل من النساء في الجنة مختلفة جدًّا، والثابت منها حديث أبي هريرة في «الصحيحين» بلفظ: «أول زمرة تدخل الجنة...»، وفيه: «لكل واحد منهم زوجتان»، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٨٦٨). و«للشهيد سبع خصال، ومنها... يزوج اثنتين، وسبعين زوجة من الحور العين»، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٣٥)، وهو كما ترىٰ خاص بالشهيد، وبقية الأحاديث لا تخلو من ضعف(٣).

---

(١) (١٣/ ٢٢٢) حديث: (٦٠٩٧).

(٢) (١٣/ ٢٣٣) حديث: (٦١٠٣).

(٣) (١٣/ ٢٣٤) حديث: (٦١٠٣).

[١٤٤٨]

«حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حسن، كما تقرر عند المحققين من أهل العلم إذا ثبت السند إليه»[١].

[١٤٤٩]

قال الحافظ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/ ٤١): «ويشبه أن يكون ابن لَهِيعَة أخذه عن المثنىٰ؛ لأن أبا حاتم قال: «لم يسمع ابن لَهِيعَة من عمرو بن شعيب شيئًا»».

خفي هذا التحقيق من الحافظ، والإعلال من ابن أبي حاتم علىٰ الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «تفسير ابن جرير» (٨/ ١٤٦)[٢].

[١٤٥٠]

«ثابت بن الحارث الأنصاري». قال الحافظ: «ولم أجد في طريق من طرق أحاديثه أنه صرح بسماعه من النبي ﷺ، والذي يظهر: أنه تابعي، كما صرح العجلي، واقتضاه كلام ابن يونس، وهو أعلم الناس بالمصريين...».

وجملة القول: «أن ثابتًا هذا ليس صحابيًّا علىٰ الأرجح؛ لأنه لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ في أي رواية عنه، ولا له ذكر في المغازي والسير، فما أشبه

---

(١) (١٣/ ٢٥٤) حديث: (٦١١١).

(٢) (١٣/ ٢٥٤-٢٥٥) حديث: (٦١١١).

حاله بحال يحيىٰ بن أبي كثير، وهو من طبقته!»(١).

[١٤٥١]

فالمتقرر أن ثابت بن الحارث الأنصاري تابعي؛ لأنه لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ في أي رواية عنه، ولذلك استظهرت تابيعته، وبه يظهر خطأ قول أخينا الفاضل «ربيع بن هادي المدخلي» في رسالته «صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة علىٰ قتالهم بغير المسلمين» (ص٤٠) بعد أن ذكر الخلاف في صحبته: «الذي يظهر لي أن الراجح عند الحافظ هو ما قرره في «الإصابة» من إثبات صحبة ثابت بن الحارث، وأنه رأيه الأخير»(٢).

[١٤٥٢]

«محمد بن الربيع الجرجاني». ذكر ابن عساكر أنه حدث عن سلم بن ميمون الخواص، وأبي علي محمد، ويقال له: «محمود بن الربيع الجرجاني».

قال الأَلْبَانِي: وهذه فائدة فاتت الحافظين الذهبي، والعسقلاني، فإنهما أورداه فيمن اسمه: (محمد)، وفيمن اسمه (محمود)... دون أن ينبها أنه واحد، ونسباه»(٣).

---

(١) (١٣/ ٢٦٢) حديث: (٦١١٦).

(٢) (١٣/ ٢٦٥) حديث: (٦١١٦).

(٣) (١٣/ ٢٦٩) حديث: (٦١١٩).

[١٤٥٣]

قول الدكتور المعلق علىٰ «الأوسط» للطبراني محمد سعيد البخاري: «محمد بن يحيىٰ المديني لم أقف علىٰ ترجمته».

قال الأَلْبَانِي: بل هو ثقة معروف. وهو من رجال الشيخين، ذكره المزي(١).

[١٤٥٤]

«واعلم أن الأمة اختلفوا في تعيين اسم الله الأعظم علىٰ أربعة عشر قولًا، ساقها الحافظ في «الفتح»، وذكر لكل قول دليله، وأكثر أدلتها من الأحاديث، وبعضها مجرد رَأي لا يُلتفت إليه...»(٢).

[١٤٥٥]

قول التابعي: من السنة كذا، فإن من المعلوم أنه لا تثبت بمثله السنة، فبالأولىٰ أن لا تثبت بقول من بعده، فإن الشافعي رحمه الله من أتباع التابعين، أو تبع أتباعهم(٣).

---

(١) (١٣/ ٢٧٣) حديث: (٦١٢٢).

(٢) (١٣/ ٢٧٩) حديث: (٦١٢٤).

(٣) (١٣/ ٢٩٨) حديث: (٦١٣٣).

[١٤٥٦]

وقع تحت يدي وأنا أحرر الكلام علىٰ هذا الحديث رسالة للمدعو «أحمد الزعبي الحسيني» بعنوان: «إرشاد البصير إلىٰ سنية التكبير عن البشير النذير»، رد فيها -كما يقول- علىٰ الأستاذ إبراهيم الأخضر، الذي ذهب في كتابه «تكبير الختم بين القراء والمحدثين» إلىٰ أن التكبير المشار إليه ليس بسنة، فرأيت الزعبي المذكور قد سلك سبيلًا عجيبًا في الرد عليه أوَّلًا، وفي تأييد سنية التكبير ثانيًا؛ تعصبًا منه لما تلقاه من بعض مشايخه القراء الذين بادروا إلىٰ تقريظ رسالته دون أن يعرفوا ما فيها من الجهل بعلم الحديث، والتدليس، بل والكذب علىٰ العلماء، وتأويل كلامهم بما يوافق هواه.

والأمر كما يقال في بعض البلاد: «هذا الميت لا يستحق هذا العزاء»؛ لأن مؤلفها ليس مذكورًا بين العلماء، وإنها لتدل علىٰ أنه مذهبي مقلد..»(١).

[١٤٥٧]

إن الدعاء المطبوع في آخر بعض المصاحف المطبوعة في تركيا، وغيرها تحت عنوان: «دعاء ختم القرآن»، والذي ينسب لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- فهو مما لا نعلم له أصلًا عن ابن تيمية، أو غيره من علماء الإسلام، وما كنت أحب أن يلحق بآخر المصحف الذي قام بطبعه

---

(١) (١٣/ ٣٠٤) حديث: (٦١٣٣).

المكتب الإسلامي علىٰ نفقة الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني في بيروت (١٣٨٦)، وصدِّر بعبارة: «المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية»، فإنها لا تعطي أن النسبة إليه لا تصح فيما يفهم عامة الناس، وقد أمرنا أن نكلم الناس علىٰ قدر عقولهم.

ومما لا شك فيه أن التزام دعاء معين بعد ختم القرآن من البدع التي لا تجوز؛ لعموم الأدلة، كقوله ﷺ: «**كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**»، وهو التي يسميها الإمام الشاطبي بـ«البدع الإضافية»، وشيخ الإسلام ابن تيمية من أبعد الناس عن أن يأتي بمثل هذه البدعة، كيف وهو كان له الفضل الأول في زمانه، وفيما بعده بإحياء السنن، وإماتة البدع؟! جزاه الله خيرًا.

قلت: فهو والله شيخ الإسلام حقًّا وصدقًا(١).

[١٤٥٨]

«حديث إبطاء مجيء جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ إلىٰ النبي ﷺ بسبب الجرو، حديث صحيح مشهور، جاء عن خمسة من الصحابة من طرق عنهم، أحدهما في «صحيح مسلم»، وقصة الجرو مدنية؛ لأن الجرو كان للحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»(٢).

---

(١) (١٣/ ٣١٥) حديث: (٦١٣٥).

(٢) (١٣/ ٣١٧) حديث: (٦١٣٦).

[١٤٥٩]

«الحسن بن صالح بن صالح بن حي الهمداني الثوري». ثقة ثبت من رجال مسلم. والترك الذي قيل فيه؛ لأنه كان يرىٰ السيف. أي: الخروج بالسيف علىٰ أئمة الجور.

قال الحافظ في «التهذيب»: «وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر علىٰ ترك ذلك؛ لما رأوه أفضىٰ إلىٰ أشد منه، ففي وقعة الحرة، ووقعة ابن الأشعث، وغيرهما عظة لمن تدبر، وهذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته، واشتهر بالحفظ، والإتقان، والورع التام، والحسن مع ذلك لم يخرج علىٰ أحد»(١).

[١٤٦٠]

ما رواه الشافعي في «الأم» موقوفًا (٢/ ٩٩): «عن عبد الله بن أبي أوفىٰ -صاحب النبي ﷺ- أنه قال: سألته عن الرجل لم يحج أيستقرض للحج؟ قال: لا».

قد أورده السيد سابق في كتابه «فقه السنة» (١/ ٦٣٩) مرفوعًا. وهو خطأ فاحش(٢).

---

(١) (١٣/ ٣٣١-٣٣٢) حديث: (٦١٤٣).

(٢) (١٣/ ٣٢٨) حديث: (٦١٤٢).

[١٤٦١]

حوشب الذي يروي عن الحسن البصري، فهما اثنان بصريان، كلاهما يروي عن الحسن البصري.

أحدهما: حوشب بن عقيل الجرمي، وهو ثقة.

والآخر: حوشب بن مسلم الثقفي مولاهم، وثقه ابن حِبَّان، وروىٰ عنه أربعة من الثقات، ومع ذلك قال الذهبي عنه في «الميزان»: «لا يدرىٰ من هو»(١).

[١٤٦٢]

«عمر بن المغيرة الصغاني». كذا وقع في مصورة «المرض والكفارات» لابن أبي الدنيا، بالغين المعجمة، وهي نسبة إلىٰ بلاد مجتمعة وراء نهر جيحون، ووقع في «الترغيب» (٤/ ١٥٤): «... الصنعاني» بالعين المهملة، وقبلها النون، نسبة إلىٰ (صنعاء)، وهي مدينة باليمن مشهورة، وإلىٰ (صنعاء الشام)، وهي قرية علىٰ باب دمشق خربت، كما في «الأنساب»(٢).

[١٤٦٣]

حديث: «أكثر أهل الجنة البُلْهُ». «ضعيف».

---

(١) (١٣/ ٣٣٥) حديث: (٦١٤٤).

(٢) (١٣/ ٣٣٦) حديث: (٦١٤٤).

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار»، والبزار في «المسند»، وابن عدي في «الكامل»، وعنه البيهقي في «الشعب»، وغيرهم.

وهو مخرج في تعليقي على «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٧٣)، ورددت فيه على قول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: «ومجموع ما قيل فيه: إنه لا أصل له!».

وكيف يصح أن يقال هذا، والبزار يقول عقب الحديث: «لو صح كان له معنىٰ».

وقال الطحاوي بعد أن ساقه مساق المسلمات: «فذكرت هذا الحديث لأحمد بن أبي عمران، فقال لي: معناه معنىٰ صحيح، فـ(البله) المرادون فيه: هم البله عن محارم الله تعالىٰ، لا من سواهم ممن به نقص العقل بالبله!»[(١)].

[١٤٦٤]

لفظة: «لا يَتَنَدُّونَ»، أي: لا يصيبهم من دماء المسلمين شيء.

وقد اختلفت المصادر في ضبط هذه اللفظة: (يتندون)، فوقعت هكذا في «مسند الشاميين»، و«المعجم الأوسط»، و«تهذيب التاريخ». ووقعت في «المعجم الكبير»:(يندون)، وفي «التاريخ»: (يندهون).

---

(١) (١٣/ ٣٥١) حديث: (٦١٥٤).

وفي مكان آخر من طريق الطبراني: (ينتدون): وكذا في «الجامع الكبير» للسيوطي، لكن الواو فيه راء: (ينتدرن)! وعزاه لـ«طب، وابن منده، وكر».

قال ابن الأثير في «النهاية»: «أي: لم يصب منه شيئًا، ولم ينله منه شيء، كأنه نالته نداوة الدم وبلله»(١).

[١٤٦٥]

«ما فعله الدكتور القلعجي في «ضعفاء العقيلي» أنه غير نسبة (الحمصي) إلىٰ (اليحصبي) مخالفًا بذلك ما جاء في كتب مصطلح علم الحديث من وجوب المحافظة علىٰ الأصل، مع التنبيه في الهامش علىٰ ما هو الصواب، أو علىٰ الأقل إذا صحح الأصل أن ينبه علىٰ ما كان عليه الأصل في الحاشية؛ لأنه قد يكون الأصل هو الصواب، فلابد من التنبيه، وهذا من أصول التحقيق الذي يخل به أكثر المحققين في هذه الأيام»(٢).

[١٤٦٦]

ليس في الشرع ما يدل علىٰ كراهة حلق الشعر وقلم الظفر للجنب، ومن أبواب البخاري في «صحيحه»: «باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، وقال عطاء: يحتجم الجنب، ويقلم أظفاره، ويحلق رأسه، وإن لم يتوضأ».

---

(١) (١٣/ ٣٥٥) حديث: (٦١٥٥).

(٢) (١٣/ ٣٥٦) حديث: (٦١٥٦).

ومن أحاديث البخاري: ما رواه أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب... الحديث. فقال ﷺ: «**سبحان الله [يا أبا هريرة]! إن المؤمن لا ينجس**»(١).

[١٤٦٧]

حديث: «خيركم خيركم لنسائه وبناته». «موضوع بذكر (البنات)».

أخرجه ابن عدي، والبيهقي في «الشعب».

وقد صح الحديث من رواية أبي هريرة وغيره، دون قوله: (وبناته)... فهي زيادة باطلة، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٨٤)(٢).

[١٤٦٨]

حديث: «الدَّجَّالُ تَلِدُه أمُّه وهي منبوذة في قبرها، فإذا ولدته حملتِ النساءُ بالخطَّائين». منكر.

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأقره الشيخ التويجري في «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» (٢/ ٩٦)، ولكنه قال -وأفاد جزاه الله خيرًا-:

(١) (١٣/ ٣٧٧) حديث: (٦١٦٧).

(٢) (١٣/ ٤٠٥) حديث: (٦١٨٤).

«قلت: وظاهر هذا الحديث أن الدجال لا يولد إلا في آخر الزمان؛ لقوله: «فإذا ولدته؛ حملت النساء بالخطائين»، وهذا مخالف لما تقدم فِي حَدِيثِي عمران بن حصين ومعقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن الدجال قد أكل الطعام ومشىٰ في الأسواق، ومخالف أيضًا لما تقدم من حديث فاطمة بنت قيس وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في خبر الجساسة والدَّجال؛ فإن فيه أن الدجال كان موجودًا في زمن النبي ﷺ، وأنه كان موثقًا بالحديد في بعض جزائر البحر، والعمدة علىٰ ما تقدم لا علىٰ هذا الحديث الضعيف. والله أعلم»(١).

[١٤٦٩]

وروىٰ البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٥٥) بسند حسن عن ابن عمر قال: «**إذا دخل البيت غير المسكون فليقل: السلام علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين**».

رواه ابن أبي شيبة، وحسن إسناده الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٠).

قال الأَلْبَانِي: «ففي هذه الآثار مشروعية السلام ممن دخل بيتًا ليس فيه أحد، وهو من إفشاء السلام المأمور به في بعض الأحاديث «الصحيحة»، ولظاهر قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقد استدل الحافظ بها، وبأثر ابن عمر علىٰ ما ذكرت، فقال عقبهما: «فيستحب إذا

---

(١) (١٣/ ٤٠٧) حديث: (٦١٨٥).

لم يكن أحد في البيت أن يقول: السلام علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين»[١].

[١٤٧٠]

«عمر بن علي بن عطاء المقدمي» مع ثقته واحتجاج الشيخين بحديثه، فمن الصعب جدًّا الاحتجاج بحديث له خارج «الصحيحين»، ولو صرح بالتحديث؛ لأنه كان مدلسًا، كما نص عليه جمع من الأئمة، وكان تدليسه خبيثًا من نوعه، سماه بعضهم: تدليس السكوت! وقد بينه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٩١)، وكذلك ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ١٢٥)[٢].

[١٤٧١]

وقفت علىٰ بحث الأخ عدنان العرعور بعنوان: «صلاة الاستخارة» في مجلة «المجاهد»، ذهب إلىٰ تحسين حديث بمجموع الطريقين؛ محتجًّا بأن عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي هو في جملة ما يكتب حديثه.

وكان يمكن أن يكون الأمر كذلك لو أن المليكي ليس فيه من الجرح إلا ما ذكره عن ابن عدي، والأمر ليس كذلك، فالتحسين مردود بتجريح الإمام البخاري وغيره...

وقد غاب عنه تدليس ابن مقدم الراوي عن المليكي...

---

(١) (١٣/ ٤٠٩) حديث: (٦١٨٧).

(٢) (١٣/ ٤٥٢-٤٥٣) حديث: (٦٢١٢).

وظني أن هذا ليس مجهولًا عند الأخ الفاضل، وإنما هي الغفلة، وعدم الاستحضار لأحوال الرجال، ودقائق الأحوال(١).

[١٤٧٢]

الرد علىٰ مؤلفة جاهلة، أو كاذبة متعصبة علىٰ بنات جنسها من نمط تلك الجامعية المسماة بـ«رغداء بكور الياقتي» في كتيبها «حجابك أختي المسلمة» التي ذكرت في مقدمته أن كشف الوجوه من النساء في الشوارع مثل مصافحة الرجال الأجانب، والاختلاط مع الغرباء!! ضاربة تلك الأدلة «الصحيحة» من الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين المذكورة في كتابي «حجاب المرأة» - عرض الحائط(٢).

[١٤٧٣]

«المعجم الأوسط» تحقيق الدكتور الطحان. زعم أنه قام علىٰ تحقيقها، وفيها أخطاء كثيرة وكبيرة، منها سقوط أحاديث منها، بل وصفحات، وقد نبهت علىٰ شيء من ذلك في غير ما موضع، والله المستعان(٣).

---

(١) (١٣/ ٤٥٣-٤٥٤) حديث: (٦٢١٢).

(٢) (١٣/ ٤٥٨) حديث: (٦٢١٣).

(٣) (١٣/ ٤٧٢) حديث: (٦٢١٦).

[١٤٧٤]

«إسحاق بن أبي إسرائيل». قال ابن القطان في «الوهم والإيهام» (١/ ٢٢/ ٢): «وكان ثقة، وله شأن، وترك الناس حديثه لرأي وقع له، فأظهره في القرآن من الوقف فترك وحيدًا، وهجر، وقد كان الناس إليه عنقًا واحدة، ولم يكن متهمًا».

قال الأَلْبَانِي: «حسبه فيما نحن فيه ثقته، ولاسيَّما وقد تابعه مسدد بن مسرهد، وأما تركه من أجل رأي أخطأ فيه، أو أجبر عليه، فأراه خلاف علم المصطلح، وما جرىٰ عليه العلماء والأئمة في كتب السنة من الاحتجاج بالثقات من الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، ومن أولئك الأئمة الشيخان، وغيرهما، ألا ترىٰ أن عليَّ بنَ المديني من شيوخ البخاري، وكان قد استجاب للقول بخلق القرآن خوف القتل؟! ومع ذلك فهو لا يزال إمامًا في الجرح والتعديل، ومعرفة العلل، متميزًا في ذلك علىٰ غيره، كما هو معروف عند العلماء».

قال الذهبي في «السير» (١١/ ٤٧٧ -٤٧٨): «قلت: أداه ورعه وجموده إلىٰ الوقف، لا أنه كان يتجهَّم؛ كلَّا». ثم روىٰ عنه أنه قال: «لم أقل علىٰ الشك، ولكني أسكت، كما سكت القوم قبلي».

قال الأَلْبَانِي: «فهو سلفي المنهج، فهو مأجور إن شاء الله، وغاية ما يمكن أن يقال في مثله: أنه أخطأ في وقفه وجموده لعدم انتباهه إلىٰ أن الوقوف ينفع فيما لو يجهر المبتدعة بالقول بخلق القرآن، ففي هذه الحالة لابد من إنكار

ذلك؛ لأنه مخالف لما عليه السلف، والله أعلم».

قال الذهبي: «الإنصاف فيمن هذا حاله أن يكون باقيًا علىٰ عدالته»(١).

[١٤٧٥]

«ابن أخي الزهري». مختلف فيه.

احتج به الشيخان. وذكره الذهبي في «المغني» وقال: «وثق».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وأمراته: «أم الحجاج بنت محمد بن مسلم».

ليس لها ترجمة، ولا ذكرها أصحاب «الكنىٰ»، حتىٰ الذهبي في «المقتنىٰ». وقد جهلها ابن الجوزي. وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/ ٢٤٥) بقوله: «قلت: المرأة هي بنت عم محمد بن مسلم الزهري الإمام المشهور، بيَّن ذلك البيهقي في «الشعب»..». وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة»(٢).

[١٤٧٦]

و«الجامع الكبير» للحافظ السيوطي رحمه الله قد أدرج فيه كل ما هب ودب!!(٣).

---

(١) (١٣/ ٤٧٧ -٤٧٨) حديث: (٦٢٢٠).

(٢) (١٣/ ٤٨٧) حديث: (٦٢٢٥).

(٣) (١٣/ ٤٩١) حديث: (٦٢٢٧).

[١٤٧٧]

لقد وقعت أخطاء فاحشة في الطبعات الثلاثة لـ«كامل ابن عدي»، كما نبهت علىٰ ذلك في تعليقي علىٰ عدة أحاديث في فهرسي لـ«الكامل» الذي أنا في صدد الانتهاء من ترتيبه، وتبيضه مع تصحيح المئات، إن لم أقل: الألوف من الخطاء الواقعة في طبعاته، وفي فهرسه الذي وضعه الناشر، وسموه بـ«معجم الكامل»[١].

[١٤٧٨]

من عجائب التحريفات التي مرت بي أن لفظة «البعير» في هذا الحديث: «لا يقاد البعير بين الرجلين» علقه البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن حِبَّان في «الضعفاء»، تحرفت في «ضعفاء ابن حِبَّان» «إلىٰ العبد»! والظاهر أنه تحريف قديم، فإنه كذلك وقع في «تذكرة المقدسي»، فإنه كثير النقل عن «ضعفاء ابن حِبَّان» حديثًا وتعليلًا، بل لعل أحاديثه كلها منه، لكن الأمر يحتاج إلىٰ تتبع.

وبعذ هذا أقول: لعل هذا التناقض بين لفظتي: (البعير)، و(العبد) إنما هو من تخاليط الراوي الضَّعِيف، وهو البناني[٢].

---

(١) (١٣/ ٤٩٣) حديث: (٦٢٢٧).

(٢) (١٣/ ٤٩٥) حديث: (٦٢٢٨).

[١٤٧٩]

وأعجب من هذا التحريف ما وقع في «كامل ابن عدي» (طبع دار الفكر البيروتية): «لا يعاد القبر...»!!

كذا وقع في طبعات الدار الثلاثة، وما أسوأها من دار نشر، مع ادعاء التحقيق لما تنشر! ولا شيء منه يذكر، وها هو المثال بين يديك، وما أكثر الأمثلة لو تتبعت لكانت مجلدًا. وفيه العجب العجاب من الأخطاء، علاوة على الأخطاء الواردة في الأصل الذي وضع له هذا المعجم: «الكامل»، والله المستعان[١].

[١٤٨٠]

«كان يصلي من الليل ست عشرة ركعة سوى المكتوبة».

«منكر». أخرجه عبد الله بن أحمد في «زياداته على مسند أبيه».

فقوله في الحديث: «من الليل» وهَم تبادر لي أنه من العلاء بن المسيب؛ لتفرده بهذا اللفظ دون قرينه زكريا بن أبي زائدة في رواية عبد الله الثانية، فإن العلاء بن المسيب هذا مع كونه ثقة من رجال الشيخين، فقد قال الحافظ فيه: «ثقة ربما وهم».

---

(١) (١٣/ ٤٩٦) حديث: (٦٢٢٨).

لكن لما رأيته قد تابعه أبو عوانة رجعت عما تبادر لي...

فالخطأ من غير العلاء، لهذه المتابعة القوية، فمن هو؟

فأقول: الذي يغلب علىٰ ظني أنه من تخاليط أبي إسحاق السبيعي.

ومما يؤكد نكارة حديث الترجمة أن أكثر ما صح عنه ﷺ من عدد ركعاته في صلاة الليل إنما هو ثلاث عشرة ركعة، كما في «الصحيحين» من حديث عائشة، وابن عباس، وصح عنها نفي الزيادة علىٰ إحدىٰ عشرة ركعة، وقد جمع العلماء بين الروايتين بوجوه معروفة، كما في «الفتح» (٢/ ٤٨٣)[١].

[١٤٨١]

قول الهَيْثَمِي في «المجمع» (٢/ ٢٨٣): «... ورجاله موثقون». وقوله: «موثقون». ليس في قوة ما لو قال: «ثقات»، بل قد عرفنا من استقرائنا لقوله هذا: «موثقون» أنه يشير إلىٰ توهين التوثيق من جهة، وإلىٰ أنه من توثيق ابن حِبَّان المعروف بتساهله في التوثيق من جهة أخرىٰ، وهو في ذلك تابع الذهبي في «الكاشف»، فإن من عادته إذا قال في المترجم فيه: «وثق»، فإنه يعني: تفرد بتوثيقه ابن حِبَّان![٢].

(١) (١٣/ ٥٠٠) حديث: (٦٢٣١).

(٢) (١٣/ ٥١١) حديث: (٦٢٣٦).

[١٤٨٢]

فإن الشهادة التي قدمها الشيخ محمد الغزالي المصري في تقريظه «مختصر تفسير ابن كثير» موهمًا القراء أن الصابوني كان متثبتًا من صحة الأحاديث التي أوردها في «صفوته»، فهي شهادة لا تساوي شهادة امرأة يزكيها الشيخ الغزالي، بل هي دونها؛ لأنها صدرت من غير متخصص في الحديث، بل هو شديد العداء لأهله، فكيف يكون متخصصًا فيه؟!(١).

[١٤٨٣]

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أغرىٰ خلق كثير من المهوسين بأن الخضر حي إلىٰ اليوم، ورووا أنه التقىٰ بعلي بن أبي طالب، وبعمر بن عبد العزيز، وأن خلقًا كثيرًا من الصالحين رأوه، وصنف بعض من سمع الحديث، ولم يعرف علله كتابًا جمع فيه ذلك، ولم يسأل عن أسانيد ما نقل، وانتشر الأمر إلىٰ أن جماعة من المتصنعين بالزهد يقولون: رأيناه وكلمناه! فواعجبًا! أَلَهُم فيه علامة يعرفونه بها؟ وهل يجوز لعاقل أن يلقىٰ شخصًا فيقول له الشخص: أنا الخضر فيصدقه؟!»(٢).

[١٤٨٤]

وقد جمع الحافظ الأحاديث الواردة في الخضر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وحياته، ولقائه

---

(١) (١٣/ ٥١٩) حديث: (٦٢٣٩).

(٢) (١٣/ ٥٤٠) حديث: (٦٢٥٠).

للنبي ﷺ، وبيَّن عللها في ترجمة الخضر عليه السلام من كتابه «الإصابة»[(١)].

[١٤٨٥]

وحديث: «الحمد لله الذي رزقني من الرياش ما أتجمل به..». أورده الدكتور إسماعيل منصور فيما سماه «تذكير الأصحاب بتحريم النقاب» (ص٦٩) من رواية أحمد؛ ساكتًا عنه، مما يدل على أنه كغيره من المؤلفين المعاصرين؛ جمَّاع حطَّاب، لا معرفة له بهذا العلم الشريف، وهناك مثال آخر له تحت حديث: (٣١٢٤) في «الصحيحة»[(٢)].

[١٤٨٦]

«أبي عقيل يحيى بن المتوكل». تناقض فيه ابن حِبَّان رحمه الله، فأورده في «الضعفاء» (٣/ ١١٦)، وأورده كذلك في «الثقات» (٧/ ٤٣٩)[(٣)].

[١٤٨٧]

«محمد بن محمد بن سليمان الباغندي». مع كونه من الحفاظ الكبار المشهورين، فقد اتهمه بعضهم بالكذب.

ورد ذلك الذهبي، فقال في «الميزان»: «قلت: بل هو صدوق من بحور

---

(١) (١٣/ ٥٤١) حديث: (٦٢٥١).

(٢) (١٣/ ٥٦٢) حديث: (٦٢٦٣).

(٣) (١٣/ ٥٧٠) حديث: (٦٢٦٧).

الحديث، قيل: إنه أجاب في ثلاثمائة ألف مسألة في حديث رسول الله ﷺ».

قال الدَّارَقُطْنِي في «الضعفاء»: «الباغندي مدلس مخلط، يسمع من بعض رفاقه، ثم يسقط مَن بينه وبين شيخه، وربما كانوا اثنين، وثلاثة، وهو كثير الخطأ».

قال الأَلْبَانِي: لعل اتهام من اتهمه إنما كان لكثرة خطئه، ولكن ذلك مغتفر بالنسبة لكثرة محفوظاته، والله أعلم[(١)].

[١٤٨٨]

جملة القول: أن جميع طرق أنه: «ولد مختونًا مسرورًا» شديدة الضعف، فلا تصلح للاعتضاد بها، ولذلك رد الذهبي على الحاكم قوله في «المستدرك» (٢/ ٦٠٢): «وقد تواترت الأخبار أن رسول الله ﷺ، ولد مختونًا مسرورًا».

فقال الذهبي: «ما أعلم صحة ذلك، فكيف متواترًا؟!».

وذكر نحوه ابن كثير في تاريخه «البداية».

والعجب من ابن الجوزي، مع إعلاله لحديث الترجمة بما تقدم قال عقبه: «قلت: ولا شك أنه ولد مختونًا، غير أن هذا الحديث لا يصح به!».

وقد روي ما يخالف أحاديث: «ولد مختونًا».

(١) (١٣/ ٥٨١) حديث: (٦٢٧٠).

«أن عبد المطلب ختن النبي ﷺ يوم سابعه، وجعل له مأدبة، وسماه محمدًا..»(١).

[١٤٨٩]

قال ابن القيم في «زاد المعاد»: «حديث لا يصح، ذكره أبو الفرج ابن الجوزي في «الموضوعات»، وليس فيه حديث ثابت، وليس هذا من خواصه، فإن كثيرًا من الناس يولد مختونًا... وحدثني صاحبنا أبو عبد الله محمد بن عثمان الخليلي المحدث ببيت المقدس أنه ولد كذلك، وأن أهله لم يختنوه، والناس يقولون لمن ولد كذلك: ختنه القمر! وهذا من خرافاتهم»(٢).

[١٤٩٠]

ومن الغرائب أن ابن صياد ولد مختونًا، فقد روىٰ ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «ولدته أمه مسرورًا مختونًا. يعني: ابن صياد».

وروىٰ عبد الرزاق في «مصنفه» بسند صحيح عن عروة بن الزبير قال: «ولد ابن صياد أعور مختتنًا»(٣).

---

(١) (١٣/ ٥٨٢) حديث: (٦٢٧٠).

(٢) (١٣/ ٥٨٦) حديث: (٦٢٧٠).

(٣) (١٣/ ٥٨٦) حديث: (٦٢٧٠).

[١٤٩١]

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد وقعت هذه المسألة بين رجلين فاضلين صنف أحدهما مصنفًا في أنه ﷺ ولد مختونًا، وأجلب فيه من الأحاديث التي لا خطام لها، ولا زمام، وهو كمال الدين بن طلحة الشافعي، فنقضه عليه كمال الدين بن العديم مؤلف «تاريخ حلب» في نحو ثلاثين مجلدًا، وبين فيه أنه ﷺ ختن علىٰ عادة العرب، وكان عموم هذه السنة للعرب قاطبة مغنيًا عن نقل معين فيها، والله أعلم».

قال الألْبَانِي: «وهذا الذي ذهب إليه الكمال بن العديم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الذي تطمئن إليه النفس، وينشرح له الصدر، وهو الذي مال اليه ابن عبد البر..».

حديث أبي سفيان في «أول صحيح البخاري» (رقم ٧- فتح)، وفيه أن هرقل سأل أبا سفيان عن العرب؟ فقال: «**هم يختتنون**»(١).

[١٤٩٢]

إن البخاري وأبا حاتم فرَّقَا بين عبد الحميد بن سوار الذي يروي عنه بكر بن بشر، وبين عبد الحميد بن سوار الذي روىٰ عنه هشيم، وسكتا عنه.

فالأول: ضعفه أبو زُرْعَة. وقال يحيىٰ: ليس بشيء(٢).

---

(١) (١٣/ ٥٨٦) حديث: (٦٢٧٠).

(٢) (١٣/ ٦٠٢) حديث: (٦٢٧٧).

[١٤٩٣]

قول أبي حاتم في الراوي: «شيخ». هو عنده قريب من منزلة من قيل فيه: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به[(١)].

[١٤٩٤]

قول أبي حاتم: «يكتب حديثه، وينظر فيه». من المعلوم بداهة أن هذه المنزلة، وما قاربها هي منزلة من كان حسن الحديث؛ لأن المنزلة الأولىٰ عنده - وهي لمن قيل فيه: «ثقة، أو متقن ثبت»- هي لمن كان صحيح الحديث[(٢)].

[١٤٩٥]

فقد أورد ابن حزم الظاهري في «طوق الحمامة» (ص١٢٤- التجارية) حديث: «من تأمل خلق امرأة...» الحديث جازمًا نسبته إلىٰ النبي ﷺ قائلًا: «وقد قال رسول الله ﷺ...»، وهو «موضوع».

واغتر به مؤلف «تحرير المرأة في عهد الرسالة» فنقله جازمًا به أيضًا[(٣)].

[١٤٩٦]

فما أرىٰ ابن حزم الظاهري إلا كابن الجوزي، له شخصيتان:

---

(١) (١٣/ ٦٢٦) حديث: (٦٢٨٨).

(٢) (١٣/ ٦٢٦) حديث: (٦٢٨٨).

(٣) (١٣/ ٦٤١) حديث: (٦٢٩٤).

فشخصيته في «المحلىٰ» شخصية عالم ناقد، لا يروي حديثًا عن النبي ﷺ إلا بعد أن يتثبت من صحته.

وشخصية أخرىٰ في كتبه الأخرىٰ؛ كـ«السيرة»، وغيره، كـ«طوق الحمامة»؛ فهو يروي فيه ما هب، ودب، ومثاله: «الضَّعِيفة» (ح ٦٢٩٤و ٦٢٩٥و٦٢٩٦)[1].

[١٤٩٧]

«عمر بن حمزة العمري». قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفه ابن مَعِين، والنَّسَائِي، وقال أحمد: أحاديثه مناكير». وأورده الذهبي في «ضعفائه». وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

قالوا هذا مع علمهم أن مسلمًا روىٰ له، ولكنهم رجحوا قول من ضعفه من الأئمة المذكورين، وغيرهم، وهو الحق الذي لا ريب فيه[2].

[١٤٩٨]

«ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي». باطل، وهو في «مسند الربيع بن حبيب» (ص٢٧٩/ ١٠٠٤)[3].

---

(١) (١٣/ ٦٤٢) حديث: (٦٢٩٤).

(٢) (١٣/ ٦٥٣) حديث: (٦٣٠١).

(٣) (١٣/ ٦٥٧) حديث: (٦٣٠٢).

[١٤٩٩]

«بئس الطعام طعام الوليمة، يدعىٰ إليه الأغنياء، ويترك المساكين».

شاذ بهذا اللفظ: «بئس».

أخرجه مسلم من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول: .. فذكره موقوفًا.

وهو في «الموطأ» بهذا الإسناد، إلا أنه قال: «شر الطعام...».

وكذلك ذكره البخاري عن مالك.

قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٤٥): «وهو الأكثر».

الخلاصة: وبالجملة؛ فالمحفوظ في هذا الحديث إنما هو بلفظ: «شر الطعام طعام الوليمة».

وقد صح موقوفًا، ومرفوعًا من طرق[(١)].

[١٥٠٠]

قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقول رسول الله ﷺ الذي رويناه أولىٰ بالصواب؛ لأنه كان أعلم بذلك قولًا بحقيقته، وصحته من غير استثناء منه شيئًا أنه تقدم خلق الله إياه خلق القلم، بل عمَّ بقوله ﷺ: «**إن أول شيء خلقه الله القلم**»، كل

---

(١) (١٣/ ٦٧١) حديث: (٦٣٠٦).

شيء أن القلم مخلوق قبله من غير استثنائه من ذلك عرشًا، ولا ماءً، ولا شيئًا غير ذلك...».

فيه رد علىٰ من يقول بأن العرش هو أول مخلوق(١).

[١٥٠١]

خفي علىٰ الدكتور إبراهيم القيسي المعلق علىٰ «الأمالي» للمحاملي، ولم يفرق بين أبي مريم الثقفي، وبين أبي مريم الحنفي، ولقد وهم الدكتور القيسي علىٰ الحافظ ابن حجر حين نسب إليه أنه قال في أبي مريم الحنفي: «مجهول»، وهو إنما قال فيه: «مقبول»، والمجهول عنده إنما هو «الثقفي!»!.

وأصل المشكلة عند الدكتور: أنه لم يفرق بين الحنفي، والثقفي، خلافًا للحافظ، ولذلك وهم عليه.

وهذا وهم عجيب! وإنما أتىٰ من العجلة في النقل، وقلة التحقيق(٢).

[١٥٠٢]

فرق الحافظ بين أبي مريم الثقفي، وأبي مريم الحنفي.

وأفاد أن الأول هو المسمىٰ: (قيسًا)، والآخر يسمىٰ (إياسًا)، وأن النَّسَائِي

---

(١) (١٣/ ٦٧٩-٦٨٠) حديث: (٦٣٠٩).

(٢) (١٣/ ٦٨٥ -٦٨٦) حديث: (٦٣١٢).

أخطأ في تسميته قيسًا، فاختلط الأمر علىٰ محقق «الأمالي» للمحاملي، كما اختلط علىٰ النَّسَائِي.

قال الحافظ في «التقريب»: «أبو مريم الثقفي اسمه قيس المدائني، مجهول، من الثانية. ي د س».

«أبو مريم الحنفي القاضي اسمه إياس بن صبيح، مقبول، من الثانية، ووهم من خلطه بالأول».

وعدم التفريق هو الذي يترشح من قول الذهبي في «الكاشف»(١).

[١٥٠٣]

«عبد العزيز السَّلَمْسِيني». هو بفتح السين، واللام، وسكون الميم، وكسر السين نسبة إلىٰ (سَلَمْسِين): قرية بالقرب من حرَّان، كما في «الأنساب» للسمعاني(٢).

[١٥٠٤]

«عبد الرحمن بن الهضهاض». يقال له: ابن الصامت. ذكره ابن حِبَّان في «ثقات التابعين». قال البخاري: لا يعرف إلا بهذا الحديث. وقال النباتي الإشبيلي المعروف (بابن الرومية): «ومن لا يعرف إلا بحديث واحد، ولم

---

(١) (١٣/ ٦٨٦) حديث: (٦٣١٢).

(٢) (١٣/ ٦٩٢) حديث: (٦٣١٦).

يشهر حاله فهو في عداد المجهولين».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «مجهول».

وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول». يعني: عند المتابعة.

ومن العجائب اغترار المعلق على «مسند أبي يعلى» بتوثيق ابن حِبَّان، ويكفي دلالة على جهل هذا المعلق بهذا العلم الشريف وقواعده، أنه خالف ما عليه أئمته في تراجم رواة الحديث! ففيهم المئات ممن وثقهم ابن حِبَّان، ومع ذلك لم يوثقوهم، يعلم ذلك كل من له عناية بعلم الجرح والتعديل، فإن الحفاظ: النباتي، والذهبي، والعسقلاني، لم يوثقوا ابن الهضهاض هذا...[١].

[١٥٠٥]

كون الراوي لا يعلم فيه جرح لا يعني أنه ثقة، كما يعلم في علم المصطلح، فإنه لابد أن يكون مشهورًا بالرواية، ولو لم يرو عنه إلا واحد، كبعض رواة «الصحيحين»[٢].

[١٥٠٦]

مذهب ابن حِبَّان، وتساهله في توثيق المجهولين أشهر من أن يناقش، وقد تعرضت لبيان خطئه أكثر من مرة، وحسب المنصف تصريحه هو في عشرات

(١) (١٣/ ٦٩٨) حديث: (٦٣١٨).

(٢) (١٣/ ٧٠٠) حديث: (٦٣١٨).

المذكورين في «ثقاته» بأنه لا يعرفه! وتارة يقول: «لا أعرفه، ولا أعرف أباه»!، أو «لا أدري من هو، ولا ابن من هو»، وهؤلاء بالعشرات!... وسوف أفصل القول في تساهله بعد أن أتفرغ -إن شاء الله- من كتابي «ترتيب الثقات»(١).

[١٥٠٧]

«إذا دخل أحدكم علىٰ أخيه المسلم فأطعمه فليأكل من طعامه، ولا يسأله عنه، وإن سقاه شرابًا فليشرب من شرابه، ولا يسأله عنه، [فإن خشي منه فليكسره بالماء]». «ضعيف» بزيادة (الخشية).

أخرجه ابن الجعد في «مسنده».

وهو إسناد ضعيف، وآفته: مسلم بن خالد المكي، وهو مختلف فيه، والمتقرر فيه عند الحفاظ المتأخرين أنه صدوق سيئ الحفظ، ولذلك أورده الذهبي في «الميزان»، وحكىٰ أقوال الأئمة المختلفة فيه، وساق له بعض الأحاديث مما أنكر عليه، ثم ختم بقوله: «فهذه الأحاديث وأمثالها ترد بها قوة الرجل، ويضعف».

وزيادة: «فإن خشي منه فليكسره بالماء»، فإن ابن عدي لم يذكرها في الحديث، وكذلك أخرج الحديث جمع من الأئمة من طرق صحيحة عن الزنجي دونها -أي هذه الزيادة-، ولذا خرجته في «الصحيحة» (٦٢٧)(٢).

---

(١) (١٣/ ٧٠٠ -٧٠١) حديث: (٦٣١٨).

(٢) (١٣/ ٧٠٦) حديث: (٦٣٢١).

[١٥٠٨]

«كان إذا رفع رأسه إلىٰ سقف البيت قال: سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك. قالت عائشة: فسألته عنهن، فقال: أمرت بهن».

«منكر». أخرجه الطبراني في «الأوسط». وأورده الهَيْثَمِي في «المجمع» (١٠/ ١٤٢)، وقال: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه من لم أعرفه».

قال الأَلْبَانِي: والحديث صحيح دون رفع الرأس إلىٰ السقف، رواه الشعبي عن مسروق... أتم منه، وفيه: «أنه كان في آخر أمره»، رواه مسلم، وغيره[١].

[١٥٠٩]

أبو الحسن المدائني الذي روىٰ عن مسلمة الزيادي، فهو علي بن محمد الأخباري المشهور صاحب التصانيف، وهو صدوق، ضعفه ابن عدي بقوله: «ليس بالقوي».

قال الأَلْبَانِي: واعلم أنه يروي عنه الإمام الطبري في «تاريخه» كثيرًا من الحوادث والوقائع بواسطة شيخه عمر بن شبة، عنه، عن مسلمة بن محارب هذا، ولما كان لم يدرك عصر الصحابة لكونه من أتباع التابعين، كما تقدم عن ابن حِبَّان، فتكون كل رواياته ووقائعه التي يرويها عن الصحابة منقطعة لا تصح،

(١) (١٣/ ٧٠٧) حديث: (٦٣٢٢).

وبخاصة وهو نفسه ممن لم تثبت عدالته وحفظه(١).

[١٥١٠]

ومن الجهل، بل الجهالة بمكان: ما صنعه ذلك «السخاف» في تعليقه علىٰ «دفع شبه التشبيه» (ص٢٣٦-٢٣٧) من الطعن في معاية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بروايات ساقها دون تمييز ما صح منها مما لم يصح، وما صح منها وله تأويل صحيح عند العلماء فهو لا يذكره، وما لم يصح منها يذكره، ويكتم علته؛ لأن الغاية تبرر الوسيلة عنده.

ومن ذلك: ما نقله من «تاريخ الطبري»، و«كامل ابن الأثير» أن سبب موت عبد الرحمن بن خالد بن الوليد كان معاوية، وذلك أنه أمر نصرانيًّا أن يدس في شرابه سمًّا، فشربه فمات!!(٢).

[١٥١١]

حسن السقاف (السخاف) هذا شديد الطعن في معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد سوَّد في تعليقه المشار إليه ثماني صفحات في ذم معاوية، ويتهمه بما ليس فيه، ويحرف الروايات التاريخية، ويحمِّلها من المعاني ما لا تتحمل، فلعل الله ييسر له مؤمنًا يكشف للناس ما في كلامه من الدس والافتراء علىٰ هذا الصحابي الجليل

---

(١) (١٣/ ٧١٤) حديث: (٦٣٢٥).

(٢) (١٣/ ٧١٤-٧١٥) حديث: (٦٣٢٥).

صاحب الفتوحات الإسلامية التي لا تنسىٰ.

وأما افتراؤه عليَّ لكلامي، ورميه إياي ولغيري بالتجسيم والجهل، فشيء يصعب حصره! عامله الله بما يستحق!!

قلت: ولا بأس بذكر نقولات أهل العلم: والسقاف رجل متناقض، ويفعل ذلك تقليدًا منه لشيخه الجهمي الكوثري، الذي يثني الثناء البالغ علىٰ كتاب «الفتوحات المكية»، ويعتبر أن من طعن في هذا الكتاب فهو جاهل؛ لأنه لم يفهم حقيقة ودقة كلام ابن عربي.

قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٢/ ٣٨٤) في ترجمة «الحلاج»: «ولا أرىٰ أحدًا يتعصب للحلاج إلا أهل الوحدة المطلقة، ولهذا ترىٰ ابن عربي يعظمه، ويقع في الجنيد».

ووصف أبو حيان النحوي ابن عربي بأنه ملحد، والقول بوحدة الوجود. «تفسير البحر المحيط» (٣/ ٤٤٩). لذا قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٤٨) عن كتب ابن عربي: «إن لم تكن فيها كفر، فلا يوجد في الدنيا كفر».

وغير ذلك[١].

---

(١) (١٣/ ٧١٥) حديث: (٦٣٢٥).

[١٥١٢]

حديث: «كان يأمر بدفن الدم إذا احتجم».

«موضوع». أخرجه الطبراني في «الأوسط». آفته: عنبسة بن عبد الرحمن، وهو متهم بالوضع، له بعض الأحاديث الموضوعة.

ولقد روي في دفن الدم مطلقًا حديث آخر، ولكن لا يعرف له إسناد(١).

[١٥١٣]

لا يلزم من سكوت المؤلف علىٰ حديث ما ساقه بسنده أنه قوي عنده، كلَّا، فإن ذكره لإسناده يعني بلسان الحال، ولسان الحال أنطق من لسان المقال. وهذا ما يغفل عنه كثير من المؤلفين اليوم، منهم: الشيخان الحلبيان اللذان اختصرا «تفسير ابن كثير»، فإنهما قد صحَّحَا كثيرًا من أحاديث «التفسير» في «مختصريهما»، وطالما نبهت علىٰ الكثير من أحاديثهما الضَّعِيفة في هذه «السلسلة»، وغيرها(٢).

[١٥١٤]

«كل مخمر خمر، وكل مسكر حرام، ومن شرب مسكرًا بخست صلاته أربعين صباحًا، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد الرابعة كان حقًّا علىٰ

(١) (١٣/ ٧١٦) حديث: (٦٣٢٧).

(٢) (١٣/ ٧٢٠) حديث: (٦٣٢٨).

الله أن يسقيه من طينة الخبال، قيل: وما طينة الخبال؟ قال: صديد أهل النار. [ومن سقاه صغيرًا لا يعرف حلاله من حرامه كان حقًّا علىٰ الله أن يسقيه من طينة الخبال]».

«منكر». بجملة: «ومن سقاه صغيرًا لا يعرف حلاله من حرامه كان حقًّا علىٰ الله أن يسقيه من طينة الخبال».

أخرجه أبو داود، ومن طريقه البيهقي في «السنن»، وابن عبد البر في «التمهيد»، ورجاله ثقات غير إبراهيم بن عمر الصنعاني، وهو «مجهول الحال».

قال ابن حجر في «التهذيب»: «وليس هو ابن كيسان، فإنه متأخر عنه...».

وأشار بقوله: «ليس هو ابن كيسان..»؛ لأن هذا صنعاني - **دفعًا للالتباس**، فإنهما من طبقة واحدة، وقد جعلهما في «التقريب» من السابعة، وابن كيسان ثقة، وهذا لم ينتبه له كثيرون، فظنوه ابن كيسان، وعليه فصححوا الحديث، ومنهم أنا شخصيًّا، قد كنت خرجته في «الصحيحة» (برقم ٢٠٣٩).

ومما يؤكد نكارته: أن الحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» من طريق أخرىٰ عن ابن عباس به، إلىٰ قوله: «صديد أهل النار»، دون جملة: (إسقاء الصغير)، فهي المنكرة من الحديث، وإلا فسائره رواه جمع آخر من الصحابة.

لم ينتبه الشيخ شعيب للفرق بين حديث ابن عباس هذا، وحديث ابن

عمر، فجعل هذا شاهد لذلك، وهذا لا يجوز؛ لأنه شاهد قاصر ليس فيه الزيادة، ومع أنه أعله باختلاط عطاء بن السائب، وفاته أنه عند البيهقي من رواية حماد بن زيد، وهو روىٰ عنه قبل الاختلاط، لكنه -والحق يقال- قد تنبه، لكن إبراهيم بن عمر الصنعاني هو المستور، خلافًا للمعلقين علىٰ «التمهيد» فقالا: «إنه: إبراهيم بن عمر الصنعاني ابن كيسان أبو إسحاق صدوق!»(١).

[١٥١٥]

قال الذهبي في كتابه «العلو» (ص١٢٣-١٢٤): «وليس للأطيط مدخل في الصفات أبدًا، بل هو كاهتزاز العرش لموت سعد، وكتفطر السماء يوم القيامة، ونحو ذلك، ومعاذ الله أن نعده صفه لله عَزَّوَجَلَّ، ثم لفظ الأطيط لم يأت في لفظ ثابت»(٢).

[١٥١٦]

لقد استوعب الكلام علىٰ حديث اختصام الملأ الأعلىٰ، وعلىٰ بقية الشواهد الأخ الفاضل جاسم الفهيد الدوسري في تعليقه علىٰ رسالة الحافظ ابن رجب: «اختيار الأولىٰ في شرح اختصام الملأ الأعلىٰ» (٣٤-٣٦)، فقد جمع فيه طرقه عن اثني عشر صحابيًّا، مع بيان ما لها وما عليها حسب القواعد العلمية الحديثية، وليس

---

(١) (١٣/ ٧١٨) حديث: (٦٣٢٨).

(٢) (١٣/ ٧٢٣) حديث: (٦٣٢٩).

كما فعل ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، فإنه ساق فيه (١/ ١٤-٢٣) بعض هذه الطرق دون تمييز بين صحيحها وضعيفها، بل أوهم القراء بضعفها جميعها، بنقله عن البيهقي أنه قال: «قد روي من أوجه كلها ضعاف»(١).

[١٥١٧]

حديث: «رأيت ربي بمنىٰ علىٰ جمل..». «موضوع».

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٢٤-١٢٥)، وقال: «هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال، ولا يحتاج لاستحالته النظر في رجاله، إذ لو رواه الثقات كان مردودًا، والرسول منزه أن يحكي عن الله عَزَّوَجَلَّ ما يستحيل عليه، وأكثر رجاله مجاهيل، وفيهم ضعفاء، قال ابن منده: حديث الجمل باطل موضوع علىٰ رسول الله ﷺ»(٢).

[١٥١٨]

«وقد استغل بعض المبتدعة الضالين إيراد ابن الجوزي -عفا الله عنه- أحاديث الاختصام في كتابه «شبه التشبيه»، فانصاع المشار إليه لما أوهمه من تضعيفه إياه -السقاف، والكوثري-»(٣).

---

(١) (١٣/ ٧٢٦) حديث: (٦٣٣٠).

(٢) (١٣/ ٧٢٧) حديث: (٦٣٣٠).

(٣) (١٣/ ٧٢٧) حديث: (٦٣٣٠).

[١٥١٩]

الموقف الذي يجب علىٰ كل مسلم أن يتخذه تجاه النزول الإلهي هو نفس الموقف الذي وقفه السلف الصالح، والأئمة، وجواب مالك لمن سأله عن الاستواء معروف، وقد وقفت علىٰ جواب للإمام أبي جعفر التِّرْمِذي في النزول، يشبه جواب مالك المذكور.

فقال الذهبي في «السير» (١٣/ ٥٧٤): «قال والد أبي حفص بن شاهين: حضرت أبا جعفر فسئل عن حديث النزول، فقال: النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[١].

[١٥٢٠]

ومن العجيب أن الحافظ ذكر حديث: «أولكن ترد علي الحوض أطولكن يدًا..»، وهو «موضوع» ذكره في «الفتح» (١١/ ٤٦٩) ساكتًا عليه! فهذا من الأدلة الكثيرة علىٰ أن سكوته عن الحديث لا ينبغي أن يحمل دائمًا علىٰ أنه حسن عنده، كما هو المشهور عنه، ومما يؤكد ذلك قول الحافظ في طرف آخر للحديث، وهو: «ليس ذلك أعني، إنما أعني أصنعكن يدًا».

فقال: «فهو ضعيف جدًّا، ولو كان ثابتًا لم يحتجن بعد النبي ﷺ إلىٰ ذرع أيديهن من رواية عمرة عن عائشة».

---

(١) (١٣/ ٧٤٤) حديث: (٦٣٣٤).

يشير إلىٰ حديث: «أسرعكن لحوقًا بي أطولكن يدًا».

قالت عائشة: «فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتطاول، فلم نزل نفعل ذلك حتىٰ توفيت زينب بنت جحش، وكانت امرأة قصيرة، ولم تكن أطولنا، فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة، وكانت زينب مرأة صناعة باليد، وكانت تدبغ، وتخرز، وتَصَّدق في سبيل الله..»(١).

[١٥٢١]

وعن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «أسرعكن لحاقًا أطولكن يدًا».

قالت: فكن يتطاولن أيتهن أطول يدًا، قالت: فكانت أطولنا يدًا زينب؛ لأنها كانت تعمل بيدها، وتصدق». أخرجه مسلم، وابن حِبَّان، والبيهقي.

وقد وصله أبو عوانة: قال: «فكانت سودة أطولهن يدًا». أخرجه البخاري، واللفظ له، والنَّسَائِي، وابن حِبَّان، والبيهقي، وأحمد من طرق عن أبي عوانة.

وقوله: «سودة» وهَم من أبي عوانة، كما حققه الحافظ في «الفتح» (٣/ ٢٨٦)، وقال: «وكأن هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ: (سودة) من سياق الحديث لما أخرجه في «الصحيح» لعلمه بالوهم فيه!».

---

(١) (١٣/ ٧٤٥) حديث: (٦٣٣٥).

كذا قال! وقد وهم هو أيضًا، فإن لفظ: (سودة) مذكور في «صحيح البخاري»، كما ذكر آنفًا[(١)].

[١٥٢٢]

تنبيه: للطبراني جزء خاص في أحاديث «الأوائل»، وهو مطبوع، فمن الغريب أنه عقد فيه (ص٦٦): (باب أول من يرد على النبي ﷺ حوضه)، ولم يورد تحته حديثه هذا، وإنما أورد حديث علي مرفوعًا بلفظ: «أول من يرد علي حوضي أهل بيتي، ومن أحبني من أمتي».

وهو «موضوع»، فيه كذَّاب، ومجهول، كما هو مبين في «الظلال» (٢/ ٣٨٤: ٧٤٨)[(٢)].

[١٥٢٣]

معمر بن راشد البصري. قال الذهبي في «الميزان»: «أحد الأعلام الثقات، له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن».

وقال في «السير» (٧/ ١٢): «ومع كون معمر ثقة ثبتًا فله أوهام، لاسيَّما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدَّث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغلاط»[(٣)].

---

(١) (١٣/ ٧٤٦) حديث: (٦٣٣٥).

(٢) (١٣/ ٧٤٨) حديث: (٦٣٣٥).

(٣) (١٣/ ٧٧٢) حديث: (٦٣٤٤).

[١٥٢٤]

«كان إذا أهمه الأمر رفع رأسه إلىٰ السماء فقال: سبحان الله العظيم...». «ضعيف جدًّا».

أخرجه التِّرْمِذي، وابن السني في «عمل اليوم والليلة».

وآفته: «إبراهيم بن الفضل»، فإنه متروك، كما قال الحافظ في «التقريب».

وهذا الحديث مما سكت عليه:

ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الكلم الطيب».

ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الوابل الصيب».

النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الأذكار».

وسكت عليه محقق «الأذكار» للنووي (الأرناؤوط).

وأما تعليق الأرنؤوط علىٰ «الكلم الطيب» فضعفه اقتباسًا من تحقيقي، وله مثل ذلك الشيء الكثير، بل إن غالب تصحيحاته وتضعيفاته لأحاديث الكتاب أخذها من تحقيقاتي دون أن يشير إلىٰ ذلك أدنىٰ إشارة[١].

[١٥٢٥]

«تعمل الرحال إلىٰ أربعة مساجد: إلىٰ المسجد الحرام، ومسجدي هذا،

---

(١) (١٣/ ٧٧٥) حديث: (٦٣٤٥).

والمسجد الأقصىٰ، وإلىٰ مسجد الجند».

«باطل» بذكر (مسجد الجند). ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» معلقًا، وآفته: «المثنىٰ بن المصباح» متفق علىٰ تضعيفه.

والحديث دون هذه الزيادة الباطلة صحيح متواتر، رواه جمع من الصحابة، كما في «الإرواء»، و«أحكام الجنائز»، و«الروض النضير»(١).

[١٥٢٦]

«خمس من الفطرة: الختان، وحلق العانة، وتقليم الأظفار، [ونتف الضبع]، وقص الشارب».

شاذ بلفظ: (الضبع). أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، والنَّسَائِي، وهو إسناد جيد، لكن عبد الرحمن بن إسحاق، وهو الذي يقال له: عباد المدني، وإن كان صدوقًا، ومن رجال مسلم، فقد ضعفه بعضهم.

وقال البخاري: «ليس ممن يعتمد علىٰ حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يحتمل في بعض».

وهذا من دقيق علم البخاري ونقده رَحِمَهُ اللَّهُ.

خالف جبل الحفظ، وهو الإمام مالك، فقد رواه في «الموطأ»، إلا إنه قال:

(١) (١٣/ ٧٧٧) حديث: (٦٣٤٦).

«ونتف الإبط». وهو المحفوظ. أخرجه الشيخان(١).

[١٥٢٧]

«وحشي بن حرب بن وحشي». «مستور»، قاله الحافظ، وقد روىٰ عنه جمع. وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». وقال الذهبي في «الكاشف»: «ليِّن».

وأبوه حرب بن وحشي: مجهول، كما قال البزار، ولم يرو عنه غير ابنه.

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وهو من تساهله المعروف(٢).

[١٥٢٨]

«بُلوا أرحامكم بالسلام، ولو في السنة مرة واحدة».

«موضوع». الشطر الثاني: «ولو في السنة مرة واحدة».

أخرجه الشجري في «الأمالي». آفته: عمرو بن شمر، وهو الجعفي الكوفي الشيعي، وهو متهم بالكذب.

قال ابن حِبَّان: «كان رافضيًّا يشتم أصحاب النبي ﷺ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات».

وقد روي الحديث من طرق يقوي بعضها بعضًا، وليس فيها هذه الزيادة:

---

(١) (١٣/ ٧٨٤) حديث: (٦٣٥٠).

(٢) (١٣/ ٧٨٨) حديث: (٦٣٥١).

«ولو في السنة..»، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٧٧) فدل علىٰ وضعها[١].

[١٥٢٩]

«المطلب بن عبد الله». مما فات الحافظ في إيراده في رسالته الخاصة بـ«المدلسين»، وقد وصفه بالتدليس شيخه الهَيْثَمِي في «مجمعه» (٣/ ١٠٠)، كما نبَّه علىٰ ذلك الأخ القريوتي في «ملحقه» الذي ذيَّل به علىٰ رسالة الحافظ، جزاه الله خيرًا.

وهو كثير التدليس والإرسال، كما في «التقريب»[٢].

[١٥٣٠]

«المطلب بن عبد الله». من الغرائب: أن عامة الرسائل المؤلفة في المدلسين، سواء ما كان منها للمتقدمين؛ كالذهبي في «أرجوزته»، أو الشيخ حماد الأنصاري المسماة بـ«إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس»، كلهم قد فاتهم ذكره، مع أن ترجمته المبسطة في «التهذيب» تقتضي حشره فيهم[٣].

[١٥٣١]

«عبد الملك بن عبد الله بن قيس بن مخرمة»، لم أجد له ترجمة فيما لدي

---

(١) (١٣/ ٧٩٩) حديث: (٦٣٥٧).

(٢) (١٣/ ٨٠٥) حديث: (٦٣٦٤).

(٣) (١٣/ ٨٠٥) حديث: (٦٣٦٤).

من المصادر، وقد ترجم الحافظ لأبيه. لكن لا أدري من أين أخذ الهَيْثَمِي توثيقه، أم هو الوهم الذي لا يخلو منه إنسان؟![1].

[١٥٣٢]

«المثنىٰ بن الصباح». متفق علىٰ تضعيفه، لم يوثقه أحد غير ابن مَعِين في رواية، وضعفه في روايتين أخريين عنه، وهي التي ينبغي اعتمادها؛ لأنها عنه أصح، ولأن الجرح مقدم علىٰ التعديل، ولاسيَّما من الشخص الواحد، ولأنه موافق لأقوال أئمة الجرح الآخرين، فقد اتفقوا علىٰ تضعيفه بجرح بيِّن.

قال أحمد في «العلل» (١/ ٣٤١): «لا يسوىٰ حديثه شيئًا، مضطرب الحديث»[2].

[١٥٣٣]

«وإن من المفاسد في هذا الزمان أن يتكلم فيه «الرويبضة» فيما لا علم له به من الحديث والفقه، أقول هذا بمناسبة أنني رأيت ذاك السقاف قد نشر حديثًا كتابًا بعنوان: «صحيح صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلىٰ التسليم كأنك تنظر إليها!»، ينبيك عنوانه عن مضمونه، وما فيه من حقد وحسد وجهل بالسنة «الصحيحة»، فضلًا عن الفقه القائم عليها، كيف لا، وهو يؤكد أن التلفظ بالنية

---

(١) (١٣/ ٨٠٨) حديث: (٦٣٦٤).

(٢) (١٣/ ٨٤١) حديث: (٦٣٧٩).

في الصلاة سنة!! ومع أن هذا افتراء علىٰ (السنة) فهو مخالف لاتفاق العلماء أن التلفظ بها بدعة. وغير ذلك»(١).

[١٥٣٤]

حديث: «الساعة التي في يوم الجمعة ما بين طلوع الفجر إلىٰ غروب الشمس».

«منكر». أخرجه العقيلي في «الضعفاء»، وآفته: هانئ بن خالد فيه جهالة، كما قال أبو حاتم.

وأما نكارة متنه: لمخالفته لكل الأحاديث الأخرىٰ في تحديد ساعة الجمعة، وأصحها تلك التي تقول: «إنها بعد صلاة العصر»(٢).

[١٥٣٥]

ولابد لي -بهذه المناسبة إتمامًا للفائدة- من التذكير بأن في آخر الحديث من الحض علىٰ الكف عن قتال الأمراء، وبالصبر علىٰ ظلمهم قد جاء فيه أحاديث صحيحة في «الصحيحين»، وغيرهما، ولذلك لا يجوز الخروج عليهم وقتالهم، ليس حبًّا لأعمالهم، وإنما درءًا للفتنة، وصبرًا علىٰ ظلمهم، في غير معصية لله عَزَّوَجَلَّ، ومن حديث حديث حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**يكون بعدي أئمة لا**

---

(١) (١٣/ ٨٤٤) حديث: (٦٣٧٩).

(٢) (١٣/ ٨٤٦) حديث: (٦٣٨٠).

يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس». قال حذيفة: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركتُ ذلك؟ قال: «**تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك فاسمع وأطع**». أخرجه مسلم، والطبراني في «الأوسط»(١).

[١٥٣٦]

«ومما يؤكد علىٰ جهل بالغ بهذا العلم الشريف مع قلة أمانته في النقل عن الجرح والتعديل، وتجاهل أقوال الأئمة في التوثيق، معرضًا عن قاعدة تقوية الأحاديث بالطرق والشواهد، فأوصله ذلك إلىٰ الاعتداء علىٰ كثير من الأحاديث الصحيحة المشهورة التي لم يسبق من أحد من أهل العلم إلىٰ تضعيفها، بل تلقوها كلهم بالقبول؛ كحديث العرباض بن سارية في الموعظة، وفيه الحض علىٰ التمسك بسنته ﷺ.

ولم ينج من تضعيفه أيضًا بعض الأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري، أو مسلم غير تلك التي أوردها في ضعيفته».

قلت: المقصود هنا حسان عبد المنان(٢).

---

(١) (١٣/ ٨٤٨-٨٤٩) حديث: (٦٣٨١).

(٢) (١٣/ ٨٥٤-٨٥٥) حديث: (٦٣٨٣).

[١٥٣٧]

وقد سرد ابن القيم في الباب الأول من كتابه «جلاء الأفهام» أحاديث الصلاة علىٰ النبي ﷺ المسندة مع تخريجها، فبلغت (١٠٩) حديثًا، ومنها حديث طنين الأذن عن أبي رافع، وأما حديث: «لا ينهق الحمار حتىٰ يرىٰ شيطانًا، فإذا كان ذلك فاذكروا الله وصلوا عليَّ»، فلم يذكره، ثم عقد بابًا في المراسيل، والموقوفات، فبلغ العدد (١٤٠)، وليس فيها -يعني حديث الطنين: «إذا أطنت أذن أحدكم فليذكرني، وليصل علي»-، وهو في «الضَّعِيفة»[١].

[١٥٣٨]

في الحديث: «**لا يزال أهل الغرب ظاهرين علىٰ الحق حتىٰ تقوم الساعة**»، رواه مسلم، وغيره، وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٦٥)، وفي تفسير: «أهل الغرب» اختلاف، والظاهر أنهم أهل الشام؛ لأنهم غرب المدينة، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. فانظر: «الفتاوىٰ» (٢٧/ ٥٠٧-٥٠٨)، ولكن ذلك لا يستلزم الدوام، وعدم وجود الطائفة في إقليم آخر.

والحافظ نقل عن النووي رحمه الله أنه قال: «ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد، وافتراقهم في أقطار الأرض...»[٢].

---

(١) (١٣/ ٨٧٠) حديث: (٦٣٨٧).

(٢) (١٣/ ٨٧٨) حديث: (٦٣٩٠).

[١٥٣٩]

تفرد العقيلي برمي موسىٰ بن قيس الحضرمي بأنه من الغلاة في الرفض، وقال: «يلقب بـ(عصفور الجنة)، من الغلاة في الرفض، يحدث بأحاديث رديئة بواطيل».

وما رواه عنه أن الثوري قال له: أيهما أحب اليك: أبو بكر، أو علي؟ قال: علي.

قال الألْبَانِي: فهذا -وإن كنا لا نوافقه عليه- ليس رفضًا، فكثير من السلف كانوا يفضلون عليًّا، فليس هذا بالذي يقدح فيه، ولاسيَّما وقد روىٰ عبد الله بن أحمد في «العلل» عن أبيه قوله: «ما أعلم إلا خيرًا».

ولذلك لم يضعفه أحد، بل صرح بتوثيقه جمع من المتقدمين والمتأخرين.

وفي «ثقات ابن شاهين»: «قال ابن نمير: موسىٰ بن قيس: كان ثقة، روىٰ عنه الناس، وهو حضرمي»(١).

[١٥٤٠]

وقد أورد ابن الجوزي حديث موسىٰ بن قيس الحضرمي في «موضوعاته»، وقال: «حديث موضوع، وضعه موسىٰ بن قيس..».

---

(١) (١٣/ ٨٨٠) حديث: (٦٣٩٢).

وهذا من غلوائه، فإن موسىٰ بن قيس لم يتهمه أحد بوضع، بل قد وثقه جمع، بهذا تعقبه السيوطي في «اللآلي» (١/ ٣٦٥)(١).

[١٥٤١]

«عاصم بن عمر العمري» ضعفه الجمهور. وتناقض فيه ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ، فأورده في «الضعفاء» (٢/ ١٢٧)، ثم أورده في «الثقات» أيضًا (٧/ ٢٥٩)، وقال: «يخطئ ويخالف».

وخفي هذا التناقض علىٰ الحافظ الهَيْثَمِي رَحِمَهُ اللَّهُ(٢).

[١٥٤٢]

قال الحافظ في «التهذيب»: «قيس بن شماس، لا يدرىٰ أدرك الإسلام أم لا؟ قلت: جزم غير واحد أنه مات في الجاهلية»(٣).

[١٥٤٣]

«اللهم اغفر للأنصار، ولذراري الأنصار، ولذراراي ذراريهم، ولمواليهم، ولجيرانهم».

منكر بزيادة (الجيران). أخرجه ابن أبي شيبة، ومن طريقه ابن حِبَّان،

---

(١) (١٣/ ٨٨٣) حديث: (٦٣٩٢).

(٢) (١٣/ ٨٩٠) حديث: (٦٣٩٧).

(٣) (١٣/ ٨٩٣) حديث: (٦٣٩٨).

والطبراني في «الكبير»، وهو إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير هشام بن هارون، وهو مجهول، كما قال الحافظ في «التقريب»؛ لأنه لم يرو عنه غير زيد بن حباب.

قال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف».

والحديث قد صح عن زيد بن أرقم، ومن طرق عن أنس بن مالك عند مسلم، والبخاري، وابن حِبَّان، وأحمد، وغيرهم بألفاظ مختلفة يزيد بعضهم علىٰ بعض، ومع ذلك فليس فيها ذكر لتلك اللفظة: (وللجيران). فدل علىٰ نكارتها وضعفها، وهذا لم ينتبه له بعض المعلقين[١].

[١٥٤٤]

قول الهَيْثَمِي في هشام بن هارون الأنصاري بأنه «ثقة»، إنما هو اعتماد منه علىٰ توثيق ابن حِبَّان، وهو كثير الاعتماد عليه، كما يعرف ذلك العارفون بكتابه، وذلك من تساهله، بخلاف تلميذه الحافظ العسقلاني، فإنه منتبه لتساهل ابن حِبَّان في التوثيق، بل وقد نبَّه عليه في مقدمة كتابه «اللسان»، وله الفضل الأول - بعد الله تعالىٰ- في تنبهي لذلك في العصر الحاضر، أقول هذا تجاوبًا مني مع قول نبيي ﷺ: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**»، فجزاه الله خيرًا[٢].

---

(١) (١٣/ ٨٩٦) حديث: (٦٤٩٩).

(٢) (١٣/ ٨٩٧-٨٩٨) حديث: (٦٣٩٩).

[١٥٤٥]

لا يوثق الحافظ من تفرد بتوثيقه ابن حِبَّان، بل نراه يقول فيه: «مقبول»، أو «مستور»، أو «مجهول».

وكنت قدمت منذ ثلاثين سنة للطلاب في (الجامعة الإسلامية) درسًا علميًّا في ذلك علىٰ بعض التراجم، فطلبت أن يستخرج أي ترجمة من كتاب «خلاصة تذهيب الكمال» قال في صاحبها: «وثقه ابن حِبَّان»، وأن يستخرجها من «تقريب الحافظ»، فيسجد أنه قال فيها قولًا من أقواله الثلاثة التي ذكرتها آنفًا، ففعل ذلك في عدة تراجم، فكانت النتيجة كما ذكرت![١].

[١٥٤٦]

«أم الحكم بنت النعمان بن صهباء». ذكرها الذهبي في (كنىٰ الأسماء المجهولات) في آخر «الميزان».

أو هي لا يعرف حالها، كما قال الحافظ.

وفي الأصل: «صهباء» تبعًا لنسخة الشيخ من «المسند»، وفي غيرها: «صهبان»، وهو الصواب، كما في «التقريب» (الناشر)[٢].

---

(١) (١٣/ ٨٩٧) حديث: (٦٣٩٩).

(٢) (١٣/ ٩٠١) حاشية.

[١٥٤٧]

قال العقيلي في «الضعفاء»: «لا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء»(١).

[١٥٤٨]

ساق السيوطي في رسالته التي أسماها «الطرثوث في خبر البرغوث»، التي نشرها الدكتور عبد الهادي التازي، وقد ساق السيوطي ما هب ودب من الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، دون أي تحقيق فيها، كما هي عادته في رسائله التي يجمع مادتها من هنا وهناك.

ومن تلك الآثار التي ساقها: ما عزاه لابن أبي الدنيا في «التوكل»: «أن عامل إفريقية كتب إلىٰ عمر بن عبد العزيز يشكو إليه الهوام، والعقارب، فكتب إليه: وما علىٰ أحدكم إذا أصبح وأمسىٰ أن يقول: ﴿ **وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ** ﴾ [إبراهيم: ١٢]... وينفع من البراغيث». وهو إسناد ضعيف مجهول(٢).

[١٥٤٩]

«أن رجلًا لعن برغوثًا عند النبي ﷺ، فقال: لا تلعنه (يعني البرغوث)، -وفي رواية: لا تسبه-، فإنه أيقظ نبيًّا من الأنبياء للصلاة -وفي رواية: لصلاة الفجر-». «ضعيف».

---

(١) (١٣/ ٩١٣-٩١٤) حديث: (٦٤٠٨).

(٢) (١٣/ ٩١٤) حديث: (٦٤٠٨).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو يعلىٰ في «المسند»، والبزار، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم.

وهو من رواية سويد عن قتادة.

قال الساجي فيه: «ضعف حدَّث عن قتادة بحديث منكر».

قال العقيلي: «ولا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء».

ونقله عنه ابن القيم في «المنار المنيف»، وأقره.

وسبقه إلىٰ ذلك ابن الجوزي في إعلاله للحديث.

ولقد خالف هؤلاء النقاد الثلاثة بعض المتأخرين ممن ليس لهم قدم راسخة في هذا العلم الشريف، منهم: علي القاري، وأبو غدة، وغيرهما[(١)].

[١٥٥٠]

«أصبغ بن نباتة»، و«أبو سعيد عقيصا».

روىٰ ابن أبي حاتم، والعقيلي، وابن عدي عن ابن مَعِين أنه سئل عنهما؟ فقال: «هؤلاء حمالة الحطب»[(٢)].

---

(١) (١٣/ ٩١٥) حديث: (٦٤٠٩).

(٢) (١٣/ ٩٣٤) حديث: (٦٤١٧).

[١٥٥١]

الحديث الذي أخرجه ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ٢٣٢): «لا يذهب الله بكنينة عبد...».

وقد تحرفت هذه اللفظة تحريفات عجيبة، وعديدة:

١- بكريمة. «الأخبار».

٢- بكتيبة. «الضعفاء».

٣- كتيمته. «اللسان».

٤- كنينته. علىٰ الصواب، كما في «الميزان» نقلًا عن «الضعفاء».

وقد تخبط فيها المعلق علىٰ «الضعفاء»، ثم قال: ونرجح أن الأصل (كريمة)، كما وردت في بعض الأحاديث المشابهة».

كذا قال! وهو بعيد عن التحقيق العلمي في غاية البعد؛ لأن مثل هذا الترجيح إنما يركن إليه العلماء في أحاديث الثقات، أما في أحاديث المتهمين فذلك مما لا ينفع؛ لأنه يصحح معنىٰ الحديث، وهو مردود من أصله![١].

«**تنبيه**»: الكنينة امرأة الرجل، والجمع (كنائن)، كما في «المعجم الوسيط»، كما أن الحديث حرَّفه هذا المتهم، أو تحرف عليه، فإن لفظه

---

(١) (١٣/ ٩٤٥) حديث: (٦٤٢٥).

المحفوظ: أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يذهب الله بحبيبتي عبد فيصبر، ويحتسب إلا أدخله الله الجنة**». أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه»، وللحديث شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة(١).

[١٥٥٢]

حديث: «كان يجهر بـ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الصلاة».

منكر. أخرجه البزار، وقال: «تفرد به إسماعيل. وأبو خالد أحسبه الوالبي».

قال الأَلْبَانِي: ليس هو الوالبي، بل هو آخر مجهول، ولا دخل لإسماعيل، فإنه صدوق، كما قال الذهبي، والعسقلاني.

وممن جرىٰ علىٰ هذا التفريق أنه ليس الوالبي:

التِّرْمِذي، فقال: «حديثه غير محفوظ يحكيه عن مجهول».

وضعفه أبو داود.

وسئل أبو زُرْعَة، كما في «الجرح» لأبن أبي حاتم، فقال: لا أدري من هو، لا أعرفه».

الأَلْبَانِي: إشارة إلىٰ أنه غير أبي خالد الوالبي، خلافًا لما تقدم عن البزار،

---

(١) (١٣/ ٩٤٥) حديث: (٦٤٢٥).

فإن الوالبي معروف برواية جمع من الثقات، واسمه (هرمز)، ويقال (هرم)، سبقهم إلىٰ هذا التفريق الإمام البخاري، وتبعه أبو أحمد الحاكم في «الأسماء والكنىٰ»، والذهبي في «المقتنىٰ»، والذهبي في «الكاشف».

ولقد وهم الحافظ في كنىٰ «التهذيب» تبعًا لأصله، «تهذيب المزي»، فخلطا الاثنين، وجعلاهما واحدًا(١).

[١٥٥٣]

الحافظ البزار رَحِمَهُ ٱللَّهُ. تكلموا في حفظه.

قال الدارقطني، والحاكم رحمهم الله: «يخطئ في الإسناد والمتن».

والمعصوم من عصمه الله(٢).

[١٥٥٤]

واعلم أن الأحاديث في الجهر بالبسملة في الصلاة كثيرة جدًّا، وليس فيها كلها ما يصلح للحجة، وقد استوعب الكلام عليها جدًّا الحافظ الزيلعي في «نصب الراية»، ثم الحافظ العسقلاني في «الدراية»، ونقلًا عن الدَّرَاقُطْنِي أنه قال: «لا يصح في الجهر شيء مرفوع».

---

(١) (١٣/ ٩٥٢-٩٥٤) حديث: (٦٤٢٩).

(٢) (١٣/ ٩٥٧) حديث: (٦٤٢٩).

وفيما نقله الزيلعي عن العقيلي قال: «ولا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند»(١).

[١٥٥٥]

وقد روىٰ بعضهم حديثًا في الجهر لو صح لكان نصًّا علىٰ أن الجهر كان في أول الإسلام، ثم ترك، وقد حسنه بعض الأئمة، واتَّكأ عليه بعض الحنفية، فوجب النظر في إسناده؛ أداءً للأمانة العلمية، وتبرئة للذمة.

وهو: «كان يجهر بـ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بمكة، وكان أهل مكة..».

«منكر». أخرجه أبو داود في «المراسيل». وأعله الحافظ في «الدراية».

والعجب من شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيف قال في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٣٧١): «وقد روىٰ الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يجهر بها إذ كان بمكة، وأنه لما هاجر إلىٰ المدينة ترك الجهر بها حتىٰ مات!».

قال الألْبَانِي: وأنا علىٰ يقين أنه كتب هذا من حافظته دون أن يتسنىٰ له الرجوع إلىٰ إسناده.

ولقد استروح هذا التحسين المعلق علىٰ «نصب الراية» دون أي بحث أو

(١) (١٣/ ٩٥٧) حديث: (٦٤٢٩).

تحقيق، وما ذاك إلا لتعصبه لمذهبه الحنفي!![1].

[١٥٥٦]

في الحديث الموضوع: «خلق الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ جمجمة جبرائيل علىٰ قدر الغوطة».

صححت لفظ (جمجمة) من «ميزان الذهبي»، و«الجامع الكبير» للسيوطي، وكان الأصل (جمجه)، ولم يهتد الدكتور صلاح الدين المنجد في تعليقه علىٰ «التاريخ» (٢/ ١١٦) إلىٰ الصواب، فجعله (أجنحة)، وهذا خطأ؛ لمخالفته للمصدرين المذكورين أوَّلًا. ولأنه مخالف لأصول التصحيح ثانيًا، فإنه زاد من عنده الألف في «أوله»[2].

[١٥٥٧]

«حسين بن عطاء». ذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ٢٤٣)، ثم تناقض فأورده في «الثقات» (٦/ ٢٠٩)[3].

[١٥٥٨]

«لا يزال قوم يتخلفون عن الصف الأول حتىٰ يخلفهم الله [في النار]».

---

(١) (١٣/ ٩٥٧) حديث: (٦٤٢٩).

(٢) (١٣/ ٩٦٣) حديث: (٦٤٣١).

(٣) (١٣/ ٩٧١) حديث: (٦٤٣٥).

«منكر». أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»: قال: أخبرنا عكرمة بن عمار عن يحيىٰ بن أبي كثير.. به.

وهو إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عكرمة بن عمار، فمن رجال مسلم، وهو ثقة إلا في روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير خاصة، وعلىٰ هذا جرىٰ الحفاظ المتأخرون؛ كالذهبي، والعسقلاني، وغيرهما.

ومما يؤيد ضعفه في هذا الحديث أنه قد صح من حديث أبي سعيد الخدري.. مرفوعًا نحوه، دون قوله: «في النار».

أخرجه مسلم، وأبو عوانة، وابن خزيمة في «صحاحهم»، وغيرهم.

وهو: «حتىٰ يؤخرهم الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة». وإسناد صحيح علىٰ شرط مسلم.

وكنت قديمًا في بعض تعليقاتي وتخريجاتي قد صححت الحديث بهذا الشاهد من حديث أبي سعيد، ولم أتنبه حينئذ أن شهادته قاصرة، وأن الزيادة عليه من عكرمة منكرة، ولذلك بادرت هنا -تبرئة للذمة، وأداء للأمانة العلمية- إلىٰ بيان هذه الحقيقة الجلية، فمن بلغه هذا فليعلق عليه بالضرب علىٰ الزيادة[1].

[١٥٥٩]

وفي رش القبر أحاديث كثيرة، ولكنها معلولة، كما بينت في «الإرواء»

---

(١) (١٣/ ٩٩٢) حديث: (٦٤٤٢).

(٣/ ٢٠٥)، ثم وجدت في «أوسط الطبراني» حديثًا بإسناد قوي في رشه ﷺ لقبر ابنه إبراهيم، فخرجته في «الصحيحة» (٣٠٤٥)[1].

[١٥٦٠]

النظر إلىٰ السند فقط دون المتن، وهذه هي نظرة من لم يتمكن في هذا العلم، وإذا لم يكن هذا الحديث موضوعًا مع كثرة البلايا التي فيه فليس في الدنيا حديث موضوع، مع ضعف إسناده، وهذا خلاف ما عليه علماء الحديث أصولًا، وتفريعًا، وكم من حديث حكم عليه أمير المؤمنين في زمانه حقًّا، وفيما بعدُ الحافظُ العسقلاني علىٰ الحديث بالوضع، مع سلامة إسناده من كذَّاب، أو وضاع معروف بالوضع! وتبعه علىٰ ذلك السيوطي مع تساهله.

وما أكثر الأحاديث الموضوعة في كتاب ابن الجوزي «الموضوعات»، والتي لم يخالف فيها، وهي سالمة من كذَّاب، أو وضاع، ونحو ذلك كثير من الأحاديث التي يحكم عليها العقيلي، وابن عدي، والذهبي ببطلانها متنًا لا إسنادًا! وفي هذه السلسلة نماذج كثيرة[2].

[١٥٦١]

«نهينا -يعني النساء- عن زيارة القبور، ولم يعزم علينا». لا أصل له بلفظ

---

(١) (١٣/ ٩٩٤) حديث: (٦٤٤٣).

(٢) (١٣/ ٩٩٧) حديث: (٦٤٤٤).

(الزيارة). وقد أورده ابن قدامة المقدسي في «المغني» (٢/ ٤٣٠) وقال: «رواه مسلم!».

وهذا خطأ محض، وأفحش منه قول أبي الفرج المقدسي في «الشرح الكبير» (٢/ ٤٣٦): «متفق عليه!».

فإن الحديث ليس له أصل عندهما، ولا عند غيرهما من أصحاب السنن» وغيرهم باللفظ المذكور: «زيارة القبور». وإنما عندهم بلفظ: «... اتباع الجنائز...». وهو مخرج في «أحكام الجنائز» عن سبعة من دواوين السنة، منها: «الصحيحان»[١].

[١٥٦٢]

ومن جهالات البوطي الكثيرة في «فقه السنة» العزو الخاطئ، وهي من الأخطاء الكثيرة التي كنا قد كشفنا عن كثير منها في نقدي إياه في كتاب مطبوع بعنوان: «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد علىٰ جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة».

ولكنه يأبىٰ، ويستكبر، ولا يرجع إلىٰ الصواب!!![٢].

---

(١) (١٣/ ١٠٠٣) حديث: (٦٤٤٦).

(٢) (١٣/ ١٠١٠) حديث: (٦٤٤٧).

[١٥٦٣]

حديث أخرجه البزار في «مسنده»، والطبراني في «الأوسط» عن موسىٰ بن إسماعيل: ثنا عبد العزيز بن زياد أبو حمزة الحبطي، ثنا أبو شداد -رجل من أهل (دمَا) قرية من قرىٰ عُمان- قال: «جاءنا كتاب رسول الله ﷺ: «أما بعد.. فأقروا بشهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وأدوا الزكاة، وخطوا المساجد كذا وكذا، وإلا غزوتكم». قال شداد: من كان علىٰ (عُمان) يومئذ يلي أمرهم؟ قال: إسوار من أساورة كسرىٰ يقال له: (سيحان).

وقال الطبراني -والزيادات له-: «لا يروىٰ عن أبي شداد إلا بهذا الإسناد، تفرد به موسىٰ بن إسماعيل».

قال الألْبَانِي: هو ثقة من رجال الشيخين.

والحديث ضعفه الألْبَانِي في «الضَّعِيفة».

وقال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/ ٣٧٠): «إسناده حسن»[١].

[١٥٦٤]

حديث: «لا يتم شهران ستين يومًا».

«موضوع». أخرجه الطبراني في «الكبير». وآفته: إسحاق بن إدريس.

---

(١) (١٣/ ١٠١١-١٠١٢) حديث: (٦٤٤٩).

قال يحيىٰ بن مَعِين: كان إسحاق يضع الحديث. وقال النَّسَائِي: إسحاق بن إدريس: متروك الحديث[(١)].

[١٥٦٥]

أبو نعيم الحافظ في كتابه «دلائل النبوة» لم يلتزم الصحة في كتابه، وهو معروف بكثرة روايته للمنكرات والواهيات![(٢)].

[١٥٦٦]

أم الحسن البصري اسمها (خَيرة)، وهي مولاة أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

خرج لها مسلم، وأصحاب «السنن الأربعة»، وروىٰ عنها جمع من الثقات غير حفصة بنت سيرين، منهم ابناها الحسن، وسعيد. وذكرها ابن حِبَّان في «الثقات»، واقتصر الحافظ علىٰ قوله: «مقبولة»[(٣)].

[١٥٦٧]

«﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ [الإسراء: ٧٩]. قال: يجلسني معه علىٰ السرير».

«باطل». أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس».

---

(١) (١٣/ ١٠١٩) حديث: (٦٤٥٣).

(٢) (١٣/ ١٠٢٩) حديث: (٦٤٥٧).

(٣) (١٣/ ١٠٣٩) حديث: (٦٤٦٢).

وآفته: يوسف بن الفضل الصيدناني، فلم أجد له ترجمة، وهو حديث مخالف لجمع من الصحابة، بعضها في «البخاري»: أن المقام المحمود هي شفاعته ﷺ الكبرىٰ يوم القيامة.

أضف إلىٰ ذلك أنه يستغله أعداء السنة، وأفراخ الجهمية ليطعنوا في أهل السنة الذين يثبتون الصفات الإلهية الثابتة في الكتاب والسنة، مع التنزيه التام، ويرموهم بالتجسيم، والتشبيه الذي عرفوا بمحاربته، كما يحاربون التعطيل، كمثل: الكوثري، وأذنابه. وكالغماري، والسقاف، ونحوهما(١).

[١٥٦٨]

«السقاف» يكذب علىٰ أهل العلم والسنة أحياءً وأمواتًا، لا يرقب فيهم إلًّا ولا ذمة، ولاسيَّما شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه لفساد عقيدته وجهله، وقله فهمه لا يتورع عن التصريح ورميه بأنه مجسم، وبغير ذلك من الأباطيل. وها هي رسالته التي نشرها في الرد علىٰ الأخ الفاضل سفر الحوالي طافحة -علىٰ صغرها وحقارتها- بالمين، والتضليل، والافتراء علىٰ السلفيين الذين ينبزهم بلقب (المتمسلفين)! وعلىٰ الأخ الفاضل بصورة خاصة، وعلىٰ شيخ الإسلام بصورة أخص(٢).

---

(١) (١٣/ ١٠٤٣) حديث: (٦٤٦٥).

(٢) (١٣/ ١٠٤٦) حديث: (٦٤٦٥).

[١٥٦٩]

«السقاف». نسب إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية عدة أقوال هو منها براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما الصلاة والسلام، بل هو يقول بخلافها، وقد نسب إليه عدة فريات، ومنها:

«ويقول: إن المقام المحمود الذي وعد به نبينا ﷺ هو جلوسه بجنب الله علىٰ العرش في المساحة المتبقية، والمقدرة عند هذه الطائفة بأربع أصابع، وغير ذلك من الترهات».

انظر: «منهاج السنة» (١/ ٢٦٠) في الرد علىٰ فريته. وكتاب «بدائع الفوائد» لتلميذه ابن القيم (٤/ ٣٩-٤٠)(١).

[١٥٧٠]

«**كلمة حق**»: إذا كان حقًّا أن الله تعالىٰ أعظم من العرش، ومن كل شيء - كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم- فيكون اعتقاد أن الله يُجلس محمدًا معه علىٰ العرش باطلًا بداهة.

وأما إجلاسه علىٰ العرش دون المعية فهو ممكن جائز؛ لأن العرش خلق من خلق الله، فسواء أجلسه عليه أو علىٰ منبر من نور، كما جاء في المتحابين في الله، وفي المقسطين العادلين، لا فرق بين الأمرين، لكن لا نرىٰ القول

---

(١) (١٣/ ١٠٤٧) حديث: (٦٤٦٥).

بالإجلاس علىٰ العرش لعدم ثبوت الحديث به، وإن حكاه ابن القيم عن جمع، كما تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك، والله أعلم(١).

[١٥٧١]

«الحكم بن عطية». مختلف فيه.

وثقه ابن مَعِين، وقال البخاري: كان أبو الوليد يضعفه. وضعفه النَّسَائِي، وابن أبي داود. وقال أحمد: كان عندي صالح الحديث حتىٰ وجدت له حديثًا أخطأ فيه(٢).

[١٥٧٢]

حديث: «إذا تزوج أحدكم فكان ليلة البناء فليصل ركعتين، وليأمرها فتصل خلفه..» الحديث.

ثبت العمل به عن بعض الصحابة، فلا نرىٰ مانعًا من العمل به اتباعًا لهم، واقتداء بهم، ومثل هذا الحديث يمكن أن يقال فيه: «يعمل به في فضائل الأعمال»، لا في الأحاديث الضَّعِيفة الأخرىٰ التي فيها تشريع أعمال، وعبادات لم تثبت عن السلف رضي الله عنهم(٣).

---

(١) (١٣/ ١٠٤٨) حديث: (٦٤٦٥).

(٢) (١٣/ ١٠٥٥) حديث: (٦٤٦٩).

(٣) (١٣/ ١٠٥٨) حديث: (٦٤٧٠).

قلت: رحمك الله يا ألباني، وغفر ذنبك، ما أشد اتباعك لسنة نبيك ﷺ!.

[١٥٧٣]

إن من طبيعة الحديث الحسن في الغالب أن يختلف الحفاظ فيه، وسبب ذلك اختلافهم في تقدير الضعف الذي فيه، بل إنه قد يختلف فيه رأي الشخص الواحد، فمرة يحسنه، ومرة يضعفه حسبما يترجح عنده من قوة الضعف الذي فيه، أو ضعفه، وهذه حقيقة يعرفها، ويشعر بها كل من مارس هذا العلم الشريف دهرًا طويلًا.

وإن مِن عِلم الحافظ الذهبي وفضله، أنه تفرد بالتنبيه عليها - فيما علمت-. فقال في رسالته «الموقظة» (ص٢٨-٢٩) عن الحديث الحسن: «ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فإنا علىٰ إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه -وهذا حق- فإن الحديث الحسن يستضعفه الحفاظ علىٰ أن يرقيه إلىٰ رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق»[١].

---

(١) (١٣/ ١٠٧٧) حديث: (٦٤٧٩).

[١٥٧٤]

«يحيىٰ بن سلمة بن كهيل». ضعفه الجمهور. ووثقه ابن حِبَّان.

وابن حِبَّان قد تناقض فيه فأورده في «الضعفاء»(١).

[١٥٧٥]

حديث: «يخرج رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، [وخُلقه خُلقي]، فيملؤها قسطًا، وعدلًا، كما ملئت ظلمًا وجورًا».

«منكر». بزيادة: «وخلقه خلقي».

أخرجه البزار في «مسنده» المسمىٰ «البحر الزخار». من طريق عثمان بن شبرمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله مرفوعًا.

ورواه عن عاصم جماعة: منهم فطر، وزائدة، وحماد بن سلمة، وغيرهم، ولكنهم جميعًا لم يذكروا فيه جملة: «وخلقه خلقي». وهي منكرة؛ لتفرد ابن شبرمة هذا بها دون الثقات.

وعثمان بن شبرمة ليس معروفًا بالعدالة(٢).

[١٥٧٦]

«عبد الله بن هشام أبو الحسن». شذ ابن حِبَّان فذكره في «الثقات». وهو

---

(١) (١٣/ ١٠٨٤) حديث: (٦٤٨٣).

(٢) (١٣/ ١٠٩٤) حديث: (٦٤٨٥).

متروك الحديث، كما في «العلل» لابن أبي حاتم(١).

[١٥٧٧]

«وأنا في صدد طبع كتابي «صحيح موارد الظمآن»، و«ضعيف موارد الظمآن»، وقد استدركت في كل منهما علىٰ الهَيْثَمِي مؤلف الأصل «الموراد» كثيرًا من الأحاديث التي هي علىٰ شرطه، ففاتته لسببٍ أو آخر، فتنبهت لذلك، والكتاب تحت الطبع..»(٢).

[١٥٧٨]

«لم يثبت حديث في خَلْق حواء من ضلع آدم»، وجاء الحديث بصيغة التشبيه في رواية أبي هريرة، بلفظ: «**إن المرأة كالضلع**...». أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد، وغيرهم(٣).

[١٥٧٩]

قول الحافظ: «مجهول».

قال في مقدمته في صدد التعريف بالمراتب: «السابعة: من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال»(٤).

---

(١) (١٣/ ١١٠٩) حديث: (٦٤٨٨).

(٢) (١٣/ ١١٣٤) حديث: (٦٤٩٦).

(٣) (١٣/ ١١٤٠) حديث: (٦٤٩٩).

(٤) (١٣/ ١١٤١) حديث: (٦٤٩٩).

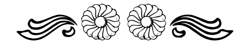
[١٥٨٠]

وقع الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في وهم، حيث نسب أثرًا لابن ماجه جاء في ترجمة أحمد بن موسىٰ بن معقل، وشيخه أبي اليمان، وبالتالي جعلهما من رجال ابن ماجه، والواقع أن الأثر من زيادات أبي الحسن بن سلمة القطان علىٰ «سنن ابن ماجه»، وهو راوي «السنن»، وأحمد بن موسىٰ إنما هو شيخه -أعني أبا سلمة- وأبو اليمان من رجاله، ولذلك لم يترجم لهما المزي في «تهذيب الكمال»، ولا الذهبي في «الكاشف». فاقتضىٰ التنبيه(١).

[١٥٨١]

وهم الأخ الفاضل رضاء الله المباركفوري في تعليقه علىٰ «العظمة» في قوله: «مرسل ضعيف، وفي إسناده مروان بن سالم، وهو المقفع، مصري مقبول من الرابعة». «التقريب».

قال الألباني: وهو وهم؛ لأن المقفع متقدم علىٰ الغفاري، وليس له رواية عن خالد بن معدان، وإنما هو «مروان بن سالم الغفاري». وهو متروك متهم بالوضع، قد تقدمت له أحاديث موضوعة(٢).



(١) (١٣/ ١١٤١) حديث: (٦٤٩٩).

(٢) (١٣/ ١١٣٦ -١١٣٧) حديث: (٦٤٩٨).



فوائد المجلد الرابع عشر

[١٥٨٢]

«حبيب بن أبي حبيب». قال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤١٤): «أحاديثه موضوعة». وقال ابن حِبَّان (١/ ٢٦٥): «يروي عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم».

قال الألْبَانِي: اختلط في «تهذيب التهذيب» كلام ابن عدي المتقدم بكلام ابن حِبَّان هذا، فقد سقط من طابع «التهذيب» قوله: «ابن عدي» فالتصق كلامه بكلام ابن حِبَّان! فاقتضىٰ التنبيه.

قلت: فلا أدري هل انتبه من حققه أخيرًا؟(١).

[١٥٨٣]

ومن تخريجاته -الشيخ عبد الله الغماري- كما هي عادته في أحاديث الفضائل، ونحوها مما له فيها هوىٰ، فإنه اقتصر علىٰ تضعيف إسناده في أول كتابه «الحجج البينات في إثبات الكرامات».

---

(١) (١٤/ ٧) حديث: (٦٥٠٢).

وله من مثل هذا التعامي الشيء الكثير، وقد ذكرت له أمثلة أخرىٰ في رسالتي «غاية الآمال في بيان ضعف حديث عرض الأعمال والرد علىٰ الغماري في تصحيحه إياه بصحيح المقال». وهو تحت الطبع[1].

[١٥٨٤]

«عمر بن حمزة». مع كونه من رجال مسلم، فهو ضعيف، كما جزم الحافظ في «التقريب»، والذهبي في «الكاشف»، لكنه ذكر أن مسلمًا روىٰ له متابعة، وكذا في كتابه «المغني». وأما في «الميزان» فقال: «واحتج به مسلم»، وهو ظاهر كلام الحافظ المزي في «التهذيب».

وبيان الحقيقة -قال الألْبَانِي-: «يبدو لي أن مسلمًا احتج به، فقد أخرج له في «النكاح» حديث أبي سعيد الخدري في تحريم إفشاء سر المرأة، ولم يسق في الباب غيره، لكنه ليس أهلًا للاحتجاج به، كما بينته في مقدمة كتابي «آداب الزفاف» ردًّا علىٰ بعض الجهلة في هذا العلم»[2].

[١٥٨٥]

«الطيلسان»: ضرب من الأوشحة، يلبس علىٰ الكتف، أو يحيط بالبدن، خال عن التفصيل والخياطة، أو هو ما يعرف في العامية المصرية بـ(الشال)،

---

(١) (١٤/ ١٠) حديث: (٦٥٠٤).

(٢) (١٤/ ١٥) حديث: (٦٥٠٥).

فارسي معرب: (تالسان)، أو (تالشان). «المعجم الوسيط»[١].

[١٥٨٦]

وقد أشار ابن القيم في أول «زاد المعاد» إلىٰ تضعيف الحديث بقوله: «وأما الطيلسان فلم ينقل عنه ﷺ أنه لبسه، ولا أحد من أصحابه، بل قد ثبت في «صحيح مسلم» من حديث النواس بن سمعان عن النبي ﷺ أنه ذكر الدجال فقال: «**يخرج معه سبعون ألفًا من يهود أصبهان عليهم الطيالسة**».

ورأىٰ أنس جماعة عليهم الطيالسة فقال: «ما أشبههم بيهود خيبر، ومن ههنا كره لبسها جماعة من السلف».

وأثر أنس أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٢٠٨).

لكن قول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا أحد من أصحابه» أي: لم يلبس الطيلسان، ففيه نظر، وقد مر علىٰ المعلقان علىٰ «الزاد» (١/ ١٤٢- المؤسسة) فلم يعلقا عليه بشيء. كما أنهما لم يخرجا أكثر من مادة الكتاب حديثًا وآثارًا، ومن ذلك أثر أنس هذا، وقد كنت ذكرته في «التعليقات الجياد علىٰ زاد المعاد» أن القسطلاني في «المواهب اللدنية» تعقبه بأن ابن سعد روىٰ من طريقين: أن الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يلبس الطيالسة».

---

(١) (١٤/ ٢٤) حديث: (٦٥٠٩).

ثم رأيت مثله عن جماعة من السلف، كما في «مصنف ابن أبي شيبة» «كتاب اللباس»، منهم:

إبراهيم بن يزيد النخعي.

والأسود بن هلال.

وعبد الله بن يزيد.

وسعيد بن المسيب.

وعبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

فالقول بالكراهة مع لبس هؤلاء الأفاضل للطيلسان -لاسيَّما وفيهم الصحابي الجليل عبد الله بن مغفل- بعيد جدًّا.

فبهذه الآثار التي خفيت علىٰ ابن القيم رحمه الله يُردُّ القول بالكراهة(١).

[١٥٨٧]

«كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمَرَّ بقدر لبعض أهله فيها لحم يُطبخ، فناوله بعضهم منها كتفًا فأكلها [وهو قائم]، ثم صلىٰ، ولم يتوضأ».

منكر بذكر: (وهو قائم). أخرجه ابن حِبَّان، والطبراني في «الكبير».

وآفته: ضعف شرحبيل بن سعد الأنصاري، ضعفه الجمهور.

---

(١) (١٤/ ٢٤) حديث: (٦٥٠٩).

وقال الذهبي: «اتهمه ابن أبي ذئب، وضعفه الدارقطني، وغيره».

ومخالفته للثقات الذين رووه عن أبي رافع، ولم يذكر أحد منهم قوله: «فأكلها، وهو قائم».

مسلم، والنَّسَائِي في «الكبرىٰ»، وأحمد، وغيرهم.

وإن مما يسترعي الانتباه، ولفت النظر إليه: أن ابن حِبَّان هو ممن روىٰ الحديث باللفظ المحفوظ دون ذكر: «وهو قائم». لكن الغريب أنه رواه بنفس السند!.

وإنني أستبعد جدًّا أن يكون كل فرد من هؤلاء الرواة تلقىٰ الحديث أحدهم عن الآخر إلىٰ شرحبيل بن سعد باللفظين المختلفين، فأخشىٰ أن يكون أحدهم دخل عليه حديث في حديث، كما يقع ذلك لبعض الرواة أحيانًا.

وإن من غرائب التخريجات، وضحالة التحقيقات: الخلط بين التخريج والحكم بين حديث الترجمة المنكر، والحديث المحفوظ الخالي من الإنكار، ذلك ما فعله المعلقان علىٰ طبعتهما الجديدة لـ«موارد الظمآن»، فإنهما خلطا في التخريج بينهما، وأوهما القراء بأنهما صحيحان بالشواهد دون أن يسوقا ألفاظ أكثرها؟!

وقد سبقهم إلىٰ مثله الشيخ شعيب ومن تحت يده من المعاونين له..

وإذا علمت أن الحديث منكر لا يصح، فإنه يتبين لك بوضوح سقوط

ترجمة ابن حِبَّان بقوله: «ذكر الإباحة للمرء أن يأكل الطعام وهو قائم».

قال الأَلْبَانِي: واعلم أنه لا يوجد حديث في الأكل قائمًا غير هذا الحديث المنكر، بل صح عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «هو أشر وأخبث من الشرب قائمًا»، وقد نهىٰ عنه النبي ﷺ، كما في «صحيح مسلم».

والسنة: الأكل جلوسًا علىٰ الأرض، أو علىٰ الكراسي، وأما الأكل قيامًا فسنة الكفار، وقد نهينا عن التشبه بهم، وأمرنا بمخالفتهم حتىٰ فيما ليس من صنعهم واختيارهم(١).

[١٥٨٨]

«محمد بن صالح المدني، وهو الأزرق». تناقض فيه ابن حِبَّان. فأورده في «الثقات» (٧/ ٣٧٥) برواية جمع عنه. ثم ذكره في «الضعفاء» (٢/ ٢٦٠)، وذكر الذهبي تناقض ابن حِبَّان في «الميزان»(٢).

[١٥٨٩]

«رواه بنحوه»: تعني في علم المصطلح: أي: في المعنىٰ(٣).

---

(١) (١٤/ ٣٨) حديث: (٦٥١٤).

(٢) (١٤/ ٤٧) حديث: (٦٥١٨).

(٣) (١٤/ ٥٠) حديث: (٦٥١٩).

[١٥٩٠]

وجملة القول: أن الاستعاذة قبل القراءة بـ«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه، ونفخه، ونفثه»، وزيادة: «السميع العليم» قبل القراءة، وفي غيرها، لم يصح فيه حديث البتة!.

قال الألباني: فضرب -يعني: مُضعِّف الأحاديث الصحيحة، والمُعلِّق علىٰ «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ١٥٣)- بهذا التصريح كل تلك الأحاديث، وأقوال من عمل بها من الأئمة؛ كأحمد وإسحاق وغيرهم ممن ذكرهم ابن القيم في «الإغاثة»، وهكذا فليكن التخريب من (مضعِّف الأحاديث الصحيحة)!! [١].

[١٥٩١]

«لا سمر إلا لثلاثة: مصلٍّ، أو مسافر، أو عروس».

«منكر». بذكر (عروس). أخرجه سمويه في «الفوائد». وأخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده»، فذكره موقوفًا عليها.

والحديث جاء مرفوعًا من طرق عن ابن مسعود دون ذكر: «عروس»، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٤٣٥)[٢].

---

(١) (١٤/ ٥١) حديث: (٦٥١٩).

(٢) (١٤/ ٥٨) حديث: (٦٥٢٤).

[١٥٩٢]

جملة: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له». فهو حسن لشواهده. كما قال الحافظ ابن حجر، وغيره[١].

[١٥٩٣]

ذهب قوم إلىٰ أنه لا يجوز الجمع بين ابنتي العم.

قال ابن عبد البر: «والصحيح أنه لا بأس بذلك... وعليه فقهاء الأمصار..».

قلت: نظرًا إلىٰ الحديث المنكر في «الضَّعِيفة» (ح ٦٥٢٨)[٢].

[١٥٩٤]

وذكر في إسلام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عدة روايات لا يصح شيء من أسانيدها، مع وضوح التعارض بينهما، ومن أحسنها إسنادًا مع الاختصار: ما أخرجه أحمد (١/ ١٧)، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٦٤٤): «قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خرجت أتعرض رسول الله قبل أن أسلم، فوجدته قد سبقني إلىٰ المسجد، فقمت خلفه، فاستفتح سورة (الحاقة)...»[٣].

---

(١) (١٤/ ٦٣) حديث: (٦٥٢٦).

(٢) (١٤/ ٦٨) حديث: (٦٥٢٨).

(٣) (١٤/ ٧٤) حديث: (٦٥٣١).

[١٥٩٥]

ومما تقدم يعلم تساهل الهيتمي في «الفتاوىٰ الحديثية» (١/ ١٨) بسكوته علىٰ الحديث، وكذا الشيخ (البربهاري) بإشارته إليه محتجًّا به في كتابه «شرح السنة»، وهو ممن لا يعتمد عليه في الحديث(١).

[١٥٩٦]

«عمرو بن أبي سفيان». أورده الحافظ في (القسم الرابع) من «الإصابة»، وهو (فيمن ذكر من الصحابة خطأ)، وقال فيه: «تابعي مشهور... أخرج له الشيخان، وأبو داود، والنَّسَائِي».

وخفي هذا علىٰ جمع من المتقدمين، فذكروه في «الصحابة»، منهم:

- ابن الأثير.
- أبو نعيم.
- الذهبي، كما في «التجريد»(٢).

[١٥٩٧]

ما أشبه حال (حيدة بن معاوية) بـ(سعيد بن حيوة) من حيث عدم ثبوت الصحبة!.

---

(١) (١٤/ ٨٦) حديث: (٦٥٣٤).

(٢) (١٤/ ٩٤) حديث: (٦٥٤٠).

وقد ذكر الحافظ في ترجمة (حيدة بن معاوية) عن البلاذري أنه لا تثبت له صحبة.

أما (معاوية بن حيدة) فصحبته ثابتة مشهورة[(١)].

[١٥٩٨]

قول أبي داود في «المراسيل» في إسناد حديث من طريق مسكين عن الأوزاعي عن إبراهيم بن طريف عن محمد بن كعب القرظي: حدثني من لا أتهم عن رسول الله ﷺ، قال:... فذكره.

ومحمد بن كعب تابعي ثقة، فإن كان من حدثه صحابيًّا فهو مسند، وإلا فمرسل، وهو الظاهر؛ لأنه لا يقال في الصحابي: (من لا أتهم)، إذ لا متهم فيهم، ولعل هذا ملحظ أبي داود في إيراده إياه في «المراسيل»[(٢)].

[١٥٩٩]

بعد الكلام عن حديث: «نهىٰ عن نكاح الجن». قال: هو منكر، وهو مرسل، وفيه ابن لهيعة، وذكره ابن عربي في «كتابه».

قال الذهبي في ترجمة (ابن عربي الصوفي) في «الميزان»: «نقل رفيقنا (أبو الفتح اليعمري)، وكان متثبتًا، قال: سمعت تقي الدين بن دقيق العيد: يقول

(١) (١٤/ ١٠٧) حديث: (٦٥٤٥).

(٢) (١٤/ ١١٨) حديث: (٦٥٤٨).

سمعت شيخنا أبا محمد بن عبد السلام السلمي (هو العز بن عبد السلام) يقول: وجرىٰ ذكر أبي عبد الله بن عربي الطائي - فقال: هو شيخ سوء، شيعي كذَّاب، فقلت له: وكذَّاب أيضًا؟ قال: نعم. تذاكرنا بدمشق التزويج بالجن فقال: هذا محال؛ لأن الإنس جسم كثيف، والجن روح لطيف، ولن يعلق الجسم الكثيف بالروح اللطيف، ثم بعد قليل رأيته وبه شجة! فقال: تزوجت جنية، فرزقت منها ثلاثة أولاد، فاتفق يومًا أني أغضبتها، فضربتني بعظم، فحصلت منه هذه الشجة، وانصرفت فلم أرها بعد هذا، أو معناه.

قلت (الذهبي): وما عندي أن محيي الدين تعمد كذبًا، لكن أثرت فيه تلك الخلوات، والجوع فسادًا، وخيالًا، وطرف جنون، وصنف التصانيف في تصوف الفلاسفة، وأهل الوحدة، فقال أشياء منكرة عدها طائفة من العلماء مروقًا وزندقة، وعدها طائفة من إشارات العارفين ورموز السالكين، وعدها آخرون من متشابه القول، وأن ظاهرها كفر وضلال، وباطنها حق وعرفان، وأنه صحيح في نفسه كبير القدر، وآخرون يقولون: قد قال هذا الباطل الضلال، فمن الذي قال: إنه مات عليه؟!.

فالظاهر عندهم من حاله أنه رجع وتاب إلىٰ الله، فإنه كان عالمًا بالآثار والسنن، قوي المشاركة في العلوم.

وكذلك من أمعن النظر في «فصوص الحكم» لاح له العجب، فإن الذكي إذا تأمل من ذلك الأقوال، والنظائر، والأشباه فهو يعلم بأنه أحد رجلين: إما من

الاتحادية في الباطن، وإما من المؤمنين بالله الذين يعدون أن هذه النحلة من أكفر الكفر، نسأل الله العافية».

قال الألْبَانِي: لقد كان الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في زمانه محاطًا بالاتحاديين، فاضطر إلىٰ اتقاء شرهم، وإلا فالحق ما قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «السير» (٢٣/ ٤٨): «ومن أردأ تواليفه كتاب «الفصوص»، فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله»[(١)].

[١٦٠٠]

ممن أدخلهم البخاري في «الضعفاء الصغير» وهم ثقات: جعفر بن محمد الزبيري، فقد أورده البخاري فيه (٢٦٧/ ٣٥١- هندية)، كما أورده في «التاريخ» أيضًا (٤/ ١/ ٣٣٧): وهو (ثقة). وقال فيه أبو حاتم: «أدخله البخاري في «الضعفاء» فيحول عنه»[(٢)].

[١٦٠١]

حديث: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ [الإسراء: ٢٦] دعا رسول الله ﷺ فاطمة فأعطاها فدك». «موضوع».

أخرجه البزار.

---

(١) (١٤/ ١٣٦-١٣٧) حديث: (٦٥٥٩).

(٢) (١٤/ ١٥٦) حديث: (٦٥٦٩).

قال الحافظ ابن كثير: «وهذا الحديث مشكل -لو صح إسناده-؛ لأن الآية مكية، و(فدك) إنما فتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة، فكيف يلتئم هذا مع هذا؟! فهو إذن حديث منكر، والأشبه أنه من وضع الرافضة، والله أعلم».

وقال الذهبي في «الميزان»: «قلت: هذا باطل..»[(١)].

[١٦٠٢]

قول الشيخ أحمد شاكر، كما في تعليقه علىٰ «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٦٧-٦٨): «والرفع زيادة من ثقة، فتقبل».

ليس علىٰ إطلاقه عند الحفاظ النقاد، وإن كان الشيخ مال إلىٰ أنها مقبولة علىٰ الإطلاق، ولا يخفىٰ علىٰ المحققين في هذا العلم الشريف ما في ذلك من تعطيل نوع هام من علوم الحديث، وهو (الحديث الشاذ)، الذي ذكروا في تعريفه قول الإمام الشافعي: «هو أن يروي الثقة حديثًا يخالف ما روىٰ الناس، وليس من ذلك أن يروىٰ ما لم يروه غيره».

وعلىٰ هذا قامت كتب «العلل»، مثل كتاب ابن أبي حاتم، وكتاب الدَّرَاقُطْنِي، وغيرهما من الحفاظ، فكم من أحاديث رواها الثقات أعلوها بمخالفتهم لمن هو أحفظ، أو أوثق، أو أكثر عددًا، وهذا لا مناص منه لكل باحث عارف نقاد[(٢)].

---

(١) (١٤/ ١٥٧) حديث: (٦٥٧٠).

(٢) (١٤/ ١٦٢) حديث: (٦٥٧١).

[١٦٠٣]

قال أبو يعلىٰ الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٢٠): «حديث الطير وضعه كذَّاب علىٰ مالك، يقال له: (صخر الحاجبي) من أهل مرو... وما روىٰ حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل (إسماعيل بن سلمان الأزرق)، وأشباهه، ويرده جميع أهل الحديث».

وقول الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ **في تعقبه علىٰ الحاكم**: «قلت: ابن عياض لا أعرفه، ولقد كنت زمانًا طويلًا أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في «مستدركه»، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء!»[١].

[١٦٠٤]

وتقوية الحديث بكثرة الطرق الضَّعِيفة ليست قاعدة مطردة، كما هو مشروح في علم المصطلح، فكم من حديث كثرت طرقه، ومع ذلك ضعفه العلماء؛ كحديث: «من حفظ علىٰ أمتي أربعين حديثًا..»، وغيره.

ولذلك قال الحافظ الزيلعي في كتابه القيم: «نصب الراية لأحاديث الهداية» (١/ ٣٥٩): «أحاديث الجهر، وإن كثرت رواتها لكنها كلها ضعيفة، وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف؛ كحديث الطير».

---

(١) (١٤/ ١٧٦) حديث: (٦٥٧٥).

قال الأَلْبَانِي: «ومن هذا القبيل حديث قصة الغرانيق، ولي فيها رسالة نافعة مطبوعة»[(١)].

[١٦٠٥]

فيما ذكره الذهبي في ترجمة الحاكم من «السير» (١٧/ ١٦٨): «أنهم كانوا في مجلس، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير، فقال: لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ».

قال الذهبي عقبه: «فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في «المستدرك»؟! فكأنه اختلف اجتهاده، وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء».

وحديث الطير يخالف حديث عمرو بن العاص: أنه سأل النبي ﷺ عن أحب الناس إليك؟ قال: «**عائشة**». قال: قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**». متفق عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في رده علىٰ الشيعي في «منهاج السنة» (٤/ ٩٩): «إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل...».

من الغرائب أنه أصاب الذهبي في حديث الطير من اختلاف الاجتهاد ما

---

(١) (١٤/ ١٨١) حديث: (٦٥٧٥).

أصاب الحاكم، فإنه في كتابه «المنتقىٰ من منهاج الاعتدال» نقل قول ابن تيمية، وخلاصة بحثه، وأقره، وهو الحق الذي لا ريب فيه، ولكنه في مكان آخر من كتابه «السير» رأيته يقول (١٣/ ٢٣٣): «وحديث الطير -علىٰ ضعفه- فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه!».

وذكر نحوه في «التذكرة»، إلا أنه قال في طرقه: «ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل».

وكما بينه الأخ الفاضل الشيخ سعد ابن آل حميد، فقال -جزاه الله خيرًا- (ص١٤٧٠): «وبالجملة: فالحديث لا ينقصه كثرة طرق، وإنما يفتقر إلىٰ سلامة المتن، فإنما أنكر من الأئمة هذا الحديث لما يظهر من متنه من تفضيل علي علىٰ الشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ، والاضطراب.

فمما يدل علىٰ سقوط هذا الحديث: اضطراب الرواة في متنه، فالمتأمل في متن الحديث من الطرق المتقدمة يجد الاختلاف ظاهرًا بين الروايات، وهذه بعض الأمثلة...».

فذكر خمسة منها. وسبقه إلىٰ ثلاثة منها الأخ البلوشي (ص٣٤-٣٥)(١).

[١٦٠٦]

قال الراغب الأصبهاني في «المفردات» (ص٤٩٩): «اللحن: صرف

---

(١) (١٤/ ١٨٢) حديث: (٦٥٧٥).

الكلام عن سننه الجاري عليه، إما بإزالة الإعراب، أو التصحيف، وهو المذموم، وذلك أكثر استعمالًا.

وإما بإزالته عن التصريح، وصرفه بمعناه إلىٰ تعريض، وفحوىٰ، وهو محمود عند أكثر الأدباء من حيث البلاغة...».

قال الألْبَانِي: والظاهر أن المراد بـ(اللحن) في الحديث -علىٰ وهائه- هو إزالة الإعراب؛ لإنه جاء فيه مقابل (الإعراب)، قال الشيخ أبو الربيع سليمان بن سبع في كتابه «شفاء الصدور» (ج٤/ ١٧/ ٢): «معنىٰ قوله: «ولم يعرب منه شيئًا»، أي: أرسله إرسالًا، ولم يقف عند رءوس الآي، ويمر عليها، ولا يعطي الحروف حقها من الإعراب لشدة هذه، ولم يرد أنه يلحن حتىٰ يغير المعاني».

قال الألْبَانِي: وإن مما لا شك فيه أن إعراب القرآن، وقراءته -كما ذكر- من الوقوف علىٰ رءوس الآي -كما هو السنة- وإعطاء الحروف حقها، وإخراجها من مخارجها، حسبما هو مقرر في علم التلاوة والتجويد - أمر مهم، وبخاصة بالنسبة للأعاجم، وبعض العرب؛ كحرف الضاد مثلًا: فأولئك ينطقونها (ظاء)، والبعض في مصر والشام ينطقونها (دالًا) مفخمة، واستطالة، والحق بين هؤلاء وهؤلاء.

كما قال ابن الجزري:

والضــــاد باســـتطالة ومخـــرجِ ... ميــز عــن الظــاء وكلهــا تجــي

وقد صح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه قال: «لأن أقرأ آية بإعراب أحب إلي من أقرأ كذا وكذا آية بغير إعراب». أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» بسند صحيح(١).

[١٦٠٧]

أورد ابن قدامة المقدسي حديث في رسالته «لمعة الاعتقاد» (ص١٩): «من قرأ القرآن فلم يعربه... الحديث»، وقال فيه: «صحيح»!

قلت: وهذا غريب جدًّا، فإنه لا أصل له بهذا اللفظ مطلقًا في شيء من طرقه التي وقفنا عليها(٢).

[١٦٠٨]

حديث: «قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوًا».

أخرجه أحمد في (مسند عائشة)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات».

قال ابن الجوزي عقبه: «قال أحمد بن حنبل: هذا الحديث كذب منكر. قال: و(عمارة) يروي أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به».

وقال النَّسَائِي: «حديث موضوع».

---

(١) (١٤/ ١٩٦) حديث: (٦٥٨٢).

(٢) (١٤/ ١٩٩-٢٠٠) حديث: (٦٥٨٤).

قال الأَلْبَانِي: وهو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمد أن يضرب عليها، فإما أن يكون الضرب ترك سهوًا، وإما أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله كتب الحديث وأخل بالضرب، والله أعلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما روي: أن ابن عوف يدخل الجنة حبوًا كلام موضوع لا أصل له، فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة، أن أفضل الأمة أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان، والعشرة مفضلون على غيرهم...»(١).

[١٦٠٩]

«حبة العرني» هو ابن جوين. الجمهور على تضعيفه.

قال الذهبي: «من الغلاة، حدث أن عليًّا كان معه بصفين سبعين بدريًّا.

وتناقض فيه ابن حِبَّان، فأورده في «الضعفاء» (١/ ٢٦٧)، وأورده في «الثقات» (٤/ ١٨٢)(٢).

[١٦١٠]

«لا يقطع صلاة المسلم شيء إلا الحمار، والكافر، والكلب، والمرأة».

«منكر» بذكر «الكافر». أخرجه أحمد، وابن جرير في «تهذيب الآثار»

---

(١) (١٤/ ٢١٢ -٢١٥) حديث: (٦٥٩٠).

(٢) (١٤/ ٢٣٢) حديث: (٦٥٩٤).

الجزء المفقود، تحقيق علي رضا.

والمحفوظ من طرق صحيحة عنها في «الصحيحين»، وغيرهما، أنها خاطبت بذلك بعض التابعين حينما ذكر عندها ما يقطع الصلاة: الكلب، والحمار، والمرأة الحائض، فقالت: شبهتمونا بالحمير، والكلاب! والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي وأنا علىٰ السرير بينه وبين القبلة مضطجعة... الحديث.

وإن كانت هذه الصلاة لا تنافي حديث القطع؛ لأن اضطجاعها ليس مرورًا كما حققه العلماء.

وفيه ذكر (الكافر)، وهو خلاف الأحاديث «الصحيحة» التي اقتصرت علىٰ ذكر الثلاثة دونه.

وهي في حديث أبي ذر، وعبد الله بن مغفل، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم.

جاء ذكر (اليهودي والمجوسي) في حديث لابن عباس لا يصح إسناده، كما في «ضعيف أبي داود».

خفي هذا علىٰ محقق «تهذيب الآثار» فصححه!!![١].

(١) (١٤/ ٢٤٢) حديث: (٦٦٠٠).

[١٦١١]

حديث: «لا تقولوا سورة: البقرة، ولا سورة: آل عمران، ولا سورة: النساء، ولكن قولوا: السورة التي تذكر فيها البقرة... الحديث».

أخرجه الطبراني في «الأوسط».

قال الحافظ ابن حجر: «... قد أفرط ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في «الموضوعات»، ولم يذكر له مستندًا، وقول الإمام أحمد: إنه حديث منكر، وهذا لا يقتضي الوضع.... وقد ترجم البخاري في (فضائل القرآن): (باب من لم ير بأسًا أن يقول: سورة: البقرة، وسورة كذا)، ثم ذكر حديث ابن مسعود: «**من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه**...».

وقد أخرج الشيخان في «صحيحيهما» من طريق الأعمش قال: سمعت الحجاج بن يوسف يقول: لا تقولوا: سورة: البقرة، ولكن قولوا: السورة التي يذكر فيها البقرة. وفيه رد إبراهيم النخعي عليه بحديث ابن مسعود: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

قال الشيخ عماد الدين ابن كثير: «استقر الأمر والتفاسير علىٰ استعمال هذا اللفظ، مثل سورة البقرة.

قال الأَلْبَانِي: رأيت في بعض التفاسير استعمال اللفظ الثاني كـ«تفسير الكلبي»، وعبد الرزاق، وابن أبي حاتم، والأكثر مثل الأول، والله أعلم.

وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي ﷺ تدل علىٰ الجواز، كما في «فتح الباري» (٩/ ٨٨).

ولا أرىٰ وجهًا لمثل الاحتياط -مهما كان شأن القائلين به- (يقصد ابن كثير) بعد تتابع الأحاديث والآثار علىٰ الجواز، والله أعلم[(١)].

[١٦١٢]

ومن أولئك: المعلقون الثلاثة علىٰ «الترغيب» في طبعتهم الجديدة التي يعجبك ظاهرها، ويحزنك مخبرها؛ لكثرة أخطائهم فيها، وادعاءاتهم الباطلة فيها دون أي بحث، أو تحقيق، فقد حسنوا أحاديث مقلدين للهيثمي[(٢)].

[١٦١٣]

«عفيف بن سالم». قال أبو نعيم في «الحلية»: «... وكان (عفيف) أحد العباد والزهاد، من أهل الموصل، كان الثوري يسميه (الياقوتة)».

قال الألْبَانِي: وهذه التسمية فائدة عزيزة، لم تذكر في ترجمة (عفيف) من «التهذيبين»[(٣)].

---

(١) (١٤/ ٢٥٧) حديث: (٦٦٠٨).

(٢) (١٤/ ٢٧٥) حديث: (٦٦١٥).

(٣) (١٤/ ٢٨١ -٢٨٣) حديث: (٦٦١٨).

[١٦١٤]

حديث: «يا أبا هريرة، ألا أدلك علىٰ كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله، لا ملجأ ولا منجا من الله إلا إليه».

منكر بزيادة «لا ملجأ...». أخرجه النَّسَائِي في «عمل اليوم والليلة»، والحاكم، والبيهقي، والطيالسي، وأحمد، والبزار، والطبراني في «الدعاء».

المخالفة لعبد الرحمن بن عابس: دون قوله: «لا ملجأ..». أخرجه أحمد.

ويبدو لي أن زيادة «لا ملجأ...» من تخاليط أبي إسحاق السبيعي، فقد رواها قبل اختلاطه في حديث ما يقال إذا أتىٰ فراشه. كذلك رواه عنه الثوري، وشعبة، أنه سمع البراء، فلما حدث به بعد الاختلاط اختلطت عليه بحديث الترجمة.[١].

[١٦١٥]

حديث: «من صلىٰ علىٰ رسول الله ﷺ [واحدة] صلىٰ الله عليه وملائكته سبعين صلاة، فليقِلَّ عبد من ذلك، أو ليكثر».

منكر بلفظ: «سبعين». أخرجه أحمد.

المحفوظ في سائر الأحاديث: «... صلىٰ الله عليه بها عشرًا».

---

(١) (١٤/ ٢٨٩) حديث: (٦٦٢٢).

وهذا العدد يكاد يكون متواترًا، فقد جاء من حديث جمع من الصحابة.

وهي مخرجة في كتب الصلاة علىٰ النبي ﷺ، فانظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم، وأصحها حديث أبي هريرة رضي الله عنه(١).

[١٦١٦]

«يبعث الله الحجر الأسود، [والركن اليماني] يوم القيامة، ولهما عينان، ولسانان، وشفتان، يشهدان لمن استلمهما بالوفاء».

«منكر». بذكر (الركن اليماني). أخرجه الطبراني في «الكبير».

وفيه بكر بن محمد القرشي، وشيخه الحارث بن غسان المزني، وأورده العقيلي في «الضعفاء».

ومما يؤكد ضعف الحديث ونكارته: أنه صح من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا دون ذكر الركن.

حسنه التِّرْمِذي، وصححه ابن خزيمة، وابن حِبَّان، والضياء المقدسي في «المختارة».

انظر التعليق علىٰ «المشكاة»، و«صحيح ابن خزيمة»(٢).

---

(١) (١٤/ ٢٩٩) حديث: (٦٦٢٦).

(٢) (١٤/ ٣٢٢) حديث: (٦٦٣٨).

[١٦١٧]

«زيد بن مرة أبو المعلىٰ».

تعجبت كل العجب من تتابع الحفاظ علىٰ عدم معرفتهم إياه، مع أنه مترجم في كتب التراجم القديمة، التي هي المرجع في كثير من الترجمات الواردة في كتب الحفاظ المتأخرين؛ كالذهبي، والمزي، والعسقلاني، وغيرهم.

قال الذهبي: «لا أعرف زيدًا».

وتبعه ابن الملقن في «مختصر المستدرك».

وتبعه المعلق عليه، واستشهد بي!.

وكنت قد خرجت الحديث تخريجًا مختصرًا في «غاية المرام»، لم تتيسر لي يومئذ ما تيسر لي الآن من المصادر والمراجع.

ثم تبين لي أن الرجل ثقة. كما في «التاريخ» للبخاري (٢/ ١/ ٤٠٥)، وابن حِبَّان في طبقة التابعين من «الثقات»، وغيرهم[(١)].

[١٦١٨]

«عبد الرحيم بن حماد البصري». ذكره العقيلي في «الضعفاء». وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»؛ لأنه لم يعرفه.

(١) (١٤/ ٣٥١-٣٥٢) حديث: (٦٦٤٦).

وأما أبو نعيم فقال: «متروك الحديث».

وهذه فائدة لا تجدها في كتب الرجال(١).

[١٦١٩]

وقد بلوت هذا كثيرًا في الهيثمي؛ يتبع المنذري في التخريج والتعليل!!(٢).

[١٦٢٠]

«يتكلم رجل بعد الموت من خير التابعين».

«منكر مرفوعًا». أخرجه أبو نعيم في «الحلية».

قال أبو نعيم: «هذا حديث مشهور... ولم يرفعه أحد إلا عبيدة بن حميد. ورواه المسعودي نحوه في الرفع». وأقره الذهبي.

قال الأَلْبَانِي: «عبيدة بن حميد ثقة، من رجال البخاري، لكن السند إليه لا يصح.

وحديث المسعودي، فهو مع كونه اختلط، ومخالفًا للثقات، فليس حديثه صحيحًا في الرفع.

قال البيهقي: «وهذا إسناد صحيح لا يشك حديثيٌّ في صحته».

---

(١) (١٤/ ٣٨٥) حديث: (٦٦٦١).

(٢) (١٤/ ٤٠٢) حديث: (٦٦٦٧).

قال الألْبَانِي: «وبالجملة: فالقصة صحيحة بلا شك، والله علىٰ كل شيء قدير»(١).

[١٦٢١]

«الحارث بن النعمان». ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»(٤/ ١٣٥): وذكر الحافظ في «التهذيب» أنه ذكره في «الضعفاء»، ولكن غير موجود في النسخة المطبوعة منه، والله أعلم(٢).

[١٦٢٢]

«داود بن المحبر». قال الذهبي في «المغني»: «صاحب «العقل»، واهٍ. قال ابن حِبَّان: كان يضع الحديث، وأجمعوا علىٰ تركه».

قال الحافظ في «التقريب»: «متروك، وأكثر «كتاب العقل» الذي صنفه موضوعات»(٣).

[١٦٢٣]

قول الدكتور القلعجي في التعليق علىٰ «الضعفاء»، علىٰ حرب بن سريج: «ووثقه ابن حِبَّان، وقال: يخطئ!». فهو من أوهامه؛ لأنه لم يذكره في «ثقاته». ولم

---

(١) (١٤/ ٤٠٩) حديث: (٦٦٧٣).

(٢) (١٤/ ٤٢٦ -٤٢٧) حديث: (٦٦٩٢).

(٣) (١٤/ ٤٣٥) حديث: (٦٦٩٨).

يذكر أحد ممن ترجمه توثيقه عنه. بل هو أورده في كتابه «المجروحين»[١].

[١٦٢٤]

والحافظ ابن حجر كثيرًا ما يستدرك علىٰ الذهبي من التراجم، وبخاصة ما كان منها في «ثقات ابن حِبَّان»، كما هو معروف عند المعتنين بهذا العلم، وخصوصًا كتابيهما، وقد تفوت الحافظ أحيانًا ترجمة بعض الرواة[٢].

[١٦٢٥]

قال ابن عبد البر في «جامعه»: «أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديمًا في روايتها عن كل، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام».

قال الألْبَانِي: «وذلك يكون إما بسوقهم لأسانيدها، أو ببيان حالها عند تجريدها من أسانيدها، كما هو مقرر في محله»[٣].

[١٦٢٦]

«الحسن بن يحيىٰ الخشني». ذكره ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ٢٣٥)، وتناقض ابن حِبَّان في قاعدته، وتساهله معروف.

قوله: «والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن

---

(١) (١٤/ ٤٤٥) حديث: (٦٧٠٣).

(٢) (١٤/ ٤٤٧) حديث: (٦٧٠٣).

(٣) (١٤/ ٤٦٠) حديث: (٦٧٠٩).

رواية الضَّعِيف لا يخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلىٰ جملة أهل العدالة؛ لأن ما روىٰ الضَّعِيف، وما لم يرو في الحكم سواء».

وهذا من النصوص الهامة التي تؤكد ما عليه العلماء من الحفاظ أن ابن حِبَّان متساهل في التوثيق.

ولقد وثق من لم يرو عنه إلا الخشني، بالرغم من أن الخشني أورده في «الضعفاء»[(١)].

[١٦٢٧]

قول الذهبي: «رجاله موثقون» تشعر بضعف التوثيق، وهذا مما بلوته من الحافظ الذهبي، فإنه يستعمله كثيرًا بهذا المعنىٰ، وبخاصة في توثيق ابن حِبَّان للمجاهيل، وقوله: «وثق»[(٢)].

[١٦٢٨]

قول أخونا الفاضل «علي رضا» في تعليقه علىٰ «صفة الجنة» لأبي نعيم -وهو محق-: «... وهو مجهول!».

قلت -الأَلْبَانِي-: لو أنه قال: (مجهول الحال) لكان أهون، لأن الإطلاق يشعر بأنه مجهول العين، وليس كذلك، فقد ذكر ابن أبي حاتم أنه روىٰ عنه ستة

(١) (١٤/ ٤٧٧-٤٧٨) حديث: (٦٧١٦).

(٢) (١٤/ ٤٩٥) حديث: (٦٧٢٢).

من الرواة أكثرهم من الثقات، فمثله لا يقال فيه: «مجهول»، بل الأولىٰ أن يقال فيه: «صدوق»، ولاسيَّما فقد ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» برواية ثقتين، في الراوي (مسلمة بن جعفر)(١).

[١٦٢٩]

والدكتور بشار عواد معروف. هو المتفرد اليوم بطول باعه بالاستكثار من ذكر المصادر تحت كل ترجمة من المطبوعات، والمخطوطات، مما يساعد الباحثين علىٰ التحقيق والتدقيق في التخريج، والتعديل، والتجريح.

قلت: لا يعرف قدر أهل العلم إلا أهل الفضل والعلم(٢).

[١٦٣٠]

عبد الله بن مرة، هو الهمداني الخارقي، ثقة من رجال الشيخين، وقع في «تفسير ابن كثير»: (عبد الله بن عمرو بن مرة)، وهو المرادي الجملي، وهو أدنىٰ من الأول طبقة وثقة، ومن الظاهر أن قوله: «عمرو بن» زيادة مقحمة من النساخ(٣).

[١٦٣١]

«نوح بن جعونة». لم يعرفه أبو حاتم، ولم يعرفه ابن أبي حاتم: ولم يذكر

---

(١) (١٤/ ٥٠١) حديث: (٦٧٢٤).

(٢) (١٤/ ٥٠٧) حديث: (٦٧٢٦).

(٣) (١٤/ ٥٢٣) حديث: (٦٧٣٦).

فيه جرحًا ولا تعديلًا.

قال الذهبي: أجوِّز أن يكون (نوح بن أبي مريم).

ونقل الحسيني في «رجال المسند» أن الذهبي جزم بأن (نوح بن جعونة) هو (نوح بن أبي مريم). قال الحسيني: فتبين لنا أنه ليس بابن أبي مريم.

قال الأَلْبَانِي: هو (نوح بن أبي مريم) بعينه، فإن اسم أبي مريم: (يزيد بن جعونة)، جزم بذلك الحافظ ابن حِبَّان.

والأزدي جرىٰ علىٰ عدم التفريق بينهما.

وقال الشيخ أحمد شاكر -وجرىٰ علىٰ التفريق بينهما-: لأن نوح بن جعونة خراساني، ونوح بن أبي مريم مروزي.

قال البخاري: نوح بن يزيد بن جعونة يقال: إنه نوح بن أبي مريم أبي عصمة المروزي.

الخلاصة: قول الحسيني، وأحمد شاكر مرجوح، وقول الذهبي هو الراجح، والأرجح هو قول الحافظ ابن حجر أنه عين (نوح بن أبي مريم)(١).

[١٦٣٢]

ومن جهل المعلقين الثلاثة علىٰ «الترغيب» (١/ ٦٩٣) قولهم: «وفي

---

(١) (١٤/ ٥٣٣-٥٣٤) حديث: (٦٧٤١).

إسناده: نوح بن جعونة، ومقاتل بن حيان؛ ضعيفان...».

وهو من الأدلة الكثيرة علىٰ جهلهم بتراجم الرجال، ومنازلهم في الرواية حيث ضعفوا مقاتل بن حيان -وهو ثقة من رجال مسلم- وقرنوه مع نوح بن جعونة، وهو متهم علىٰ الراجح، أو مجهول علىٰ المرجوح، بل إنهم أوهموا القراء...[1].

[١٦٣٣]

أبو المبارك الذي يروي عن أبي سعيد الخدري، وروىٰ عنه يزيد بن سنان. قال الذهبي: لا يعرف، كما في «المغني».

وابن حِبَّان ذكره في «الثقات» (٧/ ٦٦٦)، وقد أورده في «الضعفاء» (٣/ ١٠٦)[2].

[١٦٣٤]

قول ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ٣٢٧): «والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به...».

قال الأَلْبَانِي: وقد أخل بهذا الشرط كثيرًا في «ثقاته» في عشرات المترجمين عنده.

---

(١) (١٤/ ٥٣٧) حديث: (٦٧٤١).

(٢) (١٤/ ٥٣٨) حديث: (٦٧٤٢).

وهذه فائدة مهمة قلَّ من يعرفها، فتنبه! لتكون علىٰ بينة بخطأ بعض الناشئين الذين يعتدُّون بتوثيق ابن حِبَّان، ويتطاولون علىٰ الحفاظ الذين نسبوه إلىٰ التساهل مثل: الذهبي، والعسقلاني، وغيرهما(١).

[١٦٣٥]

أبو زرعة الرازي لا يروي إلا عن ثقة، كما ذكروا عنه(٢).

[١٦٣٦]

«لما كان يوم قريظة والنضير جاء رسول الله ﷺ بصفية بنت حيي... واعتقها، وخطبها، وتزوجها، وأمهرها رزينة».

«منكر». أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده».

تناقض الحافظ ابن حجر في مواطن من كتبه فقال في «الفتح»: «وإسناده لا بأس به».

وعاد إلىٰ الصواب في «المطالب العالية» فقال: «حديث منكر عن نسوة مجهولات، والذي في «الصحيح» عن أنس أنه جعل عتقها صداقها».

الحديث الذي ذكره الحافظ قد رواه الشيخان، وغيرهما.

---

(١) (١٤/ ٥٣٨) حديث: (٦٧٤٢).

(٢) (١٤/ ٥٤٣) حديث: (٦٧٤٤).

والعجب من الحافظ كيف سكت عن علة هذا الحديث في «الإصابة» فقال: «وأخرج أبو يعلىٰ أن النبي ﷺ لما تزوج صفية أمهرها خادمًا، هي رزينة!»(١).

[١٦٣٧]

قال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٣٤): «كأن نسلَ (رِشدين) قد خُصُّوا بالضعف: (رشدين) ضعيف، وابنه (حجاج)، وله ابن يقال له: (محمد) ضعيف، ولـ(محمد) ابن يقال له: (أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين) ضعيف»(٢).

[١٦٣٨]

«تابعوا بين الحج والعمرة، فإن متابعةً بينهما يزيدان في [الأجل والرزق]، وينفيان الفقر، كما ينفي الكير الخبث».

منكر بزيادة (الأجل والرزق). أخرجه أحمد، والحميدي في «مسنده».

إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير عاصم بن عبيد الله فهو ضعيف كثير الوهم فاحش الخطأ، كما قال ابن حِبَّان.

وتارة لا يذكر الزيادة، وأكثر الروايات بدونها، وهو المحفوظ في

---

(١) (١٤/ ٥٥٢) حديث: (٦٧٥٠).

(٢) (١٤/ ٥٥٥-٥٥٦) حديث: (٦٧٥١).

الأحاديث الأخرىٰ في المتابعة بين الحج والعمرة من حديث ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وجابر، وهي في «الصحيحة»(١).

[١٦٣٩]

«لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث؛ يلتقيان فيعرض هذا، ويعرض هذا، والذي يبدأ بالسلام يسبق إلىٰ الجنة».

«منكر»: «والذي يسبق إلىٰ السلام» (السبق). أخرجه الطبراني في «الأوسط». وإسناده ضعيف، رجاله كلهم ثقات إلا عبد الله بن عمر، وهو العمري المكبَّر، لم يخرج له مسلم إلا متابعة، وذلك لأن في حفظه ضعفًا، وروايته لهذا الحديث بالزيادة تؤكد ضعفه، فقد رواه مالك، وعنه الشيخان، وغيرهما، عن الزهري به دونها.

بل قد جاء الحديث عن جمع من الصحابة دونها، بلغ عددهم في تخريجي له في «الإرواء» ثمانية(٢).

[١٦٤٠]

«أبان بن أبي عياش». متفق علىٰ تركه، وروىٰ ابن حِبَّان في «الضعفاء» (١/ ٩٢) عن شعبة أنه قال: «لا يحل الكف عنه، فإنه يكذب علىٰ رسول الله».

---

(١) (١٤/ ٥٥٧) حديث: (٦٧٥٣).

(٢) (١٤/ ٦٠٤) حديث: (٦٧٧٠).

قال الألْبَانِي: «ولكن الظاهر من عموم ترجمته أنه لم يكن يتعمد الكذب، وإنما يقع ذلك منه لأنه كان من العباد، فأصابته غفلة الصالحين»[١].

[١٦٤١]

«إذا وقعت الفتنة، فالأمن بالشام».

«منكر» بلفظ (الأمن). أخرجه الطبراني في «الأوسط».

وهذا من أخطاء مؤمل بن إسماعيل، وقول أبي زرعة: في حديثه خطأ كثير.

ومن أخطائه قوله في هذا الحديث: «فالأمن»، والصحيح المحفوظ فيه عن ابن عمرو وغيره: «فالإيمان»، وقد استوعب طرقه، وألفاظه الحافظ ابن عساكر (١/ ١٠١)، وخرجت بعضها في «فضائل الشام»[٢].

[١٦٤٢]

«من غسل ميتًا فكتم عليه غفر الله له أربعين كبيرة..».

شاذ بلفظ: (كبيرة). أخرجه الطبراني في «الكبير».

إسناد ظاهره الصحة، وعليه جرىٰ بعض الحفاظ مثل المنذري، والهَيْثَمِي. وهو كما قالا، باستثناء شيخ الطبراني، وهذه غالب عادتهم، أنهم

---

(١) (١٤/ ٦٠٧) حديث: (٦٧٧١).

(٢) (١٤/ ٦١٩) حديث: (٦٧٧٦).

يغضون النظر عن شيوخ الطبراني، إلا ما ندر، حتىٰ ولو كان ممن تكلم فيه أو جُهل، أو غير ذلك، كالشذوذ، أو المخالفة، وهذه هي العلة هنا.

فقد رواه جماعة من الثقات بلفظ: «مرة» مكان «كبيرة».

منهم: عبد الصمد بن الفضل، وعبد الله بن أحمد بن أبي ميسرة، والمقدمي، وأبو صالح سعيد بن عبد الله، وغيرهم.

مخالفين (هارون بن ملول) في قوله: (كبيرة)، وهذا من أوضح الأمثلة للحديث الشاذ، كما لا يخفىٰ علىٰ العارفين بهذا الفن الشريف(١).

[١٦٤٣]

حديث: «لو أن قطرة من الزقوم قطرت في دار الدنيا لأفسدت علىٰ أهل الدنيا معايشهم، فكيف بمن يكون طعامه؟!». «ضعيف».

أخرجه التِّرْمِذي، والنَّسَائِي، وابن ماجه، وابن حِبَّان، والحاكم، والطيالسي، والبيهقي، وأحمد، والطبراني في «معاجمه الثلاثة».

وهذا ما حكم به الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أخيرًا علىٰ هذا الحديث، وكان قد صححه -قديمًا- في بعض كتبه، كما في «المشكاة»، و«صحيح الجامع»(٢).

---

(١) (١٤/ ٦٢٩) حديث: (٦٧٨١).

(٢) (١٤/ ٦٣٣) حديث: (٦٧٨٢).

[١٦٤٤]

«ضرس الكافر -أو ناب الكافر- مثل أحد، وغلظ جلده مسيرة ثلاث».

شاذ بلفظ: «ثلاث».

أخرجه مسلم، وابن حِبَّان، والطبراني في «الأوسط»، وابن عدي في «الكامل».

وإسناده جيد، علىٰ خلاف في (هارون بن سعد) العجلي، وفيه خلاف.

ويمكن الغمز من حفظه بروايته في هذا الحديث عن أبي حازم بلفظ: «وغلظ جلده مسيرة ثلاث».

وهذا خطأ عندي يقينًا؛ لأسباب:

أولًا: مخالفته لمن هو أوثق منه في لفظ الحديث، وهو فضيل بن غزوان عن أبي حازم بلفظ: «ما بين منكبي الكافر في النار مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع». أخرجه البخاري، ومسلم، والبيهقي في «البعث».

فمسيرة ثلاثة أيام هي ما بين منكبي الكافر، وليس لغلظ جلدة.

ثانيًا: قد صح عن أبي هريرة من طرق أن غلظ جلد الكافر أقل من ذلك بكثير، أصحها: ما رواه أبو صالح مرفوعًا بلفظ: «إن غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعًا، وإن ضرسه مثل أُحد، وإن مجلسه من جهنم كما بين مكة

والمدينة». أخرجه التِّرْمِذي، وابن حِبَّان، والحاكم. وقال التِّرْمِذي: «حسن صحيح». وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين». ووافقه الذهبي. وهو كما قالا(١).

فائدة:

قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٢٣): «وكأن اختلاف هذه المقادير محمول علىٰ اختلاف تعذيب الكفار في النار».

قال الألْبَانِي: هذا الجمع لابد من المصير إليه بعد التبين من ثبوت كل رواية علىٰ طريقة أهل الحديث، وإلا فقد ذكر الحافظ في جملة ما ساق من الروايات رواية مسلم هذه (الشاذة) ساكتًا عنها!!

وإن النظر السليم يؤكد خطأ (هارون) في جمعه في حديثه بين وصفين متناقضين؛ لأن الضرس أغلظ عادة من الجلد، فإذا صح أن الضرس مثل جبل أحد، فكيف يكون الجلد أغلظ منه بنسب لا تحصىٰ؟!

إني أكاد أن أجزم أنه أراد: (الجسد) فقال: (الجلد)، والله أعلم(٢).

[١٦٤٥]

«هارون بن سعد». تناقض فيه ابن حِبَّان. فذكره في «الثقات» (٧/ ٥٧٩)،

---

(١) (١٤/ ٦٣٥) حديث: (٦٧٨٣).

(٢) (١٤/ ٦٣٩) حديث: (٦٧٨٣).

وذكره في «الضعفاء» (٣/ ٩٤)[١].

[١٦٤٦]

حديث رواه الطبراني (١٢٩٧٢) في «الكبير» عن ابن عباس مرفوعًا: «اللهم اغفر لعبد قيس -ثلاثًا-».

وفي حديث الدعاء لوفد عبد قيس: «إذا أسلموا طائعين غير كارهين غير خزايا ولا مبتورين».

«أخرجه أحمد (٤/ ٢٠٦)، وإسناده صحيح.

أما حديث: «أنا حجيج من ظلم عبد القيس». فمنكر. أخرجه البزار، والطبراني في «الكبير»[٢].

[١٦٤٧]

حديث أبي هريرة مرفوعًا: لا أزال أحب بني تميم من ثلاث سمعتهن من رسول الله ﷺ يقول: «هم أشد أمتي علىٰ الدجال».

أخرجه الشيخان، وغيرهما، وهو في «الصحيحة» (٣١١٤)[٣].

(١) (١٤/ ٦٣٦) حديث: (٦٧٨٣).

(٢) (١٤/ ٦٦٤) حديث: (٦٧٩٥).

(٣) (١٤/ ٦٦٧) حديث: (٦٧٩٦).

[١٦٤٨]

وهناك أحاديث كثيرة في صفة الدجال منكرة لا تصح، ومما أورده مؤلف كتاب «جامع الأخبار والأقوال في المسيح الدجال» (ص٨٩)، وهو من الأدلة الكثيرة علىٰ أنه كتاب جامع فعلًا... لكن جمع ما هب ودب، وأن قوله في «المقدمة» (ص٩): «إنه جمعه من المراجع التي تتضمن هذا الموضوع بأسانيد صحيحة وحسنة!»، ما هو إلا مجرد دعوىٰ لترويج الكتاب، فالرجل لا يعرف الصحيح، والحسن، ولا الضَّعِيف، فما هو إلا (حوَّاش قماش)، وإن أطراه بعض الدكاترة وغيره وقرظه![١].

[١٦٤٩]

والشيخ البرزنجي في كتابه «الإشاعة لأشراط الساعة»، فقد حشاه بالأحاديث المنكرة، والواهية بأقوال الصوفية، والكشوفات الخيالية، وغيرها، مثله مثل مؤلف كتاب «جامع الأخبار والأقوال في المسيح الدجال»[٢].

[١٦٥٠]

عن عبد الرحمن بن الأعرج قال: سمعت أبا هريرة يقول: «إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث علىٰ رسول الله، والله الموعد، كنت

---

(١) (١٤/ ٦٧٧) حديث: (٦٨٠٠).

(٢) (١٤/ ٦٧٨) حديث: (٦٨٠٠).

رجلًا مسكينًا أخدم رسول الله ﷺ علىٰ ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام علىٰ أموالهم، فقال رسول الله ﷺ: «**من يبسط ثوبه فلن ينسىٰ شيئًا سمعه مني**». فبسطت ثوبي حتىٰ قضىٰ حديثه، ثم ضممته إلي فما نسيت شيئًا سمعته منه». أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد(١).

[١٦٥١]

حديث: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين» فقال رجل... قال: «إن من بعدكم زمانًا سفلتهم مؤذنوهم».

شاذ أخرجه البزار في «مسنده»، وغيره. وهي زيادة تفرد بها أبو حمزة السكري، واسمه محمد بن ميمون، وهو ثقة من رجال الشيخين، ولذلك كنت قد صححتها في «الإرواء»؛ لأنه لم يتيسر لي يومئذ الاطلاع علىٰ العدد الغفير من الرواة الذين لم يذكروها في الحديث عن الأعمش علىٰ اختلافهم عليه في إسناده، وقد سماهم الدَّرَاقُطْنِي، فبلغ عددهم نحو خمسة وثلاثين راويًا، أكثرهم من الثقات، وقد تولىٰ تخريج أحاديثهم الدكتور محفوظ السلفي -بارك الله فيه- في تعليقه علىٰ «علل الدارقطني»(٢).

---

(١) (١٤/ ٦٨٧) حديث: (٦٨٠٤).

(٢) (١٤/ ٦٩١) حديث: (٦٨٠٦).

[١٦٥٢]

«من توضأ فأحسن الوضوء، [ورفع بصره إلىٰ السماء]، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له...».

منكر بزيادة (الرفع). أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده»، وغيره.

وهو إسناد ظاهر الضعف؛ لجهالة ابن عم أبي عقيل.

وليس عند مسلم وغيره ممن ذكر جملة الرفع، وقد أخطأ المعلق علىٰ «المسند» حيث عزا (الرفع) إلىٰ مسلم؛ لحداثته، وقلة علمه وفقهه، فإن من عادته أنه لا ينتبه للفرق بين الشاهد والمشهود، لقد بلوت هذا منه كثيرًا(١).

[١٦٥٣]

اختلف العلماء في تشبيك الأصابع في المسجد، والذي يقتضيه الجمع بين الأحاديث الصحيحة جوازه، إلا في حالة انتظاره للصلاة؛ لقوله ﷺ: **«إذا توضأ أحدكم في بيته، ثم أتىٰ المسجد كان في صلاة حتىٰ يرجع، فلا يفعل هكذا، وشبك بين أصابعه»**. وهو صحيح الإسناد، كما في «الإرواء» (٢/ ١٠١)(٢).

---

(١) (١٤/ ٧٠٥) حديث: (٦٨١٠).

(٢) (١٤/ ٧٢١) حديث: (٦٨١٥).

[١٦٥٤]

«من وسَّع علىٰ عياله يوم عاشوراء، وسَّع الله عليه سائر سنته». «ضعيف».

أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وجابر، وعقب عليها بقوله: «هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضم بعضها إلىٰ بعض أخذت قوة، والله أعلم».

قال الأَلْبَانِي: شرط التقوية غير متوفر فيها، وهو سلامتها من الضعف الشديد.

وبين الشيخ الأَلْبَانِي منزلة كل حديث. وقال:

مما يؤكد قول الذهبي وغيره ممن قال بنكارته ووضعه -حديث التوسعة يوم عاشوراء-: أنه مع شدة ضعف أسانيده لم يكن العمل به معروفًا عند السلف، ولا تعرض لذكره أحد من الأئمة المجتهدين، أو قال باستحباب التوسعة المذكورة فيه، بل قد جزم بوضعه شيخ الإسلام ابن تيمية في «فتاويه»، وهو من هو في المعرفة بأقوالهم، ومذاهبهم، وأن العمل به بدعة -كاتخاذه يوم حزن عند الرافضة-، بل إنه نقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن هذا الحديث، فلم يره شيئًا، فمن شاء الوقوف علىٰ كلام شيخ الإسلام فليرجع إلىٰ «مجموع الفتاوىٰ» (٢٥/ ٣٠٠- ٣١٤)[١].

---

(١) (١٤/ ٧٣٨) حديث: (٦٨٢٤).

[١٦٥٥]

«ما ذكره من عدم اللزوم إذا وقف الناقد في نقده عند ضعف السند، أو الراوي فيه، وليس هذا من شأن العلماء، والحفاظ، والأئمة النقاد؛ كالإمام البخاري، وأبي حاتم، وابن حِبَّان، والذهبي، وابن عبد الهادي، وابن القيم، وشيخهما ابن تيمية، والعسقلاني، وغيرهم، فإنهم ينظرون إلىٰ المتن أيضًا، ويحكمون عليه بالوضع، ولو لم يكن فيه كذَّاب، أو وضاع؛ لمخالفته للشرع، أو العقل، أو للواقع، أو لسماجةٍ لفظية فيه، أو مبالغة ظاهرة، ونحو ذلك مما يلحظه أمثال الأئمة المذكورين».

كلام الأَلْبَانِي في تعقبه لكلام ابن عراق في «تنزيه الشريعة» بقوله: «لا يلزم من كون الحديث منكرًا أن يكون موضوعًا...»(١).

[١٦٥٦]

السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ متساهل في نقد الأحاديث، وكتابه «الجامع الصغير» الذي زعم في مقدمته أنه صانه مما تفرد به كذَّاب، أو وضاع، قد اغتص بالأحاديث الموضوعة، كما تراه جليًّا في كتابي «ضعيف الجامع الصغير»، ومن أسباب ذلك: وقوفه في النقد عند السند فقط، وهو الذي يسميه اليوم بعضهم بالنقد الخارجي، وإن كان أحيانًا تتفتح قريحته، فيسلك سبيل الأئمة، فينتقد المتن

---

(١) (١٤/ ٧٦٣) حديث: (٦٨٣٥).

أيضًا، وهو النقد الداخلي عند ذاك البعض، كما تراه في حديث في «الضَّعِيفة» (ح٦٨٣٥)[١].

[١٦٥٧]

يجب علىٰ أهل العلم أن لا يقلد بعضهم بعضًا، وأن يتسابقوا إلىٰ معرفة الخير، والعمل به، وقد تبين لي بتتبعي لنقد البيهقي للأحاديث، وأسانيدها، ورجالها أنه متساهل، وضنين بإعطائها حقها من النقد، فما أتذكر أنه قال في حديث ما: (إنه موضوع)، أو في راويه: (إنه كذَّاب، أو وضاع)، وقد راجعتُ - من أجل التثبت من هذا الذي ذكرتُ- المجلدَ الأول من كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، وتتبعت فيه كل الأحاديث التي كان البيهقي من رواتها، وحكم عليها الأئمة الحفاظ بالوضع والبطل، فلم أجد فيها ولا حديثًا واحدًا شاركهم في حكمهم المشار إليه، أو في اتهام رواتها بالوضع، أو أن يقول في أحدهم: (كذَّاب)، ولو أطلقه مثل البخاري عليه[٢].

[١٦٥٨]

«**شَهْر بن حَوْشَب**»: اختلفت فيه أقوال الحفاظ المتقدمين منهم والمتأخرين، وغاية ما قيل في حديثه: إنه حسن، وذلك يعني: أن في حفظه

---

(١) (١٤/ ٧٦٤) حديث: (٦٨٣٥).

(٢) (١٤/ ٧٦٤) حديث: (٦٨٣٥).

ضعفًا، وذلك مما صرح به من جرحه -كأبي حاتم، وابن عدي، وغيرهما-وهو الراجح الذي دل عليه تتبع أحاديثه، فإنه في كثير منها يظهر ضعف حفظه، ومخالفته لأحاديث الثقات.

قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الإرسال والأوهام»(١).

[١٦٥٩]

قال ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٠٠): «وللباغندي أشياء أنكرت عليه من الأحاديث، وكان مدلسًا يدلس علىٰ ألوان، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب».

قال الأَلْبَانِي: ومن تلك الألوان ما بينه الدارقطني بقوله: «مخلط مدلس، يَكتب عن بعض أصحابه، ثم يسقط بينه وبين شيخه ثلاثة، وهو كثير الخطأ رَحِمَهُ اللَّهُ»(٢).

[١٦٦٠]

(الدُّلجة): هو سير الليل.

قال ابن الأثير في «النهاية»: «يقال: (أدْلَجَ) بالتخفيف: إذا سار من أول الليل. و(ادَّلَجَ) بالتشديد: إذا سار من آخره، والاسم منهما (الدلجة) -بالضم، والفتح- ومنهم من يجعل (الإدْلاج) لليل كله»(٣)

---

(١) (١٤/ ٧٦٩) حديث: (٦٨٣٦).

(٢) (١٤/ ٧٧٥) حديث: (٦٨٣٨).

(٣) (١٤/ ٧٩٦) حديث: (٦٨٤٧).

[١٦٦١]

حديث: «من أقال نادمًا أقال الله «نفسه» يوم القيامة».

منكر بذكر (نفسه). أخرجه ابن عدي في «الكامل».

والمحفوظ في الحديث ما ذكرته عن المنذري بلفظ: «بيعته»، و«عثرته» مكان: (نفسه)، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٥/ ١٨٢)، وله شاهد من حديث أبي شريح، ومخرج في «الصحيحة» (٢٦١٤)[١].

[١٦٦٢]

«الحسن بن عبد الأعلىٰ الصنعاني البوسي». (البوسي) نسبة إلىٰ (بوس)... قرية بـ(صنعاء اليمن)، وقد أورده السمعاني في هذه المادة من «الأنساب»[٢].

[١٦٦٣]

«بشار بن كدام». ضعيف، كما قال أبو زُرْعَة، وتبعه الذهبي، والعسقلاني.

ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٦/ ١١٣) فشذَّ[٣].

---

(١) (١٤/ ٨٢٠) حديث: (٦٨٥٨).

(٢) (١٤/ ٨٢٠) حديث: (٦٨٥٨).

(٣) (١٤/ ٨٢٢) حديث: (٦٨٥٩).

[١٦٦٤]

معنىٰ قول أبي حاتم: «شيخ يكتب حديثه». وهذا منه تضعيف -كما هو ظاهر من العبارة- بل قد فسره ابنه في أول كتاب «الجرح» (١/ ٣٧) بأنه يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارًا. وقد صرح الذهبي في «الميزان» بأن قوله: «يكتب حديثه» أي: «ليس بحجة»(١).

[١٦٦٥]

(حنان بن سدير الصيرفي): ترجمه ابن أبي حاتم في كتابه (١/ ٢/ ٢٩٩) برواية جمع عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وترجمه الدَّرَاقُطْنِي في «المؤتلف والمختلف»، وقال: «هو من شيوخ الشيعة».

ووقع في «الميزان»: «حبان بن يزيد»، وفي «اللسان»: «ابن مدير الصيرفي الكوفي».

وقال الحافظ في «اللسان»: «وأنا أخشىٰ أن يكون هذا هو (حَنان) بفتح المهملة، وأبوه (سَدِير) بفتح السين بوزن (قدير)، تصحف اسمه، واسم أبيه».

وإن مما يؤكد أنه من (شيوخ الشيعة): أنه أورده فيهم النجاشي في كتابه

---

(١) (١٤/ ٨٢٧) حديث: (٦٨٦٠).

«الرجال»، وقال (ص١١٢): «له كتاب في صفة الجنة والنار... وعُمِّر حنان عمرًا طويلًا»(١).

[١٦٦٦]

ذكر النجاشي في «رجاله»: «حرب بن حسن الطحان».

قال ابن أبي حاتم: «شيخ». وذكره ابن حِبَّان في «الثقات».

قال النجاشي: «كوفي قريب الأمر في الحديث، له كتاب، عامي الرواية».

وفسر الحافظ في «اللسان» في قوله: «عامي الرواية» بقوله: «أي: شيعي!»(٢).

[١٦٦٧]

«ما من أمير عشرة إلا أتىٰ الله يوم القيامة مغلولة يده إلىٰ عنقه، فإن كان محسنًا فك غله، وإن كان مسيئًا زيد إلىٰ غله».

منكر بزيادة (وإن كان مسيئًا زيد إلىٰ غله). أخرجه البزار في «مسنده»، وآفته: عيسىٰ بن المسيب، وعطية العوفي ضعيفان.

إلا أن الحديث قد ثبت من حديث أبي هريرة وغيره، دون قوله: «فإن كان محسنًا...» إلخ. وهو مخرج في «الصحيحة» رقم (٢٦٢١)(٣).

---

(١) (١٤/ ٨٣٤) حديث: (٦٨٦٣).

(٢) (١٤/ ٨٣٦) حديث: (٦٨٦٣).

(٣) (١٤/ ٨٤٦) حديث: (٦٨٦٦).

[١٦٦٨]

«عبد الملك بن معن المجاشعي» هو: (عبد الملك بن معن النهشلي) الذي وثقه ابن مَعِين، والمترجم في «ابن أبي حاتم»، و«ابن حِبَّان»، وإن كان غيره فلم أعرفه.

وهناك ثقة شاركه في اسمه، واسم أبيه، وفارقه في نسبته، وبلده، وهو عبد الملك بن معن المسعودي، فهذا كوفي، وذاك بصري، ومن الغرائب: أن ابن حِبَّان لم يترجم لهذا المسعودي الكوفي، وهو أشهر من البصري، ولم ينتبه لهذا المعلق علىٰ «تهذيب المزي»، فإنه لما ذكر مصادر ترجمة المسعودي في الحاشية علىٰ عادته الجارية، وهي مفيدة بلا شك جزاه الله خيرًا...[(١)].

[١٦٦٩]

وقد اختلفت الآثار الموقوفة، والمقطوعة في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ٣٣﴾ [ص: ٣٣]. فهي تعني: سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ. فقيل: عقرها، وضرب أعناقها بالسيف. وقال بعضهم: كانت عشرين ألفًا. وقال آخرون: بل جعل يمسح أعرافها وعراقيبها بيده حبًّا لها.

ذكره الإمام الطبري في «تفسيره»، ثم ساقه بإسناده عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه فسره بذلك، وهذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس أشبه

(١) (١٤/ ٨٥٩) حديث: (٦٨٦٩).

بتأويل الآية؛ لأن نبي الله ﷺ لم يكن -إن شاء الله- ليعذب حيوانًا بالعرقبة، ويهلك مالًا من ماله بغير سبب سوىٰ أنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها.

وهذا ترجيح الإمام الطبري، وهو مقبول جدًّا عندي. وإن كان الحافظ ابن كثير لم يرضه، وتعقبه بقوله: «فيه نظر..»(١).

[١٦٧٠]

«هارون بن سفيان». هو ابن بشير أبو سفيان مستملي يزيد بن هارون، يعرف بـ(الديك)، له ترجمة في «تاريخ بغداد» برواية جمع آخر عنه، مات سنة (٢٥١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وكذلك فعل الذهبي في «تاريخ الإسلام»(٢).

[١٦٧١]

«ناجية بن كعب». قال ابن المديني: «لا أعلم أحدًا روىٰ عنه غير أبي إسحاق».

قال الألْبَانِي: فهو مجهول.

ومن الغريب جدًّا أن يوثقه الحافظ في «التقريب»، ولم يرو عنه غيره، وابنه

---

(١) (١٤/ ٩٠٤-٩٠٥) حديث: (٦٨٨٨).

(٢) (١٤/ ٩٣٥) حديث: (٦٩٠٢).

يونس بن أبي إسحاق على قول. ولم يوثقه غير العجلي، وابن حِبَّان المعروفين بتساهلهما في توثيق المجهولين[1].

[١٦٧٢]

قول الحافظ: «صدوق له أوهام»: فمثله يكون حديثه مقبولًا، إلا عند مخالفته لمن هو أوثق منه.[2].

[١٦٧٣]

«لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه، كان لأن يقوم أربعين خريفًا خير له من أن يقوم بين يديه».

شاذ بلفظ (خريف). أخرجه البزار. وهو إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين غير أحمد بن عبدة الضبي، وهو ثقة، إلا أنه قد خولف في متنه وإسناده:

أما المتن: قال أحمد: ثنا سفيان به مختصرًا، بلفظ: «لأن يقوم أربعين -لا أدري من يوم، أو شهر، أو سنة- خير له من أن يمر بين يديه».

فلم يذكر فيه: (خريفًا)، وهذا هو المحفوظ عن سفيان وغيره عن سالم. هكذا أخرجه ابن ماجه، وأبو عوانة، والطحاوي، والطبراني، وغيرهم. من طرق

---

(١) (١٤/ ٩٤٣) حديث: (٦٩٠٥).

(٢) (١٤/ ٩٥٥) حديث: (٦٩٠٩).

عن سفيان بن عيينة به سندًا دون لفظ: «خريفًا».

وقد توبع ابن عيينة علىٰ هذا الإسناد والمتن من مالك، والثوري في «الصحيحين»، وغيرهما، وهو في «صحيح أبي داود» (٦٩٨)، فاتفاق هؤلاء الثلاثة الثقات علىٰ مخالفة حديث سفيان بن عيينة في إسناده ومتنه مما يلقي في النفس أنه من أوهام سفيان في إسناده، ولذلك جزم الحافظ بأنه مقلوب في (ترجمة أبي الجهيم) من «الإصابة»، وفي زيادته لفظة (خريفًا) في نقدي لاسيَّما وأنها لم ترد في رواية الجماعة عنه.

ويبدو -والله أعلم- من هذا التتبع لرواية سفيان أنه كان يضطرب في رواية الحديث سندًا ومتنًا، فتارة يرويه موافقًا لرواية الثقات سندًا، مخالفًا لهم متنًا.

لم يحسن الحافظ عبد الحق عبد الحق الإشبيلي بايراده هذه الزيادة الشاذة في كتابه «الأحكام الصغرىٰ» (١/ ٢١٦)، ولقد تكلف ابن القطان الفاسي في تبرئة ابن عيينة من تخطئته في إسناده المقلوب، والجزم بـ(أربعين خريفًا) في كتابه السابق «بيان الوهم والإيهام»[(١)].

[١٦٧٤]

ومن الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس» (ص١٥٠): حديث: «من جهر بالقراءة نهارًا فارجموه بالبعر».

---

(١) (١٤/ ٩٦٢) حديث: (٦٩١١).

وهو منكر. أخرجه الخطيب في «التاريخ»، وآفته: يزيد بن يوسف أبو يوسف الشامي متفق علىٰ ضعفه، وبعضهم تركه، وقال الذهبي في «المغني»: «تركوه»، وقال في «الكاشف»: «واه».

وغيرها من الأحاديث التي أودعها كتابه، وذكرت نص كلام الحافظ السخاوي في رميه إياه بالتساهل والتناقض، وذكره في تصانيفه الحديث الموضوع وشبهه.

ومثله حديث: (ج١٤/ ص٩٨٢/ ح٦٩٢١، وح٦٩٢٠) من الأحاديث الموضوعة التي أوردها ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»، وأن ذلك من تساهله، ولا يشفع له أنه ساقه بإسناده؛ لأن جماهير قرائه ليسوا من أهل العلم والمعرفة بنقد الأحاديث -كما لا يخفىٰ-.

قلت: رحم الله علماءنا، وغفر الله لهم، ما أجمل الإنصاف**!** رحمك الله يا ألباني، أجابة في الصميم، جماهير خير القرون كانوا علىٰ معرفة بنقد المتون والسند، وهم من أهل العلم والمعرفة بنقد الأحاديث، أما في القرن السادس وما بعده فما أحوجهم للعلم؛ لغلبة الجهل، وانتشار البدع(١).

[١٦٧٥]

«سعيد بن زكريا». هناك في الرواة بهذا الاسم والنسب ثلاثة:

---

(١) (١٤/ ٩٨١) حديث: (٦٩١٩).

أحدهم: مجهول، كما قال أبو حاتم.

والثاني: مستور، روىٰ عنه جمع ذكرهم ابن أبي حاتم.

الثالث: سعيد بن زكريا المدائني أبو عمر، وهذا هو الذي يصدق عليه قول الهَيْثَمِي: «اختلف في ثقته وجرحه»، فقد ذكروا في ترجمته نحو عشرة أقوال متضاربة: ما بين موثق، ومضعف، ومتوسط، ولعل أقربها ما رواه الأثرم عن الإمام أحمد: «كتبنا عنه، ثم تركناه، فقلت له: لم؟ قال: لم يكن به -أرىٰ- في نفسه بأس، ولكن لم يكن صاحب حديث».

وهذا جرح مفسر، فمثله قد يحسن حديثه إن وجد له شاهد أو متابع[١].

[١٦٧٦]

أكد الحافظ في «فتح الباري» بعد أن ذكر الأحاديث في صفة خاتم النبوة، منها حديث جابر بن سمرة بلفظ: «بيضة الحمامة» (٦/ ٥٦٣)، وأما ما ورد من أنها كانت كأثر محجم، أو كالشامة السوداء، أو الخضراء، أو مكتوب عليها: (محمد رسول الله)، أو (سِرْ وأنت المنصور)، أو نحو ذلك، فلم يثبت منها شيء.

ثم قال الحافظ: «ولا تغتر بما وقع منها في «صحيح ابن حِبَّان»، فإنه غفل من حيث صحح ذلك، والله أعلم».

---

(١) (١٤/ ٩٨٨) حديث: (٦٩٢٢).

قلت: والحديث أورده الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفة» (ح ٦٩٣٢). أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه»، وهو منكر[١].

[١٦٧٧]

«رباح بن أبي معروف». أحسن ما قيل فيه: «صالح».

وتناقض فيه ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ. فأورده في «الضعفاء» (١/ ٣٠٠)، وأورده في «الثقات» (٦/ ٣٠٧).

قلت: وهذا مما يستدرك علىٰ كتاب «الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين واعادهم في الثقات».

فائدة:

قال الأَلْبَانِي: ولكني أقول: إنه متناقض عندي تأليفًا لا علمًا، فقد صرح في بعض الرواة الآخرين الذين وصفهم بالخطأ أنه لا يحتج بهم عند التفرد، بل جعلها قاعدة مقدمة «الضعفاء»، وقد حققت ذلك في مقدمة كتابي «صحيح الموارد». فلا منافاة بين الكتابين في الحكم، فهو ضعيف فيهما عند التفرد، وهذا معنىٰ قول الحافظ: «صدوق له أوهام»[٢].

(١) (١٤/ ١٠٠٥-١٠٠٦) حديث: (٦٩٣٢).

(٢) (١٤/ ١٠٠٨) حديث: (٦٩٣٣).

[١٦٧٨]

حديث: «ما ألهاك عن ذكر الله تعالىٰ فهو مَيسر». «باطل لا أصل له». حتىٰ ولا في الأحاديث الموضوعة، وهو من الأحاديث الكثيرة التي سود بها الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الصوفي دون أن يعزوها إلىٰ مصدر من كتب السنة، ولو كانت تروي ما هب ودب من الأحاديث الموضوعة والمنكرة، يؤيد بها في كتابه «إيضاح الدلالات في سماع الآلات» إباحةَ سماع الآت الطرب، مهما تعددت أنواعها، واختلفت أصواتها، إذا كانت النية طيبة، كما هو مذكور في كتابه.

ولقد اغتر بهذه الرسالة وما فيها من تحريف النصوص كثير من مشايخ الطرق، وغيرهم الذين يضربون علىٰ الدفوف، وربما علىٰ الناي في حلقات ذكرهم، بل منهم الشيخ محمد الغزالي الذي توفي قريبًا، فإنه كان يستمع لأغاني (أم كلثوم)، و(فيروز) لكن بنية حسنة!![١].

[١٦٧٩]

«حبب إلىٰ كل امْرئ شيء، وحبب إلي النساءُ والطيبُ، وجعلت قرةُ عيني في الصلاة». لا أصل له بالزيادة التي في أوله: «حبب إلىٰ كل امرئ شيء». ولعل الحافظ أشار إلىٰ ذلك في «تسديد القوس بترتيب الفردوس».

---

(١) (١٤/١٠١٦) حديث: (٦٩٣٦).

واشتهر علىٰ الألسنة زيادة لفظ: (ثلاث)، وقد نبه العلماء علىٰ أنها مفسدة للمعنىٰ؛ لأن الصلاة ليست من أمور الدنيا، كما هو الشأن في (الطيب والنساء)[(١)].

[١٦٨٠]

حديث: «ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها». لا أصل له مرفوعًا، وإنما صح موقوفًا عن بعض السلف. وقد أورده الغزالي مرفوعًا في «الإحياء»، فقال الحافظ العراقي في تخريجه: «لم أجده مرفوعًا».

وكذلك أورده العلامة تاج الدين السبكي في فصل فيه جميع ما وقع في كتاب «الإحياء» من الأحاديث التي لم يجد لها إسنادًا من كتابه «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٤/ ١٤٧)[(٢)].

[١٦٨١]

«بينا أنا قائم، فإذا زمرة، حتىٰ إذا عرفتهم خرج من بيني وبينهم فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلىٰ النار والله! قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك علىٰ أدبارهم القهقرىٰ... الحديث».

---

(١) (١٤/ ١٠٢٤) حديث: (٦٩٤٠).

(٢) (١٤/ ١٠٢٦-١٠٢٧) حديث: (٦٩٤١).

شاذ، أو منكر. أخرجه البخاري (٦٥٨٧ - فتح) من طريق محمد بن فليح: حدثنا أبي قال...

قال الأَلْبَانِي: وهذا إسناد غريب تفرد به البخاري دون مسلم، وسائر أصحاب «الصحيح»، وعلته عندي في إسناده ومتنه.

الإسناد: ففيه (فليح بن سليمان)، وهو كما قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ».

وقريب منه ابنه (محمد بن فليح): قال الحافظ فيه: «صدوق يهم».

قال الحافظ في ترجمته في «مقدمة الفتح» (٤٤١-٤٤٢): «قلت: أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة، وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك، توبع علىٰ أكثرها عنده».

وقال في ترجمة (فليح): «قلت: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده علىٰ مالك، وابن عيينة، وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق، وروىٰ له مسلم حديثًا واحدًا، وهو حديث الإفك».

وقال الذهبي في «الكاشف»، وفي «الضعفاء»: «قال ابن مَعِين، وأبو حاتم، والنَّسَائِي: ليس بالقوي».

وأما ما يتعلق بالمتن: ففيه مخالفة لأحاديث الحوض الكثيرة، وهي قد جاوزت الثلاثين حديثًا، أو قريبًا من ذلك عند البخاري وغيره ممن استوعبها؛

كالحافظ ابن أبي عاصم من كتاب «السنة»، والبيهقي في «البعث والنشور».

منها قوله: «بينا أنا نائم»، فجعل القصة رؤيا منامية، والأحاديث كلها خالية عن هذه الزيادة المنكرة، ومن غرائب الحافظ ابن حجر أنه تأولها!.

وكنت قد أوردته في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» اعتمادًا مني علىٰ تخريج البخاري إياه، أما وقد حصحص الحق، وتبين الصواب، فرأيت أن أحرر هذا البحث نصحًا للأمة، ورجوعًا للحق الذي أمرنا بالخضوع له(١).

[١٦٨٢]

حديث: «إذا وسد الأمر إلىٰ غير أهله فانتظر الساعة». «ضعيف».

أخرجه البخاري (٥٩، ٦٤٩٦)، وأحمد (٢/ ٣٦١) من طريق فليح بن سليمان قال: حدثني أبي...

قال الألباني: «وهذا إسناد ضعيف، تفرد به البخاري دون بقية الستة، وسائر المشاهير، وعلته: «فليح بن سليمان، فإنه وإن كان صدوقًا فهو كثير الخطأ، كما صرح به أعرف الناس برجال البخاري، ألا وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو حديث من أفراد البخاري..»(٢).

---

(١) (١٤/ ١٠٣١) حديث: (٦٩٤٥).

(٢) (١٤/ ١٠٣٧ -١٠٣٨) حديث: (٦٩٤٧).

[١٦٨٣]

حديث: «إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شنة، فاسقنا، وإلا كرعنا». «ضعيف».

أخرجه البخاري (٥٦١٣)، وأبو داود، والدارمي، وابن ماجه، وابن حِبَّان، وابن أبي شيبة، وأحمد، كلهم من طريق فليح بن سليمان...

قال الألْبَانِي: وهذا إسناد ضعيف، وسياق غريب (بذكر الكراع فيه)، وعلته: فليح بن سليمان، فإنه سيئ الحفظ، ولذلك ضعفه الحافظ، كما تقدم مرارًا، وقرنه ابن حزم في الضعف بـ(ليث بن أبي سليم)، فقد ذكر في «المحلىٰ» قال: «مسألة: والكرع مباح، وهو أن يشرب بفمه من النهر، أو العين، أو الساقية إذ لم يصح فيه نهي».

ثم ذكر هذا مختصرًا. وقال: «فليح وليث متقاربان، فإذا لم يصح نهي ولا أمر فكل شيء مباح...»[١].

[١٦٨٤]

حديث: «أن رجلًا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع، فقال له: ألستَ فيما شئت؟ قال: بلىٰ، ولكن أحب أن أزرع، قال: فبذر فبادر الطرف نباته، واستواؤه، واستحصاده، فكان أمثال الجبال... الحديث». «ضعيف».

---

(١) (١٤/ ١٠٤١) حديث: (٦٩٤٩).

أخرجه البخاري (٢٣٤٨و ٧٥١٩)، وأحمد (٢/ ٥١١) من حديث فليح بن سليمان.

وهذا إسناد ضعيف بحديث غريب، علته (فليح)، وقد رأيت الملقب نفسه الدكتور عبد المعطي القلعجي تعامىٰ عن كلام الجارحين! فقال في «تعليقه علىٰ ترجمته في ضعفاء العقيلي»: «متفق علىٰ توثيقه، حديثه في الكتب الستة مترجم في التهذيب».

وتعامىٰ عن روايات أخرىٰ للأئمة. منها قول ابن مَعِين: «فليح بن سليمان: ضعيف»[(١)].

[١٦٨٥]

حديث: «ما ينبغي لنبي أن يقول: إني خير من يونس بن متَّىٰ».

منكر بلفظ: (نبي). أخرجه أبو داود، وعنه البيهقي، وأحمد، وابنه في «المسند»، والطبراني في «الكبير».

وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات لكن محمد بن إسحاق -وهو صاحب «السيرة»- مدلس، وقد عنعنه.

والمحفوظ: بلفظ: «... لعبد». أخرجه البخاري (٤٦٣٠)، ومسلم،

---

(١) (١٤/ ١٠٤٢) حديث: (٦٩٥٠).

وغيرهما من حديث ابن عباس، وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ويوافقها في المعنىٰ ما أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده»، بلفظ: «لا يقولن أحد: إني...» الحديث.

وقد تكلف الخطابي، وغيره في توجيه الحديث، والتوفيق بينه وبين حديث ابن عباس، وأبي هريرة. ولا داعي لذلك؛ لضعف إسناده. والله أعلم[١].

[١٦٨٦]

حديث: «لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله».

منكر بلفظ: «العقوبة». أخرجه البخاري (٦٨٤٩)، وهذا اللفظ بهذا الإسناد من أفراد البخاري، وعلته: الفضيل هذا، فإنه كما قال الحافظ: «صدوق له خطأ كثير، وإنما روىٰ له البخاري متابعة».

وهذا الحديث من هذا القبيل، فإنه إنما ساقه عقبه بروايته بإسناده عن سليمان بن يسار... كان النبي ﷺ يقول: «**لا يجلد فوق عشر جلدات... الحديث**».

وبهذا اللفظ رواه بقية الستة، وغيرهم، وهو المحفوظ الصحيح[٢].

---

(١) (١٤/ ١٠٥٢) حديث: (٦٩٥٧).

(٢) (١٤/ ١٠٥٥) حديث: (٦٩٥٩).

[١٦٨٧]

«الدينوري» صاحب مؤلف «المجالسة»، اسمه «محمد بن مروان» مختلف فيه:

قال الدَّارَقُطْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هو عندي ممن يضع الحديث».

وقال مسلمة في «الصلة»: «كان ثقة كثير الحديث».

وقال الأَلْبَانِي: وهذا اختلاف شديد، فالله أعلم بحاله.

والدارقطني أعلم بالرجال من مسلمة، وهو ابن القاسم القرطبي.

بل إن هذا قد تكلم فيه بعضهم، وقال الذهبي في «السير»: «لم يكن بثقة»(١).

[١٦٨٨]

«تاريخ قزوين» للرافعي. هو من أسوأ المطبوعات، وأكثرها تحريفًا وتصحيفًا؛ لأن القائم علىٰ طبعها رجل شيعي رافضي جاهل، والله المستعان(٢).

[١٦٨٩]

«إذا استيقظ أحدكم من منامه، فلا يدخل يده في الإناء حتىٰ يغسلها، فإنه

---

(١) (١٤/ ١٠٦٥) حديث: (٦٩٦٥).

(٢) (١٤/ ١٠٧٥) حديث: (٦٩٧٥).

لا يدري أين باتت يده، ويسمي قبل أن يدخلها».

منكر بزيادة (التسمية). أخرجه العقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل»، والطبراني في «الأوسط». وآفته: من عبد الله بن محمد بن يحيىٰ بن عروة.

وفي ترجمته قال ابن عدي: «وهذه اللفظة غريبة في الحديث، وأحاديثه عامتها مما لا يتابعه الثقات عليه». ونحوه قول العقيلي.

ومما يؤكد نكارة هذه الزيادة، بل بطلانها: رواه الشيخان وغيرهما، وله شواهد من دون هذه الزيادة[١].

[١٦٩٠]

وقاعدة المحدثين: «أن ما تفرد به الرافعي وأمثاله من المتأخرين ضعيف»[٢].

[١٦٩١]

حديث: «اعملوا فكلُ ميسر لما خلق له من القول».

شاذ. أخرجه الطبراني في «الكبير». وهذا إسناد صحيح علىٰ شرط الشيخين،

---

(١) (١٤/ ١٠٧٦) حديث: (٦٩٧٧).

(٢) (١٤/ ١٠٩٦) حديث: (٦٩٩٥).

ولكني في شك كبير من ثبوت قوله في آخره: «من القول»، وذلك لأمرين:

الأول: أنه رواه جمع من الثقات عن يزيد الرشك دونه.

أخرجه البخاري، ومسلم، وابن حِبَّان، وأبو داود، وأحمد، والطبراني أيضًا من ستة طرق، أو أكثر، دون هذه الزيادة.

والسبب الآخر: فإن المتفرد بهذه الزيادة إسماعيل ابن علية، لم يكن متأكدًا من حفظه إياها، فإن الإمام أحمد قد رواه عنه مباشرة مثل رواية الجماعة، إلا أنه أتبعها بقوله: «أو كما قال**!**».

وفيه إشارة أن ابن عليه كان في نفسه شيء من الشك في ضبطه للحديث[١].

[١٦٩٢]

حديث: «أكثروا ذكر الله حتىٰ يقولوا: «مجنون».

«منكر». أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده»، وابن حِبَّان، وابن عدي، والبيهقي في «الشعب»، من طريق دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

وأورده الحافظ الذهبي من حديث الترجمة فيما أنكر علىٰ دراج.

وقال الإمام أحمد: «أحاديثه مناكير». يعني دراجًا.

(١) (١٤/ ١١٢٧) حديث: (٧٠٢٧).

وقد رأيت الشيخ أحمد الغماري في كتابه «المداوي» يميل إلىٰ تحسين أحاديث دراج عن أبي الهيثم في ثلاثة مواضع من كتابه.

وقال الغماري في كتابه «المداوي»: «وهذا الحديث عظيم الشأن، جليل القدر، يشتمل علىٰ فوائد كثيرة، أوصلها العارف أبو عبد الله محمد بن علي الزواوي البجابي إلىٰ مئة وست وستين فائدة، في مجلد لطيف سماه «عنوان أهل السير المصون وكشف عورات أهل المجون بما فتح الله به من فوائد حديث: «اذكروا الله حتىٰ يقولوا: مجنون»، وقد قرأته، وانتفعت به، والحمد لله».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: من هذا الزواوي البجايي؟ لا شك أنه من غلاة الصوفية الجاهلين بالسنة المحمدية، أو المتجاهلين لها، يدلك علىٰ ذلك هذا العنوان، الذي أقل ما يقال فيه: إنه تنطع بارد، فإن مثل هذه الفوائد المزعومة التي تجاوزت المئة لم يذكر أحد -فيما أعلم- هذا العدد ولا قريبًا منه في حديث صحيح، وإنما هو من سخافات الطرقيين الذين وضعوا حديث: «أذيبوا طعامكم بذكر الله...»(١).

[١٦٩٣]

«إذا جاء أحدكم يوم الجمعة فليغتسل وليتنظف».

«منكر». أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق». وهذا إسناد منكر، أيوب بن

---

(١) (١٤/ ١١٤٥) حديث: (٧٠٤٢).

أبي حجر الأيلي، وشيخه بكر بن صدقة الأيلي عن أبيه، وثلاثتهم نكرات.

والحديث محفوظ عند الشيخين، وغيرهما عن ابن عمر دون قوله: «وليتنظف»، وهو مخرج في «إرواء الغليل»، فهذه الزيادة منكرة(١).

[١٦٩٤]

«إن البخيل كل البخيل من ذكرتُ عنده فلم يصل عليَّ». «ضعيف».

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان».

والحديث صحيح بلفظ: «البخيل من ذكرت عنده...». في «إرواء الغليل» (١/ ٣٥/ ٥)(٢).

[١٦٩٥]

علي بن هاشم البريدي. مختلف فيه مع كونه من رجال مسلم، وقد أورده الذهبي في «المغني»، وقال: «صدوق شيعي جلد. قال ابن حِبَّان: روىٰ المناكير عن المشاهير»(٣).

[١٦٩٦]

«إن الله تعالىٰ تجوَّز لكم عن صدقة الخيل والرقيق».

---

(١) (١٤/ ١٢٥٢) حديث: (٧١٣٩).

(٢) (١٤/ ١١٧٧) حديث: (٧٠٧٠).

(٣) (١٤/ ١١٨٥) حديث: (٧٠٧٩).

«منكر». أخرجه ابن عدي في «الكامل»، وآفته: عبد العزيز بن الحصين.

ولقد صح الحديث من حديث أبي هريرة بلفظ: «**ليس علىٰ المسلم في عبده، ولا في فرسه صدقة**». رواه الشيخان، وغيرهما، وهو في «الصحيحة» (٢١٨٩).

وفي «الضَّعِيفة» (٤٠٤١) بزيادة منكرة. صححها الشيخ (زاهد الكوثري)، وغيره من متعصبة الحنفية![١].

[١٦٩٧]

الحسن بن علي اثنان:

أحدهما: الحسن بن علي أبو سعيد الذئب البصري.

قال في «المغني»: «قال الدَّرَاقُطْنِي: متروك. ففرق بينه وبين العدوي».

الآخر: الحسن بن علي أبو سعيد العدوي، كان يضع الحديث، وكان بعد الثلاث مئة، كما في «المغني»[٢].

[١٦٩٨]

في ثنايا رد الأَلْبَانِي علىٰ مقولة عبد الله الغماري الذي قال عن كتاب أخيه:

---

(١) (١٤/ ١١٨٩) حديث: (٧٠٨٥).

(٢) (١٤/ ١٢١١-١٢١٢) حديث: (٧١١٣).

«من أراد صناعة الحديث فعليه بـ«المداوي»..».

قال الألْبَانِي: من أراد أن يطلع علىٰ نوع جديد من التدليس علىٰ القراء فعليه بـ«المداوي»!!(١).

[١٦٩٩]

قول بعض أهل العلم: «حديث حسن جدًّا». فهو لا يعني أنه حسن بمجموع طرقه، كما هو المعلوم اصطلاحًا، وإنما يعني أنه حسن لغة، وهذا استعمال معروف عند بعض الحفاظ، ومنهم ابن عبد البر، حتىٰ ولو كان من رواية بعض الوضاعين، مثل: «تعلموا العلم، فإن تعليمه للناس خشية...». قال فيه أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو حديث حسن جدًّا، ولكن ليس له إسناد قوي».

وهو مخرج في «الضَّعِيفة» برقم (٥٢٩٣)(٢).

[١٧٠٠]

حديث: «أول من يلحقني من أهلي أنت يا فاطمة! وأول من يلحقني من أزواجي زينب، وهي أطولكن كفًّا». «ضعيف».

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق». وآفته: روح بن صلاح، ضعفه ابن عدي، وغيره.

---

(١) (١٤/ ١٢٣٣) حديث: (٧١٢٩).

(٢) (١٤/ ١٢٣٧) حديث: (٧١٢٩).

والشطر الثاني معروف الصحة عند الشيخين وغيرهما، بلفظ: «**أسرعكن لحاقًا بي أطولكن يدًا**»(١).

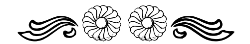
[١٧٠١]

«**موسىٰ بن داود الضبي**» **اثنان:**

أحدهما: من رجال مسلم.

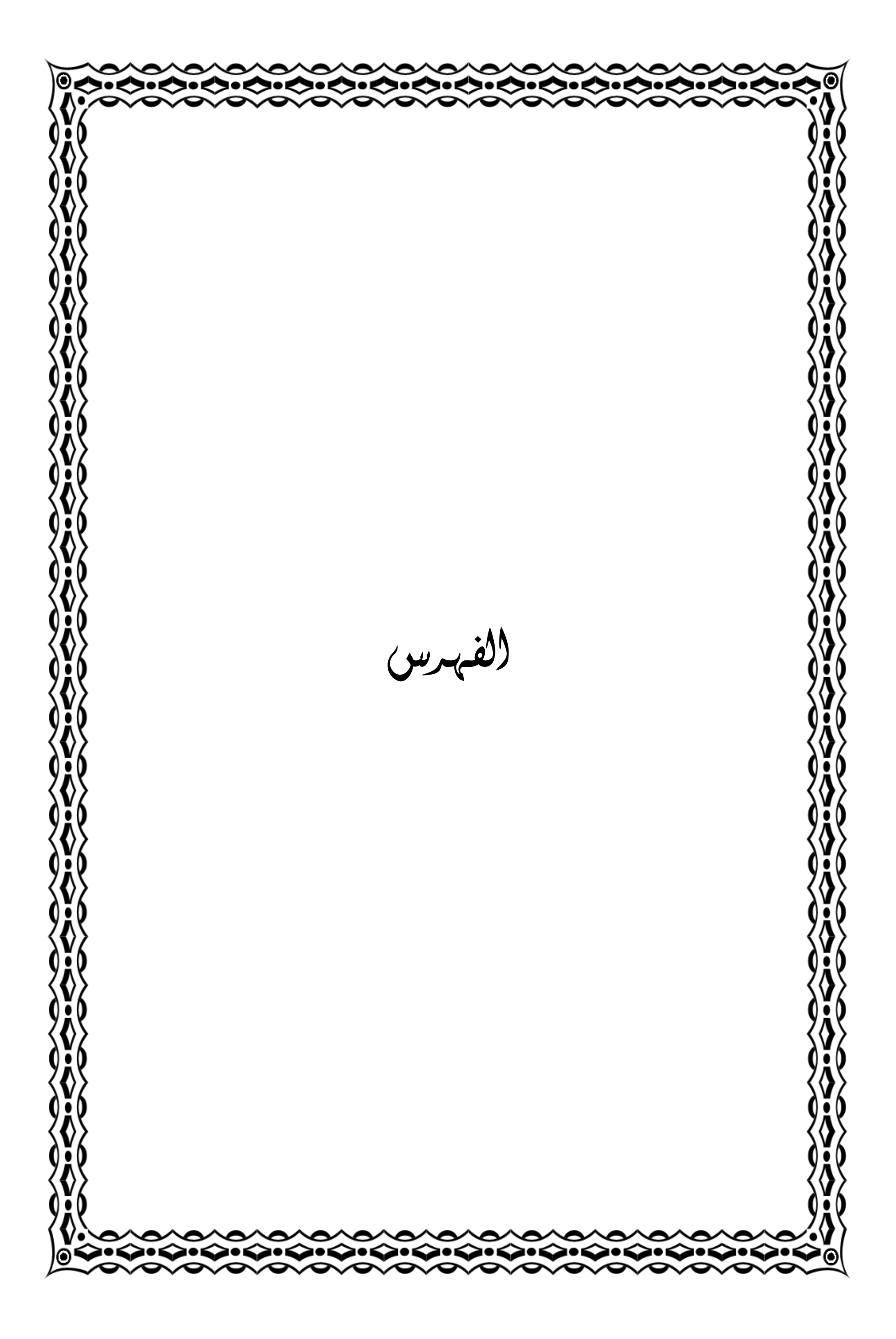
والآخر: ذكره الذهبي في «الضعفاء» وجهله(٢).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



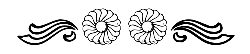
(١) (١٤/ ١٢٤٤) حديث: (٧١٣٣).

(٢) (١٤/ ١٢٥٠) حديث: (٧١٣٨).



الفهرس

الفهرس



تم الإعداد والتجهيز بمؤسسة منار التوحيد والسنة

منار التوحيد والسنة
لخدمة مؤلفات أهل السنة

(٠٠٢) ٠١٠ ٦٠٦ ٧٧ ٤٨٨-(٠٠٢) ٠١١١ ٤٤٠ ٦٦٨٨

www.m-tawhed.com

manareltawheed@yahoo.com

www.facebook.com/manareltawheed2014